كمال ديب

هذا الجسر العتيق

سقوط لبنان المسيحي؟

1920-2020



كمال ديب

هذا الجسر العتيق
سقوط لبنان المسيحي؟

1920-2020



الطبعة الأولى، كانون الأول 2008
ص. ب 226-11، بيروت، لبنان
فاكس 961-1-561693
darannahar@darannahar.com
ISBN 978-9953-74-224-3

إلى المطران جورج خضر

Tout existant naît sans raison,
se prolonge par faiblesse, et meurt par rencontre.
Jean-Paul Sartre, *La Nausée*. Gallimard, 1938.

يولد كلُ موجودٍ بلا علّة، ويستمر بالضعف، ويموت بالمصادفة.
جان بول سارتر، **الغثيان**، 1938

حربُنا كانت عبثيّة.
غسان تويني

اسمع يا كارلوس! بدّي منّك تبقى بالبرازيل وما تروح
تشتغل سياسة بلبنان. بعد عشرين سنة ما رح يبقى ولا مسيحي بلبنان.
ريمون إدّه، باريس، صيف 2000
(نقلاً عن كارلوس إدّه، عميد «حزب الكتلة الوطنية»،
تلفزيون الجديد، 29 حزيران 2008).

المحتويات

ملاحق: مقابلات

مقدمة

تبلورت فكرة هذا الكتاب في ذهني في العام 2003، ولكني انصرفت عن إنجازه لانشغالي بوضع كتاب عن العراق بعنوان زلزال في أرض الشقاق، وذلك في عام الغزو الأميركي لبلاد الرافدين. ثم عملتُ على كتابي باللغة الانكليزية *Warlords and Merchants*، الذي صدر عن دار بريطانية عام 2004. وفي العام 2006 استغرق تحضير كتابي **أمراء الحرب وتجّار الهيكل: رجال السلطة والمال في لبنان** (عن دار النهار للنشر) معظم وقتي خارج العمل والجامعة والمسؤولية العائلية، ليصدر في مطلع 2007. ولكن طيلة هذه السنوات ثابرتُ على جمع المعلومات والمراجع لكتاب **هذا الجسر العتيق، سقوط لبنان المسيحي** أثناء زياراتي المتكرّرة للبنان، حيث تابعتُ أوضاع البلد وجلتُ في ربوعه وقابلتُ مسؤوليه وباحثيه. ثم تسارع العمل منذ بداية العام 2008، حتى اكتملت فصول الكتاب بنهاية الصيف، وشملت التطورات حتى 2008.

***

خطوتي المنطقية عندما شرعت في وضع هذا الكتاب كانت الاعتراف بدور الدين والأقليّات الدينية في لبنان والمشرق العربي، وهو دور لا يمكن تجاهله لمن يريد أن يبحث بجدّ في الواقع اللبناني. فكان لا بدّ أن ينزل العلماني في رأسي من برجه العاجي (المثالي؟) البعيد عن أرض الواقع (خاصة أنّي لست مقيماً في لبنان). في ذلك ينقل أحمد بيضون عن ميشال شيحا «نعيه على أهل العلمانية من نقّاد هذا النظام (الطائفي) تمحّلهم الكُتُبي وسعيهم إلى فرض نموذج مجلوب يفترض أنّه فرنسي المرجعية على مجتمع لا يحتمله ولا يسيغه»[1]، دون أن ينفي شيحا أنّ الفوارق الطائفية تزول مع مرور الزمن. إذ كيف يمكن معالجة مسائل الأقليات في لبنان (وهذا يشمل الطوائف الثلاث الكبرى أيضاً) دون فهمها والاعتراف بخصوصيّتها؟ ألا يصبح العلماني، إلى حدّ ما، أسير تفكيره فيتعصّب لعلمانيته ويصبح أقلّ تسامحاً وشبيهاً بالطائفيين الذين ينتقدهم؟ فماذا يعني أن ينظر المثقف العلماني إلى المسيحي أو المسلم بانّه نتاج

ميثولوجيا دينية متوارثة اخترعها البشر ولا أساس علمياً لها، ليصبح الفرد أسير انتربولوجيا لا تتبدّل؟ وكيف تكفّ كل أقليّة عن السعي لضمانات داخلية وخارجية وتحصل على حقوق أفرادها كمواطنين لا رعايا في الجمهورية اللبنانية؟

لقد وجدتُ نفسي أمام مدرستين – أو لنقُل نَهجيْ بحث – في أوساط الأكاديميين والمثقفين في لبنان. المدرسة الأولى ترى أنّ أي كتابة عن طائفة أو جماعة هي كتابة جزئية تخدم بنهاية المطاف التشرذم المذهبي والعرقي في لبنان، وأنّ واجب المثقف والباحث هو كتابة ما يوحّد ويجمع لا ما يفرّق. أمّا المدرسة الثانية فهي تعتبر أن أي عمل أكاديمي يتوخّى الدقّة العلمية هو جائز، بصرف النظر عن موضوع البحث. فإذا كان عن طائفة أو فئة فالباحث بالطبع سيشرح ويفهم موضوع الطائفية المستشرية في المجتمع اللبناني ما يخدم قضية التشريع المدني والتطوير المواطني.

اخترتُ أن أتبع أصحاب المدرسة الثانية في هذا الكتاب. وكان اختياري هذا موضع اعتراض أصدقاء لي ينتمون إلى المدرسة الأولى في البحث على أساس أنّ أي تصوير للبنان كجماعات لها خصوصياتها هو عمل جزئي – وإن صيغ بقالب أكاديمي – لأنّه يكرّس في أذهان اللبنانيين أنّ البلد مقسّم فعلاً إلى طوائف، ويغذّي خطابها الفئوي بكتابات رصينة. وقيل لي إنّ أي باحث أو أكاديمي سيصبح «طائفياً» بمجرّد خوضه في البحث الجزئي. والبديل – لدى أتباع هذا النهج – هو أن يعتبر الكاتب لبنان دائماً كمجتمع واحد – حتى لو لم يكن كذلك – وذلك ليغرس في ذهن القارىء والعقلية الجماعية صورة مستقبلية إيجابية عن لبنان، وأن لا يستجيب الكاتب لرغبات الطائفيين في المجتمع، حتى لو حصل شهرة واسعة. المكتبات زاخرة – يقول هؤلاء – بكتب عن الموارنة والسنّة والشيعة والدروز، وعن تاريخ جبل عامل وتاريخ صيدا وكسروان وبعلبك وبيروت، إلخ، وهي كلّها كتابات جزئية، لكنّ الكتابات الكليّة الجامعة الموحِّدة هي الشواذ عن القاعدة السائدة. يعني إذا كتب الباحث عن الموارنة، عليه أن يضع ذلك في نطاق أوسع هو البلد بكلّ طوائفه، ما يفيد الهويّة والمجتمع، فيبطل أن يكون كتاباً عن الموارنة. وعليه أن لا يكتب تواريخ وخصائص الطوائف الدينية، لأنّ هذا النوع من الكتابات يساهم في تعميق الوعي التاريخي للطوائف، ويسيّس الدين، لأنّ المطلوب هو العكس، أي ابتداع تاريخ مشترك وواقع اجتماعي واحد (حتى لو كان ليس موجوداً) للوصول إلى المجتمع الذي يتمنّاه المثقّف العلماني.

وقيل لي أيضاً إن فلاسفة أوروبا ومفكّريها منذ عصر الأنوار إنما تبعوا منهاجاً مثالياً تثقيفياً

معاكساً لواقع المجتمع المُعاش، وقدّموا طرحاً حول مبادئ الحريات والحقوق ومصادر الديمقراطية في مجتمعات كانت تخضع للإقطاع والكنيسة وبطش الملوك. وأنّه بهذا النوع من البحث والكتابة تغيّرت المجتمعات الأوروبية وتطوّرت.

وقد يتطرّف أصحاب هذا النهج، وما أكثرهم، فيصفون أي بحث جزئي أنّه جزء من حملة غربية أميركية تريد أن تجزّئ المشرق العربي إلى أقليات متناحرة فتثير البروباغندا الاعلامية حول حقوق الأقليات العرقية والدينية (الأكراد في العراق، الأفارقة المسيحيون في السودان، البربر في الجزائر، الأقباط في مصر، إلخ). والمفارقة أنّ هؤلاء، على علمانيتهم، يلتقون بأقصى اليمين الديني في لبنان والعالم العربي الذي ينظر نفس النظرة. ويحضرني نص بيان لـ«حزب الله» في كتاب لفادي توفيق جاء فيه:

«..لا يسعنا واستكمالاً للأجواء ذاتها إلا أن نتساءل عن الاعتبارات التي تدفع ببعض الباحثين والدارسين في حقول الاجتماع والأنتروبولوجيا والسياسة لدراسة مواقع الحالة الإسلامية أو مؤسساتها أو أماكن تكثّفها البشري في الأحياء الشعبية، أو اللجوء من ناحية أخرى لنبش العصبيات في القرى والوحدات الاجتماعية، والبحث في الخلافات العائلية تاريخياً ودراسة أشكال الانتظام الطائفي أو انفراطها من زاوية غير إيجابية. فما هو المغنم المعرفي الذي يتوخّى من وراء ذلك، مهما تكن عناوينه، من حيادية أكاديمية وموضوعية؟ ولماذا لا توجّه هذه الدراسات والأبحاث باتجاه ايجابي بحيث تساهم في تحصين المجتمع وتوحيده وتأهيله... بدل تأمين مواد هائلة من المعطيات والمعلومات والتحليلات أمام المواقع المشبوهة المتربصة بالأمة ضرراً واستهدافاً؟»[2].

***

كان ردّي على المعترضين أنّ أسلوب البحث الكلّي inclusive إنما يخالف أبسط مبادىء العمل الأكاديمي. مبدأ أن لا يكون للباحث أي هدف ايديولوجي يسعى إليه، حتى لو كان هدفه إثبات مقولة إنّ لبنان هو مجتمع واحد أو إنّه كان دائماً وطناً واحداً وإنّ تاريخه يعود إلى سبعة آلاف سنة، أو إثبات مقولة إنّ لبنان هو جزء من وطن أوسع هو الوطن السوري أو الوطن العربي. بل يجب البحث عن الحقيقة حتى لو كانت صعبة ومؤلمة. وقلتُ لنفسي: إذن نجلس في نصّ شاعري مثالي يتحدّث عن مستقبل باهر في لبنان ونغمض العين عمّا يحدث اليوم بين الشياح وعين الرمانة، والطريق الجديدة والضاحية، وباب التبّانة وبعل محسن، ونغضّ الطرف عمّا حصل في السابق من مجازر في صبرا وشاتيلا وإهدن والقاع وبمريم وكفرمتى والعيشية

والدامور وتل الزعتر، الخ. فأين يذهب البحث العلمي إذاً إذا كان النصُّ مؤسّساً على التمنّي كلائحة الطعام؟ وهل النص الذي يبتدع هويّة لبنانية ميثولوجية جامعة و«نظيفة» هو متفوّق على نص فئوي لتاريخ طائفة (فيصبح الأمير بشير شهاب بطلاً على طريق الاستقلال في كتاب يبني الرواية التاريخية للبنان، ومستبدّاً جلب الحرب الأهلية والخراب إلى لبنان وقتل الزعماء في كتاب عن تاريخ الدروز في جبل لبنان)؟

ووصلتُ إلى رأي أنّ أي منهاج بحث يقدّم صورة وردّية عن المستقبل إنّما يتحايل على الماضي ويلمّعه. ذلك أنّ مهمة الباحث ليست تقديم أجوبة مراوِغة عن الواقع الاجتماعي، ولا إلغاء الماضي السيئ من الذاكرة الجماعية مخافةً على الحاضر. بينَ عامي 1990 و2004 كان في لبنان القليل من التفكير في معالجة فترة الحرب معالجة نفسية تنتهي إلى التصارح والمصالحة. وربما لم يُطرح الموضوع أصلاً. بل كان كل التركيز على إعادة الإعمار الاقتصادي والتنمية، وكأنّ هذا فقط يبني الأوطان. وفات أصحاب الأمر أنّه في عدّة بلدان كان ممكناً تحقيق التقدم الاقتصادي، أمّا المجتمعات الديمقراطية والسلم الأهلي فلا يأتيان إلى حيّز الوجود بين عشية وضحاها. وربما كانت الخطوة اليتيمة التي أخذتها الحكومات اللبنانية تجاه العلاج النفسي هي حل الميليشيات والعفو العام عن جرائم الحرب. كان العلاج هو الكبت والنسيان أولاً وأنّ اللبنانيين هم ضحايا الحرب التي دارت على أرضهم ثانياً، وأنّ أمراء الحرب إنّما دافعوا عن مناطقهم، فحسب، ثالثاً. فغابت المسؤولية الفردية الجنائية عن الجرائم، وأصبحت الحرب برمّتها مسؤولية جماعية لكل الفئات، فهل يحاكم الشعب نفسه؟

وبات اللبنانيون مقتنعين أنّ خطايا الماضي ارتكبتها التدخّلات الخارجية والميليشيات التي انتهت، وأنّ لبنان ليس مسؤولاً عن البؤس غير المسبوق الذي حل بشعبه. وأصبح مجرمو الحرب (المسلمون خاصة) في مواقع السلطة والنفوذ في حكومات ما بعد الحرب، وبقي الهيكل الأساسي للدولة الطائفية في مكانه، مستتراً وراء قشرة المؤسسات الديمقراطية. واستشرت ظاهرة قمع الذاكرة وعدم الرغبة في التصالح مع الماضي. ومع حلول عام بداية الأزمات، 2005، تبيّن أنّ لا معجزة اقتصادية تحقّقت ولا علاج النفوس تمّ، بل راوح لبنان بين أزماته الاقتصادية والاجتماعية، ثم بدأت انفجاراته السياسية المتواصلة التي أوصلته إلى حافة الحرب الأهلية المفتوحة (مفاجَأة؟) عام 2008.

وكما نسي أو تناسى اللبنانيون خطاياهم، يبدو أنّ النسيان شمل أيضاً الصورة المشرقة عن التعايش والاختلاط الديني والمستوى الثقافي الحداثوي الذي كان لبنان قد بلغه قبل 1975.

فلا بد من التذكير أنّ جيل الستينات، من مثقفين مسلمين ومسيحيين، رفض استراتيجية قمع الذاكرة التي انتهجها اللبنانيون منذ 1860 وحتى 1958، وفتّش عن أجوبة حول ماضي لبنان البشع، للانتقال به إلى مستقبل مشرق. كما أنّ الاختلاط المناطقي كان في أوجه عام 1970 بعد ثلاثمائة سنة من التعايش، وانتشر المسيحيون، وخاصة الموارنة في كل لبنان. ولكن جيل الستينات فشل في التحوّل المدني الديمقراطي (لأسباب عدّة) والحرب وقعت مجدّداً عام 1975، وانتهى معها الاختلاط المناطقي ليحلّ مكانه التطهير العرقي والكانتونات. أمّا الجيل الجديد الذي ظهر بعد الحرب فكان يعاني من الجهل، ليس فقط عن الحرب وظروفها بل عن تلك الحقبة المتنوّرة والثورية التي سبقت الحرب وأنّ بإمكانه أن يحمل لواءها مجدّداً في بداية القرن الحادي والعشرين. وبدا أنّ الجيل الجديد يمشي إلى حرب مستبقلية بقدميه وكأنّه في تراجيديا يونانية نعرف مسبقاً أنّ بطلها سيموت.

العجز عن مواجهة الماضي مستمر في لبنان اليوم، يواكبه عدم القدرة على العيش في الواقع، وهو عيش ضحل تحوّل إلى مبالغة منبرية عن فضائل الوطنية وعظَمَة اللبنانيين وصبرهم. ولا يخلو الأمر من الإشادة بالمتنين أو الزغرتاويين، على سبيل المثال، وكأنّهم شعبان منفصلان عن باقي اللبنانيين لهما ميزاتهما، أو الاشادة بالشيعة بأنّهم أشرف الناس وبالسنّة على أنّهم «أهل بيروت»، الخ.

***

ولا يختلف لبنان في اختلاف مثقفيه وباحثيه عن ألمانيا. ففي الفترة الممتدة من 1985 إلى 1999، دار نقاش كبير في ألمانيا بين الفيلسوف يورغن هبرماس ومجموعة من الأكاديميين الألمان حول الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ومحاولة الألمان والفئة المثقفة إنكار الماضي النازي[3]. وكان ثمّة مدرسة فكرية كاملة أرادت أن تهوّن من وطء الحقبة النازية وأن تنسحب من خطايا الماضي حتى تتحرّك ألمانيا إلى الأمام وتتعزّز الروح الوطنية والافتخار القومي فيها. واعتبر هبرماس أنّ هذا تفسير ماكر للتاريخ وتحريفي Revisionist من شأنه أن يطمس حقيقة ضحايا النظام النازي الذين وصل عددهم إلى الملايين، وبالتالي حرمانهم من شيء واحد يمكن أن تمنحه لهم بلادهم بعد موتهم وهو أن تتذكّرهم. ويغشّ هذا التفسير الأجيال الألمانية الجديدة بايهامها بماض باهر خال من الأخطاء.

وكان ردّ هبرماس أنّ كل محاولات تدليك الماضي وتغطية أمراض الشعوب هي زائفة، حتى لو كانت تهدف إلى معالجة النفسية الألمانية وتمتين الروح الوطنية. ذلك أنّ مسؤولية

الباحث والمؤرخ والأكاديمي تقضي أن لا يحدّد موقفاً مع أي طرف من أطراف النزاعات التاريخية، وينبغي أن يصل الباحث إلى استنتاجاته بشكل مستقل، ولا يحق له تصنيف الماضي وتقييمه والغرق في «لعبة المفاضلة» بين فئة وأخرى أو شخصية وأخرى.

بدل التحيّز الايديولوجي في البحث باسم مصلحة الوطن ووحدة المجتمع، ثمّة وظيفة أسمى للباحث والأكاديمي في مجتمع ديمقراطي. واجب الباحث هو أن يكون مشكّكاً ناقداً، هدفه التقصي وليس التبرير، فيكون عمله مدخلاً أميناً إلى الماضي. ليست وظيفة الباحث والأكاديمي والمثقف تأمين الهويّة التاريخية واستنباط أمجاد للوطن. وعلى لبنان أن يكون جاهزاً للتعامل المباشر مع الجانب المظلِم من ماضيه، وهذا التعامل من شأنه أن يحدّد القاعدة الأخلاقيه للوطن، وإلاّ فإن التعاطي مع الماضي بطريقة كيفية واختيار ما يلائم يؤدي إلى انفلات البلاد من قبضة الماضي المظلم.

وثمّة حماس زائد منتشر في لبنان من كتّاب طائفيين يعيشون في الماضي، وكتّاب علمانيين لا يعترفون بالماضي ولا بالحاضر، ويبنون صروحاً مستقبلية لا أساس لها. ذلك أنّ بناء الهوية الوطنية بشكل صحي يقوم على مبادئ العدل وحقوق الإنسان والديمقراطيه وليس على ايديولوجية الخطأ والصواب في تفسير التاريخ وتجميل علاقات المجموعات الدينية لخلق رواية موحَّدة. وجهات نظر بعض الأكاديميين والباحثين اللبنانيين تعتقد أنّ صياغة أطروحات «وطنية» أو «إصلاحية»، مبنيّة على تفسير محدّد، ستغيّر البلاد. ولكنها لا تكشف عن أمراض المجتمع وواقع الأقليات، وتقلّل من أهمية جرائم الحروب في رسم تاريخ لبنان ومستقبله، وتبالغ بدون معرفة حدود الدور الخارجي، وتظن أنّ تدليك العناصر الداخلية سيمهّد الطريق ليصبح لبنان «وطناً طبيعياً». وليس ثمّة حاجة إلى دليل لإثبات إفلاس المنهج التبريري والايديولوجي، أكان طائفياً أم علمانياً، ذلك أنّ الأحداث والتفاصيل التي يشاهدها اللبناني يوميّاً على التلفزيون منذ 1968 ويقرأها في الجريدة تعكس حقيقة أنّ لبنان كونفدرالية طوائف، والمضي فيها قدماً، وكأنّ كل شيء على ما يرام، قد أدّى ويؤدي إلى نتائج وخيمة.

***

لعدّة سنوات، وبسبب خلفيّتي الأكاديمية، كنتُ منحازاً إلى التحليل الاقتصادي لأزمة لبنان، فاقتصرت مقالاتي، خاصة في **النهار**، على الصفحة الاقتصادية. إذ كان عقلي يرفض تماماً المنطلقات الطائفية، على أساس ديمقراطي علماني يتعجّب لماذا لا يلغي لبنان الطائفية ويسير في ركاب الحضارة الغربية التنويرية. ولذلك كان تأليف هذا الكتاب مسألة مضنية. إذ رغم

إدراكي أنّ نهج البحث الجزئي يتوخّى تبيان الحقيقة ويساهم بطريقة غير مباشرة (لأنّ على الباحث أن لا ينتمي في بحثه إلى سلطة أو حزب ولا يتبع مرجعاً دينياً) في تشريعات وسياسات ديمقراطية وينوّر القارئ، فإنّ روح المثقّف ثقافة كندية ديمقراطية علمانية لازمتني كما اعتراني شعور بالذنب وأنّا أسمّي الأشياء بتعرية كاملة (سنّي وشيعي وماروني، الخ) في هذا الكتاب. وكنت أعلّل النفس أنّ فلسفة الدستور لدى كانط تتطلّب أن يكون التشريع منبثقاً من تاريخ البلد نفسه ويعكس جوهر الأمّة. وإذا كشف البحث انّ الطائفية مرض عضال يدمّر البلاد، فالتشريع المدني سيكون في رأس قائمة الحلول لهذا المرض، ولا مفرّ من التحليل الجزئي. أمّا أن يُهمَل التاريخ ويُهمَل واقع الأقليّات اللبنانية، فإنّ السلطة التشريعية لن تجد أدلّة كافية لتغيير القوانين المدنيّة، فيكون عامل تدليك التاريخ مسيئاً لقضيّة الديمقراطية.

لقد حافظتُ على موقفي المبدئي العلماني وأنا أتعامل مع المسألة الدينية في لبنان في هذا الكتاب باحترام وحيادية، وحاولت أن أفهمها، ونصوصها، كظاهرة سوسيولوجية ليس إلا،وأن أخوض في مسائل الطوائف كمراقب أكاديمي يريد أن يفهم، ويحلّل كيف سقط لبنان المسيحي وصعد لبنان المسلم؟ وما الذي يمكن عمله لتدارك الأمور في السنين القادمة نحو دولة الرعاية المدنيّة في لبنان؟ دون الخوض في المسائل اللاهوتية أو الفقهية، ودون التأثّر بالمعسكرات السياسية في لبنان. ولا تعني موضوعيتي أني أكتب بلا هدف ولمجرّد المتعة الأكاديمية. بل أنّيّ أنشد دولة الرعاية المدنية في لبنان على أساس الديمقراطية البرلمانية وفصل السلطات. وأخيراً، فإنّي سعيت إلى عملية تدقيق واستقصاء كاملة دون أن يعني ذلك أنّه نصّ خالٍ من الهفوات غير المقصودة. وأكون ممتناً لمن يدلّني عليها.

***

أتوجّه بالشكر لعدد من الأصدقاء، منهم بروفسور الاقتصاد في جامعة بيروت الأميركية الدكتور سهيل قعوار وبروفسور الفلسفة والأدب الفرنسي في جامعة أوتاوا الكندية الدكتور ميشال فرزلي لمراجعتها المسودّة وتقديم الملاحظات والمقترحات البنّاءة، وللأستاذ جورج أبو زيد من أوتاوا لمدّي بمطبوعات ووثائق تتعلّق بنشاط وأعمال المطران غريغوار حدّاد، وللأستاذين إدمون صعب ووليد عبّود والسيدة جمانة حدّاد، لتفضّلهم بنشر مقالات لي في جريدة **النهار** تتعلّق بمواضيع جاءت في هذا الكتاب، وللأستاذين حازم صاغية وعبدو وازن لنشرهما مقالات لي في جريدة **الحياة** حول نقد الثقافة في لبنان. وقد أعدت تفاصيل هذا النقد في الفصل المتعلّق بالجيل الجديد في هذا الكتاب. وأيضاً للاستاذ جميل مروّة لنشر مقالاتي

عن الثقافة اللبنانية في صحيفة **الدايلي ستار**. وأشكر آخرين على مناقشاتهم مواضيع طرحتها في هذا الكتاب منهم الأب الدكتور بطرس طربيه والدكتور سهيل مطر (جامعة اللويزة) والدكتور بطرس لبكي، والدكتور وضّاح شرارة على شرحه مسائل منهجية. كما أشكر الكاتبة كارول داغر لأنّها وضعت كتاباً قيّماً *Bring Down The Walls* اعتمدتُ عليه كمصدر رئيسي للمعلومات حول أعمال السينودس من أجل لبنان عام 1995 وزيارة البابا إلى لبنان عام 1997 في الفصل الخامس من هذا الكتاب وفي فصول أخرى.

والشكر يذهب إلى الدكتور فارس ساسين على اقتراحاته البنّاءة، وباقي أفراد أسرة دار النهار، الذين عملوا بجهد ومهنيّة ليخرج الكتاب بمحتواه وحلّته.

لا بد من الإشارة أخيراً إلى تفضّل الكثيرين بمنحي مقابلات شخصية: الرئيس أمين الجميل، والعماد ميشال عون، والشاعر سعيد عقل، والعميد ريمون إدّه، والمطران جورج خضر، والاستاذ كريم بقرادوني، والمطران غريغوار حدّاد، والدكتور سعود المولى. لهم جميعاً امتناني.

***

ومناسب هنا نقل صورة وصفها لي الصديق حازم صاغية، أنّ لبنان بات في بداية 2008 كسائق سيارة «علِق» وسط ازدحام شديد في طريق الدورة، تحيط به عشرات السيارات من كل صوب. فلا هو قادر أن يتقدّم بسيارته إلى الأمام ولا أن يعود إلى الوراء، ولا أن يترك السيارة ويذهب لأنّ فتح الباب غير ممكن، ولا حتى أن يخرج من النافذة.

عسى أن يجد القارىء في هذا الكتاب فائدة للبنان وهو يشق طريقه في الزحام، للحفاظ على هذا الجسر العتيق.

كندا، 30 تشرين الأول 2008

الهوامش

1. أحمد بيضون، «الطائفية ملامح إصلاح معلن»، في نواف سلام، (اعداد) **خيارات للبنان**، بيروت ، دار النهار، 2004، ص 60.

2. فادي توفيق، **بلاد الله الضيقة – «الضاحية» أهلاً وحزباً**، بيروت، دار الجديد، 2005، ص 163-165.

3. Jürgen Habermas, *The New Conservatism: Cultural Criticism and the Historical Debate*, Cambridge, Mass., the MIT Press, 1989.

الفصل الأول

محور نظري

شهادة الكتاب المقدّس ستبقى وستبقى معها الصورة التي رسمها للبنان. وكل من يقرأ الكتاب من الآن وإلى الأبد سيتأمّل في رسمه الأزلي لبنان.

شارل مالك

لبنان في ذاته[1]

في تشرين الثاني 1995، جال الكاردينال جان ماري لستيغر، مبعوثاً من البابا يوحنا بولس الثاني، عدّة مناطق لبنانية. ومن المناطق التي زارها وتأثّر بها وادي قنوبين الذي كان ملجأ البطريركية المارونية خلال ثلاثة قرون من الحكم المملوكي. هناك رأى لستيغر الأديرة وأماكن الصلاة والسكن محفورة في الصخور والكهوف ما يمثّل الروحانية المارونية وتراثها الديني السرياني القديم. وتساءل «كيف يمكن لأي إنسان يعيش في هذا الجوار وهذا النبع من التجدد الروحي أن يفقد الأمل والمقدرة على النهوض؟». ثم ألقى لستيغر كلمة ذات دلالات في كاتدرائية سيّدة حريصا:

> «وجودكم حيث أنتم ، حيث وضعكم الله في هذا البلد الجميل، والمصائب التي مررتم بها والتي كانت فوق تحمّل الإنسان جعل لسان حالكم يقول «لقد تَرَكوني لوحدي»... ولكنّكم البلد الوحيد في العالم الذي وُلدت فيه حضارة ما زالت تعطي ثمارها. بلد يجتمع فيه أبناء كل كنائس العالم في رقعة صغيرة وحيث يتواجد أبناء الديانات الكبرى الأخرى. بسبب تنوّعكم هذا يمكنكم

تحقيق ما هو صعب تحقيقه في أوروبا حيث رئتا الكنيسة بشرقها وغربها تخنق واحدتها الأخرى بدلاً أن تتنفسا سويّة. ولأنكم شعب لم يتوقف عن الصلاة والإيمان، فأسهل كثيراً عليكم دفع الوحدة المسيحية من أن ندفعها نحن مجتمعين من باريس وجنيف وموسكو ونيويورك. إنكم في مكان فريد من نوعه في العالم حيث تنتمون إلى ثقافتين في نفس الوقت. وهذا يعني أيضاً أنكم في المكان الوحيد في العالم حيث يمكن انعقاد حوار حقيقي بين المسيحية والإسلام واليهودية، وحيث يلتقي الجميع على الاحترام المتبادل والحريّة. قدركم أن تكونوا الجسر بين العوالم المتناحرة التي نمت من نفس الجذع. إذا فشلتم، العالم سيفشل. وهذا عبء كبير لبلدكم الصغير، وأقول لكم ليس أحد منّا يجرؤ أن يحمل هذا الدور. ولكنّكم موجودون هنا ولم تختاروا قدركم بل هذا هو دوركم».[2]

لم يكن مستغرباً هذا الانشداد الفاتيكاني إلى لبنان وما يمثّله كبلد هو جزء من الأرض المقدّسة. فلقد ورد اسم لبنان في الكتاب المقدّس (العهد القديم والعهد الجديد) 70 مرّة، وأرز لبنان 75 مرّة، ومدينة صور 59 مرّة وصيدا 50 مرّة. كما ذُكرت 35 قرية لبنانية و10 مناطق لبنانية، و10 شخصيات لرجال ونساء من لبنان[3]. ويصف سفر القضاة لبنان «من التيمن كل أرض الكنعانيين ومغارة التي للصيدونيين إلى أفيق إلى تخم الأموريين. وأرض الجبليين وكل لبنان نحو شروق الشمس من بعل جاد تحت جبل حرمون إلى مدخل حماة. جميع سكان الجبل من لبنان إلى مسرفوت مايم جميع الصيدونيين»[4]. وثمـّة نصوص كثيرة ذُكر فيها لبنان في المزامير والأناشيد: «هلمّي معي من لبنان/ يا عروس معي من لبنان/ .. شفتاك يا عروس تقطران شهداً/ تحت لسانك عسل ولبن / ورائحة ثيابك كرائحة لبنان / أختي العروس جنّة مغلقة عين مقفلة/ ينبوع مختوم... ينبوع جنّات، بئر مياه حيّة وسيول من لبنان»[5]. يلاحظ في سفر نشيد الأناشيد أنـّه ملحمة حب بين عروسين يستعمل العريس في وصفه عروسه أسماء وتشابيه كثيرة من لبنان. ويقول أيضاً «طلعته كلبنان فتى كالأرز». وفي سفر أشعيا: «تفرح البرية والأرض اليابسة، ويبتهج القفر ويزهر كالنرجس. يزهر أزهاراً ويبتهج ابتهاجاً ويرنّم. يُدفع إليه مجد لبنان، بهاء كرمل وشارون، هم يرون مجد الرب بهاء الهناء»[6]. وأيضاً: «مجد لبنان إليك يأتي السرو والسنديان والشربين معاً لزينة مكان مقدسي وأمجّد موضع رجليّ»[7].

أما عن المسيح والكنيسة، فيشير الإنجيل إلى زيارة المسيح لجنوب لبنان ومدينتي صيدا

وصور وتجلّيه على جبل الشيخ معلناً مجده لتلاميذه، وصورة إتيانه في ملكوته. ويبيّن كيف كانت جموع الناس من جنوب لبنان تهرع إليه، مصغية لتعاليمه، مؤمنة به. ويشرح الكتاب المقدس انتشار المسيحية في لبنان مع بداية العصر الرسولي وتأسيس كنائس في صور وصيدا ومدن الساحل، وعن الملك النهائي، المسيح، رامزاً إليه بشجر الأرز. كما بارك المسيح لبنان لانتشار التسامح الديني في أراضيه. ومن أمثلة هذا التسامح أنّ أحيرام ملك صور رضي أن يساهم في بناء هيكل سليمان، واستقبلت أرملة من الصرفند جنوب صيدا النبي إيليا الهارب من ملكه آخاب، وهذه الحادثة ذكرها المسيح عندما وبّخ اليهود لرفضهم كل جديد وانطوائهم الزائد على ذواتهم. وعندما قاومه الفريسيون، جاء المسيح نواحي صيدا وصور طلباً للراحة في لبنان[8].

الأطروحة

يسألُ كتاب **هذا الجسر العتيق** سؤالاً واضحاً هو: إذا كان لبنان المسيحي قد سقط عام 1976 فهل سقط معه المسيحيون، وخاصة الموارنة، وخرجوا فانتهى دورهم عام 1990؟

إذ يطرح هذا الكتاب أسباب وظروف سقوط لبنان المسيحي، من منطلق نظريات الأقليات، يعالج العوامل الاجتماعية والفلسفية والتاريخية ويفسّر الظروف الحاضرة الديمغرافية والشبابية والثقافية، ويستنتج أنّ المسيحيين لم يسقطوا بعدما سقطت دولتهم، ولم يخرجوا منذ التسعينات، وإن تضاءل عددهم كثيراً، وما زالت أمامهم خيارات وحلول لهم لكي ينهضوا بهذا الكيان ويجدّدوه مع شركائهم في الوطن إذ يقترب من مئويته الأولى عام 2020.

الإشكالية في فصول

الكتاب هو أكثر من ناقوس خطر، بل هو أقرب ما يكون إلى «مانيفستو»، أو خارطة طريق، موجّه إلى المسيحيين في لبنان. وهو موجّه للمسلمين أيضاً في أن يفهموا أنّ المسيحيين وحتى 1976 قد سعوا فعلاً إلى احتضان كل الطوائف في دولتهم، فلا يجوز أن يتحوّل لبنان القرن الحادي والعشرين إلى ساحة صراعٍ بين المسلمين أنفسهم. فالأغلبية المسلمة باتت، بحكم موقعها في الدولة، مسؤولة أخلاقياً عن الوجود المسيحي في لبنان. وهو أيضاً رسالة إلى العالم العربي، ثقافياً واجتماعياً، في مواجهة تحديّات القرن الحادي والعشرين. ذلك أنّ انهيار التجربة اللبنانية، التي لم تحتفل بعد بقرنها الأول، سينعكس سلباً على صورة الإسلام كديانة متسامحة. ويعني بداية عهد «كنائس الصمت» في سائر المشرق، موطن المسيح ومهد المسيحية، تخنق

صوتها ورنين أجراسها رياح الأصولية والتطرّف وغياب التسامح.

لقد أعطى لبنان العالم الصورة الحضارية والمزيج الثقافي كأفضل نموذج لما يمكن أن تكون عليه المواطنية في المجتمعات المعاصرة، وكمساهم بارز في النتاج الحضاري والثقافي واللغوي العربي. فماذا يحدث عندما ينفكُّ هذا الجسر العتيق الذي مهـّد لولادة العالم الذي نعرفه اليوم؟ ماذا يحدث إذا استمرّ نزيف الوجود المسيحي؟ أليس حريـّاً بالمسلمين اللبنانيين والعرب أن يحافظوا على النموذج اللبناني كنقطة انطلاق لمنع تحوّل العالم إلى معترك ديانات وصراع أصوليّات؟

في العام 1920 وُلد لبنان الكبير دولةً بأغلبيّةٍ مسيحية ترعاها فرنسا. وحتى العام 1967 لعب الموارنة دور «الطائفة الملكة» في السياسة والاقتصاد والعسكر والثقافة. ومنذ 1967 بدأ الانحدار الكبير للبنان المسيحي على كافة الأصعدة، فسقط عام 1976، وانكفأ المسيحيون نحو الكانتون ومن ثمّ اندلعت الحرب المسيحية في الثمانينات فسقط الكانتون، بعدما سقطت الدولة، بفعل اتفاق الطائف والطائرات السورية. وشهد لبنان منذ 1990 نشوء دولة أخرى لا تشبه تلك التي أعلنتها فرنسا، للمسلمين فيها اليد العليا في شؤون البلاد ومصيرها، وانخفضت نسبة المسيحيين فيها من 80 بالمئة (من عدد سكان دولة جبل لبنان) عام 1908 إلى ثلاثين بالمئة في الجمهورية اللبنانية عام 2008.

ثمـّة روايتان حكمتا مسار لبنان منذ 1920 وحتى بداية القرن الحادي والعشرين.

الأولى مسيحية تعترف بأنّ لبنان وُجد لكاثوليك الشرق ولكنـّه أصبح للمسيحيين وللمسلمين أيضاً، وأنّ تجربة التعايش والميثاق كانت توفـّر الاستقرار وكانت تمنح آلية ديمقراطية توافقية لتداول السلطة وتوزيع الحصص، مع تنازل تدريجي خلال عقود الانتداب والاستقلال تجاه المسلمين، ما سمح بتطوير أجواء اقتصادية وثقافية تعد بمستقبل زاهر للجميع، وبعصر ذهبي شهده لبنان رغم كل الصعوبات. ولكنّ استقطاب الشارع الاسلامي لصالح المقاومة الفلسطينية ونزع العرب نحو التدخـّل في شؤون لبنان أوصلا لبنان منذ 1967 إلى طريق الخراب، وأوصلا الدولة التي كانت تعمل، إلى السقوط. ومنذ 1990، زالت صلاحيات المسيحيين بموجب الدستور الجديد لتبدأ حالة الإحباط ونزيف الهجرة.

والرواية الثانية إسلامية/ يسارية تقول إنّ الموارنة حكموا لبنان، لهم ولبنيهم، لفترات طويلة. وكل مرّة قدّموا فيها تنازلاً كانت بعد تظاهرات وأعمال عنف وحروب أهلية. وإنّ الموارنة في حكمهم هيمنوا على السلطة بمظاهرها العسكرية والسياسية وجعلوا من بعض

رجال المسلمين خدماً عندهم يضربون بسيفهم لكي يصيروا وزراء ونواباً ورؤساء حكومة وبرلمان في دولة مسيحية. وإنّ هذه الدولة وقفت إلى جانب السياسة الغربية ضد مصالح العرب وخاصة ضد القضية الفلسطينية، فكان أن اجتمعت كل هذه التناقضات ضد هذه الدولة منذ 1967 وسقطت في أتون الثورة عام 1976. وحتى بعدما لعبت سورية دور المنقذ للموارنة عام 1976، أصبحت في المقلب الآخر عام 1978ودعمت المسلمين، فاستمرّ تراجع الموارنة حتى انتهت صلاحياتهم عام 1989 وآلت الدولة إلى المسلمين.

في الروايتين لا يمكن المراقب أن يتحدّث عن أغلبية مسيحية بالمطلق في لبنان المسيحي بعد 1920 ولا عن أغلبية مسلمة بالمطلق في لبنان المسلم بعد 1990. إذ منذ 1920 وحتى اليوم، الوصف الصحيح للبنان هو أنّه بلد يضمّ مجموعة أقليات لا يشكّل أي منها أغلبية، فلا المسيحيون كتلة واحدة ولا المسلمون كتلة واحدة، بل كل ديانة هي مجموعة طوائف في تعدّدية تصل إلى 18 طائفة. وحتى في الطوائف الثلاث الكبرى، الموارنة والسنّة والشيعة، لم تصل أيّ منها منفردة في حياة الجمهورية إلى ثلث عدد السكّان. وهذا الواقع يطرح اشكالية حول أي نوع من الدرس النظري يمكن المراقب أن يستخلصه من تجربة لبنان. ولماذا لم يتّجه البلد نحو العلمنة أو على الأقل نحو فصل الدين عن الدولة وقيام دولة الرعاية المدنية. لقد تمعّنت في هذا السؤال كثيراً أثناء وضعي هذا الكتاب وكان السؤال حاضراً في لقاءاتي مع عدد من المفكرين والشخصيات العامة.

بعد اتفاق الطائف وبداية الإحباط المسيحي وصعود لبنان المسلم، علّق سياسي لبناني أنّ عهد النخبة الجيزويتية من جامعة مار يوسف وموارنة جبل لبنان قد انتهى وبدأ عهد التكنوقراط وجامعة بيروت الأميركية وسنّة مدن الساحل، وأنّ النفوذ الخارجي في لبنان قد بدأ يتحوّل من أوروبا وسورية إلى الولايات المتحدة والسعودية. وأنّ فكرة «لبنان المسيحي» قد ولّى عهدها بالنسبة للأوروبيين والأميركيين.

في العام 1993، نشرت مجموعة من المثقفين الموارنة كتيّباً شجاعاً بعنوان «تأملات حول أزمة الجماعة المارونية». شرحت هذه الوثيقة الأخطاء التي حلّت بالموارنة وبالتالي بالمجتمع اللبناني: الموارنة الذين عاشوا مائة عام في ظل النموذج الغربي وصلوا إلى أزمة سقوط هذا النموذج. ولكنهم في وضع أفضل من العرب الآخرين لفهم الحداثة الغربية وأسباب فشلها في الشرق ولأن يسهموا في صك طريقة عربية نحو الحداثة. «بعد الاستقلال تخلّى الموارنة تدريجياً عن خصوصيتهم الثقافية للاستفادة من مواقع السلطة. وبذلك استبدلوا الاساس

الثقافي للمجتمع اللبناني بنظام مصالح. ما أدّى إلى تصادم مع المسلمين وإلى صدامات مسيحية داخلية». ومنذ بداية الحرب اللبنانية «دخلت الجماعة المارونية في أزمة قيَم» وأصبح حب السلطة بجميع أشكالها يدفع قيادات الموارنة إلى صراعات نفوذ وتحديات. وفي المرحلة الأخيرة التي أدّت إلى إخراج «القوّات اللبنانية» من المعادلة اللبنانية ونفي ميشال عون من لبنان، عانى الموارنة من الفراغ. والحلّ يكون بالعودة إلى الرسالة الأصلية للكنيسة. لأنّ ما حصل هو أنّ الدين قد أصبح طقساً قَبَليّاً بعد تسييسه وأصبحت المارونية نوعاً من الهوية السياسية الحزبية. والموارنة بحاجة إلى العودة إلى أصولهم التنسكيّة والصلاة والتواضع. هم بحاجة إلى تجديد روحية كنيسة أنطاكيا وأن يحيكوا مع المسيحيين المشرقيين الآخرين كنيسة العرب التي ستتعاون مع المسلمين لإعادة بناء شرق مسيحي إسلامي مشترك.

سقوط لبنان المسيحي بأشكاله السياسية والعسكرية عام 1976 لا يلغي دور المسيحيين في مستقبل لبنان في القرن الحادي والعشرين كدولة رعاية علمانية لجميع أبنائه. ولا يلغي احتمال أن يستمرّ هذا اللبنان المسيحي - الذي يعني المسلمين أيضاً - بأشكاله الثقافية والحضارية والاقتصادية والتربوية، منتمياً إلى المنطقة العربية وإلى أوروبا معاً. سنكتفي في هذا الفصل باستكمال المحور النظري لإشكالية لبنان المسيحي، على أن نعود إلى نتائج هذا المحور في الفصل العاشر والأخير من هذا الكتاب، حيث نستعرض خيارات المسيحيين نحو العام 2020. وبين هذا الفصل والفصل الأخير عن الخيارات، ثمّة مسافة نجتازها في ثمانية فصول: يعالج الفصلان التاليان، أي الثاني والثالث، ظروف وعوامل صعود وسقوط لبنان المسيحي، ليصل القارىء في الفصل الرابع إلى الخاتمة المنطقية للسقوط بالانفجار من الداخل - وقوع الحرب المسيحية وسقوط الكانتون. يليه فصلان، الخامس والسادس، يتحدّثان عن مرحلة الإحباط المسيحي وتدخّل الفاتيكان والدور المستجدّ للبطريرك الماروني والكنيسة المارونية. ومن ثمّ محاولات عودة الرئيس الماروني مع إميل لحود وميشال سليمان يستعرضها الفصل السابع. وصولاً إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ومسائل الديمغرافيا وضياع الجيل الجديد في الفصلين الثامن والتاسع.

نظرية الأقليات

يمكن القول إنّ معظم دول العالم اليوم هي مجتمعات متعدّدة في سكّانها، حتى تلك التي نظنّها تقتصر على لغة واحدة أو إثنية واحدة أو ديانة واحدة. ثمّة أكثر من 200 دولة في

العالم اليوم يتحدّث سكانها أكثر من 600 لغة رئيسية وينتمون إلى 6000 جماعة إثنية. وانتشار هذه اللغات والإثنيات والديانات حول العالم يجعل من المستحيل أن يدّعي أي بلد صفاءً عرقيّاً أو دينيّاً أو لغويّاً، مع استثناءات قليلة. وليس أنّ هذا الاختلاط مستجدّ بسبب العولمة وسهولة المواصلات، بل هكذا كان العالم منذ فجر التاريخ: قبائل تغزو قبائل وممالك تغزو ممالك فيحصل تزاوج وتنمو التجارة، ثم تولد امبراطوريات متعدّدة الجنسية تسيطر على مناطق شاسعة من العالم القديم، كامبراطورية الاسكندر المقدوني الهلينيّة والامبراطورية الرومانية والامبراطورية الفارسية ودولة الخلافة الاسلامية، وصولاً إلى امبراطورية نابليون والامبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس، والاتحاد السوفياتي الذي ضمّ 118 جنسية.

بقي من هذه الامبراطوريات المتعدّدة اليوم الولايات المتحدّة الأميركية التي تحتوي إثنيات وديانات داخل حدودها بلغت المئات في تنوّعها في 51 ولاية. ويمكن للمراقب أن يختار اي دولة في العالم ليدرسها عن قرب، فيلاحظ أنـّها منسجمة في داخلها ظاهرياً فقط: فسكان فرنسا على الصعيد الديني ينتمون بنسبة 80 بالمئة إلى الكنيسة الكاثوليكية و10 بالمئة إلى الاسلام والباقي أقليّة بروتستانتية ومسيحية أخرى ويهودية. وعلى الصعيد الإثني ثمـّة عنصر فرنسي ولكنّ هناك أصولاً عربية وافريقية وأقليات أوروبية متعدّدة. وعلى الصعيد اللغوي ثمـّة لغة فرنسية طاغية ولكنّ الدولة الفرنسية تعترف بست لغات مناطقية أوروبية في الفلندر وبريتاني والحدود مع اسبانيا والالزاس.

أمّا كيف تتّجه الدول نحو الانسجام الاجتماعي، فما كان يحصل في السابق داخل كل دولة حول العالم، ويحصل اليوم أحياناً، أنّ قومية كبرى تلغي قوميات أصغر منها، أو أنّ إثنية أو ديانة كبرى تقضي على إثنية أو ديانة أصغر منها عدداً وقوّة إلى درجة الإفناء، أو يتمّ طرد مجموعات سكانية كبيرة خارج موطنها الأصلي. لقد استمرّ هذا النوع من «الحلّ» القسري لمشكلة الأقليات، فقامت العقيدة النازية في ألمانيا على أساس محو كامل لليهود (وأقليّات إثنية كالغجر) من أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية، وطَرَدَ الاستيطان اليهودي الشعب الفلسطيني من أرضه في الأربعينات من القرن العشرين، في حين حصلت عمليات تطهير عرقي وديني كبرى في ولايات يوغسلافيا السابقة في التسعينات من القرن العشرين. ووقعت مجازر مهولة في رواندا (أفريقيا) وصلت أرقام ضحاياها إلى مستويات مذهلة كادت تبلغ المليون انسان.

ولكنّ الحلول الأكثر بديهيّة والأقل مأساويّة في التاريخ كانت فرض ديانة الملك على

الأقليات (الامبراطورية البيزنطية ومعظم دول أوروبا) أو امتصاص الفروقات اللغوية والإثنية والثقافية تدريجياً في لغة وثقافة وإثنية الأكثرية السكانية أو الحاكمة (فرنسا، ايطاليا). ولم يمنع أن يصل عدد كبير من الدول في اضطهاد أقلياته بدفعها إلى مناطق جغرافية معيّنة، غيتو أو ما شابه ذلك (الهنود الحمر في الولايات المتحدة)، أو بعزلها وعدم التعامل معها وبممارسة العنصرية ضدّها وحرمانها من ممارسة مواطنيتها كاملة ومنع أفرادها من الحصول على وظائف عامة أو تلقّي التعليم المناسب أو الخدمات من الدولة[9].

ولذلك فقد ابتدعت الأنظمة الديمقراطية سلسلة من السياسات والبرامج لتحقيق العدل تجاه الأقليات كمجموعات وطنيّة وليس كأفراد. وسنرى أنّ موارنة لبنان كانوا سبّاقين في هذا المجال، عندما قامت دولة لبنان، حيث كان من الضروري جذب المسلمين والمسيحيين الأرثوذكس إلى هذه الدولة. ولكننا سنرى أيضاً أنّه كان بإمكان الموارنة، كـ«طائفة ملكة» أن يعملوا أكثر بكثير مما عملوا لتطوير النظام اللبناني نحو المزيد من العلمنة والحداثة. وهذا لم يحصل.

التنوّع diversité أو التعدّدية multi-linguisme, multiculturalisme, multiethnicité في القرن الحادي والعشرين مهّد لعدد كبير من المعضلات المتفجّرة أحياناً، حول أقليّات وأغلبيات داخل كل دولة، حيث يتصارع السكان حول حقوق اللغة والتميّز المناطقي والحق باستقلال ذاتي، والتمثيل السياسي ونسبته في مؤسسات الدولة، ومناهج التربية والتعليم وقوانين الجنسيّة والهجرة، وحتى في الرموز الوطنية، كاختيار علم البلاد ونشيدها وأي نوع من الأعياد والعطل - دينية كانت أم وطنية.

والمسألة تصبح أكثر تعقيداً في حال كانت هذه الدولة تعتمد نظاماً ديمقراطياً في الحكم. فيدخل أطرافها في نقاشات طويلة حول الحل المعقول لمشاكل الأقليات والأكثريات، وأيّها يمكن أن يصمد أمام استحقاقات سياسية وتحديات التجربة وأن يكون عادلاً في آن.

في كل مكان، وليس في لبنان فحسب، جرت محاولات بناء أنظمة ديمقراطية مستقرّة ولكن واجهتها انتفاضات عنف بسبب مطالب القوميات الصغيرة والجماعات الدينية الناهضة. ويتّضح هذا النوع من العنف خصوصاً منذ نهاية الحرب الباردة عام 1990، وكيف انهارت دول أوروبا الشرقية التي غرقت في العنف الإثني والطائفي (يوغسلافيا على سبيل المثال). ولا يبدو مع صدور هذا الكتاب أنّ أزمات العالم القائمة على عوامل اثنية ومذهبية ولغوية هي في طريق الانحسار. خاصة متى ارتبطت أقليّة ما بـ«ابنة عمّ» لها - في بلد مجاور أو بعيد - تشكّل فيه أغلبية وتقرّر أن تلعب دور الحماية لابنة عمّها الصغرى. فيصبح الوضع دعوة

مفتوحة «كارت بلانش» للتدخـّل الخارجي[10]. وفي تاريخ لبنان أمثلة كثيرة عن تدخـّل فرنسا والنمسا لحماية الأقليات الكاثوليكية في المشرق (ومنها الموارنة) وانكلترا لحماية الأقليّة البروتستانتية، وروسيا لحماية الأرثوذكس، ما جعل السلطنة العثمانية سيّدة نفسها على أراضيها بالاسم فقط. ذلك أنّ السلطنة قد وقّعت اتفاقات مع هذه الدول فسمحت لها قانوناً بغزو اي ولاية من الولايات العثمانية باسم حماية «ابنة عمّتها» (وفي حال فرنسا «الأم الحنون»، حماية طفلتها الكاثوليكية في الشرق).

ونسارع إلى القول إنّ الأزمات المرتبطة بقضايا الأقليات هي من النوع العصيّ على الحل، مهما كانت نوايا الأطراف المحليّة مثالية. إذ قد تصل الأقليات إلى حل سرعان ما يتبخـّر وتعود علائم الأزمة إلى الظهور. والمشلكة حاضرة ناضرة في أي نظام سياسي يمكن ابتداعه: في ظل النظام الدكتاتوري التوتاليتاري، الحل يكون بأن تفرض السلطة الحلول التي تريدها لمسألة الأقليات. ومن يعارض يجرِ قمعه وترويضه ليقبل. أمـّا في حالة النظام الديمقراطي على الطراز الغربي (برلمان وانتخابات ومحاسبة وفصل سلطات، الخ) فلا يبدو أنّ ثمـّة حلاً بديهياً لمسألة الأقليات لأنّ الديمقراطية تطلب أولاً أن يُعامل المواطنون كأفراد، ولا وجود لما يسمّى امتيازات أو حقوق أقليات لأنّ ذلك يعتبر communautarisme وتفضيل مواطن على آخر، فيحصل على امتيازات بسبب إثنيته أو مذهبه[11]. فيكون النظام الديمقراطي الذي يمنح حقوق الأقلية ويعترف بها كجماعة هو مخلوق هجين بين الديمقراطية وشيء آخر، ولكنـّه ليس ديمقراطياً تماماً. فكيف إذا كان بلداً كلبنان يمنح حقوق الجماعات المذهبية بالجملة وتعيش على أرضه 18 جماعة؟

في الحقيقة الأمر محيّر، والأسرة الدولية لم تجد حلاً معقولاً بعد. فبعد المجازر والحروب في أوروبا والتي ذهب ضحيتها أقليات عرقيّة ودينيّة في النصف الأول من القرن العشرين، أضاف المجتمع الدولي حقوقاً للأقليات الإثنية داخل الدول في نص الإعلان العالمي لحقوق الانسان. ولكن سرعان ما اعترضت الدول الديمقراطية، كفرنسا وبريطانيا، على أساس أنّ النظام البرلماني الديمقراطي يقدّم لكل المواطنين نفس الحقوق والواجبات، ولا ضرورة لحقوق اضافية للمجموعات الإثنية والدينية داخل كل بلد. لماذا، يقول هذا المنطق، ستحتاج الأقليات إلى حقوق كجماعة إذا كانت تتمتّع بحقوقها كأفراد يجعلها متساوية مع حقوق الأفراد في الأكثرية فيصبح الكل سواسية؟

كان الاعتراض الأكبر أنّ منح حقوق اضافية للأقليات العرقية والإثنية والدينية في البلدان

الديمقراطية لا يشجّع على الوصول إلى المواطنية ووحدة المجتمع وانسجامه. لأنّ الأقلية ستستغلّ حقوقها لتذهب بعيداً في إثبات هويّتها الفئوية وعزل نفسها عن المجتمع المحيط بها، ما يجعلها غيتوات مغلقة. وهكذا أُلغيت جميع النصوص التي تشير إلى حقوق الأقليات من الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وقيل إنّ حقوق الأقليات الدينية مصانة بطريقة غير مباشرة بضمانة الحريات الدينية للأفراد، كحريّة المعتقد الديني والصلاة وبناء المعابد وحق الفرد أن يعلن عن ديانته بدون خوف من اضطهاد الآخرين أو اضطهاد الدولة. وعلى سبيل المثال جاء في وثيقة مؤتمر «ربيع لبنان» 2008 التي تلاها فارس سعيد أنّ قوى 14 آذار ترى «الطوائف في لبنان جماعات يجب أن تحظى كلها بضمانات متساوية». وهكذا، فالضمانات للجماعات وليس للأفراد هي مناقضة لجوهر الديموقراطية الصحيحة الذي إنما يريد أن يكون المواطنون أفراداً.

في الممارسة، تبيّن للديمقراطيات الغربية منذ الستينات من القرن العشرين - وايضاً بسبب وفود ملايين المهاجرين السمر إلى أراضيها - أنّ حقوق الانسان الفردية لم تكن كافية لوقف العنصرية والاضطهاد والتمييز على أسس العنصر والدين واللغة والإثنية. فكان لا بد من إعادة حقوق الأقليات لتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فقالوا لنُعِد حقوق الجماعات كإجراءات موقتة إلى وقت نستطيع أن نستغني فيه عنها (وربما كان لبنان نموذج دولة ديمقراطية لم تحتج المرور في تحولات كتلك التي شهدتها الديمقراطيات الغربية حول حقوق الأقليات. إذ رأى لبنان باكراً ضرورة ضمان حقوق الأقليات فأدرج تقليد المحاصصة المذهبية منذ 1943 «كإجراء موقت» بقي إلى الأبد).

وما جعل الحاجة ملحّة لحماية حقوق الأقليات في أوروبا هو انفجار غير مسبوق في العنف ضد أقليات دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الكتلة الاشتراكية وانتشار التطهير العرقي والديني ضد الأقليات منذ 1990. فباتت الدول الناهضة كرومانيا وجورجيا وجمهوريات يوغسلافيا السابقة وتشيكيا وسلوفاكيا وبولندا، إلخ، تريد أن تصبح ديمقراطية على النمط الغربي، ولكن طريقها إلى الدمقرطة كان يتطلّب الاعتراف بحقوق الأقليات الإثنية والدينية واللغوية على أراضيها، وما أكثر تلك الأقليات في أوروبا الشرقية، وخاصة في البلقان. لقد أدركت أوروبا كلها، شرقها وغربها، أنّ السلم والاستقرار في شرق القارة لم يكن ممكناً إذا لم تحلّ مشاكل الأقليات.

وإذ أكتبُ هذه السطور في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أعتقدُ أنّ معظم

دول العالم وصلت إلى خلاصة مفادها أنّ مزيجاً من حقوق الفرد وحقوق الجماعات الأقلوية هو حلّ لا يمكن تجاوزه أو نكرانه للوصول إلى سلم أهلي واستقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي داخل كل دولة. وهي معادَلَة، على الدول - لبنان خاصة - أن تصل إليها عبر الحوار الوطني، فتجد الصيغة التي تناسب خصوصياتها التاريخية والاجتماعية وتعدّديتها المميّزة عن الدول الأخرى. وقد تتفاهم الأقليّات على نوعين من الضمانات: ضمانات تجعلها متساوية في الامتيازات حسب عددها أو نسبة إلى تقليد أو عُرف تاريخي جعل بعضاً منها يحصل على نسبة من السلطة والحصص الوظيفية والتمثيلية أكبر من حجمه الديمغرافي، ولكن يبقى الجميع أقماراً حول سلطة مركزية، أو ضمانات أكبر وقعاً قد تصل إلى لامركزية واسعة أو فدرالية وقدرٍ أكبر من الحكم الذاتي.

ولا يعني التفاهم على حقوق المجموعات - التي تشكّل سوّية مجموع السكان داخل الدولة - أن يكون على حساب حقوق الأفراد. لأنّ الدولة أولاً وأخيراً ترعى مواطنين أفراداً بشكل يومي في دوائرها، وعلى النقاط الحدودية وفي ضبط الأمن وجمع الضرائب وتوزيع الخدمات والعدل. ولا تتعاطى مع أقلياتها وكأنّها دول قائمة ضمن الدولة تهتم هي حصريّاً بشؤون أتباعها وكأن لا دولة مركزية. وهنا مخاطر المعادلة التي يمكن أن تذهب بعيداً لتهدّد حقوق الأفراد. ولنقس على ظروف لبنان، حيث أصبحت اليوم كل طائفة أمّة على حدة لها سلطة شبه مكتملة على رعاياها من المهد إلى اللحد - تهيمن بشكل سافر ودكتاتوري على من هو داخلها باسم حمايته من الجماعات الأخرى في البلد، وتكاد تمتلك مجموعة كاملة من المؤسسات الاجتماعية والتربوية والاعلامية. فيُضرب من يخرج على هذا الإجماع ويُتهم بالخيانة إن هو انتقد الاتجاهات السائدة في الأقليّة التي ينتمي إليها أو أراد أن يكون علمانياً، أو طالب بالزواج المدني أو اختار أن يكون ملحداً. وماذا لو اختارت هذه الأقليّة أن تضطهد حقوق المرأة في حين أنّ قوانين البلاد العامة تحترم حقوق المرأة؟

من هنا اعتبر الديمقراطيون الغربيون أنّ التوفيق بين الديمقراطية الصحيحة القائمة على الفردية، ودولة قائمة على توازن حقوق الأقليات، هو عمل تعجيزي. لأنّ منح حقوق الأقليات يجب أن يتم بطريقة لا تهدّد مبادىء الحريّة الفردية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ولا يمكن للديمقراطية أن تقبل بهذا الاضطهاد «الداخلي» حيث تقمع الأقليّة المذهبية رعاياها تحت شعار التضامن الطائفي أو العرقي، أو الصفاء والتميّز الثقافي عن الآخرين. فيصبح الفرد وآماله وطموحه وأحلامه في مهبّ الريح، كَبَش فداء للقطيع.

ولكن حتى هذا الموقف المتحرّر في الدولة الديمقراطية الذي يوصي بالاعتراف بأقليّاتها يواجه صعوبات خطرة. ماذا لو شاء الناس في أقلية ما أن يذهبوا إلى التقوقع ويقبلوا بحماس منحى قادتهم الروحيين والسياسيين في التضييق على حريّاتهم الفردية، باسم التضامن المذهبي، فلا يؤمنون بالديمقراطية على النمط الغربي ولا يريدونها أصلاً لجماعتهم؟ فهل تفرض الدولة الديمقراطية مقاييس ليبرالية على أقليات ليست ليبرالية اساساً؟ (والكلام هنا عن لبنان وغير لبنان). وهكذا يستمّر الصراع الكبير بين حقوق الفرد والحقوق الجماعية للأقليات. وقد تسلك الأقليّة طريقاً استقلالياً يهدّد البلاد فتقلّص النفوذ الاقتصادي الذي تبذله عليها الأقليات الأخرى أو الدور الذي تقوم به الدولة المركزية، فتبني مؤسساتها التربوية والخدماتية وتصل أحياناً، كما في لبنان، إلى أمنٍ ذاتيٍّ أو بناء جيش الجماعة الطائفية أو الاثنية، وتحصّل ضرائبها وتمشي في بناء ثقافتها وأزيائها وشخصيتها المنفصلة. فما نفع الوطن وما نفع الدولة ساعتئذٍ؟

وليس ثمـّة حدود لما قد تذهبه الدول في معالجة مسألة الأقليات، وصولاً إلى تقسيم البلاد إلى عدّة دول، كيوغسلافيا وتشكوسلوفاكيا، أو الوصول إلى فدرالية تمنح حكماً ذاتياً واسعاً للمقاطعات، أو تعتمد لامركزية موسّعة أو حقوقاً واسعة للأقليات مع ضمانات مالية وقانونية لتحمي نفسها، أو أن تعطي الأقليات حقوقاً في التمثيل السياسي تضمن عدد مقاعدها في برلمان مركزي وحكومة تمثّل الجميع وادارة عامة توزّع وظائف الدولة والجيش والقضاء.

***

لقد سنحت لي الفرصة لمناقشة توظيف نظرية الأقليات في شرح المسألة اللبنانية مع الفيلسوف الكندي ويل كمليكا، الخبير في شؤون الأقليات، والذي التقيته في كيبك في صيف 2008. كانت المناسبة صدور كتابه الجديد[12] عن حلول مشاكل الأقليات في العالم فأهداني إيّاه وأهديته كتابي عن أمراء الحرب في لبنان بالانكليزية[13]. أخبرني كمليكا عن جولته في سورية ولبنان باكراً عام 2008 ولَفَتَ نَظَرَه الفرقُ الكبيرُ بين البلدين. ففي حين أنـّه لم يستطع أن يفرّق بين الشعبين من حيث اللغة والعنصر والعادات والتقاليد، إلا أنّ الفرق في النظام السياسي والسلوك العام كان فاضحاً.

قال كمليكا: «كانت سورية مفاجأة لي أنّ ما زال ثمـّة في العالم بلد يحكمه نظام شمولي مشابه للأنظمة الاشتراكية البائدة في أوروبا الشرقية. لقد زرت دمشق بدعوة من السفارة الكندية لإحياء عدد من الندوات والمشاركة في نقاشات. ولكن أينما اتّجهنا وفي أي مكان دخلنا كان رجال المخابرات خلفنا. فإذا كنّا في قاعة ونريد أن نتناقش في أي أمر مع مثقفين سوريين

نرى رجال المخابرات يحتلون كراسي في القاعة وكأنّهم من المدعوين ولا أحد يعترض. وكانت المحصلة أنّ أحداً من السوريين لم يُقدِم على المشاركة في الندوات بحريّة. واستنتجت أنّ النقاش الحر والتعبير الفكري مستحيلان في سورية، إذ لن يجرؤ أحد على الكلام في ظل هذه المراقبة الشديدة. ولكن مفاجأة أكبر كانت تنتظرني في لبنان. لقد ذهبنا إلى لبنان بعد ذلك ولم أصدّق ما شاهدت. ليس أنّ النقاش والحوار واللقاء العام موجود وبكثرة وبدون حدود في لبنان فحسب، بل كنّا عندما ننتقل من نشاط ثقافي إلى آخر فكأنّنا نغادر بلداً لندخل آخر. وشهدنا نفس الجو من النقاش المفتوح بدون حدود في كل منطقة، فيما أجهزة الاعلام تتصارع بعشرات المحطات التلفزيونية والاذاعية والصحف والمجلات، والكلّ ضد الكلّ بدون أي رادع يضبط الكلام، وصولاً إلى التحريض الذي يوصل إلى مشاكل».

وعندما سألت كمليكا إذا كان ما شهده في لبنان هو الفوضى، أجاب أنّه كذلك. وهنا أخبرته عن هذا الكتاب، هذا الجسر العتيق، وطرحت عليه بعض الأسئلة حول موضوعه. وكان سؤالي الأول إذا كان ثمّة طرف في أوروبا وأميركا الشمالية يلوم لبنان لأنّه فشل كدولة في المحافظة على النظام الديمقراطي ذي الميل الغربي، والذي بناه الانتداب الفرنسي، وأنّ لبنان فشل خاصة في تطوير البلاد نحو دولة الرعاية العلمانية. فعلّق كمليكا أنّ لبنان هو بلد من عدّة أقليات ولم يكن من المعقول أن يصبح علمانيّاً كفرنسا مثلاً التي أصبحت دولة علمانية عام 1905. وما ساعد فرنسا في ذلك أنّ أكثر من 95 بالمئة من شعبها آنذاك كان على المذهب الكاثوليكي وليس شعباً من عدّة أقليات مذهبية.

وقال كمليكا: «المشكلة في لبنان أنّ المفكّرين والمثقفين وبعض السياسيين الداعين للعلمنة قد تلقّنوا ثقافة أوروبية واقتبسوا النموذج الفرنسي في العلمنة والنموذج الأميركي في الدولة، لواقع محلّي لبناني شديد التعقيد. ولكن الأسلوب البراغماتي لم يكن يتطّلب هذه المثالية. وليست العلمانية لباساً واحداً لكل المجتمعات. فثمّة نظام علماني فرنسي حيث الانفصال تام بين الدولة والكنيسة ولا تروّج الدولة لأي دين أو عمل كنسي، وثمّة نظام شيوعي ملحد تماماً حيث لا يعود مهمّاً فصل الدين عن الدولة لأن الدولة قضت على الدين. وثمّة نموذج في المقلب الآخر هو الدولة الثيولوجية في بلد يحكمه رجال الدين كإيران. ولكن بين هذه النماذج ثمّة عشرات الكومبينات والتركيبات الممكنة تتلاءم مع واقع البلدان المتعدّدة السكّان. وليس ضروريّاً أن يكون النموذج الفرنسي هو الحل لهذه البلدان المتعددة لتكون علمانيّة وتصل إلى السلم الأهلي والازدهار الاقتصادي. وهناك أمثلة على دول طبّقت العلمانية بموجب النموذج

الفرنسي ولكنّ وضعها كان غير طبيعي. أولاً فرنسا بلد ديمقراطي وقد توافَقَ المجتمعُ الفرنسي بسبب تطوّره التاريخي على العلمانية. أمّا علمانية الدولة في تركيا فهي مفروضة بقوّة ويدعمها نظام شبه دكتاتوري. والجيش يتدخّل مراراً في السياسة في تركيا حسب العقيدة «الكمالية» (نسبة إلى كمال أتاتورك) التي تتناقض أحياناً مع تاريخ هذه الدول (كيف يمكن لتركيا كدولة أن تتخلّى عن الخلافة الاسلامية عام 1924 وأن تصبح دولة علمانية أوروبية في اليوم التالي تعتمد الحرف اللاتيني وتطلّق تراثاً امتدّ قروناً حتى لو أدخلت اصلاحات هامة). يجب أن يقبل المجتمع، طواعية وعبر تحوّل ثقافي وتربوي مديد، التغيير لكي تصبح الدول علمانية فعلاً».

وشرحت لكمليكا أنّ لبنان وَجَدَ فعلاً صيَغاً سياسية اجتماعية تراضى عليها جميع أقليّاته الدينية والإثنية عام 1943. فلماذا كان يفشل دائماً ويصل إلى الحرب الأهلية؟ أجاب كمليكا: «فعلاً، هذا كان من الأمور التي بحثتها حول دول أوروبا الشرقية ووصلت إلى قناعة أنّ الوصول إلى حلّ داخلي في بلد تتعدّد فيه الأقليات عبر المشاركة في السلطة، الخ، لم يكن كافياً. وخاصة في دول تقع جغرافياً في جوار صعب. وموقع لبنان الجغرافي صعب وخطر جداً بجوار اسرائيل وسورية. هذا كان واقع الحال في أوروبا منذ قامت الدولة – الأمّة، فكانت كل دولة قويّة تغزو جارتها الأضعف بداعي الدفاع عن الأقليّة التي تعيش في أراضي الجارة. وكان غزو ألمانيا النازية لمعظم جيرانها في الحرب العالمية الثانية بداعي الدفاع عن الأقليات الألمانية في تلك الدول. فعندما انهارت الدولة في لبنان عام 1976، ملأ جيرانه الفراغ، فدخلت اسرائيل بداعي الدفاع عن الأقليّة المسيحية ودخلت سورية بداعي الدفاع عن الفلسطينيين بموجب عقيدة السوريين العربية. وهكذا، الدول المتجاورة تستعمل الأقليات للتدخّل في شؤون بعضها البعض».

ويضيف كمليكا: «ولكن المسألة أكثر تعقيداً من أنّ الأمر هو مجرد جوار صعب، بل الأمور تصبح أكثر أهميّة داخل الدول المتعدّدة نفسها. بعد تفسّخ يوغسلافيا الى ستّة كيانات، برزت في كل كيان مشلكة أقلية ينتمي أفرادها إلى أكثرية في كيان آخر. فبات الكرواتيون وقد أصبح لهم كيان ودولة، ينظرون إلى الأقليّة الصربية داخل كرواتيا على أنّهم عملاء وطابور خامس لصربيا. ونظر الصربيون إلى الأقليّة الألبانية في محافظة كوسوفو على أنّهم عملاء لألبانيا وأعداء داخليون. والبوسنة التي كانت الأكثر انفجاراً وعنفاً كانت الأقرب إلى لبنان لأنّها لم تبرز فيها أكثرية، بل كانت مجموعة أقليّات. وفي لبنان لم يكن أسهل من مبدأ التخوين بسبب التعدّد الكبير في المذاهب ما سهّل تدخّل دول خارجية بداعي الحماية. فيقال للكاثوليك أنتم

عملاء لفرنسا والغرب. ويقال للسنّة أنتم عملاء للسعودية وأميركا ويقال للشيعة أنتم عملاء لإيران. ولكنّهم في النهاية أقليات صغيرة تلعب بها دول خارجية تستسهل التدخّل لأنّ الأقليات اللبنانية تريده. فتحمي السعودية السنّة وايران الشيعة، الخ».

وهل هذا يعني أنّ الموارنة لا يلامون إذ فشلت الصيغة التي تأسّس عليها لبنان حتى 1976؟ طالما أنّ جوار لبنان الجغرافي خطر وبالتالي لا ذنب لهم بل كان السبب هو الاندفاع الفلسطيني الذي قوّض الدولة اللبنانية بدعم من مسلمي لبنان؟

أجاب كمليكا: «حتى باضافة البعد الخارجي والجوار الجغرافي الصعب في بلدان كلبنان تعيش فيها أقليّات، فإنّ الأسباب الداخلية لا يمكن إغفالُها أو جعلها أقلّ أهمية. لا أعرف تفاصيل وتعقيدات لبنان ولكن الأكيد أنّ البعد النظري الأقلوي ينطبق عليه. إذ واجب مَن هو في موقع السلطة أن يراعي الداخل تماماً كما يراعي الخارج لكي يستحق الشرعية. فماذا ستفعل الأقليّة داخل بلد ما إذا لم تحصل على حقوقها ولم يسمح لها مَن في السلطة بالمشاركة أو في تحسين أوضاعها؟ إنّها ستسعى إلى ضمانات خارجية أو إلى دعم خارجي. وهذا يحصل في كل مكان فيه أقليّات. ستتخلّى الأقليات عن الرعاية والحماية الخارجية، مقابل ضمانات من شركائها في الوطن. ولكن عندما تتحرّر هذه الدولة المتعدّدة من الرعاية والحماية الخارجية عليها إذن أن تتقاسم السلطة والثروة مع الآخرين. وربما هذا لم يحصل تماماً في لبنان. فقد يختلف اللبنانيون على المناصب العامة والوزارات وهذا عادي. أمّا أن يصبح الأمر متعلّقاً بأمن وطمأنينة أي مجموعة دينية أو إثنية وتفشل أقليّة ما في الحصول على ضمانات وامتيازات من الآخرين، فإنّها ستشعر بتهديد وجودها وربما تسعى إلى بناء دولة ضمن الدولة ما قد يكون الأسلوب الوحيد للدفاع عن نفسها. كان يمكن للبنان مثلاً أن يمنح ديمقراطية للجميع بتضحية من الكل مقابل أن تتعمّم البحبوحة».

شرحت لكمليكا أنّ هذا حصل في لبنان فعلاً، إذ عندما شعرت كل طائفة أنّها مهدّدة حصّنت نفسها في كانتون. واستمرّ هذا الشعور الجغرافي حتى اليوم بمناطق منعزلة، مارونية ودرزية وشيعية، الخ، ولعب قادة كل فئة على وتر التحذير من تهديد اي منها للآخرين. وإنّ الأكثر شعوراً بمنطق تهديد الجماعة كان «حزب الله» الذي بنى دولته وأمنه الذاتي، و«القوّات اللبنانية» التي بنت المجتمع المسيحي في الكانتون في زمن الحرب، والدروز الذين تحصّنوا في الشوف وعاليه وهم أصغر الأقليات الخمس الكبرى في لبنان.

***

إنّ الديمقراطية العددية مسألة فيها نظر في لبنان القرن الحادي والعشرين حيث تتعدد الطوائف وتحيا العصبية المذهبية، وتعيش كل جماعة بمؤسساتها وكأنها مجتمع منفصل. فلو كان هناك نظام ديمقراطي عددي لا يقدّم ضمانات للأقليّات المسيحية عبر توزيع المقاعد النيابية والوزارية والرئاسية وغيرها، حسب التوزيع الطائفي، لحصل المسلمون على أغلبية المناصب بسهولة ولتمنّع زعماء المسلمين، من منطلق ضيّق، عن الاتجاه نحو مجتمع مدني كما يرغب مثقفو المسيحيين والمسلمين على السواء. ثمّة صعوبة في صرف النظر عن المشاعر الأقلوية، وصعوبة في قبول المنطق الذي يعتبرها نوعاً من التخلف أو العمالة أو الرجعية. والحاجة في لبنان الى نظام توافقي يحفظ تمثيل الأقليات مستمرة الى اليوم الذي يتمكّن فيه اللبنانيون كمجتمع – لا كقيادات – من الوصول الى درجة من المدنية والوعي والثقافة والتربية تمكنهم من تأسيس نظام علماني ديمقراطي حقيقي. وحتى قبل الوصول الى نظام الديمقراطية التعدديّة، كانت تنطلق من هنا وهناك في لبنان أصوات تقول إنّه يحق للمسلم أن يترشح لمنصب رئاسة الجمهورية الذي لا يجب أن يبقى احتكاراً للموارنة. هذه الأصوات بالذات هي التي كانت تساهم في إذكاء مخاوف المسيحيين أنّ أوّل خطوة لتغليب المسلمين في لبنان هي وصول مسلم الى منصب رئاسة الجمهورية.

هذه المخاوف رأيتها حقيقة عندما كنت ألتقي أفراد عائلات مارونية في كندا في فترة عمّ فيها الهدوءُ لبنانَ بعدما أصبح للبلد دستور جديد. قالوا لي إنّهم لن يعودوا الى لبنان لأنّه لم يعد لهم، وإن اتفاق الطائف قلّل من شأنهم في البلد العربي الوحيد الذي يشعر فيه المسيحي أنه سيّد نفسه وليس ذميّاً. لعل القارىء يتقبّل هذه المقولة المسيحية حول قدسية الكيان اللبناني بالنسبة للمسيحيين، وحول أهمية التركيبة التي ورثتها الجمهورية اللبنانية حول توزيع المراكز حسب الطوائف، ما يضمن وجودهم ومشاركتهم. ولكن ثمّة أكثر من رأي وأكثر من منطق لدى مسيحيي لبنان. هناك فئات مسيحية متعدّدة كانت تسعى أيضاً الى الحصول على الحقوق المدنية للمسيحيين عبر نظام حكم مدني علماني ديمقراطي. فليس ثمّة فلسفة مسيحية واحدة حول ما يجب أن يكونه لبنان وما لا يكونه. لذلك نرى ومنذ أوخر القرن التاسع عشر نهضتين وليس نهضة واحدة في المشرق العربي:

- الأولى هي نهضة رجال الفكر المسلمين الذين تساءلوا لماذا انحدر العالم الاسلامي وكيف الطريق الى التطوّر. ومِن هؤلاء جمال الدين الأفغاني ورشيد رضا ومحمد عبده (وهذا ليس موضوعنا هنا). وبقيّة القصة معروفة حول الاتجاهات الاسلامية في القرن

العشرين من قيام حركة «الإخوان المسلمين»، وصولاً إلى الثورة الإيرانية في السبعينات والحركات السياسية التي استوحت نهضة المسلمين وسعت إلى عودة أمّتهم، والتي سلك كثير منها طريق العنف.

- والثانية هي نهضة رجال الفكر المسيحيين في لبنان والمشرق الذين دعوا أساساً الى مجتمع علماني، والى دولة عصرية على الطراز الأوروبي وليس إلى كيان على أساس ديني. وهذه النهضة تشعبّت إلى مدارس سنأتي على ذكرها.

وليس غريباً أن معظم دعاة الحداثة العلمانية الأوروبية في الشرق كانوا من المسيحيين العرب، وأن الأحزاب اليسارية اللبنانية ضمّت عدداً كبيراً من القادة والمفكّرين المسيحيين. وربما كانت فكرة علمنة الدولة مقبولة ومرغوبة أكثر عند المسيحيين وخاصة أن الشأن اللاهوتي منفصل عن الشأن المدني والسياسي العام في الديانة المسيحية. ولكن تطوّر المجتمع اللبناني في القرن العشرين والحرب اللبنانية في الربع الأخير من القرن وصعود الأصوليتين الإسلامية واليهودية في الشرق، والأصولية البروتستانتية في الغرب - كل هذا أعطى مصداقية للفريق المتشدّد في الأحزاب والقيادات المسيحية الذي كان يرى، ومنذ 1976، أنّ الفدرلة هي الحل البديهي لمجتمع متعدّد كلبنان.

في فشل مفهومي الدولة والأمّة عند اللبنانيين

لطالما قال لي زميلي البروفسور ميشال الفرزلي أثناء فترة دراستي الجامعية، ونحن نناقش أحوال لبنان: «لبنان ليس دولة موحّدة، بل هو جماعات، أحياناً متصارعة وأحياناً متعايشة، رغم أنّـها تقيم على أرض واحدة لها حدود دوليّة معترف بها». لقد أثبتت أحداث القرن العشرين أنّ اللبنانيين بأغلبيتهم الساحقة لم يعتنقوا الأحزاب الايديولوجية، شيوعية وقومية سورية وقومية عربية (بعثية أو ناصرية) ولا أحزاباً «لبنانية» بعيدة عن الطائفية كحزب جوزف مغيزل الديمقراطي[14] . وبقيت هذه الأحزاب على هامش الأحداث والحياة السياسية في البلاد، ندَرَ أن وصلت إلى منصب نيابي أو وزاري، ولم يصبح عدد أتباع أي منها مجتمعة يساوي ما استقطبته الأحزاب الطائفية كـ«الكتائب» و«التقدّمي الاشتراكي» و«أمل» و«حزب الله». والعبرة الأكيدة من هذا المنحى لدى اللبنانيين كانت لا بد أن تكون ايجابية. وهي أنّ الدولة اللبنانية كانت أمام فرصة ذهبية تاريخية لملء هذا الفراغ العقائدي عند الجمهور اللبناني، بتسويق عقيدة وطنية لبنانية جامعة تؤسّس لها بسلسلة برامج اجتماعية خدماتية تربوية، ولكن

هذا لم يحصل إلا نادراً. تجربة النهج الشهابي لبناء هذه الدولة أفسدها الحلف الثلاثي الماروني الذي جمع أحزاب «الكتائب» و«الأحرار» و«الكتلة الوطنية». وما حصل بعد ذلك أنّ عقيدة الدولة غرقت في الفئوية ودفعت أغلبية المسيحيين ليؤمنوا بقومية لبنانية خصوصية وضيقة، في حين ذهب معظم المسلمين إلى عقائد سورية وعربية واسلامية.

الفكرة اللبنانية لخلق دولة مسيحية في المشرق توسّعت من إمارة الجبل لتضم ساحل فينيقيا القديمة، ولكنّ مفكـّري القومية اللبنانية فشلوا في تطوير مفهوم «تراث فينيقي» أو في رسم حدود «فينيقيا» الجغرافية التي كانت أكبر من الكيان. كما فشل أصحاب القومية اللبنانية في دحض أفكار العقائد القومية الأخرى المنتشرة في لبنان. وبالمقابل كانت عقائد القوميين العرب والسوريين في لبنان متفوّقة في محتواها الفكري والفلسفي والعلمي على القوميّة اللبنانية، ولكنـّها فاشلة في خلق حقيقة جغرافية لهذه العقائد تمكّنها من وضعها قيد التجربة والتطبيق. وعلى الأقل كان اصحاب القومية اللبنانية يملكون حقيقة وواقع أنّ «الأمة اللبنانية» أصبحت حقيقة قائمة في الجمهورية اللبنانية، في حين لم يوجد كيان يجسّد الأمة العربية أو الأمة السورية، داخل لبنان أو خارجه. إذ وصل حزب قومي عربي إلى الحكم في سورية والعراق في الستينات. ولكنّه بنى نظاماً دكتاتورياً دمويّاً لا علاقة له بالفكر الليبرالي أو العلماني الذي وعدت به عقيدته، لتصبح شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة، عبودية وفقراً وانشقاقاً. ومتى وصل قوميون سوريون أو حلفاؤهم إلى الحكم في سورية في الأربعينات والخمسينات، لم يكن لهم علاقة بما دعا إليه أنطون سعادة وبقي «الحزب السوري القومي» هامشياً في سورية.

منذ عصر الخلفاء العباسيين، نجح مسيحيو المشرق في نقل المعارف والعلوم اليونانية والفارسية إلى العرب عبر الترجمة والتدوين والشرح وخاصة في بغداد. ولقد سمح انتشار التعليم الأوروبي في أوساطهم في تكرار هذا الدور في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وبالتالي فإنّ مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة والفردية والقومية كانت في صلب نتاجات المفكّرين والكتـّاب والصحافيين الموارنة، مثال بطرس البستاني ونجيب عازوري وخيرالله خيرالله وشكري غانم وجورج سمنة، والروم الكاثوليك ناصيف اليازجي وخليل مطران وندرة مطران وسليم وبشارة تقلا (مؤسسا صحيفة **الأهرام** في القاهرة عام 1875)، والروم الأرثوذكس أنطون سعادة (ضهور الشوير) وميشال عفلق (من دمشق). والأخيران كانا رائدي الفكر القومي في المشرق والعالم العربي في القرن العشرين

(العلمانية، القومية السورية، فصل الدين عن الدولة، القومية العربية البعثية، اشتراكية الدولة، إلخ.). وكذلك في مصر حيث لعب القبطيان واصف بطرس غالي ووليم مكرم عبيد دوراً أساسياً في نشر الثقافة السياسية الحديثة من خلال حزب الوفد. كما أنّ المسيحيين المشرقيين كانوا جسراً لدخول الأفكار الشيوعية وفي مقدمة مناهضي الصهيونية وتبيان خطرها على الشرق. حتى المصرفي اللبناني ميشال شيحا خصّص كتاباً عن فلسطين والخطر الصهيوني[15]، وكتب كمال يوسف الحاج مراراً عن نفس الموضوع، وحدّد عصام خليفة قانونية مزارع شبعا ولبنانيتها، ولم يجد لبنان سوى أرثوذكسيين، شارل مالك وغسان تويني، يقارعان إسرائيل في أروقة الأمم المتحدة الأول حول فلسطين والثاني حول غزو لبنان عام 1982، في حين أنّ خبير لبنان الأبرز حول الصهيونية كان.. ميشال إدّه.

انقسم الرأي المسيحي، منذ نهاية القرن التاسع عشر، بين منحى علماني غربي يقضي بأنّ تحرّرَ المسيحيين في المشرق يمرّ بتحرير المجتمع ككتّل في دولة مدنية. ومنحى تقليدي يقضي بنضال المسيحيين في بيئة اسلامية للحصول على الحقوق المدنية للمسيحيين والضمانات بهدف المساواة. وإذ طوّر الفريق الأول أفكاره، فقاد مسيحيون حركاتٍ وأحزاباً وجمعيات معظمها يسارية ومنها قومية عربية وقومية سورية وشيوعية وبعثية واشتراكية، اتجّه الفريق الثاني، وخاصة في لبنان، إلى العمل ضمن نظام الملل العثماني للحصول على مرتبة أولى في هيكلية الطوائف. ولكن الفريق الثاني وقع في تعقيدات اجتماعية ونفسية بسبب تنوّع الطوائف المسيحية في لبنان وتاريخها في المنطقة. فلم يكن المسيحيون فئة واحدة ولم يحدث أن تطور المنحى الملّي لدى الروم الأرثوذكس إلى طائفية سياسية، بل برز علمانيو الأرثوذكس كزعماء في معسكر الفريق الأول، في حين اتّجه الموارنة نحو جعل المارونية السياسية «الطائفة الملكة» في تسلسل الطوائفية اللبنانية. وامتزج موقف الموارنة ليس فقط بعقدة الخوف والأقلية تجاه المسلمين، بل أيضاً بمشاعر التفوّق ورفعة الشأن. ما مهـّد الطريق أمام مشاعر الغبن وسوء توزيع السلطة لدى المسلمين في لبنان، وكان هذا التمايز سبباً تراكم بعد الاستقلال لتبدأ نهاية لبنان المسيحي عام 1967.

احتاجت الفكرة اللبنانية إلى البعد التاريخي. ولذلك فمنذ بداية القرن العشرين وحتى السبعينات، ظهرت كتابات شتى وضعها مثقفون ومفكّرون موارنة خلقت مكتبة متينة عن أصل لبنان الفينيقي. ولئن عكست الفكرة اللبنانية مواقف طائفية في كتابة الرواية الرسمية للكيان (أنظر تشخيص أحمد بيضون [16]) ظهرت محاولات توفيقية تحت باب السعي الى خلق

كتاب تاريخ موحد لكل اللبنانيين. والمقولة التوفيقية خفّفت من المنحى التغريبي للفكرة اللبنانية في بداياتها (كالعداء للعرب والمسلمين والقول بتراث كلاسيكي ينتمي إلى الاغريق والرومان، الخ). وتنطلق الفكرة التوفيقية من حقيقة أنّ الفينيقيين نطقوا بلسان سامي ولم يكونوا أوروبيين، بل شاركوا سكان الشرق الأوسط بالعادات والتقاليد والثقافة. وأنّ للبنان ميزّات خاصة ولكنّه يشارك محيطه في الثقافة والتاريخ والجغرافية وأنّ الموارنة هم أبناء المشرق، متأصّلون بجذورهم فيه وليسوا من أوروبا. وإذا كان من أصل أوروبي لأي عائلة لبنانية، فهذا ناجم عن بقاء بعض الصليبيين في المشرق وانضمامهم الى هذه أو تلك من الطوائف المسيحية أو اعتناق بعضهم للإسلام. وإذا كان العربي هو من يتكلم العربية كلغة أمّ ويعيش في المناخ الثقافي العربي العام، مسيحياً كان أم مسلماً، فإنّ كل اللبنانيين باستثناء الأرمن هم أولاد عرب، إما بالأصل القبلي أو بالإرث اللغوي الثقافي. وفي حين أنّ الموارنة ضليعون في الثقافة الفرنسية (ومنهم عشرات أبدعوا في آداب اللغة الفرنسية[17])، إلا أنهم يتشاركون في مواصفات بقية اللبنانيين. فهم أهل جبل يفخرون بكرم الضيافة العربية، والشرف والكرامة، والأخلاق الاجتماعية والروابط العائلية (فلا يعقل أن يكون الأمير بشير أو الأمير فخرالدين قد نسيا نسَبَهما الشريف الى قبائل عربية عريقة لصالح تاريخ فينيقي غامض أو لرباط ثقافي مستجد مع فرنسا). والموارنة لا يتكلمون غير العربية كلغة أم، رغم تراثهم السرياني، ويأكلون الطعام المشرقي المشترك مع سورية وفلسطين والأردن. كما أنّ مثقفي الموارنة، ومثقفي المسيحيين بشكل عام، أنقذوا اللغة العربية من اضمحلال أكيد تحت الهيمنة التركية وأعمال التتريك.

وأخيراً، من ناحية العنصر، لا يمكن تمييز اللبنانيين عن غيرهم من سكان المشرق، حيث جرت دراسات أنتربولوجية عديدة حول قياسات الرأس والحواس والجبين ومزايا أخرى بيّنت غلبة ما يسمى بعنصر شعب البحر المتوسط على سكان المشرق، مع بعض التنوعات بسبب الهجرات وخاصة هجرة الأرمن إلى لبنان. كما أنّ تعرّض لبنان لغزوات لا حصر لها وموجات هجرة واستيطان حدثت عبر آلاف السنين، جعل من الصعب قبول منطق الصفاء العنصري. ويؤيد ميشال شيحا مبدأ الخليط وعدم صحة أسطورة العنصر اللبناني للشعب اللبناني باعتباره أنّ اللبنانيين هم «منوّع من منوّعات شعوب البحر الأبيض المتوسط» كما يقول العلماء.

لقد تطوّرت أبحاث التراث الفينيقي بأنّ هذا التراث لا يقتصر على لبنان ولا يحتكره لبنان، بل تشارك فيه عدّة دول، (منها سورية مثلاً التي تمثّل العمق الجغرافي الحاضر دوماً). في لقاء

غداء على مائدة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد، دعا اليه زعماء الموارنة الرئيسيين عام 1977، مازحهم الأسد بأنّه لو كانت المشكلة بين لبنان وسورية هي الانتماء الفينيقي، فهو يعتبر نفسه فينيقياً على أساس أنّه ولد في منطقة اللاذقية الواقعة على الساحل السوري وكانت جزءاً من فينيقيا. أما إذا كانت المسألة تتعلق بالدين، فإنّ موطن الموارنة الأساسي هو شمال سورية[18]. وطبعاً هناك تبسيط للأمور في طرح الأسد، إذ إنّ خيوط «الفكرة اللبنانية» (الروابط الأوروبية والجبل والكنيسة والحكم الذاتي في الحقبة العثمانية والتراث الفينيقي) هي ما منح لبنان نكهة خاصة وليس أن يأخذ كل خيط لوحده. كما أنّ فينيقيا استمّرت في طرابلس وصيدا وصور طويلاً وحتى الفتح الاسلامي بعد زوال الحواضر الفينيقية على الساحل السوري والفلسطيني[19]. ولكنّ طرافة الأسد تشير الى مدى أهمية النقاش اللبناني حول مفهوم الانتماء وطغيانه على الحوارات الوطنية بين أطراف الحرب في لبنان.

لعدّة عقود في القرن العشرين، لم يقبل المسلمون النظرة المارونية إلى الهويّة اللبنانية على أنـّها مزيج من عدّة حضارات وثقافات ومعتقدات، تلك الحاضرة في المشرق أو التي كان لها وجود وتراث هام في السابق، وأنّ لبنان يختلف عن محيطه العربي حتى لو اشترك مع العرب في الجغرافية والتاريخ والثقافة. ولكن زعماء المسلمين ارتضوا ومنذ الاستقلال أنّ ما ميّز لبنان في القرن العشرين هو الوجود الكبير للمسيحيين فيه، نسبة إلى عدد السكان مقارنة بدول عربية أخرى، وأنّ لبنان هو البلد العربي الوحيد الذي يضمن الحريات المدنية للمسيحيين. وهذا جعل لبنان ضرورة ليس فقط للمسيحيين بل لكل أقليّات المشرق. كما أنّ الحضور المسيحي سمح بتواصل العلاقات الثقافية والحضارية مع الغرب الأوروبي والأميركي وكذلك بين المسيحيين والمسلمين. وفرادة لبنان، كما عبّر نقيب المحامين شكيب قرطباوي، هي «الوحدة في التنوّع» وهويّته الحقيقية هي التعايش المخلص بين فئاته المختلفة[20]. كما أنّ لجبل لبنان أهمية فائقة للموارنة حيث مثـّل ملجأهم التاريخي وشهد ولادة نواة الوطن اللبناني الحديث وكان الرمز للقومية اللبنانية والاستقلال. وهو أرض مقدّسة للمسيحيين والمسلمين على السواء، حيث لجأ إليه الرهبان والناسكون والصوفيون وأقليات مسيحية وإسلامية. وأنّ التراث الماروني القديم يعود إلى اللغة السريانية التي كانت همزة الوصل بين اليونانية والعربية لترجمة العلم والفلسفة. ويرى المطران أنطوان حميد موراني أنّ «جوهر الهوية المارونية مرتبط بأرض واحدة هي جبل لبنان». والأكيد أنّ هناك علاقة لم تتبدّل بين الموارنة ولبنان، فهو كان موطناً تاريخياً ثم اصبح دولة بقرار فرنسي يقطنها أغلبية كثالكة الشرق خاصة الموارنة.

أنطون سعادة

في مشروعه الفكري الكبير حول «الفلسفة اللبنانية» رأى المفكّر اللبناني كمال يوسف الحاج أنّ ثمّة ثلاثة فلاسفة لبنانيين عاصرهم في القرن العشرين، هم شارل مالك وأمين الريحاني وأنطون سعادة. وأنطون سعادة أخذ «الفكرة السورية» بعيداً في قالب قومي أسّس عليه حزباً سياسياً في الثلاثينات من القرن العشرين. لقد نمت فكرة القومية السورية في أوساط المسيحيين الذين رأوا في المشرق مجال انتشارهم الطبيعي التاريخي، وسعى مثقفوهم إلى تطوير هذه الفكرة بالاستعارة من الكتابات الأوروبية حول فلسفة القومية والعلمانية، فتشمل قومية المشرق المسلمين والمسيحيين على السواء في أمّة مستقبلية تفصل بين الدين والدولة. ولم يزدهر الفكر القومي على النمط الأوروبي في المشرق إلا بعد انتشار القراءة والتعليم. حيث وضع جبرائيل فرحات أول كتاب لتعلّم قواعد اللغة العربية في عهود التتريك، وظهرت في أوائل القرن الثامن عشر مطبعة أسسها عبد الله الزاخم وبعده ظهرت مطبعة مار قزحيا. ومن هؤلاء المفكرين الأوائل بطرس البستاني صاحب صحيفة نفير سورية وابراهيم اليازجي وأعضاء الجمعية العلمية السورية والجمعية السرية في بيروت. وكان البستاني أول من نادى بفكرة الوطن السوري وأسّس مدرسة علمية وطنية منفصلة عن الإرساليات الأجنبية والمدارس العثمانية والدينية المحلية. كما ألّف قاموساً عربيّاً عصرياً هو الأول من نوعه، وأوّل موسوعة علمية عربية، ووضع نصّاً تخيّله أن يكون أول دستور دولة عربية حديثة ونادى بتحرير المرأة وحقها في التعليم.

ويبدو أنّ أنطون سعادة[21] (وهو لبناني أرثوذكسي ولد عام 1904 في ضهور الشوير، المتن، اغترب في البرازيل، والده خليل سعادة واضع قواميس علمية ومساهم في النهضة الثقافية العربية) قد استوحى الأفكار القومية والعلمانية من تربيته ونشأته والجو العام في البلاد، ولكنّه لم يتوقف عند ما أنتجه البستاني وآخرون في القرن التاسع عشر، بل درس الفكر الأوروبي بلغاته الأصلية (الألمانية والفرنسية والانكليزية) واستنبط أفكاراً مستوحاة من تاريخ المشرق لتأسيس فكرة قومية تعود إلى ما قبل التاريخ الجلي، أي قبل المسيحية والإسلام، وإلى رابطة قومية تستند إلى الجغرافية أولاً والعوامل الأخرى التراثية. ولعبت الجامعة الأميركية في بيروت دوراً في رفد الفكر القومي السوري إذ إنّ فلسفة الجامعة وسياستها كانت موجّهة كمؤسسة بروتستانتية إلى سائر المشرق، ولم تكن من ضمن المشروع الفرنسي للبنان. فاستقطبت المسيحيين اللبنانيين

والسوريين والفلسطينيين الذين عملوا على تطوير الفكر القومي الذي جمع اللغة إلى التاريخ والجغرافية، وذهب كثيرون منهم إلى أمّة عربية ووعي قومي عربي أوسع.

لقد تأسست عدة أحزاب في لبنان صبّت في إطار الحركات القومية المتعددة التي ولدت من رحم النهضة الثقافية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فتبنّت الأحزاب التي أسّسها أو أدلج لها مثقفون من الروم الأرثوذكس أفكاراً أوروبية حول القومية والعلمنة. ونادى أنطون سعادة بأمّة سورية تغطي المنطقة التقليدية التي كان يسعى لوحدتها سنّة الساحل والأرثوذكسيون. فأسّس «الحزب السوري القومي» عام 1932 وأخذ منحىً علمانياً جذب المثقفين من الأرثوذكس والبروتستانت وبعض الشيعة والدروز وعائلات سنية بيروتية اعتادت على الاختلاط مع الأرثوذكسيين وأعجبت بشخصية سعادة الشاب الذي أقام في حي رأس بيروت. ولم يكن سعادة منغلقاً بل كان يطوّر عقيدته استناداً الى أبحاثه حيث تغيّر مفهوم جغرافية الأمة السورية لديه ليشمل ما يسمى الهلال الخصيب وجزيرة قبرص (أي سورية بحدودها الحاضرة زائد لبنان وفلسطين وشرق الأردن وقبرص ولواء الاسكندرونة وكيليكيا والعراق وعربستان / الأحواز والكويت وشبه جزيرة سيناء). ولقد حقّق هذا الحزب نجاحاً في الثلاثينات ولكنّه سرعان ما اصطدم بسلطات الانتداب الفرنسي التي اعتقلت قيادته وحظرته عام 1935. وشارك الحزب في مؤتمر الساحل عام 1936 فكان مندوبوه أكثر تشدّداً من الزعماء السنّة في مطالبتهم بضمّ المناطق اللبنانية كافة وليس فقط المناطق الاسلامية إلى وحدة سورية، حيث اعتبروا مطالب السنّة ذات مضمون طائفي.

في الفترة من 1936 وحتى 1949، كان الحزب القومي أكبر الأحزاب اللبنانية وأقواها في التنظيم والقدرات الفكرية والكادرات المثقفة في لبنان. فكانت عودة سعادة من الاغتراب عام 1947 مبعث قلق وخوف للحكومة اللبنانية، خاصة أن سعادة صاحب تاريخ طويل في انتقاد النظام الطائفي والعشائري والاقطاعي. حيث كتب في عام 1936: «إنّ النفعيين الذين لا همّ لهم سوى استثمار الحالة الراهنة لأغراضهم الخاصة، لا يزالون يرون مصالح مسلمين ومسيحيين ودروز. وكل نفعي يلتجيء الى جماعته الدينية ليسيّرها في سبيل منافعه ونفوذه. انهم يجدون في تقسيم المصالح وفاقاً للقاعدة المذهبية الوسيلة الاستثمارية الأقرب متناولاً»[22].

وعمّا إذا كان حزبه يشكّل تهديداً للبنان، أجاب: «إنّنا لسنا أعداء لبنان ولسنا حزباً يطالب بالوحدة السياسية الاعتباطية التي يريدها بعض المتزعّمين لأسباب غير قوميّة وان تستّرت بالقومية. نحن في لبنان نعمل بصورة ايجابية ضمن الكيان اللبناني لنجاح الشعب

اللبناني وتقدّمه، من غير أن يمنعنا هذا العمل من اعتبار الواقع أن سورية الجغرافية تشكّل وحدة اجتماعية اقتصادية. ومنذ الوقت الذي تم فيه الاعتراف بالكيان اللبناني أصبح هذا الكيان كيان جميع اللبنانيين ونحن منهم»[23].

هذه التصريحات التي تحمل في باطنها نقداً للزعامات اللبنانية التقليدية المسلمة التي تحمل نظرة طوباوية الى الوحدة العربية، عاجلها سعادة بتصريحات ضد الانغلاق المسيحي أيضاً. فقال يوم عودته الى لبنان: «الكيان اللبناني، وما هو الكيان اللبناني؟ أهو قالب من حديد يوضع فيه الفكر في لبنان لكي يضمحل في نفسه؟ أم هو دائرة ضمان لينطلق منها يعمم الإخاء في الأمة؟ ماذا يريد اللبنانيون من كيانهم؟ أن يكون فيه النور وأن يكون ما حوله محاطاً بالظلمة؟»[24]. وجّه سعادة في الأسابيع والأشهر التي تلت عودته من المغترب سلسلة نداءات «الى الشعب اللبناني»: «إنّ جميع الجموع القومية الاجتماعية في لبنان ومن خارجه تعترف بكيانك وتحترمه، ولا يعقل أن أكون أنا ابن لبنان خارج هذا الاعتراف». وفي النداء الثاني قال: «لا يخدعنك الضجيج وهو باطل يراد به باطل! هو ستار من الدخان يحجب الحقيقة عنك. فما هي هذه الحقيقة؟ هي فساد الادارة، وهي الغش والمكر والبرطيل، أي التكالب على الحكم، هي البطالة وما تجرّ من خمول وفساد في الأخلاق... هي المهاجرة التي تبتلع الكثير من خيرة شبابك، هي أرامل لم يمت رجالهن بل هاجروا، هي ثكالى لم يمت أبناؤهن بل هاجروا، هي أيامى لا رجال لهن لأنهم هاجروا، هي الأرض البور وهي الفوضى تدور! هي العامل يرزح والفلاح يجوع! هي الطائفية والحزبيات الدينية بلاء الأمة وعلة الانحطاط. هي الاقطاعية الملتفة على جسم الأمة كالأفعى وهي هضم الحقوق وأكل أموال الفقراء»[25].

ولم يقتصر انتقاد سعادة على النظام بل انتقد العقلية الرجعية في ذهون الناس الذين كانوا يعترفون بأنّ أنطون سعادة «مليح ولكن يا ليته يتخلى عن اسم الحزب»، حيث قال في خطاب في بلدة عين زحلتا في الشوف عام 1948: «نسمع من بعض الجهات بعض الاقتراحات منها: لماذا لم تسمّوا الحزب السوري القومي الاجتماعي الحزب اللبناني القومي الاجتماعي؟ ونسمع من جهة أخرى عبارة : لماذا لم تسمّوا الحزب، الحزب العربي القومي الاجتماعي؟ الأولون يقولون: لو أنكم سميّتم الحزب الحزب اللبناني القومي الاجتماعي لرأيتم اللبنانيين بأجمعهم يسيرون في الحزب. ومثل هذا القول يقول الذين يطالبون بتسميته الحزب العربي القومي الاجتماعي قائلين: لو فعلتم هكذا لانضم اليكم العرب في كل العالم العربي. ومع هذا، اذا نظرنا وتأمّلنا الى الأحوال في هذا الوطن، وجدنا أنه توجد أحزاب تقول إنّها لبنانية

واصلاحية وقد اقتبست مبادئها عنا ومع ذلك لا نرى اللبنانيين بأجمعهم منضمين الى هذه الأحزاب. وكذلك توجد أحزاب تقول إنّها عربية ولم ينضم اليها أبناء العالم العربي كله. فما هو السر؟ نحن نعتقد أن السر ليس في التسمية بل أن المسألة أعمق من هذا بكثير. نرى الأحزاب التي تقول بلبنانيتها لا تتجاوز العناصر المسيحية. والتي تقول بالعروبة لا تتجاوز العناصر المحمدية (يقصد المسلمة). فالتياران اللبناني والعربي لا يمثلان سوى فكرة تجسيد الحزبيات الدينية. والعامل الأساس فيها هو عامل ديني محض... في الحزب السوري القومي الاجتماعي فقط يدخل أي مواطن من أي طائفة كان الى قومية جامعة فلا يكون فيه الماروني مارونيّ الولاء ولا السني سنيّ الولاء. وهذا الشيء لا تقوم به هذه الأحزاب»[26].

ويختم سعادة بقوله: «ليحيا لبنان الذي قال فيه الأديب أمين الريحاني في زيارة قمنا بها الى منزله في كفرعقاب «ثلاثة لا تزول في لبنان: عذوبة مناظره وعبقرية أبنائه والحزب السوري القومي في لبنان». أقول إنّ اللبنانيين كثيراً ما نسوا ما علّمهم إياه لبنانيون خلصاء مثل أمين الريحاني وانتبهوا الى ما علّمهم اياه الانتداب الفرنسي»[27]. ويقول حول الحزبية الطائفية: «أنشأت الارادات الأجنبية والرجعيات المتجددة قضايا متعددة كتّلت التفسخ القومي كتلاً متعددة. فمن كتائب مارونية ونجادة سنيّة، الى غساسنة أرثوذكس وطلائع شيعية وشباب الإصلاح الدرزي وطوائف عديدة من الأحزاب الطائفية المؤسسة على قضايا الحزبية الدينية». وحول الحريات يقول أنطون سعادة: «الا اننا أعداء كل احتكار للحقوق المدنية والسياسية في لبنان وفي كل دولة أخرى من الدول السورية» (ويقصد العراق وسورية والأردن وفلسطين). ويقول: «إنّ لبنان يحيا بالحرية ويندثر بالعبودية» و«إن لبنان هو نطاق ضمان للفكر ولانطلاق الفكر. والقوميون الاجتماعيون مستعدون لحماية هذا النطاق. فلتصطرع فيه العقائد بحرية ولنبتعد عن مشاكل السياسة ودسائسها. فالقوميون الاجتماعيون هم أشد الناس حرصاً على لبنان وهم أبعد الناس عن المجازفات الاعتباطية « (يقصد الوحدة القسرية بين لبنان وسورية ضد مشيئة اللبنانيين).

مواقف سعادة المتطرّفة وغير المتهاونة في الاصلاح السياسي والسياسة الخارجية ومعاداته لكافة القوى التقليدية في لبنان أكسبته غضب السلطة اللبنانية، فقرّرت حكومة رياض الصلح القضاء عليه وعلى حزبه في حزيران 1949. ورداً على هذه الحملة، أعلن سعادة «الثورة الشعبية على النظام اللبناني» في تموز 1949. ولكن القوى العسكرية التي والته كانت ضئيلة جداً وخلال أيام سيطرت القوى الأمنية على الوضع في لبنان وفرّ هو الى دمشق. ولم يكن أكثر

حظاً هناك بسبب العلاقة الوثيقة بين حكومتي البلدين. اذ سرعان ما قام الرئيس السوري حسني الزعيم بتسليمه الى السلطات اللبنانية التي حاكمته وأعدمته خلال 24 ساعة رمياً بالرصاص في 8 تموز.

كمال الحاج

هل مثّل سعادة الفكر المسيحي الأرثوذكسي المتعلّق بسورية الجغرافية، في حين مثّل مفكّرون موارنة الفكر المسيحي المتعلّق بلبنان؟ بالنسبة لسعادة على الأقل هذا ما يوحي به مضمون كتاب لميشال سبع، في الفكر السياسي الأرثوذكسي سعادة وعفلق[28].

لنر صحّة هذا القول في فكر كمال الحاج.

في مقابلة مع سياسي لبناني مخضرم يتغنّى بلبنان مباشرة بعد الاستقلال، تحدّاه السائل بأنّ لبنان لا يملك تاريخاً موثّقاً ومدوّناً يميّزه عن بيئته الجغرافية العربية الاسلامية. وردّ هذا السياسي: «إذا كان صحيحاً ما تقول يكون واجب كل مؤرخ وأكاديمي لبناني أن يكتب للبنان تاريخاً مستقلاً ومنفصلاً عن غيره».

من الذين لعبوا هذا الدور في القرن العشرين فيليب حتّي (**لبنان في التاريخ**) وكمال الصليبي (**تاريخ لبنان الحديث**). فقد وضع حتّي عدّة مجلدات عن **تاريخ العرب وتاريخ سورية** بما فيها لبنان وفلسطين وكتاب **لبنان في التاريخ** (ترجمة عنوان الكتاب الثاني بالعربية ليست وفيّة للعنوان بالانكليزية، إذ تجعله **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**)[29]. وكان كتاب حتّي عن لبنان، عام 1946، أول محاولة شاملة موثّقة شرحت أكاديمياً أنّ تاريخ لبنان فعلاً يمتدّ آلاف السنين، وهو ما أعطى دعاة القومية اللبنانية وثيقة تثبت مقولتهم حول أمة لبنانية بدأت قبل ستة آلاف سنة. فحصل حتّي على لقب أبي التاريخ اللبناني، وأصبح كتابه إنجيلاً لعشّاق القومية اللبنانية الذين اكتفوا بدعم أي حجّة تاريخية بالقول «إنّها في كتاب حتي»، ولحقه وقلّده مؤرخون لبنانيون كثيرون نبشوا تاريخ لبنان منذ 4000 سنة قبل الميلاد وصولاً إلى إمارة جبل لبنان. وأي مؤرخ جاء بعد ذلك كان بحاجة إلى عمادة المرور بكتب حتّي. وحتّى لو انتقد مؤرخون جامعيون كتاب **لبنان في التاريخ** بأنّه وصفي غير انتقادي، تبقى قوّته بأنّه كان الرواية التاريخية الكاملة عن لبنان، في وقت لم يكن ثمّة أي مرجع مشابه، نقدي أو وصفي قيد التداول. ورأى البعض الآخر أنّ كتاب حتّي ظهر في زمن أصبح فيه لبنان حقيقة جغرافية ودولة وكياناً سياسياً معترفاً به عربيّاً ودوليّاً، ولم يكن له الوقع الايديولوجي الهائل

على تطوّر «حزب الكتائب» مثلاً. وبنظر كمال الحاج فإنّ «الفكرة اللبنانية» لم تكن تحتاج إلى الكثير من التبرير طالما أنّ الكيان حيّ وفاعل وموجود.

استند كمال الحاج[30] ، أحد محبّذي مقولة القومية اللبنانية، إلى مقولات فلسفية وثقافية بعضها تاريخي. ورغم ابداعه الفكري وإشعاعه في المشهد الثقافي البيروتي، إلا أنّه لم يستطع مجاراة القوميين السوريين والعرب في عقائدهم، ذلك أنّه كان متشعّب الإنتاج في اللغة والفلسفة، ولم ينتج منظومة متكاملة من الأفكار تعرّف القومية اللبنانية وتحدّد مصادرها وأصولها. بل برز نجاحه في مقارعة العقائد القومية الأخرى وتبيان نقاط ضعفها فتفرغ الساحة من تلك الأفكار لتبقى فكرة القومية اللبنانية[31]. ورأى الحاج أنّ الأسلوب الذي تعبّر به أمّة عن نفسها هو المظهر الأهم من مظاهر القومية، وأسلوب التعبير يبدأ بأن تكون الأمة حقيقة مجسّدة في فضاء جغرافي وحيّز زمني محدّد. وهو ما استطاعته القومية اللبنانية وعجزت عنه القومية السورية والقومية العربية. وكان كمال الحاج يكن احتراماً كبيراً لأنطون سعادة، ولذلك فقد أخذ مقولته، إنّ الأمة تمتلك بعداً تفتقده وحدات جغرافية أقل شأناً، وهو بعد سياسي يسبق البنية الاجتماعية والبنية الاقتصادية، ليدحض الفكرة القومية السورية على لسان مؤسسها ويبرهن أنّ لبنان يمتلك هذا البعد السياسي الذي اشترطه سعادة، ما يجعله أمّة. ويضيف الحاج أنّ القوميات الثلاث، اللبنانية والعربية والسورية، قد وُلدت في لبنان وكانت جزءاً من النشاط الفكري والثقافي، بمضمون أوروبي، وأنّ هذا النشاط الفكري انفرد به لبنان دون الدول الأخرى في المشرق.

ويتحدّى الحاج الأفكار القومية السورية والعربية بتساؤله إذا كان هدف القوميين السوريين والقوميين العرب إزالة مفاعيل الاستعمار الأوروبي الذي قسّم المنطقة العربية إلى دويلات، فلماذا لم يصبحوا القوّة الأساسية في مجتمعات لبنان والمشرق؟ ولماذا لم يصلوا إلى الحكم؟ ويرى أنّ الجواب على ذلك يكمن في أنّ أفكارهم كانت غربية ولم تجد بؤرة شعبية تحتضنها كما وجد الإسلام في أتباعه، أو كما وجدت الفكرة اللبنانية في أوساط الموارنة. وأنّه حتى لو وصل القوميون السوريون أو القوميون العرب إلى السلطة في لبنان فهذا لا يعني أبداً أنّ لبنان سيزول كدولة، لأنّ الدولة اللبنانية هي أكثر من إدارة عامة ومؤسسات. واعتبار هؤلاء أنّ دولة لبنان هي كيان مزيّف ومصطنع هو خاطىء لأنّ لبنان هو ثمرة تراكم قرون من التاريخ والعادات والتقاليد وتعايش جميع الفئات الدينية والإثنية .وهذا التراكم لن يختفي حتى لو هاجمه كيان اقوى منه أو تعرّض لغزو خارجي لا يقدر على مواجهته. وحتى لو أدّت

هذه التهديدات الخارجية إلى خسارة سيادة الدولة اللبنانية على أرضها، فإنّ الوضع الطارىء سيخلق تقارباً شعبياً عارماً بين المسلمين والمسيحيين معبّراً أن القومية اللبنانية تعيد التوازن إلى الدولة وإلى السيادة. ويستنتج كمال الحاج في تحليله أنّ انهيار الحكومة لا يؤدي إلى غياب الدولة، لأنّ من يسعى إلى تدمير الدولة اللبنانية عليه أن يقضي تماماً - إلى حد الإفناء،- على جماعة دينية أو إثنية أساسية في داخله (موارنة أو سنّة أو شيعة) وهذا مستحيل. وفي معرض مناقشته مع قومي عربي يقول كمال الحاج:

«إنّ اللبناني، الذي يطمح الى القومية العربية، يعمل ضمناً إلى إزالة لبنان، إن آجلاً وإن عاجلاً. كيف يمكن التوفيق اذاً بين هذين الادّعاءين «أنا قومي عربي» «وأنا أدافع عن كيان لبنان واستقلاله»؟ وهل بمقدورنا أن نعايش قوميتين في كيان سياسي واحد؟ إما ضد لبنان مع القومية العربية، وإما ضد القومية العربية مع لبنان...

القومية اللبنانية موجودة بالفعل والقانون. وهي وليدة إرادة مجموعية تعود بجذورها الى مئات السنين في التاريخ. لقد صارت صيغة رياضية... هناك دولة لبنانية تجيز لي عقلانياً ان اؤكّد وجود القومية اللبنانية ولا تجيز لك ان تؤكّد إلا عاطفيّاً وجود قوميّتك العربية. وانّي أكرر ما قاله انطون سعاده بأن التاريخ لا يسجل الأماني ولا النيات بل الأفعال والوقائع. فانطلاقاً من هذا السند الذي وضعه سعاده يمكنني القول بأنّ القومية اللبنانية موجودة وحدها في لبنان بوجود الدولة اللبنانية. فأنا قومي لبناني بفعل القوة التي لمنطق الجدل، وأنا قومي لبناني بقوة الفعل الذي لواقع السياسة.

ربما كانت الحكومة اللبنانية يومذاك من صنع الجنرال غورو، أما الدولة اللبنانية فهي من صنع التاريخ الممتدة جذوره. الدولة تركيب إثني. لعلها أجدر الشؤون والمظاهر الثقافية تمثيلاً للحياة العقلية التي هي من خصائص الاجتماع الانساني... إذا كانت القومية اللبنانية وليدة دولة جاءت بشحطة من رأس قلم غربي، فلماذا لا تزيلونها بشحطة معاكسة من رأس قلمكم، وهكذا ترتاحون وتريحون؟ هب ان القومية اللبنانية كرتونة، فقد تغلّبت هذه الكرتونة على فولاذكم المزعوم. وعندما يتغلب الكرتون على الفولاذ فهذا يعني أنّ كرتوننا فولاذ وأنّ فولاذكم كرتون»[32].

ولا يقتصر كمال الحاج[33] في حججه على نقد الفكر القومي السوري والعربي، بل يسعى إلى تعريف مضمون القومية اللبنانية التي هي لا عنصرية ولا دينية ولا إثنية. ماذا هي إذن؟ يقول «إنّ لبنان يتألّف قومياً من الإسلام والنصرانية. فإذا ألغينا الطائفية نكون ألغينا الدين

وأقمنا على حطامه دولة مُلحدة»[34]. ولهذا المفهوم يبتدع الحاج كلمة جديدة لهويّة اللبناني هي «نصلامي» (اي نصراني-اسلامي)، معتبراً أنّ منظّري القومية «شططوا عن بنائية الطائفية في وجود لبنان القومي وعزفوا عن مضمونها الحضاري»، وأنّهم فهموا علمانية أوروبا خطأً، ذلك أنّ ما حصل في أوروبا هو ليس فصل الدين عن الدولة بل فصل ادارتين، فتهتم الحكومة بشؤون الدولة وتهتم الكنيسة بشؤون الدين، وبالتالي فليس ثمّة علمانية الدولة بل تخصّص. و«جميع دول الغرب ذات اتجّاه ديني، وهو علمنة إدارات الحكومة فقط». ولا يجوز «منع رجال الدين من التدخّل في السياسة، إذ كيف يبقى الراهب قابعاً في ديره، بل عليه «خوض معركة مصيرية سياسية للذود عن حضارة لبنان». أمّا إذا أقصي الراهب عن السياسة «تحطّم لبنان جغرافياً فزال من عالم التقييم الإنساني الجامع»، أفلا يعلمون «أنّ إلغاء الطائفية فعل لا يقرّه العقل البشري؟». و«الميثاق الوطني يجمع تحت سقف قومية لبنانية واحدة بين طائفتي الاسلام والنصرانية»، لأنّ الخطر ليس من التوازن الطائفي بشأن توزيع الوظائف وإنّما من الإقطاعية التي تسبّب الجهل والتي هي علّة كل أنواع التعصّب». فالطائفية «لا تخرّب لأنّه لا يمكنها أساساً أن تخرّب، بل الإقطاعية هي التي تخرّب، لأنّها تستزلم الناس وتدوس الكفاءات العلمية. وهكذا فالإقطاعية لا الطائفية هي الخطر الأكبر على لبنان»[35].

هل كان كمال الحاج مفكّراً مارونيّاً إذن؟ وهل كان أنطون سعادة مفكّراً أرثوذكسيّاً؟ الجواب في الحالتين هو طبعاً لا. فالاثنان كانا مفكّرين لبنانيين كان محيطهما المذهبي جزءاً من نموّهما الفكري والثقافي ولكنّه لم يكن الجزء المهيمن. فليس ثمّة استمرارية فكريّة مثلاً بين سعادة وشارل مالك الذي أصبح في «الجبهة اللبنانية» المسيحية، أو بين كمال الحاج في مقاربته وسعيد عقل في مثاليته. بل الشبه هو بين كمال الحاج في «نصلاميته» بمحاولة سعادة في التوفيق بين الاسلام والمسيحية. إذ إنّه خلافاً لمحاولة ميشال عفلق الجمع بين الأمة العربية الواحدة والرسالة الخالدة التي هي الإسلام، وافق سعادة أنّ الإسلام هو الأساس ولكنه غير الإسلام الاعتيادي. بل إسلام يحمل رسالتين هما المحمدية (نسبة إلى محمد) والمسيحية (نسبة إلى المسيح). وبذلك يصبح بنظر سعادة فحوى الرسالة المحمدية استمراراً للمسيحية بمعنى ما. ثمّ إنّ كمال الحاج كان رائداً في تعليم الثقافة العربية وقائدها لعقود في الجامعة اللبنانية. وإذ قضى سعادة إعداماً عام 1949، قضى كمال الحاج اغتيالاً في 2 نيسان 1976 في العام الثاني للحرب اللبنانية.

بيار الجميّل

لم يكن بيار الجميّل عضواً في الانتلجنسيا اللبنانية التي أنجبت أنطون سعادة وكمال الحاج وآخرين حول الفكر القومي، بل كان حركيّاً في حركة ناجحة جداً تواصَلَ نفوذُها لعدّة عقود هي «حزب الكتائب اللبنانية». ولم يمتلك «حزب الكتائب» حججاً مقنعة لمحاربة مقولات القوميين السوريين والعرب الذين قالوا إنّ لبنان قد أُنشىء لخدمة المصالح الفرنسية في المشرق، ضد مشاعر السكان المحليّين ورغبتهم في الوحدة السورية. فشلُ «الكتائب» هذا نَبَعَ من عدم مقدرتهم في لبنان الاستقلالي على جذب المسلمين والأرثوذكس إلى نوعية الفكر القومي اللبناني الذي رسمته مخيّلة أعضاء المكتب السياسي، أو الراكبين في فلك «الكتائب» من كتّاب وصحافيين ومثقفين. فيشير القوميون العرب إلى مجد بغداد ودمشق والقاهرة، وإلى أنّ لبنان كان دوماً ولاية أو محافظة أو جزءاً من ولاية في الدولة العربية، وهو تاريخ لا يمكن انكاره، في حين يقول القوميون السوريون إنّ الأمة السورية هي صاحبة حضارة دمشق وبغداد، وإنّ لبنان هو جزء من هذه الأمة وبنوه هم بُناة هذه الأمة. وفي حين يدعم هؤلاء مقولاتهم بمئات الكتب الأكاديمية والموثّقة، ردّ «الكتائب» بأنّ لبنان هو ابن فينيقيا القديمة دون أن يدافعوا عن هذه الفكرة بالمراجع والكتابات، وأن يثبتوا أنّ الرأي العام الذي يسير معهم يؤمن ويعرف فعلاً أنـّه فينيقي ويعيش فينيقيته. وحقيقة أنّ «حزب الكتائب» جذب المسيحيين، لا سيما الموارنة، كحزب طائفي، وليس كل اللبنانيين، هي دليل آخر على سطحية مضمونه القومي العقائدي، تماماً كنجاح «الحزب الاشتراكي» في جذب الدروز و«أمل» في جذب الشيعة.

كان ثمـّة تناقض بين مفاهيم «حزب الكتائب» الذي قال بأنـّه يعمل من أجل لبنان ديمقراطي ودولة مؤسسات حديثة، وبين التطبيق، حيث عمل من أجل لبنان الصيغة الطائفية والمحاصصة مع حفظ حصّة الأسد للموارنة. وهكذا لم يتميّز منظّرو الكتائبيين عن غيرهم من التقليديين المسيحيين والمسلمين، فناقضوا مبادئهم القائلة بأنّه في ظل القومية اللبنانية كل اللبنانيين يصبحون إخوة وأخوات، متساوين في الحقوق والواجبات. ونزعوا إلى محاربة أي نادٍ أو جمعية أو حزب في لبنان يسعى إلى علمنة الدولة وتشريع الزواج المدني ومحاربة الطائفية، إما بوصف هؤلاء أنّ أفكارهم غير لبنانية أو أنّهم يسعون إلى ضم لبنان إلى سورية أو وضعه تحت الشيوعية الدولية. وسعى «الكتائب» إلى اعتبار المغتربين جزءاً أساسياً من لبنان في حين رفض المسلمون هذه المقولة لأن معظم المغتربين والمتحدّرين من أصل لبناني وحتى الستينات

كانوا مسيحيين بأغلبية مارونية. ورغم أنّ «الكتائب» اعتبروا لبنان ملجأً للأقليات من طغيان أكثريات المنطقة لم يسعوا في تطوّره المنطقي إلى دولة علمانية تحضن هذه الأقليات وتبتعد عن الدين. داخل الحكومة تحيّز «الكتائب» للامتيازات المارونية وللمناصب الأولى في إدارات الدولة، بصرف النظر عن وقع هذه المواقف على المسلمين وبدون تحسّس لظروف البلاد. وعارض «الكتائب» إحصاء السكان الذي كان سيظهر أغلبية إسلامية، وعارضوا أي إحصاء لا يشمل المغتربين.

ولكنّ تاريخ «الكتائب» تضمّن فترات مشرقة أيضاً، إذ في فترة الستينات تحالف الحزب مع فؤاد شهاب واصبح قوّة تقدمية مسيحية ضد الإقطاع الماروني السياسي. ورأى شهاب في «الكتائب» وتنوّع قاعدتهم الاجتماعية حزباً حديثاً سيساعده في ضرب الاقطاع والقبليّة وفي إصلاح النظام. وتحدّث «الكتائب» دائماً وفي أحلك الظروف عن «حاجة لبنان إلى جناحيه المسلم والمسيحي لكي يحيا». ولم تخلُ تصريحات بيار الجميّل اليومية حتى وفاته عن عبارات التعايش مع المسلمين وإبراز معرفته بالإسلام. آلاف الكتائبيين صنعوا ثروتهم في المملكة العربية السعودية والخليج، وهي بلاد شعروا فيها بالراحة، حيث يتكلمون اللغة العربية ويتعاطون مع عرب آخرين. وحتى قبل عام من اندلاع الحرب عام 1975، كانت سياسة «الكتائب» الثابتة هي الوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية والدعم الكامل للمقاومة الفلسطينية. ثم بدأت هذه المقاومة ابتداءً من أواخر الستينات تهدّد لبنان وتعمل على تقويض دعائم الدولة وضرب الجيش. فرأى «الكتائب» أنّ هذه المقاومة قد حادت عن أهدافها وباتت تسعى إلى قيام دولة ثورية يسارية اسلامية يسيطر عليها ياسر عرفات. ورأوا أيضاً أنّ النشاط الفلسطيني إنما جلب الخراب لاقتصاد لبنان المزدهر وأنهى استقراره السياسي والاجتماعي المشغول بدقـّة وصبر منذ 1920. ثم أصبح «الكتائب» والموارنة بشكل عام أعداء الفلسطينيين، وتعامل بعضهم مع اسرائيل عندما حاصرتهم هذه المقاومة في زاوية من لبنان وهدّدت آخر مناطق وجودهم الحرّ بالزوال.

فأي مجازر كانت سترتكب بحقهم لو انهارت الجبهة المسيحية عام 1976 ودخلت قوى التحالف اللبناني الفلسطيني إلى جونية وكسروان وبكفيا لو لم يصبح «حزب الكتائب» مقاومة مسيحية؟

لم يكن لبنان «مسيحيّاً أوروبيّاً»

صعود «الفكرة اللبنانية» كعقيدة قومية افتتح عالماً للأقليّة المسيحية في المشرق، في جبل

لبنان وأودية سورية وسائر المشرق تعيش فيه بسلام، تقرع أجراس كنائسها بأمان وتزدهر حياتها الاقتصادية والاجتماعية. عالم يكون فيه الحضور الأوروبي قويّاً ومرحّباً به. وسيستفيد المسلمون أيضاً من هذا الازدهار. ورغم صدقية أصحاب الفكرة اللبنانية وإيمانهم بجدواها، إلا أنّـهم أغفلوا الأماني العروبية والاسلامية لجيرانهم المسلمين. وأنّ مسيحيين آخرين كانوا يعملون في الوقت نفسه لبزوغ قوميات أخرى غير القومية اللبنانية، وعقائد أخرى في لبنان كانت تعتبر الغرب مصدر الاستعمار والامبريالية والعدو الدائم للعرب والمسلمين، إضافة إلى الحركات الشيوعية العربية والماركسية - اللينينية التي كان لها شأن وامتداد في لبنان.

فيما نظر القوميون اللبنانيون إلى القوميّة العربية على أنـّها مجرّد مؤامرة لأسلمة لبنان وجعل المسيحيين ذميين في كيان أوسع، والقوميّة السورية مؤامرة لجلب لبنان إلى بيت الطاعة السوري الدكتاتوري، بادل القوميون السوريون والعرب الجفاء بالجفاء، واتهموا القومية اللبنانية بأنـّها مجرّد غشاء أو ورقة توت لحماية مصالح الموارنة الذين لن يضحّوا بامتيازاتهم من أجل دولة علمانية أو وحدة اقليمية تقوّي العرب تجاه أعدائهم. وفي كل الأحوال كانت كل هذه التيارات القومية تحاكي الطرح الفكري الإيطالي أو الألماني، وماذا يجب أن يكون عليه الحزب السياسي في لبنان ليصبح على الطراز الأوروبي الحديث. وليس صدفة أنّ مفكـري القوميات الثلاث كانوا مسيحيين، رغم أنّ أكثرهم نجاحاً في محو التعصّب والطائفية في صفوفه كانا الحزبين «الشيوعي» و«السوري القومي» اللذين بقيا جسماً هامشياً في أحداث لبنان.

ورغم أن دولة لبنان المسيحي ملكت كل العناصر لتصبح دولة عصرية على الطراز الأوروبي، لكنـّها خسرت عدّة فرص بين 1920 و1976. وعلى هذا الأساس فإنّ القومية اللبنانية كانت قبليّة وليست أوروبية، وليست مسيحية كما هي الأفكار الأوروبية مسيحية.

نعم، كانت القومية اللبنانية جزءاً من الحركة التحرّرية التي انطلقت في دول العالم الثالث الخارج من الاستعمار، ولكنـّها، كتلك القوميات «العالمثالثية»، اكتفت بالاستقلال ولم تُكمل مشوار العقيدة القومية على النمط الأوروبي. فلقد فقدت القومية اللبنانية عناصر اكتمال الأمة التي طبعت الفكر القومي الأوروبي، ولم تنمُ قوى ثقافية واقتصادية وحضارية وسياسية «لبنانية» في لبنان كتلك التي رافقت صعود الدولة - الأمّة في فرنسا وإيطاليا وألمانيا. ولو كانت وحدة الأمة واندماج مجتمعها هما هدف القومية اللبنانية وقوميات العالم الثالث الصاعدة لكان شغلها الأول هو إبراز ما يجمع شعوبها ثم صناعة سياسات وبرامج توحـّد المجتمع اقتصادياً وسياسياً وثقافيّاً. لدرجة أنّ الباحث يشك إذا ما كان الفكر القومي الأوروبي كان فعلاً الأداة

الفضلى لتقويم القومية اللبنانية، حتى لو كان مفكّروها قد درسوا فكراً قوميّاً أوروبياً وسعوا لتطبيقه في واقع لبناني غير أوروبي. وما كان ممكناً تفصيله على الورق لم يكن قابلاً للتطبيق. في المنحى التاريخي سعى كل اتجاه قومي في لبنان إلى اختيار ما يناسبه في التاريخ والأدب. ثمّة دراسات وكتب عدّة تثبت مثلاً أنّ جبران خليل جبران كان قوميّاً سوريّاً، وثمّة كتب أخرى تثبت أنّه كان مارونيّاً بشرّاوياً لبنانيّاً فحسب. فكان الفكر القومي الأوروبي يطبّق بطريقة معكوسة: لنأتِ بأفكار جاهزة نفصّل لبنان على قياسها، وليس أنّ الأمّة والشعور القومي إنما ينبعان من تاريخ البلاد وتطوّرها كما قال الفيلسوفان الألمانيان إيمانويل كانت وجورج هيغل. فكيف يحلّ المواطن اللبناني إذن أحجية ثلاث فلسفات قومية متناقضة؟

مشروع لبنان مسيحي حديث وعصري وأوروبي فشل على مذبح مصالح مسيحية خصوصية وتحدي المسلمين الذي لم يَذُبْ. إذ كيف لفكرة بسيطة وواضحة تملك معظم مقوّمات النجاح واحتمالات التقدّم تنتهي بأن يرفضها ساسة الدولة نفسها التي كانت خزّان هذه التجربة المسيحية الرائدة في الشرق للمسيحيين والمسلمين؟ فلا «حزب الكتائب» اصبح حزب القومية اللبنانية ولا ظهر منذ 1920 حزب علماني وطني ديمقراطي لكل اللبنانيين. إذ لو وُجد هذا الحزب فهو لن يكون بحاجة إلى إيديولوجية يقارع بها القوميين السوريين والقوميين العرب، بل كان يكفيه أن يواصل بناء دولة الرعاية ودولة البرامج والخدمات الاجتماعية في الصحة والطبابة والتربية والتعليم وتطوير الاقتصاد، دولة تقوم على أسس وطنية لا طائفية. هذا ما كان يحاول فؤاد شهاب، بدون فذلكة عقائدية، القيام به مدعوماً من بيار الجميّل وكمال جنبلاط (سرعان ما ترك الاثنان شهاب لأسباب كلاسيكية: الجميّل لينضم إلى مصالح الموارنة في الحلف الثلاثي عام 1968 وجنبلاط لينضم إلى تيار المقاومة الفلسطينية الصاعد في نفس الفترة).

الملفت في تاريخ لبنان ما قبل 1975، أنّه كلما سارت الدولة اللبنانية في اتجّاه غربي هو الاصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، كانت تلقى دعماً هائلاً من المسلمين ودعماً خافتاً أو عداوة من قادة الموارنة. فالحقيقة المؤلمة أن اتّكال لبنان المسيحي على مجموعة الامتيازات السياسية والقوى العسكرية في الجيش والميليشيات والعلاقات مع فرنسا والولايات المتحدة والمحافظين العرب، لم يكن كافياً لخلق دولة - أمّة للمسيحيين ولشركائهم على ضفاف شرق المتوسّط. ولعلّ مسيرة لبنان المسيحي التدريجية نحو نفوذ مسيحي أقل ورعاية مدنية أكثر، كانت تخيف الموارنة لسببين يتعلقّان بالضمانات: الأول هو ديمغرافي ويتعلـّق بتفوّق المسلمين

العددي، والثاني هو أن يصبح موقع رئيس الجمهورية وصلاحياته، القريبة من صلاحيات دكتاتور، بيد شخصية غير مارونية.

ونعود في نهاية هذا الفصل إلى لبّ الإشكالية الذي يطرح العامل السيكولوجي المزدوج: هو الخوف والحاجة إلى الضمانات. وهو ما يشرحه المطران جورج خضر: «يجب أن نفهم العداء الإنساني البشري... هناك تشنّجات بين الأقليّات والأكثريات. العداء هو أن تكرهني أنا لأنّنا لا نستطيع أن نندمج مع بعضنا البعض... واجب الأكثرية أن تطمئن الأقليّة، وواجبها أن تقبل وصول الأقليّة إلى أيّة وظيفة في الدولة، وتطمئنها على حريّتها الدينية والفكرية والاجتماعية... ضمانة بقاء المسيحيين في بلادهم هم المسلمون»[36].

وإذا كانت مسيرة لبنان نحو الدولة العصرية الأوروبية أمانة بيد الموارنة منذ 1920، فقد خيّب هؤلاء أمل فرنسا التي ظنّت في فترة الانتداب أنّها تصنع جميلاً لكاثوليكيي المشرق بخلقها دولة لبنان الكبير، سيكونون فيه المستفيد الأكبر إذا بنوا دولة أوروبية عصرية ديمقراطية في الشرق الأدنى. وكانت النتيجة دولة قبليّة طائفية مهترئة منذ قيامها، وُلدت بضمانة خارجية وماتت بالضربة القاضية.

في الفصلين التاليين نستعرض قيام هذه الدولة وسقوطها.

الهوامش

1. بيروت، مكتبة التراث اللبناني، ص 79.
2. جان ماري لستيغر، سيدة حريصا، تشرين الأول 1995، على محطة تلفزة أل بي سي.
3. غسان إيليا خلف، **لبنان في الكتاب المقدّس**، منصورية المتن، دار منهل الحياة، ص 9.
4. **العهد القديم**، سفر القضاة، 3:3 .
5. **العهد القديم**، نشيد 4:6 إلى 15.
6. **العهد القديم**، سفر أشعياء 1:35 و2.
7. **العهد القديم**، سفر أشعيا، 13:60.
8. غسان إيليا خلف، **لبنان في الكتاب المقدّس**، منصورية المتن، دار منهل الحياة، ص 13.
9. Addis, Adeno, «Individualism, Communitarianism, and the Rights of Ethnic Minorities», *Notre Dame Law Review*, 67/3, 1991, pp. 615-676; Bell, Daniel, *Communitarianism and its Crisis*, Oxford, Oxford University Press, 1993; Bloed, Arie, «The CSCE and the Protection of National Minorities», *CSCE ODHIR Bulletin*, 1/3, pp. 1-4, 1994.

Kymlicka, Will, *Multicultural Citizenship*, Oxford, Oxford University Press, 1996, pp. .10 1-6; Benjamin Braude and Bernard Lewis, *Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society*, New York, Holmes and Meir, 1982, pp. 1-34; Allen Buchanan, «The Role of Collective Rights in the Theory of Indigenous Peoples' Rights», *Transnational* .*Law and Contemporary Problems*, 3/1, 1993, pp. 89-108

Cordell, Karl, *Ethnicity and Democratisation in the New Europe*, London, Routledge, .11 .1999, pp. 49-60

Byman, Daniel, «Rethinking Partition: Lessons from Iraq and Lebanon», *Security Studies*, 7/1, .1997, pp 1-32

Will Kymlicka, *Multicultural Odyssey Navigating the New International Politics of* .12 .*Diversity*, Oxford, Oxford University Press, 2007

Kamal Dib, *Warlords and Merchants – The Lebanese Business and Political Establishment*, .13 .Reading, Ithaca Press, 2004

14. جوزف مغيزل، **كتابات جوزف مغيزل**، بيروت، دار النهار، 1997.

15. ميشال شيحا، **فلسطين**، ترجمة نبيل خليفة، بيروت، دار النهار، 2003.

16. أحمد بيضون، **الصراع على تاريخ لبنان**، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، 1989.

17. راجع صفحة الويب التالية للائحة من عشرات المبدعين اللبنانيين باللغة الفرنسية: /http://www.najjar.org/self

18. كريم بقرادوني، **لعنة وطن**، بيروت، عبر الشرق، 1991.

19. في الفترة الممتدة من القرن الرابع عشر وحتى القرن الحادي عشر قبل الميلاد وقعت كوارث طبيعية وغزوات من الحثيين والعبرانيين والفلسطو قضت على أوغاريت وسميرا وأرواد على الساحل السوري، وعلى عكا على الساحل الفلسطيني، فيما استمرّت حواضر الفينيقيين في لبنان من القرن الحادي عشر قبل الميلاد وحتى القرن الثامن الميلادي على الأقل.

.Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 29 .20

21. ولد أنطون سعادة في جبل لبنان في الأول من آذار عام 1904، أي قبل ولادة لبنان الكبير وقبل ولادة الجمهورية اللبنانية. وكان ذلك في زمن يدعى فيه اللبنانيون في المغتربات اما سوريين واما أتراكاً.

22. أنطون سعادة، **في المسألة اللبنانية**، بيروت، دار فكر للأبحاث والنشر، 1991، ص 31-39.

23. أنطون سعادة، **في المسألة اللبنانية**، ص 39-40.

24. أنطون سعادة، **في المسألة اللبنانية**، ص 107.

25. أنطون سعادة، **في المسألة اللبنانية**، ص 113-118.

26. أنطون سعادة، **في المسألة اللبنانية**، ص 151.

27. أنطون سعادة، **في المسألة اللبنانية**، ص 157.

28. ميشال سبع، **سعادة وعفلق في الفكر السياسي الأرثوذكسي**، بيروت، منشوارت آفاق جامعية، 2005.

Philip Hitti, *Lebanon in History*, London, MacMillan, 1967; Philip Hitti, *History of Syria* .29 .*including Lebanon and Palestine*, New York, MacMillan 1951

30. فيليب حتي، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**، بيروت، دار الثقافة، 1998.

http://www.kamalyoussefelhage.org/index.html

31. كمال الحاج، **فلسفة القومية اللبنانية**، الكسليك، 1973، ص 72.

32. كمال الحاج، «**لفظة عربي صفة لا وجود**»، مصدر المقال:
http://www.lebanese-forces.org/media/articles/massira/lafzatarabi.htm

33. كمال الحاج أستاذ جامعي برز في الخمسينات والستينات في المجتمع الثقافي في بيروت وترك عدداً كبيراً من الكتب والمقالات في الفلسفة واللغة والسياسة. من زملائه على مقعد الدراسة إدمون نعيم واغناطيوس هزيم الذي أصبح بطريركاً، ومن أساتذته شارل مالك ومن اصدقائه عبدالله العلايلي. أبدع في الخط العربي والعزف على الكمان وكان عضوًا في أوركسترا الجامعة الأميركية التي تخرّج منها بإجازة في الأدب العربي عام 1946. شارك في «ندوة الاثني عشر» مع ميشال أسمر وأحمد مكي وخليل رامز سركيس وإدوار حنين ورشدي المعلوف وفؤاد حداد وفاضل سعيد عقل وصلاح الأسير وجميل جبر وغيرهم. واصدر كتاب في **فلسفة اللغة** عام 1956 بعد حصوله على دكتوراه دولة من جامعة السوربون عام 1949. فور عودته إلى لبنان في مطلع العام 1950 ، درّس الفلسفة في معهد الآداب العليا الفرنسي وفي الأكاديمية الوطنية للفنون الجميلة وشارك في «الندوة اللبنانية» في محاضرة حول ازدواجية اللغة. كان من زملائه في التعليم فؤاد أفرام البستاني وعبد الله العلايلي وسعيد عقل وموريس شهاب وأنيس فريحه وإدمون رباط ونجيب صدقه وصلاح ستيتيه ورنيه حبشي وأسد رستم وروبير غانم ورشدي المعلوف والأب ميشال خليفه. بدأ يعلّم في الكسليك ابتداء من العام 1956 ومن طلابه الأوائل المطران يوسف محفوظ والأباتي بولس نعمان. الجزء الأكبر من حياته الأكاديمية التعليمية كان مع الجامعة اللبنانية من 1951 وحتى اغتياله عام 1976. ومن طلابه الأوائل فيها فؤاد الترك ومفيد أبو مراد وأحمد حاطوم وناصيف نصّار. وتولى رئاسة قسم الفلسفة فيها من 1957 إلى 1974، وعمادة كلية آدابها بالوكالة بين 1969 إلى 1971.

كتابه المحوري في فلسفة اللغة أطلق شهرته الفلسفية صدر لاحقاً عن دار النهار عام 1967 (جاء في مقدمة الناشر: «الشيء الأكيد هو أنّ كتاب في **فلسفة اللغة** يعتبر أقوى دفاع فلسفي يلقيه مفكّر لبناني عن اللغة العربية... وقد جاء بمثابة قاعدة لإحياء حركة فلسفية تكون اللغة العربية قالبها الأوحد»). وأصدر الحاج تباعاً **فلسفة الأمة والقومية** (1957)، **تعادلية الجوهر والوجود** (1958)، **الأمة العربية** (1959)، **القومية اللبنانية** (1961)، **فلسفة الميثاق الوطني** (1961)، **والطائفية البناءة أو فلسفة الميثاق الوطني** (1961) **والمبرّر الفلسفي للقومية اللبنانية** (1963). وشارك في الستينات في «ندوة الإثنين» مع ميشال أسمر وخليل حاوي وهشام نشابه ونور سلمان وجميل جبر وأحمد مكي وليلى بعلبكي وإدفيك شيبوب وسهيل ادريس وجورج شامي. (المصدر: مقالة بقلم يوسف كمال الحاج عن والده على موقع كمال يوسف الحاج على الانترنت).

34. كمال الحاج، **الطائفية البنّاءة أو فلسفة الميثاق الوطني**، بيروت، 1961، ص 12.

35. كمال الحاج، **الطائفية البنّاءة أو فلسفة الميثاق الوطني**، بيروت، 1961، ص164-162.

36. «المطران جورج خضر راعي أبرشية جبل لبنان الأرثوذكسية: «المسيحيون ليسوا عملاء للغرب»، في مجلة **معلومات - المسيحيون العرب: الدور والحضور**، بيروت، المركز العربي للمعلومات، عدد 45 آب 2007، ص 44-43.

الفصل الثاني

صعود لبنان المسيحي

1. أرثوذكس وكاثوليك

في البدء كان المشرق بأكمله مسيحياً على المذهب الأرثوذكسي البيزنطي، حيث أظهرت حفريات وجود كنائس من القرون المسيحية الأولى في حدث الجبة واهدن (749م) سبقت المذهب الماروني. ثمّ بدأت الانشقاقات الكبرى في الوسط المسيحي منذ القرن الخامس، وظهرت طوائف متعددة، تلاها الانفصال الكبير بين روما وبيزنطية في القرن الحادي عشر، ثم الحروب الصليببة التي باعدت ما بين المشرقية الأرثوذكسية والغرب الكاثوليكي المسيحي ودعّمت الهوية المحلية. وجاءت الإرساليات منذ القرن السابع عشر لتزيد عدد الطوائف المسيحية في المشرق وخاصة اللاتينية والبروتستانتية.

وإذ لم ينقسم أرثوذكس المشرق عن الأرثوذكسية البيزنطية في الموقف من غزو الفرنجة للشرق (1099-1291)، حيث رفض جميع الأرثوذكس هذا الغزو، امتدّ موقفهم إلى رفض حماية الدول الأوروبية للأقليات المسيحية التي وافقت عليها الدولة العثمانية، كتنازل سيادي لصالح الدول الأوروبية منذ القرن السادس عشر. ويقول المطران جورج خضر: «طبعاً في الوجدان الإسلامي إذا أُعطيت الحماية الغربية لبعض المسيحيين فكأنها أُعطيت لجميع المسيحيين. غير أنّ هذا لا يمنع الحقيقة التي تؤكد أنّه لم يكن للمسيحيين الأرثوذكس ولا مرّة واحدة في التاريخ أي ولاء لخارج الوطن بما في ذلك روسيا. فروسيا دخلت على خط الحماية في المنطقة في القرن التاسع عشر، وكان دخولها لمصلحة التوسع الروسي على حساب الامبراطورية العثمانية. ورغم وجود علاقات ايمانية روحية بين الكنيستين الأرثوذكسية العربية والروسية، إلا أنّ الأرثوذكس العرب ما كانوا قط تابعين لروسيا سياسياً. هذه الظاهرة التاريخية كانت

بداية تدخّل الأجانب في هذه المنطقة»[1]. لقد قاوم الأرثوذكس المشرقيون الإرساليات كما قاوموا محاولات ليتنة كنائس الشرق، إذ رفضوا مقررات سينودس فلورنسة عام 1439، وأصبحوا بنظر الكرسي البابوي هراطقة وعصاة، ينطبق عليهم مبدأ التبشير الكاثوليكي الذي نصّه البابا إنوسنت سابقاً.

ورث العثمانيون حكم الملّة المكرّس من زمن الرومان والبيزنطيين وعصور الخلافة الإسلامية (الأموية والعباسية والفاطمية والمملوكية). وتضمّن حكم الملّة شؤون الأحوال الشخصية والعائلية كالزواج والوراثة، وكذلك حقّ السلطان العثماني في تسمية البطريرك والكاثوليكوس لدى المسيحيين. وطوّر العثمانيون هذا النظام ودوّنوه في قوانينهم، فأصبح لكل طائفة تحظى باعتراف الباب العالي كيان ذاتي له علاقة رسمية مع الدولة تتم عن طريق رئيسها الروحي. وأقرّ السلطان العثماني سليم الأول عام 1517 تنظيماً للكنائس المشرقية جعلها أقرب من سيطرته، فضمّ بطريركيتي القدس وانطاكيا إلى بطريرك القسطنطينية (التي أصبحت تُعرف في عهد الترك باسطنبول). وضم بطريركيات الأقباط واليعاقبة والسريان والنساطرة والغريغوريين إلى البطريركية الأرمنية. وهكذا بعد قرون من انحسار الدولة البيزنطية في المشرق، عاد نفوذ البطريرك اليوناني المقيم في اسطنبول على كنائس المشرق بقرار من خليفة مسلم. وأفاد بطريرك القدس جرمانوس – وهو يوناني – (1534-1579) من سلطة بطريرك القسطنطينية المدعوم من الباب العالي مباشرة، فأقصى الكهنة العرب وعيّن يونانيين مطارنة مكانهم، كما اقتصرت أخوية القبر المقدّس على اليونانيين. وحصل الأمر نفسه في بطريركية أنطاكيا. واستمرّ هذا الوضع تحت نفوذ بطريرك اسطنبول حتى العام 1898 عندما ثار الكهنة الأرثوذكس من أهل البلاد وفرضوا وجودهم، ليصبح جميع المطارنة وكل بطاركة المشرق من العرب.

الكاثوليكية تخترق المشرق

رغم قرون طويلة من التبشير الكاثوليكي (اللاتيني) والبروتستانتي في لبنان، بقي الموارنة والروم الأرثوذكس الأكثر عدداً في لبنان.

مع بدء ضعف السلطنة العثمانية عسكرياً واقتصادياً في نهاية القرن السابع عشر، بدأ تغلغل الأمم الأروبية الناهضة في أراضي السلطنة ومعها انتشار البعثات التبشيرية الأوروبية في المشرق. ثم أخذت الإرساليات الأجنبية تنتشر في جبل لبنان، بدءاً بالكبوشيين عام 1626 واليسوعيين

عام 1652، ثم الفرنسيسكان والكرمليين واللعازاريين. وكان المبشّرون الكاثوليك اللاتين يعتبرون الكنائس الأرثوذكسية المشرقية خارجة عن المسيحية لأنّـها لا تقبل سلطة البابا في روما. ولم تكن أعمال التبشير تنتشر لولا الامتيازات والتسهيلات التي قدّمـها الباب العالي، بدءاً بتلك التي منحها السلطان سليمان القانوني للفرنسيين بناء على سلسلة اتفاقات عقدها مع الملك فرنسوا الأول عامي 1535 و1536. وتضمـّنت الاتفاقات ليس فقط أموراً تجارية بل الحماية المباشرة للرعايا الفرنسيين في أن لا ينطبق عليهم القانون العثماني. وإذ حصل بعض المشارقة على الجنسية الفرنسية أو على أوراق تمنحهم صفة فرنسية تجارية أو ديبلوماسية، منذ نهاية القرن السابع عشر، شملتهم أيضاً الحماية الفرنسية. وامتدّ الامتياز الفرنسي إلى رعايا عدّة دول أوروبية أخرى، واتسعت الحماية لتشمل ليس فقط الرعايا الأوروبيين بل الجماعات المسيحية المحلية العربية والأرمنية والتي كان أفرادها مواطنين في الدولة العثمانية. واستغلـت دول أوروبا امتيازاتها فاستعملتها للتغلغل الديبلوماسي والسياسي والاقتصادي لأراضي السلطنة، والتجسّس بهدف ضرب هذه الدولة فيها بعد. فتولّت فرنسا والنمسا «حماية» الكاثوليك منذ أواسط القرن السابع عشر، وروسيا «حماية» الأرثوذكس منذ أواخر القرن الثامن عشر، وبريطانيا «حماية» البروتستانت منذ أواسط القرن التاسع عشر.

وبسبب هذه الامتيازات وتقديم الرشاوى إلى مسؤولين في الدولة العثمانية، انتشرت المراكز الكاثوليكية اللاتينية وأخذت تستولي على الكثير من الأماكن المقدسة التي تدلّ على المسيح وأتباعه الأوائل، وخاصة في جوار القدس وبيت لحم. ويمكن اعتبار ضعف السلطنة العثمانية والتغلغل الأوروبي العسكري والاقتصادي والتبشيري من أهم أسباب نهضة المسيحيين اقتصادياً وديمغرافياً في جبل لبنان والمشرق. وإذ كان الدروز أسياد إمارة جبل لبنان في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فقد بدأ نفوذهم ينحدر وحجمهم الديمغرافي يتراجع دائماً لصالح المسيحيين وخاصة الموارنة الذين كانوا يقوون عدداً ونفوذاً.

ولا يمكن تعميم موضوع الإرساليات، ذلك أنّ الفرقة الفائزة كانت دوماً الكاثوليك برهبانياتهم ومؤسساتهم المختلفة من فرنسا وإيطاليا والنمسا. فلم يحصل أن حقّق البروتستانت عامة أي خرق يذكر على صعيد النفوذ السياسي والاقتصادي. ولذلك فمنذ ثلاثة قرون نشأت جماعة كاثوليكية في المشرق نواتها الموارنة وكثافتها في جبل لبنان. صعود الكثلكة كان جسره الأكبر البطريركية المارونية التي كانت كنيسة مشرقية نشأت محلياً تماماً كالأرثوذكس، ولكنـّها أصبحت على المذهب الكاثوليكي. فهي قبلت السيادة البابوية منذ القرن الثاني عشر ولكنها

لم تقبل الطقوس الكاثوليكية اللاتينية بل حافظت على شخصيتها الوطنية الأصيلة والقدّاس باللغتين السريانية والعربية. وسنة 1583 وصلت بعثة بابوية إلى المشرق برئاسة ليونارد هابيل المالطي برفقة رهبان يسوعيين، وزارت القدس ودمشق وحلب وطرابلس. وجاء في تقرير البعثة إلى البابا تفاصيل عن لقائها مع الموارنة في طرابلس وجوارها الذين أظهروا الولاء والاحترام الكبير للحبر الأعظم. وذكر الأب جوزف شمـّاس «أن مجيء البعثة إلى هذه البلاد كان فاتحة خير وبدء عصر جديد، عصر النهضة والإصلاح والتحديث. وكان بذاراً صالحاً أتى مع الزمان بأشهى الثمار»[2].

اخترق التبشير الكاثوليكي مناطق انتشار الأرمن في شمال سورية والعراق بتشجيع الديبلوماسية الفرنسية وتساهلِ الباب العالي، ابتداءً من القرن الثامن عشر. وقد أغرى المبشّرون الفرنسيون مطراني ماردين وحلب الأرمن على اعتناق الكثلكة فلم توافق الرعية هناك. ولكن الاختراق نجح عندما أنشئت رهبنة أرمنية كاثوليكية عام 1717. وعندما أسّس المبشّرون الكاثوليك مركزهم الرئيسي في بيروت كان واقع الحال أنّ عدد الأرمن الكاثوليك بات كبيراً وأصبح هناك بطريركية أرمنية كاثوليكية اعترف بها الباب العالي كملـّة رسمية عام 1830.

وفي نفس الفترة ظهرت طوائف روم كاثوليك وكلدان كاثوليك من النساطرة الذين أصابهم انحدار خطير في العدد. ففي أواخر القرن السابع عشر تحوّل مطران حلب الأرثوذكسي أثناسيوس إلى عقيدة اليسوعيين، وأسّس طائفة الروم الكاثوليك في تلك المدينة. وتواصل العمل في الفترة 1687-1724، وبكثير من التبشير اليسوعي والفرنسيسكاني في صفوف الأرثوذكس، لولادة طائفة الروم الكاثوليك الجديدة، التي أصبح لها بطريركية أنطاكية منفصلة عام 1724. وكان متروبوليت صور وصيدا أفتيموس الصيفي الشخص الأبرز في تحوّل فئة من الروم إلى الكثلكة عام 1683، حيث أسّس حركة رهبانية خاصة بالروم الكاثوليك أسماها المخلّصيّة نسبة إلى دير المخلـّص قرب صيدا. وكانت البابوية في بداية القرن الثامن عشر قد طوّرت نظرتها إلى المشرق فلم يعد ضرورياً أن يصبح أتباعها كاثوليكاً على الطقس اللاتيني في كل شيء، بل أن يوافقوا على العقيدة «الكاتشيزم» ويحتفظوا بممارساتهم وطقوسهم المحلية. وهذا ما قام به الموارنة على أي حال. ولكن ذلك لم يَعنِ أنّ أمر «خروج» مسيحيي المشرق غير الكاثوليك عن عصمة البابا بات مقبولاً، بل استمرّتَ دعوة مَنْ أسماهم الفاتيكان «الهراطقة والخوارج» للعودة إلى الدين الكاثوليكي القويم، واستمرّت الحملات التي تصف كل ايمان

غير كاثوليكي بأنـّه رجس من عمل الشيطان، كما جاء في توصيات مجمع الفاتيكان الأول الذي عقد في روما عامي 1869-1870[3].

وما إن استقرّ الكاثوليك في بلاد الشام، حتى جاءت موجة كبرى من المبشّرين البروتستانت[4] في أوائل القرن التاسع عشر وخاصة من الولايات المتحدة. وتميّز البروتستانت عن موجات التبشير الكاثوليكية أنـّهم ركـّزوا نشاطهم على النواحي التعليمية والاجتماعية حتى في صفوف المسلمين والدروز، وهو عمل تبشيري غير مباشر بدأ بالتربية والتعليم وانتهى بإقناع الناس بآرائهم الدينية. وكان إهمال الكنائس الوطنية لشؤون التعليم والتقدّم الاجتماعي العامل الأكبر الذي شجـّع الأهالي على إلحاق بنيهم بالمدارس الإنجيلية، وصولاً إلى اعتناق ديانة المبشرين بما يحملونه من قدرات مادية ومعنوية على الإقناع. بدأت البروتستانتية التغلغل في لبنان والمشرق في القرن التاسع عشر[5]. ونشأت طائفة على هذا المذهب في لبنان بفعل تحوّل بعض أبناء الروم الأرثوذكس المتأثرين بالإرساليات الأميركية والانكليزية. وانتشرت البروتستانتية في صفوف الأرثوذكس والأرمن والسريان، وخاصة في وادي النصارى وجوار حمص. ولكن ندر أن تحوّل كاثوليكيون إلى المذهب البروتستانتي وبقوا على ولائهم لروما. كذلك ندر تحوّل الكاثوليك، كالموارنة، إلى الأرثوذكسية، إلا في حالات خاصة كسعيهم إلى الطلاق مثلاً. ولعب الدور الاقتصادي في تحوّل بعض أرثوذكس حلب إلى الروم الكاثوليك والبروتستانتية في تلك الفترة. فقد أتاح هذا التحوّل الحصول على وكالات تجارية أجنبية ونفوذ مادي ومعنوي لمن تبع هذه الطائفة . كما هاجرت أعداد كبيرة منهم إلى بيروت.

ولم تكن جهود استمالة مسيحيي المشرق بعيدة عن الصراع السياسي بين دول أوروبا. فحرب القرم بين روسيا الأرثوذكسية وتحالف أوروبي معاكس بين 1856 و1860 أسفرت عن اشتداد الحملات التبشيرية في أوساط الجماعات الأرثوذكسية داخل السلطنة االعثمانية. ودلالة أهمية هذا الصراع أنّ قيصر روسيا كان يسعى دائماً إلى تأكيد حق روسيا بحماية أرثوذكس المشرق والأماكن المقدسة في فلسطين، ففسّر أعداء روسيا الأوروبيين أن انكفاءها أطلق يدهم في أوساط أرثوذكسيي المشرق. كما ظهر تقرير فاتيكاني موسـّع عام 1885 يبحث عن أفضل السبل التي تؤدي إلى «عودة الروم المنشقين إلى الكنيسة الكاثوليكية».

ولم يكن دور ايطاليا أقلّ أهمية. فبإدارة الرهبان الفرنسيسكان الآتين من ايطاليا، ازداد عدد اللاتين الكاثوليك في بلاد الشام، فكان منهم مقيمون أوروبيون، ومنهم بعض أبناء البلاد الذين اعتنقوا المذهب اللاتيني. وفي القرن التاسع عشر ظهرت حاجة إلى مرشد روحي

للطائفة التي كبر حجمها في الأراضي المقدسة، فأوفد الفاتيكان ممثلاً وسَمَه بالأسقفية ومنحه صفة القاصد الرسولي، على مثال القاصد الذي كان في حلب. ثم أصبح لقبه بطريرك القدس للاتين حتى لا يكون مركزه أدنى من مركز البطاركة الشرقيين الذين سيتعامل معهم[6].

وكان هدف المبشّرين الجيزويت ومعهم الفرنسيسكان ليتنة الكنيسة المارونية (أي جعلها لاتينية) بربطها بإيطاليا وفرنسا وباللغتين الايطالية والفرنسية. وقاد هذه الحملات الآباء إيليانو وجيروم دنديني وبيار فروماج وغيرهم. وهو منحى وضع هاتين الارساليتين على طرفي نقيض مع البطريرك الماروني والمطارنة[7]، ذلك أنّ من نتائجه الفورية أنّ تراث الكنيسة المدوّن بالسريانية وُضع جانباً وأقرّ (سينودس) مجمع اللويزة عام 1736 اتجاه «ليتنة» الكنيسة المارونية مع التشديد على نشر التعليم وبناء المدارس.

وحول انبثاق طائفة الروم الكاثوليك[8] في المشرق، يقول بولس ميناس مطران الروم الأرثوذكس في مصر: «بدلاً من أن تبشّر الكنيسة الكاثوليكية (اللاتينية) الوثنيين مثلاً، سعت إلى ضم المسيحيين إليها من ذوي المذاهب والنحل الأخرى. فمنذ 250 سنة لم تكن هناك طائفة روم كاثوليك، بل كان هناك في الشرق طائفة واحدة تتبع الطقس البيزنطي. ولكن البعثات اللاتينية القادمة من الغرب أخذت تجذب الأرثوذكس إلى الكنيسة الغربية عن طريق المدارس والمستوصفات المجانية، وغير ذلك من المساعدات الأخرى. الأمر الذي أدى إلى انتشار الطائفة الكاثوليكية، سواء عند الروم أو الأقباط والأرمن والسريان»[9]. وبعد انشقاق الكاثوليك عن الأرثوذكس عام 1724، استأثر اليونانيون بالكرسي البطريركي ولكن في العام 1899 تم تنصيب ملاتيوس الدوماني بطريركاً على أنطاكيا وسائر المشرق للروم الأرثوذكس. فاعتبر هذا الحدث انتقالاً لرأس الكنيسة إلى العرب. ومنذ الانشقاق لم يخلُ عام إلا وتتجدّد دعوة الأرثوذكس لأن يعود الروم الكاثوليك إلى الأرثوذكسية وأنّ «التبشير» وسيلة اخترعها اللاتين لتخريب المسيحية المشرقية وجرّها إلى طاعة البابا، ويطالبون روما أن تلغي هذه الكنائس كشرط لنجاح الحوار المسكوني لتوحيد الكنائس الشرقية والغربية.

لم تظهر الطوائف الكاثوليكية (غير المارونية) فجأة عام 1724 في لبنان والمشرق. بل وُجدوا بصورة غير منظمة وكأفراد منذ الانفصام بين روما والبيزنطية في القرن الحادي عشر، وتزايد عددهم في الحقبة الصليبية، خاصة أنّ أعداداً ليست قليلة من الفرنجة أصبحوا من سكان البلاد. وكان كاثوليك المشرق غير الموارنة ينتمون إلى كنائس يقودها بطاركة وأساقفة يميلون إلى الاتحاد مع روما. ولكن هذا الوضع تبدّل بتبدّل الأشخاص على رأس هذه الكنائس، حيث

أتى رؤساء روحيون لا يميلون إلى روما يليهم شخص لديه هذا الميل. وحسمت البابوية الأمر بتأسيس كنيسة مستقلة للروم الكاثوليك في المشرق متحدة مع روما عام 1724. وإذ تبع الكاثوليك في مصر كنائس مختلفة منها الآباء الفرنسيسكان على الطقس اللاتيني، وضعهم بابا روما كلمنص الرابع عشر تحت ولاية بطريركية أنطاكية للروم الملكيين عام 1772. وعام 1838، وافق البابا غريغوري الرابع عشر بأن يحمل مكسيموس الثالث مظلوم لقب بطريرك أنطاكية والاسكندرية والقدس، فأصبح للروم الكاثوليك كنيسة واحدة. ويشرح البطريرك مكسيموس الخامس حكيم مراحل الانفصال عن الكنيسة الأرثوذكسية:

«إنّ انقسام 1724 له جذور بالنسبة لمن أصبحوا كاثوليك. فقد كان الكهنة يعون أنّهم رؤساء لكنيستهم المحلية مستقلون استقلالاً ذاتياً، وما كانوا يجدون صعوبة في الارتباط بعلاقات أخوية مع أحبار روما وفي الاعتراف لهم بالأولوية التي نودي بها في مجمع فلورنسا. ولكنهم من جهة أخرى كانوا يحافظون بكل بساطة على اتصال بسائر الكنائس الأرثوذكسية، فهم كاثوليك وأرثوذكس معاً»[10].

بعدما انفصل الروم الكاثوليك ككنيسة مستقلة عن الروم الأرثوذكس، بدأت حقبة «الخضوع لروما والعودة إلى حظيرة بطرس» (يكنّى كل بطريرك ماروني باسم بطرس)، تحت تأثير المرسلين اللاتين الذين انتشروا في المشرق يروّجون لتفاضل الطقس اللاتيني على سائر الطقوس ويروّجون لـ«جحد الأرثوذكسية». ونجم عن هذه المرحلة تباعد بين الروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس، ما ساهم أيضاً في إضعاف المسيحية المشرقية. وفيما حافظ الروم الكاثوليك على طقس شرقيٍّ في القدّاس ولغة الليتورجيا والأناشيد، لم يتوقف سعي الكنيسة اللاتينية إلى التبشير في أوساط مسيحيي المشرق حتى في صفوف الروم الكاثوليك. فكانت مقاومة ومزاحمة، انتهت بقبول الأمر الواقع. ذلك أنّ روما اعترفت بكنيسة الروم الكاثوليك المشرقية بأنّها «الطريق لاستعادة المنفصلين» (أي الأرثوذكس)، ولكنّها في الوقت عينه لم تعتبرها «كاثوليكية كاملة» على الطقس اللاتيني كما هي حال الكنائس الكاثوليكية الأخرى في أنحاء العالم. ورغم ذلك فقد بقي في هذه الكنيسة الكثير من الطقس الشرقي الذي جمع الروم الكاثوليك والأرثوذكس. حتى أنّ المجمع الفاتيكاني أشار إلى هذه الصِلات: «إنّ هذا المجمع لا يكتفي بتقدير هذا التراث الكنسي والروحي حق قدره، والثناء عليه بما يستحق من المديح. بل يشدّد أيضاً على وجوب اعتباره تراثاً عاماً لكنيسة المسيح الجامعة»[11].

امتاز أبناء الروم الكاثوليك بالعلم وادارة الأعمال، ولفترة كان الجزء الأهم من تجارة

مدينة حلب بأيديهم. ولقد غادر معظمهم سورية في فترة الوحدة السورية – المصرية (1958-1961)، بعضهم إلى لبنان ولكن أكثرهم إلى ديار الاغتراب. كما قامت الأنظمة الاشتراكية في سورية بتأميم المدارس الخاصة الكاثوليكية، فأصبحت مؤسسات رسمية ضعيفة فقدت شأنها وقدراتها التعليمية والثقافية. وفي لبنان برزوا في القطاع الخاص وفي مؤسسات الدولة وخاصة في وزارة الخارجية، حتى تراجعت حصّتهم في الدولة في زمن صعود لبنان المسلم منذ تسعينات القرن العشرين، رغم أنّ وزنهم الديغرافي كان يساوي وزن الدروز.

2. الأمة المارونية

الموارنة هم الطائفة المسيحية الأكبر في لبنان وهم الركيزة الفكريّة والسياسيّة والاقتصاديّة التي بُني على اساسها لبنان الكبير، وكانوا رافعة «الفكرة اللبنانية». شكّل الموارنة أغلبية سكان جبل لبنان في بداية القرن السابع عشر، وأصبح أمير لبنان مارونياً منذ العام 1770 وحتى انتهاء عهد الإمارة عام 1843. وقد استغرق بناء لبنان الكبير 70 عاماً امتدت من 1861 حتى 1930[12] حيث خلقت مجازر جبل لبنان عام 1860 حالة طارئة لدى المفكّرين وأصحاب الشأن من الموارنة هي ضرورة حياكة نوع من الفكرة القومية الحديثة الفريدة بلبنان، مرتكزة على تراث الكنيسة المارونية والروابط التاريخية مع أوروبا. وبعد العام 1930، أضافت حفريات أركيولوجية قام بها علماء آثار فرنسيون في جبيل خيطاً جديداً الى القومية اللبنانية بأنّ أساس لبنان هو الحضارة الفينيقية القديمة. والكنيسة المارونية هي كنيسة لبنان القومية وشجرة الأرز شعار كهنتها، فلا هي تريد الانتماء إلى البيئة الاقليمية الأوسع للمشرق ولا الانتساب الكامل إلى الغرب الأوروبي، دلالة محافظتها على أصلها السرياني في لغة الصلاة وطقس أنطاكيا. ولكن في الواقع لم يكن للكنيسة المارونية نمط خاص بها في البناء كما للأرثوذكس، كما أنّ رجالها ارتدوا ملابس الطقس اللاتيني. ولعقود في القرن العشرين، دأبت المدارس الكاثوليكية على منهاج تربوي زاد من غربة الطلاب عن بيئتهم الشرقية.

بدأ المعتقد الماروني في شمال سوريا في القرون المسيحية الأولى، حيث عاش ناسك يدعى مارون قرب انطاكية على بعد 80 كلم من حلب في القرن الرابع ودعا الى حياة زهد وعبادة. وكانت منطقة حلب مركزاً هاماً للرهبنة فظهر في قنّسرين دير جمع رهباناً من العرب والسريان واليونانيين في القرن الرابع للميلاد. كما ظهر الناسك سمعان الذي أقام فوق عمود إلى جوار حلب فسمي بسمعان العمودي (389م إلى 459م). وكان الناس يجدّون في طلبه ويسمعون

عظاته ويتبرّكون به. فنشأ دير حول العمود موجود اليوم غرب مدينة حلب التي عرفت نهضة مسيحية كبرى في القرون الأولى. كما بُنيت أديرة عديدة شرق أنطاكيا في نفس الفترة.

وبعد وفاة مارون (عام 410 أو 415)، أقام أتباعه ديراً في أفاميا قرب حمص بحماية الامبراطور البيزنطي. عاش مار مارون بعيداً عن الناس في جبل نبو، فزاره القديس يوحنا فم الذهب اليوناني، وكان سابقاً لسمعان العمودي. وقام مار مارون على خدمة نفسه واهتم بالزراعة وابتنى خيمة ولكنه كان ينام في العراء ربيعاً وصيفاً. واشتهر بين الناس بقدرته على شفاء المرضى كهبة من الله، فزاره المؤمنون من الجوار الذين عالج أمراضهم النفسية بأساليب لا تختلف عن الطب النفسي الحديث[13]. وكان كاهناً يمارس الطقوس الكنسيّة لمن يرغب من المؤمنين ومن الوثنيين الذين تنصّروا على يديه. وأسّس مار مارون لتقليد رهباني متقشّف انتشر في أنحاء سورية، من صفاته الإقامة في العراء. نشأت المارونية في بذورها الأولى بعد المؤتمر الخلقدوني (في خلقدون قرب اسطنبول) عام 451 الذي حدّد طبيعتي المسيح البشرية والإلهية، وكان أتباع مار مارون يجاورون اليعاقبة في السكنى على ضفاف نهر العاصي. وكان اليعاقبة يفوقون الموارنة عدداً ويقبلون الطبيعة المزدوجة للمسيح كما أوصى المؤتمر الخلقدوني، ولكنهم يصرّون على مشيئة واحدة هي المشيئة الإلهية.

وأصبح لمار مارون أتباع ومريدون منهم إبراهيم القورشي الذي عمل في لبنان وأقام في جرود جبيل ونشر المسيحية هناك. حتى كان لهذا القدّيس أتباع بأعداد كبيرة في غرب سورية ولبنان. وكان مقلّدو مار مارون يكتبون باللغة السريانية ويستعملون هذه اللغة في طقوسهم. وأقيم دير لمار مارون بعد نصف قرن من وفاته تكريماً له في أفامية على نهر العاصي (465م). وهكذا انتشرت تعاليم مار مارون في المسيحية المتقشّفة السويّة في جوار حلب وفي وادي العاصي وصولاً إلى حماة. ومن تلك المنطقة انطلق تلاميذ مار مارون إلى المناطق الجبلية المجاورة في شمالي لبنان وخاصة في منطقة العاقورة وأفقا وجرود جبيل. وفي العام 517، تعرّض رهبان دير أفاميا الموارنة لمجزرة على يد اليعاقبة، فقُتل 350 من أتباع مارون[14]. كان الدير مدرسة لاهوتية كبرى بالنسبة للموارنة الذين أقاموا في سهول حمص وحماة، فكان من نتيجة الاضطهاد أن بدأوا الانتشار جنوباً في جبل لبنان الشمالي. ثم مع اشتداد الضغط البيزنطي بدأ نزوحهم الكثيف إلى لبنان حيث أقاموا الأديرة واستوطنوا المرتفعات. وهكذا ومنذ العام 520 ظهرت أعداد من الموارنة في وادي العاصي. ومنذ أواخر القرن السابع كان معظم المشرق خاضعاً للخلافة الأموية ومركزها دمشق، حيث قبل الحكمَ الإسلاميَ معظمُ السكان المعتنقين لمذهب

الروم الأرثوذكس والذين تحدّر معظمهم من قبائل عربية وسريانية. ولكن أتباع مار مارون لم يقبلوا الحكم الإسلامي بشكل عام وأبدوا المقاومة في عدّة مراحل تاريخية[15].

أما رواية أنّ الموارنة أمة، فذلك يذهب أبعد من مقولة أنّ المسلمين أمة، بل ثمّة مزيج من فكرة الموارنة كمذهب وكقوم مرتبطين بمنطقة جغرافية معيّنة. وتتناقض هذه الرواية حول قومية مارونية لا تجد جسداً لها سوى لبنان (في البداية جبل لبنان) مع رواية لبنان كأمّة لبنانية من جميع طوائفها. فكان دأب رجال الكنيسة التأكيد على هذه الخصوصية المارونية وارتباطها كقومية بلبنان. ويصف المونسنيور ميشال الحايك بعض خصائص الموارنة في معرض مقارنتهم بخصائص لبنان. فهم مثل لبنان «منذ منشأهم شواذاً. إنّ الماروني هو عقائدياً الكاثوليكي الوحيد في الشرق خلال قرون، ففيما يتطلّع من حوله (المسلم والأرثوذكسي) إلى القسطنطينية أو مكّة، هو وحده يتطلّع دوماً نحو روما. والماروني شاذّ سياسيّاً فهو الوحيد الذي يطالب بوطن فيما ينادي من حوله بانتماء إلى امبراطوريات بيزنطية وأموية وعباسية وعثمانية». وينضح باقي وصف الحايك عن تحديد شوفينية قومية حيث يضيف أنّ الماروني «أرغم على القبول بأن تلحق به نسبة ليست نسبته.. بيزنطي، فرنجي، تركي، سوري، عربي، الخ. لكن ما من نعت من هذه النعوت الملصقة باسمه كان في إمكانه تحديد شخصيته القاهرة والفريدة. إذ لم يجد نفسه تماماً إلا في صفة لبناني التي أصبحت معادلة لاسمه بالذات.. فيما يحمل أبناؤه ليس اسم عائلة بل أسماء أراضيهم وقراهم. سوف يدعون بشرّاني إهدني حاقلاني حصروني كما لو أنّ الأرض شجرة عائلة الموارنة»[16]. ويشير الأب يوسف مونّس إلى دور الموارنة «الأساسي والتأسيسي في قيام لبنان الدولة والكيان» وهو دور قائم على «الخصوصية في ثنائية الجغرافيا: البحر والجبل من جهة والجبل والصحراء من جهة ثانية. إنّ الواقع الجغرافي واللاهوتي والانتربولوجي والحضاري هو الذي أعطى الموارنة طابعاً انسانياً مسكونياً، الخ»[17].

وفي نفس السياق يسأل الأب يوسف مونّس عن علائم التفوّق في تطوّر الموارنة وابداعاتهم في مقالة يسأل فيها سؤالاً ويعود إليه كلازمة في مقطع من مقالته «لماذا هم الموارنة وليس سواهم؟»[18]. ففي استعراضه لمراحل تاريخية، ينسب «أول مطبعة في العالم العربي» عام 1610 إلى «بادرة مارونية كحدث حضاري» «ولماذا هم وليس سواهم قام بهذه البادرة قبلهم؟». ولكن ما كتبه وان كان يعزّز الفخر المذهبي ليس بحقيقة تاريخية. فقد جاء في كتاب *Le Livre et le Liban* أنّ أول كتاب صدر في جبل لبنان كان عام 1585 وليس في 1610 وذلك في دير مار أنطونيوس قزحيا[19]. أمّا أول نصّ نشر بالعربية فكان أيضاً كتاب المزامير للكاثوليك

الملكيين ولكن في إيطاليا قبل 70 سنة (عام 1514) كما أنّ أول مطبعة عربية ظهرت في حلب سنة 1706 بايعاز من البطريرك الأرثوذكسي اثناسيوس الثالث دباس، وتبعتهم مطبعة عربية اسّسها مسلمون في اسطنبول عام 1726، ثم مطبعة «زاخر» في دير مار يوحنا في ضهور الشوير جبل لبنان عام 1734 لصاحبها عبدالله زاخر وهو كاثوليكي من حلب ويوصف بأنّه صاحب أول مطبعة عربية. وكان اليسوعي فروماج قد استوردها من أوروبا عام 1726 ثم شارك زاخر الذي ركّبها في ضهور الشوير ليصبح مالكها الوحيد. وتأسّست مطبعة عربية في بيروت ايضاً سنة 1751. واضافة إلى ذلك فلا يخفى أنّ مطابع كانت موجودة بكثرة في السلطنة العثمانية قبل 1585 ولكنّ السلطان بايزيد الثاني منع طبع الكتب بالعربية عام 1485 وسمح لليهود والمسيحيين بالطباعة بلغات غير العربية[20]. ولكن الأب موّنس يشير أيضاً إلى أن أول رهبانية مارونية كانت الرهبانية الحلبية المارونية التي أسّسها «حلبيون موارنة عام 1695 هم جبرائيل حوّا وعبدالله قرألي ويوسف البتن وجرمانوس فرحات».

ولكن الحقيقة التي بقيت هي ظهور أمّة مارونية أرضها هي جبل لبنان، في حين اختفى أي ارتباط للموارنة بمهدهم وادي العاصي وحلب الذي أصبح مسلماً بأغلبية كبرى فيما بعد.

لئن كانت ثقافة الموارنة هي السريانية، وموطنهم الأصلي بلاد الشام، فقد كانوا خصوماً للعنصر اليوناني في اللغة، فكانت لغتهم عنصر توحيد بينهم، متمترسين في مناطقهم يتوقون إلى الحريّة عن الدولة البيزنطية رغم توافقهم مع اليونانيين على المبدأ الخلقدوني. وكان تشدّد الامبراطور البيزنطي في شؤون الضرائب واللاهوت من أهم دواعي موقف الموارنة الصارم ضد الحكم البيزنطي. ولإثبات استقلالهم عن انطاكيا وولائها للامبراطور البيزنطي، أقدم الموارنة على تقبّل المشيئة الواحدة وعلى انتخاب مار يوحنا مارون أول بطريرك لهم عام 686 فكان أوّل ظهور رسمي لكنيسة المارونية المستقلة ولمذهبهم المنفصل. وإذ استمرّ صراع اليعاقبة والموارنة فترات من القرن السابع، ازداد نزوح الموارنة جنوباً باتجاه جبل لبنان الشمالي، الذي أصبح نواة موطنهم الدائم فيما بعد. ويُنسب تأسيس الوجود الماروني في وادي قاديشا الى يوحنا مارون بطريرك الموارنة الأول (توفي عام 707). وُلد يوحنا مارون في جوار حلب ودرس السريانية والاغريقية في انطاكيا قبل أن يلتحق بدير أفاميا الماروني، ثم درس في القسطنطينية، وعُيّن مطراناً على شمال لبنان، متخذاً سمار جبيل ثم كفرحي مركزاً له. وفي فترة مطرانيته، اشتدّ الصراع حول طبيعة المسيح، وأصبح الموارنة خارج رضى الامبراطور البيزنطي جوستينيان الثاني. وحاول جوستنيان أن يخضع الموارنة، ربما لإعلانهم كنيسة مستقلة، فأرسل قوّة هدمت

ديرهم على نهر العاصي وتعرّض دير أفاميا لهجوم جديد عام 694، وتقدّم العسكر البيزنطي نحو جبل لبنان فصدّهم الموارنة في قرية أميون، الكورة.

ومذ ذلك العصر تحصّن الموارنة في الجبال، وقاوموا اضطهاد الامبراطوريات المتعاقبة في المشرق. وفي القرن الثامن، امتد وجودهم من حلب وانطاكية شمالاً وحتى شمال لبنان جنوباً. وفيما كانت الهجرة المارونية باتجاه لبنان متواصلة، تسارعت في القرن العاشر عندما تعرّض الموارنة عام 939 الى غارات خطيرة من الجيش البيزنطي، أدّت الى مقتل الكثيرين وحرق مراكز العبادة في وادي العاصي[21].

وفي العام 1180، وكان عدد الموارنة آنذاك 40 ألفاً، اعتنقوا الكثلكة أثناء الحقبة الصليبية في المشرق فتطوّرت صلاتهم بروما.

لقد وصف البابا ليو العاشر الموارنة بأنـهم «وردة بين الأشواك»، فيما كتب لوي الأول ملك فرنسا إلى البطريرك الماروني: «نحن مقتنعون أنّ أتباع مار مارون هم جزء من الأمة الفرنسية». أما نابليون بونابرت فقد خاطب وفداً من الموارنة زاره في حيفا (فلسطين) عام 1799: «أعترف أنكـم فرنسيون منذ أقدم العصور»[22]. ويصف المؤرخ مكسيم رودنسون لبنان الماروني أنـه «بلد فينيقي، هلّليني، روماني، صليبي، مسيحي، كل ما تريد، ولكنـه ليس بلداً عربيّاً... أشبه إلى حدّ ما، إذ جرؤنا على الكلام، بقلعة... مغروسة على البحر المتوّسط تمنع النمو العربي الإسلامي»[23]. هذه النظرات الأوروبية إلى الموارنة كانت مصدر قوّة لهم ولكن مصدر شقائهم أيضاً. لقد ساهم الموارنة في الحملات الصليبية وحاربوا في صفوفها ضد الحكم المسلم في بداية القرن الثاني عشر، فدفعوا غالياً ثمن موقفهم هذا عندما عاد المشرق الى الحكم الإسلامي في نهاية القرن الثالث عشر. إذ عاقب المماليكُ الموارنةَ عام 1291 وقتلوا الآلاف منهم وهاجموا مناطقهم الجبلية شرق طرابلس واعتقلوا البطريرك الماروني دانيال الحدشيتي في حدث الجبة واضطروا الكثيرين الى الهجرة نحو قبرص.

لم يختلط الموارنة بالطوائف الأخرى عبر التزاوج، ولكنهم منذ القرن التاسع عشر بدأوا الاختلاط بطائفة الروم الكاثوليك والطوائف الكاثوليكية الأخرى. وفي الواقع، فإنّ الموارنة قد رفعوا لواء الكثلكة في المشرق فكانوا الجماعة المسيحية الأكبر، وكانوا يشجّعون الكنائس على اتباع روما. علاقة الرمزية الدينية بالسياسة لدى الموارنة واضحة وقديمة. تميّزهم عن الطوائف الأخرى لا يقتصر على أنّ حضورهم اكتسب جغرافية معيّنة هي لبنان، الذي اعتبروه الأرض القومية للأمة المارونية، بل إنّ التراث الماروني يعبق بنفسية روحانية خاصة

ترتبط بلبنان وبقرون غابرة تعكسها تسميات تنظيمات الطائفة الاجتماعية والسياسية. ويرتبط قدّيسو الموارنة بأمكنة وقرى بعينها في لبنان من مار مارون إلى يعقوب الكبوشي، مروراً بمار شربل ورفقا والحرديني. ويصبح الاجتماعي صنواً للديني والسياسي، من الشؤون التربوية إلى المهرجانات القروية حيث بُنيت كنائس في ساحات قرى يقال إنّ معجزات قد حدثت فيها. ويزيّن رجال الكنيسة ألبستهم بشجرة الأرز، فتتشح هذه الألبسة برسم الصليب وشجرة الأرز، أو مار شربل والأرز. ويرتدون هذه الألبسة خصوصاً في المناسبات الدينية حيث تتلى تراتيل بطقس شرقي ولحن مميّز رقيق يثير مشاعر المستمعين، ولو كانوا من طوائف أخرى. زد على ذلك أنّ مناسبات الموارنة الدينية كثيرة وشعبية وشديدة التنظيم والتحضير. وتغطّي كنائس وأديرة الموارنة لبنان من شماله إلى جنوبه حيث التنظيم الكنسي مرتبط بحاجيات الرعية ويتبع هيكلية قديمة وصارمة.

استغرق انتشار الموارنة في أرجاء جبل لبنان عدّة قرون، حيث انتقلوا جنوباً إلى جبال لبنان الشمالية ابتداءً من القرن التاسع. وثمّة مرحلة كبرى لقدوم الموارنة عندما سمح لهم المماليك وآل عساف بسكنى كسروان في أوائل القرن الرابع عشر، بعدما طرد المماليكُ الشيعةَ من مناطق عدّة . ثم سمح لهم الأمراء الدروز ابتداء من القرن الرابع عشر في الهجرة جنوباً في القرن السابع عشر، عندما ازدهرت صناعة الحرير في جبل لبنان ولم تستطع اليد العاملة الدرزية تلبية الطلب المتزايد على الحرير اللبناني في الدول الأوروبية. وبدأت مرحلة أخرى للهجرة المارونية الى وسط جبل لبنان حتى جزين خلال النزاع الدرزي الداخلي.

في العام 1736، التحقت الكنيسة المارونية المشرقية رسمياً بالكنيسة الكاثوليكية في روما بعد مؤتمر كنسي في اللويزة في جبل لبنان. وتأسّست المدارس في ذلك الوقت وأولها مدرسة عينطورة ومدرسة عين ورقة. فانتسب أبناء الموارنة الى مدارس ارسالية فرنسية وبدأ نشاط تعليمي غير مسبوق حقّق تفوقاً علمياً للموارنة، لم تحصل عليه أي جماعة أخرى في الجبل وأنحاء المشرق.

3. الإمارة المارونية (1770-1843)

شهد جبل لبنان تحوّلات ديمغرافية عميقة، حيث تراجع عدد الدروز بسبب تقاتلهم الداخلي وهجرتهم إلى وادي التيم وسورية، وخاصة بعد معركة عين دارة الفاصلة بين أحزاب الدروز عام 1711[24]. ورغم أنّ نفوذ الإقطاع الدرزي استمر في القرن الثامن عشر، فإنّ

الموارنة أصبحوا الفئة الأكثر عدداً في جبل لبنان من بشري وزغرتا الى الشوف وفيما بعد الى جزين. وحتى في الشوف أصبحوا أغلبية، وباتت دير القمر، عاصمة الأمراء الشهابيين، بلدة مارونية تفوق بعقلين، عاصمة الأمراء المعنيين، في السكان والثروة. ولم يكن الموارنة أصحاب أملاك وثروة وسلطة سياسية في بدء انتشارهم في الكانتونات الجنوبية، ولكن بعد تحصيلهم المعارف وممارستهم التجارة وتبوئهم المراكز المهمة في إمارة جبل لبنان، فُتحت لهم الأبواب ليصبحوا أسياد الجبل فيما بعد[25].

وبدأت السلطة تنتقل تدريجياً إلى الموارنة في عهد الأسرة الشهابية التي كان أمراؤها على مذهب المسلمين السنّة. إذ في العام 1756 اعتنق أبناء الأمير ملحم الشهابي المسيحية على المذهب الماروني. وما حصل بعد 1770 كان مفصلاً تاريخياً في الجبل، إذ تولّى الإمارة لأول مرة ماروني هو يوسف شهاب ابن ملحم الذي اعتنق المسيحية. وهكذا ارتسمت سيادة الموارنة على الجبل حيث أصبحوا الأكثر عدداً وعلماً والأكبر ثروة وبدأ عهد الأمراء الموارنة. وكان أساس ثروة الموارنة ازدهار الصناعة وخاصة الحرير، وقدوم المستثمرين بأموالهم من الداخل السوري. وقويت التجارة مع أوروبا نتيجة الروابط التي بناها الموارنة وخاصة مع ايطاليا وفرنسا وانضمامهم باكراً الى الكثلكة عبر توحدهم مع روما. كما أنّ فرنسا عيّنت أحد مشايخ آل الخازن قنصلاً على بيروت عام 1655، حيث استمرّ آل الخازن في هذا المنصب حتى 1758[26]. وازدهر التعليم ما زاد من مهارة الموارنة في الاقتصاد ومن درايتهم في الحكم فاعتمد عليهم الدروز والعثمانيون في شؤون الإدارة والمال.

لم تنتقل السلطة تماماً الى الموارنة بمجرّد وصول يوسف شهاب الى الإمارة، إذ استمرّ نفوذ الدروز، كما أنّ الشوف بقي نواة السلطة في جبل لبنان. وإذ كان فرمان الحكومة العثمانية بتعيين أمير جبل لبنان يصدر باسم «أمير الدروز» حرص الشهابيون الموارنة على الظهور بمظهر الدروز[27]. ودلالة على ضعف الموارنة السياسي في جبل لبنان أنّهم حتى في مواطنهم الأصلية شمالاً خضعوا للإقطاع الشيعي. فمنذ أواخر القرن السابع عشر، كانت مناطق بشري والبترون وجبيل والكورة تحت نفوذ آل حمادة الشيعة الذين تولّوا التزام هذه المناطق باسم الوالي العثماني، فلم يكن للموارنة شأن يذكر في تلك الفترة إلا في كسروان بقيادة آل الخازن. ولكنّ الإمارة آلت فعلياً وبقوّة للموارنة عندما أصبح بشير الثاني الشهابي أميراً عام 1788. عمل بشير على إضعاف الدروز وتوطيد سلطته، ما أعطى نتيجة عكسية حيث بدأ الدروز ينظرون للمرّة الأولى في تاريخ لبنان الى وضع الجبل على مستوى طائفي وليس على مستوى اقطاعي. ورأوا

في بشير شهاب مستبدّاً مارونياً يريد تحطيم موقعهم ونفوذهم في الجبل. واتّخذت المواجهة بين الأمير بشير والدروز طابعاً طائفياً ومهـّدت للعداوة الطويلة بين الموارنة الدروز في القرن التاسع عشر، وأحدثت شرخاً طائفياً دامياً في المجتمع اللبناني. وشجـّع بشير مسيحيي العمق السوري على الهجرة الى لبنان والاقامة في الجبل وبيروت[28]. واستمرّ في الإمارة 51 عاماً فكان أطول عهداً من كل من سبقه، كما أنّ إمارة جبل لبنان انتهت بنهايته عام 1842.

بدأ الأمير بشير عام 1822 مواجهة مع زعماء الدروز بغية اضعاف ما تبقى من نفوذهم، فهربوا الى حوران. ثم هاجم المختارة وهدم قصر بشير جنبلاط وصادر أملاك الأسرة في الشوف. ثم سيق بشير جنبلاط وعدد من زعماء الدروز إلى سجن عكا عام 1825، حيث أعدمهم الوالي نزولاً عند طلب الأمير. وكان مقتل بشير جنبلاط ضربة مؤلمة لنفوذ الدروز، الذين أصبحوا بدون قيادة فتوقفوا عن التعاون مع الأمير بشير في شؤون البلاد يتحينون الفرص للانتقام من الأمير الماروني الذي سحق جنبلاط الدرزي وأصبح العدو المسيحي للدروز.

وتعاون الأمير بشير مع الاحتلال المصري الذي حكم لبنان لمدّة عشر سنوات، وقام المصريون بإزالة نظام الملل الذي كان يعترف بالمذاهب والديانات ولكنه يميّز فيما بينها مانحاً امتيازات لبعضها ومضطهداً البعض الآخر من الأقليات المسيحية، واستقدم المصريون قانوناً مدنيّاً فرنسياً جعل مسيحيي المشرق مساوين للمسلمين في الحقوق والواجبات، وليسوا ذميين كما كان حالهم تحت الأتراك. ولم يرض الكثير من المسلمين هذا الإصلاح (الذي سيترك أثراً سلبياً جداً خاصة على مسيحيي سورية). وفيما ساهمت هذه الإصلاحات في تحسين وضع المسيحيين، اشتدّ غضب الدروز الذين فقدوا الكثير من نفوذهم بسبب الأمير بشير في حين تدهور وضعهم أكثر تحت المصريين. وأراد المصريون تجنيد الشباب اللبناني في جيشهم، ولم ينجُ الموارنة من هذه السياسة، حيث سعى ابراهيم باشا الى تجنيد 1500 شاب من المسيحيين. فبدأت نقمة مشايخ الموارنة تزداد ضد ضرائب المصريين وضد الأمير بشير الخاضع لمشيئتهم. وتدخّل البطريرك الماروني لدى قناصل أوروبا لثني ابراهيم باشا عن تجنيد المسيحيين، في حين كان جواسيس الانكليز يحرّضون الأهالي ضد المصريين. وكان الانكليز قد وعدوا الموارنة باسم الباب العالي بإمارة يحكمها الموارنة في جبل لبنان تتمتع بحكم ذاتي وجزية قليلة إذا ما انقلبوا على الحكم المصري. وجنـّد ابراهيم باشا بمساعدة الأمير بشير قوّة مارونية من 4000 رجل عام 1838 بهدف ضرب الدروز[29](وكان عدد سكان الجبل الموارنة في تلك الفترة مائتي

ألف)[30]. ونفـّذ الموارنة الأوامر وشاركوا في حملة الجيش المصري ضد الدروز، ثم أعلن شيعة جبل عامل العصيان ضد المصريين في خريف 1839، فأخضعهم هؤلاء أيضاً بمعونة بشير والموارنة.

في سنة 1840، أخذ المصريون يجرّدون الموارنة من سلاحهم، تمهيداً لتجنيدهم فخاف هؤلاء وفرّوا الى قراهم واحتفظوا بأسلحتهم. ونظر الشيعة والدروز الى الموقف الماروني بعين الرضى ما سمح بتقارب بين الجماعات الثلاث ضد الأمير بشير والمصريين. وفي أيـّار حاول بشير تجريد الدروز والموارنة في دير القمر من سلاحهم، ولكنه فشل. وبعد اسبوع حصل اجتماع موسّع شمل كل الطوائف في انطلياس شمال بيروت واتفقوا على الثورة. فانطلق العصيان المسلّح من الشوف وكسروان والتحق به شيعة بعلبك وسنـّة طرابلس ومسيحيو الشمال. وأمام فشل بشير في قمع الثورة وتدخّل الجيش المصري مباشرة في ضرب العصاة، وصل أسطول اوروبي الى بيروت أحكم الطوق على الساحل وقطع خطوط المواصلات مع مصر. ووزّع الانكليز الأسلحة الفردية على اللبنانيين لمحاربة المصريين وبشير، حيث منحوا ثلاثين ألف بندقية للدروز والموارنة (استعملت فيما بعد في النزاع الأهلي في لبنان). والتحقت بجيوش الحلفاء فئات لبنانية مسلحة تعارض الوجود المصري، وحُكم بشير الذي قضى على الإقطاع المحلي وأنهك الأهالي بالضرائب والتجنيد، بالنفي. فانسحب الجيش المصري من لبنان. وهكذا أذِنَ سقوطُ بشير ونهاية الحكم المصري بنهاية الإمارة المارونية وبدء مرحلة جديدة من مراحل بناء لبنان المسيحي.

4. الحرب الأهلية الأولى (1841-1845)

لم يكن تاريخ لبنان حتى 1843 خالياً من التقاتل الداخلي، ولكنّه كان يتمّ على اساس قبلي كمعارك الدروز فيما بينهم ونزاعات اليزبكيين والجنبلاطيين. ولكنّ الزمن تحوّل في منتصف القرن التاسع عشر إلى منحى طائفي غير مسبوق. فمع فرض العثمانيين سلطة مباشرة على الجبل عام 1840، غرقت البلاد في صراعات مذهبية اقطاعية وفوضى اجتماعية استمرّت 20 عاماً وشهدت حربين أهليتين ومجازر مهولة. وساهم في تدهور الوضع كثافة التسلّح لدى جميع الطوائف. فلقد حاول الدروز استعادة قاعدة نفوذهم التقليدية في الجبل وتقليص رقعة سيطرة الموارنة التي اتسعت في عهد بشير وأثناء الاحتلال المصري. وعيّن العثمانيون شهابياً آخر هو الأمير بشير الثالث الذي وعد زعماء الدروز العائدين الى الجبل بالاستجابة الى

مطالبهم، ولكنّه بدل ذلك اتبّع سياسة كيدية مدعوماً من البطريرك الماروني. وكان البطريرك يسعى إلى اعادة بشير الثاني من المنفى لكي تستمرّ الإمارة.

وأمام رفض الموارنة الإذعان لمطالب الدروز، اتّجه الأمر نحو العنف. ففي العام 1841، وبسبب حادث فردي، هاجم موارنة دير القمر بلدة بعقلين وقتلوا 17 درزياً. واعتذر البطريرك الماروني وأرسل وفداً للمصالحة، فأعلن الدروز قبولهم بذلك ولكنهم استعدّوا لجولة ثانية. إذ قاموا في 13 تشرين الأول بمحاصرة دير القمر معقل بشير الثالث وقتلوا أكثر من 100 ماروني وأحدثوا خسائر فادحة في الممتلكات، وسقط في المعركة 18 درزياً. وأمام استمرار الحصار، تحرّك المسيحيون من اهدن وزحلة وبعبدا وجزين للدفاع عن دير القمر. فاصطدموا بالدروز وبالفرقة العثمانية هناك. ووقعت عدّة معارك في انحاء لبنان حتى سيطر الدروز على الشوف والمناطق المجاورة. وبسبب تدخّل أهل زحلة الى جانب دير القمر، زحف الدروز من راشيا بقيادة شبلي العريان ضد زحلة فيما تدخّل شيعة بعلبك الى جانب زحلة والتقى الطرفان في شتورة في 25 تشرين الأول حيث دارت معركة وانهزم الدروز فتراجعوا وتعقبهم الشيعة الى جنوب البقاع[31]. وفي حين حقّق الموارنة انتصارات أخرى في أنحاء لبنان، لم يتغيّر الوضع في الشوف حيث حافظ الدروز على مواقعهم ولاحظوا عدم حماس الموارنة في الدفاع عن بشير الثالث فهاجموا قصره في تشرين الثاني وأساؤوا معاملته ولم يقتلوه. ثم نهبوا قرى مارونية وأحرقوها. وكانت الحكومة العثمانية راضية عن نتائج هذه الأعمال وانتظرت ثلاثة شهور لكي تتحرّك، فعزلت بشير الثالث وأمرته بمغادرة لبنان في كانون الثاني 1842.

ثم فرض الباب العالي موظفاً عثمانياً لحكم الجبل بعلّة أنّ الدروز والموارنة لم يتفقوا[32]. ولكن معظم الموارنة ابقوا على ولائهم للأسرة الشهابية ولم يتعاونوا مع الحاكم العثماني، في حين استغلّ الدروز زوال الإمارة وأخذوا يستعيدون بعض امتيازاتهم بمساعدة الحاكم العثماني. ولم تخمد النعرات الطائفية التي كان يذكيها القناصل الأوروبيون والجواسيس والإرساليات الدينية، في حين انبرت فرنسا تحمل لواء الدفاع عن الموارنة وفي مواجهتها بريطانيا حامية للدروز. واسفرت المعارك الطائفية عن مشاورات بين الدول الكبرى، قبِل أثناءها العثمانيون باقتراح النمسا انهاء الحكم المباشر وفرض نظام جديد قضى بتقسيم جبل لبنان إلى كانتونين بعدما بات أمر الإبقاء على كيان موحّد أمراً متعذراً. وفي العام 1843 قسم العثمانيون الجبل الى منطقتين، شمالية بأغلبية مارونية يديرها قائمقام ماروني وجنوبية بأغلبية درزية يديرها قائمقام درزي. ولكن الصعوبة كانت في التطبيق العملي إذ إنّ القائمقامية الدرزية ضمّت تجمعات

سكانية مارونية كبيرة كما أنّ الكثير من قرى وبلدات الدروز كانت ضمن القائمقامية الشمالية. ولم يمنع هذا التقسيم استمرار العنف، فتدخّلت السلطة مجدّداً وعيّنت في كل منطقة وكيلاً مارونياً وآخر درزياً يعملان مباشرة مع القائمقام. ولكن المعارك اندلعت مجدّداً في نيسان 1845. وفيما كانت القوى العسكرية متكافئة بين الموارنة والدروز، استطاعت قوّة مارونية من جزين الوصول الى المختارة بعدما نهبت وحرقت 14 قرية درزية، واشتبك موارنة الشحّار وبعبدا، بقيادة أمراء شهابيين، مع الدروز في عبيه، واقتحمت قوّات من المتن وزحلة عدداً من قرى الدروز وأحرقتها. وفيما كان الدروز دوماً في موقع الدفاع، تدخّل الجيش التركي الى جانبهم في عدّة مواقع وقلب ميزان القوى فبات الدروز يهاجمون القرى المسيحية في المتن وينهبونها ويشعلون فيها النيران. وضغط القناصل الأوروبيون في بيروت على السلطة العثمانية لوقف الحرب، فاستغرقت المفاوضات عدّة أشهر فيها المعارك مستمرة. وبعد ستة أشهر من المعارك، تم التوصّل الى اتفاق في 29 تشرين الأول 1845 أبقى على نظام القائمقاميتين ولكن أضيف في كل قائمقامية مجلس من 12 عضواً (قضاة ومستشارين) يمثلّون الطوائف.

بدا هذا الحلّ موقتاً، لأنّ الإقطاعين الماروني والدرزي لم يرضيا بالحال الجديد الذي هدّد مكانتهما، فعملا على تخريب هذه الإجراءات، وقام المشايخ باعادة فرض الخوّة على الفلاحين ورفضوا التعاون مع السلطة. ورويداً عادت سلطة الإقطاع في المنطقتين على حساب القائمقام، في حين اشتدّ نفوذ القناصل الأجانب لا سيما فرنسا وبريطانيا[33]. وكان فلاحو الموارنة الضحية الأكبر لجور الإقطاعين الدرزي والماروني.

5. الحرب الأهلية الثانية (1858-1860)

استقرّ الوضع لصالح الإقطاع لمدّة عشر سنوات، ولكن سرعان ما شبّت ثورة فلاحية مارونية ضد الإقطاع الماروني عام 1858 تكللت بالنجاح. فتحمّس ثوار الموارنة وقرّروا توسيع رقعة انتفاضتهم الى مناطق أخرى في الجبل حيث يقطن فلاحون موارنة ولكنها تقع بمعظمها في مناطق نفوذ الإقطاع الدرزي في القائمقامية الجنوبية. وهنا اختلف الوضع، فما بدأ كانتفاضة شعبية ضد الإقطاع بدون خلفية دينية، تحوّل في القائمقامية الجنوبية الى صراع مذهبي أطلق شرارة حرب أهلية اشعلت الجبل. ذلك أنّ الدروز رأوا في تحرّك الفلاحين خطة مارونية جديدة قديمة لأخذ ما تبقى لديهم من أراض. ومع نهاية العام 1859 اشتدت مشاعر الحقد المذهبي بين الدروز والموارنة، حتى أولئك الّذين يقيمون في وسطهم، اشتعلت أهلية

عام 1860 كان قاسمها المشترك المجازر والمجازر المضادة[34]. كان الموارنة الأكثر عدداً في الجبل إلا أنّهم افتقروا الى التنظيم والوحدة الاجتماعية، رغم مقدرتهم على حشد 25 ألف رجل مقارنة بالدروز الأقل عدداً والذين حشدوا قوّة بلغت 15 ألف رجل. وفي الأشهر الأولى استطاع الدروز حسم الموقف لصالحهم في البقاع وفي المناطق الخاضعة للقائمقامية الجنوبية وحاولوا التقدم الى القائمقامية المارونية فهاجموا بعبدا حيث أقام عدة أمراء شهابيين وارتكبوا مجزرة.

واعتبرت فرنسا أنّ وضع الموارنة يتجه الى كارثة إذا لم يحصل تدخّل لوقف العنف، حيث لم تفلح النداءات المتواصلة الموجّهة الى الباب العالي لإرسال قوى نظامية واعادة الأمن. وكانت التقارير الديبلوماسية والصحافية التي تصل أوروبا تشرح احتمال تدهور وضع المسيحيين في المشرق وأنّ الموارنة بدأوا يخسرون على عدة جبهات في جبل لبنان. وبعد انتظار طويل، بدأ تحرّك دولي لوقف الحرب في لبنان فيما توسّطت الحكومة العثمانية بين الموارنة والدروز، الذين قبلوا بوقف القتال في تموز. وفيما الحكومة تعلن عن الاتفاق، وقعت كارثة كبرى في دمشق هزّت الرأي العام العالمي وأدّت الى التحرك الفوري في العواصم الأوروبية. إذ هاجم مسلمو دمشق أحياء المسيحيين يوم 9 تموز وارتكبوا مجازر أسفرت عن مقتل ستة آلاف مسيحي[35]. هذه المجازر دفعت مسيحيي سورية للجوء إلى لبنان بأعداد كبيرة فيما بعد. ولئن وقف العسكر العثماني في دمشق على الحياد أو ساهم في نهب المسيحيين، سرت اشاعات في انحاء سورية أنّ هناك حركة لإبادة المسيحيين في كل البلاد. وخلال بضعة أيام بلغ عدد القتلى المسيحيين في سورية 11 ألفاً. وفي آب 1860، أرسلت فرنسا 7000 جندي فرنسي نزلوا في بيروت بموجب امتيازات الحماية التي وقعتها الدولة العثمانية مع فرنسا. فيما وزّعت الحكومة العثمانية المساعدات على الضحايا وألقت القبض على المجرمين في دمشق وجبل لبنان من ضباط الجيش العثماني والمشاركين في المجازر. ثم بدأ الفرنسيون هجوماً واسعاً على الشوف، معقل الدروز الرئيسي واحتلوه. وشاركهم مقاتلو الموارنة ولكنهم بدل الانضباط أخذوا ينهبون القرى الدرزية ويرتكبون الجرائم. ولم ينتظر زعماء الموارنة استتباب الوضع وتحقيق حدّ أدنى من التفاهم، بل عادوا فوراً الى منازلهم في دير القمر وبلدات أخرى في الشوف.

أدّت الحرب الأهلية الثانية في لبنان الى نتائج سلبية خطيرة. فمن أصل عدد سكان بلغ 400 ألف في جبل لبنان، سقط 33 ألف قتيل في المعارك أو ضحية الجوع والمرض (منهم 17 ألف ماروني و9 آلاف درزي و5 آلاف روم أرثوذكس أو كاثوليك و2000 من المسلمين الشيعة

والسنة الذين شاركوا في بعض المعارك في جنوب لبنان والبقاع ومواقع أخرى)، منهم 15 ألفاً عام 1860. كما أصبح 100 ألف مواطن من المهجّرين، و10 بالمئة أو 50 ألفاً تركوا لبنان بشكل دائم وهاجروا الى مصر وأميركا وبلدان أخرى. وحتى 1908 بلغ عدد الذين غادروا لبنان مائة ألف كلهم مسيحيون وأغلبهم موارنة. ومن تناقضات الأحداث، رغم أنّ خسائر الموارنة البشرية والمادية كانت كبيرة، إلا أنّ الدروز، لا الموارنة، هم الذين خرجوا كخاسر أكبر حيث تقهقر حجمهم السياسي والاقتصادي في لبنان وتقلص عددهم الى 50 ألف نسمة تقريباً بعد هجرة متواصلة الى حوران واختفت قوّتهم المقاتلة التي كان يشدّ عضدها الإقطاع.

6. انتصار «الفكرة اللبنانية»

انعقد مؤتمر دولي في بيروت في أيلول 1860 وضع أمامه «الهدف الفوري لتحقيق السلام الدائم في الجبل»[36]. وظن كثيرون أن الفرصة سانحة لعودة إمارة جبل لبنان ذات الأغلبية المسيحية بقيادة أمير ماروني. وساهم في تشجيع هذا الظن تعيين يوسف كرم قائمقاماً على قائمقامية الموارنة الى حين انتهاء المؤتمر، فسعى كرم ليكون هو أمير جبل لبنان. ولكن بعد ثمانية أشهر من النقاش خرج المؤتمر بقرارات منها تعيين موظف عثماني مسيحي كاثوليكي غير لبناني حاكماً على جبل لبنان يعاونه مجلس من الزعماء الرئيسيين كممثلين لطوائفهم، وانهاء تقسيم الجبل إلى منطقتين على أن يصير توزيع الجبل ادارياً الى سبع مناطق تعكس جغرافية الطوائف.

وفيما رحّب الدروز بنظام المتصرفية، انقسم حوله الموارنة. فأيّده الموارنة المعتدلون في الشوف وبعبدا الذين ذاقوا ويلات الحرب، وعبّروا عن استعدادهم للتعاون، وعارضه موارنة كسروان والشمال الذين لم تنلهم الويلات، بقيادة يوسف كرم وحلفائه بدعم من الكنيسة المارونية، لأنّ الاتفاق لم يستجب لطموحاتهم. واعتبر هؤلاء قبول فرنسا بنظام المتصرفية خيانة لقضيتهم. ولم يكن الوضع يسمح بالاستجابة لأماني الموارنة الرافضين، لأنّ الدوّل الكبرى رأت أنّ السماح بعودة الإمارة المارونية هو دعوة أكيدة لتجدد الحرب الأهلية. وفيما تراجعت فرنسا تحت ضغط بريطاني عن رغبتها في دعم دولة مسيحية دائمة في جبل لبنان خارج السلطنة، أصرّت على أن يكون الحاكم كاثوليكياً، حتى لو لم يكن لبنانياً لتجنّب تجدّد النعرات، وأن يتمتع الكيان ببعض الاستقلال المالي، وأن يُنظّم جهاز درك محلي على أن يتمركز الجيش العثماني في الطرق الدولية فقط. واعتبرت فرنسا أنّ القبول بالمتصرفية سيكون

لمصلحة الموارنة حتى لو ضحّوا بمطالب يوسف كرم وحلفائه. وكان واضحاً أنّ موارنة كسروان والشمال لم يتمتعوا بنفوذ ومقام موارنة الشوف وعاليه والمتن. وبالفعل كان للموارنة الحصّة الكبرى في وظائف الكيان الجديد. ففي جهاز الدرك الذي لم يتجاوز الألفي عنصر كان عدد الموارنة 1200 والدروز 200، والشيعة 60 عنصراً والسنّة 50 عنصراً وباقي المسيحيين (الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك) 350 عنصراً[37]. فكانت الغلبة العددية المسيحية في الجهاز الأمني من ملامح صعود لبنان المسيحي. وفيما زالت المقاومة المارونية العسكرية إلا أنّ اصرار موارنة كسروان والشمال، تدعمهم الكنيسة، على كيان بأغلبية مسيحية استمرّ وكان من أسباب قيام دولة لبنان الكبير.

في فترة المتصرفية من العام 1861 وحتى 1914، تمتّع جبل لبنان بفترة طويلة من السلم الأهلي والازدهار. وكان معظم رجال الحكومة من موارنة الشوف وخاصة من آل شهاب وخوري وبستاني. واستمرّ هؤلاء في استلام مناصب الدولة الرفيعة في العقود التالية. وحتى مقلب القرن العشرين لم يحظ موارنة الشمال بأي منصب رفيع أو بتمثيل ذي أهمية في مسائل الحكم. بل كان زعماء كسروان وزغرتا وبشرّي يستلمون وظائف عادية من رتبة قائمقام في مناطقهم[38]. وكان موارنة بشري الأقل نفوذاً بين موارنة جبل لبنان في تلك الفترة، حيث اعتبرت تلك المنطقة من الجرد العالي الأقل ثروة وعلماً وازدهاراً بين المناطق المارونية. لقد تفوّق موارنة المنطقة الوسطى (الشوف وعاليه والمتن) على موارنة المناطق الأخرى بفضل التعليم والقرب الجغرافي من بيروت وتوفـّر فرص العمل والاستثمارات. وعلى سبيل المثال فضـّل المتصرفون تعيين رجال موارنة غير معروفين مثل نمر شمعون من دير القمر كمدير للمالية بسبب علمهم، في حين أهملوا زعماء عريقين من موارنة كسروان والشمال[39]. وبدأت دولة جبل لبنان بالنضوج في العقد الأول من القرن العشرين، وخاصة مع ظهور جيل جديد من اللبنانيين الذين ولدوا في كنفها بدون رواسب المجتمع القبلي الذي ساد عصر الإمارة. في حين كانت فرنسا تمارس ضغطاً متواصلاً على الباب العالي لمنح لبنان المزيد من الامتيازات وأدوات الحكم الذاتي تمهيداً لفصله.

كلما نهض العرب كان للمسيحيين الدور الكبير على مستوى الحضارة والثقافة والعلوم. وثمـّة نهضتان مميزتان في تاريخ العرب، الأولى في زمن الأمويين والعباسيين (من 750 وحتى 1050) والثانية منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين. وإذ كان الأرثوذكس في سورية والنساطرة في العراق أبرز الطوائف المسيحية التي ساهمت في النهضة

الأولى في عهد الخلافة الإسلامية، انضمّ إليهم الموارنة وآخرون في نهضة القرن التاسع عشر حتى أصبح للموارنة دور اساسي في النهضة العربية. لقد نشرت صحيفة **فتى العرب** الصادرة في بيروت عام 1914 خريطة انتشار مدارس الإرساليات في المشرق كما يلي:

	عدد المدارس	عدد الطلاب
بريطانية	100	7,000
ألمانية	6	2,000
روسية	105	1,190
أميركية	88	5,000
فرنسية	501	50,000
مجموع	800	65,190

المصدر : جريدة **فتى العرب**، بيروت، 2 آذار 1914

ويبدو الطغيان الكبير للمدارس الفرنسية والتي كانت كلـّها تقريباً دينية، تستقطب 77 بالمئة من مجموع طلاب الإرساليات الأوروبية عند منقلب القرن العشرين، فيما جاءت المدارس البروتستانتية (بريطانيّة، ألمانيّة، أميركيّة) في الدرجة الثانية تليها المدارس المسكوبية الأرثوذكسية. دعّمت الإرساليات التبشيرية نفوذ فرنسا الاقتصادي والسياسي في لبنان (عينطورة وغزير وزحلة وبيروت، ...). لقد ساهمت هذه الإرساليات في تطوير البنية التحتية التربوية لمسيحيي لبنان، ولكنّ أهدافها تجاوزت التربية والتعليم إلى خدمة الاستراتيجية السياسية والثقافية الفرنسية. كما استغلت الشعور الديني لدى المسيحيين فلقنت الأطفال أنّهم ليسوا عرباً وأنّ العربي هو مسلم بدائي ومتخلّف وشيطان. ويذكر أسعد داغر تلقينه الجيزويتي ايضاً في مدرسة عينطورة حيث نقل عن مدير المدرسة قوله: «المسلم يطعن المسيحي بالظهر»[40]. ولم تقصّر المدارسُ الرسمية العثمانية في إشعال المشاعر الدينية الإسلامية وعدم التسامح تجاه المسيحيين.

وكانت الجامعة اليسوعية في بيروت من أهم مراكز التعليم الكاثوليكي في لبنان. لقد أسّس الآباء اليسوعيون جامعة القديس يوسف في بيروت ومعها «كليـّة» Le Grand Collège، وكان شارع هوفلن مقرّ «الكلية» أيضاً حتى انتقلت في الخمسينات إلى الجمهور فوق بيروت. ومن ناحية أخرى كان للجيزويت والجامعة اليسوعية الدور المحوري في نهضة العرب في

أواخر القرن التاسع عشر، حيث أدّى نشر التعليم إلى صعود جيل لبناني وسوري وفلسطيني يعرف اللغة العربيّة جيّداً إضافة إلى الفرنسية. وكان الموارنة يحملون مشعل هذه النهضة ومعهم مسيحيون من طوائف أخرى. كما أنّ «التغريب» عنى أيضاً التحديث والاستفادة من ابتكارات أوروبا وأفكارها وتطوّرها. لقد بنت ارساليات الجيزويت والفرنسيسكان والكبوشيين والكرمليين والدومينيكان واللعازريين المدارس والمؤسسات الاجتماعية في لبنان، وقدّمت المساعدات منذ القرن الثامن عشر. كما أنّ البعثات البروتستانتية التي دخلت لبنان والمشرق في القرن التاسع عشر من بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا، هي الأخرى أسّست المدارس والكليّات. حتى حقّقت الكنائس المشرقية ومنها المارونية قفزات هامة في التحصيل العلمي والمركز الاجتماعي والسياسي. وكانت مدرسة عين ورقة رمزاً من رموز النهضة التعليمية لدى الموارنة منذ تأسيسها عام 1728 على أيدي الجزويتيين، ثم تحويلها إلى كليّة على أيدي الموارنة عام 1789. فكانت أبرز مؤسسة تعليمية في لبنان حتى أواخر القرن التاسع عشر، تؤكّد ضرورة دراسة الأدب العربي حتى تخرّج منها كافة أدباء ومفكري لبنان في القرن التاسع عشر من الموارنة، وكانوا أساس النهضة العربية، كما ذكر جورج أنطونيوس في كتاب **يقظة العرب**[41].

يعود الفضل الأكبر في إنقاذ اللغة العربية الحديثة من الاضمحلال الى مثقفي المسيحيين، خاصة الموارنة، حيث نجد أن كافة المراجع والقواميس وكتب النحو والإعراب والقواعد العربية، التي وضعت العرب مجدداً في عالم المادة المكتوبة في بداية القرن العشرين، كانت من نتاج الموارنة خاصة والمسيحيين المشرقيين عامة، لا سيما الرهبان وأصحاب المهن. في وقت كانت الحكومة العثمانية تواصل سياسة التتريك وتمنع التقدم العلمي، وفي وقت كانت فيه فرنسا تفرنس شمال أفريقيا بدون هوادة، وبالبطش والمجازر أحياناً، كان موارنة لبنان ينتجون مجلدات ضخمة وموسوعات في الأدب العربي والأبحاث والتواريخ واللاهوت. وما يسمى النهضة العربية في نهاية القرن التاسع عشر، كان في الحقيقة على أكتاف المسيحيين مثال بطرس البستاني وفارس الشدياق وأنطون الجميل وآخرين. وقد امتدت هذه النهضة الى مصر عبر المهاجرين المسيحيين، فانتشرت الصحافة المكتوبة والأعمال الأدبية هناك، كتأسيس صحف مصر الرئيسية كـ **المقطم** و**الاهرام** (الإخوة سليم وبشارة تقلا ويعقوب صرّوف وفارس نمر) واعادة الاعتبار الى تاريخ العرب (جرجي زيدان وأمين الريحاني)[42]. ومن المسيحيين من أصبح من عمالقة الأدب العربي في القرن العشرين كجبران خليل جبران وميخائيل نعيمة

ومارون عبود. واستعمل المسيحيون تفوقهم العلمي وعلاقاتهم مع الغرب لمساعدة القضايا العربية، كالدفاع في المحافل الدولية عن القضية الفلسطينية (شارل مالك وكميل شمعون وميشال شيحا).

وبرز من مثقفي الأرثوذكس قادة أبرز الأحزاب السياسية ذات المنحى القومي، وخاصة من سورية وفلسطين ولبنان في القرن العشرين. وفيما اعتبر معظم مسيحيي المشرق التدخّل الأوروبي في الدولة العثمانية ومبدأ الحماية الأجنبية ضمانة لهم واطمئناناً، وليس تهديداً للدولة التي يعيشون فيها، تغيّر الوضع تماماً بعد الحروب والنزاعات الأهلية التي وقعت في لبنان وسورية من 1840 إلى 1860. إذ توزّع المسيحيون بكل طوائفهم بعد تلك الفترة في لبنان بين فئة متحفظة تجاه الغرب عبّرت عن نفسها بريادتها في النهضة العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر، وفئة اعتبرت الغرب حامياً لها وسنداً لقضيتها. وغلب على الثقافة المسيحية اللبنانية والسورية نزعة قومية ولغوية عربية وهي نزعة لم تكن مزدهرة في مصر والبلدان العربية الأخرى بعد. ففي حين كانت السلطنة العثمانية القائمة على مبدأ الخلافة الإسلامية تحتضر، لم يكن المسيحيون يشعرون بما شعر به المسلمون آنذاك بمسؤولية الحفاظ على الدولة العثمانية وبأنّ القوى الغربية إنما هي أمم مسيحية تهدّد الأمة الإسلامية، لا بل احتفل كثيرون من المسيحيين بدخول جيوش الحلفاء سورية ولبنان عام 1918.

كما انقسم مسيحيو لبنان، ومنهم الموارنة، بين فئة أرادت وطناً لبنانياً مستقلاً، وفئة منحت مشاعرها لوطن أكبر يضم سورية ولبنان وفلسطين، ومعظم الفئة الثانية كانت من الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك. وأحد أسباب هذا التميّز بين الفئتين أنّ الأغلبية الساحقة من الموارنة كانت في لبنان، في حين كان العدد الأكبر من الأرثوذكس والروم الكاثوليك خارجه، أي في سورية وفلسطين، في حلب والمدن السورية الكبرى. ولكل كنيسة من كنائس المشرق، باستثناء فلسطين، كرسي أنطاكي.

لم يأت التفوّق المسيحي من فراغ، فقد أجاد المسيحيون في مستويات التعليم والمهن والاقتصاد والإدارة. في عام 1900 أصبح عدد مدارس لبنان يفوق 650 مدرسة منها 13 مدرسة فقط للدروز والمسلمين[43]، في حين أصبح لبنان أكثر مناطق السلطنة العثمانية تقدماً في انتشار التربية والتعليم، فباتت القراءة والكتابة منتشرة وأصبحت المرحلة الابتدائية مفتوحة لمن يرغب. ووصل عدد المطبوعات في بيروت في منتصف القرن التاسع عشر 55، في حين كانت عدّة مطابع تُصدر الكتب الجديدة بشكل منتظم. وازدهرت كذلك مؤسسات التعليم العالي،

ففي العام 1866 أسّست بعثة بروتستانتية أميركية «الكلية السورية البروتستانتية» أصبحت فيما بعد «جامعة بيروت الأميركية». وساهمت المؤسسات والإرساليات الأميركية والانكليزية في نشأة الطائفة البروتستانتية حيث اعتنقها كثيرون من مسيحيي لبنان وسوريا ممن درسوا في مدارسها أو عملوا مع الأميركيين والانكليز في نشاطات أخرى واكتسب بعضهم شهرة واسعة. ولم يخلُ الأمر من التنافس بين البروتستانت والكاثوليك، حيث أسّس اليسوعيون الفرنسيون مؤسسة تعليمية شرق المدينة قرب الأشرفية عام 1875 أصبحت جامعة سان جوزيف فيما بعد. وواصلت الإرساليات والجماعات المحلية عملية تأسيس المدارس ونشر التربية والتعليم طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وخاصة في مواد القانون والطب والفنون والهندسة. ولكن البعثات الأجنبية اختلفت في توجهاتها، ففيما ركزت البعثات الأميركية على الأخلاقية البروتستانتية التي ألهمت الرواد الأميركيين الأوائل، كان محور البعثات الفرنسية، لا سيما اليسوعية، تفوّق الروحية المسيحية التي ألهمت التراث الكولونيالي الفرنسي والتهذيب والتأديب النفسي الذي طبع الآباء اليسوعيين.

وطال الازدهار شبكة المواصلات، حيث أنهى مستثمرون فرنسيون بناء طريق بيروت دمشق لعربات الخيل عام 1857، في حين تولى رجال أعمال مسيحيون من بيروت، بالشراكة مع فرنسيين، بناء مرفأ جديد في بيروت مكان الحوض القديم بات جاهزاً للعمل عام 1892، كما دشّنت سكّة الحديد من بيروت الى دمشق والعمق السوري عام 1895[44]. وكانت ترتسم الفئة التجارية المالية في بيروت المرتبطة برؤوس الأموال الأوروبية في خليط من بيوتات الأثرياء الوافدين من العمق السوري والأسر الأرستقراطية البيروتية. فكان جلّ أثرياء بيروت من الروم الأرثوذكس بالدرجة الأولى الى جانب الموارنة والروم الكاثوليك والسنّة. ومن هؤلاء الأثرياء على سبيل المثال آل سرسق وبسترس وتقلا وفرعون وتويني وشيحا. وأقامت هذه العائلات علاقات ممتازة مع فرنسا.

وفيما فضّل قسم من المسيحيين، وخاصة الأرثوذكس منهم، إقامة مشرق فدرالي يضم سورية ولبنان تلعب فيه بيروت دوراً مركزياً، رأى آخرون أن يقوم كيان لبناني موسّع يضم الجبل والساحل والبقاع. وكان ثمّة رأي ثالث ساد في أوساط الموارنة في القسم الشمالي من جبل لبنان منذ نهاية الإمارة الشهابية دعا الى دولة في جبل لبنان بأغلبية مارونية. وتزامنت هذه الأفكار، التي تبنّاها مثقفو المسيحيين وتجارهم، مع دعوات لمفكرين مسلمين الى كيان عربي أوسع يضم الجزيرة والمشرق والعراق ومركزه مكّة وعلى رأسه الأسرة الهاشمية. وركبت

انكلترا موجة الفكرة العربية لاستغلالها ضد السلطنة العثمانية، في حين وجدت الأفكار الأخرى التي كان معظم أربابها من المسيحيين آذاناً صاغية في الأوساط الفرنسية. وفي العقد الذي سبق اعلان دولة لبنان الكبير، قدّمت شخصيات لبنانية وسورية عدة مذكرات الى الحكومة الفرنسية منها مذكـرة رجل الأعمال السوري جورج سمنة الذي دعا الى كيان سوري موحد مع وضع خاص لجبل لبنان، في حين كانت أغلبية المذكرات الأخرى تدعو الى كيان لبناني مستقل وموسّع عاصمته بيروت.

أما الاتجاه الثاني بمواجهة الوحدويين والفدراليين، فكان أصحابه متفقين على خصوصية لبنان، ولكنهم انقسموا أيضاً الى فئتين. الأولى دعت الى الفكرة اللبنانية الصغرى وحبّـذت فكرة إمارة الجبل الماروني بحماية فرنسية، ودعَمَها غلاة كاللبناني فردينان تيّان الذي رأى أنّ لبنان فرنسي اللغة والانتماء وأنّ سكانه مسيحيون، وأنّ الموارنة منهم، خاصة، فرنسيو القومية منذ فجر التاريخ. وقد طالب تيّـان بإلحاق لبنان بفرنسا كمحافظة شبيهة بالجزائر وبأنّ يخيّر سكانه من غير المسيحيين بين تعلم الفرنسية أو مغادرة البلاد. والفئة الثانية في الاتجاه اللبناني كانت جماعة من الفرنكوفيليين أصدقاء فرنسا وخاصة الموارنة منهم الذين حصّلوا تعليماً فرنسياً. فكانوا كثيري العدد تدعمهم الكنيسة المارونية، ارتبط بعضهم بالمصالح التجارية الفرنسية مباشرة. وكان هدفهم ليس الإبقاء على الانتداب الفرنسي فحسب بل توسيع الجبل ليضمّ جزءاً من البقاع (حول المعلّقة) ومدينة بيروت فقط ليصبح لبنان يوماً مقاطعة فرنسية.

وفي مواجهة اتجاهات اللبننة كان ثمّة طرف نقيض دعا الى أمـّة اسلامية أو عربية والى محاربة الاستعمار الفرنسي والبريطاني.

وبين دعاة الوحدة الإسلامية أو العربية أو السورية ودعاة لبنان الصغير، بدا أنّ «القوّة الثالثة» التي حبـّذت توسيع الجبل ليصبح «دولة لبنان الكبير» هي الفائزة. ولعل من آباء مصطلح «لبنان الكبير» بولس نجيم الذي وضع حجحاً عام 1908 لقيام كيان سياسي اعتبره موجوداً «بالقوّة» منذ الإمارتين المعنية والشهابية وحجّمه الحكم الذاتي في المتصرفية. ويحتاج اقتصاده الوطني ليكون صالحاً للحياة الى ضم بيروت والساحل والمناطق الزراعية شرقاً وجنوباً ليكون موجوداً «بالفعل». ومن أبرز دعاة هذه الفكرة في تلك الفترة يوسف السودا وأنطون الجميّل اللذان أسسا في القاهرة تنظيم «الاتحاد اللبناني» الذي قام باتصالات سياسية ديبلوماسية لافتة. ويعتبر النص الذي وضعه السودا عصارة «الفكرة اللبنانية» كما تبلورت فيما بعد، وملخصها أنّ لبنان يتمتع بحدود طبيعية تاريخية تضم الى جبله البقاع والساحل وعكار،

ويمتد تاريخه الى الزمن الفينيقي وحقبة الإمارة. وفسّر السودا مراحل تاريخ الجبل بأنّها كانت سعياً دائماً نحو الاستقلال، وأنّ بشير شهاب هو أبو الاستقلال الأول وأنّ حرب عام 1860 كانت نضالاً وطنياً ضد الاحتلال العثماني وأنّ تدخل الدول الأجنبية، لا سيما فرنسا، كان للدفاع عن استقلال لبنان[45]. ولم يكن منطق السودا بعيداً عن حقيقة ماثلة أنّ فترة المتصرفية كانت 70 عاماً من التأسيس لدولة لبنان الكبير بمساعدة فرنسا.

أدّى اندلاع الحرب العالمية الأولى في أوروبا وانضمام الامبراطورية العثمانية الى هذه الحرب الى جانب ألمانيا عام 1914 الى نهاية متصرفية جبل لبنان، حيث احتل الجيش التركي بقيادة أحمد جمال باشا لبنان وعيّن متصرفين مسلمين بعدما زال نفوذ فرنسا وسياستها الكاثوليكية بسبب الحرب. وفي فترة الحرب عانى سكان لبنان ويلات استمرّت حتى 1917 وهلك عشرات آلاف المواطنين من المرض والجوع. ومن هذه الويلات غزو الجراد وحصار بحري وحكم عسكري مباشر فرضه أحمد جمال الذي لقّبه الشعب بـ«السفاح»، ومصادرة الأتراك للمواد الغذائية والعملات المعدنية وفرض العملة الورقية. ولم يصمد الجبل المغلق أمام هذه المصاعب غير العادية وخاصة إقفال البحر في وجه الاستيراد وعدم امكانية زرع ما يكفي من الحبوب والمواد الغذائية. ورغم أنّ الزراعة وانتاج الحرير كانا نشاط سكان جبل لبنان الرئيسي إلا أنّ كمية الغذاء المنتجة محلياً لم تلبّ حاجة أكثر من ثلث السكان في حين وقع الآخرون في الفقر والمجاعة. فيما رجال الإقطاع يعيشون حياة وثيرة تقيهم شر الويلات.

بعد هزيمة تركيا عام 1918، وضعت عصبة الأمم ولايات المشرق العثمانية تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني، الذي قسّمها الى مقاطعات جغرافية بموجب اتفاقية سايكس- بيكو، فكان لبنان وسورية من نصيب فرنسا. ورحّب الموارنة بالانتداب الفرنسي على لبنان، واستقبلوا القوات الفرنسية كمحرِّرة من قرون الاستعباد التركي. أمّا الدروز والمسلمون، سنّة وشيعة، والروم الأرثوذكس فلقد أعلنوا ولاءهم للحكومة العربية في دمشق بقيادة الأمير فيصل ابن الحسين شريف مكة. وحتى بعض الشخصيات المارونية، ومنها حبيب السعد، أعلنت الولاء أيضاً للحكومة الفيصلية وأعلنت الاستعداد للعمل معها. وبدعم الفرنسيين، سعت شخصيات مارونية وأرثوذكسية الى توسيع كيان الجبل، **Le Petit Liban**، لخلق دولة قادرة على الحياة. ولم يرض الإقطاع الماروني ورجال الأعمال المسيحيون، يدعمهم البطريرك الماروني الياس الحويّك، عن الحكومة العربية في دمشق، بل أصرّوا على لبنان كبير ومنفصل بمساحة أكبر وبواجهة بحرية. ودفعت عائلات بيروت المسيحية الى خلق

دولة لبنانية تضم بيروت. وكان ثمّة عائلات معظمها مسيحية تأسّست في بيروت وتتمتع بقدرات اقتصادية، منها بسّول وفرعون وحلو وطراد ونقّاش وتابت وصبّاغ وفيّاض ولحّود[46]. هذه العائلات وغيرها وقّعت عرائض قدّمتها الى الحكومة الفرنسية للمساعدة في إنجاز هدف تكبير لبنان. واستجاب الفرنسيون الذين ربطتهم بكاثوليكيي المشرق لا سيما الموارنة منهم علاقات تاريخية، سياسية اجتماعية واقتصادية، ووسّعوا الجبل ليضم مساحات من ولاية بيروت وولاية دمشق.

بدأت مقولة «إرادة العيش المشترك» تتبلور في الثلاثينات من القرن العشرين وكان ميشال شيحا من روادها. وهي قائمة على «الخوف السياسي المتبادل» و«المنفعة الاقتصادية المشتركة»: الخوف من فكرة أنّ كل الطوائف هي أقليات، فليس هناك فئة طاغية محلية على كل الآخرين، والكل يخاف من ارتباط الطوائف بالخارج، أي ارتباط السنّة بالعالم العربي السني والموارنة بالغرب الكاثوليكي والشيعة بإيران الشيعية والشيعة العرب في العراق والخليج. أصبح الأرثوذكس في دولة لبنان الكبير الطائفة الكبرى الرابعة الى جانب الموارنة والشيعة والسنّة، في حين كانوا الطائفة الثانية بعد السنّة قبل قيام لبنان الكبير.

وفيما ارتبط الموارنة بالقرى والمناطق الجبلية والريفية، كان الأرثوذكس أكثر التصاقاً بالمدن الساحلية. وإذ كان الأرثوذكس أقل عدداً من الموارنة في جبل لبنان حيث كان الموارنة الأغلبية، إلا أنّهم فاقوا الموارنة عدداً في المشرق الأوسع. وتعودُ أصولُ الروم الأرثوذكس المنتشرين في أنحاء لبنان إما الى الكورة قديماً أو الى الداخل السوري من حوران ودمشق وحلب وغيرها، حيث اختلطوا بعفوية وسهولة مع سنّة المدن وخاصة في التجارة والإدارة. ولم يكن لهم كانتونات في الجبل كالدروز والشيعة والموارنة، ولم يعانوا من سيكولوجية الأقلية المضطهدة التي دفعت غيرهم الى المرتفعات. وفي القرن التاسع عشر، وحتى القرن العشرين، انتعشت وازدهرت جماعات كبرى من الروم الأرثوذكس في سائر مدن المشرق، حيث شكّلوا أحياناً ثلث عدد السكان في دمشق وحلب، ونسبة مئوية هامة في بيروت والقدس وغيرها من المدن. وبطبيعة الحال كان وضع الروم الأرثوذكس الاقتصادي متيناً، منهم الأغنياء وأصحاب المعارف والمهن الرفيعة. وظهرت عائلات ارستقراطية أرثوذكسية عديدة في بيروت.

ولئن اعتبر السنّة المحيط السوري الأوسع وطنهم، فيما آمن كثيرون منهم بأمّة عربية أو اسلامية كبرى، شكّل كسبهم لصالح الفكرة اللبنانية تحدّياً كبيراً للموارنة. وكان موقف

الأرثوذكس من دولة لبنان الكبير قريباً من موقف السنّة. وفي مواجهة الحسّ السنّي والأرثوذكسي في الانتماء إمّا الى «وطن سوري» أوسع أو الى مشروع عربي يضم الجزيرة العربية والمشرق والعراق، كانت النخبة المثقّفة المارونية في بداية القرن العشرين تطوّر مفهوم «الفكرة اللبنانية» وهي فكرة تتطلّب فصل لبنان عن تراث عربي مشترك وتُبرز جذوراً لبنانية خالصة تعود الى الفترة الكلاسيكية التي تشبه تلك التي عاشتها بلاد الإغريق القديمة. لقد انتقد معارضو هذا الاتجاه «التأريخي الرومنطيقي»، ومعظمهم من الطوائف الأخرى، هذا التركيز على التراث الكلاسيكي (الفينيقي والمقدوني والبيزنطي والروماني وصولاً الى الفترة الصليبية) الذي مسح 1400 سنة من تراث لبنان العربي والإسلامي. ورغم أنّ توليفه هذا التراث الكلاسيكي وإبرازه قد خدما «الفكرة اللبنانية» في توقها الى عقيدة قومية لبنانية خاصة، إلا أنّ هذا المسعى قد أدى الى غربة أجزاء واسعة من الشعب اللبناني عن جذوره وولّد حالة هجينة، لا هي عربية ولا أوروبية. ولكن «الفكرة اللبنانية» انتصرت بمساعدة فرنسا واستمرّت حتى العام 1975.

7. ولادة لبنان المسيحي

لعب مطارنة الكنيسة المارونية وبطاركتها دوراً مميّزاً في ولادة الكيان اللبناني، منهم يوسف الدبس وجرمانوس فرحات والبطريرك اسطفان الدويهي. وكان للموارنة الدور الأهم من النواحي الايديولوجية والثقافية والسياسية والجغرافية في ولادة لبنان الكبير في الأول من أيلول 1920. فالغالبية الساحقة لموارنة المشرق كانت تعيش في لبنان ومصيرها مرتبط بهذا الكيان. كما لعب بطاركة الموارنة دوراً أساسياً في تاريخ لبنان الحديث. فالبطريرك الحويّك يُعتبر مُلهِم لبنان الكبير، ترأس عام 1919 وفداً لبنانياً إلى مؤتمر باريس للسلام الذي أدّى إلى توقيع معاهدة فرساي بين الدول المتحاربة. وهناك حصل على تعهّد خطي من رئيس الوزراء الفرنسي كلمنصو، يعد فيه بإنشاء لبنان الكبير. ولم يكن البطاركة الذين جاؤوا فيما بعد أقل اهتماماً بالحياة السياسية والاجتماعية اللبنانية، مروراً بالبطريرك أنطون عريضة في الأربعينات والبطريرك بولس المعوشي في الخمسينات والستينات، والبطريرك أنطوان خريش في السبعينات والثمانينات، والبطريرك نصر الله صفير منذ 1986. جميعهم جعلوا مسألة الحفاظ على لبنان وخصوصيته واستقلاله أولوية مطلقة، حيث يساهم لبنان في العمل العربي المشترك وفي الثقافة العربية ولكنّه يعارض بشدّة أي انخراط في وحدة قومية سورية أو قومية عربية.

لقد حدّد يوسف السودا، أحد منظّري القومية اللبنانية، عام 1956 أنّ مستقبل وجود الكيان اللبناني المبني على التعايش يتوقّف على المحافظة على منح الموارنة دفّة القيادة في شؤون الدولة والحكم. ورأى السودا (من منظور الخمسينات من القرن العشرين) أنّ دور الموارنة في القيادة مهمّ، لأنّ المسلمين لم يحسموا أمرهم بشكل قطعي ونهائي حول وجود لبنان، فيكون أي تحدّ للدور الماروني الأول هو تحدّ للكيان اللبناني، وتصبح القومية اللبنانية صنواً لوجود ونشاط الجماعة المارونية ومرتبطة بهما عضوياً[47].

مع فوز منطق الكيان الموسّع في أوساط الموارنة وولادة دولة لبنان الكبير بإشراف فرنسا، انضم دعاة الكيان الصغير والكيان الكبير الى صف الانتداب. وكان من أبرز السائرين في الكيان الكبير اميل اده وبشارة الخوري وميشال شيحا وأوغست أديب وغيرهم، فيما ذهب يوسف السودا وبولس نجيم أبعد من ذلك، ودَعَوَا الى استقلال لبنان عن فرنسا. وفي العام 1921 تأسّس «حزب الترقي» وشعاره «في سبيل لبنان مع فرنسا». واقتصرت عضوية الحزب على الموارنة والكاثوليكيين وجسّد تحالف النخبة في المجتمع من رجال أعمال ومحامين وسياسيين. ومن قادته إميل إدّه وبشارة الخوري وألفرد نقّاش وجان دي فريج ويوسف الجميّل وميشال شيحا وشكري قرداحي.

كما تأسّس نادي «الفينيقيين الجدد» الذي أصدر مجلّة بالفرنسية برئاسة الشاعر شارل قرم اسمها **لا ريفو فينسيان** *La Revue Phénicienne*. وضمّ النادي مثقفي بيروت من الأسر التجارية أمثال المهندس ألبير نقاش وفؤاد الخوري (شقيق بشارة الخوري)، عملوا على تطوير الفكرة اللبنانية بما هي انتماء الى «أجدادنا الفينيقيين» ودور لبنان الاقتصادي بما هو «استمرار فينيقي» للنشاط التجاري والخدماتي والعلاقة مع البحر. وصبّ نشاط النادي في تمييز الكيان عن محيطه العربي وعن اللغة العربية بما هي «لغة آسيوية فرضها الإسلام على اللبنانيين بحدّ السيف» حسب تعبير شارل قرم، وأنّ لبنان «حفيد فينيقيا» يتماهى تماماً مع الحضارة الأوروبية والمتوسطية، عكس الداخل «الآسيوي صنو البربرية» (وهو مفهوم أدرجه قدامى الفلاسفة الاغريق عن سكان آسيا من فرس وعرب). وانسحب ميشال شيحا من النادي الفينيقي ومعه فؤاد الخوري للالتحاق بمعسكر بشارة الخوري الأكثر اعتدالاً، فيما استمر النادي بشارل قرم واميل إدّه وانضم اليهما فؤاد أفرام البستاني القائل بالأصل الفينيقي، وإدوار حنين القائل بأنّ «لبنان هو الجبل وشعبه هو الشعب الماروني». ولم يكن البستاني وحنين وحيدَين في هذه الآراء التي كانت تلقى قبولاً واسعاً. وإذ اتخذّت الأحزاب في البداية طابعاً نخبوياً، تأسّس «حزب

الكتائب» عام 1936 بقيادة الماروني بيار الجميل الذي وجد شعبية في الأوساط المسيحية ولعب وعائلته دوراً هاماً في حياة الجمهورية اللبنانية منذ الاستقلال.

عندما دخل الحلفاء سورية ولبنان عام 1918، أهان أفراد الجيوش البريطانية والفرنسية المسلمين في عدّة مناسبات، كوقوف الجنرال غورو على قبر صلاح الدين الأيوبي في دمشق، وتهكّمه بالقول «لقد عدنا يا صلاح الدينّ!». وعبّر الانكليز أيضاً بعبارات مماثلة إشارة الى الهزيمة المذلّة لملك انكلترا ريكاردوس قلب الأسد على يد صلاح الدين عام 1190. وكان رجال فرنسا في لبنان يطلقون تصريحات عشوائية مؤذية، كالمسؤول العسكري الفرنسي روبير كولان الذي أغضب المسلمين عندما قال بأنّ «فرنسا جاءت الى لبنان لتنقذ أصدقاءها الموارنة»[48]، أو قول الجنرال كاترو للبطريرك الماروني إنّ «فرنسا أنشأت لبنان خدمة للموارنة»[49]، ما أعطى دخول الحلفاء الى المشرق مذاقاً صليبياً. وكان إعلان دولة لبنان الكبير عام 1920 مناسبة سعيدة للموارنة ويوماً مشؤوماً للمسلمين الذين رأوا مركزهم ينحدر من أغلبية مطلقة في السلطنة العثمانية الى أقلية في دولة ذات أغلبية مارونية ومسيحية، منفصلة عن إخوانهم في الدين في العمق السوري.

لم يقبل سكان المدن الساحلية ما اعتبروه انفصالاً مصطنعاً عن إخوانهم في العمق السوري، فكان الحد الأدنى المقبول لدى السنّة بعد الحرب هو قيام حكومة عربية مستقلة تضم لبنان وسورية. وكان رفض السنّة للواقع الجديد مزدوجاً: لا لدولة لبنان كبير منفصلة عن العمق السوري، ولا للاحتلال الفرنسي. وعلى هذا الأساس دعوا الى مؤتمر موسّع عام 1920 لتطوير الجهود المناوئة للسياسة الفرنسية في الشرق. ومن مقررات المؤتمر إزالة مفاعلات الانتداب وعودة اللحمة مع سورية وجلاء الفرنسيين. وليس أنّ فرنسا أرادت أن تفرض كيانات جديدة فرضاً على المشرق، بل كان الفرنسيون والموارنة، قبل ظهور المعارضة السنيّة للكيان، يدركون التحدي الديمغرافي، لأنّ السنّة والأرثوذكس كانوا الخاسر الأكبر في دولة لبنان الكبير. ولذلك كانت ثمّة جهود كبيرة بذلها قادة الانتداب الفرنسي والموارنة لمحاكاة السنّة ليتعاطفوا مع الجمهورية الجديدة، حيث كانت مسألة الحصول على اعتراف السنّة بلبنان مرتبطة بقبول العالم العربي الأوسع، وجلّه من السنّة، لدولة بأغلبية مسيحية في وسطه. واستغرقت هذه الجهود أكثر من عقدين، فيما تحاشى الفرنسيون والموارنة القيام بأعمال تُظهر وكأنّ هذا الكيان خُلق للموارنة ليحكمه موارنة. فلم يظهر أي ماروني على مستوى رأس السلطة قبل الثلاثينات من القرن العشرين. واستقرّ الفرنسيون والموارنة على التعاون

مع زعماء صيدا وبيروت وطرابلس على ترتيب البيت الجديد والتشارك في حكومة لبنانية. وسمحت سنوات الانتداب العشر الأولى في تبلور مبدأ الشراكة بين الموارنة والسنّة ما مهّد الطريق لتوسيع القاعدة الشرعية للكيان اللبناني.

أسفر التعاون الفرنسي مع مسيحيي لبنان عن ولادة دولة لبنان الكبير Le Grand Liban يتمتّع بمزايا جمّة، منها تضاعف عدد سكانه من 300 ألف نسمة الى 600 ألف، يضم مدناً تاريخية هامة (بيروت وصيدا وطرابلس وصور) ومساحات زراعية خصبة (البقاع وعكار وبلاد بشارة). وعام 1925-1926 كان التوزيع الطائفي كما يلي: سنّة 123 ألفاً، شيعة ودروز 142 ألفاً، كاثوليك 220 ألفاً، مسيحيين غير كاثوليك: 74 ألفاً، أرمن 33 ألفاً، يهود 3400، أقليات 2800. المجموع: 598 ألفاً[50].

فقط الدروز، دون كل الطوائف، والذين كانوا الطائفة الخامسة في البلاد، قاموا بثورة مسلحة ضد الفرنسيين. لم يقبل الدروز بالانتداب الفرنسي، فهم وإن رحّبوا بتحرير البلاد من الحكم التركي فهم لن يثقوا بطغيان االموارنة في الكيان الجديد بمساعدة أصدقائهم الفرنسيين. وأعلنوا المقاومة المسلّحة ضد ما اعتبروه احتلالاً فرنسياً للبلاد. وفيما كانت مقاومة السنّة للانتداب الفرنسي مدنية إلا أنـها كانت أبعد أثراً من ثورة الدروز. ذلك أنّ زعماء السنّة في المدن الساحلية، خاصة بيروت وطرابلس وصيدا، الذين كانوا، حتى قيام دولة لبنان الكبير، يتمتّعون بالاستقرار والثروة والمناصب الرسمية في ظل الدولة العثمانية، خسروا كل شيء. وكان ثمـّة صعوبة في اقناع زعماء السنـّة بالقبول بدولة لبنانية منفصلة عن إخوانهم في سورية.

خدم لبنان الكبير غايته كوطن لأقليّة كاثوليكية كبرى في المشرق، وكتب الجنرال غورو مذكـّرة إلى الكي دورسيه (وزارة الخارجية الفرنسية) يشرح أنّ «هذا الحل سيسمح لفرنسا استعمال الأغلبية المسيحية في لبنان كأداة توازن مع الداخل المسلم». وأنّ لبنان سيبقى بعيداً عن أي وحدة مع جيرانه حتى لو كان هؤلاء خاضعين للانتداب الفرنسي[51]. حدّد العام 1920 فوز الموارنة في نيلهم الدولة ولكن الصراع قد بدأ حول هويّة الكيان وهل هو أمـّة، وهذا تمّ حلّه أيضاً في برلمان 1943 وبيان رياض الصلح الوزاري، ما فتح الطريق إلى استقلال لبنان. لقد أصبح لبنان المسيحي دولة بالفعل بعد 1943، ولكنّ قيادته البالية وأساليبها التقليدية كانت غير مؤهلة لخلق المواطنية الحديثة وتحقيق الاستقرار والتناغم الاجتماعي. هذه الطبقة أسماها فؤاد شهاب أكلة الجبنة، وأسماها سليمان فرنجية «البيوتات اللبنانية» وكان هو

أحد هذه البيوتات، وأسماها نجيب علم الدين «دكتاتورية نادي النبلاء» في حين كرّر ميشال المر عبارة «مرجعيّات».

كان هدف رجال المال والأعمال المسيحيين في بيروت أبعد من توسيع الكيان في ظل فرنسا، إذ بدأوا يسعون الى تحقيق الاستقلال عن فرنسا وانهاء الانتداب. واصبح اميل إدّه وبشارة الخوري عضوين في مجلس ادارة الانتداب. واستمرّ هذا المجلس المعيّن لغاية 1926 حيث بات دستور لبنان جاهزاً وفقاً لبنود مذكّرة الانتداب التي أصدرتها عصبة الأمم لتحويل لبنان الى دولة. ورأس لجنة صياغة الدستور الأرثوذكسي شارل دباس، الذي كان مستشاراً للعدل في المجلس الانتدابي آنذاك، ومعه ميشال شيحا وبترو طراد في أمانة سر لجنة الدستور الذي اقتبست معظم مواده من الدستور الفرنسي. وبعدما تأسّس برلمان جديد أعلن في 23 أيّار 1926 بدء العمل بالدستور الجديد، وبدأ البحث عن رئيس لبناني للبلاد يجمع قيادات كل الطوائف. فأخذت الفئة المتموّلة، التي ضمّت مسيحيين ومسلمين، على عاتقها مهمة إقناع القيادة الإسلامية السنية والأرثوذكسية بقبول الكيان الجديد. وحدّد الدستور اللغة العربية لغة لبنان الرسمية وأكّد على حيادية الدولة في المسائل الدينية وعدم وجود دين رسمي، وأنّ التوظيف في الإدارة العامة يرتكز الى الكفاءة والنزاهة وليس الى الانتماء المذهبي. وكان هدف المسيحيين من هذا النص جلب المسلمين كشركاء في الجمهورية الجديدة[52]. وصيغت المادتان 9 و10 المتعلقتان بحرية العبادة والأحوال الشخصية وحرية التعليم الديني وتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية ومنعه التجديد لولاية ثانية كما هي الحال في فرنسا[53].

وكان الأرثوذكس قد خسروا حاميتهم الدولية، روسيا القيصرية، عندما قامت الثورة البلشفية وجعلت من روسيا دولة شيوعية عام 1917، وخافوا من هيمنة الموارنة والدعم الفرنسي الواضح للموارنة والكاثوليك بشكل عام، ففضّلوا الوحدة مع سورية حيث أكثرية بني طائفتهم. ولذلك عندما بدأ العمل بالدستور رشّح الفرنسيون الأرثوذكسي شارل دبّاس رئيساً للدولة. ورغم أنّ دبّاس كان فرنكوفيلياً تخرّج من باريس وزوجته فرنسية ومقرّباً من فرنسا، إلا أنّ الموارنة وبعض الاداريين الفرنسيين لم يكونوا مرتاحين لهذا الاختيار لأنّه شارك في المؤتمر العربي في باريس عام 1913 الذي هاجمه الموارنة بشدّة. واعترض البطريرك الماروني على ترشيح دبّاس وهو راغب في مرشح ماروني الا أنّ السلطات الفرنسية أقنعت البطريرك بهذا الاختيار على أن يكون خليفة دباس مارونياً[54]. فخفّف انتخاب دباس من غلواء المسلمين والأرثوذكس ضد الموارنة. وتقديراً لموافقة الموارنة على وصول أرثوذكسي للرئاسة الأولى،

عيّن دبّـاس الماروني أوغست أديب (وهو تحوير لاسم ديب من آل نعمة في دير القمر) رئيساً للوزارة اللبنانية الأولى، وكان الهم الأول تهدئة مناطق الدروز المشتعلة بالثورة ضد فرنسا. وكان أوغست باشا أديب في مصر ثم عمل مستشاراً للمفوض السامي في بيروت، ولم تستمرّ وزارته أكثر من سنة. وعام 1927 عيّن دبّاس ثلاثة موارنة، حبيب السعد وبشارة الخوري وإميل إدّه مداورة في هذا المنصب حتى 1930. وبرز بشارة الخوري مدعوماً من ميشال شيحا وآل فرعون، فبعد أن كان عضواً في المجلس التمثيلي الفرنسي أصبح وزيراً في حكومة أوغست أديب عام 1926، وشكّـل ثلاث وزارت بين 1927 و1929 استمرّت أكثر من سنتين.

أمـّا إدّه الذي كان أيضاً عضواً في المجلس الانتدابي منذ 1922، فقد تسلّم رئاسة الوزارة لمدّة 5 أشهر عام 1929، حيث حظي بدعم الموارنة المتشددين الذين رأى بعضهم لبنان كوطن للمسيحيين مرتبط بفرنسا. كما دعمته بيوتات بيروت المسيحية بعد أن فاق نفوذه في البيئة الأرستقراطية البيروتية الماروني جورج ثابت. وكان الفرنسيون يعلمون أنّ موارنة الشوف وعاليه والمتن كانوا مرتاحين في التعامل مع المسلمين في لبنان والمحيط العربي، وأكثر ليبرالية من إدّه وحلفائه في كسروان وشمال لبنان. ففيما كان إدّه، حليف فرنسا الرئيسي في لبنان، يتكلّم عن «أخطار العرب على مسيحيي لبنان»[55] بأسلوب خلا من الديبلوماسية ما نفّر المسلمين، كان بشارة الخوري يصغي لنصح ميشال شيحا في التقرّب من مسلمي لبنان مادّاً يد الصداقة للعرب. جاء في مذكرات بشارة الخوري: «قد يكون ثمـّة خطأ في العقيدة، ذلك أنّ إدّه كان ضيّق الإيمان بالاستقلال التام الناجز وبديمومة الميثاق الوطني. ضعيف الثقة بدنيا العرب. ولو انقادت اليه مقاليد الأمور وأصبح في مقدوره تحويل مجرى الحادثات لأنشأ لبناناً أصغر من الكبير، وأكبر من الصغير، يضم بيروت قاعدة له والبقاع الغربي مدى حيوياً ولأحاطه بسياج من الوصاية الفرنسية»[56].

لقد اكتشف زعماء الموارنة من الشوف وعاليه والمتن أنّ أثرياء بيروت يحتاجون العرب كشركاء في الأعمال، وأنّ المنطقة العربية تشكّل أهم مصادر النمو والازدهار للاقتصاد اللبناني. ورغم أنّ فضلاً كبيراً يعود الى ليبراليي الموارنة لاستمرارية ونجاح دولة لبنان الكبير، تجدر الملاحظة الى أنّ معسكر بشارة الخوري لم يكن أقل حساسية من معسكر إدّه حول ضرورة المحافظة على كيان لبناني بأغلبية مسيحية ونفوذ مسيحي، ومقاومة أي نشاط وحدوي مع سورية وخاصة بعد الاستقلال. ولكن الفرق كان في الأسلوب، حيث تبع جماعة الخوري الديبلوماسية والحوار في توجّههم للمسلمين مقارنة بالأسلوب الدوغمائي والارستقراطي

الذي طبع تعاطي إدّه وأتباعه حيث ذهب بعضهم بعيداً في تعلّقهم بفرنسا والثقافة الجزويتية، ونظروا الى المسلمين نظرة دونية تشبه نظرة المستوطنين الفرنسيين في الجزائر الى سكان البلاد العرب والبربر عندما كانت مستعمرة فرنسية في ذلك الوقت. فكان الخوري يحاول استمالة المسلمين وكسب ودّهم فيما بدا إدّه غير مكترث لهذه الفكرة مفضّلاً السيطرة على هؤلاء بمساعدة فرنسا.

فضّل الموارنة ضمّ مناطق إسلامية ورفضوا ضمّ مناطق أرثوذكسية للمحافظة على الطابع الكاثوليكي للكيان الجديد. وكان الكيان الجديد قد بدأ يشهد تطوّراً نحو بناء مؤسسات الدولة، إلاّ أن العقبة الأساسية بقيت في كيفية استيعاب المسلمين. ذلك أنّ مواقف المسلمين السلبية من الكيان أدّت الى زرع بذور الشكّ في نفوس الفرنسيين وبعض القادة المسيحيين في امكانية النجاح في ضم البقاع وطرابلس الى لبنان. إذ توصل كبير ممثلي فرنسا في لبنان دوكيه عام 1928 الى قناعة بأنّ أغلبية المسلمين لا تزال بعيدة عن أن تدين بالولاء للكيان الجديد، فاقترح ضم طرابلس وعكار والبقاع الى سورية. وخاف تجار بيروت أن يؤدي ضم طرابلس الى سورية الى تقوية طرابلس ومرفأها على حساب بيروت. وبعد صدور احصاء 1932 قدّم إدّه باسم عدد من حلفائه مذكرة الى الخارجية الفرنسية توضح أنّ عدد سكان لبنان الكبير هو 840 ألفاً منهم 405 ألف مسلم، أي بدون أغلبية مسيحية راجحة. ويقترح أن تصبح طرابلس مدينة مفتوحة يُمنح سكانها المسيحيون الجنسية اللبنانية وسكانها المسلمون الجنسية السورية، فيحذف 55 ألفاً من سنّة طرابلس من تعداد السكان. كما يمنح جنوب لبنان حكماً ذاتياً فيحذف 140 ألفاً من مسلمي لبنان وتقتصر دولة لبنان على الجبل والبقاع وما تبقى من الساحل. وهكذا تعود نسبة المسيحيين إلى 80 بالمئة من السكان. كما أنّ أفكاراً لضم تلكلخ ووادي النصارى في سورية إلى لبنان رفضت لأنّ هؤلاء السكان كانوا من الروم الأرثوذكس ما يجعل الميزان الديمغرافي لغير صالح الموارنة. ولم تلق أفكار اعادة رسم حدود لبنان اهتماماً، إذ عارضها مسيحيون كثر وأبرزهم ميشال شيحا الذي لم ير مشكلة في النسب العددية للطوائف بل نظر الى مصلحة الاقتصاد وعلى أنّ التنوع الطائفي هو مسألة يمكن التعاطي معها. توجّهات إدّه كرئيس للجمهورية عام 1936 كشفت أفقه الضيّق حيث شجّع الإرساليات الأوروبية وتمسّك بفكرة «القومية الفينيقية» التي عمل على ادخالها في مناهج التعليم مدعوماً من شارل قرم الفرنكوفيلي الذي اهتم كثيراً ببعث قومية لبنانية بتراث فينيقي.

في الثلاثينات كاد مسلمو لبنان يفقدون صبرهم من مناورات سلطة الانتداب

وخلافات الموارنة، ويعودون الى شكوكهم حول الكيان الجديد. ولم يساعد قرار إدّه عام 1936 تعيين البروتستانتي أيوب تابت، الذي اعتبره المسلمون متزمتاً، في أمانة سرّ الدولة محل السنّي عبدالله بيهم. وعقد الزعماء السنة مؤتمراً مشتركاً مع شخصيات سورية اسموه «مؤتمر الساحل الأول» وطالبوا فيه بضم المناطق ذات الأغلبية الإسلامية الى سورية. وبعد اضطرابات ضد الانتداب في 1936، بدأ الفرنسيون مفاوضات مع السوريين، فدعا سليم سلام الى مؤتمر الساحل الثاني. وانقسم المسيحيون حول هذا المؤتمر الذي سعى الى إزالة الانتداب وتوحيد سورية ولبنان. ففيما شارك الأرثوذكس بقوّة فضّل الموارنة المقاطعة، رغم أنّ البطريريك الماروني انطون عريضة قد بدأ يتقرّب من زعماء دمشق الوحدويين ويشنّ حملة ضد سياسة فرنسا الاقتصادية المضرّة بلبنان، وخاصة احتكارها لزراعة التبغ على حساب اللبنانيين عام 1935. وكان وقع مؤتمر 1936 شديداً حيث أصدر مقررات غير مُساوِمة وألقى سليم سلام كلمة طالب فيها بانهاء الانتداب وتحقيق الوحدة مع سورية. وحرّك المؤتمر مشاعر المسلمين على العصيان ضد الانتداب ما أقلق الفئات الموالية لفرنسا. ولكن الموارنة استطاعوا بجهد ومثابرة استيعاب السنّة في سنوات الانتداب العصيبة حتى كسبوهم لصالح الكيان الجديد.

في نهاية الثلاثينات تغيّر إدّه، فأصبح غير إدّه العشرينات، جعلته التجربة أكثر تواضعاً واعتدالاً في التعاطي مع مبدأ الشراكة في لبنان، وبدأ يرى صوابية ما كان يمارسه بشارة الخوري منذ البداية، بأنّه من الضروري كسب ودّ المسلمين وثقتهم للمحافظة على كيان لبناني منفصل عن سورية. ولذلك قام إدّه بتعيين أول رئيس وزراء سنّي عام 1937، هو الزعيم الطرابلسي خيرالدين الأحدب. ويصوّر البعض شراكة إدّه والأحدب بأنّهما خلقت تقليداً في لبنان بأن يذهب منصب رئيس الجمهورية الى الموارنة ومنصب رئيس الوزراء الى السنّة، ولكن الحقيقة أنه لا يمكن ترك شيء للصدفة في تاريخ لبنان، ذلك أنّ الواقع الديمغرافي والاقتصادي في الكيان الجديد هو الذي أنتج وصول الموارنة والسنّة الى المركزين الأوّلين في الدولة.

لم يقتصر انفتاح الموارنة على السنّة، بل فهموا أهمية الشيعة العددي، رغم ضعف هؤلاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الكيان. وكان الشيعة يقيمون بشكل كثيف في جبل عامل جنوباً وفي البقاع، ويعانون من التخلف والحرمان وفقدان أبسط مقومات الحياة العصرية ونسبة الأمية المرتفعة وطغيان الإقطاع القديم، خاصة في بعلبك والهرمل وبعض

مناطق الجنوب النائية. وأيّد الشيعة الوحدة مع سورية بشدّة في بداية الاحتلال وشاركوا في أعمال عنف مع الدروز ضد الفرنسيين عامي 1919 و1920 وفي الثورة الكبرى عام 1925. ولم يكن موقف الشيعة من مطلب الوحدة مع سورية حاسماً كموقف السنّة، حيث لم يكن هناك ما يخسره الشيعة عندما تفتّتت الامبراطورية العثمانية كما أنّ بعضهم لم يرغب بالوحدة ورأى حسنات في دولة لبنان الكبير مشابهة لتلك التي رآها الموارنة. فهناك ذكرى مؤلمة عن قرون الاضطهاد العثماني والتمييز السنّي للشيعة في مراحل سابقة، وخاصة عدم اعتراف الأتراك بملّتهم ووضع الأحوال الشخصية في تصرّف قضاة الشرع السنّة. من هنا حرص الفرنسيون على تشجيع شيعة لبنان بمنحهم صوتاً مستقلاً عن السنّة عام 1926 من خلال جعلهم واحدة من العائلات الروحية اللبنانية، ولم تكن هذه البادرة نحو الشيعة لتقلّل من معارضة السنّة للانفصال عن سورية[57]، لا بل إنّ زعماء السنّة كانوا يتحدثون باسم جميع المسلمين بسبب غياب أصوات شيعية قوية. وبسبب وضع الشيعة التعس في المرحلة السابقة فقد أيقن صانعو السياسة الفرنسية أنّ الشيعة سيكونون مواطنين سعداء في الكيان الجديد[58]، وسيستعملون الاعتراف الجديد بهم كجماعة روحية لتحسين وضعهم الاجتماعي قياساً الى الطوائف الأخرى. ولكي لا يبقى الشيعة ذخيرة في مسعى السنّة لمناوأة الانتداب والانفصال، دأب الفرنسيون والشخصيات المارونية على جذبهم للعب دور أكبر في الحياة السياسية وجني فوائد للمناطق الشيعية. واقتصر تركيز الموارنة والانتداب على التقليديين الشيعة الذين تعاملوا بسهولة مع قوى الأمر الواقع، وأهملوا المثقفين أو المنادين باستقلال البلاد في صفوف الشيعة. فقد كان واضحاً أنّ أغلبية السكان الشيعة كانت شديدة الولاء للإقطاع على أساس قبلي، فكان استرضاء زعمائهم ضرورياً لاستمالتهم.

وفي الثلاثينات بدأت الساحة تسجّل عودة الدروز، وخاصة بعد بروز آل أرسلان وآل جنبلاط. وبخلاف بداية الانتداب حيث قاوم الدروز فرنسا ومساعيها لخلق دولة لبنان، أصبح الأمير الدرزي مجيد أرسلان رمزاً لبنانياً كبيراً عندما تصدى للجيش الفرنسي دفاعاً عن الاستقلال.

ويظهر الجدول التالي تطوّر تمثيل الطوائف الإسلامية منذ مجلس إدارة المتصرفيّة عام 1864 وحتى برلمان الاستقلال عام 1943[59]. وثمّة ملاحظات أولها أنّ تمثيل المسلمين قبل 1920 كان تضحية من المسيحيين الذين وإن شكّلوا نسبة تفوق 80 بالمئة من عدد السكان، إلا أنّهم قبلوا في عضوية مجلس المتصرفيّة أن تكون نسبة المسلمين 40 بالمئة. والملاحظة الثانية أنّ فرنسا

والموارنة سعوا باستمرار إلى مشاركة المسلمين بعد 1920، فتراجعت نسبة تمثيل المسيحيين من 60 بالمئة إلى 55 بالمئة ما عكس الثقل الديمغرافي للطوائف في لبنان الكبير.

توزيع البرلمان اللبناني بين المسلمين والمسيحيين

	1864	1912	1922	1925	1934	1937	1943
موارنة	4	5	10	10	7	19	18
روم أرثوذكس	2	2	4	4	3	7	6
روم كاثوليك	1	1	1	1	2	4	3
أرمن أرثوذكس	0	0	0	0	1	2	2
أقليات	0	0	1	1	1	2	1
سنّة	1	1	6	6	5	13	11
شيعة	1	1	6	6	4	12	10
دروز	3	3	2	2	2	4	4
نسبة المسلمين	%41.7	%38.5	%46.7	%46.7	%44.0	%46.0	%45.5
المجموع	12	13	30	30	25	63	55

المصدر: ألبير دعيبس رحمة، **لبنان وإلغاء الطائفية السياسية والادارية**، شهالي أند شهالي، 2003، ص 152-153 وص 159-171.

بعد مخاض استمرّ 20 سنة تقريباً بدأ الكيان الجديد يلقى قبولاً لدى الجميع وظهرت نتيجته في تقرّب الموارنة من السنّة والأرثوذكس والشيعة والدروز. حتى إميل إدّه أصبح في وادي الذين يطالبون باستقلال لبنان الناجز عن فرنسا، وترك مقرّ الرئاسة واعتكف في منزله (فعيّن الفرنسيون الماروني ألفرد نقـاش رئيساً للدولة). ولم يقف الانكليز جانباً إزاء السياسة الفرنسية، فسجّلوا اعتراضهم على عدم انهاء فرنسا لانتدابها في لبنان. وعام 1942، قامت الحكومة البريطانية بالاعتراف باستقلال de facto للبنان. واستطاع معسكر الخوري بالتعاون مع الزعماء السنّة ومنهم الأخوان كاظم الصلح وتقي الدين الصلح ونسيبهما رياض الصلح في التوصّل الى صيغة تقول إنّ لبنان جزء من الأمة العربية مع خصائص تستدعي استقلاله التام. وجرت الانتخابات في أيلول 1943 وكما كان متوقـعاً فاز بشارة الخوري في

21 أيلول بأغلبية 44 صوتاً وأصبح الزعيم السنّي رياض الصلح رئيساً للوزراء. ثم قدّمت الحكومة مشروعاً للبرلمان بتعديل الدستور واعلان الاستقلال فوافق عليه. وبعد مناوشات مع الفرنسيين واعتقال القيادة اللبنانية، عاد الخوري والصلح الى بيروت في 22 تشرين الثاني 1943 ليصبح هذا اليوم عيد استقلال لبنان. وكانت أولى خطوات الخوري تعيين الأمير فؤاد شهاب قائداً لجيش لبناني جديد للتسريع برحيل الجيش الفرنسي. وفي كانون الأول 1946 انسحبت القوات الفرنسية والبريطانية من لبنان.

كانت الشراكة المارونية السنيّة تتطوّر إلى هدف مشترك بين المعتدلين من الطرفين وهو: جمهورية لبنانية برلمانية مستقلة عن الانتداب الفرنسي ومتعاونة مع محيطها العربي. فهو لم يعد ذلك الكيان المسيحي الجبلي كما كان قبل الحرب العالمية الأولى، ولا دولة لبنان الكبير الفرنجي الانتدابي، بل بلد مستقل متعدّد الديانات. وكان من الطبيعي أن يكون هذا الموقف الوسطي بعيداً عن فئات مارونية تريد المزيد من الالتحاق بفرنسا وفئات مسلمة تريد الوحدة مع سورية وتسعى اليها. وكان في عمق هذا التفاهم اتفاق رئيس الجمهورية الماروني ورئيس الوزراء السنّي على تخلّي المسلمين عن مطلب الوحدة مع سورية، وتخلّي المسيحيين عن الحماية الفرنسية. وفيما اعتبر الاتفاق ميثاقاً بين آباء الاستقلال، فات هؤلاء عامل الزمن والتغيّر الديمغرافي المستمرّ الذي حكم طبيعة القوى في جبل لبنان والذي سيحكم العلاقات في الجمهورية الجديدة. ويقول كمال الصليبي إن «الشعب اللبناني لم يكن في الماضي أمّة واعية لكيانها، موحّدة في أهدافها، وانما مجموعة من الطوائف جمع بينها حلف هو أقرب ما يكون الى العقد الاجتماعي»[60].

8. العصر الذهبي للبنان المسيحي

منذ أواسط الخمسينات وحتّى 1974 عاش لبنان عصراً ذهبيّاً لم يخلُ من شوائب سنأتي على ذكرها. لقد دخل لبنان في عهد الرئيس كميل شمعون ملامح الحياة العصرية كالسيارات الحديثة وأجهزة المنزل الكهربائية والتلفزيون، وتطوّرت وسائل البثّ الإذاعي وبدأت مهرجانات بعلبك الدولية. وفي الستينات، باتت بيروت عاصمة ثقافية عربية بلبنانيين وبكتّاب وشعراء ومفكرين من مصر وسورية والعراق وبلدان عربية أخرى. وازدحمت الجبال بروّاد المهرجانات والحفلات الموسيقية والغنائية والراقصة، فازدهرت فرقة فيروز، وطوّر لبنان فنون الرقص الشعبي كالدبكة، ما ميّزه عن كل دول الجوار التي تشابه فولكلورها

ولكنّها لم تحقّق ما وصل إليه اللبنانيون. فلو جُمعت هذه الإنجازات إلى نجاح في المستوى السياسي المحلي والاقليمي، لكان لبنان في مصاف الدول الأوروبية المتطوّرة ولكانت معدّلات الدخل الفردي تتّجه لتضاهي الدول الصناعية لو لم تقع الحرب.

أمّا أنّ العصر الذهبي لم يدم كثيراً، فذلك عائد إلى أسباب عدّة أهمها صعود المقاومة الفلسطينية ودعم المسلمين لها، وبالدرجة الثانية تقاعس الطبقة الحاكمة عن تطوير النظام ليصبح أكثر عدالة وديمقراطية.

لم يتّجه لبنان المسيحي إلى المزيد من الدمقرطة والدولة المدنية بعد الاستقلال، وذلك لسببين. الأول أنّ القيادات المارونية في سعيها إلى كسب ولاء الطوائف الأخرى للكيان، ركّزت على الإقطاعين السياسي والاقتصادي وحرصت على استمالة الشخصيات والأسر النافذة. فأصبح اسم صائب سلام أو كامل الأسعد مثلاً أكثر قبولاً وأسهل مائة مرّة للقيادات المارونية من حزب شيوعي أو حزب قومي. حتى بلغ عدد اللاعبين التقليديين الذين ساروا في ركب رؤية الموارنة للدولة ما يقارب المئتي شخص أو بيت، استقطبوا السلطة والثروة في لبنان في القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين. واصبح منطقهم وتصرّفهم وكأنّ ثمّة حقاً تاريخياً مقدّساً لهم ولعائلتهم في مقاعد البرلمان والوزارة. ولم تلتق مصالح الطبقة التقليدية مراراً مع المصلحة العامة فكانت تحسم الأمر في غياب حل أو تسوية بالمبارزة العسكرية[61].

أما السبب الثاني فكان أنّ زعماء الموارنة أخذوا من علاقاتهم بفرنسا والغرب قشورها السطحية وتصرّفوا بقلّة مسؤولية، كالتركيز على الجانب الكولونيالي والتوكيد على «الأم الحنون» واللغة الفرنسية والديانة الكاثوليكية، ولم يفقهوا أن فرنسا والغرب عامة إنّما هي دول علمانية يغلب عليها المجتمع المدني ودولة الرعاية الاجتماعية والمساواة والمؤسسات وغياب التمييز العرقي والديني، وأنّ فرنسا ومنذ 1905 باتت دولة علمانية. ففي هذا فشل الموارنة في الحفاظ على لبنان الكبير فيما بعد.

وإذ نجح الموارنة (مدفوعين ربما برغبة بريئة ووطنية هدفت إلى تدعيم النظام اللبناني وأحياناً على حساب الغلبة المسيحية في مؤسساته) في جلب الزعامات التقليدية، التي كانت فاسدة بأغلبيتها، من الطوائف الأخرى، فهم أهملوا المتغيّرات الاجتماعية والحاجة إلى جلب القوى المدنية والحزبية والمثقفة لدى الطوائف غير المسيحية. وبات شعار «مَن هو مرجعيتك» من المفردات السائدة (وقد يُقال إنّ القيادات المارونية قد تعاملت مع القيادات الإسلامية الموجودة فلا تلام). واحتاج الأمر إلى حرب أهلية عام 1958 لفتح العيون إلى عثرات الدولة

الجديدة، وجاء انتخاب قائد الجيش فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية ليكرّس عهداً يقدّم إصلاحات أطالت عمر لبنان المسيحي عقدين اضافيين.

ثمّة أمور تتعلّق بصميم الكيان بدأ عهد شهاب معالجتها ولم تستحق أي التفاتة سابقاً من أصحاب لبنان المسيحي. وأولى هذه الأمور عدم الاهتمام بتنمية المناطق المضمومة وجلب سكانها لقبول المواطنية اللبنانية وممارستها. وكأنّ استمالة زعماء تلك المناطق كانت كافية للاطمئنان إلى وضع البلاد. فقبل العام 1920 كثر الكلام عن ضرورة تكبير الكيان لأنّ جبل لبنان احتاج الى سهل البقاع الخصيب الذي يمثل «اهراءات الامبراطورية الرومانية» لسدّ حاجة السكان الى الأغذية ومنع تكرار المجاعات. وكذلك عن ضرورة ضم مدن الساحل الى الكيان بما تمثل هذه الحواضر من حلم الماضي الفينيقي وأسس النهضة السياحية والتجارية للبنان الحديث. وتبيّن فيما بعد أنّ هذه التبريرات كانت مجرّد شعارات فارغة وأنّ ما احتاجه أصحاب الأمر فعلاً هو ضم مدينة بيروت، جوهرة المشرق وبقرته الحلوب، بينما استغل ما تبقى من البلاد (أو على الأقلّ تلك المناطق الواقعة خارج نواة الجبل القريب وبيروت) لصالح الاقتصاد الريعي. وطيلة الفترة الممتدة من 1930 وحتى 1960 لم يظهر تحسّن ملموس في أوضاع سكان لبنان الطرَفي ولم يشعروا بتغيّر في أحوالهم المادية، وبقيت تلك المناطق متخلفة مقارنة بازدهار بيروت والشوف وعاليه وبعبدا والمتن وكسروان. حتى أصبحت فيما بعد خزانات بشرية لشنّ الحروب على الكيان. وفيما كان غلاة الفكرة اللبنانية يتغنون بمدن طرابلس وصيدا وصور «عزّ فينيقيا ومجدها»، وتتبارز المناهج المدرسية في وصفها والكشف عن تاريخها، وتصدرُ كتبٌ مجلدة بالانكليزية والفرنسية مليئة بالصور الملونة عن عظمة هذه المدن، بقيت طرابلس وصيدا وصور بلدات هامشية منسيّة وكأنها مناطق نائية، بالكاد تجد فيها مواطناً يحمل ما يكفي من المال لشراء هذه الكتب. في أواسط السبعينات، السنوات التي سبقت اندلاع الحرب، لم يمكن لزائر صيدا أو طرابلس أو صور أن يعثر على مؤسسة سياحية (مطعم أو مقهى أو فندق) مماثلة لتلك التي حملت سمعة عالمية في بيروت.

وتراجعت الزراعة عما كانت عليه في السابق مصدراً رئيسياً لدخل سكان الأطراف حتى أصبحت القطاع الأصغر في الاقتصاد اللبناني، دون أن تلقى اهتمام الحكومات المتعاقبة. وفيما كانت أغلبية سكان لبنان تقيم في الأرياف وحتى زمن متأخّر من الاستقلال وتتّكل على الزراعة، لم تساهم الزراعة بأكثر من 9 بالمئة عام 1974. واصبح إهمال الأراضي الزراعية في البقاع وعكار والجنوب وكأنّـه سياسة غير مكتوبة وقاعدة لم تحد عنها الحكومات المتعاقبة.

كان البقاع ثروة وطنية لا تقدّر بثمن حصل عليها عرابو الكيان مجّاناً ولم يدركوا قيمتها بسبب جهلهم بأصول إدارة الدولة واتكالهم على التراث العتيق في الحكم. ويحضر هنا ضغوط متنورين كموريس الجميّل وحميد فرنجية لتطوير الدولة ولكن ما من مجيب[62].

والأمر الثاني، إضافة إلى الإهمال الفاضح للمناطق المضمومة، كان جهل الحكام والزعماء الكامل بأصول دولة الرعاية التي وحدها فقط تبني دولة ووطناً. فكان واضحاً اختلال ميزان العدالة الاقتصادية في لبنان وسوء توزيع الثروة وغياب التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو موضوع لم تُعالجه الدولة في العقود المتعاقبة ويشكـّل بمفرده فشلاً ذريعاً يقاس به عدم نجاح لبنان المسيحي. إذ حتى في العام 1970، بقي الجزء الأكبر من سكان لبنان غارقاً في ريفية منعزلة أو أحياء مدينية متخلـّفة في الميادين الاقتصادية والتربوية والصحية. من حيث التركيب الطائفي، توزّعت الأسر التجارية الى 24 أسرة مسيحية (9 مارونية و7 كاثوليكية و4 أرثوذكسية وواحدة لاتينية وواحدة بروتستانتية وواحدة أرمنية) و6 أسر مسلمة[63]. وبيّنت دراسات أنّ أربعة بالمئة من السكان كانوا يسيطرون على 50 بالمئة من الاقتصاد في الستينات في حين قبع نصف سكان لبنان في الفقر.

يعتبر عهد الرئيس فؤاد شهاب (1958-1964) رمزاً، يكاد يكون يتيماً، للإصلاح السياسي والاقتصادي في حياة لبنان المسيحي في القرن العشرين. أهمية دوره تكمن في أنّ عهده سمح في إطالة أمد الوجه المسيحي للجمهورية حتى 1976 على الأقل. كان شهاب اختياراً سعيداً لحل أزمة 1958 لأنه كان مارونياً غير مسيّس يتمتع كقائد للجيش بثقة المسلمين والمسيحيين. فخاض عهده مواجهة صعبة عندما توحّد في وجهه معظم الزعماء التقليديين بعدما انقسموا بين مؤيد ومعارض في عهد كميل شمعون. وكان رئيساً قوياً من نوع جديد رغم أنـّه لم يأتِ من خارج الطبقة الاقتصادية والسياسية.

سعى شهاب الى بناء دولة مؤسسات وتطوير الاقتصاد وتحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين، وأصبحت قضية الإنماء في عهده هاجساً رسمياً على أعلى المستويات. فالأعجوبة اللبنانية والازدهار الظاهر في قسم من بيروت كانا يخفيان أوضاعاً اقتصادية واجتماعية خطيرة وطغيان قطاع الخدمات على القطاعين الزراعي والصناعي[64]. وكان شهاب بحكم خدمته في الجيش في مناطق البقاع متفهماً أهمية المطالب الاجتماعية والحرمان. وكان كقائد للجيش مسؤولاً عن ضبط الأمن في المناطق الحدودية والجردية، و«كان مقتنعاً بأنّ حرمان أبناء هذه المنطقة من كل الحقوق التي تفرضها مواطنتهم على الدولة لا يجيز ملاحقتهم ومحاكمتهم،

بل يجب على الدولة أن توفّر لهم الحد الأدنى من أسباب العيش والحياة قبل أن تحاسبهم وتدينهم وتطاردهم... والحقيقة أن الرئيس شمعون لم يكن يولي القضية الاجتماعية وإنماء المناطق المحرومة الأولوية في اهتماماته»[65].

عزم شهاب على الإصلاح، فصدرت عشرات المراسيم الاشتراعية والقوانين التي مهدت لقيام دولة المؤسسات. الى درجة يمكن القول إنّه إذا كان من مؤسسات رسمية استفاد منها المواطن اللبناني فيما تبقّى من القرن العشرين، فإنها حتماً تلك التي أسسها شهاب. ومن المؤسسات التي ظهرت في العامين الأوّلين من عهد شهاب: مصلحة الإنعاش الاجتماعي ومكتب الفاكهة ومكتب القمح ومصالح المياه والتفتيش المالي وكلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، وديوان المحاسبة وجهاز رئاسة الجمهورية، ومعرض طرابلس الدولي، ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، ومجلس القضاء الأعلى، ومجلس الشورى، ومجلس الخدمة المدنية، وهيئة التفتيش المركزي، ومعهد الدروس القضائية، والمحاكم الشرعية، وقانون الإرث لغير المسلمين، ومجلس التخطيط والإنماء الاقتصادي، ومكتب الإنماء الاجتماعي. ونفـّذت في العامين الأولين أيضاً مشاريع عمرانية كبناء الحوض الثالث لمرفأ بيروت ومرفأ جونيه واتمام أجزاء كبيرة من الأوتوستراد الساحلي وخطة التنمية الشاملة لإنارة المناطق وإيصال المياه والكهرباء والطرق المعبدة الى مناطق نائية ومحرومة وبناء عدد كبير من المدارس في الأرياف.

من أسباب فقدان النهج الشهابي لوهجه الإصلاحي، كان تصدّي الطبقة التقليدية للواقع الجديد واشتداد عود أجهزة الأمن والمخابرات في سنوات العهد الأخيرة، خاصة بعد وقوع انقلاب الحزب القومي عشية رأس السنة 1961. لقد أمر شهاب بحل البرلمان الذي كان من أسباب اندلاع حرب 1958، ووقع قانوناً انتخابياً جديداً عام 1960 رفع عدد مقاعد البرلمان الى 99 من 66. ولكن هذا القانون مهّد الطريق لانتخابات نجمت عنها عودة الزعماء التقليديين الى البرلمان، رغم التدخـّل الكثيف للمكتب الثاني[66]، وعاد معهم طغيان الإقطاع المذهبي والمناطقي، هذه المرّة مستقوياً بروحية حرب 1958. إذ بمناهضة الزعماء لفؤاد شهاب، الذي جهر علناً بفكره الإصلاحي وسعيه الى انهاء الإقطاع السياسي، فقد الموقع الرئاسي دوره التقليدي في استقطاب المصالح الاقتصادية والسياسية المسيطرة في البلد، وتحوّل إلى مصدر إزعاج لها. وبدا عهد شهاب كأنّه يتراجع حتى في سنيه الأولى إذ شرح اضطراره للعمل مع الفئات المناهضة للاصلاح كالتالي:

«أعرف مأخذكم أنتم الشباب الداعين الى قيام دولة حديثة على تعاوني مع الطاقم السياسي

والزعماء التقليديين. وجوابي هو أنّي مجبر على التعاون معهم لأنهم ما زالوا موجودين وبقوة على الساحة السياسية وأمام عيني تجربة كميل شمعون غير الموفقة يوم أسقط بعض الزعماء والتقليديين في الانتخابات. لقد حرصت على إدخال وجوه شابة وكفوءة من خارج العائلات السياسية التقليدية، تأكيداً على ضرورة تطوير وتحديث الطقم السياسي، ولكني لا أستطيع تغيير الطقم السياسي برمته. لا سيما إذا كان الشعب ما زال ينتخبه. ولذلك ركـّزت على الإدارات العامة والمؤسسات الحديثة وتحريرها تدريجياً من الخضوع للزعامات وتطعيمها بالعناصر الكفوءة»[67].

وكانت إشارة شهاب إلى قرب انهيار دولة لبنان المسيحي واضحة في عزوفه عن الترشّح لرئاسة الجمهورية عام 1970، حيث اصدر بياناً في 14 آب يعلن فيه صاحب التجربة التحديثية الوحيدة يأسه من مؤسسات النظام السياسي:

«امام الضغوط التي تعرّضتُ لها بغية ترشيحي للرئاسة الأولى، رأيت من واجبي قبل اتخاذ قرار نهائي في هذا الصدد ان أتفحص برويّة معطيات الوضع العام وانعكاساتها على مختلف الميادين وذلك لأتبين الإمكانات التي يمكن ان تتوافر لي لخدمة بلدي وفقاً لمفهومي الشخصي لهذا الواجب، ولما يتطلبه هذا الوضع من اجل مستقبل البلاد ومستقبل ابنائها.

وفي ضوء الخبرة التي اكتسبتها خلال ممارستي المسؤوليات المتعددة وخاصة في رئاسة الدولة، وانطلاقاً من تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال نظرتي الخاصة الى معنى السلطة والى المهمات التي يجب ان تؤديها الدولة والهالة التي يجب ان تلازمها، ونظراً الى ما يمكن ان يتلاءم واسلوبي الخاص في العمل والى ما يأمله ويتطلبه اللبنانيون من رجل خبر الحكم، يبدو لي الموقف على الوجه الآتي:

ان المؤسسات السياسية اللبنانية والأصول التقليدية المتبعة في العمل السياسي لم تعد في اعتقادي تشكل أداة صالحة للنهوض بلبنان وفقاً لما تفرضه السبعينات في جميع الميادين، ذلك بأن مؤسساتنا التي تجاوزتها الأنظمة الحديثة في كثير من النواحي سعياً وراء فاعلية الحكم، وقوانيننا الانتخابية التي فرضتها أحداث عابرة وموقتة، ونظامنا الاقتصادي الذي يسهل سوء تطبيقه قيام الاحتكارات، كل ذلك لا يفسح في المجال للقيام بعمل جدي على الصعيد الوطني.

ان الغاية من هذا العمل الجدي هي الوصول الى تركيز ديموقراطية برلمانية اصيلة صحيحة ومستقرة، والى إلغاء الاحتكارات ليتوفر العيش الكريم والحياة الفضلى للبنانيين في اطار نظام

اقتصادي حر سليم يتيح سبل العمل وتكافؤ الفرص للمواطنين، بحيث تتأمن للجميع الإفادة من عطاء الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية الحق. ان الاتصالات العديدة التي اجريتها والدراسات التي قمت بها عززت قناعتي بأن البلاد ليست مهيأة بعد ولا معدّة لتقبل تحولات لا يمكنني تصور اعتمادها الا في اطار احترام الشرعية والحريات الأساسية التي طالما تمسكت بها. وعلى ذلك، واستناداً الى هذه المعطيات، قررت ألا أكون مرشحاً لرئاسة الجمهورية. وفي الوقت الذي أعلن قراري هذا، أتوجّه بالشكر الى السادة النواب والسياسيين والهيئات والمواطنين الذين أولوني ثقتهم، متمنيّاً لهم التوفيق في خدمة لبنان»[68].

باستثناء الأزمات السياسية والخضّات الموقتة وحرب لبنان 1958 وأزمة أنترا عام 1966، عاش لبنان منذ الخمسينات وحتى 1974 عصراً ذهبياً شهد نمواً مطّرداً كما وصلت بيروت الى أوجها في الانتعاش والتطوّر. وساهمت الأزمة البترولية في بداية السبعينات وانفجار أسعار برميل البترول أربعة أضعاف خلال أشهر قليلة في دخول كميات كبيرة من المال الى لبنان. ولعب ريع النفط العربي دوراً كبيراً في توكيد الطابع الخدماتي للاقتصاد اللبناني، إذ كان مطلب العرب الرئيسي من لبنان ذا طابع استهلاكي: تأمين الخدمات السياحية والمصرفية والترفيه والتسوّق وشراء العقارات، الخ. فلم يكن مفهوم الدول العربية النفطية للاقتصاد أفضل من العقلية الماركنتيلية الريعية في لبنان. لقد ارتفعت أسعار العقارات في بيروت بشكل مذهل في أوائل السبعينات وبدأت ناطحات السحاب تظهر لأول مرّة، حتى أصبحت قطعة صغيرة من الأرض في شارع الحمرا مثلاً أعلى سعراً من قطعة مماثلة على جادة الشانزيليزيه في باريس. في تلك الفترة لم يكن ممكناً تفسير الغزو السياحي والريعي العربي والغربي لبيروت ومناطق الاصطياف والتزلج سوى أنّه يعد لبنان بمزيد من الثروة والبحبوحة في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين ويعد بديمومة لبنان المسيحي.

ولكن الحقيقة أنّ دولة لبنان المسيحي كانت تتمتّع بسنواتها الأخيرة.

الهوامش:

1. «حوار مع المطران جورج خضر، مجلة الجدار، 1994، ص 16، ذكره سمير عبده، **المسيحيون السوريون قديماً وحديثاً**، دمشق، منشورات دار علاء الدين، 2002، ص 93.
2. نقولا زيادة، **المسيحية والعرب**، دمشق، دار قدموس، 2000، ص 242.

3. نقولا زيادة، **المسيحية والعرب**، ص 246.
4. سُمّوا الانجيليين لأهمية العهد القديم من الكتاب المقدّس في عقيدتهم.
5. سمير عبده، **المسيحيون السوريون قديماً وحديثاً**، ص 72-73.
6. فيليب حتي، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**، بيروت، دار الثقافة، 1983، ص 263، ذكره سمير عبده، **المسيحيون السوريون قديماً وحديثاً**، ص 68.
7. Jean-Pierre Valognes, *Vie et Mort des Chrétiens d'Orient*, Paris, Fayard, 1994; Yoakim Moubarac, *Pentalogie Antiochienne, Domaine Maronite*, (7 Vol.), Beyrouth, Cénacle Libanais, 1984; in Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 16.
8. يكنّى الأرثوذكس بالملكيين نسبة الى الامبراطورية البيزنطية التي كانت على هذا المذهب في حين كان سلاطين الأتراك والخلافات العباسية والمماليك على مذهب السنة. وفي أواخر القرن السابع عشر قام المطران يوثيميوس الصيفي (من حلب) بحركة انفصال عن الكنيسة الأرثوذكسية والتحق بكنيسة روما فتبعه كبار التجار من مواطنيه ورعيّته. واضطهد الروم الأرثوذكس أعضاء الروم الكاثوليك في حلب وأنحاء سورية فاضطر الكثيرون الى اللجوء الى لبنان وتمركزوا في شرق صيدا وزحلة (كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، بيروت، دار النهار، ص 169).
9. مجلة المسرة، حريصا، السنة 57، نيسان 1971، ص 256، ذكره سمير عبده، **المسيحيون السوريون قديماً وحديثاً**، ص 94.
10. البطريرك مكسيموس الخامس حكيم في مجلة المسرّة، حريصا، السنة 59، آذار 1973، ص 207، ذكره سمير عبده، **المسيحيون السوريون قديماً وحديثاً**، ص 97.
11. الكنائس الشرقية، رقم 5، مجلة المسرّة، حريصا، السنة 57، تشرين الثاني 1971، ص 690، ذكره سمير عبده، **المسيحيون السوريون قديماً وحديثاً**، ص 98.
12. وُلد لبنان الكبير عام 1920، ولكن استغرق تحضير دستوره وبناء مؤسساته الأولى لغاية العام 1930.
13. بطرس ضو، **تاريخ الموارنة**، بيروت، دار النهار. ذكره نقولا زيادة، **المسيحية والعرب**، ص 130 .
14. Philip Hitti, *Lebanon in History*, London, MacMillan, 1967, p. 248.
15. يوسف محفوظ، **مختصر تاريخ الكنيسة المارونية**، الكسليك، مطبعة جامعة الكسليك، 1984، ص 73.
16. كلمة المونسنيور ميشال الحايك في مؤتمر الاتحاد الماروني العالمي الثاني، نيويورك 1982، نشرته مجلّة المسيرة، 7 شباط 1994.
17. الأب يوسف مونّس، **السفير**، 2 آذار 2000.
18. الأب يوسف مونّس، **السفير**، 2 آذار 2000.
19. «Le Livre Libanais de 1585 à 1900» in *Le Livre et le Liban*, Paris, UNESCO-AGE-COOP, 1982, pp. 297-300.
20. Frank Mermier, *Le Livre et la Ville : Beyrouth et l'édition arabe*, Paris, Actes-Sud Sindbad, 2004, p. 19.
21. يوسف محفوظ، **مختصر تاريخ الكنيسة المارونية**، ص 37؛ وبطرس ضو، **تاريخ الموارنة** الجزء الأول، بيروت، دار النهار، 1970.
22. «Je reconnais que vous êtes Français de temps immémorial». E. S. Stevens, Cedars, *Summits and Seminars in Syria*, London, Hurst and Blackett, p. 257.
23. Roger Owen, *Essays on the Crisis in Lebanon*, London, Ithaca Press, 1976, p. 46.

24. كمال ديب، **أمراء الحرب وتجار الهيكل**، ص 52-53.
25. كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 43.
26. كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 42.
27. كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 43.
28. كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 55.
29. تقدّر مصادر أخرى حجم القوة المارونية بـ4000 رجل (كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 166). تجدر الاشارة الى اعتياد المؤرخين المحليين على المبالغة في الأرقام وخاصة متى تعلّق الأمر بالقوة العسكرية وتفاصيل المعارك. وعلى سبيل المثال، في مرجع ذكره الأب محفوظ (ص 28) جاء أنّ قوّة الموارنة كانت 50 ألف رجل جاهزين لمساعدة الحملة الصليبية على المشرق عام 1099، في حين أنّ كل سكان لبنان الموارنة لم يتجاوز عددهم الخمسين ألفاً في تلك الفترة. وحتى في عهد الأمير فخرالدين في القرن السابع عشر، ذكرت المصادر الأوروبية أنّ عدد الموارنة كان 70 ألفاً (ذكره الخوري بولس قرألي، **فخرالدين المعني الثاني حاكم لبنان ودولة توسكانا**، بيروت، دار لحد خاطر، 1992).
30. وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي**، بيروت، دار بحسون، 1986، ص35.
31. كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 83.
32. هو الكرواتي ميخائيل لاتاس الذي اتخذ اسماً عثمانياً هو عمر باشا النمساوي.
33. كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 114.
34. كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي**، ص 59.
35. يعكس عدد الضحايا عدد المسيحيين في دمشق في تلك الفترة، وحتى بعد هذه المجازر بعشر سنوات استمرّ التواجد الكبير للمسيحيين في دمشق، حيث بلغ عام 1873 حوالي سبعة آلاف نسمة (كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي**، ص 30).
36. كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 147-148.
37. ألبير دعيبس رحمة، **لبنان وإلغاء الطائفية السياسية والادارية**، ص 155.
38. كمال ديب، **أمراء الحرب وتجار الهيكل**، بيروت، دار النهار، 2007، ص 65-85..
39. الوضع المهيمن لموارنة الوسط تغيّر عام 1970، عندما بدأ موارنة الشمال تحقيق مكاسب سياسية هامة، فكان منهم رؤساء جمهورية (كسليمان فرنجية ورينيه معوّض) ووزراء في الحكومة. حتى أنّ شاباً من بشرّي (سمير جعجع) استطاع أن يصبح الزعيم الماروني غير المنازع للميليشيا المسيحية عام 1985.
40. أسعد داغر، **مذكرات على هامش القضية العربية**، القاهرة، 1959، ص 20.
41. George Antonius, *Arab Awakening*: *The Story of the Arab National Movement*, New York, Simon Publications, 2001 (original publication 1938), pp. 37-39.
42. مسعود ضاهر، **هجرة الشوام الى مصر**، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية.
43. Tabitha Petran, *The Struggle Over Lebanon*, New York, Monthly Review Press, 1987, p. 31.
44. كمال حمدان، **الأزمة اللبنانية**، بيروت، دار الفارابي، 1998، ص 80.
45. فواز طرابلسي، **صلات بلا وصل – ميشال شيحا والايديولوجيا اللبنانية**، بيروت، رياض الريّس للكتب والنشر، 1999، ص 21.
46. كمال حمدان، **الأزمة اللبنانية**، بيروت، دار الفارابي، 1998، ص 80-84.
47. مؤلفات يوسف السودا: **في سبيل الاستقلال**، بيروت، 1998؛ **تاريخ الحضارة اللبنانية**، بيروت، دار النهار، 1972؛

في سبيل لبنان، دار لحد خطر، بيروت، 1924.

48. كمال الصيلبي، تاريخ لبنان الحديث، ص 207.

49. لبيب عبد الساتر، التاريخ الحديث، بيروت، منشورات، دار المشرق، ص 246.

50. Larousse, «Les états du Levant sous Mandat français», Paris, Éditions Larousse, 1973, p. 95.

51. Berger Levrault, ed., *La Syrie et le Liban sous l'occupation et le mandat français 1919-1927*, Paris, 1929, p. 29.

52. Michel Chiha, *Visage et présence du Liban*, Beyrouth, Presses Orientales, 1964.

53. Edmond Rabbath, *La Formation Historique du Liban Politique et Constitutionnel*, Université Libanaise, Beyrouth, Librairie Orientale, 1986, p. 392.

54. لبيب عبد الساتر، التاريخ المعاصر، ص 205.

55. كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص 217.

56. بشارة الخوري، حقائق لبنانية، الجزء الثاني، ص 83-84.

57. Leila M. Meo, *Lebanon – Improbable Nation a Study in Political Development*, Westport, Connecticut, Greenwood Press, Publishers (Indiana University Press), 1965, p. 51.

58. Leila Meo, Ibid., p. 60.

59. ألبير رحمة، لبنان وإلغاء الطائفية السياسية والادارية، شركة شمالي وشمالي، 2003، ص 150-171. جمعنا الأرقام من النص في الجدول في هذا الفصل.

60. كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص 28.

61. ساد هذا المنطق في نيسان 1975 («لننزل الى الساحة ونر من يكسب») وأدّى الى 15 عاماً من الحرب.

62. كمال ديب، أمراء الحرب وتجار الهيكل، ص 167.

63. سليم نصر وكلود دوبار، الطبقات الاجتماعية في لبنان مقاربة سوسيولوجية تطبيقية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ص 98-101.

64. باسم الجسر، فؤاد شهاب، بيروت، مؤسسة فؤاد شهاب، 1998، ص 51-52.

65. باسم الجسر، فؤاد شهاب، بيروت، مؤسسة فؤاد شهاب، 1998، ص 21-22.

66. نقولا ناصيف، المكتب الثاني حاكم في الظلّ، بيروت، دار مختارات، ، 2005، ص 348-355.

67. باسم الجسر، فؤاد شهاب، ص 48.

68. النهار، 6 حزيران 2008.

الفصل الثالث

سقوط لبنان المسيحي

9. تراجع «الفكرة اللبنانية»

لعقود طويلة اعتاد اللبنانيون على أن تكون المارونية السياسية هي ربّان سفينة الدولة، وذلك لخبرتها السابقة في حكم إمارة الجبل في الماضي وفي لبنان الكبير بين 1920 و1975. وارتاح المسلمون لحكم الموارنة خاصة في عهد فؤاد شهاب. ولكن باستثناء صلاحيات رئاسة الجمهورية واليد العليا في قيادة الجيش، لم يكن الموارنة يفرضون ما يشاؤون ومتى يحلو لهم كي لا تهدّد قراراتهم الأحادية ركائز الدولة. فقد هزّت حرب 1958 الدولة وأثبتت هشاشتها المبنية أساساً على توافق الزعماء التقليديين للطوائف، ولم يمض على الاستقلال أكثر من 15 عاماً، ولم تفد شمعون صلاحياته الواسعة. وجاءت حرب 1975 لتُجهز على هذه الدولة بسبب القاعدة الديمغرافية المفتقدة الى التناغم الاجتماعي والاقتصادي وبسبب الوضع المتفجّر دوماً في الشرق الأوسط. أمّا من ناحية النفوذ الاقتصادي فلم يكن الثراء والنشاط الاقتصادي مقتصراً على الموارنة دون غيرهم.

لذلك، في معرض فهم ما حصل، لا يعقل أن يكون الموارنة سوى خارقي القوّة لكي يكونوا السبب في كل ما حصل من سلبيات في لبنان، حتى لو كان دورهم شديد الأهمية بحكم موقعهم في الدولة، وإن كان عليهم لعب دور بنّاء لم يقوموا به. لقد جاء وقت الحساب في أواخر الستينات مهدّداً وضع الموارنة والمسيحيين بشكل خاص واستقرار لبنان واستمراره كدولة بشكل عام. إذ إنّ هزيمة العرب في حرب 67 وصعود المقاومة الفلسطينية بعد ذلك وتعاطف جزء كبير من الشعب اللبناني مع القضية الفلسطينية ومع التيارات العربية، وتراجع منحى الإصلاح الشهابي، كانت كلها عوامل شديدة التأثير على الساحة اللبنانية.

التيار الثقافي لدى الموارنة الذي ناضل من أجل «الفكرة اللبنانية» منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى الثمانينات من القرن العشرين، انتهى عمليّاً وبشكل رسمي مع دخول اتفاق الطائف طور التطبيق، حتى لو استمرّ هذا التيار في نشر سيَر ذاتية وإلقاء خطابات وتصريحات. إن انهاء حال الحرب الأهلية في لبنان استدعى تنازلات من الزعماء الموارنة عن صلاحياتهم، ولأول مرّة أصبح لبنان ذا هويّة عربية بنص دستوري: «لبنان هو عربي الهوية والانتماء». هذا النص كان بديهياً لدى المسيحيين قبل 1989، ولكنّ تخوّفهم كان من تردّد المسلمين حول نهائية الكيان وامكان ضمـّه إلى اتحاد عربي، مع سورية مثلاً، ما يفقده طابعه المسيحي. ولذلك حسمت نهائية الكيان في دستور الطائف أيضاً.

لم يكن قيام دولة لبنان المسيحي شهر عسل للمسيحيين في المشرق. فقد عاش مسيحيو لبنان في حالٍ قارَبَ اليأس بعد تجارب حلول متعدّدة منذ 1920 وحتى نهاية القرن العشرين. فمهما اعتنقوا من أفكار ومعتقدات وتحالفات كانوا دائماً الفريق الخاسر: أكان اتجاههم عروبياً أو قوميّاً سوريّاً، انعزاليّاً أم انفتاحيّاً، مع الزواج المدني أو ضد الزواج المدني، في حال عداء متطرّف مع اسرائيل أو متعامل مع اسرائيل، إلخ.

لقد تعب المسيحيون بين الفينة والأخرى من أن يبرهنوا على التزامهم ببيئتهم المشرقية وانتمائهم إلى هذه البلاد. ألم يكونوا هنا قبل الإسلام بقرون؟ ألا يكرّر البطريرك الأرثوذكسي اغناطيوس الرابع هزيم عروبة الروم الأرثوذكس: «نحن هنا في الشرق قبل الإسلام بكثير. نحن كنا هنا لاستقبال الإسلام عندما حضر إلى هذه البلاد. كان المسلمون ضيوفنا في البدء»[1]. ولكن هذا الاتجاه لدى الأرثوذكس كان مشوباً بصعوبة قبوله لدى الموارنة. فإذا كان الانتماء العربي يعني أن يتخلى الموارنة عن كل صبغة ثقافية حضارية أخرى مع الغرب، فردّة فعلهم العفوية هي رفض العروبة وخاصة متى قُدّمت بقالب مسلم. وفي هذ االصدد كتب المونسنيور ميشال حايك أنّ العروبة أخذت مفهومها التوحيدي من الإسلام التوحيدي ولهذا السبب فهي تتوق إلى وحدة تصهر عناصر اللغة والفكر والانتماء وحتى النظام السياسي. وهي ترفض التعددية الاثنية والفكرية واللغوية ولا تأخذ في الحسبان أنّ أبرز مراحل النهضة والإبداع عند العرب هي تلك التي اتصفت بالتنوع والتسامح في ظل الخلافة الإسلامية أو في ظل الحضارات المتنوعة التي ظهرت قبل الإسلام[2].

اصطدمت الفكرة اللبنانية بمعوّقات مذهلة منذ منتصف القرن العشرين. على الصعيد الثقافي، ما بدأه المثقفون المسلمون والمسيحيون معاً منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن

العشرين للتحرّر والازدهار، انقلب في دول المشرق المستقلة منذ الخمسينات إلى عداء محكم للغرب الكولونيالي، وابتعاد عن المؤسسات الديمقراطية وخلط للقومية العربية بالإسلام. وهكذا ما ان حلّ عقد الخمسينات حتى عادت السيرة القديمة بربط المسيحية المشرقية بالغرب ومؤامراته ضد العرب. وتدهور الوضع بعد هزيمة العرب عام 1967 أمام اسرائيل وحرب لبنان عام 1975 والثورة الإيرانية عام 1979، فتراجعت أسهم الفكر القومي العربي والعلماني لتأخذ مكانها الأفكار الإسلامية ومنها الأصوليات. ما شكّل الهزيمة الأكبر لمسعى الفئة المسيحية المتنوّرة في لبنان (ولا نقصد من هم في الحكم) لقيام هويّة وطنيّة لبنانيّة جامعة في دولة عصريّة، وأن تكون مجدّداً موضع شك بأنّ ولاءها هو للغرب، ودفع إلى حالة الذميّة التي ظن المسيحيون أنـّها ولـّت مع زوال الحكم العثماني، ومواطنية من الدّرجة الثانية بفعل التهميش.

أما على مستوى الطبقة السياسيّة والتي كانت تقليدية بمعظمها، فلم يلحظ منظّرو «إرادة العيش المشترك» في الثلاثينات أنّ «الخوف المتبادل» الافتراضي الذي دفع إلى العيش المشترك لن يبقى نظرياً، بل قد يؤدّي الى تفجيرات لا يمكن احتواؤها نتيجة تحوّلات ديمغرافية واجتماعية أو سعي إحدى الجماعات الميثاقية الكبرى الى مزيد من التمثيل في الدولة. إذ أثبتت دراسات لاحقة أنّ «العيش المشترك» قد يصلح ويحقق السلم عندما تكون الأقليات متعددّة وليس في وضع يشكـّل عدد منها ثلث السكان بمفرده كما أصبح الحال في لبنان بعد الاستقلال[3]. لقد تبيّن في لبنان بعد العام 1990 أنّ فكرة قيام أي شكل من أشكال السلطة باتت مستحيلة بدون المشاركة الجماعية لكل الطوائف وبشكل يرضي الزعماء. حتى بعد عقد من الزمن من نيل الاستقلال، عاد السنـّة الى تأكيد علاقتهم العضوية مع المحيط العربي في وقت كان نجم القومية العربية يسطع في سورية والعراق ومصر، وأنظمة وحدوية تظهر في القاهرة برئاسة جمال عبد الناصر وفي دمشق وبغداد بقيادة «حزب البعث الاشتراكي العربي». من ناحيتهم، جدّد قادة الموارنة، الحذرون من الارتباطات العربية، تعاطفهم مع الغرب وأسّسوا علاقات اقتصادية حميمة معه منذ العام 1948 وسعوا الى الالتحاق بالمشاريع الأميركية والأحلاف الغربية في الشرق الأوسط، ومصادقة الأنظمة العربية المغرقة في الرجعية وفي تبعية الغرب (كميل شمعون).

منذ الاستقلال وحتى السبعينات، جرت محاولات تدعيم القومية اللبنانية في أذهان الأجيال الجديدة عبر تدريسها باقة من الأحداث التاريخية دون غيرها ما يخدم بناء الهوية

اللبنانية. وهو هدف مشروع ومقبول لو لم يكن موضع نزاع دائم بين المجموعات الدينية المكوّنة للبنان، والذي كان ضمنيّاً نزاعاً على الثروة والنفوذ. كتابة التاريخ اللبناني وخاصة تلك الموجّهة الى تلامذة المدارس في المراحل الأولى، سهّلت صقل عقول الأطفال في سنّهم الصغيرة، فيما صعب ذلك في مراحل لاحقة من حياتهم عندما واجهو الحياة وكوّنوا عائلات وبحثوا عن عمل، الخ. ومن ضمن منهج تعليم التاريخ كان اعتماد نمط غربي في التاريخ يبدأ بفينيقيا على أنّها تشارك الإغريق واليونان في صنع الحضارة الغربية في المرحلة الكلاسيكية (شراكة في الألفباء والآلهة والقرب الجغرافي والاختلاط الاجتماعي والجذور الإثنية، الخ). ويقفز منهاج التاريخ من مرحلة الفينيقيين فوراً الى «حقبة اقطاعية»، تحت سلطة أمراء الجبل، و«انتفاضة شعبية ضد الإقطاع» وصولاً الى «صعود الدولة الحديثة الرأسمالية الليبرالية» في القرن العشرين. هذه الرواية التاريخية أهملت أو قلّلت من أهمية العوامل الجغرافية والحضارية للمشرق والمنطقة العربية والتي لعبت دوراً كبيراً في تاريخ لبنان. ويمكن القول إنّ واضعي كتب تاريخ لبنان قد نسخوا منهج وأسلوب كتب التاريخ في فرنسا وانكلترا كقالب لتاريخ لبنان، واختاروا بدقّة أحداثاً ومعطيات دون غيرها تناسب القالب الأوروبي[4]. ويلاحظ مثلاً اعتمادهم المفرط على المراجع الأجنبية وخاصة الفرنسية لكتابة تاريخ لبنان. وقد لا يلام كاتبو التاريخ في عقود الاستقلال الأولى فربما هذا ما كان متوفّراً، إذ افتقدت الدولة الجديدة مصادر البحث[5]. ولكن تصميم مضمون المنهاج وايديولوجيته سبق وضع الكتب، فلو وضعها باحثون بأفكار وعقائد قومية سورية أو اسلامية أو عربية لكان للبنان تاريخ آخر.

وبمواجهة القالب الذي وضع لبنان في سياق التاريخ الأوروبي، كان رأي آخر أنّ لبنان بلد قديم يضاهي في عراقته بلاد الإغريق، ولكنّه لا ينتمي الى التقليد التاريخي الأوروبي، وأنّ مؤرخي لبنان منحازون في رغبتهم في الانتساب الى الغرب الكلاسيكي. لحظ متنوّرو الموارنة هذه الإشكاليات باكراً، قال الأب يواكيم مبارك، المؤرخ ورجل الدين، إنّ الكنيسة المارونية ليست أقلية دينية أو إثنية بل هي مشروع وحركة داخل كنائس المشرق، وعلى الموارنة أن يحملوا المشعل وأن يكونوا رسل التحديث في العالم العربي[6].

لقد ازدهرت ومنذ الستينات في صفوف اليسار اللبناني والمثقفين المسلمين كتابات مضادة «للفكرة اللبنانية» تقلّل من أهمية هذه العقيدة، وتتكلم عن تاريخ اقليمي أوسع، وأنّ تراث 7000 سنة ليس وقفاً على لبنان، وأنّ موطن الفينيقيين لم يقتصر على لبنان، وأنّ لبنان في التاريخ ليس الجبل، وأنّ طمس الشريك المسلم في الميثولوجيا المكوّنة للكيان أصبح فضيحة. هذا

الخلاف الذي بدا أكاديمياً في البداية ساهم في الانفصام العميق في الشخصية اللبنانية الحديثة على مستوى الشارع. فكانت المناهج التربوية تقلّل محتوى مادة التاريخ من التراث العربي والإسلامي الذي كان حاضراً في لبنان ابتداءً من القرن السابع، وفي ذاكرة نصف السكان في دولة لبنان الكبير، وتركـّز على حقبة امراء الجبل المعنيين والشهابيين (1516-1842) وأنّ الأمير بشير كان من أكبر رموز هذا التاريخ الفريد. فتمرّ قرون تعجّ بالتاريخ الحي من دون التفاتة، ويصبح تاريخ مناطق الأطراف ذا صلة فقط منذ ضمّها الى دولة لبنان الكبير، أو لأنّ الأمير فخرالدين أو غيره غزاها وضمّها إلى إمارته.

كان الاغتراب النفسي يتعمّق، إشارةً إلى صعوبة الحديث عن «ثقافة لبنانية» واحدة بل إلى ثقافات على قياس الطوائف حيث كان أساتذة المدارس والجامعات، خاصة المارونية منها، يقطّبون حواجبهم أمام احتمال انتماء تاريخ لبنان الى محيط مشرقي وعربي. حتى أنّ بعض المدارس وذوي الطلاب كانوا يشجعون الأطفال على التحدّث بالفرنسية دون العربية، وعلى تعلـّم تاريخ فرنسا وثقافتها، في حين كان التراث العربي الإسلامي يأتي في سياق الشعوب والامبراطوريات التي مرّت على لبنان، وتهمل حقيقة أن هذا التراث خلّف أثراً عميقاً في وجدان المجتمع اللبناني الحديث. وكانت بعض الكتب تزوّر تاريخ لبنان الإسلامي فتشير إلى الإسلام كغزو واجتياح، وتقلب حقيقة مجازر ارتكبها مسيحيون آخرون ضد مسيحيين في قرون الإسلام الأولى والادعـاء أنّ مرتكبيها من المسلمين.

ولم يخلُ الأمر من ظهور كتب مدرسية غطّت المساحة الجغرافية الأوسع، وتناولت الحقبات الأموية والعباسية[7] بشكل ايجابي وحضاري، ولكنها كانت قليلة في مواجهة طغيان التاريخ المميّز والخاص بلبنان، حيث لعب الفينيقيون وأمراء الجبل فيه دور البطولة. ولكن المحاولات التوفيقية جاءت متأخرة لم ترأب الصدع بين الحاجة الى تطوير «الفكرة اللبنانية» لاستيعاب تعدّد الانتماءات الى المحيط الجغرافي (السوري والعربي والإسلامي) وضرورة إبراز العادات والمزايا التي طبعت الإنسان اللبناني عبر التاريخ. ومن الأسباب الرئيسية لصعوبة إزالة الهوة، الدور الهام الذي لعبه الولاء الديني في انفصام الشخصية اللبنانية. إذ قد يكون بعض مسلمي لبنان من أصول أوروبية (اغريقية أو لاتينية أو افرنجية) أو وافدة من الشرق (فارسية أو تركية أو كردية أو أرمنية)، ولكنّ المسلمين اعتنقوا الحضارة العربية وانتموا إليها وإلى التراث العربي بكل طواعية وبدون تردّد. انتسبوا الى تنظيمات سياسية ونوادٍ تنادي بالعروبة بدون حاجة الى تمهيد أو شرح عقائدي. ومن ناحية أخرى، بعض موارنة لبنان تحدّروا من أصول عربية قدمت

من الجزيرة العربية (اليمن مثلاً) أو من شمال سورية أو من العراق، أو كانوا من عائلات مسلمة أو درزية تنصّرت قبل قرون. ورغم ذلك، فمعظم ميول هؤلاء غربية أوروبية ومحيطهم اليومي السياسي والاجتماعي في وادٍ غير الوادي الذي نشأ فيه معظم المسلمين. ولذلك تجد قرار انتساب الأفراد الموارنة الى أحزاب ذات نزعة قومية لبنانية كـ«حزب الكتائب»، سهلاً، فيما ندُرَ عدد الموارنة في أحزاب شيوعية أو قومية. ولا شك أنّ انتشار التعليم في لبنان قد دفع الشباب من كل الطوائف الى الانضمام الى أحزاب غير طائفية بقي مفعولها هامشياً في لبنان حتى اليوم. إذ قد يحتفل بعضها، كـ«الحزب القومي» و«الحزب الشيوعي»، بذكرى ثمانين عاماً على تأسيسها، ولكن تأثيرها وإنجازاتها كانت محدودة قياساً إلى الجماعات الطائفية الطاغية (لم يصل اي حزب علماني إلى ما وصله «حزب الكتائب» أو «حركة أمل» أو «الحزب الاشتراكي» من قوّة ونفوذ ومواقع في السلطة).

إن التعاطي المعقّد مع «الفكرة اللبنانية» المؤسِّسة لميثولوجيا الكيان أدّى إلى غربة المثقفين الذين لجأوا إلى ثقافة غربية في لبنان القرن العشرين، ليس الموارنة منهم فحسب بل بعض المثقفين المسلمين، حيث لازمهم شعور اللا انتماء الى تاريخ الشرق الأوسط وثقافته، ومزيج من مشاعر التعالي والتفوّق على المجتمع العادي المحيط بهم، مسيحياً أم مسلماً، ينطق باللغة العربية ويستمر بتقاليده المتوارثة. وهذه الغربة النفسية ساهمت الى حدّ بعيد في انفصام الشخصية الوطنية، وأصبح المثقفون في جهات متعادية تماماً كعداء اليمين واليسار في مدارس باريس وبرلين الفكرية[8]. وهذا كان من أسباب الصراع الأهلي أيضاً في القرن العشرين.

ولم يعتبر الزعماء الموارنة مدينة بيروت السنيّة - الأرثوذكسية عاصمة جوهرية لهم، بل نافذة تجارية فحسب، حيث بقيت بعبدا، عاصمة المتصرفية، مركزاً لرئيس الجمهورية ولقيادة الجيش، وأقام الزعماء الموارنة بعيداً عن بيروت. في حين اتخذ رئيس الوزراء السنّي مركزه في قلب المدينة في السراي العثماني القديم. أمثلة لا تحصى يمكن ذكرها عن «التعايش» بين السنّة والموارنة (بمعنى المساكنة، كل طائفة في غرفة منعزلة كما يوحي كتاب كمال الصليبي **بيت بمنازل كثيرة**)[9]، في انقسام ثقافي كان يزداد ترسّخاً وسلبية بعد الاستقلال. ففي حين سعت النخبة المارونية الى تعميق مفهوم ضيّق للمواطنية اللبنانية، ينطلق من «الفكرة اللبنانية»، احتضن السنّة فكرة وطن مرتبط بالعروبة ومؤسَّس على التراث العربي المشترك، وهذا ما لم يحد عنه رؤساء الوزارة السنّة الذين لم يغب عن وعيهم اليومي أنّ بلدهم الصغير هو جزء من

جسم أكبر.

إنّ إغفال مفكري لبنان الحديث للمعطيات الدينية في شرح الانفصام الوطني، ومحاولتهم فرض قالب مثالي غربي على الواقع اللبناني، قد أدّيا مراراً الى فشل التوصّل الى تفاهم على هوية وطنية موحّدة. وهكذا، أمام اعتناق أغلبية المسلمين للفكر القومي الأوسع (عربي أو اسلامي)، فإنّ التراث الكلاسيكي والروابط الأوروبية ودور الكنيسة شحذت مشاعر الموارنة في تعريفهم القومية اللبنانية، واعتقدوا، مخطئين، أنّ المسلمين سيقبلون هذا الطرح يوماً ما ويغادرون تراثهم الأوسع.

الجامعة اليسوعية والمدارس الكاثوليكية

كان لأنظمة التربية والتعليم في المرحلة الاستقلالية دور في مراوحة الانفصام النفسي بين الموارنة والسنّة في القرن العشرين. ففيما ذهب أبناء الموارنة الى مدارس الإرساليات والبعثات الأوروبية، أمّ أبناء السنّة مدارس المقاصد الخيرية الإسلامية ومثيلاتها. وكانت لفرنسا سياسة معيّنة في انتشارها التعليمي منذ أواخر القرن التاسع عشر، إذ كان الهدف تلقين المجتمعات التي استعمرتها فرنسا الطريقة الفرنسية في العيش والإدارة والعادات ليصبحوا مع الزمن رعايا فرنسيين (أسوة بأفكار الثورة الفرنسية والحملات النابليونية). فكان منهاج التعليم والمواد التعليمية التي استعملتها المدارس الفرنسية في لبنان هي نفسها التي تُستعمل في فرنسا، غريبة عن المشرق ومجتمعه وعاداته ولغته. وأصبح الفتيان يعرفون أكثر عن تاريخ فرنسا وملوكها وشعرائها أكثر مما يعرفون عن بلادهم وثقافتها. واستمرّت هذه الأساليب التربوية في لبنان القرن العشرين، حيث جاء في وصف كميل شمعون لحياته المدرسية: «بالنسبة لتاريخ أوروبا، لم يكن الدرس يتجاوز تاريخ فرنسا وحدها. جيلنا آمن بشدّة أنّ التاريخ الفرنسي هو سلسلة من الإنجازات العظمى والأعمال البطولية الخارقة»[10]. وبعد الحرب الأهلية في الجبل في القرن التاسع عشر، كان الكونت سفورزا، وزير خارجية ايطاليا، يزور المنطقة، فأصيب بصدمة عندما دخل مدرسة في جبل لبنان وشاهد أطفالاً سمراً يقرأون النشيد الوطني الفرنسي بصوت عال: «أجدادنا الغاليين كانوا شقراً!»[11].

احتفلت الجامعة اليسوعية في بيروت بعيدها الـ125 عام 2000، وهي فترة زمنية مديدة تخرّج اثناءها ألوف الطلاب الذين أصبحوا أعضاء في الطبقة السياسية والاقتصادية اللبنانية منذ قيام دولة لبنان الكبير عام 1920. ولكن هذه الطبقة بدلاً من أن تبني دولة حديثة مؤسساتية

وتوسّع مفاهيم الديمقراطية إذ بها تصل إلى دولة فاشلة قبل نهاية القرن العشرين. هذه الطبقة نشأت على عامل تغريبي حادّ مبني على الجزويتية واللغة الفرنسية، وبعيدة عن العالم العربي والإسلامي وحتى عن البيئة اللبنانية المحلية. كما أنّ الجامعة أصبحت قلعة التلقين الغربي في لبنان يخرج منها جيل لا يريد شيئاً من المشرق بل يتطلّع دوماً إلى فرنسا والغرب. ولا غرابة في ذلك إذ إنّ الجامعة كانت صنيعة الحركة الإرسالية اليسوعية التي اختارت الاختراق الثقافي العميق للأفراد بدل التبشير الديني المباشر فحسب، الذي مارسته بعثات أخرى بتشجيع من الفاتيكان والقنصل الفرنسي في القرون الماضية.

بيّن استفتاء أجري عام 1996 حول المتكلـّمين بالفرنسية في لبنان، أنّ نصف هؤلاء كانوا من الموارنة، يليهم الروم الأرثوذكس (13 بالمئة) والشيعة (12 بالمئة) والسنّة (10 بالمئة) والروم الكاثوليك (10 بالمئة) والدروز (3%). ما يعني أنّ المسيحيين شكـّلوا نسبة 75% من سائر المتكلمين بالفرنسية في لبنان في العقد الأخير من القرن العشرين. ورغم أنّ الاستفتاء أظهر أنّ أكبر نسبة نمو في تعلّم اللغة الفرنسية كانت في صفوف الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك، كان ملفتاً أنّ الشيعة سجـّلوا زيادة كبيرة في عدد المتكلمين بالفرنسية، وأنّ نسبة المتكلمين بالفرنسية في أوساط الجيل الجديد من الشيعة بلغت خمسة أضعاف نسبة الجيل السابق من الشيعة. وثمـّة انتشار كثيف لمدارس الليسيه الفرنسية والرهبانيات في مناطق انتشار الشيعة في لبنان، كما أنّ نسبة كبيرة من مغتربي غرب أفريقيا من الشيعة دأبوا على ارسال أبنائهم للتعلّم في لبنان باللغة الفرنسية. وأظهر الاستبيان ايضاً ظاهرتين هامتين: أولاهما أنّ اللغة الانكليزية قد حقّقت نمواً كبيراً في لبنان وخاصة في صفوف الموارنة (مثلاً جامعة اللويزة). والثانية أنّ 85 بالمئة ممن شاركوا في الاستبيان أعربوا عن رغبتهم في تعلـّم اللغات الثلاث: العربية والانكليزية والفرنسية[12]. ورغم أنّ للموارنة الأسبقية في ترويج ونشر اللغة والثقافة الفرنسيتين، إلا أنّ دورهم تراجع ولم يبدُ أنّ اللغة الفرنسية حافظت على ارتباطها بالموارنة بعد العام 1990.

حتى مدرسة سيّدة الجمهور شهدت تراجعاً في الجزويتية الصارمة، حيث تضاءل عدد الرهبان الفرنسيين في الهيئة التعليمية والإدارية والتحق بها رهبان جزويتيون من هولندا وزاد عدد الرهبان وغير الرهبان من اللبنانيين. وسجـّلت المدرسة تعديلات في منهاجها التربوي والحاجة إلى أخذ المحيط العربي والإسلامي بعين الاعتبار، ليكتشف الجيل الجديد مهمّة المسيحية في المشرق. لقد قام الجزويتيون بمراجعة المناهج الدراسية وتبيّن أنّها خرّجت أجيالاً «نخبوية» منعزلة عن مجتمعاتها مسلوخة عن جذورها، تعرف أدب فرنسا ولغتها أكثر

من الفرنسيين أنفسهم. كان ثمّة عدد كبير من المتعلمين المسيحيين لا يعرف العربية جيّداً قراءة وكتابة «ما خلق انفصاماً schizophrénie في الشخصية اللبنانية»، على حدّ تعبير تربوي جزويتي. «كثير من طلابنا السابقين كانوا يقولون لنا: لقد حصّلنا مقدرة شاملة في الثقافة الغربية مع بنية قوية في العلوم والمعارف، ولكننا أصبحنا غرباء في بلدنا ومحيطنا المباشر»[13]. وأصبح التحدي لمدرسة الجمهور - كما لكل المدارس الكاثوليكية أو التي تعتمد منهاجاً فرنسياً في التعليم في لبنان - أن تعادل بين المحافظة على مستوى تعليمي مرتفع، والتوجّه نحو مضمون عربي، ما يمزج بين الثقافتين العربية والغربية.

وينعكس تغريب النخبة المسيحية خاصة في تدريب وتجهيز رجال الدين. فيندّد الأب يواكيم مبارك بأولئك الذين يدرسون في روما تعاليم الكاثوليكية ثم يتنكّرون ويتجاهلون تعاليم آباء الكنائس الشرقية والتراث الماروني: «إنّهم يعرفون عن اغناطيوس لويولا وألفونس ليغير والقديس توما الأكويني أكثر مما يعرفون عن يعقوب السروجي وإسحاق السرياني والقديس أفرام أو يوحنّا الدالاتي». ويدعو الأب مبارك رجال الكنيسة المارونية إلى «أخذ مبادرة جديّة لتعريب البرامج، وهكذا يجدّدون دور المسيحيّين الرائد الذي كان لهم في العصر الذهبي للنهضة الثقافية العربية في القرن التاسع عشر». بهذا يكون الردّ على القائلين بأسلمة الثقافة العربية التي نهض بها المسيحيون[14].

حتى في التسعينات لم تتوقّف المحاولات للعودة إلى «الفكرة اللبنانية» من موقع تقليدي رغم توصيات السينودس عام 1995 والإرشاد الرسولي عام 1997. ولكن بدا أنّ هذه المحاولات كانت من موقع المدافع عن «فكرة لبنانية» بمواجهة هجمة عروبية، تتمّ تحت جناح الوصاية السورية، ولم تكن محاولة للعثور على فكرة لبنانية جديدة يشارك المسلمون في وضعها. ففي آذار 1997، ألقى رئيس جامعة القدّيس يوسف الأب سليم عبو كلمته السنوية ضمّنها جملة هموم المسيحيين وحمّلها عنوان «تحديات الجامعة»[15]. في هذه الكلمة ندّد عبو بالخطاب الايديولوجي المهيمن على لبنان التسعينات وخاصة حول مشتقات كلمة «عربي» - «عربيّة، عروبة، تعريب». وحذّر من الخلط بين هذه المشتقات والإسلام. واعتبر الخطاب الايديولوجي العربي تحريفاً لتاريخ لبنان وميّزاته الاجتماعية وواقعه السياسي، وتذويباً للبلد في التراث العربي الإسلامي ومحواً للمساهمات الخاصة بمسيحيي الشرق في الحضارة العربية وخاصة في زمن العباسيين، ولمساهمة مسيحيي لبنان في نهضة العرب منذ أواخر القرن التاسع عشر. وانتقد عبو «محاولات إعادة كتابة تاريخ لبنان وكأنّه بدأ مع الفتح العربي وشطب الزمن

القديم الذي رسم خصائص الأمّة اللبنانية». وشرح أنّ الحضارة الغربية بالنسبة للمسيحيّين، وحتى في تجليّاتها العلمانية، إنّما تبقى مرجعاً لا غنى عنه لتراثهم الأنتروبولوجي والروحي. ونفى عبو أن تكون تعدّدية المجتمع اللبناني مساوية للطائفية والتعصّب كما يقول منتقدو التعددية، أو أنّ تعليم اللغات الأجنبية يتم على حساب اللغة العربية، مؤكداً أنّ «لبنان سيبقى دوماً ثنائي اللغة ومتعدّد اللغة أيضاً وإلا لا يكون. كما أنّ لبنان سيبقى دوماً أمـّة متعددة المذاهب والجماعات. ذلك أنّ التعددية الاجتماعية والثقافية لا تشكل حاجزاً أمام الوحدة الوطنية. على العكس، إنـّها اساس هوّية متحسّسة لخصوصيات اللبنانيين».

وعلى مستوى آخر انتقد عبو الخطاب الايديولوجي الذي يضمر «أجِندة» سياسية، فيصبح الاسم الرسمي للاحتلال السوري للبنان «الوجود السوري» ويخلو الخطاب العام في البلاد من عبارات «الديمقراطية» و«الحرية» و«الاستقلال» و«المجتمع المدني» و«حقوق الانسان»، أو تُذكر هذه المفاهيم بغاية تفريغها من مضمونها الحقيقي. ويقلّل هذا الخطاب الايديولوجي من أهمية التبعية للخارج وخطورة اضطهاد الحريات. ويقول عبو: «عندما يُرفع شعار الأمن القومي لتبرير قمع المعارضة ومنع التظاهر ومراقبة الإعلام وضبطه وتوقيف المواطنين عشوائياً، فهذا يعني أنّ الديمقراطية تحتضر». وانتقد عبو بشدّة منطق «شعب واحد في دولتين» الذي ابتدعه الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد. فأين الدولتان ووضع لبنان شبيه بالضم القسري للنمسا إلى ألمانيا النازية عام 1938؟ وشدّد عبو على أنّ هوية لبنان العربية بالنسبة للمسيحيين لا تعني تسخير دولتهم اللبنانية لدولة أخرى شقيقة تحت شعار وحدة الأمة العربية[16]. وتابع الأب عبو تفصيل أطروحته حول تعددية لبنان في كلمات وكتابات عامي 1998[17] و1999 («التعددية في التطبيق» و«المواطنية التفاضلية») حيث يتساوى المواطنون ويتمتعون بحريّة فردية و«اعتراف مؤسساتي لولاءات المواطنين المجتمعية والثقافية» مقارنة بمواطنية صارمة ومنتظمة ليست سوى غطاء لثقافة انصهار قسري.

مواقف عبو هذه وُوجهت بردّات فعل غاضبة استمرّت لعدّة أشهر بين دعم لرئيس الجامعة اليسوعية وانتقاد لها، عبر مقالات في الصحف. بين مقالات انتقدت «عودة الخطاب الماروني الطائفي القديم» (مع أنّ عبو كان أرثوذكسياً واعتنق الكاثوليكية)، ومقالات اشارت إلى انحدار «الفكرة اللبنانية». حتى عالِم الاجتماع اللبناني وضـّاح شرارة علـّق أنّ «نظريات سليم عبو تمثـّل دفاع مسيحّية لبنانية تلفظ أنفاسها الأخيرة»[18]. أما من المؤيدين، فكان للبطريرك صفير رأيه المدافع عن النموذج التعددي: «في لبنان ديانتان، المسيحية والإسلام،

ولكل منهما مجموعة قيَم ورؤيا معيّنة للانسان والعالم. ولذلك يمكن القول إنّ في لبنان ثقافتين واحدة موجّهة للغرب والأخرى نحو الشرق. والثقافتان متّحدتان ومتعايشتان في لبنان، وهذا ما يفعله المسيحيون والمسلمون. وهذا لا يمنعهم من أن يعيشوا تحت سماء واحدة، في بلد واحد، ويكون عندهم تاريخ مشترك وتراث مشترك»[19].

أثبتت مقولات عبو والردود عليها أنّ اتفاق الطائف لم يحسم فعلاً الصراع حول هويّة لبنان والثقافة اللبنانية والانتماء إلى العروبة. هذا في وقت كان فيه العرب انفسهم قد انصرفوا إلى أمور أخرى غير العروبة، بعدما خاب بريق القومية العربية منذ أواسط السبعينات من القرن العشرين، وفي وقت كانت فيه كلمة «البعث» مرادفة للنازية في أذهان الكثيرين بعد حرب الكويت. وسنعود إلى هذا الموضوع في الفصل الأخير من الكتاب. ولكن سنطرح فيما تبقى من هذا الفصل انتقال كل هذا الكمّ من الخلاف الثقافي والعقائدي إلى الشارع لحسمه عسكريّاً، فإما أن يبقى لبنان المسيحي أو لا يبقى.

10. الحرب الأهلية الثالثة (1958)

بدأ النزاع في لبنان قبل عام من الاستقلال، عندما ارتكب بعض الساسة المسيحيين هفوات تنضح عن بذور التعامل الفوقي مع الشركاء المسلمين، والتي ستتكرّر وستكون من مسببات حروب أهلية فيما بعد. ففي نيسان 1942 شجّع سبيرز الحكومة اللبنانية على الدعوة لانتخابات برلمانية، وسمحت بذلك السلطات الفرنسية عام 1943 بعدما أقالت ألفرد نقّاش وسامي الصلح من منصبيهما وعيّنت أيوب ثابت رئيساً للجمهورية وللوزارة. فشكّل ثابت حكومة مهمتها الإشراف على الانتخابات وبدأ باهانة المسلمين بأنّ قلّص حصتهم في البرلمان وزاد حصّة المسيحيين، مانحاً السنّة والشيعة والدروز 22 مقعداً مقابل 32 للمسيحيين. فغضب المسلمون وتنادوا الى مؤتمر في بيروت كاد يؤدي الى فتنة. وقاد «حزب النجادة» المسلم الحملة ضد ثابت، فأزاحه الفرنسيون وجاؤوا بالأرثوذكسي بترو طراد في تموز الذي أعاد التوزيع الى 30 مقعداً للمسيحيين و25 للمسلمين (أي نسبة ستة الى خمسة).

في الخمسينات، أخذ رئيس الجمهورية كميل شمعون موقفاً متشدّداً من الزعماء المسلمين، وغابت صورته الأساسية كصديق للمسلمين ومناصر للقضية الفلسطينية. فبعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، أصّر رئيس الحكومة عبدالله اليافي والوزير صائب سلام على قطع العلاقات مع باريس ولندن، فرفض شمعون. وأُحرج الزعيمان السنيّان في مسألة عربية

مبدئية تتعلّق بالتضامن مع مصر، فاستقالا من منصبيهما التزاماً بموقفهما ولحفظ قاعدتهما الشعبية[20]. وفي خطوة طبعت أسلوبه في التشدّد في ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني في الدستور، قبل شمعون استقالة اليافي ومعه سلام، وكلّف سامي الصلح بتشكيل الحكومة. فاتخذ الخلاف في لبنان انقساماً ذا طبيعة مذهبية. في حين عبّر شمعون عن ميل مسيحي للغرب وأولوية سيادة لبنان، كان تحمّس القادة المسلمين لنداء الوحدة العربية ودعم الرئيس المصري جمال عبدالناصر أقوى من حماسهم للبنان وحرصهم على استمراره كدولة مستقلة. فكان الطرفان يعملان بوتيرة واحدة للابتعاد عن الميثاق الوطني الذي قضى بعدم إذابة لبنان في كيان عربي أكبر، وعدم جعل لبنان ممرّاً أو مستقرّاً للاستعمار الغربي. وأخذ لبنان يسير عام 1957 نحو الفوضى والانقسام، في حين كانت الأعمال المخلّة بالأمن تزداد رغم حالة الطوارىء المعلنة منذ العدوان الثلاثي على مصر. وشعر اليافي وسلام بمرارة جرّاء منصبيهما فعملا ما بوسعهما لمعارضة شمعون. وبدلاً من التحوّل نحو سياسة تحظى باجماع الرأي العام، قام شمعون بإذكاء النار بتصديقه مبدأ ايزنهاور الذي قرّب لبنان من التحالف الغربي الذي قادته الولايات المتحدة، ما زاد قوّة المعارضة وتحدّيها[21].

وأثناء انتخابات 1957، تدخّل شمعون في قانونها وفي ترتيب الدوائر والحملات ليضمن فشل المعارضة. وإذ فشلت، دعت المعارضة الى إغلاق المدن والتظاهر لإسقاط الحكومة. وخلال التظاهرات وقعت معارك دامية بين قوات الأمن والمتظاهرين كانت حصيلتها عدداً من القتلى والجرحى ومئات المعتقلين، فتسلم الجيش مسؤولية حفظ الأمن. وفي 30 أيّار انطلقت في بيروت تظاهرات ضخمة اصطدمت مع رجال الأمن ووقعت اشتباكات بالأسلحة امتدت في المناطق فسقط عشرات القتلى والجرحى. وفيما اتُّهمت الحكومة السورية بهذه الأحداث، احتج المفتي والبطريرك الماروني على تعامل قوى الأمن مع المتظاهرين وانتقدا أداء الحكومة. واستمرّت أعمال العنف اكثر من عشرين يوماً كان أبرزها وقوع 26 قتيلاً و50 جريحاً في معركة بالمدافع الرشاشة في كنيسة مزيارة في زغرتا استمرت عدة ساعات بين آل فرنجية ومعوّض من جهة، وآل الدويهي وكرم المؤيدين لشمعون من جهة أخرى[22]. ولاحقت قوى الأمن سليمان فرنجية ورينيه معوّض و35 من أنصارهما بتهمة ارتكاب المجزرة ففرا الى سورية. انفجر العنف الشامل بين أطراف النزاع عشية اغتيال الصحافي نسيب المتني في بيروت يوم 7 أيار 1958. وأغلقت طرابلس واحتل شوارعها الغوغاء، وطغت أعمال الشغب في عكار، وهاجم قبائل الجعافرة الدرك في بعلبك والهرمل وسقط عدد كبير من القتلى والجرحى، في

حين وقعت اشتباكات بين أهل زغرتا المعادين لشمعون والدرك أيضاً. ودعا قادة المعارضة من منزل صائب سلام الى إقفال المؤسسات التجارية والإضراب حتى استقالة شمعون، وأعلنت الصحف حداداً على المتني. وأفاق أهل بيروت على المظاهر المسلحة معلنة انتقال العصيان من الأطراف ومدينتي صيدا وطرابلس ضد السلطة المركزية في بيروت. فتوقف النشاط الاقتصادي وتعطلت الحركة التجارية وأغلقت المدينة حيث أقيمت المتاريس بين الأحياء، وخاصة بين البسطة ذات الأغلبية المسلمة وموقع قصر صائب سلام، والأشرفية ذات الأغلبية المسيحية حيث برز بيار الجميل رئيس «الكتائب».

في حرب 1958، أيّد المعارضة معظم الرؤساء الروحيين في البلاد من سنة وشيعة ودروز، والبطريرك الماروني وزعماء مسيحيون كبشارة الخوري وفيليب تقلا وحميد فرنجية ورنيه معوّض (وكان شمعون قد اتخذ موقفاً سلبياً من البطريرك المعوشي عندما عارض اختياره خلفاً للبطريرك أنطون عريضة الذي توفي عام 1955 على أساس أنّ المعوشي تعاطف سابقاً مع بشارة الخوري). وبينما كان المعوشي ينطلق من حرصه على اضفاء وجه مسيحي للمعارضة التي أيـّدتها أغلبية المسلمين، في مسعى منه لمنع انزلاق البلاد الى مواجهات طائفية بشعة، كان وقع تصريحاته سلبياً في الأوساط الشعبية المسيحية. لقد أطلق المعوشي تصريحات عديدة هاجم فيها شمعون وأكد أنّ الأزمة اللبنانية هي مسألة داخلية يبدأ حلّها بأن يقوم شمعون برحلة الى الخارج. ولم يفتقر شمعون الى حلفاء حيث أيـّدته الأغلبية الساحقة من المسيحيين كما أيّده عدد من الزعماء المسلمين.

وصمد شمعون واثقاً من قوة أنصاره ومن الدعم الغربي ومن شرعيته وسلطته كرئيس للبلاد وقائد أعلى للقوات المسلـّحة الرسمية. ورفض الوساطات مع أخصامه لئلا يقدم لهم تنازلاً مجانياً. ولئن رفض قائد الجيش فؤاد شهاب طلب شمعون التدخل لضرب قوى المعارضة وفتح الطرقات، استعاض موالو شمعون عن الجيش بالتسلـّح، والاستناد الى قوى الأمن التابعة لوزارة الداخلية. من ناحيته نظر فؤاد شهاب الى الأزمة على أنّها خلاف داخلي محوره التجديد لشمعون، وليس محاولة مصرية لضرب استقلال لبنان. ولذلك لم يهاجم الجيش قوى المعارضة، واكتفى بحماية الأبنية والمصالح العامة وابقاء الطرق الرئيسية مفتوحة، وسيّر دوريات في شوارع بيروت الرئيسية وخاصة بين المناطق المسيحية والإسلامية. وكانت حكمة شهاب تأخذ بالاعتبار أنّ الجيش ضم ستة آلاف جندي ثلاثة أرباعهم من المسيحيين والربع من المسلمين ويتمتع باحترام وتعاطف كل اللبنانيين. وبما أنّ معظم مسلـّحي المعارضة

كانوا من المسلمين ومعظم مسلحي أنصار شمعون من المسيحيين فسيكون لتدخل الجيش لحماية شمعون ضد قوى المعارضة وقع طائفيّ سيقسمه بلا شك. وكان موقف شهاب عاملاً مساعداً لطمأنة المسلمين وخلودهم إلى حكمه عندما انتهت الحرب التي سببّت 4000 قتيل وخسائر في الاقتصاد، واصبح رئيساً للجمهورية. وعلى هذا الأساس مالت رياح الرئيس الماروني باتجاه المسلمين حتى 1967.

11. سيكولوجية الدفاع عن لبنان المسيحي

تدارك زعماء الموارنة دروس حرب 1958 وسوء تقديرهم في الاتكال على الجيش وقوى الأمن لحماية الدولة. والتقوا مراراً في الستينات لتدارس التحديات، خاصة في قصر كميل شمعون في السعديات جنوب بيروت وتخلّلت اجتماعاتهم عروض عسكرية لميليشيا شمعون التي كانت من أهم العروض في لبنان. ورافق الاحتكاك بين المقاومة الفلسطينيّة والجيش اللبناني انفجار الوضع الاجتماعي الذي ساهمت في إضرامه المنظمات اليسارية اللبنانية. وهكذا بدأ الاستقرار يتراجع وموقع الموارنة، ومعهم طاقم الزعماء التقليديين من كل الطوائف، يتهدّد. حقبة عصر لبنان الذهبي اقتصادياً وثقافياً كانت في الحقيقة انفلاشاً سطحيّاً حصدت فوائدَه أقليةٌ ممسكةٌ بالنظام السياسي والاقتصادي، ولم يتوزّع بحبوحة على السكان عبر ضرائب عادلة وبرامج اجتماعية، كما لم يفكّر أحد بأنه يجب تطوير المحافظات المضمومة وتنويع القاعدة الاقتصادية. وكانت الفئة المثقفة الناهضة العابرة للطوائف في الستينات، وعلى الرغم من منحاها العلماني وأثرها في الجيل الجديد لا سيما في المدارس والجامعات، نخبوية elitist بعيدة عن هموم المواطن، تسبح في بحر الثقافات الغربية الناشئة منذ المرحلة الانتدابية أو الوافدة من أوروبا وأميركا.

رافق فترة نهوض الدولة في عهد فؤاد شهاب في الستينات ايمان سطحي باستحالة زعزعة الدولة اللبنانية وتهديد استقرارها، ولعلّ هذا نابع من عدّة عوامل أهمّها هيبة الدولة بجيش وقوى أمن ومخابرات، ووقوف قوى لبنانية سياسية هامة (بيار الجميّل ورشيد كرامي وكمال جنبلاط، الخ) مع شهاب، ودعم الرئيس عبد الناصر لعهد شهاب، إضافة إلى منحى شهاب الإصلاحي وسياسته العربية، ما جعله قريباً من المسلمين.

ولكن الأزمة التي كانت تطلّ برأسها منذ أواخر الستينات أطاحت بلبنان في السبعينات. وعندما فصلت لبنانَ أشهرٌ قليلةٌ فقط عن حرب أهلية مفتوحة عام 1975 فشل المراقبون

المحليّون والأجانب في استشراف الأحداث وقراءة معاني التفجيرات وأحداث العنف منذ 1968 وحتى 1974 فكانت بالنسبة لهم «سحب صيف عابرة» وأنّ أعمال العنف والإرهاب لن تستمرّ طويلاً. وكأنّ الحرب التي استغرقت 16 عاماً قد أخذت البلاد على حين غرّة بعد حفل ساهر صاخب بالمتع الكمالية الباهظة الكلفة. ولكن لم تكن ثمـّة مفاجأة في الأمر. إذ إنّ التحذيرات من الانفجار الكبير تواصلت في السنوات السابقة في التقارير الأمنية والاقتصادية والسياسية، وحتى رجوعاً الى حرب 1958 وبعثة ايرفد ومحاولات الإصلاح العاثر، والصدامات مع المقاومة الفلسطينية وبروز التنظيمات اللبنانية المسلحة، وغضب الطوائف التي لم تحصد من وليمة ميثاق 1943 المارونية السنيّة سوى عنق الجمل.

كانت وجهة هذا التراكم من المعلومات والتقارير واضحة، لمن اهتمّ بمتابعتها، نحو انفجار اجتماعي وسياسي وطائفي معقـّد سيؤدي بالبلاد الى الجحيم. ورغم ذلك، فإنّ أفضل الحلول الممكنة لأي مشكلة في لبنان بنظر الطبقة السياسية والاقتصادية كان أسلوب السوق: «اتركها تأخذ مجالها»، وواجهوها بالصمود في مواقعهم.

منذ 1968 باتت الذهنية المسيطرة لدى الفئات التقليدية الحاكمة وداعميها هي ضرورة الدفاع عمّا تبقى من الدولة اللبنانية باي ثمن. وجاء تبلور هذه الذهنية في وقت كان فيه الرأي العام المسلم في لبنان والرأي العام في الدول العربية يرى أنّ الدولة اللبنانية باتت تستعمل الجيش اللبناني بشكل متزايد لضرب المقاومة الفلسطينية وقمع قوى المعارضة اللبنانية، ولا تتحمـّل مسؤوليات الدفاع ومواجهة الاعتداءات الاسرائيلية المتزايدة على لبنان. ولكن مسلمي لبنان دعموا الفلسطينيين بدون حدود، على أسس قومية عربية وقدسية القضيّة الفلسطينية، فيما وقف معظم المسيحيين ضد العمل الفدائي الذي رأوه يقوّض استقرار البلاد وسيادتها ويدمّر الاقتصاد، فثمـّة الكثير من المنجزات المادية التي باتت النخبة المسيحية تخاف عليها.

كان لا بد أن تسجـّل النخبة المارونية عدم رضاها عن الدفع الذي كان المسلمون يرتكبونه بحقّ لبنان للغرق نحو مواجهة غير متكافئة مع اسرائيل. وبدا المنحى الذي سلكته الطبقة السياسية المسيحية حيادياً تجاه الصراع مع اسرائيل، ولكنـّه ضد المقاومة الفلسطينية وداعميها اليساريين والمسلمين. وكانت هذه السياسة واضحة في تسلسل الأحداث. في 28 كانون الأول 1968 أغارت اسرائيل على مطار بيروت ردّاً على عملية فدائية ضد طائرة اسرائيلية في أثينا قبل يومين. وأظهرت التحقيقات أنّ ثمـّة تقصيراً فادحاً – ان لم يكن تساهلاً – من ناحية قيادة الجيش في هذه الحادثة التي خلت تماماً من عنصر المفاجأة. لقد أصدر قائد الجيش العماد اميل

البستاني أوامره لكافة الضباط والعسكريين أن يكونوا على أهبة الاستعداد لمواجهة أي اعتداء اسرائيلي على مطار بيروت[23]. وفي مساء 28 كانون الثاني اتّصل برج مراقبة المطار بقاعدة أمن المطار يبلغها عن هبوط قوات اسرائيلية على المدرج، فلم تتحرّك القاعدة لصدّ الهجوم. وفي التاسعة والنصف علم البستاني أنّ الاسرائيليين يدمّرون 13 طائرة مدنية هي كامل أسطول طائرات شركة «الميدل ايست» الوطنية ويخرّبون واجهة مبنى المطار. فاتصل باسكندر غانم الذي شرح له «أنّ الجيش بدأ التحرّك ولكن طريق المطار مقطوع». في تلك الأثناء كان الاسرائيليون قد انهوا عمليتهم دون أي ردة فعل لبنانية. وأظهرت تحقيقات لجنة الدفاع النيابية برئاسة فؤاد لحود أنّ اسكندر غانم خالف الأوامر وأنّه منح العسكريين المتواجدين في القيادة تصريح عطلة رغم الوضع الطارىء. ولدى معرفة الرئيس شارل الحلو بتفاصيل هذا التحقيق تدخّل وطلب تسليمه الملف ثم أبقاه في أدراج مكتبه ولم يُعِدْه الى اللجنة البرلمانية حتى وصل اسكندر غانم الى سنّ التقاعد القانوني في تموز 1969 ما عطّل أي عمل تأديبي بحقه[24].

كان تطبيق سياسة ضبط المقاومة بالقوّة بمثابة حقل ألغام في لبنان. فما كان مباحاً في مصر وسورية والأردن – أي لجم المقاومة الفلسطينية وضربها إذا تجاوزت قوانين تلك الدول وأمنها – كان محرّماً وممنوعاً في لبنان أمام وقوف قسم كبير من الشعب اللبناني الى جانب العمل الفدائي مهما كانت العواقب. وكان أي خطأ من الجيش ينذر باقتتال داخلي، إذ كانت حال الجيش والمخابرات في مأزق: فإمّا يغضّ الجيش النظر ولا يتدخّل لوقف الفلسطينيين فيجلب غضب اسرائيل ضد لبنان، أو يتدخّل ضد الفلسطينيين فينحدر الوضع إلى حرب أهلية لبنانية[25]. ويبدو أنّ الحل الثاني، وهو التدخّل ضد الفلسطينيين وليس مواجهة اسرائيل، هو الذي تمّ اعتماده، إذ صعّدت الدولة أساليب قمعها، ليس فقط في معارك مع التنظيمات الفلسطينية بل باتت لا تتردّد في اطلاق الرصاص على المواطنين. فقد أطلق عناصر الأمن والجيش الرصاص يوم 23 نيسان 1969 على مواطنين غالبيّتهم العظمى من طلاب المدارس دون سن الثامنة عشرة، يؤيّدون القضية الفلسطينية – بحجّة أن تظاهرتهم كانت بدون تصريح. فسقط عشرات القتلى والجرحى ووصل الغضب الشعبي المسلم مداه. إذ كيف يمكن لاسكندر غانم قائد موقع بيروت في الجيش اللبناني الذي لم يحرّك اصبعاً ضد الغارة الاسرائيلية على المطار أن يجرؤ على ارتكاب مجزرة بحق المواطنين العزّل في شوارع بيروت؟ أمام هذا التطوّر أعلنت الحكومة حالة طوارىء ومنع تجوّل في البلاد وفرضت رقابة مسبقة على الصحف. وكان يوم 23 نيسان مفصلاً في أحداث لبنان إذ أدرك الفلسطينيون حجم الدعم

الشعبي الذي يلقونه وسعوا لاستغلاله. ووقف المسؤولون المسيحيون بين منحى تدريجي هو تقلّص وانحسار السيادة اللبنانية ووجود لبنان ومنحى المواجهة الذي يجرّ إلى الحرب.

12. إغضاب السنّة والشيعة

لم يُسهم الزعماء السنّة في وقف انهيار لبنان المسيحي. إذ إنّ رشيد كرامي قدّم استقالته بعد يوم من تظاهرة نيسان 1969 شارحاً «أنّ أي حكومة لبنانية تأخذ طرفاً في الموضوع الفلسطيني ستحدث انقساماً خطيراً في البلاد». وبرفع «الغطاء المسلم» عن الدولة غدت البلاد بدون حكومة لمدّة سبعة أشهر. وكان هذا مؤشراً خطيراً أظهر أنّ التوازن الطائفي الذي شرعنه ميثاق 1943 قد بدأ يتجه لصالح المسلمين وأنّ المسلمين لن يقفوا الى جانب نظام يتهمونه بالانحياز الطائفي واستقطاب السلطة والثروة بأيدي المسيحيين. ولم تعِ قيادة الجيش معنى هذا التطوّر الديمغرافي والواقعي، رغم مخابراتها، لأنـّها لم تستند الى سلطةَ مدنية تفكـّر عنها في العِبَر السياسية للأحداث، وأنّ الإغراق في استعمال العنف بات يعرّي رئيس الجمهورية الماروني وقائد الجيش الماروني بدون رئيس وزراء سنّي، وأنّ شارل حلو بات يشعر بقلق وخوف كبيرين في اتخاذ قرارات بدون غطاء مسلم. كما أسقط بيد الدولة والجيش أنّ معظم سكان القرى التي تتعرّض للانتقام الاسرائيلي لم يتخلّوا عن المطالبة بحماية المقاومة الفلسطينية ومدّها بالسلاح، لا بطردها من الجنوب، في حين كان سكان المدن ذات الأغلبية السنيّة يصعّدون في دعمهم للمقاومة. واستفاد الفلسطينيون من بدء انهيار الدولة اللبنانية، أو بالأحرى لم يكترثوا لهذا الانهيار، إذ بدأوا في عرض عضلاتهم في المخيمات بعدما قرأت قيادة «منظمة التحرير الفلسطينية» معاني الانقسام اللبناني لصالحها[26].

لم تكن المعارك والمواجهات تحصل بين الجيش وقوى الأمن والمقاومة الفلسطينية فقط، بل كانت الميليشيات المسيحية تلعب دوراً متزايداً في مواجهة الفلسطينيين منذ أواخر الستينات وخاصة منذ 1970[27]. ولتكثيف الضغط على القيادات المسيحية في الدولة، وفي شباط 1970، بصفته وزيراً للداخلية، قام كمال جنبلاط بسلسلة من الخطوات كان لها أثرٌ مهمّ على أحداث لبنان فيما بعد. فبدأ مفاوضات مع الفلسطينيين سمحت لهم بالاضطلاع بالمهام الأمنية داخل المخميات، في حين كان هذا الأمر حتى 1969 بيد الجيش اللبناني ومخافر الأمن اللبناني داخل المخيمات. واقتصر دور الجانب اللبناني في إقامة حواجز ومكاتب خارج المخيّم. ثم عمل جنبلاط على تقليص ما أسماه المسلمون «النفوذ الماروني» في أجهزة أمن الدولة والجيش. فقام

بحملة لوضع حدّ لاستعمال الجيش في قمع المعارضة الإسلامية واليسارية في الشارع. وقدّم مشروعاً في حزيران 1970 يفرض قيوداً على دور الجيش في الأمن الداخلي الذي يجب أن يكون أولاً وأخيراً من صلاحية السلطات المدنية التي يمثّلها وزير الداخلية كمال جنبلاط. ومنها أنّ وزير الداخلية هو الذي يقرّر إذا كانت قوى الأمن الداخلي من شرطة ودرك عاجزة عن ضبط الوضع وإذا ما كان ذلك يتطلّب مساعدة الجيش. ومنع هذا القانون الجيش من صلاحية إلقاء القبض على المواطنين أو انتهاك الحقوق المدنية أو استعمال العنف، إلاّ في حال الدفاع عن النفس. وحتى في حال المواجهات العسكرية مع جهة مسلّحة داخلية أو خارجية فرض القانون على قيادة الجيش أن تبقى على تشاور مع السلطات المدنية واتصال دائم معها[28].

وفي 15 آب 1970، قبل أسبوع من نهاية عهد شارل حلو، أصدر جنبلاط مرسوماً يشرّع الأحزاب المحظورة بما فيها «الحزب الشيوعي اللبناني» و«منظمة العمل الشيوعي» و«حزب البعث» بشقّيه السوري والعراقي و»حركة القوميين العرب» وتفرعاتها والتنظيمات الناصرية المختلفة و«الحزب السوري القومي الاجتماعي». كما زاد قانونٌ جديدٌ صدر عام 1970 من صلاحيات وزير الدفاع الذي لم يكن سابقاً ذا اعتبار في القرار العسكري في البلاد[29]، حيث رأى الرأي العام المسلم أنّ كل الشؤون العسكرية باتت تتم مباشرة بين رئيس الجمهورية الماروني وقائد الجيش الماروني، بمعزل عن رموز المسلمين في السلطة كرئيس الوزراء السنّي والوزراء والإداريين. ولم تكن كل خطوات الموازنة تصادمية مع الساعين إلى ضرب الدولة اللبنانية. إذ كان قائد الجيش العماد جان نجيم يريد التعاون مع القوانين الجديدة المقيّدة لتحرّك الجيش وأن يواصل إدارة الأزمة مع الفلسطينيين بما هو لمصلحة لبنان وسيادته، على أن يعمل الجانب السياسي من النظام على معالجة الاستحقاقات السياسية والطائفية والاجتماعية.

في العام 1970 انتهى عهد شارل حلو (الذي انقلب من رئيس شهابي إلى زعيم ماروني تقليدي بعد سنة من بداية عهده)، بخلفية صعود المنظّمات المسلّحة الفلسطينية وأحزاب اليسار اللبناني، والمطالب الاجتماعية والطائفية الضاغطة وتداعيات حرب 67[30]. وأذنَ فوز سليمان فرنجية بانتخابات رئاسة الجمهورية بأفول الشهابية[31]، حيث باشر، منذ يومه الأول، في قصّ جوانح المكتب الثاني ورموز النهج في الدولة وإقصاء الضباط المقرّبين من فؤاد شهاب. وكان هذا بالفعل ضربة لمقدرة الدولة على التصدّي للمقاومة الفلسطينية لأنّها قلّصت مقدرتها الأمنية. وإلى جانب الخطر الفلسطيني المسلّح، لم يكن ممكناً لسليمان فرنجية ومستشاريه تحاشي الاستحقاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد، بدون مجازفة استدعاء ثورة لبنانية

شعبية. فكلّف فرنجية صائب سلام في تشرين الأول 1970 ليقود «حكومة شباب» كانت متحمسة لتطهير أجهزة الدولة من العناصر الشهابية، بالفصل أو النقل أو المحاكمة.

وسارت الأحداث متسارعة. فقد حصل في هذه الفترة أنّ قائد الجيش جان نجيم، وهو ماروني معتدل، كان على متن طائرة في 24 تموز 1971 تقله من قصر الرئيس فرنجية في إهدن الى قيادة الجيش في اليرزة، عندما وقع حادث أدّى إلى سقوطها على جبل أيطو. فما كان من الرئيس فرنجية في اليوم التالي إلا أن استدعى اسكندر غانم، السيىء الصيت اسلامياً، من التقاعد ومَنَحَهُ ترقيةً برتبة عماد وعيّنه قائداً للجيش، بموافقة رئيس الحكومة صائب سلام الذي فضّله على وجيه كرم الضابط الزغرتاوي المقرّب من فرنجية[32]. وكان هذا التعيين فضيحة أمام الرأي العام، إذ إنّ فرنجية نفسه وحليفه الدائم صائب سلام، ومن موقع المعارضة، قد طالبا باستقالة غانم من الجيش بعد غارة المطار عام 1968. وأثيرت أسئلة عن مصرع نجيم وإذا كان في الأمر اغتيال مُدبَّر خاصة أنّ تعيين غانم كان مدعوماً بقوّة من كميل شمعون وأنّ فرنجية همس اسم غانم في أذن الضباط الذين اجتمعوا ليقترحوا قائداً جديداً[33]. وشنّ اليسار والرأي العام المسلم هجوماً على فرنجية لاختياره غانم الذي كان يعمل بعد تقاعده مستشاراً للملحق العسكري الأميركي في السفارة الأميركية في بيروت.

ولاحظ كرامي، الذي فقد وهجه في السلطة بعد سقوط الشهابيين، أنّ تعيين غانم «تبعته سلسلة من التعيينات والتنقّلات والترقيات ما سمح للعناصر المسيحية تسلّم جميع المراكز الحسّاسة في الجيش، الأمر الذي جعله ألعوبة بيد المارونية السياسية»[34]. واعتبر الزعماء السنة أنّ ثمّة خطوات حثيثة يتم تنفيذها «لمَورَنة الجيش». وزاد الوضع سوءاً في تأكيد شكوك السنّة أنّ تعيين غانم كان مؤشراً إلى بداية العلاقة الرسمية بين الجيش اللبناني والميليشيات المسيحية في شؤون التدريب والتأهيل، للمساعدة في التصدّي للتنظيمات الفلسطينية المسلّحة. فبات الجيش يستورد السلاح ويسلّمه للميليشيات المسيحية، حتى أنّ ميليشيا رئيس الجمهورية الخاصة («جيش التحرير الزغرتاوي») برزت بقوّة. ويقول نقولا ناصيف، استناداً إلى سيَر ذاتية لقادة الجيش ومقابلات مع أبرز ضباطه، إنّ جول البستاني رئيس الشعبة الثانية «حمل أيضاً كاسكندر غانم أوزار حقبة ما بين عامي 1973 و1975: الإعداد السري لحرب السنتين عندما سلّح بموافقة سليمان فرنجية الميليشيات المسيحية وشارك في إعداد بعضها لخوض حرب ضد المقاومة الفلسطينية، بعدما تمادت في انتهاكها السيادة الوطنية والإخلال بالقوانين والاعتداء على الجيش»[35].

في تموز 1972، اغتال الاسرائيليون الأديب الفلسطيني غسّان كنفاني وابنة شقيقته وكان عضواً في «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين». فخرجت تظاهرة في بيروت كانت الأكبر في لبنان منذ وفاة جمال عبدالناصر عام 1970. وفي 10 نيسان 1973، قتل رجال الكوماندوس الاسرائيلي ثلاثة من قادة «منظمة التحرير الفلسطينية» في بيروت على مرأى ومسمع من السلطات اللبنانية. لمدّة ثلاث ساعات حطّ 30 عنصراً من الكوماندوس الاسرائيلي بقوارب مطاطية على شاطىء الدورة شمال بيروت. وتجوّلوا بسيارات سياحية واغتالوا قياديين فلسطينيين في مبنى مواجه لمركز الدرك في شارع فردان وفي حي الفاكهاني، ثم غادروا عبر شاطىء الرملة البيضاء. ويوم 11 نيسان، صرّح كمال جنبلاط: «إننا دولة بدون كرامة. هناك تواطؤ نظريّاً وعمليّاً، بين السلطة والاسرائيليين. قوى الأمن لم تتحرّك لأن وزير الداخلية صائب سلام (وهو رئيس الحكومة) لم يأمرها بالتحرّك»[36]. ولم ينج اسكندر غانم من هجوم جنبلاط لأنّ قائد الجيش برّر عدم تحرّك الجيش، رغم اصرار سلام، بقوله: «الدستور لا يجيز لرئيس الوزراء أن يصدر أوامر الى الجيش لأنّ الجيش خاضع لرئيس الجمهورية مباشرة»[37]، ما اعتبره جنبلاط عذراً شكليّاً أقبح من ذنب في عدم تحمـّل مسؤولية الدفاع عن البلاد تحت مطلق الظروف ومن دافع وطني محض.

وشرح سلام موقفه بأنّه اتصل باسكندر غانم ليهتم بالأمر. وبعد ساعتين اتصل سلام مجدداً بغانم وسأله: «ماذا فعلت بشأن الغارة في بيروت؟». وردّ غانم: «أي غارة؟». غضب سلام جداً من التصرّف المهمِل والإهانة الشخصية التي لحقته كرئيس للوزراء لا قيمة لكلمته لدى قيادة الجيش. فرغم إلحاحه على التصدي للإسرائيليين إلا أنّ الجيش لم يتحرّك. وأمام رفض فرنجية إقالة اسكندر غانم قدّم سلام استقالته احتجاجاً على «فشل الجيش الذي يسيطر عليه الموارنة في الردّ على العدوان»[38]. وانطلقت تظاهرة يوم 12 نيسان ضمّت 250 ألف شخص دعماً للمقاومة الفلسطينية تجمّعت أمام البرلمان، فيما أهمل راديو بيروت الحكومي الإشارة الى أسماء قادة المقاومة المعروفين جداً في لبنان والعالم العربي (كمال عدوان وكمال ناصر وأبو يوسف النجـّار) في بيان الجيش المقتضب عن الغارة وكأنـّها جرت في بلد آخر.

هذه الحادثة وضعت مسيرة لبنان في طريق الخراب. فقد تدهور الوضع الأمني خلال ما تبقّى من نيسان الى حرب مفتوحة وغير مسبوقة بين الجيش والمقاومة في أيـّار 1973. ورغم أن عديد الجيش بلغ 12 ألف جندي فيما لم تزد قوّة المقاومة الفلسطينية في مخيمات بيروت عن ستة آلاف مقاتل إلا أنّ الجيش لم يفلح في حسم المعركة واحتلال المخيمات التي ستصبح خلال

عامين دولة أقوى من الدولة اللبنانية.

وأثبت فرنجية أنّه كان رئيساً مارونياً أصعب من كميل شمعون تجاه الزعماء السنّة. فكان لا يكترث لاستقالة رؤساء الوزارة السنّة احتجاجاً على سياسته تجاه الفلسطينيين، وإهماله المتمادي للمطالب الإسلامية. بل كان يكلّف أي شخص يقبل بتنفيذ سياسته حتى لو لم يكن يحظى بشعبية. وخلال فترة بسيطة تعاقب ستة أشخاص على رئاسة الحكومة قبل اندلاع الحرب. وقبِل فرنجية استقالة سلام، صديق الدرب في صفوف المعارضة ضد الشهابية، وكلّف نائب طرابلس أمين الحافظ، المجهول نسبياً في الشارع السني، في فترة من أصعب مراحل العنف والمواجهة بين الجيش والفلسطينيين، وخاصة الحرب المفتوحة في أيّار 1973. ورأى الزعماء السنّة والشارع الإسلامي «أنّ أمين الحافظ كان يدخل على رئيس الجمهورية ويستلم منه الأوامر ضد الفلسطينيين. وعندما كان يحاول أن يبرّر هذه الأوامر على شاشة التلفزيون كان جماعة الرئيس يحاصرونه ويشدّونه على مرأى من الناس ويأمرونه بالتوقف عن الكلام والدخول لمقابلة الرئيس فرنجية. جرى هذا في قصر بعبدا وأحسّ المسلمون أنّ الإهانة كلها لهم، بحسب قول الرئيس صائب سلام»[39]. وكان صائب سلام يعبّر عن الرأي العام المسلم في البلاد الذي اعتبر الفلسطينيين بمثابة جيش للمسلمين بسبب تجربته المرّة مع الجيش اللبناني وقيادته، ما دفعه للاستقالة من منصب رئيس الوزراء. لقد اعتبر صائب سلام المقاومة الفلسطينية «جيش المسلمين في لبنان» بعدما بات انحياز الجيش اللبناني لحماية مصالح المارونية السياسية وقمع الفلسطينيين شأناً يومياً. كما شكا المكتب الثاني أنّ رئيس الوزراء رشيد الصلّح كان ينقل معلومات استخباراتية إلى ياسر عرفات كلما قدّم له هذا المكتب المعلومات. وفي اجتماع بعد بدء الحرب في نيسان 1975 ضم رئيس الحكومة رشيد الصلح ورئيس الشعبة الثانية جول البستاني وقادة الأجهزة الأمنية، جرى اقتراح أن يسيطر الجيش على الوضع وأن تُعلن الحكومة حال الطوارىء. فكان جواب رشيد الصلح «عليّ المراجعة في الأمر»، وخرج من الاجتماع إلى مكتبه الخاص واتصل بكمال جنبلاط ليستمزجه الرأي، فرفض جنبلاط وعاد الصلح إلى الاجتماع ليرفض اللجوء إلى الجيش[40].

ولكن بنظر سورية، لم يكن موقف الزعماء السنّة حازماً بما يكفي تجاه رئيس الجمهورية. في «قمّة عرمون» الإسلامية في 30 كانون الثاني 1976، والتي شارك فيها نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام. وجّه خدام كلامه الى صائب سلام أمام زعماء السنة وبحضور مفتي الجمهورية حسن خالد، قائلاً: «كنتم موارنة يا صائب بك أكثر من الموارنة. ليست المارونية

السياسية مقتصرة على الموارنة، اسمحوا لي أن أقول للسياسيين كلّكم مارستم الحكم وكلّكم بشكل أو بآخر خدمتم المارونية السياسية وكنتم موارنة في المفهوم السياسي»[41].

إغضاب الشيعة

يقول كريم بقرادوني إنّ الزعيم الشيعي الإمام موسى الصدر اعترف بشعور الموارنة بعدم الأمان في أوائل السبعينات، وبحاجتهم إلى المحافظة على رئاسة الجمهورية، ولذلك فهو وإن لاحظ نمو الشيعة الديمغرافي في البلد لم يدعُ إلى إحصاء سكاني. ولكنّ الصدر انتقد نظرة الموارنة الفوقية للمسلمين وخاصة تجاه الشيعة، ورأى أن حكومات لبنان التي سيطر عليها الموارنة كانت تُهمل الجنوب منذ الاستقلال فدفعت الشيعة ليكونوا معدمين ومحرومين في لبنان[42].

لقد سبق خطاب الغبن التاريخي لدى الشيعة ذلك الذي أطلقه السنّة منذ ستينات القرن العشرين. فقد كان وجودهم كثيفاً في الأرياف، البقاع ولبنان الجنوبي، واصبحوا منذ قيام لبنان الكبير عنواناً للحرمان والهامشية، بسبب ظروف القرن التاسع عشر والحكم التركي الذي منع الشيعة من اللحاق بركاب الطوائف الأخرى في التربية والتعليم والحياة العصرية والتجارة. فكان دورهم هامشيّاً في الصراع الداخلي منذ الاستقلال. ولكن إذا كان من جذور اجتماعية اقتصادية للحرب اللبنانية التي اندلعت عام 1975 فلا شك أنّ معاناة الشيعة وحرمانهم كانت الأكثر حضوراً ودلالة وحضـّاً على الثورة، لأنـّهم كانوا الأكثر فقراً وتخلـّفاً بين الفئات اللبنانية. ولم يكن في صفوفهم نخبة مثقفة ومتعلـّمة تتكلم باسمهم ولا فئة تجارية تمثـّل مصالحهم. واكتفى زعماء الشيعة التقليديون بالمراكز التي وصلوا اليها بمساعدة الموارنة فأصبحوا موالين لأصحاب الأمر في البلاد بأسلوب اعتبره بعض مثقفي الشيعة تبعياً وعلاقة زبائنية. في فترة الثلاثين سنة التي تلت الاستقلال كان دور زعماء الشيعة هامشياً وصغيراً. إذ حتى الستينات عملوا لمصالحهم الشخصية والعائلية ولم يبرزوا في العمل السياسي المحلي والاقليمي كزعماء السنة، رشيد كرامي وصائب سلام، وكان هناك بون شاسع بين أغنياء الشيعة وهم قلـّة، والغالبية الساحقة وهم فقراء.

وعندما بدأت المشاريع الانمائية في عهد فؤاد شهاب عام 1963 وجدت دراسات الدولة أنّ من أصل 452 قرية وبلدة في الجنوب يقطنها 400 ألف نسمة، كانت 250 منها بدون مياه للاستعمال المنزلي ولا مياه شفة. وأنّ سبعاً من هذه القرى والبلدات فقط وصلتها الكهرباء

والبقيّة (445 قرية) بدون كهرباء. وأنّ نصف الأطفال في سن المدرسة (6-10 سنوات) بدون مدارس، وأنّ المدارس الثانوية شبه معدومة وأنّ نسبة الأميّة مرتفعة جداً في أوساط السكان. كما كانت 85 قرية بدون طرقات معبّدة ولا يمكن الوصول إليها بالسيارة، وثلث الأراضي الزراعية أصبحت أرضاً بوراً بعدما كانت خصبة قبل الانتداب. ورغم أنّ الميثاق الوطني 1943 حدّد حصة الشيعة في مناصب الدولة بعشرين بالمئة إلا أنّ هذه النسبة طبّقت فقط في البرلمان وليس في مجلس الوزراء والإدارة العامة والمناصب الأخرى. كما أنّ حصة جنوب لبنان الذي يضم 20 بالمئة من سكان البلاد لم تزد عن أقل من واحد بالمئة من إجمالي الإنفاق العام.

ساهم الحرمان والفقر في توجيه الجيل الجديد من الشيعة الى الانتساب الى الأحزاب اليسارية، خاصة بعد عهد شهاب الذي افتتح المدارس، وانتشار نشاط «الحزب الشيوعي» وأحزاب أخرى في الجنوب. لقد جلبت خطة شهاب طرقاً وكهرباء ومياهاً وخدمة هاتف وبريداً ومدارس ابتدائية وبعض المدارس الثانوية الى الجنوب والبقاع، ولكن كل هذا لم يكن كافياً لتنمية الجنوب، إذ إنّ قلـّة المدارس للمراحل العليا وانعدام الاستثمار وخلق فرص العمل أدّيـا الى هجرة الجيل الجديد لمتابعة التعليم أو للبحث عن الوظيفة في المدينة وترك الأرض والقرية. فيما سمحت الطرق المعبّدة بالانتقال السهل الى بيروت وضواحيها، حيث الخدمات ومستوى المعيشة أفضل بكثير من الجنوب. فحدثت هجرة كثيفة الى بيروت وضاحيتيها الجنوبية والشمالية منذ الخمسينات، حتى وصل عدد الشيعة في الضواحي الى 315 ألفاً (أي ثلث سكان بيروت الكبرى آنذاك) عام 1975. وتجاور الشيعة في حزام البؤس مع المخيمات الفلسطينية حتى أصبح الحزام مستنقعاً نشطاً لتجنيد النشء الجديد من الشيعة في صفوف الأحزاب الشيوعية والرادايكالية والتنظيمات الفلسطينية ما أقلق البورجوازيات المدينية، لا سيما السنّة والموارنة.

وحتى أواخر الستينات لم يتسنّ للشيعة فرصة الحصول على التعليم المهني والاكاديمي العالي والحديث مقارنة بالمسيحيين والسنـّة. ولذلك كان من الصعب مشاركتهم في السلطة والمال بدون قاعدة رأسمالية وعلمية. وأمام الطموح والشعور بالحرمان استيقظت روح الثورة وانتسب عدد كبير من شباب الشيعة الى الأحزاب اليسارية، رافضين الزعامات التقليدية وأحياناً عازفين حتى عن فكرة الانتماء الطائفي بما هو حظيرة أو معقل، مفضـّلين الانتماء الى مجتمع علماني يضمن المزيد من المساواة والعدالة لكل المواطنين. وانضم الطلاب الشيعة ومثقفوهم الى «الحزب الشيوعي» و«حركة القوميين العرب» بأعداد مهمة في أواخر الستينات

حتى أصبحوا الأغلبية في «منظمة العمل الشيوعي» بقيادة محسن ابراهيم و«حزب العمل الاشتراكي العربي». فشكّل الشيعة في أوائل السبعينات أغلبية أعضاء معظم تشكيلات اليسار والقوى العلمانية حتى انتشرت مقولة إنّ «شيعي يعني شيوعي». كما أنّ الأحزاب اليسارية قامت بتدريب أعضائها من أبناء القرى الحدودية ليكونوا سنداً للمقاومة الفلسطينية ضد الاعتداءات الاسرائيلية. إذ بدون دعم الناس كان مستحيلاً على المقاومة الفلسطينية أن تقوم بعمليات ضد اسرائيل رغم أنف الجيش اللبناني.

بوفود أموال المغتربين الشيعة في غرب أفريقيا وأولئك العاملين في دول الخليج ومع تحسّن مستوى الثقافة والتعليم، صعدت فئة اجتماعية في وسط الشيعة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات لا تقيم وزناً للزعامات التقليدية، بل تسعى الى ترجمة امكانياتها الاقتصادية والثقافية الى نفوذ سياسي. وحتى 1978، كان نفوذ رجال الدين الشيعة منعدماً أمام اليسار وتأثيره الفكري على وعي الشباب، فلم يكن من سلطة لهؤلاء حتى على أولادهم (حتى قيل إنّ لكل رجل دين من آل الأمين أو آل مروّة ابناً في تنظيم شيوعي)، فأصبح مثقفو الشيعة وأجيالهم الجديدة في واد ومجتمعهم التقليدي ورجال الدين في واد آخر.

ولكن نواة شيعية صغيرة رفضت الشخصيات التقليدية ولم تلتحق بقوى اليسار بدأت تظهر وتتمسّك بالهوية المذهبية، وتشكّك بنوايا اليسار والقومية العربية، وتريد تحسين النظام اللبناني ليكون للشيعة ما للموارنة والسنّة. واستعارت هذه النواة بعض مطالب اليسار مثل إلغاء الطائفية تخفيضاً لنفوذ الموارنة لصالح المسلمين، واعادة هيكلة الجيش لصالح المسلمين، واستصدار قانون انتخابي جديد أيضاً وأيضاً لنفس الهدف. فبات لرجال الدين الشيعة أتباع ضد اليسار «الذي أفسد الشباب وشجّع العلمانية الكافرة». كانت هذه الفئة الصغيرة هي التي نزل بينها الإمام موسى الصدر منذ الستينات وجعلها نقطة انطلاق نشاطه. لقد دعم مثقفو الموارنة الصدر في وقت كانت فيه الناصرية والقومية العربية سيّدة الموقف. فرأى ميشال الأسمر من مؤسسي «الندوة اللبنانية» أنّ «الشيعة والموارنة يشكلون الجماعتين الرئيسيّتين في لبنان وأنّه يجب بناء الجسور بينهما لخلق بديل ايديولوجي عن الفكر القومي العربي السنّي في لبنان» . واحتضن الأسمر الصدر وقدّمه الى شخصيات لبنانية عدّة، ودعاه الى تقديم محاضرات في «الندوة اللبنانية»، واصفاً إياه أنّه «رجل الزمن الآتي». وأقام الصدر علاقة وثيقة بالمطران غريغوار حدّاد والمطران جورج خضر، وصداقة مع الصحافي غسان تويني.

لم يكن ثمّة طائفة شيعية في لبنان بالمعنى الحقوقي والحضور الاقتصادي والسياسي قبل

1967 عندما أعلن الصدر تأسيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى. ودعم بيار الجميّل وكميل شمعون تأسيس هذا المجلس الذي جعل للمسلمين أكثر من مرجعية، أي سنّة وشيعة. وكان انتخاب الصدر رئيساً للمجلس عام 1969 نقطة تحوّل للشيعة، بعدما كان المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى الذي يرأسه مفتي الجمهورية السنّي يمثّل كل المسلمين. في 26 أيّار 1970 دعا الصدر الى إضراب عام «لتذكير الدولة والرأي العام أنّ الجنوب هو جزء من الجمهورية اللبنانية». فكان ثمّة تضامن واسع مع هذه البادرة السلمية وأقفل لبنان بأكمله. وأطلق الصدر سلسلة مطالب وتحرّكات باسم الشيعة، منها مذكّرة بـ16 مطلباً في حزيران 1973 مذيّلة بتهديد واضح (ولأول مرّة في تاريخ شيعة لبنان المعاصر) بأنّ «13 وزيراً ونائباً شيعيّاً سيقدمون استقالتهم من الوزارة والبرلمان إذا لم تستجب الدولة للمطالب» (وهو اسلوب اعتمده «حزب الله» و«حركة أمل» فيما بعد). وقدّم الصدر مذكّرة جديدة في شباط 1974 تطلب منح الشيعة العدد المناسب من المناصب الحكومية في مجلس الوزراء والإدارات العامة، ووضع خطة دفاعية عن الجنوب وتنفيذ سلسلة من المشاريع الانمائية التي أقرّها مجلس الوزراء ووضعت في الأدراج . وبدأ الصدر سلسلة من التجمعات الجماهيرية الحاشدة في البقاع والجنوب باسم «حركة المحرومين» في صور وبعلبك والنبطية.

كانت السياسة الاسرائيلية تقضي بالانتقام من جنوب لبنان، ذي الأغلبية الشيعية، بعد كل عملية عسكرية فلسطينية لخلق هوة بين اللبنانيين والفلسطينيين. ولقد نجحت هذه السياسة حيث بات الشيعة في أواخر السبعينات على غير موجة المقاومة الفلسطينية وعملها الفدائي. وحتى 1974، شّنت اسرائيل 6200 اعتداء على لبنان منها 4000 غارة جويّة أو عملية قصف مدفعي، معظمها استهدف الجنوب وسكّانه. كما أقدمت اسرائيل على تنفيذ 352 عملية تضمّنت غزوات محدودة داخل الأراضي اللبنانية. أصبحت الغارات الجويّة والبحريّة والاجتياحات البريّة نشاطاً يومياً للجيش الاسرائيلي في لبنان، ولكن هذه كانت البداية فقط والأسوأ كان على الطريق. إذ منذ أول تشرين الأول 1974 أعلنت اسرائيل سياسة الأرض المحروقة في جنوب لبنان، وأنّها من الآن فصاعداً ستقوم بغارات وهجمات وقائية ولن تنتظر العمليات الفدائية للرد، وأنّها ستقوم بدوريات وتقيم حواجز طيارة داخل الأراضي اللبنانية «بحثاً عن المخرّبين». فتواصلت الغارات الاسرائيلية بشكل شبه يومي وإلا كانت اجتياحات برية. وبالمقابل لم تقم الدولة اللبنانية بأي استعدادات لحماية الجنوب وطمأنة السكان، ما بقي علقماً مرّاً في نفوس الشيعة وسكان الجنوب تجاه الدولة طيلة الستينات والسبعينات.

وثمـة أحداث دالة أدّت إلى تصاعد غضب الشيعة على الدولة. فكانت قرى الجنوب تتعرّض للقصف الاسرائيلي العنيف الذي كان يسقط من جرائه ضحايا مدنيّون. وممّا فاقم الوضع أكثر، أن الدولة اللبنانية، رغم سقوط الضحايا ووفاة الجرحى لم توفر وسائل الإسعاف ووسائل الطبابة في الجنوب، المحافظة اللبنانية التي كانت تتعرّض لمئات الهجمات الاسرئيلية ولم تجهّزها الدولة لاستقبال ضحايا الحرب، فينزف الجرحى ويموتون. وكانت تنطلق مسيرات تأبين الشهداء هاتفة ضد الدولة والجيش الذي لا يحمي الجنوب، فيغلق المواطنون الطرقات ويحرقون اطارات السيارات ويداهمون مباني الدولة ويضرمون فيها النار وينزعون صور الرئيس فرنجية، ويطردون الدرك من مخافر الشرطة احتجاجاً. وإذا حضر الجيش كانوا يرمونه بالحجارة. وإذ وسّعت اسرائيل من مساحة عملياتها وحجم هجوماتها في الجنوب، كانت تدخل وحدات من مئات الجنود وعشرات الدبابات والمصفحات تطوّق القرى وتقصفها وتحتل أراضي في الجنوب لبضعة أيام دون تدخـّل من الجيش اللبناني الذي كانت حواجزه تمنع وصول أي مساعدات أو إمدادات للمقاومين الفلسطينيين. فكان أهل القرى يهجرونها إلى أماكن أكثر أمناً وهم في حالة غضب شديد على جيشهم ودولتهم. لقد هرع أهالي كفرشوبا الى بلدة مرجعيون في نهاية عام 1974 وتجمّعوا أمام ثكنة الجيش لحثـّه على الدفاع عن قريتهم. ولكن الدرك حضر لتفريق التظاهرة، وأمام رفض الناس مغادرة المكان فتحت قوى الأمن نيران بنادقها وجرحت عدداً من المتظاهرين فاشتبك هؤلاء مع الدرك وسدّوا الطرقات. وبعد كل هجوم اسرائيلي كان الجيش اللبناني يحضر إلى مواقع المعارك وأحياناً يشتبك مع الفدائيين. وانطلقت الصرخة في الجنوب حول كيف يمكن لعدد بسيط من الفدائيين بأسلحة فردية الصمود بوجه اسرائيل فيما الجيش اللبناني لا يكترث بمصير جزء عزيز من أرضه التي من المفترض أنّه يدافع عنها. ولماذ لا يصير دعم صمود المواطنين بالإمدادات والتموين واعادة البناء إذا لم يكن ممكناً التصدي للعدو.

كان الوضع مأساوياً يوحي أنّ الدولة لا تريد الدفاع عن أرضها وشعبها، رغم أنّ المشاريع الدفاعية غير المكلفة كانت تجد طريقها الى اللجان البرلمانية. ورغم أنّ الدولة أوجدت «صندوق مجلس الجنوب» إلا أنّ الفساد كان سيّد الموقف، ولم يقم الصندوق بأعماله في تعويض ومساعدة المتضرّرين حتى أسماه الرأي العام «مجلس الجيوب». وكانت ظروف معيشة مهجّري الجنوب الذين تركوا قراهم ولجأوا الى بيروت أسوأ من تلك التي كان يعانيها الفلسطينيون في المخيمات. ولم يستمر الصمود والتضامن بين سكان الجنوب والفلسطينيين،

إذ إنّ غضب الناس على المقاومة في السبعينات كان يتصاعد وكان بعض المقاتلين الفلسطينيين يحملون السلاح علناً في قرى وبلدات الجنوب، يتحرّشون بالناس ولا يقيمون حرمة لرجال الدين والنساء. وأصبح عددهم يستفزّ الناس بعد قدوم آلاف المقاتلين من الأردن وسورية، واتّخاذهم من الأماكن الآهلة مرابض مدفعية غير عابئين بمصير اللبنانيين وأرزاقهم من ردّات الفعل الاسرائيلية. فكان سلوك المقاتلين الفلسطينيين في الجنوب يساهم في شحن مقولة إنّه لا يختلف عن جيش احتلال، في حين انتشرت الجرائم الصغيرة كالسرقات ومضايقة الفتيات وجرائم اغتصاب بعض الأحيان، وفرض خوّات والحصول على خدمات بدون مقابل: «لقد أعطينا الفلسطينيين كل شيء وأعطونا الإهانات والشتائم والجثث ودروساً في الفساد»، كما ذكر مزارع جنوبي.

وإذ ذهبت وفود إلى الرئيس فرنجية أو زاره الصدر نفسه، كان فرنجية يقول إنّ «الدفاع عن الجنوب أمام قوّة اسرائيل هو أمر مستحيل وإنّ الجيش يقوم بما يقدر عليه». وكانت تظاهرات الجنوبيين تحضر الى بيروت حاملة يافطات تقول: «الجنوب جزء من لبنان يا فخامة الرئيس». وبعدما اقتصر الوجود المسلح للفلسطينيين جنوباً على «حركة فتح» وفي مواضع جغرافية مضبوطة في الفترة 1969–1972، تكاثف وجود الميليشيات اليسارية اللبنانية والتنظيمات الفلسطينية حتى أصبح عددها عام 1976 يزيد عن 15 تنظيماً. فكانت التنظيمات المتناقضة، بمصادر تمويلها وأهدافها وايديولوجيتها، تتصادم ما كان يؤدي أيضاً الى سقوط ضحايا مدنيين وتدمير ممتلكات وتعطيل التجارة. وكان تصرّف بعض المسلّحين غير اللائق قد ألحق ضرراً كبيراً بسمعة القضية الفلسطينية والأحزاب اللبنانية. فكانت الناس تقول إنّه إذا كانت «الفرقة 17» الخاصة بياسر عرفات هي الأكثر فساداً وتشبّهاً بالمافيا فماذا عن الباقين. لقد قال جورج حبش أمين عام «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» إنّه «سيجعل من بيروت ستالينغراد أخرى» اثناء الغزو الاسرائيلي الكبير في صيف 1982 وقال إبو أيـاد القيادي في «حركة فتح» عام 1976 إنّ «طريق فلسطين تمرّ في جونية»، وفاقهما ياسر عرفات بقول غير مسؤول كرّره مراراً اثناء التحضير لاتفاق أوسلو وبعده: «كنت أحكم لبنان من الفاكهاني». ومما فاقم من جفاء سكان جنوب لبنان تجاه المقاومة في أواخر السبعينات تقلّص عدد العمليات الفدائية الفلسطينية داخل اسرائيل (حيث باتت المقاومة تعتمد على المدفعية البعيدة المدى) وسلوك بعض المسؤولين الفلسطينيين في اثراء أنفسهم واقتناء المرسيدس والإقامة في شقق فخمة في بيروت. فبدوا بعيدين عن أي معنى لحياة الثوّار، وكأنّهم يودّون البقاء في لبنان الى الأبد، وكأنّ

جنوب لبنان هو أرض بلا شعب يمكن استعمالها كما شاعت التنظيمات الفلسطينية.

في مذكرة قدّمتها الحكومة اللبنانية الى مؤتمر وزراء الخارجية العرب في كانون الثاني 1980، بيّنت جرائم اسرائيل في جنوب لبنان من 1968 إلى 1980: قتل بضعة آلاف من المدنيين، وتهجير 250 ألف مواطن، وتدمير 10 آلاف منزل ومبنى، وتصديع أو تدمير جزئي لـ25 ألف منزل، والقضاء على مصدر رزق 3000 عائلة لبنانية، وتيتيم 11 ألف طفل وحرمان 36 ألف طفل من مدارسهم بعد تدميرها، وإلحاق الخراب الواسع ببلدات ومدن صور والنبطية وحاصبيا وبنت جبيل وتبنين وتدمير كامل لعشر قرى. عدا خسائر أخرى لا مجال لذكرها. وكانت هذه هي الحلقة الأولى في مسلسل عدوان استمرّ حتى عام 2006.

كان غضب الشيعة ضد السلطة يزداد ليس فقط لإهمالها واجب الدفاع بل لعدم انفاقها على تنمية المناطق المحرومة، وها قد حضر الشيعة إلى بيروت ورأوا عزّها وثروتها لأصحابها الساسة والتجّار الذين لم يسألوا عنهم. فكانت مطالب الصدر وحركته تتعلّق بتحسين حصّة الشيعة في السلطة والمناصب ايضاً. وأوصله فشله في تحقيق مطالبه بالحوار وتقديم العرائض، الى تبنّي ضرورة التعبئة العامة وحمل السلاح. فأعلن في لقاء جماهيري في بعلبك في 17 آذار 1974 أنّ «السلاح زينة الرجال» أمام 100 ألف شخص في أكبر حشد سياسي في تاريخ لبنان حتى ذلك الوقت. فأثارت صيحاتهم قشعريرة السلطة التي خافت أنّ ثمّة مارداً شيعياً بدأ يظهر. ولم تمض فترة حتى وقع انفجار في مخيمات تدريب «حركة أمل» كشف عن انطلاقة عسكرية لحركة الصدر. وكانت النتيجة أنّ تقاعس الدولة في الجنوب من 1968 إلى 1975 وانهيارها عام 1976، قد أدّيا إلى فوضى جنوباً: كانتون أقامته اسرائيل على الأراضي اللبنانية المتاخمة لحدودها، تشرف عليه عبر ميليشيا «جيش لبنان الجنوبي»، ووجود عسكري كثيف لقوى غير شرعية، وثورة الشيعة كجماعة مذهبية ستتبلور في الثمانينات.

علائم انهيار الدولة

فيما كانت سياسة الدولة العسكرية تقتضي صمود الجيش أمام الفلسطينيين والتعامل معهم بالقوّة وتعزيز الميليشيات المسيحية، وسياستها الأمنية قمع قوى اليسار اللبناني ومناصري الفلسطينيين، حكمت عقلية المواجهة - لا الحوار - العمل السياسي الماروني أيضاً. ذلك أنّ الطبقة التقليدية رحّبت بالتطهير ضد الشهابيين الذي بدأه سليمان فرنجية حسب طلبها عام 1970[43]، ولكنّها قطّبت حاجبيها من نوايا وخطوات «حكومة الشباب» التي بدا أنّها

تسعى الى بعض الإصلاحات في نظام الحكم وفي المالية العامة. كانت حكومة الشباب، باستثناء صائب سلام، من خارج مجلس النواب والزعامات التقليدية، على اساس أنّ الكفاءات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. وشنّ التقليديون هجوماً على الحكومة بأنّها من «التكنوقراط» و«الموظّفين»[44] لا يفقهون العمل السياسي كما يفقهه المحترفون من التقليديين. فسمّي إلياس سابا وهنري إدّه وادوار صوما وإميل البيطار وخليل أبو حمد وغيرهم، وزراء، واستمرّت الحكومة حتى انتخابات 1972 واستقالت في 10 أيلول[45].

واستجاب فرنجية بعد انتخابات 1972 النيابية لضغوط الطبقة التقليدية، فكلّف صائب سلام مجدداً ليرأس وزارة من التقليديين. وجاءت عودة الفئات التقليدية بهذه القوّة تحدّياً لظروف البلاد اعتبره الرأي العام والصحف محاولة لشراء الوقت. وهكذا بوضع قضية الإصلاح مجدداً في الأدراج، بات أمام لبنان أقل من عامين من السلم الأهلي فحسب. وكان هذا يعني نقل المواجهة من البرلمان والحكومة الى الشارع، إذ إنّ قوى المعارضة الآن اختلفت عدّة وعدداً عن الخمسينات والستينات، ولم تعد تقبل أن تستمرّ الأمور بتجاهل الإصلاح وكأنّ شيئاً لم يحصل. كان على فرنجية والحكومة أن يواجها القوى الضاغطة،ولكن كان سلوك القوى التقليدية محكوماً الى حدّ ما بفلسفة «دعه يعمل دعه يمرّ». فالأمن ليس مسؤولية جهة أو سلطة بحد ذاتها بل «كلّ يدبّر أمره». أمّا مسائل الاستقرار الاجتماعي وتطوير النظام وتنمية المناطق فليست على أجندة العمل الرسمي.

كان سوء توزيع الثروة من جذور الأزمة في لبنان، لما سبّبه من انقسام اجتماعي تسلّلت منه الأفكار الراديكالية التي كانت تفاجئ أصحاب الأمر في البلاد والفريق التقليدي، فكانوا يعتبرون معتنقيها عملاء لدول أجنبية شيوعية ومخرّبين. ولم تغب أبداً تحذيرات أبحاث وتوصيات من مغبّة إهمال اللامساواة الاجتماعية التي كانت تؤدي الى لامساواة سياسية واقتصادية. في أوائل السبعينات، وفيما كان معظم بيروت وقرى وبلدات جبل لبنان يماثل أوروبا الغربية في العمران والنظافة والتطوّر، ازدحم حزام البؤس الذي لف العاصمة بالفقراء من مواطنين لبنانيين أغلبيتهم من المسلمين، ما منح بعداً اجتماعياً لشكوى استغلّها الشيوعيون لشنّ حرب طبقية، واستغلّها الزعماء المسلمون كحملة دعائية للحقن ضد «الغبن الذي لحق المسلمين جرّاء دولة الامتيازات المارونية». كما ضمّ الحزام عدداً من المخيمات الفلسطينيّة الكبرى المدجّجة بالسلاح والتي شكّلت دولة ضمن دولة. وبدت الضواحي التي طوّقت بيروت من الشمال والشرق والجنوب وكأنّها امتداد لمدينة كلكوتا في الهند، رمز

الفقر المديني في العالم. فكان الحزام يعمّق الشرخ الاجتماعي بين اللبنانيين، يشاهد سكانه يومياً بأم العين بيروت الناهضة بأبنيتها الشاهقة وبأحيائها الجديدة والعريقة والثرية وبمظاهر الـ chic والموضة في أوائل السبعينات ويتحسّرون على خدمات وبضائع متوفرّة لغيرهم لن ينالوها ولا بشق الأنفس. لقد بلغ عدد الأحياء 20 حيّاً ومخيّماً في حزام بؤس شكّل نصف دائرة حول بيروت بدءاً من الشمال وانتهاء بالضاحية الجنوبية. وبينما عجّت مقاهي بيروت بلبنانيين يرتدون الملابس الفخمة، يتحدثون عن آخر رحلة قاموا بها الى باريس أو عن سفرتهم القادمة الى لندن، ويناقشون آخر كتاب لجان بول سارتر وآخر فيلم لفديريكو فلليني، كان مئات الألوف من مواطنيهم في أكواخ البؤس يعالجون مسألة الحصول على خبزهم اليومي. وكان الفقر والأميّة من عوامل ازدياد الازدحام السكاني في الضواحي حيث كانت عائلات من 12 نفساً تقيم في غرفتين بدون تجهيزات صحيّة أو كهرباء أو مياه شفة.

ورغم أنّ معّدل النمو الاقتصادي فاق معدّل النمو السكاني في العقد الذي سبق الحرب، إلا أنّ المعدّلات كانت تخفي سوء توزيع الدخل ما أدّى الى مشاكل اجتماعية بالغة التعقيد[46]. فكانت الفئة التقليدية والاقتصادية تروّج لصورة وردية عن لبنان «حيث يمكنك السباحة في البحر المتوسط صباحاً والتزلج على السفوح الثلجية بعد الظهر»، وهي صورة بقيت مجهولة وغريبة عن قسم كبير من السكان ذوي الدخل المحدود. لقد وصل تكثّف السلطة والمال في لبنان في الستينات وأوائل السبعينات الى مستويات جعلت سكان لبنان الطَرَفي وحزام البؤس حول بيروت، في حالة إحباط اقتصادي ونقمة عارمة ضد قوى الأمر الواقع التي رغبت في الانقضاض عليها.

شكّلت معارك أيّار 1973 نموذجاً لما ستكون عليه الحرب فيما بعد. فبعد سنوات من الاشتباكات المتقطعة، تصاعد الوضع في نيسان بعدما اغتالت اسرائيل زعماء فلسطينيين في بيروت، كما أشرنا، وانفتح الوضع الأمني على مصراعيه بين الجيش اللبناني والفلسطينيين يوم 2 أيار، ما أدخل البلاد في دوامة عنف وعطّل السياحة العربية والأجنبية والتجارة ومع ما في ذلك من خسائر فادحة في الاقتصاد. وانتشرت المعارك التي بدأت حول المخيمات الى أحياء مدنيّة لبنانية، وقصف الفلسطينيون مدرج مطار بيروت فأُقفل أمام الملاحة الجوية. وعندما استعمل الجيش اللبناني الطائرات الحربية وصل لبنان الى أبواب الحرب الأهلية. ذلك أنّ أطرافاً لبنانية عديدة متعاطفة مع الفلسطينيين اعتبرت عمل الجيش اللبناني «الذي يقوده الموارنة» مؤامرة ضد القضية الفلسطينية. كما استعدّ بعض اللبنانيين للقتال الى جانب المقاومة

الفلسطينية، وخرج مسلحون الى شوارع طرابلس وصيدا في تحدّ سافر للسلطة. وأقفلت سورية الحدود مع لبنان لعدّة شهور احتجاجاً على المعارك، متّهمة الدولة اللبنانية بالتآمر على الشعب الفلسطيني، فيما دخل ألوف المقاتلين الفلسطينيين إلى لبنان واستولوا على عدّة مناطق حدودية في البقاع وعكار. وبقي الكثير من العمال السوريين في أماكن اقامتهم في سورية فتعطّلت حركة البناء والنشاطات الزراعية.

في 8 أيّار ظنّ قائد الجيش اسكندر غانم أنّ مغاوير الجيش يحتاجون إلى ساعات إضافية لحسم المعركة مع المسلّحين الفلسطينيين ودخول المخيّمات بدعم من سلاح الطيران. وفي نفس اليوم كان فرنجية يتعرّض لضغوط كبيرة من الدول العربية لوقف المعركة التي كانت تتجاوب مع نداءات ياسر عرفات، حيث قصده سفراء 18 دولة عربية هدّدوه بقطع العلاقات مع لبنان ومقاطعته سياسياً واقتصاديّاً إذا لم يتوقف هجوم الجيش على المخيمات، وأعلنت سورية بأنّ جيشها سيتدخّل لوقف تصفية المقاومة. فأصدر فرنجية أوامره بوقف اطلاق النار وتراجَعَ الجيش. بعد وقف النار، دعا فرنجية الى خلوة وطنية لدرس الإصلاحات المطلوبة للبلاد ومسألة السلاح الفلسطيني والميليشيات التي أطلّت على الساحة بقوّة. فجاءت مقرّرات الخلوة سطحية لا تعكس التحديات التي يواجهها لبنان المسيحي على كافة الأصعدة. فلمواجهة خطر الميليشيات دعا اللقاء الى التجنيد الإجباري، ولمسألة غياب التوازن إلى تغيير القانون الانتخابي. وطبعاً لم يحصل لا هذا ولا ذاك. وكان معروفاً أنّ فرنجية كان يحتضن هو أيضاً ميليشيا خاصة هي «لواء المردة» التي كان الجيش يدرّبها على السلاح بعهدة ابنه طوني، وأنّ ابنه طوني افتتح مكتباً خاصاً به («مكتب طوني») موازياً لأجهزة أمن الدولة في القصر الجمهوري في نفس الوقت[47].

في 5 حزيران 1973 كشفت الشعبة الثانية عن خطّة سرية – أعدّتها المخابرات الفلسطينية («جهاز أمن الثورة الموحّد») – هدفها ضرب الدولة اللبنانية والتعامل مع الجيش اللبناني كعدو[48]، في تقرير من 12 صفحة قدّمته إلى رئيس الجمهورية وقائد الجيش. وبعض ما جاء في الخطة الفلسطينية:

«–العمل على تسليح قوّة من الفلسطينيين في بيروت وضواحيها غير القوّات الفدائية والميليشيا ومن الممكن أن يبلغ عددها ما بين 18 و20 ألف مسلّح.

– مراعاة أهمية تركيز الأسلحة بشكل يتلاءم مع حرب الشوارع وعدم إهمال السطوح.

– السيطرة على عُقد الطرق والمثلثات لأنّ اندفاع دبابات الجيش يستهدف احتلالها أولاً ثم

يتوجـّه إلى الحارات والأزقة.

- توفير المعلومات لقواتنا حول الأوضاع العسكرية للخصم ومخططاته: ضرورة الإلمام بأنواع الأسلحة المتوافرة لدى الجيش اللبناني (نوعية الدبابات والآليات وأنواع الأسلحة) واستطلاع الجيش وطرق تموينه وإمداده، حجم قوّة العدة وتقدير إمكانته كلـّها وتوزّعه وتركيزه في كل موقع ومكان.

- العاصمة هي الهدف الحيوي، لأنّ سقوطها يحسم المعركة. فهي العصب الحيوي وفيها الإعلام وأجهزته والقوّة السياسية والسفراء والمصالح والعقل المفكـّر. لذلك لا بد من إحكام قبضتنا العسكرية الفولاذية على بيروت مع تركيز قوّاتنا وتكثيفها.

- يجب أن تعمل الخطة العسكرية على أن يكون خط التماسّ الأمامي هو كورنيش الرملة البيضاء بدلاً من مستديرة الكولا- السفارة الكويتية المدينة الرياضية وذلك لحماية صبرا وشاتيلا والطريق الجديدة.

- وضع خطة خاصة لمدينة بيروت تشرف عليها قيادة موقع بيروت تشمل كل البنادق التي تقف مع الثورة. واستقدام كتيبة فدائية عسكرية إلى بيروت كاحتياطي وامداد المدينة بالأسلحة وأجهزة الاتصال اللاسلكي.

- التركيز على دور القوى الوطنية والصديقة في توسيع رقعة المنطقة الأمنية لتشمل الأحياء الإسلامية كلها وتربط صبرا بالمصيطبة. وإيجاد جزر قويّة في تل الزعتر - الضبية - الدكوانة - جسر الباشا - وتوسيعها باتجاه برج حمّود - المسلخ - المرفأ لتشكـّل قاعدة ثانية للثورة.

- وضع خطة للسيطرة على خط المطار - الشياح - الطيّونة لقطع خطوط اتصال السلطة وإرهاب الخصم بتهديد عين الرمانة وفرن الشباك والتغلغل في الغبيري والشياح والتقدّم السريع إلى منطقة تلّة الخياط عائشة بكار، من أجل تأمين الوصول إلى التلفزيون والإذاعة والبنك المركزي.

- ضرورة مدّ مسرح القتال إلى مناطق الخصم»[49].

خلال ثلاثة أعوام بعد وضع هذه الخطّة، نجحت التنظيمات الفلسطينية مع حلفائها اللبنانيين في ضرب وتقويض الدولة اللبنانية، أي من صيف 1973 وحتى ربيع 1976. ولكن ماذا فعلت الدولة لتستعد لهذه المواجهة التي استهدفت الدولة وجيشها؟ أمام الفشل في استعمال الجيش بشكل حاسم، كانت الشعبة الثانية في الجيش تنشىء «انصار الجيش» في أوساط الشيعة في الجنوب و«التنظيم» في الأوساط المسيحية. وباشرت عناصر من الجيش

بتدريب الفئتين اللتين بلغ عديدهما الآلاف. ولكن هذه الخطوة بدت خفرة ولم توقف توسّع السيطرة الفلسيطينية في مناطق لبنانية ومدن رئيسية وضواحي العاصمة واقامة الحواجز في الطرقات ومخيّمات التدريب في أحياء وبلدات لبنانية، فتضاعف خلال شهور عدد المسلّحين الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين. ولذلك كان لا بد من اعتماد وسائل جديدة. يقول نقولا ناصيف نقلاً عن ضباط أمنيين سابقين: «منذ أدرك سليمان فرنجية أنّ السيادة الوطنية أسقطت من يد السلطة اللبنانية تحت وطأة ما انتهت إليه أحداث أيار 1973، والضغوط العربية التي حالت دون تمكين الجيش من السيطرة على المخيمات الفلسطينية، لجأ إلى خيار وحيد بديل ومُكلف واستسلم لقدر جديد هو تسليمه بإيجاد جيش آخر غير الجيش اللبناني»[50]. إذ بعد إصدار الأوامر بوقف إطلاق النار استجابة للضغط العربي، اجتمع فرنجية بكميل شمعون وبيار الجميّل وأبلغ إليهما قراره إنهاء حملة الجيش. وأضاف: «أعرف خطورة قرار كهذا لكن بعد اليوم ليس من جيش لبناني يمكننا الاعتماد عليه. علينا الاعتماد على أنفسنا»[51]، وشرح لهما أنّ «الدولة غير قادرة على ضبط المقاومة الفلسطينية. دبّروا حالكم». وعاد بيار الجميّل من هذا اللقاء وبدأ «حزب الكتائب» يعمل لحماية المناطق المسيحية وأخذ دور الدولة الأمني.

بعد شهرين، عقد فرنجية لقاءً آخر حضره شمعون والجميّل وقائد الجيش اسكندر غانم والمدير العام للأمن العام أنطوان دحداح، قريب فرنجية، ورئيس المكتب الثاني جول البستاني ورئيس قسم الأمن القومي نبيه الهبر. ومما قاله فرنجية: «وضعنا سيىء للغاية ولا مفرّ من التسلّح». واتخذ المجتمعون قراراً بتسليح الأحزاب المسيحية في مواجهة الفلسطينيين الذين أحكموا السيطرة شبه الكاملة على قرى وبلدات كثيرة في الجنوب والبقاع وأحياء بيروت وطرابلس وصيدا. فقد أصبحت المقاومة الفلسطينية فعلاً أقوى من الدولة في هذه المناطق. وتولّى قائد الجيش مهمّة تسليح الأحزاب المسيحية واتُّفق فوراً على صفقتي أسلحة عبر مرفأ بيروت. وطلب جول البستاني من السفارة الأميركية تزويده أسلحة كهبة للمكتب الثاني حدّدها بعشرة آلاف بندقية، تولّت نقلها طائرات أميركية إلى بيروت مطلع 1974[52]. فنقلها الجيش من المطار إلى أديرة وضعتها الرهبانيات المارونية في تصرّف الميليشيات المسيحية على طريق بكفيا - القليعات وفي كسروان، وفي غوسطا خصوصاً، ثمّ وزّعها المكتب الثاني حسب توزيع مناطقي، وضمن خطة عسكرية لمواجهة الفلسطينيين. ووزّع السلاح أيضاً على شخصيات مسيحية ورجال دين مسيحيين.

ثمّ موّلت الأحزاب المسيحية مجتمعة صفقة جديدة من بلغاريا عبر التاجر سركيس

صوغونليان ومرافقة بحرية أميركية، تضمّنت سبعة آلاف قطعة من رشاشات ومدافع. وأفرغت الباخرة حمولتها في بيروت وجونية في حزيران 1974، بإشراف المكتب الثاني الذي تولّى نقلها في شاحنات إلى أديرة ومبانٍ. وباعت الأحزاب البنادق إلى المقاتلين بأسعار مربحة مكّنتها من عقد صفقات أخرى. ولكن بعد هذه الصفقة، تنوعت الصفقات، فإلى جانب الطلبات الجماعية، أخذ كل حزب يعقد صفقاته بمفرده وظهر تجار سلاح كثر في السوق، فجاءت الأسلحة للميليشيات المسيحية من الدول الشيوعية وأحياناً من الفلسطينيين أنفسهم عبر التجار. وكل الصفقات كانت تحصل بدعم وتسهيل قيادة الجيش والمكتب الثاني. وأقام الجيش مخيمات تدريب للميليشيات في حين كانت مخيمات «الكتائب» قائمة في بلدات المتن وكسروان بمعرفة المكتب الثاني[53]، الذي ساعد ميليشيا «الكتائب» أيضاً في بناء جهازها الأمني.

يمكن تلخيص وضع لبنان عشيّة الحرب عام 1975 كما يلي: نمو اقتصادي عشوائي غير مدروس ومظاهر بحبوحة خادعة، ولامبالاة رسمية تجاه المحافظات الطرفية، ونقمة اجتماعية خطرة ضد الاستقطاب الطبقي بتشجيع من الشيوعيين، وانقسام طائفي حادّ ضدّ امتيازات الفئة التقيلدية ولا امتيازات طوائف أخرى، ومعارك متزايدة بين الجيش والفلسطينيين. في تلك الفترة كانت الصحف تفرد صفحاتها للمواجهات التي باتت شبه يومية أو اسبوعية بين المقاومة الفلسطينية واسرائيل في جنوب لبنان، وبين الجيش اللبناني والفلسطينيين. وفيما توحّدت التنظيمات الفلسطينية وقوى لبنانية يسارية ومستقـلة ضد النظام السياسي اللبناني، اتحد القادة الموارنة للدفاع عن رئيس الجمهورية الماروني وعن النظام اللبناني، يدعمهم الجيش اللبناني. ويقول جوزف أبو خليل: «اقتناعي اليوم هو أنّ عهد «الحكم الماروني» ولـى، بل كان ينبغي أن يحسن المسيحيون الموارنة استعمال هذا «الامتياز» وأن يوظـفوه في تحسين علاقتهم بالمسلمين لكنـهم لم يفعلوا»[54].

13. الحرب الأهلية الرابعة (1975-1976)

باستعدادات عسكرية ولوجستية وتضامن سياسي، كان الموارنة واثقين من نجاحهم ليس فقط في الدفاع عن الدولة بل في مقدرتهم على إلحاق الهزيمة بالتكتـل اليساري وحلفائه الفلسطينيين. عشيّة الحرب وقف زعماء الموارنة صفاً واحداً للدفاع عن النظام اللبناني، ودخلوا الحرب في نيسان 1975 بوعي تام لهويتهم ونفوذهم وامتيازاتهم، يعرفون عمّا يدافعون ولماذا

يحاربون. أمّا حسّ الشيعة والسنّة الجماعي فقد كان غائباً، لأنّهم عبّروا عن مطالبهم وقضاياهم عبر الأحزاب اليسارية والمقاومة الفلسطينية[55].

أدّت الحرب الى شلّ الاقتصاد وخراب جوهرته بيروت[56] خلال فترة دامت 19 شهراً أصبح عنوانها «حرب السنتين». بدأ الدمار الفعلي للاقتصاد اللبناني في قلب بيروت التجـاري إذ كان وسط المدينة نقطة وسطية بين مناطق ذات أغلبية مسيحية ومناطق ذات أغلبية اسلامية. ثم بدأت حرب استغرقت عشرات الجولات واستهلكت عشرات الاتفاقات لوقف اطلاق النار واستمرّت 16 عاماً. وبعد صيف 1976 اتخذّت المجازر والمجازر المضادة بين ميليشيات التحالف ذات الأغلبية الإسلامية والميليشيا المسيحية منحى بشعاً ذكّر بتلك الجرائم ضد الإنسانية التي مورست إبّان الحرب العالمية الثانية، واستمرّت الحرب 15 سنة أخرى وقد تعمّقت الجراح النفسية لدى جميع الأطراف الى مستويات لا تعالج بسهولة.

لقد اعتقد قادة الميليشيا المسيحية أنّ نصراً حاسماً وسريعاً سيحمي النظام ويبقي الوضع على ما هو. وحقـّقت ميليشيا «الكتائب» انتصارات محدودة على الأرض عام 1975، ولكن ثقة الموارنة بالنفس بدأت تتضعضع في بداية 1976، بعدما اتضح مجدّداً (قياساً إلى 1958) أنّ قواهم لا تضاهي تلك التي ملكها الخصم. وفيما كانت الميليشيا المسيحية قادرة على ردع التكتـّل اليساري اللبناني بقيادة كمال جنبلاط، فإنّ دخول الفلسطينيين المعركة بقوّة وانهيار الجيش اللبناني في 11 آذار 1976 دقّ ناقوس الخطر. واجه الحظ السيىء جماعة شمعون أولاً. فبعدما حققت انجازات عسكرية في السنة الأولى وسيطر رجال شمعون على الاوتوستراد الساحلي جنوب بيروت من الناعمة إلى الجيّة وعلى مناطق متعددة في جنوب لبنان كالعيشية ومرجعيون، هاجمت قوى التحالف اللبناني الفلسطيني في كانون الثاني 1976 مواقع «الكتائب» و«الأحرار» جنوب بيروت في الناعمة والدامور والسعديات والجيّة وارتكبت جرائم بشعة وقتلت عدداً كبيراً من المدنيين الموارنة وحرقت قصر شمعون بعد نهبه. وبعد هزيمة ميليشيا «الأحرار» في الشوف وساحله ولجوء كميل شمعون الى شرق بيروت، اتّضح أنّ رقعة امتداد لبنان المسيحي ضاقت منذ تلك اللحظة إلى غير رجعة.

في شباط وآذار 1976 أنهت قوى التحالف الوجود العسكري للميليشيا المسيحية غرب بيروت، وباتت متحفزة للهجوم ضد الكانتون المسيحي عبر جبهات متعددة. وفي ربيع 1976، بات بإمكان هذه القوى إعلان سيطرتها على «82 بالمئة من الأراضي اللبنانية». وفي 13 أيّار 1976 اتخذّت الحرب بعداً خطيراً. إذ بدأت ميليشيات التحالف حملة واسعة للالتفاف على

المناطق المسيحية التي تقلّصت مساحتها الى 18 بالمئة من مساحة لبنان قطن فيها 27 بالمئة من سكانه. وبدأ هجوم عسكري باتجاه كسروان وعمق المناطق المارونية وهجوم في المتن للوصول الى بكفيا، وبدأت القذائف تصل جونية. لقد أنذر الوضع الخطير بكارثة على المسيحيين، حيث وجد قادة «الجبهة اللبنانية» المسيحية أنّ النفوذ المسيحي انحسر عن الجمهورية، وبات محاصراً في زاوية صغيرة من لبنان نواتها كسروان وجبيل وبعض المتن الشمالي وبعض بيروت وبعبدا. وأمام احتمال انهيار الصمود المسيحي أمام الزحف المسلم استدعى الأمر تدخّلاً سورياً لوقف اليسار والفلسطينيين من جهة، وتدخـّلاً اسرائيلياً لدعم الميليشيا المسيحية من جهة أخرى. هذان التدخلان الإقليميان ومصالحة «منظمة التحرير الفلسيطينية» مع دمشق قلبا الوضع رأساً على عقب وتبخـّر انتصار قوى التحالف على الموارنة. لقد قرّرت سورية في 31 أيـّار 1976، التدّخل العسكري الواسع لدعم نظام الرئيس سليمان فرنجية ووقف التقدّم الميداني لميليشيات التحالف، فدخل لبنان 6000 جندي سوري انضموا الى آلاف آخرين سبقوهم في الأشهر السابقة وألفي جندي من لواء حطين الفلسطيني و7000 مقاتل من «منظمة الصاعقة» الفلسطينية الموالية لسورية والتنظيمات اللبنانية الموالية لسورية. وكان التدخـّل السوري الواسع نقطة تحوّل وضعت نهاية لانتصارات ميليشيات التحالف الفلسطيني اللبناني المتتالية.

لم يعد الوضع في خريف 1976 بالنسبة للموارنة كما كان قبل 13 نيسان 1975، إذ انكسر قالب ميثاق 1943 وانتهت دولة لبنان المسيحي. وكانت نتيجة حرب السنتين لحظة الاعتراف بالحقيقة بالنسبة للموارنة الى درجة أنّ فكرة الفدرالية أو الكونفدرالية وُضعت على طاولة البحث، وبات الهم الأول ضرورة تحصين الكانتون المسيحي وتعزيز مقاومة مسيحية أمام الأهواء التي كانت تضرب لبنان. ورغم أنّ الكانتون المسيحي أصبح حقيقة بعد حرب السنتين إلا أنّ فكرة إقامة دولة «لبنان الصغير» بأغلبية مارونية لم تسلك طور التنفيذ لصعوبات جمّة.

الموت قاسماً مشتركاً

كانت خسائر لبنان البشرية خلال 16 سنة من الحرب كبيرة للغاية. بعدد سكان بلغ 3 ملايين نسمة في السبعينات، قتلت الحرب 150 ألفاً، 60 بالمئة منهم في فترة 1975 الى 1982، عام الغزو الاسرائيلي للبنان. وهناك تقارير عن أنّ عدد القتلى ربما وصل الى 180 ألفاً[57]. وكانت المواجهات الرئيسية بين الميليشيا المسيحية وميليشيا التحالف أقلّ كلفة من حيث الخسائر البشرية من الحروب الداخلية التي دارت في الكانتونات في السنوات اللاحقة. إذ

خلال حرب السنتين لم يزد عدد القتلى عن 15 ألفاً والجرحى 13 ألفاً [58]، وأسفر الغزو الاسرائيلي عن 20 ألف قتيل. في السبعينات والثمانينات دارت حروب عدّة منها حرب أهلية بين المسيحيين أنفسهم وأخرى بين المسلمين[59]. وثمّة جريمة أخرى ارتكبت بحق المدنيين هي انتشار عمليات الخطف. لقد قُدّر عدد ضحايا الخطف من لبنانيين وفلسطينيين – وربما قضوا قتلاً على يد خاطفيهم – بـ17 ألف شخص[60]. وتعتبر مسألة المخطوفين دراسة بحد ذاتها لأنواع الأهوال التي جلبتها الجماعات المسلّحة على المجتمع المدني. إذ كانت الصحف تنشر تقارير شبه يومية عن اكتشاف جثث في مناطق مختلفة من لبنان: في صناديق سيارات مهجورة وفي أحراش وفي أبنية مهدّمة وفي حطام الوسط التجّاري. وفي معظم الأحيان كانت الصور المرافقة للتقارير الطبية تكشف أساليب التعذيب والقتل البشعة التي ارتكبت بحق هؤلاء (في حرب الجبل بين الموارنة والدروز عام 1983، عرض التلفزيون الكندي منظر مسلّحين يتقاذفون بأرجلهم جماجم بشرية في ما بدا وكأنّه لعبة كرة قدم). فلا عجب أن غادر لبنان ثلث أهله بسبب الرعب الهائل الذي أصاب الناس من هذه الحرب البشعة وتراكم الجثث بعشرات الآلاف في المدافن والمستشفيات.

إنّ مستوى البربرية والانحطاط البهيمي الذي اتصف به المقاتلون من لبنانيين، مسلمين ومسيحيين، وفلسطينيين وسوريين واسرائيليين لم يلفت الرأي العام العالمي – أو العربي بالدرجة الأولى – ويدعوه للتدخّل الفوري لإنقاذ هذا البلد الصغير. ما جرى للبنان جاء في مسلسل بدأ منذ الاستقلال والصراع العربي الاسرائيلي، والوجود الفلسطيني المسلّح، والغزوات الاسرائيلية، وغياب العدالة الاجتماعية في لبنان، والنفوذ الإيراني منذ 1979، والمسعى السوري للسيطرة على مقدرات لبنان. لقد كان أي طرف أجنبي أو عربي أو محلي في الحرب اللبنانية، أكان لبنانياً أو اسرائيلياً أو سورياً أو فلسطينياً، يقول إنّه يحارب من أجل مصلحة لبنان أو لإنقاذ الفلسطينيين أو لإنقاذ المسيحيين أو لإنقاذ المسلمين.

انهيار الجيش والدولة

عندما فشل الجيش في أيّار 1973 من تثبيت سيادته على أرضه في الجنوب تجاه اسرائيل، وفي بيروت وخارجها تجاه التنظيمات الفلسطينية، ناقشت قيادته المرحلة المقبلة بأنّ الفلسطينيين سيتصرّفون بعقلية المنتصر، وأنّ ثُكنَ الجيش ومواقعه البعيدة عن بيروت يمكن أن تتعرّض إلى احتلال واستيلاء على أسلحته وعتاده. فتمّ نقل مبكّر للعتاد الثقيل والمتطوّر حُفظ في

وزارة الدفاع والثكن المحيطة بها وفي اللويزة بعدما أصبحت المنظمات الفلسطينية عدواً رئيسياً وخطراً داهماً.

أما كيف انقسم الجيش، ففي الأشهر الأولى لحرب السنتين استعمل رشيد كرامي صلاحيته كرئيس للوزراء ووزير للدفاع في منع استعمال الجيش في الأمور الداخلية. ولكن الرئيس فرنجية ألغى عمليّاً صلاحية كرامي بإصدار أوامر مباشرة لاستعمال الجيش. في بداية أيلول 1975 بدأت معركة ضارية بين «حركة 24 تشرين» الطرابلسية و«لواء المردة» الزغرتاوي التابع لفرنجية اتخذت طابعاً طائفياً. فجرت مشادات في مجلس الوزراء بين كرامي والوزراء المسيحيين والرئيس فرنجية حول ضرورة استعمال الجيش لضبط الوضع في الشمال. وأمام قبول كرامي باستعمال الجيش، صدرت بيانات اسلامية تحذّر كرامي من مغبّة زجّ الجيش وخاصة أنّه بقيادة «اسكندر غانم الذي لا يثق به المسلمون إذ لا أحد يجادل في علاقاته الوثيقة بالسياسيين المسيحيين المحافظين»[61]. فوافق فرنجية على منح غانم «إجازة لأجل غير مسّمى» وعيّن العماد حنا سعيد، المعروف بالاعتدال، والذي كان قليل الخبرة في هذا المنصب. ولكنّ تدخّل الجيش في الشمال كان مأسويّاً، إذ إنّه دخل المعركة، ليس لوقف القتال، بل لصالح ميليشيا زغرتا ضد ميليشيا طرابلس في 14 أيلول 1975، وقتل 14 مقاتلاً من المسلمين.

وفي 6 تشرين الثاني تبلّغ كرامي رسوّ باخرة بحمولة أسلحة في مجمّع الأكوامارينا الذي يملكه بطرس الخوري، أحد ممولي «الكتائب» الرئيسيين. فأوعز لقائد الجيش إصدار أوامر بمصادرة الحمولة ولم ينفّذ طلبه. واعتبر جنبلاط ذلك عصياناً من حنا سعيد «أوامر رئيس الحكومة وزير الدفاع، واتهم رئيس الجمهورية وفريقاً من ضبّاط الجيش بالتواطؤ مع الميليشيات المسيحية لتسهيل إمرار الأسلحة إليها». أوفد كرامي عندها ضابطين إلى الأكوامارينا اكتشفا صناديق الأسلحة، فأمر قائد الجيش بحجز الباخرة. ونصح جول البستاني، رئيس الشعبة الثانية، رئيس الجمهورية حلاً لامتصاص غضب كرامي وجنبلاط يقضي بأن يقوم الجيش بمصادرة الأسلحة وشحنها إلى مستودعاته على أن يعمد لاحقاً إلى تسليمها إلى الميليشيات المسيحية. فوافق فرنجية ولكنّه فضل استمزاج كميل شمعون الذي كان وزيراً للداخلية. وأبدى شمعون تجاوباً مع اقتراح جول البستاني، ولكن ما ان غادر الأخير مكتبه حتى أسرع في إصدار أوامر إلى ميليشيا النمور التي يقودها، وخلال نصف ساعة كان رجاله يحاصرون السفينة ويفرغون الحمولة فيما وقف رجال الأمن والناس يتفرّجون لعدّة ساعات. وشرح شمعون في اليوم التالي أنّ تمسّك الميليشيات المسيحية بالتسلّح مرتبط باستمرار تدفّق السلاح

على المنظمات الفلسطينية واليسارية عبر الحدود السورية ومن مرافىء طرابلس وصيدا وصور[62]. فكان شمعون بذلك قد صادر صلاحيات وزير الدفاع رشيد كرامي ومارسها بنفسه، ففسّر المسلمون تصرّف شمعون وقبله فرنجية بمثابة احتكار للجيش وقوى الأمن لصالح المسيحيين وضربة لأعلى سلطة مسلمة في البلاد، أي كرامي.

وتسارعت الأحداث بعد ذلك، ففي كانون الثاني 1976، تدخـّل الجيش في معركة الدامور بقصف جوي للقوى اليسارية والفلسطينية التي كانت تهاجم البلدة المارونية، واتّصـل كرامي بقائد الجيش حنا سعيد فشرح له هذا الأخير ما معناه أنّه كان بدون خيار أمام صدور أوامر من الرئيس فرنجية. وإذ اكتمل إقفال دائرة القرار العسكري بدءاً بفرنجية مروراً بشمعون، وصولاً إلى حنّا سعيد بوجه رئيس الحكومة، كان تدخّل الجيش هذه المرّة كافياً لتحقيق نبوءة كرامي حول انقسام الجيش. إذ بدأت فوراً حركة الملازم أول أحمد الخطيب الذي أعلن «جيش لبنان العربي» يوم 21 كانون الثاني. فدعمه ياسر عرفات ومدّه بالمال والسلاح وبمسلحين فلسطينيين، فارتدى أحمد الخطيب الكوفية الفلسطينية واستولى على ثكنات الجيش وفيها آليات ومرابض مدفعية. وكان هدف المقاومة الفلسطينية تفكيك الجيش من الداخل. وفي 8 آذار جمع حنّا سعيد أركان القيادة وقادة الأسلحة لمناقشة سبل وقف انهيار المؤسسة العسكرية. ولكن هذا الإجتماع فتح أعين القادة العسكريين على أزمة الجيش. إذ ابتداءً من 10 آذار بدأ كل منهم يدلي بتصريح عام ويطلق بياناً سياسياً متعاطفاً مع هذا الطرف اللبناني أو ذاك، وبعضهم يدعو فرنجية للاستقالة. وبين 8 و11 آذار كانت الثكنات تسقط الواحدة تلو الأخرى بأيدي الخطيب ومعاونيه في كافة المناطق وبدعم مباشر من الفلسطينيين، فيما دعمت سورية انشقاقاً في البقاع انطلق من ثكنة أبلح باسم بعثي هو «طلائع جيش لبنان العربي».

وفي 11 آذار أعلن العميد الركن عزيز الأحدب «انقلاباً» على التلفزيون دعا فيه فرنجية إلى الاستقالة ومنع التجوّل في بيروت وأعلن حال طوارىء في البلاد، وأيّده في ذلك عدد من الجنود. انهار الجيش في نفس اليوم. وإذ قام ضابط موالٍ لأحمد الخطيب بقصف قرى مارونية في عكـّار، انشقت فئة أسمت نفسها «لواء عكار»، والتحقت وحدات بالرائد أنطوان بركات عدد أفرادها 3500 جندي، وقفت الى جانب الميليشيا المسيحية، كما حصلت انشقاقات أخرى. وإذ انهار الجيش بدأ نهب أملاكه. فهاجمت الميليشيات المسيحية ثكنة الفياضية في 13 آذار 1976، وسيطرت ميليشيا الدروز على مستودعات كبرى للجيش في ثكنة المغاوير في حمانا، وبدأت عمليات نهب واسعة لمستودعات الجيش أحالت ثكنه بعد الاستيلاء عليها وسرقتها

جدراناً عارية، فلبس عناصر الميليشيات ملابس الجيش المسروقة واستعملت مدرعاته وآلياته بعد طلائها بأسمائها الثورية وشعاراتها. في حين أصبح ما تبقى من الجيش زمراً صغيرة ولعبة في أيدي الميليشيات اشتركت في بعث الفوضى والاشتراك في القتل والخطف والسرقة.

هكذا إذن انهارت دولة لبنان المسيحي عام 1976 وظهرت مكانها كانتونات، أحدها الكانتون المسيحي المحاصر حيث للميليشيا المسيحية فيه اليد العليا.

وفيما يلي جدول بعدد مقاتلي الميليشيات المتحاربة حسب تقديرات الشعبة الثانية في الجيش اللبناني:

القوى المسلّحة في لبنان في بداية 1976

ميليشيات فلسطينية	العدد	ميليشيات لبنانية مسيحية	العدد
حركة فتح	7000	حزب الكتائب	15000
منظمة الصاعقة	4500	حزب الوطنيين الأحرار	3500
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	2000	تنظيمات مسسيحية أخرى	1000
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	2500		
القيادة العامة	2000		
جبهة التحرير العربية	2500		
قوات المقاومة الشعبية	2200		
جبهة النضال الشعبي	200		
المجموع	22900	المجموع	19500
ميليشيات لبنانية يسارية واسلامية	العدد	انقسام الجيش اللبناني	
الحزب الشيوعي اللبناني	7000	حركة 11 آذار (عزيز الأحدب)	
الحزب السوري القومي الاجتماعي	2500	جيش لبنان العربي (أحمد الخطيب)	
حركة أمل	500	جيش لبنان (فؤاد مالك)	
المرابطون	1500	طلائع جيش لبنان العربي (فهيم الحاج)	
حركة 24 تشرين	1000	الجيش اللبناني (أنطوان بركات)	
البعث العراقي	1000	جيش فخرالدين (ضباط دروز)	
البعث السوري	200	جيش زحلة (ابراهيم طنّوس)	
الحزب التقدمي الاشتراكي	6000	جيش لواء عكار (ماروني)	
التنظيمات الناصرية	1000	جيش ثكنة صربا (أنطوان لحد)	
تنظيمات يسارية صغرى	1500		
المجموع	22200		

المصدر: نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، ص 512 و518. (جمعناها من نص ناصيف ورتبناها في هذا الجدول).

14. الانكفاء نحو الكانتون المسيحي

في 1976 و1977 تغيّرت الاستراتيجية المارونية من الهجوم ضد أعداء لبنان المسيحي، الى الدفاع عما تبقى منه والتحصّن ضمن رقعة جغرافية ضيقة. وعكَسَت الاستراتيجية الجديدة مسعى توحيد البندقية المسيحية والمناطق المسيحية المحاصرة، استعداداً لمرحلة مقاومة هجوم قوى التحالف اللبناني الفلسطيني. وكانت تصفية المخيمات الفلسطينية والأحياء الإسلامية شرق بيروت على بشاعتها ودمويّتها وما أسفرت عنه من قتلى وجرحى وكوارث انسانية، جزءاً من المقاومة المسيحية لرؤيا للحرب بأنـّها مؤامرة لضرب لبنان المسيحي وإنهاء الوطن الوحيد الذي اراده مسيحيو الشرق ملاذاً لحريّتهم ونشاطهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. لقد فرض صراع الوجود ضرورة اللجوء إلى كل الوسائل للدفاع عن الكانتون المسيحي حتى عبر التطهير العرقي والمذهبي والتعامل مع اسرائيل.

تنظيم المقاومة المسيحية

استشرف زعماء الموارنة دنوّ نهاية دولة لبنان المسيحي باكراً خلال حرب السنتين، فكان لا بد من حشد الطاقات للحفاظ على امكانيات الدفاع عن كيان اصغر مساحة، بدا أنـّه معقلهم الأخير. في نهاية 1975 عُقد «لقاء قمة» مسيحي في القصر الجمهوري في بعبدا، ثم عُقد نفس اللقاء في الكفور في ربيع 1976، وولدت «جبهة الكفور» وأصبح اسمها «الجبهة اللبنانية» في أيلول 1976. وكانت «الجبهة» برئاسة كميل شمعون وعضويّة بيار الجميّل وبشير الجميّل والأباتي شربل قسيس (استبدل بالأباتي بولس نعمان لاحقاً) وادوار حنين واستاذي جامعة هما فؤاد افرام البستاني والأرثوذكسي الوحيد شارل مالك. وفي 25 آذار 1976 قامت «الجبهة اللبنانية» بتجميع قادة الميليشيات في مجلس حربي تنفيذي باسم «القوّات اللبنانية» يمثـّل الجناح العسكري الموحـّد «للجبهة اللبنانية»، ويحق لرئيسه حضور اجتماعات «الجبهة اللبنانية» التي تتخذ القرارات الاستراتيجية. وسمّي بشير الجميـّل قائداً لهذا المجلس في 30 آب 1976. وقدّر حجم ميليشيا «القوّات اللبنانية» بـ16 ألف مقاتل، جمعت أربع قوى تمثّلت كل منها بعضوين في الهيئة التنفيذية[63]. وفرض التفاوت في حجم الميليشيات المشاركة أن يكون بشير الجميـّل ممثل «الكتائب» (أكثر من 80 بالمئة) هو الزعيم الأبرز.

وضمّت «القوات اللبنانية» ميليشيا «الكتائب» التي قُدّرت امكانياتها القتالية في أواسط السبعينات بـ10 آلاف، وميليشيا «النمور الأحرار» التابعة لـ«حزب الوطنيين الأحرار» الذي

رأسه كميل شمعون. ورغم الشهرة التي تمتعت بها جماعة شمعون من 1958 الى 1974، فإنّ دورها كان محدوداً في الحرب اللبنانية[64].

كما برز «حرّاس الأرز» بقيادة اتيان صقر وضمّ بضع مئات من المقاتلين. ودفع «حزب حرّاس الأرز» «الفكرة اللبنانية» الى اقصاها وتميّز عن الآخرين بعدائه الشديد للفلسطينيين، وتركيزه على قومية لبنانية متطرّفة انتهت بعد بضعة اشهر من القتال إلى مسيحية متطرّفة لأنّ المسلمين لم يقبلوا قط أفكاراً نمّت عن منطق عنصري تجاه الفلسطينيين («على كل لبناني أن يقتل فلسطيني»)[65]. لقد أطلق عقيدة «حراس الأرز» أساساً الشاعر سعيد عقل[66] عام 1969 تحت اسم «حزب التبادعية اللبناني»[67]. وكان «حراس الأرز» بأغلبية مارونية وأقلية مسلمة كما كان أكثر صراحة في علاقته مع اسرائيل من التنظيمات الأخرى. ومن تنظيمات «القوات» أيضاً «التنظيم الماروني» بقيادة جورج عدوان الذي ضمّ بضع مئات من المقاتلين. وكان «التنظيم» يعمل في السرّ قبل الحرب، مدعوماً من الشعبة الثانية[68]، ثم ظهر على الساحة الى جانب التشكيلات المارونية الأخرى. وكان جول البستاني، رئيس المكتب الثاني، العرّاب الروحي «للتنظيم»، واشرف 15 ضابطاً من الجيش اللبناني، بتشجيع من الرئيس سليمان فرنجية، على تدريب عناصره في مناطق نائية من المتن وكسروان والشوف على حمل السلاح والقتال. وعقيدة «التنظيم الماروني» كانت أنّ الموارنة خسروا في السابق لانعدام التنظيم في صفوفهم وخاصة في حرب 1860، وأنّ العمل المنظّم مصدر قوّة. لقد أفلح «التنظيم» في معارك بيروت وأثبت دوره كفريق أساسي في «الجبهة اللبنانية»[69].

أمّا «جيش التحرير الزغرتاوي - لواء المردة» بقيادة طوني فرنجية، نجل الرئيس سليمان فرنجية، والذي ضمّ ألف شخص، فلم يكن في صف «الجبهة اللبنانية»، رغم موقف الرئيس فرنجية المتشدّد من الفلسطينيين، بل أصبح من أعدائها. كما أنّ جهات وشخصيات كثيرة مارونية كانت إما حيادية أو مناوئة لسياسة «الجبهة اللبنانية»، ومنها ريمون إدّه عميد «حزب الكتلة الوطنية» الذي أقام في بيروت الغربية وكان قريباً من كمال جنبلاط والزعامات السنيّة، ولم يؤسس ميليشيا وإن كان شديد الانتقاد لممارسات الفلسطينيين والسوريين.

لعب رجال الدين الموارنة أدواراً مختلفة في الحرب اللبنانية. فقد كان البطريرك خريش يطلب الحوار والاعتدال في موقف قريب من ريمون ادّه. بالمقابل كان الأباتي شربل قسّيس رئيس الرهبانيات المارونية يمثّل الجانب المسيّس والحركي للكنيسة، مدافعاً عن «طهارة لبنان» معارضاً حتى فكرة أنّ «لبنان ذو وجه عربي» الواردة في ميثاق 1943. وكان يطلق

تصريحات سياسية ضد الوجود الفلسطيني لا تقـل حماسةً عما يقوله المسيحيون المتطرّفون. فكان خطابه أكثر قرباً الى الشارع العاطفي من تصريحات البطريرك خريش المعتدلة. لقد اختير قسّيس ليكون ممثلاً للكنيسة في اللقاءات التي أدّت الى ولادة «الجبهة اللبنانية»، فلعب دوراً هاماً، ومعه جامعة الروح القدس في الكسليك، في توفير خلفية ايديولوجية للجبهة اللبنانية في الحرب وفي تأمين الدعم المالي من تبرعات ومحصول زراعي وفـرّته أراضي الوقف الماروني. وكانت «العصبة المارونية» التي يرأسها شاكر أبو سليمان تدعم موقف القسّيس وتخوض المعارك من موقع ديني صرف. وإذ تعرّض قسّيس لنقد حادّ، رغم ولائه الظاهر للبطريرك، بأنـّه عرّض وحدة الكنيسة للضرر وأنـّه بقبوله تخزين الأسلحة في الكنائس والأديرة انما مسّ قدسيتها وأفسد بعدها عن الحياة الدنيا، أزيح عن رئاسة الرهبانيات ليأخذ مكانه الأباتي بولس نعمان ممثـلاً الكنيسة في «الجبهة اللبنانية».

وإضافة إلى «القوات اللبنانية»، تعزّزت القدرات العسكرية المسيحية بانضمام أجزاء من الجيش اللبناني إلى جانبها بعد انقسامه الى أجنحة. وكان الجناح الذي وقف إلى جانب القوى المسيحية هو أكبر الأجنحة، متركـّزاً في بيروت وجبل لبنان وموالياً لرئيس الجمهورية وقريباً من القيادات المارونية، حيث كانت غالبية الجنود من المسيحيين. لقد تحصّنت أجهزة الدولة في كانتونها الخاص في جزيرة أمنية نواتها قصر بعبدا واليرزة وتمتد حتى الحازمية وغاليري سمعان وتلامس سن الفيل وعين الرمانة والكحالة، أقام داخلها رئيس الجمهورية وقائد الجيش وقادة الأجهزة الأمنية.

الهوامش:

1. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 18.
2. الأب ميشال حايك، «العروبة هي مشكلة العرب»، في **النهار العربي والدولي**، 5-11 تشرين الثاني 1999.
3. Will Kymlicka, *Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights (Oxford Political Theory)*, Oxford, Oxford University Press, 1996.
4. جاء في توصيات مجمع اللويزة عام 1736: «نحثّ هؤلاء الطلبة ومعلمي المدارس أن يؤلـّفوا في العربية الكتب المدرسية التي أعددناها آنفاً مقتطفة من مؤلفين معروفين بالفضل وإما أن يترجموها من اللغة اللاتينية الى العربية على الأقل». ذكره كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص 164.
5. ولكن الأمور تغيّرت، إذ ظهرت دراسات أكثر عمقاً تعاطت مع وثائق دقيقة في الربع الأخير من القرن العشرين في

وقت اصبح فيه لبنان المسيحي شيئاً من الماضي.

6. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 17.

7. لبيب عبدالساتر، **الحضارات**، بيروت، المطبوعات الشرقية، 1974.

8. Georges Corm, *Le Liban Contemporain Histoire et Societé*, Paris, La Découverte, 2003, p. 21.

9. كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة، الكيان اللبناني بين التصوّر والواقع**، بيروت، دار نوفل، 1992.

10. Camille Chamoun, *Crise au Moyen-Orient*, Paris, Gallimard, 1963, p. 30.

11. – Nos ancêtres les Gaullois étaient blonds!, Cited in Abdul Latif Tibawi, *Islamic Education – Its Traditions and Modernization into the Arab National Systems*, New York, Luzac Publishers, 1969.

12. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 26.

13. Sélim Abou, Choghig Kasparian, Katia Hadad, *Anatomie de la Francophonie Libanaise*, Université St Joseph, AUPELF-UREF, juin 1996.

14. Yoakim Moubarac, *Introduction for an Aggiornamento of the Maronite Church*, p. 263; cited in Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 28.

15. Sélim Abou, 'Les Paradoxes de l'Université', Beyrouth 1996, p. 14, également paru dans le receuil de discours pastoraux du Père Abou, *Les Libertés*, Beyrouth, Presses de l'Universit. Saint-Joseph, 2003.

16. سليم عبو، **النهار والسفير**، 19 آذار 1999.

17. Sélim Abou, *Les Tâches de l'Université*, Beyrouth, 1998, pp 10-14.

18. Waddah Sharara interview on Shufimafi, Idrel.com.lb, August 27, 1999. Quoted in Carole Dagher, *Bring Down The Walls*, p. 24.

19. البطريرك صفير، مقابلة في **النهار**، كانون الثاني 1996.

20. Leila Meo, *Lebanon – Improbable Nation*, Westport, Connecticut, Greenwood Press, 1965, pp. 98-99.

21. راجع كتاب **أمراء الحرب وتجّار الهيكل** للمؤلف، عن حرب 1958، في الفصل السادس، ص 134.

22. كامل مروّة، **قل كلمتك وامش**، المجلّد الخامس، ص 58.

23. فؤاد لحود، **مأساة الجيش اللبناني**، بيروت، 1976، ص 233-34. كان لحود عقيداً في الجيش اللبناني وأصبح نائباً ورئيس لجنة الدفاع البرلمانية عام 1972.

24. «تفاصيل الجلسة البرلمانية المغلقة لمناقشة غارة المطار»، 31 كانون الأول 1968، *Arab World*

25. نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم الظل**، بيروت، مختارات، 2005، ص 443.

26. Tabetha Petran, *The Struggle Over Lebanon*, p. 100-103.

27. تيموفييف، إيغور، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، بيروت، دار النهار، 2000، ص 346.

28. Tabetha Petran, *The Struggle Over Lebanon*, p. 112-113.

29. فؤاد لحود، **مأساة الجيش اللبناني**، بيروت، 1976.

30. تيموفييف، إيغور، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، بيروت، دار النهار، 2000، ص 350-351.

31. باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 137.

32. «هل يعقل أن يكون قائد الجيش بعد رئيس الجمهورية من زغرتا أيضاً؟»(صائب سلام لسليمان فرنجية)، في نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم الظل**، ص 379.

33. فؤاد لحود، **مأساة الجيش اللبناني**، بيروت، 1976، ص 45.

34. *Monday Morning magazine*, Rashid Karami interview, number 232, November 22-28, 1976.

35. نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، ص 369.

36. Tabetha Petran, *The Struggle Over Lebanon*, p. 144.

37. تيموفييف، إيغور، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، بيروت، دار النهار، 2000، ص 367.

38. Kamal Salibi, *Crossroads to Civil War – Lebanon 1958 – 1976*, New York, Caravan, 1976, p. 66.

39. حازم صاغية، **موارنة من لبنان**، بيروت، المركز العربي للمعلومات، 1988، ص 57.

40. نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، ص 499.

41. جوزف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب**، بيروت، شركة المطبوعات، الطبعة الثالثة، ص 67.

42. كريم بقرادوني، **السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976-1982**، بيروت، عبر الشرق، 1984، ص 106.

43. في كتاب نقولا ناصيف **المكتب الثاني حاكم في الظل**، يبدو سليمان فرنجية غير متحمس لهذا التطهير الذي اعتبره مطلباً من صائب سلام وريمون إدّه بالدرجة الأولى.

44. تعتبر هاتان الكلمتان، تكنوقراط وموظف، إهانة في القاموس السياسي اللبناني مع أنـها ليست كذلك في الدول الصناعيّة. في 2005، عقد جميل السيّد، مدير عام الأمن العام اللبناني، مؤتمراً صحافياً هاجم فيه زعماء البلاد لضلوعهم في الفساد وسوء استعمال السلطة. وفي مقابلة تلفزيونية ولدى سؤال ألبير منصور، نائب ووزير سابق، عن رأيه في ما قال السيّد كان جواب منصور كلاسيكياً في القاموس اللبناني: «لا أردّ على موظف».

45. اعتذر صوما عن المشاركة بسبب وظيفته خارج لبنان، واستقال غسان تويني في 20 كانون الثاني 1971، في حين قامت حملة شعواء في وجه وزير المال الياس سابا صاحب المرسوم 1943 الذي عارضه التجار وأسقطوه ما أدى الى ارتفاع الأسعار. واضطرّ اميل البيطار الى التراجع عن مشروع الدواء واستقال في 24 كانون الأول 1971 (فاستمرّت مشكلة الدواء في العقود التالية بدون حل). واستقال هنري إدّه في 1 تشرين الأول 1971، ثم عـُيّن وزيراً للتربية فأقيل لأنّه أعلن برنامج اصلاح تربوي وإداري في وزارة التربية.

46. سليم نصر وكلود دوبار، **الطبقات الاجتماعية في لبنان**، 1977.

47. نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، ص 457.

48. نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، ص 458.

49. نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، ص 458-460 .

50. نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، ص 484.

51. نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، ص 436.

52. نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، ص 485-484.

53. نقولا ناصيف، المكتب الثاني حاكم **في الظل**، ص 489.

54. جوزف أبو خليل، **قصّة الموارنة في الحرب**، ص 319.

55. يقول أحمد بيضون إنّ الشيعة أخفقوا «إخفاقاً مبيناً حتى السبعينات في تكوين حزب طائفي لهم وكانت شبيبتهم كثيفة الحضور في الأحزاب غير الطائفية، حتى أنـّها كادت أن تقضي على بعضها حين خرجت منها وضوت الى الطائفة المتنامية

الظلّ» (في كمال ديب، **أمراء الحرب وتجار الهيكل**، ص 462-469).

56. See for example: Halim Barakat, *Lebanon in Strife*, Texas, University of Texas Press, 1977; Farid El Khazen, *The Breakdown of the State in Lebanon 1975 – 76*, London, I. B. Tauris, 2000; Theodor Hanf, *Co-existence in Wartime Lebanon – Decline of a State and Rise of a Nation*, London, I. B. Tauris, 1993; Samir Makdisi, *Financial Policy and Economic Growth – The Lebanese Experience*, New York, Columbia University Press, 1979; Kamal Salibi, *Crossroads to Civil War – Lebanon 1958-1976*, Beirut, Caravan Books, 1976; كمال حمدان، **الأزمة اللبنانية الطوائف الدينية الطبقات الاجتماعية والهوية الوطنية**، بيروت، دار الفارابي، 1998.

57. غسّان العيّاش، **أزمة المالية العامة في لبنان 1982–1992**، بيروت، دار النهار، 1997، ص 37.

58. غسّان العيّاش، **أزمة المالية العامة في لبنان**، ص 37.

59. حول الحرب المسيحية راجع الفصل الثالث.

60. سمير المقدسي، **بين الاقتصاد والحرب والتنمية العبرة من تجربة لبنان**، بيروت، دار النهار، 2004، ص 68.

61. تيموفييف، إيغور، **كمال جنبلاط الرجل والأسطورة**، بيروت، دار النهار، 2000، ص 397.

62. نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، ص 508-509.

63. Joseph, Chami, *Days of Tragedy – Lebanon 1975-76*, Beirut, Arab Printing Press, 1978, p. 387.

64. قاد ميليشيا «النمور» أمين عام الدفاع في الحزب داني شمعون، وقُدّر العدد الأقصى لإمكانياتها بثلاثة آلاف شخص. لقد شكّل أنصار شمعون المجموعة الأكثر تسلحاً وتنظيماً في لبنان في الستينات وقاموا بعروض عسكرية أمام قصر شمعون في السعديات على الطريق العام الذي يربط بيروت بالجنوب دون أن يشكّل ذلك أي إحراج للدولة اللبنانية. وكانت هذه الميليشيا تتطوّر وتستعد لأي مواجهة مفتوحة مع الفلسطينيين. وفي أيلول 1969 نشرت الصحف اللبنانية صوراً للنمور يتدرّبون بالذخيرة الحيّة باسلحة فردية ومضادة للدروع في حين أعلن بيار الجميّل أنّ حزب الكتائب يدير تسع مخيمات تدريب عسكري «باشراف السلطات». في الفترة الممتدة من 1969 الى 1974، أصبحت ميليشيا شمعون بمثابة حارسة مصالح النظام بعدما كان شمعون بمثابة بطريرك ثانٍ في الشارع المسيحي. وكلّما برزت مشكلة تجاه الفلسطينيين والقوى اليسارية اللبنانية وتمنّعت الدولة عن، أو فشلت في، التدخل، كان الشماعنة بالمرصاد. وحتى إضراب قام به الطلاب اليساريون في الجامعة الأميركية وحظي بدعم اليسار والشارع المسلم عام 1974، انتهى الى العنف عندما هاجم «النمور» حرم الجامعة لانهاء الاضراب والاعتصام.

65. من عقيدة حرّاس الأرز، لبيّك لبنان، أبو أرز، 20 تشرين الأول 1977.

66. أنظر مقابلة المؤلف مع سعيد عقل في ملحق الكتاب.

67. أنظر مقابلة المؤلف مع سعيد عقل في ملحق الكتاب.

68. نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم في الظل**، ص 487.

69. Itamar Rabinovich, *The War for Lebanon 1970-1985*, London, Cornell University Press, 1985, p.71.

الفصل الرابع

الحرب المسيحية وسقوط الكانتون

15. التقاتل المسيحي تاريخياً

كانت ضواحي بيروت الشرقية مسرح حرب مدمّرة في 1976 حيث واجهت الميليشيا المسيحية التنظيمات الفلسطينية والميليشات اللبنانية الاسلامية واليسارية. ولكن بعدما تمّت التصفية العرقية والطائفية للمسلمين والفلسطينيين والأكراد وللمسيحيين «المشاغبين» (يساريين وقوميين) في المناطق الشرقية، بدأت في الفترة 1978-1980، الحرب بين المسيحيين أنفسهم تحت شعار وجودي هو «وحدة البندقية المسيحية» و«أمن المجتمع المسيحي فوق كل اعتبار». وبعد العام 1982 واغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميّل، باتت الحرب مفتوحة داخل الكانتون المسيحي، ولم يتم رأب الصدع في الكانتون طيلة السنوات التالية، بل استمرّ بوسائل أخرى بعد نهاية الحرب عام 1990 وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبلغت الحرب المسيحية أعلى تجلياتها في المواجهة بين رئيس الحكومة الانتقالية العماد ميشال عون والدكتور سمير جعجع قائد «القوات اللبنانية» عامي 1989 و1990 التي أنهت عملياً آخر معقل للبنان المسيحي كما كان عام 1920 وحتى في حقبة الإمارة والمتصرفية. وسنرى في الفصلين التاليين كيف فتحت الحرب المسيحية الباب أمام جمهورية ثانية، غير الأولى، آلت اليد العليا فيها للمسلمين وبدأ معها الإحباط المسيحي.

من دروس الحرب المسيحية أنّ التطهير المذهبي القسري ضد المسلمين وتحصين الجبهات لم يعنيا تحسين فرص نجاح أطروحات الفدرالية والتقسيم التي دفعت بها كتيّبات جامعة الروح القدس، وقاتلت من أجلها الميليشيا المسيحية. ذلك أنّ اقامة دولة مارونية صغيرة على المتوسّط احتاجت إلى أكثر من التمنّي. أما من الداخل، فإنّ العنف ومعارك النفوذ كانا الظاهرة الأكثر

ثباتاً في الكانتون المسيحي، فيما أخذ موضوع رأب الصدع الوطني كرسيّاً خلفياً في الأولويات. وكانت الحياة تتواصل داخل الكانتون حيث أسّست الميليشيا المسيحية ادارة محليّة وشبه جهاز حكومي يدير شؤون الدويلة. وخلال فترة وجيزة أصبح للكانتون مراكزه التجارية ومرافئه وكل مظاهر السلطة كقوّة عسكرية وأجهزة أمن ومخابرات ومكاتب لمراجعة المواطنين، الخ. لقد أصبحت المعابر الأرضية والبحرية الى الكانتون المسيحي شبه جمارك تحصّل الرسوم، وبرزت فكرة بناء مطار في حالات شمال بيروت[1]. وبرزت الوسائل الإعلامية للميليشيا المسيحية، منها باكراً إذاعة صوت لبنان، وعام 1985 تلفزيون الشركة اللبنانية للارسال LBC.

إنّ التقاتل المسيحي الذي بدأ عام 1978 لم يكن من علائم انهيار لبنان المسيحي فقط، بل كان إلى حدّ ما استمراراً لتقاتل بدأ في الخمسينات من القرن التاسع عشر، عندما ثار فلاحو الموارنة، تدعمهم الكنيسة، ضد الإقطاع الماروني. ثم كان قتال بين تطرّف واعتدال في زمن الانتداب الفرنسي، ثم مواجهة بين الإصلاح الشهابي والقوى التقليدية في الستينات، ثم محاولة متأخرة للحفاظ على ما بقي من دولة لبنان المسيحي في السبعينات ضد المد اليساري والفلسطيني والمسلم. وعَكَسَ التقاتلُ المسيحي الأزمة المسيحية المزمنة بين قوى حداثة وانفتاح، وقوى انغلاق وتقليد، دون أن يعني ذلك عدم الخوض النفسي للطرفين المسيحيين في مسألة الوجود وصراع البقاء.

لقد بدأت حرب 1860 أساساً داخل القائمقامية المارونية بين الموارنة أنفسهم. ففي أواخر الخمسينات تصاعدت حدّة الشكوى الاجتماعية في أوساط الفلاحين والفقراء ضد الإقطاع، وخاصة ضد آل الخازن الذين لم يستجيبوا للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في لبنان والمنطقة وأوروبا واستمرّوا في أسلوبهم الاستبدادي الذي مرّ عليه الزمن. وصبغ عقد الخمسينات الاستعداد للحرب الأهلية. إذ في الفترة 1850-1858 دخل لبنان 140 ألف بندقية ومسدّس. وتزامن ذلك مع صعود بطريرك جديد على رأس الكنيسة المارونية له سلطة روحية في الأوساط الشعبية، هو البطريرك بولس مبارك مسعد، الذي دعم مسعى الفلاحين الموارنة الى تحسين ظروفهم بمواجهة المقاطعجية. وكان هذا البطريرك شديد الإيمان، من أصول عائلية متواضعة يشعر مع الناس العاديين ويشهد ظلم المشايخ، وتولى البطريركية عن عمر 49 سنة. وما ان أعلن عداءه للإقطاع، حتى انحاز رجال الكنيسة الى جانب الفلاحين ضد الأسر الإقطاعية.

بلغت سطوة الإقطاع المسيحي أنّ قائمقام المنطقة المارونية بشير أبي اللمع بدأ يجد صعوبة في التعاطي مع الإقطاعيين المحليين، الذين اقتنوا زمراً مسلحة. وكانت زحلة، التي تقع خارج الجبل، نقطة انطلاق الشرارة الأولى في الأحداث بين المسيحيين. إذ أعلن اقطاعيو زحلة العصيان عام 1857 على القائمقام أبي اللمع وأعلنوا «شيخ شباب» مع لجنة من ستة أشخاص لإدارة شؤون البلدة خارج سلطة القائمقام. وكعمل مضاد للإقطاع، انطلقت حركة فلاحية ضد مشايخ آل حبيش في غزير، ونكاية بالإقطاع الزحلي (وسخرية منه)، اختاروا من بينهم أيضاً «شيخ شباب» لإدارة شؤون البلدة. وعندما اتهم آل حبيش القائمقام بتشجيع الفلاحين ضدهم، تدخّل الأخير وأنهى عصيان زحلة وغزير معاً. ولكن رجال الإقطاع لم يقبلوا بهذا الحل، حيث عقدوا تحالفاً شمل آل حبيش وآل الخازن موجّهاً ضد القائمقام وبدأوا حشد قواهم في عدّة مواقع بتحدٍّ علني، فيما عاود الفلاحون تحركهم ضد سلطة المشايخ. وما حصل أنّ ثورة الفلاحين كانت أعلى صوتاً وأقوى من حركة المشايخ ضد القائمقام، فانتشرت مشايخ الشباب الشعبية في أنحاء كسروان في ربيع 1858. وكان أكثر الأعمال عنفاً تلك التي قامت بها حركة العامية بقيادة طانيوس شاهين «شيخ شباب» ريفون[2]. ووقف البطريرك مسعد مع الثورة ضد آل الخازن الذين أساؤوا معاملته[3]، في حين وفّرت الكنيسة المارونية دعماً كاملاً لانتفاضة الفلاحين وشارك الخوارنة في صياغة مطالب الثوار. وسرعان ما تحوّلت الثورة الى أعمال بشعة في كانون الثاني 1859 حيث هاجم الغوغاء منازل آل الخازن وقتلوا زعماءهم وهجّروا من بقي حيّاً. واستمرّت أعمال العنف ثلاثة شهور حتى طُردت العائلات الإقطاعية من كل كسروان. واذ تأكّد شاهين من الفوز أعلن عامية شعبية برئاسته المطلقة.

وعندما افتتحت الحرب على مصراعيها عام 1860، لم يكن سوء تنظيم الموارنة السبب الوحيد في خسائرهم أمام الدروز، بل كان تقاتلهم الداخلي أحد عوامل الفشل. ففي حين كان الدروز يهاجمون بعبدا، وفي حين كان طانيوس شاهين يحضّر لنجدة بعبدا ونجدة بلدات مسيحية محاصرة في البقاع، كان موارنة الشمال في بشري وزغرتا بقيادة يوسف كرم غاضبين على شاهين لما ارتكبه بحق مشايخ كسروان. وفي تطوّر الأحداث أنّ الدروز وحلفاءهم كانوا يحاصرون زحلة الكاثوليكية في البقاع، التي دُعي أهلها الى الصمود الى حين وصول يوسف كرم وآخرين لنجدتهم. ولكن كرم وجّه اهتمامه الى تصفية حسابات المتن وكسروان ضد طانيوس شاهين وحلفائه، تاركاً زحلة لمصيرها. واستغل الدروز عدول كرم عن نجدة زحلة، فدخلوها في حزيران وعملوا فيها نهباً وتقتيلاً وحرقاً. وكانت النتيجة أنّ الإقطاع الماروني

استعاد نفوذه في كسروان وسط انكسار المسيحيين على الجبهات الأخرى. وحتى بعدما انتهت الحرب الأهلية في لبنان وتمّ تعيين يوسف كرم قائمقاماً مكان أبي اللمع، استغل كرم منصبه لغزو كسروان مجدّداً والقضاء على ثورة الفلاحين وعودة الإقطاع.

الصراع الماروني – الماروني الذي ابتدأ في ثورة العامية، استمرّ في عهد المتصرفية بين موارنة الجبل الأوسط (الشوف وعاليه وبعبدا والمتن) الذين تعاونوا مع المتصرف العثماني، والجبل الشمالي حيث طالب الإقطاع (تؤازره الكنيسة أحياناً) بكيان لبناني منفصل بأمير ماروني، واستمرّ بعزم جديد في دولة لبنان الكبير. وفيما كان الفرنسيّون أكثر تقرّباً من موارنة كسروان والشمال وأكثر تفاهماً معهم، تقرّب الانكليز من الدروز ومن الموارنة الأكثر ليبرالية وماركنتيلية في الجبل الأوسط. لقد حكم تاريخ من العداء استمرّ منذ الاستقلال صراع موارنة الشمال – المهمّشين منذ القرن التاسع عشر – وموارنة جبل لبنان الوسطي الذين تمتعوا بكافة حسنات الدولة الجديدة من نفوذ سياسي واقتصادي وتربوي وعسكري. كما أنّ موارنة الشمال كانت تحرّكهم القبلية، وبذلك يشبهون أهل بعلبك، وهي عصبية غابت عن موارنة لبنان الوسطي وبيروت، وتربطهم علاقات اقتصادية وتاريخية بطرابلس ومدن سورية القريبة كحمص وحماه، أكثر مما يرتبطون بموارنة جبل لبنان. في القرن العشرين، منح الفرنسيون ضمانات كافية ليكون لبنان الكبير وطناً تعود فيه الكلمة الأولى للموارنة. ولكن الصراع الماروني تواصل بين اميل اده الفرنكوفيلي (الكتلة الوطنية) وبشارة الخوري الأكثر انفتاحاً (الكتلة الدستورية). وفيما تمتع اده بشعبية في أوساط موارنة كسروان والشمال، كان موارنة الوسط (الشوف وعاليه والمتن) يفضّلون بشارة الخوري.

وجرت واقعة في أوائل الثلاثينات كشفت هشاشة تضامن الموارنة. ذلك أنّ اميل إدّه، وليس بشارة الخوري، أيّد زعيماً سنيّاً من طرابلس ليصبح رئيساً للجمهورية مكان شارل دبّاس. وكان دبّاس قد دعم الشيخ محمد الجسر، مفتي طرابلس السنّي ونائبها في البرلمان، أن يصبح رئيساً لمجلس النواب[4]. ولكن عندما انتهى عهد دباس عام 1932، خاف اده أنّ غريمه بشارة الخوري يتمتع بنسبة عالية من النجاح بسبب شعبيته في صفوف نصف الموارنة تقريباً وأغلبية السنّة والأرثوذكس داخل البرلمان. وهنا وُضعت مصلحة لبنان المسيحي جانباً، وأصبح الهدف قهر الخوري وجماعته. فأعلن اده دعمه للجسر ليصبح رئيساً للجمهورية. وعندما قبل الجسر الترشيح، غيّر المسلمون والأرثوذكس (الذين أيّدوا الخوري حتى الآن) موقفهم وأعلنوا تأييدهم للجسر. وحتى البطريرك الماروني أنطوان عريضة أيّد الجسر لأنّه

لم يرغب في رؤية الخوري رئيساً. وهكذا اختلف الموارنة حول اقتناص فرصتهم ليصلوا الى السدّة الأولى في لبنان. وصُعق الفرنسيون الذين صنعوا لبنان ليكون وطناً لصون كاثوليك الشرق وبأغلبية مسيحية، أن يصل سلوك أقطاب الموارنة الى دفع البرلمان لانتخاب رئيس جمهورية مسلم. ولمنع حدوث ذلك، تدخّل المفوض الفرنسي فعطّل الدستور ثم جدّد ولاية دبّاس لمدة سنة.

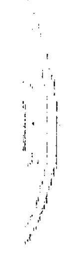
ولم تكن زغرتا قاعدة للقومية اللبنانية التي بشّر بها مثقفو موارنة الوسط منذ قيام الكيان، ولم تكن في صلب معادلات زعماء الموارنة الأقوياء[5]. فكان موارنة الوسط الأكثر ضلوعاً في الحكم ومصادر الثروة والنفوذ، يتصرّفون بنظرة دونية الى موارنة الشمال والأطراف، على أساس أن القرب من الوسط هو مؤشر لأهمية الحجم والنفوذ في الطائفة. قاد حميد فرنجية الصراع ضد موارنة الوسط منذ ترشّحه لرئاسة الجمهورية في الأربعينات والخمسينات، كما خاض الحرب ضد عهد كميل شمعون عام 1958 بمساعدة شقيقه سليمان وآل معوّض. وحصلت مواجهات دامية بين عائلات زغرتا المارونية في انتخابات 1957 اضطرت سليمان فرنجية ورنيه معوّض إلى الفرار باتجاه جبال العلويين في سورية. وليس لغزاً أن يتقرّب سليمان فرنجية في الستينات من زعماء الموارنة في جبل لبنان الوسطي وبيروت، ذلك أنّ مهمة مواجهة فؤاد شهاب الإصلاحي جمعت كافة الطاقم التقليدي. فبات إسقاط شهاب وانهاء رموزه، الهدف الذي ذلّل أي خلافات مارونية، كما كان الموقف ضد بشارة الخوري وترشيح الجسر سابقاً. فالتقى الحلف الثلاثي بيار الجميّل وكميل شمعون وريمون ادّه[6] على انتخابات 1968 ثم على ترشيح سليمان فرنجية ضد مرشّح الشهابيين الياس سركيس. وكان أهم إنجاز للحلف الثلاثي أنـه أعاد مارونياً تقليدياً الى رأس السلطة في البلاد بعيداً عن الشهابيين، وبصرف النظر عن امكانيات ومواصفات هذا الرئيس ونظرة موارنة الوسط الفوقية الى موارنة الشمال.

16. المرحلة الأولى من الحرب المسيحية (1978-1982)

في السبعينات، فشل الموارنة في الحفاظ على الدولة اللبنانية التي بدأ انهيارها عام 1967 واكتمل عام 1976. وهي فترة جعلها فريد الخازن عنواناً لكتابه تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967-1976[7]. انكفأ بعد ذلك التركيزُ نحو تحصين الكانتون المسيحي وبدأت خطوات لتحصين الداخل وتنظيف الكانتون. ومن الخطوات تقليص قوّة زعماء الموارنة التقليديين والسعي ليكون بشير الجميّل القائد الأعلى العسكري والسياسي للكانتون. فأُعلن

في 15 نيسان 1976 تأسيس «الإدارة المدنية» في المناطق المسيحية بكامل أجهزتها ومنها الشرطة الكتائبية (SKS) وجهاز قضائي ومكتب بريد، الخ. وسيطرت الميليشيا على الحوضين الرابع والخامس من مرفأ بيروت الذي كان أهم مورد دخل للدولة اللبنانية. فبات يدخل خزينة الميليشيا المسيحية أكثر من ملياري ل.ل.[8] في السنة وخاصة من الرسوم الجمركية. كما صادرت ايراد «كازينو لبنان» الذي يقع في جونية. وكان المنطق أنّ الدولة قد انهارت ولا بد من استعمال ما تبقّى منها للدفاع عن لبنان. ولكن جوزف أبو خليل، عضو المكتب السياسي الكتائبي، يشرح حال ضياع الموارنة بين توجّه للعودة إلى الدولة التي سبقت الحرب وبين الاعتراف بواقع سقوط هذه الدولة حيث «كان بشير ومن خلال موقعه في قيادة التنظيمات المسلّحة يعارض هذا التوجّه ويعمل على تعزيز السلطة التي آلت الى هذه التنظيمات وبالتالي الى تعزيز سلطته هو»[9].

لقد أصبح بشير شبه إلهٍ في الشارع المسيحي، فاق في شعبيته كميل شمعون الذي حمل لواء الموارنة منذ الخمسينات، فكان سعي بشير الى تسلّم قيادة المسيحيين يتواصل. وفي العام 1979، لم يعد هناك أي وجود عسكري أو ديمغرافي ذي شأن للمسلمين أو الفلسطينيين أو السوريين في المناطق الشرقية، وكانت سنوات 1978-1981 فترة انهاء أي منافسة مارونية لصعود بشير وهدف وحدة المسيحيين وبنادقهم.



التقاتل المسيحي وتصفية المنافسين

بدأت حرب بشير الجميّل ضد منافسيه باكراً، بدءاً بالحلقة الأضعف، «حزب الكتلة الوطنية» الذي تزعّمه العميد ريمون إدّه، حيث جرت محاولات لاغتيال إدّه وقمع مناصريه وسقط قتلى وجرحى. ولم يعد إدّه يجرؤ على دخول الكانتون وزيارة جبيل، حتى غادر لبنان من منزله في المنطقة الغربية من العاصمة بعدما حاول السوريون اغتياله. ثم كانت معارك متقطّعة بين ميليشيا بشير مع «الأحرار» والتنظيمات الأخرى ابتداءً من 1976. ولكن التصفية الجدّية ضد منافسي بشير بدأت في الشمال في حزيران 1978 وانتهت في تموز 1980.

في العام 1978، اعتُبر قضاءا بشري وزغرتا ركناً متّصلاً بالكانتون المسيحي وكان وجود «الكتائب» العسكري ملحوظاً يتحدّى ميليشيا «لواء المردة» هناك. ووجد سليمان فرنجية أنّ «الكتائب» باتت تهدّد نفوذه على موارنة الشمال ولم يأخذ تهديدات «الكتائب» ووجودهم العسكري على الأرض محمل الجد، بل إنّ «لواء المردة» تحرّك لقمع نمو «الكتائب». وفي هذا

المخاض قُتل المسؤول الكتائبي جود البايع وأربعة من رفاقه، فهاجمت مجموعة بقيادة سمير جعجع، مسؤول «القوات اللبنانية» في الشمال، بلدة اهدن معقل «المردة» الرئيسي حيث أقام طوني فرنجية نجل سليمان في 13 حزيران 1978. كانت هذه الغارة كارثة على الموارنة وأعطت نتيجة عكسية. إذ إنّها أسفرت عن مقتل طوني فرنجية وأفراد عائلته باستثناء ابنه سليمان الصغير، و39 فرداً من أتباعه (وقيل 25)، وأدخلت معادلة عسكرية خطرة بين المسيحيين.

أمام هذا المشهد أقسم الرئيس فرنجية «أنّ باله لن يرتاح إلا إذ نال رأس بشير». فبدلاً أن تسهم هذه الغارة بتوسيع رقعة الكانتون المسيحي، أُقفل الشمال على «الكتائب» وطارد «المردة» بمساعدة الجيش السوري الكتائبيين وأنصارهم في كل مكان، وأقيمت حواجز صارمة على مداخل بشري. وخلال أسابيع تمّت تصفية عشرات الكتائبيين في مناطق نفوذ فرنجية ونزحت مئات العائلات جنوباً نحو جبيل والبترون. كما انتقم الجيش السوري لمجزرة اهدن بهجوم على بلدة القاع التي كانت موالية للقوات اللبنانية وأعدم 36 كتائبياً بالرصاص يوم 28 حزيران. وانجراراً على ما حدث في الشمال، تصعّد الوضع بين الجيش السوري و«القوات اللبنانية» حتى بدأت معركة مفتوحة في أول تموز 1978 عندما أطلق السوريون آلاف القذائف على المناطق الشرقية. وبعد أن هدأ الوضع نسبياً عاد للانفجار في حرب استمرّت مائة يوم، كان أعنفها في تشرين الأول حيث مُنعت المؤن عن المدنيين المسيحيين وأُقفلت المعابر، وطال القصف مناطق خارج بيروت كبكفيّا. فكانت أهوال الحرب تشتد بوطأتها على الكانتون المسيحي وتعصف بمدنييه.

في الشمال باتت سيطرة «القوات اللبنانية» تنتهي عند جسر المدفون على نهر ابراهيم بعدما سيطر «لواء المردة» بدعم من السوريين على زغرتا وبشري وأجزاء من البترون، باستثناء مدينة طرابلس ذات الأغلبية الاسلامية. واستطاع «المردة» في الثمانينات السيطرة على قضاء الكورة ذي الأغلبية الأرثوذكسية، والذي تقاسمته زعامات تقليدية و«الحزب السوري القومي الاجتماعي». ولم يقبل أهل الكورة بهيمنة «لواء المردة» الماروني فأبدوا مقاومة عسكرية جديّة في معارك دارت عام 1985 عرّضت عدّة قرى في القضاء للدمار والخراب وسقط الكثير من القتلى. لقد نمى كانتون موارنة الشمال بقيادة سليمان فرنجية بجهاز اداري ومالي ومحطة راديو ومحطة تلفزيون ومرفأ في بلدة شكا على ساحل البترون، وفُرضت ضرائب مجهود حربي على معملي الترابة في شكا. كما أنّ سليمان فرنجية لم يقبل أبداً أن يزايد عليه أحد في مارونيته. ففي مؤتمر لوزان للحوار الوطني الذي دعا اليه الرئيس أمين الجميّل علم 1984، بزّ فرنجيه

نبيه برّي ووليد جنبلاط في مواقفه المؤيدة لسورية والمناهضة للسياسة الأميركية والأهداف الاسرائيلية في لبنان (وأنّ ابنه طوني قد اغتالته «القوات اللبنانية» في نفس اليوم الذي أنشأت اسرائيل الشريط الحدودي، الخ). ثم بزّ كميل شمعون وبيار الجميّل الحاضرين في الاجتماع في تطرّفه الماروني حيث هاله أن يُقدما على تنازلات للمسلمين وأنّه لن يتنازل عن مارونيته وعن صلاحيات رئيس الجمهورية[10].

في بداية العام 1980، ارتسمت خطة عمل وضعها مستشارو بشير بمشاركته ورمت الى تحقيق أهداف مرحلية شملت تنظيم المقاومة المسيحية، من خلال تقوية «القوات اللبنانية» وتعزيزها، والسعي الى توحيد الموقف السياسي عند المسيحيين، والتعاون مع اسرائيل والإفادة منها كمصدر للسلاح وكعنصر أساسي في الخطة[11]. وباسم توحيد البندقية ايضاً، انقلب بشير الجميّل على الشماعنة، ذلك أنّ مساهمات آل شمعون وميليشيا «حزب الأحرار» في حرب السنتين لم تحقـق لهم نقاطاً ايجابية في دفتر بشير الجميّل بعدما أصبح قائداً «للقوات اللبنانية» في 30 آب 1976. لقد وقعت صدامات بين بشير وداني شمعون، قائد ميليشيا «النمور»، سقط من جرائها 160 قتيلاً من الطرفين في 1979 وربيع 1980. وما لبثت أن تفاقمت منذ 16 نيسان 1980 في الصفرا (ساحل كسروان) وبدادون ووصلت إلى شوارع الأشرفية في حزيران. فألقى بشير خطاباً يوم 27 حزيران يعلن فيه «إمكان توحيد القوّات اللبنانية بالقوّة»[12]. وقرّر بشير تصفية ميليشيا شمعون وتجريد كل الميليشات الصغرى من اي خصوصية واستقلالية تمتّعت بها منذ ظهرت «القوّات اللبنانية» في آذار 1976، وحصر السلطة في الكانتون بقيادته وبتنظيم عسكري واحد. وكانت شرارة حملة بشير اعتداء ميليشيا شمعون على مقرّ «لحزب الكتائب» في وادي شحرور حيث سقط قتلى وجرحى كتائبيون. فأعلن بشير الحرب على شمعون وبدأت الحملة يوم 7 تموز بهجوم شامل على ثُكن «حزب الوطنيين الأحرار» ومقاره في الأشرفية والمتن وكسروان أدّى إلى سقوط 70 قتيلاً وعشرات الجرحى ورمي جثث مقاتلين الى البحر. فسقطت ترسانة «الأحرار» ومواقعهم بيد بشير الذي أصبح القوّة العسكرية الوحيدة في الكانتون، وأعلن داني شمعون حل ميلشيا «الأحرار» في 9 تموز بعدما وصف عمل بشير بأنّه «فرض هيمنة الحزب الواحد على المناطق الشرقية كلها».

هرب العديدون من مقاتلي شمعون الى القسم الغربي من العاصمة وإلى عين الرمانة حيث تحصّنوا فيها بقيادة الياس حنوّش («الحنش»). ولكن «قوات» بشير طوّقتهم في 26 تشرين الأول بتسهيل من الجيش اللبناني الذي كان يسيطر على عين الرمانة. وإذ أبدى «الأحرار»

صموداً في القتال، اضطرت «القوّات» إلى تعزيز حشودها ولم تحسم المعركة إلا في 29 تشرين الأول بهزيمة «الأحرار» مرّة ثانية، حيث أعلن بشير الشياح وعين الرمانة وفرن الشباك «مثلث الصمود». وفرّ «الأحرار» من تلك المنطقة إلى زحلة.

ويذكر جوزف أبو خليل أنّ من اسباب «حركة تموز» التي قام بها بشير أنّ «داني شمعون أمين الدفاع في الحزب المذكور ظل يتعامل مع الدوائر الاسرائيلية في صورة مستقلة»[13]. لقد نجحت الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية في نسج علاقات متشعّبة مع التنظيمات المسيحية بين 1976 و1980، وخاصة مع «الأحرار»، الحليف الأول لإسرائيل، و«حرّاس الأرز» و«التنظيم». لقد ذهب كميل شمعون إلى تل أبيب في 21 آب 1978، حيث التقى مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الاسرائيلي، وبعد محادثات معمّقة، منحه هذا الأخير ثلاثة ضمانات تتعهد بموجبها اسرائيل بحماية مسيحيي لبنان: «(1) لن تسمح اسرائيل بإبادة المسيحيين في لبنان. (2) لن تسمح باختراق جدار القلعة المسيحية في لبنان. (3) لن تسمح للطيران السوري بقصف المناطق المسيحية»[14]. وكانت اسرائيل ومنذ 1976 تزوّد التنظيمات المسيحية سلاحاً ومالاً وتساعدهم في تسهيل صفقات وتجارة محظورة وتهريب، مقابل التجسّس لصالح اسرائيل على المقاومة الفلسطينية والجيش السوري، وطبعاً مواصلة المعركة ضد السوريين والفلسطينيين في لبنان[15]. لقد أراد بشير إغلاق هذا الباب وحصر أمر العلاقات العسكرية والأمنية والسياسية مع اسرائيل به وحده، قائداً غير منازع. وكانت «قوّات» بشير قد حاصرت مكاتب الاتصال التي أقامتها التنظيمات المسيحية الصغرى مع اسرائيل لاحتلالها في تموز 1980 فتدخّلت اسرائيل ومنعت ذلك وأبقت على وجود هذه المكاتب، ولكنها تنازلت في موضوع السلاح فحصرت شحنات السلاح ببشير بدل أن توزّعها على عدّة ميليشيات كما في السابق.

اكتمال الكانتون ونهاية بشير

بعد توحيده البندقية داخل الكانتون، أعلن بشير «القوات اللبنانية» الميليشيا المسيحية الوحيدة التي تقود نضال المسيحيين في لبنان، ما اعتبره البعض منحى نحو الفاشية وهيمنة الصوت الواحد الدكتاتوري في الكانتون. لقد استطاع بشير خلال حرب المئة يوم عام 1978 إرغام القوات السورية على الانسحاب من الكانتون وقَطَعَ الطريق على الجيش اللبناني الانتشار فيه ومنع أي سلاح في الكانتون إلا سلاح «القوات اللبنانية»، وانتزع موافقة المكتب السياسي لـ«حزب الكتائب» على التخلّي «للقوات» عن كل مقاتليه تقريباً (باستثناء المتن) وعن أي

عمل مسلّح كتائبي، وتجريد «الأحرار» ومهاجمة آل فرنجية في عقر دارهم. ثم حاول توسيع الكانتون بضم زحلة الكاثوليكية عام 1981، فاعترضت سورية هذه المحاولة لوجود المدينة في وسط منطقة النفوذ السوري. وأثناء المواجهات العسكرية في زحلة بين «القوّات» والجيش السوري كان بشير يفاوض السوريين، حيث التقى رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في سلاح الجو السوري اللواء محمد الخولي في 27 نيسان. وممّا قاله بشير للخولي: «نحن دولة وأريد أن ابحث عن حليف لي في هذه المنطقة. إمّا يكون السوري وإمّا الاسرائيلي.. إما الأميركي وإمّا الروسي، من الند إلى الند.. أنا آت من وراء المتاريس، نستطيع أن نجلس خلال 48 ساعة ونتكلّم. أريد الشمال وزحلة والشوف»[16] (اي مناطق الوجود المسيحي خارج الكانتون). وفي الاجتماع الثاني في 30 نيسان، كرّر بشير عرضه وسأل إذا ما كانت سورية موافقة على المبدأ. فسأله الخولي: «ماذا تريدون؟»، فأجاب بشير: «نريد لبنان من زغرتا – الزاوية إلى جزين مروراً بزحلة والقرى المسيحية في البقاع. أريد نظاماً لبنانيّاً لا غيتواً». وإذ علـّق الخولي: «لكن يا أخي ينبغي ألاّ نخلق دولة مسيحية». ردّ بشير: «أنا أيضاً لا أريد دولة مسيحية. أريد دولة لكلّ لبنان. ولكنني أريد ضمانات لنا»[17].

وعندما أصرّ رئيس الجمهورية الياس سركيس أن يقطع بشير علاقته مع اسرائيل، قال بشير لجوني عبده، رئيس الشعبة الثانية في الجيش اللبناني: «هل تقدر أنت حمايتي إذا هاجمني الفلسطيني؟ لم يعطني سلاحاً إلا اسرائيل وإن كانت تريدنا أن نحارب الفلسطينيين به. إنّ هؤلاء هم مَن بدأ الحرب علينا قبل أن نتعاون مع اسرائيل، وبسببهم لجأنا إليها». وأطلعه بشير على فواتير حسابات شحنات اسلحة كان قد سدّد ثمنها لاسرائيل، مضيفاً: «هل تعرف ما هي نتائج وقف التعامل معها؟ من أين سآتي بالسلاح؟»[18]. وكان جوني عبده ينقل إلى سركيس نتائج حواره مع بشير إلا أنّ رؤية سركيس كانت قريبة من رؤية بيار الجميّل الأب «أنّ علاقة المسيحيين باسرائيل ستخرب بيت المسيحيين». وإذ كرّر سركيس هذا الرأي في معرض رفضه لمنطق بشير المضي في العلاقة مع اسرائيل، ردّ جوني عبدوه: «ومن دون العلاقة مع اسرائيل يأخذ الفلسطينييون لبنان». كان سركيس حاسماً: «ليأخذوه، ولكن حذار اسرائيل»[19].

كان واضحاً أن سعي كميل شمعون لدى اسرائيل انما هو الحصول على ضمانات لمنع ضرب المسيحيين في لبنان، وكما هو واضح سعي بشير لدى سورية للحصول على ضمانات لضم كل مناطق لبنان المسيحية تحت سلطته، منطق عقيدة الأقلية المحاصرة التي تفهم أنّها لا تقدر أن تحصل على دولة مسيحية قادرة على الاستمرار، ولكن على الأقل تسعى إلى دولة

يكون للمسيحيين فيها اليد العليا وللمناطق المسيحية نوع من الحكم الذاتي. وفي الحالتين، دولة صغيرة أو حكم ذاتي في دولة أكبر، لم يكن ممكناً تحقيق ذلك بدون ضمانات من سورية ومن اسرائيل كما سبق القول في الفصل الأول من هذا الكتاب عن الأقليّات.

في تلك الأثناء كانت اسرائيل تحيط بشير ومستشاريه علماً بخطط غزوها للبنان وضرورة تعاون «القوّات اللبنانية» معها في هذا الأمر. وبدأ الغزو الاسرائيلي في حزيران 1982، وتوقّع آرييل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي، أن تتحرّك «القوّات» من الجهة الأخرى بهجوم مواز ضد غرب بيروت ومواقع الفلسطينيين ولكنها لم تفعل. فقد كان توجّه بشير الأساسي هو توريط اسرائيل في حرب ضد الفلسطينيين، أعداء المسيحيين، لأنّ أي ضمانات مستقبلية للمسيحيين يجب أن تمرّ بالمسلمين. كان حظ بشير ليصبح رئيس جمهورية مرتفعاً لأنّه كان الشخصية المارونية الأبرز في البلاد. وتمّ له ما أراد، إذ إنّ البرلمان انعقد في 23 آب 1982 وانتخبه رئيساً فيما اسرائيل تحتل نصف لبنان وتطوّق بعبدا، فقيل «إنّ بشير أتى الى الحكم على متن الدبابات الاسرائيلية». وولّدت هذه التطوّرات شعوراً بالقهر العسكري لدى مسلمي لبنان، أصعب بكثير من القهر الذي ولّدته ضربة سورية لليسار والمسلمين عام 1976. وفوق ذلك لم يقطع بشير علاقته مع اسرائيل، ففي 4 أيلول التقى مع رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن في نهاريا بصفته رئيساً منتخباً للبنان[20]. لقد شعر أنصار بشير ولوهلة أنّ لبنان المسيحي سيعود وأنّ أوضاع الموارنة ستكون أفضل مما كانت عليه قبل 1975 وخاصة بعد زوال الوجود الفلسطيني المسلّح وحلفائه من اليسار اللبناني. ولكن الفرحة لم تدم كثيراً، إذ إنّ بشير قضى اغتيالاً في انفجار كبير في مركز «حزب الكتائب» في الأشرفية ذهب ضحيّته عدّة أشخاص في 14 أيلول 1982. فوضع هذا الاغتيال نهاية الأحلام وشلّ «القوات اللبنانية» لفترة.

نظر مسلمو لبنان إلى بشير الجميل كمجرم حرب وعميل اسرائيلي. ولكنّه كان القائد والبطل والأسطورة في نظر عدد كبير من المسيحيين. رأى بشير أنّه لا يكفي أن يعيش المسيحيون بحماية غيرهم بل أن يحيوا في بلد يتمتعون فيه بالحرية وليس كذميّين كما هي حال مسيحيي الدول العربية الأخرى. وكقائد للمقاومة المسيحية كانت مجازر أمر بها ضد المسلمين، كمجزرة السبت الأسود عام 1975، ومعارك لا تعرف المهاودة في أسواق بيروت وزحلة وحرب المئة يوم ضد الجيش السوري. وعندما أصبح رئيساً للبنان قال: «لازم هالبلد يكون لكل أبنائه بكل طوائفه بكل معتقداته وبكل شعائره. انما هالبلد بصورة أساسية يجب أن

يكون ملجأ أمان وطمأنينة لمسيحيي الشرق لأننا لسنا مستعدين أن نسافر الى أميركا أو أوروبا ولسنا مستعدين لكلمة «اشمل» ولسنا مستعدين نركع ونخسر. بدنا نعيش هون ويكون رأسنا مرفوع وهيدي مسؤولية الدولة اللبنانية»[21].

لقد راودت القيادة المارونية فكرة وطن قومي مسيحي في حرب السنتين عندما كان لبنان المسيحي الكبير يحتضر على الجبهات العسكرية وعلى مستوى مؤسسات الدولة، واستمرّت فكرة الوطن الصغير حتى اصبحت عقيدة «القوات» ومقولة الفدرلة. بعد انكفاء اليسار اللبناني عام 1976 ومقتل كمال جنبلاط عام 1977، كان بعض المسيحيين مستعدّين للتنازل الجزئي للمسلمين في سبيل السلم الأهلي والبحث عن لبنان جديد. ولكن البعض الآخر آمنوا أنّ المطلوب هو الدفاع عن المسيحيين[22]. وهذا ما أنجزه بشير بتوحيد الميليشيات وتحصين الكانتون حتى لا ينهار مسيحيو لبنان بالكامل. شخصية بشير اذاً انطلقت من الموقع الأقلوي والشعور بأنّ لبنان المسيحي قد سقط ولا بد من الدفاع عما بقي من وجود مسيحي. إذ مهما بلغت درجة تسامح نظام دولة لبنانية، للمسلمين اليد العليا فيها، تجاه الأقليّات المسيحية فلن تصل باختيارها الى درجة منح الحقوق المدنية والسياسية كاملة مقارنة بدولة للمسيحيين فيها ضمانات وامتيازات. خبرة المسيحيين في لبنان وسورية في ظل الحكم التركي ومجازر 1860 في جبل لبنان ودمشق أكّدت ضرورة قيام كيان منفصل يضمن حقوق المسيحيين، ويشكّلون فيه حجماً ديمغرافياً لا يمكن تهديده. هذا المنطق الأقلوي وان كان طائفياً ضيقاً (أو انعزاليّاً كما أسماه المسلمون واليسار) كان ضرورياً لبقاء المسيحية. ولم تستطع أطروحات اليسار إقناع الموارنة أنّ نواياه حسنة. فقد يُفهم لماذا يقتل مسلمون كتائبياً لأنّه مسيحي، ولكن لماذا قتل المسلمون حليفهم الشيوعي أو القومي عندما كان مسيحيّاً؟ ومن هنا قول بشير في دير الصليب: «باسم كل مسيحيي الشرق نقدر أن نقول إنّ لبنان ليس وطناً قومياً مسيحياً انما لبنان وطن للمسيحيين ولغيرنا... ولكن أكيد هذا وطن لنا لنحافظ عليه ولنقدر أن نرمّم كنائسنا متل ما بدنا ووقت ما بدنا. يمكن لو كنا في مصر أو سوريا ما كان لنا الحق نرمّم أو نظبّط أي كنيسة. بدنا نضلّنا موجودين في هذا الشرق. أجراسنا تدق وقت اللي بدنا في الأفراح والأتراح ونمارس تقاليدنا وطقوسنا ومعتقدنا متل ما بدنا. بدنا نمارس مسيحيتنا في الشرق»[23].

لو استبدلنا كلمة «مسيحية» بكلمة «إسلام» وكلمة «كنيسة» بكلمة «مسجد»، لوجدنا أن ما تمنّاه بشير هو متاح بدون عناء لمسلمي لبنان والشرق، ولم يكن في ما يطلبه مبالغة أو تطرّف، بل الممارسة الحرة والكريمة للشعائر الدينية. لقد أراد التمسّك بالأرض والوطن واعتبر

الوجود المسيحي مهماً في الشرق الواسع، وليس في جزيرة منعزلة اسمها لبنان ولم يرد أوطاناً بديلة في كندا وأوستراليا[24]. منطق بشير اعتبره اليسار اللبناني عنصرياً طائفياً ضيّقاً يسعى الى المحافظة على الامتيازات السياسية للزعامات المارونية وقيام وطن قومي مسيحي بأي ثمن، بما فيه الارتماء في أحضان اسرائيل عدوّة لبنان والعرب. وأنّه لو كان فعلاً يغار على حريات وحقوق المسيحيين لسعى الى نظام علماني لا يميّز بين اللبنانيين.

ولكن حقيقة الأمر في لبنان أنّ اعتماد طرح علماني وانتخابات حرّة بدون توزيع طائفي يؤديان إلى غلبة العدد بدون ضمانات للأقليات وبدون توزيع المقاعد على الطوائف. وعلى افتراض أنّ الانتخابات حصلت بدون قيد طائفي، فماذا تكون النتيجة إذا انتخب المسلمون، وهم الأغلبية في معظم أقضية ومحافظات لبنان، نواباً مسلمين مثلهم، وانخفض عدد النواب المسيحيين إلى أقلّ من 20 بالمئة من مجموع المقاعد؟ لقد كان طرح علمانية الدولة وحريّة الانتخابات بدون ضمانات كفيلاً بتهميش المسيحييّن منذ خسروا التفوق العددي في الخمسينات من القرن العشرين. وإنّ اقتراح أي نظام قائم على العدد سيوصل المسيحيين الى وضع أقلوي مشابه لذلك الذي يعيشه المسيحيون في مصر وسوريا والعراق.

قد تكون قضية لبنان المسيحي منطقية ومحقّة ومتسلسلة، يتطلّب شرحها الكثير من الهدوء والتأنّي. ولكن بشير لم يكن كذلك بل كان عسكرياً وظهر في ظروف طارئة ساعياً إلى تحقيق ما يؤمن به بقوة السلاح. وصل بشير الى اقامة شبه دويلة بأغلبية مارونية على أنقاض لبنان المسيحي الكبير. فبنى «القوات اللبنانية» كحركة مقاومة، وهي صفة ردّدها شقيقه أمين الجميّل كثيراً فيما بعد، في زمن لم يقبل فيه المسلمون أنّ كلمة «مقاومة» قد تعني شيئاً غير مقاومة اسرائيل.

بمقتل بشير عام 1982 وصلت المرحلة الأولى من الحرب المسيحية إلى نهايتها، لتبدأ مرحلة ثانية أصعب من الأولى.

17. المرحلة الثانية من الحرب المسيحية (1983-1988)

عن المرحلة الثانية من الحرب المسيحية كتب جوزيف أبو خليل عن وَرَثَة بشير: «طوال حياتي الحزبية والسياسية لم أعرف صراعاً على السلطة مثل الصراع الذي بدأ مع السلطة التي أنشأها بشير الجميل في المناطق الشرقية ولم ينته بعد». خفّف من وطأة مصرع بشير على الكانتون المسيحي استمرار نشاط المكتب السياسي في «حزب الكتائب» ووصول أمين الجميّل

شقيق بشير الى موقع رئاسة الجمهورية بعد أسبوع من مصرع الأخير. ولكن بيار الجميّل توفي عام 1984 وسيطرت على «القوات اللبنانية» قيادات حافظت على مبدأ حماية الكانتون وأمن المجتمع المسيحي، أزاحت الحزب جانباً ولم تدعم أمين الجميّل، أول كتائبي يصل الى السدّة الأولى في البلاد.

توهّم أمين الجميّل، وربما عن اقتناع، أنّه يمكن أن يبني على الواقع الجديد الذي قهر الفلسطينيين وحلفاءهم اللبنانيين (حتى لو كان هذا الواقع خلقه الجيش الاسرائيلي والتدخّل الاميركي في لبنان) فيعود المسلمون إلى ميثاق 1943 بعد كسرهم عسكريّاً. ولبناء مصداقيته تجاه مسلمي لبنان والعالم العربي، أعلن مراراً أنّه يريد بناء مؤسسات الدولة، وأنه يتكل على الجيش اللبناني لتوسيع رقعة الشرعية. ولكنّه في سعيه هذا، قام أيضاً عشية انتخابه عام 1982 بعقد اجتماع مع الهيئة التنفيذية «للقوات اللبنانية» في المجلس الحربي، بهدف طمأنة هؤلاء (وهو لم يزح في ذلك عن سلوك الرئيس السابق الياس سركيس الذي انفتح على «القوّات»)[25]. ولم يخلُ الاجتماع من أعصاب مشدودة وشكوك واتهامات. وكان قد مضى ستة أعوام على زوال دولة لبنان المسيحي عندما وصل أمين الجميّل الى الرئاسة الأولى. لم يكن ثمة إلا بقايا لدولة ما ليستلمها أمين، إذ وجد نفسه في قصر بعبدا الذي كانت تحاصره الدبابات الاسرائيلية ويشكو من خراب وتدهور في تأهيلاته. كان أمين الجميّل يراهن في السنة الأولى من عهده بأنّ الوضع الاقليمي والدولي سيساعده لينجح، وأنّه سيحصل على دعم أميركي وأوروبي غير محدود. في وقت كانت جهات لبنانية قوية وعديدة تستعد، بمساعدة سورية، للانقضاض على شبه الدولة التي قامت بعيد الغزو الاسرائيلي. رؤية الجميّل الأحادية لمستقبل الوضع بمساعدة أميركا، مرافقة بممارسات الجيش اللبناني السلبية في غرب العاصمة والضاحية الجنوبية، لم تخفف التوتر العام في البلاد. فبعد الاجتياح الاسرائيلي وهزيمة الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين، تصرّفت الميليشيا المسيحية التي تواطأت مع الغزو الاسرائيلي وكأنـها المنتصرة في الحرب اللبنانية، فيما تعامل الجيش اللبناني مع سكان بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية من لبنانيين مسلمين وفلسطينيين بقسوة. لم تغتنم الميليشيا المسيحية وقيادة الجيش الفرصة التاريخية لنيل ثقة المسلمين وتضميد الجراح، بعد ما عانى لبنان ما عاناه من الغزو الاسرائيلي المدمّر والقاتل وبعد انهيار الدولة اللبنانية التي شقي أجداد الموارنة كثيراً لبنائها. بل سيطر منطق فوز فئة على الفئة الأخرى: بأنّ لبنان كان يحتلـه الفلسطينييون وها هو قد تحرّر وأنّ سكّان الأحياء الغربية مشكوك بأمرهم لعلاقتهم بالفلسطينيين حتى يثبتوا العكس. وكان هذا المنطق يتغافل عن أنّ

لحرب لبنان أبعاداً لبنانية – لبنانية تبدأ بشعور الغبن ولا تنتهي بأزمات اقتصادية واجتماعية. وهكذا بدلاً من التعاطف مع آلام الناس ومواجهة الكارثة الانسانية التي أحدثتها آلة الحرب الاسرائيلية عام 1982 وعلى مدى ثلاثة شهور من الحصار والقصف في بيروت والجنوب والبقاع، كان الواقع على الأرض يؤكد أن حرب لبنان التي اشتعلت عام 1975 لم تنته بعد وربما كانت لا تزال في بدايتها.

نبع عداء قادة «القوات» لأمين وخطّه الدولتي، من عقيدة «المجتمع المحاصر» التي نشأوا عليها. فبدأ صراع دموي داخل الكانتون بين المكتب السياسي لـ«حزب الكتائب» والميليشيا المسيحية. لقد حاول الحزب إبقاء مفاتيح الكانتون وأجهزته المدنية والعسكرية بيد أمين وأنصاره كما كان بيد أخيه بشير، فعيّن فادي فرام، صهر آل الجميّل قائداً للقوات بعد بشير. ولم يكتف أمين بسلطته كرئيس للجمهورية، وهي سلطة أثبتت محدوديتها، بل بنى قواه الذاتية في المتن وحوّل بلدة بكفيا جزيرة أمنية وسياسية وعسكرية داخل الكانتون. ولم ترتح عناصر وكادرات «القوات» لأسلوب أمين، في وقت ظهرت في بداية 1983 عدّة مصائب دفعة واحدة فتحت العيون على حقائق اجتماعية. فقد ازدحم الكانتون بالمهجّرين المسيحيين من كل مكان: من الشوف وساحله ومن عاليه وبعبدا وزغرتا وبشري. وكان أبناء هؤلاء المهجّرين يمثّلون العناصر العاديّة من مقاتلي وأفراد «القوّات» وكانت أوضاعهم وأوضاع ذويهم مزرية. فلم يرتاحوا لأمين الذي كان بعيداً عن قواعد «القوّات» ويدفع نحو عودة دولة لم تعد للمسيحيين. ولم يستوعب الرأي العام المسيحي حاجة أمين الى احتضان المسلمين، كرئيس للبلاد، وسعيه الى إنهاء الحرب وعودة السلام. وربما أدرك الشارع المسيحي بالحدس أنّ لبنان المسيحي لن يعود ومن الضروري تكثيف وتدعيم المقاومة الذاتية حتى تنجلي الأمور ويكون التفاوض من موقع قوّة، فكان الشعب أكثر تعاطفاً مع «القوّات».

اعترضت الهيئة التنفيذية في «القوات» على سعي أمين لممارسة سلطته كرئيس للجمهورية، فقاومت محاولته توسيع رقعة الدولة باتجاه المناطق المسيحية (وهو سلوك بدأه بشير ضد الياس سركيس من قبل، حتى غيّر هذا الأخير سياسته في نهاية 1978 وبدا منحازاً إلى بشير). وزاد الأمر سوءاً استعمال اسرائيل «للقوات» كأداة ضغط على أمين لحمله على سياسة تناسبها. لقد كانت الأعوام 1982–1984 أكبر من أن يقوى المسيحيون على تحمّلها: مصرع بشير وما أعقبه من شعور بالفشل، وهزيمة الميليشيا المسيحية في الجبل عام 1983، وسقوط بحمدون ودور فادي فرام في هذا السقوط، وانهيارات عسكرية في الشوف وعاليه، وتهجير عشرات

ألوف المسيحيين من الجبل الى الكانتون. وإذ تمسـّك أمين بدوره كرئيس للجمهورية وسعيه الى حل لبناني، بدا في نظر الميليشيا المسيحية وأنصارها أنـه تخلـّى عنهم. حتى أنّ صوراً وزّعت ضدّه تسمّيه «بيلاطس» الذي سلـّم المسيح للفريسيين، وأخرى تسمـّيه «محمد الأمين» أحد ألقاب النبي محمد، وهي مشاعر أطلق الموارنة مثلها على فؤاد شهاب سابقاً.

بعدما قتلت اسرائيل 20 ألف شخص في حربها عام 1982 وأحدثت خسائر بقيمة ملياري دولار، توقّع الرأي العام اللبناني والعربي أنّ الدولة التي بدأت تعود في لبنان ستستجيب لهذه الكارثة بالتركيز على الحاجات الانسانية للمواطنين والمهجرّين الذين تدفقوا على بيروت والمناطق الأكثر أمناً بمئات الألوف. ولكن السلطة اختارت مضايقة الناس في بيروت وصيدا وكأنـّها تريد معاقبة المسلمين لوقوفهم الى جانب الفلسطينيين في السنوات السابقة. وكان تركيز الجيش، الذي راوح انقسامه الفئوي، على معاقبة وتوقيف الشبان المسلمين الذكور ملفتاً للنظر. فكانت الحواجز والدوريات وعمليات المداهمة قاسية في أسلوب تفتيشها واستجواباتها. كما شرع الجيش في تهديم أكواخ الأوزاعي حيث أقام ضحايا الحروب، وكأنّ هذه هي الأولوية الآن، في حين كان حاجز الاحتلال الاسرائيلي لا يبعد أكثر من كيلومتر واحد عند مثلث خلدة. ورأى الناس أنـّه أمام سحق الاسرائيليين للسيادة ومسؤولية الجيش اللبناني في التصدي لهم، اختار من بيده الأمر أن يستعمل الجيش مجدّداً لسياسات داخلية عديمة النظر تعلّقت بمصالح طائفية. وهكذا نظر المسلمون الى الدولة التي بدأ الجميّل ترميمها أنـّها استمرار للميليشيا المسيحية، خصمهم في الحرب، ومحاولة لعودة لبنان المسيحي الذي ولّى. كما أنّ تقارير عدّة ذكرت اختفاء أكثر من ألفي شخص من الذكور، أوقفوا على حواجز الجيش أو أثناء مداهماته أو اختطفتهم الميليشيا المسيحية. وكانت هذه التطوّرات انّها تنبىء بالآتي الأعظم حيث لاحظ المراقبون العرب والأجانب أنّ لبنان لا يبدو وكأنّه يتّجـه الى السلام والنقاهة والإعمار، بل هو بلد منشغل جداً بالانتقام وتسديد حسابات دموية عن أحداث سابقة.

كان اعتقاد الجميّل أنّ الجيش القوي سيحسم الصراع في البلاد لصالح الدولة دون الالتفات الى عبرة الأحداث التي سبقت ومحدودية دور الجيش. لقد استعمل الجيش شحنات الأسلحة الأولى المستوردة مباشرة في قصف الضاحية الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية في بداية 1984، مكرّراً أخطاء سابقة أدّت إلى انهياره عام 1976. فكانت هذه الفترة تمهيداً لانتفاضة عسكرية ضد حكم الجميّل في شباط 1984، وانقسم ما التحم من الجيش فعلاً. وما زاد الوضع سوءاً بالنسبة للدولة وللكانتون المسيحي عام 1984، أنّ «الجيش الذي أنفق عليه مئات

ملايين الدولارات، انهار خلال أيـّام بعد انتفاضة 6 شباط، والحكم أضحى وقفاً على رئيس الجمهورية بعد استقالة الحكومة واستحالة تأليف الحكومة البديلة... ومن جيش الثلاثين ألف رجل لم يبق على طول الجبهة سوى 2015 رجلاً!... وأميركا تتراجع وتنسحب وإسقاط أمين الجميـّل أصبح من الشعارات الأكثر رواجاً»[26]. انشغال الرئيس الجميّل بالانشقاقات الخطيرة في الصف المسيحي وانهيار الحكومة في بداية 1986 والتدخّلات السورية، كلّ ذلك عطّل أي دور له في ما تبقى من عهده.

إذا كان رهان أمين الجميّل على عودة لبنان المسيحي الكبير قد تعثّر، فإنّ رهان الميليشيا المسيحية على اسرائيل كان مستمراً بزخم دون الالتفات إلى ما يمكن عمله لإنقاذ ما تبقى من البلد. في 23 شباط 1984، قام فادي فرام قائد «القوات اللبنانية» ووفد منها بزيارة اسرائيل في وقت كان فيه أمين الجميـّل يتّجـه نحو حلّ سعودي – سوري للأزمة اللبنانية. والتقى فرام ديفيد كمحي ويوري لوبراني وموشي آرنز وتبلّغ استعداد اسرائيل «لفتح صفحة جديدة مع أمين الجميـّل وتقديم كل المساعدات و«أنّ أمن المناطق المسيحية مضمون في كل الأحوال والظروف، وأنّ تقوية «القوات اللبنانية» أمر مقرّر ولا رجوع عنه...». وعندما عاد الوفد الى لبنان وأعلم الجميـّل بالاتفاق قال هذا الأخير: «إنـّها كارثة... أفضّل أن أستقيل من منصبي ومسؤولياتي كلـّها على الذهاب في هذا الخط الخالي من أي ضمانة». ويتساءل أبو خليل «ماذا كان قد حدث لو نزل الشيخ أمين عند طلبنا وإلحاحنا واجتمع بموشي آرنز ووافق على ربط مصيرنا بمصير إسرائيل... لقد كان وحده تقريباً في مواجهة تيار مسيحي جارف يدعو صراحة الى المضي في ما بدأ مع الاجتياح الاسرائيلي في صيف 1982 مهما كان الثمن»[27]. وهكذا بدأت مرحلة سلام سوري في لبنان، وتشكـّلت حكومة وحدة وطنية وبدأت محاولات الاتفاق على الإصلاحات السياسية وعلى الخطط الأمنية المواكبة لها. وتحسّن الوضع في البلاد، وفتحت الطرقات والمرفأ والمطار. وأقرّ قانون الدفاع الجديد وعُيّن قائد جديد للجيش هو العماد ميشال عون (23 حزيران 1984) بدل إبراهيم طنوّس. ولكن الجيش عجز عن دخول الجبل حيث تواصلت الحرب الدرزية المارونية.

ساهم في تعقيد وضع الكانتون المسيحي الهوة الواسعة بين أمين وقادة الميليشيا المسيحية، واصرار أمين أن تنسحب الميليشيا المسيحية للدولة. مصلحة الميلشيا المسيحية «التقت مع ما عزمت عليه اسرائيل وأعلنته بلسان وزير الدفاع آرييل شارون بأنّها لن تدع أمين الجميـّل يحكم ويمارس سلطته الرسمية خارج قصر بعبدا... فكان من الطبيعي أن تلقى «القوات»

تشجيعاً اسرائيلياً في وقت هي في أمسّ الحاجة الى التشجيع، ولم يكن وارداً أن تستغني «القوّات اللبنانية» عن الدعم الاسرائيلي مهما كان. فاستمرّت العلاقة بين الجانبين وثيقة وحميمة، وخصوصاً على مستوى أجهزة المخابرات»[28]. وبدأ صراع في الكانتون بين المكتب السياسي لـ«حزب الكتائب» الذي كان يخسر موقعه، و«القوّات اللبنانية» كميليشيا مسلّحة لها الكلمة الأعلى في الكانتون. فأدّى تنازل «الكتائب» عن دورها العسكري تحت شعار «وحدة البندقية المسيحية» الى تنازل عن الشارع وعن «القرار المسيحي» أيضاً في حقبة بشير الجميّل. وأراد الحزب استعادة وجوده ودعم أمين وشرعية الدولة، وإذ قضت هيكلية «القوّات» أن يكون القائد كتائبياً يسمّيه الحزب، طلب المكتب السياسي من فادي فرام، قائد القوّات، تسليم الحزب الحسابات المالية التي في حوزته، وفي 9 تشرين الأول 1984 سمّى الحزب فؤاد أبي ناضر، ابن شقيقة بشير وأمين، قائداً للقوات. وبدا أنّ الحزب قد استعاد سلطته على «القوّات» مالياً وعسكرياً وسياسياً، وأنّ الطريق أصبح سالكاً ليدعم الحزب ومعه الميليشيا المسيحية أمين الجميّل.

الانقلاب الأول داخل الكانتون

في آذار 1985، قامت «القوات اللبنانية» بانقلاب ضد الرئيس أمين الجميّل والمكتب السياسي لـ«حزب الكتائب». برز في قيادة الانتفاضة ثلاثي ضم إيلي حبيقة عن الأمن، وسمير جعجع عن العسكر، وهما من الموارنة، وكريم بقرادوني رئيس الدائرة السياسية والاعلامية وهو أرمني.

شكّل حبيقة ثلاث وحدات خاصة تقودها عناصر مخلصة له شخصياً، وبنى أجهزة أمنية تابعة له ليصبح جسماً منفصلاً عن الحزب وعن «القوّات». وجعل مركز قيادته في حي الكرنتينا ومركز الأمن في حي الأشرفية الذي ضم فرع الأمن والمخابرات والسجلات[29]. ثم وحّد هذه الأجهزة ضمن «المجلس الحربي» في الكرنتينا وجعل نفسه «القائد الأعلى». وهكذا خارج المؤسسات السياسية العامة في الكانتون، كـ«حزب الكتائب» ومكتبه السياسي و«القوات» وفعاليات المناطق الشرقية، أصبح لحبيقة سلطة ونفوذ على الأرض يحسب لهما حساب عام 1985، وصار حاكماً فعليّاً في الكانتون. وكان سمير جعجع يسير في فلك كريم بقرادوني الذي كان رئيس مصلحة الطلاب الكتائبية، فاكتسب حسّاً «ثوريّاً» ضد «العائلة» واحتكارها للحزب. ولم يكن جعجع قريباً لا من بشير ولا من أمين. ومثلما اعترض جعجع على سلطة

بشير التي استحوذ عليها بقوّة السلاح ومغامرات الصفرا وعين الرمانة وزحلة ومجزرة اهدن وغيرها، اعترض أيضاً على سلطة أمين ونادراً ما قام تفاهم بين الاثنين في حين كانت لقاءاتهما مشوبة بالمشادات والحساسيات الشخصية. كما أنّ جعجع لم يغفر لأمين فشله في تأمين دخول الجيش إلى الشوف وعاليه لمنع تهجير المسيحيين عام 1983 ومنع هزيمة مؤكدة «للقوّات» هناك، والتي كانت بقيادة جعجع نفسه وخاصة في دير القمر.

أمّا نقمة سمير جعجع فتتلخّص كما يلي: «كان سمير جعجع يختصر في ذاته النقمة الشمالية الفلاحية ويحاول التعبير عنها في حزب الكتائب والقوّات اللبنانية ومن خلالهما... نقمته على آل الجميّل، من بيار الى بشير إلى أمين. لماذا بيار الجميّل رئيس لحزب الكتائب مدى الحياة؟ ولماذا يجب أن يرثه أمين أو بشير؟ أضف الى ذلك أنّ سمير صاحب طموح لا يقف عند حدّ. وهو بطبعه ميّال الى احتكار السلطة لا يتحمّل أي تقاسم لها بينه وبين سواه أو أي مشاركة... فهو لم يخاصم آل الجميّل فقط بل أيضاً كل من كان مثله يريد السلطة له. وسيكون لذلك اثره في علاقته بإيلي حبيقة، وسيكون سبب نزاع بين الإثنين مصبوغ بالدم. فكيف إذا كان جعجع يرى في نفسه «نبيّاً» أو «رجلاً ملهماً» أو «مرسلاً من السماء»؟»[30]. اختار جعجع مرافقيه وعدداً من مسؤولي القوات من بشرّي وخاصة من آل رحمة الذين تربطهم به صلة القرابة. وقبل الانقلاب كان مسؤول «القوات اللبنانية» في الشمال ومسؤولاً عن حاجز البربارة، وخاض الحرب الفاشلة ضد الدروز حيث دافع بعدد قليل من العناصر عن دير القمر.

بدأت الإشكالات التي أدّت الى انقلاب «القوّات» عندما سعى المكتب السياسي في «حزب الكتائب» تسهيل مهمّة الدولة فطلبت قيادة الحزب من «القوّات» تسليم الحوض الخامس في مرفأ بيروت للدولة، وإخلاء بيروت الكبرى من الميليشيات، وتسليم الصندوق الوطني للقوّات الذي كان يحوي ملايين الدولارات، وإزالة حاجز البربارة في الشمال لتسهيل مهام الدولة الشرعية. وكان لحاجز البربارة أهميّته المالية من جباية «الرسوم المالية» وممارسة الضغط السياسي، وكان سمير جعجع، بصفته قائد الجبهة الشمالية في «القوّات»، هو الذي يقوم بالجباية على الحاجز وما يمثّله كأداة سياسية ومالية. كانت المعابر والمرافىء رمزاً اقتصادياً هاماً للكانتون المسيحي، تمرّ عبرها ليس البضائع فحسب بل المخدرات والمحروقات والأسلحة.

في آذار 1985، أطلق جعجع شرارة الانتفاضة ووزّع منشوراً بتوقيع «البشيريون»، ونشر فريقه المؤلف من ألف مقاتل من موارنة الشمال وبعض مهجّري موارنة الشوف (ما عكس قاعدته الشعبية خارج بيروت والضواحي الشرقية والجبل) وما توفّر له من أموال الجباية.

وردّ المكتب السياسي بأن أوكل إلى إيلي حبيقة، الذي كان المسؤول عن الأمن في «القوّات»، منع حركة التمرّد. فطلب هذا الأخير رفع حواجز الحزب الساحلية للقيام بمهمته. وإذ لبّى الحزب طلب حبيقة رفع الحواجز وفتح الطرق، قام رجال حبيقة بالسيطرة على بيروت الشرقية وإقامة حواجز في كسروان، في حين سهّل رفع الحواجز على مواكب جعجع المسلّحة الزحف ليل اليوم التالي 12-13 آذار. وخلال ساعات كان الانقلابيون قد فرشوا سيطرتهم حتى نفق نهر الكلب. أمّا «قوات» حبيقة فقد سيطرت من ناحيتها على بعبدا والأشرفية وحرش تابت، حي سكن أمين الجميل. وهكذا أعلن المهاجمون قيادة قوّاتية جديدة لا تخضع للحزب وسقطت مراكز «الكتائب» في جبيل وكسروان وانحصرت سلطة الحزب في بيروت والبيت المركزي في الصيفي والمتن معقل أمين. وعمليّاً انقسم الكانتون المسيحي إلى ثلاث مناطق نفوذ بين أمين وحبيقة وجعجع.

كان «عرّاب الانتفاضة» رجل الأعمال ميشال المرّ النائب الأرثوذكسي عن المتن الشمالي، والخصم التقليدي للكتائب منذ الستينات[31]. لقد تعرّف ايلي حبيقة بعد حرب السنتين على إلياس المرّ، نجل رجل الأعمال ميشال المرّ، الذي ذكر عنه حبيقة أنّه «كان يرعانا نحن الاثنين معاً من موقع الوالد»[32]. عرض ميشال المرّ على الانتفاضيين أسلحة وذخيرة ومعدات، وقدّم المال والمساعدات لثلاثي الانتفاضة الذي كان خائفاً أن يصادر «حزب الكتائب» الصندوق الوطني «للقوّات». وكانت اللقاءات التي مهّدت للانتفاضة تُعقد مع المرّ في منزله الصيفي الخاص في حالات. وبعد فوز الانتفاضة أعلن بقرادوني أنّ «كل أدوات السلطة أصبحت في أيدي القوّات اللبنانية»[33]، فذاعت مقولة عودة روح بشير إلى «القوّات» والكانتون المسيحي. وكان مثيراً للدهشة أن تتقلّص رقعة الدولة اللبنانية التي رأسها أمين في المناطق الشرقية (بعدما أزيحت عن المناطق الغربية في انتفاضة 6 شباط 1984). فأن ينتفض وليد جنبلاط أو نبيه بري أو المسلمون عموماً على «الحكم الماروني» ممثّلاً خصوصاً بالكتائبي أمين الجميّل، فذلك ظاهرة طبيعية وفي منطق الصراع القائم في لبنان منذ 1920 حول حكم الموارنة. أمّا أن تحدث هذه الظاهرة في صفوف الموارنة، وهم كانوا دوماً حماة الدولة والمدافعين عنها، فذلك دلالة اضافية على انحدار السيكولوجيا المسيحية المحاصرة[34]. قضى الانقلاب عملياً على ما تبقّى من ملامح لبنان المسيحي الذي ظنّ البعض أنّه في طور العودة وتلقّف القرار المسيحي.

لم يقتصر نشاط «القوّات» على الكانتون، فقد كانت تواصل مشروع بشير التمدّد في مناطق لبنان المسيحية الأخرى (التي حدّدها بشير في مفاوضاته مع السوريين). وإذ أقفل فرنجية

الشمال أمام توسّع «القوّات» عام 1978، وأغلق الدروز مناطق الشوف وعالية في نهاية 1983، وأقفل السوريون زحلة عام 1981، بدأت «القوّات» بعد أيّام من انقلابها في الكانتون حرباً جديدة في شرق صيدا وإقليم الخرّوب في 19 آذار 1985، أدّت الى تهجير مسيحيي تلك المنطقة وإلى مزيد من الفرز الطائفي الجغرافي الذي كان يحشر الطوائف اللبنانية في قوالب جغرافية تحكم عليها أن تستقل الواحدة عن الأخرى وتفتّش دائماً عن حماية خارج الحدود، في سورية أو في إسرائيل مثلاً، كما حصل للموارنة المحاصرين في دير القمر وجزين بعد فشل الجيش اللبناني في الانتشار. ويقول جوزف أبو خليل إنّ عناصر «القوّات اللبنانية» فجرّت الفتنة في شرق صيدا، ابتداء من بلدة عبرا المختلطة بهدف إعادتها الى «نقاوتها» الطائفية وذلك بجعل حياة السكّان المسلمين فيها مستحيلة. ويصف أبو خليل حرب شرق صيدا بأنّها ورّطت «القوات اللبنانية» «في حروب طائفية لا هي قادرة على الانتصار فيها ولا على الانسحاب ولا حتى على الدفاع عن المسيحيين هناك وقد ارتبط مصيرهم بمصيرها. وانتهاءً بالفصل الأخير حيث المسيحيون يُقتلعون من قراهم وبيوتهم ويُقذف بهم إمّا في اتجاه جزين، «المنطقة الأمنية» الاسرائيلية وإمّا في اتجاه المناطق الشرقية يصلونها محطّمين وعبر بحر هائج لا يرحم»[35]. وهكذا انتهى في آذار 1985 أي وهم «للقوّات» في توسيع الكانتون.

ورغم الصراع داخل الكانتون المسيحي، إلا أنّ الرأي العام اللبناني، خاصة المسلم، لم يميّز بين سلطة «القوات اللبنانية» على الأرض وبين مواقف أمين الجميّل والمكتب السياسي لـ«حزب الكتائب»، وهو نزاع بين فئة أملت عودة لبنان المسيحي كما كان قبل الحرب، مع تعديلات يقبل بها المسلمون، وفئة لا تأمل أي شيء من هذا بل تسعى إلى تحصين الكانتون لخوض حرب دفاعية بدت طويلة. لقد رفض الحزب وأمين الجميّل ما كانت «القوّات» تريده عبر انتفاضتها، «أيّ كيان مستقل للمسيحيين منفصل عن محيطه»، وهو ما أصبح عنواناً للتقسيم. ولكن بالمقابل كان الرأي العام المسيحي يرى في الميليشيا درعه الوحيد، معتنقاً شعار «القرار المسيحي المستقل» ومصدّقاً أنّ أمين الجميّل يقدّم التنازل تلو الآخر لسورية والمسلمين. وحاول الجميّل التأثير في مجرى الأحداث التي تحوّلت الى حروب في كل مكان من لبنان، ووجّه نداءات تطالب بموقف مسيحي من «القتال في شرق صيدا ومن إسرائيل وخططها في المنطقة ومن نظام الكانتونات ومن وحدة الكيان اللبناني ومن الدولة والبيان الوزاري، ومن سوريا أيضاً بصفتها ذات دور مؤثر في المصير اللبناني». وقال الجميّل «إن هناك 38 ألف عسكري في الجيش اللبناني لا تملك القيادة أي سلطة عليهم. وإنّ أي قوّة من هذا

الجيش ترسل الى الجنوب تنقسم على نفسها في الطريق، هذا إذا فتحت الطريق أمامها وأجيز لها أن تمرّ»، إشارة الى الكانتونات المختلفة التي غطّت خريطة لبنان. حتى وصف ابو خليل الواقع عام 1985 كالتالي: «لقد أضحى لبنان تركيبة عجيبة غريبة. لا هو دولة وحدويّة ولا هو دولة فدراليّة. وما لاسرائيل لإسرائيل وما لسوريا لسوريا. والباقي موزّع مقاطعات مسيحية ودرزية وشيعية وسنيّة»[36].

الانقلاب الثاني في الكانتون

كانت انتفاضة 12 آذار 1985 هي البداية، ذلك أنّ حبيقة كان يسعى إلى احتكار السلطة والقرار على حساب الآخرين فقام بانتفاضة على شركائه. لقد أثبتت الأحداث أن تقرّب الجميّل من دمشق كان موضع حسد الآخرين في الكانتون المسيحي، خاصة بعد فشل اتفاق 17 أيّار مع إسرائيل عام 1983 وانهيار الرهان على أميركا، وعودة الثقل السوري إلى الساحة. وكانت سورية تؤمن بالقوّة العسكرية كأداة للعمل السياسي، حيث نشأ قادتها على الانقلابية العسكرية البعثية، فكان رفض أمين الجميّل عرض حافظ الأسد بتدخّل عسكري ضد انتفاضة «القوّات» عام 1985 لغير مصلحته (في وقت كانت فيه دمشق تبحث عن طريقة لعودة جيشها إلى بيروت بعدما خرج منها بعد الاجتياح الاسرائيلي عام 1982، حتى تحقّقت هذه العودة عام 1987). لقد راقب السوريون تحوّل الشارع المسيحي ضد الجميّل وفضّلوا التعامل مع من يسيطر على الأرض عسكريّاً. وفيما كان جعجع يتقرّب من أمين الجميّل ويشترك معه في تفويض كريم بقرادوني بفتح خطوط على دمشق، وجد إيلي حبيقة الذي كان أيضاً يتقرّب من دمشق والذي كان يتمتع بنفوذ أمني ومخابراتي وقوّة عسكرية تأتمر به، أنّ سلوك جعجع وأمين يقطع الطريق على خطه هو مع سورية. فكانت النتيجة تنافساً مسيحياً على من يعطي السوريين أكثر من رفيقه.

ولم يمض شهران حتى كان حبيقة ينتفض ضد الانتفاضة الأولى، ساعياً للاستئثار بالسلطة بعدما كان قد اتّفق مع جعجع على ترك منصب رئيس الهيئة التنفيذية شاغراً. ففي 9 أيّار 1985، انعقدت الهيئة التنفيذية الجديدة واختارت حبيقة رئيساً لها، رغم أنّ هذه التسمية هي من صلاحيات «حزب الكتائب». وبادر حبيقة إلى إذاعة بيان يناقض الأطروحات «القوّاتية» والبشيرية: «الاقتناع الذي نعلن اليوم هو الخيار. إنّ الخيار اللبناني هو عربي. نقول ذلك عن اقتناع لا عن خوف. ولسوريا في هذا الخيار موقع أساسي نظراً إلى الروابط الجغرافية

والتاريخية والمصيرية». وهكذا ألغى حبيقة كل موجبات الانتفاضة السابقة وأهدافها (العودة إلى بشير). ويقول حبيقة: «القيادة كانت جماعية من حيث المبدأ لكن القرار ظلّ فردياً وفي يد سمير جعجع... والشاشة لا تتسع إلا لشخص واحد... يجب أن يكون هناك مسؤول واحد هو رئيس الهيئة التنفيذية وهذا الرئيس هو أنا»[37]. أثبت حبيقة إيمانه بخطّه الجديد، فعمل للانخراط في اتفاق بين الميلشيات اللبنانية الرئيسية ترعاه دمشق لإنهاء الحرب في لبنان. وجد تصوّر سورية للحل طريقه إلى الاتفاق الثلاثي ثم الى اتفاق الطائف بغية تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني. في 31 تموز 1985، زار حبيقة رئيس الجمهورية السابق سليمان فرنجية في إهدن، فكانت أوّل زيارة لمسؤول «قوّاتي» منذ مجزرة إهدن عام 1978. وفي 9 أيلول 1985 زار وفد «قوّاتي» برئاسة حبيقة دمشق لتتويج أشهر من التحضير. ومن ثمرات الزيارة أنّ حبيقة تمكّن من نشر نفوذ «القوّات» في زحلة لأول مرّة منذ خروجها منها عام 1981، حيث رافقه ميشال سماحة وغازي كنعان. وتسلّم حبيقة مقرّ «الكتائب» في المدينة والتقى على مائدة غداء إيلي الفرزلي وخليل الهرواي والمطران حداد، واستقبل وفوداً شعبية من المدينة وجوارها. وفي 26 أيلول بدأ حبيقة مفاوضات مع «حركة أمل» و«التقدمي الاشتراكي» بحضور خدام الذي أبلغ الأطراف أنّ «الفشل ممنوع».

أمّا في داخل الكانتون فقد تذمّر الرأي العام من أسلوب حبيقة البوليسي وإدارة المناطق المسيحية بأسلوب استخباراتي أحصى على الناس أنفاسهم، فيما تعطّل دور «حزب الكتائب» ومكتبه السياسي (تعرّض «حزب الأحرار» أيضاً «لانتفاضة» في تلك الفترة عندما انشقّت عنه «الهيئة المركزية العليا لحزب الوطنيين الأحرار» في 27 آب 1985 احتجاجاً على انتخاب داني شمعون رئيساً للحزب). وحتى وسائل الإعلام في الكانتون المسيحي كانت تتعرّض للضغط والأسلوب البوليسي. ففي تشرين الأول 1985، جرت عملية استيلاء عسكرية على إذاعة صوت لبنان الكتائبية في ساحة ساسين الأشرفية، وأقصي مديرها العام القيادي الكتائبي جوزف الهاشم. واستولى حبيقة على الإذاعة. وفي 23 تشرين الأول، اقتحم مسلحو «القوّات» مقر جريدة العمل الناطقة باسم «الكتائب» في الكرنتينا، بعدما أعلن حبيقة أنّ «جريدة العمل ما إلها عازة ويجب أن تتوقف. وكذلك البيرق والأحرار....»[38]. وصدرت صحف اليوم التالي تعلن: «حبيقة يعتقل حزب الكتائب ويوقف العمل... «80 مسلّحاً من القوّات داهموا المكاتب..»، «توقّع انتفاضة تفكّك قيادة الحزب وخطوات تؤكد قدرة حبيقة على التعاقد باسم المسيحيين»[39]. وإذ أصدر حبيقة جريدة العمل بإدارة تابعة له برئاسة الصحافي سجعان

القزّي، أصدر الحزب نسخة أخرى مباشرة من البيت المركزي بشارة زرقاء.

ولئن لم يعبـّر كل هذا الإعلام عن توجـّه حبيقة وداعميه، موّل ميشال المرّ جريدة جديدة هي الجمهورية تولـّى إدارتها ونشرها نجله إلياس المرّ. وعبـّر تعاون حبيقة - المرّ عن أكثر من مجرّد حرب النفوذ في الكانتون المسيحي، إذ دارت شكوك حول سيكولوجية حبيقة المارونية وإلى أي مدى هو ماروني. فهو ساهم في تنشيط فعاليات غير مارونية، وقرّب منه الكتائبي المعتدل والكاثوليكي ميشال سماحة، الذي كان مستشار أمين الجميـّل الاعلامي ومديراً عاماً لتلفزيون الدولة. وتولـّى سماحة اتصالات حبيقة مع السوريين، فيما ازداد عدد الأرثوذكسيين في صفوف حبيقة وقيادته. وكان ميشال المرّ يبرز كداعم لـ«قوّات» حبيقة عند كل منعطف. وفي مواجهة جعجع و«الكتلة البشراوية - الشمالية المفعمة بالإحساس الماروني النضالي، كما في مواجهة حزب الكتائب الذي تربّع في قيادته الفعلية زعامة آل الجميـّل، شرعت تتكاثر أسماء الأرثوذكس والكاثوليك والأرمن بين القياديين المقربين إلى حبيقة تكاثرها بين مستشاريه الكبار» (الميشالان، المرّ وسماحة)[40].

وكان سبب سعي حبيقة إلى إخماد الأصوات في الكانتون المسيحي أنّ برّي وجنبلاط وسورية وافقوا على نص الاتفاق الثلاثي في 26 تشرين الأول 1985، وكان يجب قمع المعارضة في الكانتون. وفي دمشق في 28 كانون الأول 1985 وقـّع إيلي حبيقة ونبيه برّي ووليد جنبلاط على الاتفاق بحضور شخصيات لبنانية وسورية، وكان تسوية رعتها سورية، غابت عنها أطراف لبنانية أخرى لأنّ هذا الاتفاق كان بين القوى العسكرية الرئيسية في البلاد. وكل هذا من دون مشاركة الرئيس أمين الجميـّل، الذي تعرّض لضغوط كبيرة للموافقة على الاتفاق. لقد اعترض سمير جعجع وكريم بقرادوني والمكتب السياسي في «الكتائب» على الاتفاق في حين كان الشارع المسيحي غير مرتاح إلى الخطوة.

الانقلاب الثالث في الكانتون

أدّى الاتفاق الثلاثي إذاً إلى تقارب بين جعجع والجميّل واتفاقهما ضد حبيقة. وبعدما كان الوضع داخل الكانتون يغلي كجوف بركان، لم يخلُ الأمر من معارك متقطـّعة بين «قوّات» جعجع و«قوّات» حبيقة، وانفجر هذا البركان صباح يوم رأس السنة 1986، عندما نُصب كمين مسلـّح وسيارات مفخـّخة في جسر نهر الموت شرق بيروت ضد موكب عسكري اعتقد أنـّه ضم حبيقة نفسه، فقتل 3 عناصر و9 مدنيين. وإذ صدر عدد خاص من مجلة المسيرة التي

تصدرها «قوّات» جعجع خُصّص لانتقاد حبيقة والاتفاق الثلاثي، صادر حبيقة العدد وهاجم مكاتب المسيرة يوم 2 كانون الثاني 1986. وردّ جعجع بمهاجمة مكاتب جريدة **الجمهورية** في المكلّس. وفي 8 كانون الثاني وجّه حبيقة انذاراً إلى سمير جعجع وكريم بقرادوني: «أردتموها حرباً فلتكن وأنتم تعرفون أنني لست ممن يهربون من الحرب وليتحمّل كلٌّ مسؤولية عمله. وليكن معلوماً أن هذا لن يجعلني أتراجع عن حرف مما التزمت به ولا إلى مهادنة أمين الجميّل الذي حاول أن يقتل الاتفاق الثلاثي عبر محاولة اغتيالي... لقد تجنّبت حتى اليوم حسم الأمور على طريقة ما يشبه «الصفرا» أو «إهدن» لأنني لا أريد أن أتّهم بإراقة الدم المسيحي...»[41].

وانتشرت المعارك في المناطق الشرقية، معلنة بدء انتفاضة ثالثة منسّقة بين أمين الجميّل وسمير جعجع ضد سلطة حبيقة. وحاولت عناصر حبيقة اقتحام المتن الشمالي معقل أمين مستغلّة غيابه يوم 13 كانون الثاني في قمة في دمشق مع الرئيس السوري، فسقط قتلى وجرحى. وجاء الردّ سريعاً حيث شنّت مجموعات مشتركة من عناصر جعجع، الذي كان رئيس هيئة الأركان العامة في «القوّات»، وعناصر من «كتائب» الجميّل هجوماً مضاداً على ثكنات ومراكز «جهاز الأمن» التابع لحبيقة، خلّف عشرات القتلى ومئات الجرحى. وإذ تدخّل الجيش اللبناني، بأمر من الجميّل، ضد حبيقة سقطت جميع المواقع الموالية له في المناطق الشرقية، فيما تعرّض مقرّه الرئيسي لقصف مركّز وشديد حيث كان برفقته أسعد شفتري وإلياس المرّ. كما دارت معركة ساخنة بين «كتائب المتن» و«أمن» حبيقة صباح 15 كانون الثاني في برج حمّود شرق بيروت أسفرت عن عشرات القتلى والجرحى أيضاً. وإذ كانت أوامر مجموعات جعجع و«الكتائب» بضرورة قتل حبيقة ومن معه في مبنى قيادته، جرت اتصالات حاسمة تولاّها ميشال المرّ (الذي قال لجعجع إنّ ابنه إلياس كان «يتروّق صفائح لحم بعجين مع حبيقة وحسب عندما بدأ الهجوم»)[42]. وتدخّل السوريون لدى قائد الجيش ميشال عون، الذي أمر بنقل حبيقة ومن معه الى مقر وزارة الدفاع في اليرزة، في حين التحق المئات من جماعة حبيقة وقيادته بـ«قوّات» جعجع، وبقي مع حبيقة مئات العناصر المخلصة.

لم يخسر حبيقة موقعه كاملاً، إذ صحّ رهانه الإقليمي على السوريين ونقل قيادته الى باريس أوّلاً بمساعدة رفيق الحريري، ثم الى زحلة في البقاع التي أصبحت عاصمة «قوّات» حبيقة، في حين بقيت أسرة حبيقة في منزل يملكه الحريري في سويسرا[43]. وفي زحلة أقام 300 من عناصر حبيقة في فندق القادري وفي شقق وأبنية استولوا عليها في أنحاء المدينة. وإضافة الى المساعدات السورية، استمرّ التمويل من ميشال المرّ ورفيق الحريري. وبعد مغادرته الكانتون المسيحي، لم

تكن سائر نشاطات حبيقة في العمل السياسي والعسكري، بل كان هناك سعي حثيث لتوفير التمويل اللازم بوسائل عدّة، كالتزوير والخطف لقاء الفدية والتجارات الممنوعة[44]. وحتى بعد إقصاء حبيقة عن الكانتون، استمرّ رجاله أثناء فترة الحكومتين (الحص وعون) يتجولون بحرية تامة في مناطق نفوذ الجيش اللبناني ونفوذ السوريين في لبنان، فقاموا بعمليات خطف وتهديد وتعذيب ضد رجال أعمال من مناطق مختلفة بالتعاون مع جهات سورية وحزبية لبنانية.

كان الانقلاب الثالث في صفوف «القوّات» كفيلاً بإسقاط الاتفاق الثلاثي بثمن ليس قليلاً أدّى إلى سقوط 430 قتيلاً و600 جريح في يوم واحد داخل الكانتون.

محاولتا انقلاب رابع وخامس

حاول جعجع أن يبني القوّة الذاتية للكانتون من مؤسسات سياسية وعسكرية، وبادر الى تنظيم الخدمات الاجتماعية والأجهزة العسكرية والأمنية والإعلامية والإدارية. إلا أنّ السلام الداخلي لم يكن متوفـّراً، فقد قام حبيقة المنفي في زحلة ودمشق بمحاولات انقلابية ضد جعجع. وكان يشجـّع حبيقة شعبيته بمواجهة جعجع في مناطق كالأشرفية وحي السريان وكرم الزيتون والمتن الجنوبي، وفي نسبة لا يستهان بها من القاعدة الأرثوذكسية. وهكذا بعد سبعة أشهر من هزيمته، قاد حبيقة انتفاضة رابعة ضد جعجع في 10 آب 1986، بدءاً بحصار مركز قيادة جعجع في المجلس الحربي وثكنة أدونيس في كسروان بالتنسيق مع عناصر داخل الشرقية. ولكن هذه المحاولة انتهت إلى الفشل. وإذ انعقد اجتماع بعد يوم من المحاولة في مركز «الكتائب» ضمّ جعجع وجورج سعادة وكريم بقرادوني ونادر سكـّر وفؤاد أبو ناضر، غادر أبو ناضر الاجتماع عائداً إلى بيته، فوقع في كمين نصب له، وقيل من جماعة جعجع للشك في دور قام به أبو ناضر لمساعدة انتفاضة حبيقة[45]، ولكنه نجا من الكمين.

كان حبيقة مصمـّماً على العودة الى الكانتون المسيحي وأنـّه لن يكون مثل «الحنش» (مسؤول «الأحرار» الذي فرّ من عين الرمانة إلى زحلة)[46]، وهكذا بعد أسابيع من المحاولة الأولى، قام حبيقة بانتفاضة خامسة في 27 أيلول 1986، كانت أكبر محاولاته. وهذه المرّة قام باقتحام وجاهي للأشرفية، عبر الوسط التجاري ومعبر رأس النبع – السوديكو، بقوّة من 300 عنصر. وبسبب التعاون مع الشارع داخل الأشرفية وتساهل من ضبّاط في الجيش اللبناني، سيطر رجال حبيقة على مواقع داخل الأشرفية واحتلوا المبنى الجديد لإذاعة صوت لبنان. وانقلب

الوضع بتدخـّل الجيش اللبناني الذي أغلق المعابر بين الشرقيّة والغربية وقصف مواقع حبيقة بأمر مباشر من الرئيس الجميّل. ثم انتشر مغاوير الجيش في أنحاء الأشرفية وسيطروا على الوضع. ولم ينج من المحاولة سوى 150 عنصراً من رجال حبيقة. وتلت المحاولة عمليات انتقام وتطهير بشعة في المناطق الشرقية، حيث طاف رجال جعجع في كل مكان يعتقلون أو يعدمون من شكـّوا بأنه مع حبيقة حتى في منازلهم وفي المستشفيات، بعدما هال قيادة جعجع سهولة اقتحام حبيقة للمنطقة وتعاطف الكثيرين معه في الأشرفية ومحيطها. ولعلّ المحاولة خلقت هوّة جديدة بين جعجع والشارع في بعض المناطق إذ فرّ «قواتيون» من عناصره والتحقوا بقيادة حبيقة في زحلة.

وهكذا بعد محاولتين انقلابيتين قام بهما حبيقة، جاء وقت الحساب. فقد انتشر رجال جعجع في زحلة وقاموا بزرع متفجرات وعبوات ناسفة في عدّة مواقع ضد «قوّات» حبيقة، لم تحقـّق شيئاً يذكر لأنّ حبيقة وقيادته كانوا دوماً في دمشق وأماكن أخرى. وأخيراً تمكـّن رجال جعجع من إقناع كاهن بزرع عبوة زنتها 50 كلغ داخل قاعة في مبنى مطرانية زحلة، حيث كان حبيقة يعقد اجتماعاً مع المطران أندره حداد وإيلي الفرزلي وخليل الهراوي. وما إن بوشر الاجتماع حتى وقع انفجار عنيف أدّى الى اصابة 20 شخصاً بجراح بالغة بينهم حبيقة. وما إن تعافى حبيقة من الانفجار حتى أعدّ خطة ردّ على جعجع تقضي بإرسال سيارات مفخخة تهدّم مبنى المجلس الحربي في الكرنتينا على رؤوس جعجع وقيادته. وبعد شهر من انفجار زحلة، كان جعجع يعقد اجتماعه الأسبوعي مع الهيئة التنفيذية، وكان رجال حبيقة المزروعون داخل قيادة جعجع يتحرّكون لنقل سيارتين مفخختين (بيجو واسعاف) تمّ تحضيرهما في زحلة واحتوتا مواد شديدة التفجير ومواد سامة وغازات قاتلة. وقدّر مهندسو التفخيخ أنّ وقع انفجار هاتين السيّارتين سيدمـّر المجلس الحربي تماماً ولكنّه سيهدم أبنية مدنية مجاورة ما قد يسفر عن مقتل ألف شخص وجرح آلاف من المدنيين على الأقل. لم تكن الخسائر في صفوف المدنيين لتزعج أبطال الحرب المسيحية. وإذ لم تتمكّن السيارتان من الوصول إلى المكان، ألغيت العملية.

في هذه الفترة برز العماد ميشال عون ليتحوّل صراع النفوذ على الكانتون المسيحي إلى حرب بين «قوّات» جعجع والحكومة التي رأسها عون والتي حازت على دعم شعبي جارف وصلاحيات غير مسبوقة (رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة) وبقوّة عسكرية تمثـّلت بالجيش اللبناني الذي يأتمر بأوامر عون.

18. المرحلة الثالثة من الحرب المسيحية (1989-1990)

في سنوات المرحلة الثانية من الحرب المسيحية كان الجيش اللبناني موجوداً في ثكناته ولكنّه لم يكن يتدخّل إلاّ في مسائل استثنائية (كالتصدّي لاقتحام حبيقة للأشرفية مثلاً والدفاع عن المحاور التقليدية بين المناطق ذات الأغلبية الإسلامية والأغلبية المسيحية، وعن المربّع الأمني الكبير الذي ضم القصر الجمهوري ووزارة الدفاع ومؤسسات رسمية). ولكنّ قيادة الجيش لم تكن يوماً راضية عن هيمنة الميليشيا المسيحية على الأرض رغم التعاطف والاحتضان الذي ميّز علاقة الطرفين في سنوات الحرب اللبنانية الأولى. وإذ مرّت العلاقات في صعود وهبوط تخلّلها معارك بين الطرفين بين 1976 و1984، دخلت العلاقة وتيرة التوتّر الدائم والحذر بين الجيش اللبناني و«القوّات» منذ استلام ميشال عون القيادة عام 1984. فارتدت مناطق نفوذ الجيش حلّة أكثر صرامة وجدّيّة. وفي حادثة دالة، لم تمتثل عناصر من «القوّات» لحاجز الجيش اللبناني عند «المونتفردي» في أيلول 1986 ففتح الجيش النار على هؤلاء ما أدّى إلى سقوط خمسة قتلى من آل رحمة المقرّبين من جعجع. وانتقاماً لهؤلاء قامت «القوّات» بالانتقام في 29 أيلول وقتلت ضابطاً برتبة عالية هو قائد اللواء الخامس خليل كنعان المقرّب من ميشال عون ومن أهم أعوانه في قيادة الجيش، وهو في منزله في الفياضية.

في صيف 1988، قلق زعماء الموارنة أن تقع صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني بيد رئيس الوزراء السنّي سليم الحص لأنّ البرلمان لم يجتمع لانتخاب رئيس جديد للجمهورية. فاجتمعوا في القصر الجمهوري مساء 22 أيلول وانتهوا الى تسمية ميشال عون رئيساً للوزراء الى أن تسمح ظروف البرلمان بعقد انتخابات رئاسية. وكان جعجع يدرك أنّ قيام حكومة عسكرية يرأسها قائد الجيش ليست لمصلحة الميليشيا المسيحية وأنّ عليه التصرّف بسرعة لتعميق نفوذ «القوّات» في الكانتون. وهكذا بعد أسبوعين من تسمية عون، اقتحمت «قوّات» جعجع منطقة المتن معقل «كتائب» أمين الجميّل. حتى أنّ منزل الجميّل نفسه تعرّض للحصار يوم 3 تشرين الأول ووجه جعجع تهديداً إلى أمين ليغادر البلاد. وكان جعجع يرى أنّ الحرب في لبنان لم تنته ويجب تدعيم الصمود المسيحي، فيما كان عون مصرّاً على مواصلة مشروع أمين الجميّل استعادة هيبة الدولة فوراً.

كان عون رجلاً طموحاً من جذور اجتماعية بسيطة، نشأ بين المسلمين في حي حارة حريك في ضاحية بيروت الجنوبية، ويتمتّع بتجربة طويلة وعميقة في الجيش اللبناني، في مختلف مراحل الحرب، وخاصة في الدفاع عن مربّع الدولة الأمني وعن المحاور التقليدية،

محافظاً على مناقبية العسكر في التعاطي الوطني وبدون تمييز مع الجنود والضباط من مختلف الديانات. واعتقد أنّ بالإمكان توحيد البلاد إذا أحسنت قيادة جيش حسن التدريب بمعدات كافية. وكانت تجربته في التصدّي لميليشيا الدروز، بقيادة وليد جنبلاط، وحلفائها من سوريين وفلسطينيين في سوق الغرب، دفاعاً عن مربّع الدولة الأمني، تبعث على التفاؤل باحتمالات النجاح. وكان عون يملك نوايا حسنة بأنّه كان ربما فؤاد شهاب آخر قادراً على بناء سلطة لبنانية مركزية نواتها الجيش لتقليص سلطة الميليشيات وقوى الأمر الواقع السورية والفلسطينية والاسرائيلية.

لقد دار صراع عسكري بين «القوّات اللبنانية» والجيش في 14 شباط 1989، تلته هدنة سمحت للكثير من المدنيين بالفرار من المناطق الشرقية. وتطوّرت مناوشات شباط إلى حرب مفتوحة في آذار 1989. فردّاً على سياسات عون، ومنذ 6 آذار أخذت ميليشيات المسلمين والدروز تقوم بقصف يومي على مرفأي بيروت وجونيه لأنّ عون كان يحاصر مرافئ الكانتونات الإسلامية. وفي صبيحة 14 آذار، تساقطت قذائف مدفعية على مستديرة الأونيسكو غرب بيروت حصدت عددًا كبيرًا من المدنيين فاتُّهم جيش عون بالأمر. وقصفت ميليشيات الغربية وزارة الدفاع حيث أُصيب مكتب عون. وردّ عون باعلان «حرب التحرير»[47] وكانت الشهور الستة التالية أسوأ مراحل العنف بين الجيش اللبناني والجيش السوري وحلفائه. وردّ السوريّون وحلفاؤهم على «حرب التحرير» بقصف عشوائي عنيف للكانتون المسيحي، حصد ألف شخص وجرح عشرين ألفاً. وبعد فشل عون في حرب التحرير واقفال المرافىء غير الشرعية ومواجهة ميليشيا الدروز، انكفأ الى فرض سلطة الدولة داخل الكانتون المسيحي. فأضعف مواقع «القوّات» العسكرية ومنع الجبايات التي مارستها وكلّف الجيش مهام المعابر على المتحف والبربارة والمونتي فيردي وأغلق مكاتب «القوّات» التي كانت تحصّل «الضرائب» في الجديدة وجونية. وخلال الفترة 1989-1990، كان ثمّة أربع مناطق نفوذ عسكري مسيحي في لبنان، إحداها بقيادة ايلي حبيقة في زحلة والبقاع، والثانية بقيادة الرئيس سليمان فرنجية في زغرتا والشمال، والثالثة بقيادة سمير جعجع في أجزاء من بيروت والمرفأ وشمال نهر الكلب، ورابعة بقيادة ميشال عون في أجزاء أخرى من بيروت وساحل المتن ومناطق تواجد الجيش.

كانت حرب عون ضد الأضداد المحلية والإقليمية مسألة اعتبرها كثيرون تهوّراً جلب غضب الجيش السوري والميليشيات المسيحية والمسلمة. ولكن مواقف عون الصلبة وتحرّكه

السريع واستعماله الفعال للجيش للمرّة الأولى في معركة كبرى، مخالفاً بذلك تقليداً لبنانياً بعدم استعمال الجيش في الداخل، أكسبه شعبية ليس في داخل الكانتون المسيحي فحسب بل على مستوى لبنان، حتى أنّ المفتي الجعفري عبد الأمير قبلان صرّح في 13 أيار سنة 1990: «هيدا ميشال عون أسد وكلهم ثعالب». واعتبر كثيرون في صفوف الموارنة أنّهم عثروا أخيراً في عون على ضالّتهم أو القديس المفقود الذي سيقودهم بعد مصرع بشير وبعد وفاة كميل شمعون (7 آب 1987). لقد كانت شعبية عون في المناطق المسيحية مرتفعة إلى درجة أصبح فيها التعايش بين الجيش وميليشيا «القوات اللبنانية» مستحيلاً. كما وصلت ظاهرة عون إلى درجة قلبت الرأي العام المسيحي في الكانتون سلباً ليس تجاه «القوّات اللبنانية» وجعجع فحسب، بل تجاه داني شمعون وآل الجميّل والبطريرك صفير. وأصبح عون والبطريرك على طرفي نقيض، في حين حافظ الأخير على علاقاته مع «القوّات». وغطّت الشعارات المؤيدة لعون والرسوم الملوّنة جدران الشوارع وأحدها رسم ميشال عون يرتدي ملابس فارس مصفحة من القرون الوسطى، على صهوة جواد، وبيده رمح يصرع التنين، تشبيهاً له بمار جرجس «الخُضر»، شفيع شمال بيروت وخليج مار جرجس.

ورغم أنّ هذه الشعبية كانت تعزّز من معنويات عون وأنصاره، إلا أنّ مغامراته والتصرفات البطوليّة كانت هي بالضبط التي جلبت الويل للكانتون المسيحي. فقد كانت «حرب التحرير» التي استمرّت أشهراً من أسوأ مراحل العنف في حرب لبنان، انتهت بدون تحقيق مكسب للمسيحيين وأوجدت أجواءً مأساويةً لكل اللبنانيين. لقد حارب الموارنة طيلة 16 سنة ضد الفلسطينيين واليسار اللبناني والمسلمين والسوريين وصمدوا، ولكن حرب الكانتون ألحقت الأذى بجهوزيتهم العسكرية والنفسية ودفعت قادة الموارنة، لا سيما الذين يفضّلون لبنان التقليدي، الى القبول بـ«الصرفة»، أي بأي حل سياسي ينهي الحرب اللبنانية، حتى لو كان اتفاق الطائف.

يذكر انطوان سعد في كتابه[48] **السادس والسبعون مار نصرالله بطرس صفير**، محطات المرحلة الأخيرة من الحرب المسيحية، خاصة ما يتعلّق بدور البطريرك صفير آنذاك. لقد تأزّمت علاقة عون مع بكركي التي رأت في حرب التحرير «انتحارًا في ظل ميزان قوى مختلّ وفي توقيت خاطئ جدًا ودون تنسيق مع أي من الجهات الدولية التي كانت بمعظمها تعارض هذه الحرب». وفي تقييم بكركي للمرحلة الأخيرة من الحرب المسيحية: «جاءت حرب التحرير وقد أعلنها (عون) دون استشارة أحد من الناس.. فكيف بالإمكان الموافقة على هذه

الحرب وهي خاسرة مسبقًا لعدم تكافؤ القوى؟... حرب التحرير هي التي افضت بنا الى الطائف»[49].

في المرحلة الثالثة من الحرب المسيحية كان الكانتون المسيحي محاصراً والمواد الأولية تكاد تختفي والهجرة المسيحية تتفاقم. أسفرت المواجهات الأولى بين عون وجعجع عن ألف قتيل وثلاثة آلاف جريح و300 ألف مهجّر ومهاجر ودمار غير مسبوق. فتدخّلت الدول العربية والولايات المتحدة وطرحت مبادرة تولّى موفد الجامعة العربية الجزائري الأخضر الابراهيمي تسويقها. ووافق الافرقاء اللبنانيون، بمن فيهم عون، على المبادرة العربية التي تضمّنت بنداً يدعو الى ذهاب النواب الى الطائف في السعودية ليتفقوا على مشروع حل قائم على معادلة الانسحاب السوري (مطلب المسيحيين) مقابل الإصلاحات الدستورية (مطلب المسلمين). وذهب النواب المسيحيون الى الطائف بعد ان عقدوا اجتماعًا مع العماد عون، كما لاقاهم النواب المسلمون وبدأت المناقشات. وكان العماد عون يتابع مؤتمر الطائف من خلال داني شمعون الذي كان على اتصال مباشر بالنائبين بيار دكاش وميشال ساسين المحسوبَين على «حزب الاحرار». وتوصّل النواب الى تسوية بين الأطراف المتنازعين تنهي القتال وتحل الميليشيات كما تنص على اصلاحات دستورية لمصلحة المسلمين وعلى جدولة الانسحاب السوري باتجاه البقاع في مدة سنتين من تاريخ إقرار الإصلاحات.

وعكست عناوين الصحف في الأيام التي تلت توقيع الاتفاق موقف البطريرك المؤيد ومواقف ضد الاتفاق ومنها عون الذي بدأ والجمهور المسيحي الكبير الذي ناصره الضغط المباشر على البطريرك صفير لأنّه تبنّى الاتفاق وأيّد انتخاب رئيس جمهورية. لم يكن أمام البطريرك صفير سوى الموافقة على اتفاق الطائف، فالكانتون مطوّق ومدمّر والمسيحيون يهاجرون والمجتمع الدولي والعربي داعم للطائف. ورغم موافقة البطريرك و«القوات اللبنانية» والأحزاب المسيحية على الاتفاق، عقد عون مؤتمرًا صحافيًا اتهم فيه النواب بالخيانة فهوجمت بيوت هؤلاء وممتلكاتهم، فازدادت علاقة عون مع بكركي سوءاً. وفجر 4 تشرين الثاني أعلن عون بصفته رئيسًا للحكومة الانتقالية قراراً بحل مجلس النواب لمنع المجلس من تصديق الاتفاق وانتخاب رئيس جمهورية. وحاول السفير البابوي بابلو بوينتي اقناع عون بقبول الاتفاق وقال له: «إنّ الفاتيكان ضد حلّ مجلس النواب وضد تقسيم لبنان. واختيار الشر الأهون هو الأسلم، والكرسي الرسولي يؤيد انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية وإحياء المؤسّسات الدستورية ولا حياد في هذا المجال». وكان عون يرى أن في اتفاق الطائف انتقاصاً

للسيادة اللبنانية ولكن البطريرك صفير قبل لأنّ الوضع المسيحي لم يعد يحتمل.

وكان لافتاً أنّ الحرب المسيحية وخاصة في رحلتها الأخيرة قد غيّرت مواقف البطريرك. فبعد أن كانت سيادة لبنان تحتل المرتبة الأولى في أولوياته منذ جلوسه على الكرسي البطريركي عام 1986، إلا أنّه أضحى عام 1989 في موقع أقصى ما يتمنّاه أن يبقى الناس في لبنان ليتمتعوا بالسيادة فيها بعد لا أن تأتي السيادة على حساب الشعب يوم يصبح البلد خالياً من أبنائه. وعكس موقف البطريرك سيكولوجية الكنيسة المارونية التي تقود الرعيّة وقد ترغب في الكيان اللبناني الكبير (عون) ولكنّها ستنكفىء لحماية الجماعة في وقت الشدائد (جعجع).

الهجوم على بكركي

في بداية تشرين الثاني 1989 حزم العالم أمره وقرّر إنهاء الأزمة اللبنانية، على أن يجتمع البرلمان اللبناني ويقرّ اتفاق الطائف وينتخب رئيساً للجمهورية. وكان عون وأنصاره الذين بلغوا مئات الآلاف قد انتقلوا إلى مرحلة محاربة هذا التوجّه. وفي 3 تشرين الثاني 1989، علم جهاز الأمن في «القوات اللبنانية» أن البطريرك صفير سيتعرّض إلى اعتداء بسبب مواقفه، ولدفعه إلى مغادرة الكانتون المسيحي، فأحاط جعجع البطريرك علماً وعرض عليه الحماية فرفض هذا الأخير. وفي اليوم التالي، جاء مسؤول أمني في جهاز رسمي وأعلم البطريرك أنّ «تظاهرة ستتّجه إلى بكركي غداً الأحد». وعلّق صفير: «ليتظاهروا في الساحة الكبيرة لكن يجب منعهم من دخول الكنيسة لأنه لا يجوز تدنيسها». وأوفد المطرانين رولان أبو جودة وبشارة الراعي إلى عون ليبلغاه أنّ «موقف بكركي هو موقف الفاتيكان. إننا ضد التقسيم ومع انتخاب رئيس للجمهورية وإعادة مؤسسات الدولة. أنت تتحمّل مسؤولية كل ما يمكن أن يحدث في التظاهرة المتوجّهة غداً إلى بكركي».

يوم الأحد 5 تشرين الثاني اجتمع البرلمان في مطار القليعات وأقرّ البنود الإصلاحية من اتفاق الطائف وانتخب النائب رنيه معوض رئيساً للجمهورية. ولكن الحدث الأبرز ذلك اليوم كان الهجوم على الصرح البطريركي. في ليلة الأحد، وفيها البطريرك ومعه مطارنة ومعاونون يتابعون نشرة الأخبار عبر تلفزيون لبنان، سمع البطريرك وصحبه هذا الخبر: «احتجاجاً على مواقف البطريرك صفير التي مهّدت لانتخاب رنيه معوض ستقوم تظاهرة صامتة إلى بكركي في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر غد الإثنين». وإذ فهم الحاضرون أنّ التظاهرة غداً، سمع البطريرك ومعه المطرانان رولان أبو جودة وبشارة الراعي، قرع أجراس وأصوات جلبة،

وأبلغ أحد الآباء المقيمين في بكركي البطريرك أنّه تلقى اتصالاً هاتفياً أفاده بأنّ تجمّعات تنطلق من بيروت وجونية ووجهتها الصرح البطريركي هذه الليلة. وصل أولاً إلى بكركي عدد من الشبّان والشابات طلبوا مقابلة البطريرك في الساحة الخارجية. ودخل أربعة ممثلين عنهم التقوا البطريرك ونقلوا هواجسهم من اتفاق الطائف وموقفه منه في الوقت الذي يجب أن تتوحّد الجهود لدعم حرب التحرير التي أعلنها عون لإخراج الجيش السوري من لبنان. وردّ صفير أنّه مع عون في المطالبة بالسيادة المطلقة وطلب أن يبلغوا رفاقهم ذلك. فخرجوا لبضع دقائق ثم عادوا يلحّون على البطريرك أن يقابل المتظاهرين. ولكن ما إن همّ بالخروج إليهم حتى تدفّق المتظاهرون الغاضبون إلى قاعتي الاستقبال وعبثاً حاول أبو جودة والراعي تهدئة المقتحمين. وتسلّق شبّان البوابة الكبرى والجدار الخارجي ووصلوا إلى نافذة الرواق فوق المدخل، ثمّ فتحوا الباب الحديد فاندفع المتظاهرون إلى الداخل. وعندما وافاهم البطريرك الى القاعة الكبرى، كانوا يصيحون بشعارات «بالدم، بالروح، نفديك يا عماد». واندفعوا إلى صورة البطريرك المعلّقة فوق الجدار فاخترقوها وأنزلوا الإطار ثم مزّقوها ورفعوا صورة عون مكانها. وألصقوا صور عون على باقي جدران الصالون وعلى كرسي البطريرك فوق الوسادة التي كتب عليها «مجد لبنان أعطي له»[50].

وطلب المتظاهرون أن يخرج صفير لمقابلة الجماهير المكتظة التي ملأت الساحة الداخلية. فذهب البطريرك معهم وأحاط به الحشد مع الدرك وبدا على شاشات التلفزة التي شهدت الحدث أنّهم كانوا يدفعونه. ثم طلبوا منه إلقاء كلمة فيهم تأييداً للعماد. وكان من بين المتظاهرين من يقول للبطريرك «قول أنا ضد معوض، قول أنا ضد النواب، قول أنا معك يا جنرال». ثم طلب أحد المتظاهرين من صفير أن يقبّل صورة عون المرفوعة فوق رأسه وتبعه كثيرون يقولون «بوس الصورة، بوس الصورة»، فرفض البطريرك ذلك، في حين أخذوا يرمون الصور والأعلام على البطريرك ويدفعه بعض من أحاط به. كان مشهداً مخيفاً يمكن أن يتّجه إلى احتمال عنف. وعُلم في ما بعد أنّ معظم المتظاهرين في تلك الليلة كانوا من عائلات العسكريين والأمنيين الذين حضروا أيضاً في ثياب مدنية برفقة نسائهم وأولادهم.

وروى أحد المتظاهرين فيما بعد تفاصيل ما حصل معه:

«كنت متوجهاً مع أحد أصدقائي إلى السينما ومررنا بساحة ساسين حيث كان هناك تجمع للشبان والشابات يتظاهرون ضد انتخاب رنيه معوّض رئيساً للجمهورية، وكانوا يغنّون الأغاني الوطنية الحماسية. فاستوقفنا الأمر

وشاركنا معهم وغنّينا وهتفنا ضد سورية ومعوّض. وبعد نحو ساعة، قال لنا أحد الشبان فلنتوجه إلى بكركي لنعرف ما هو موقفها الحقيقي مما حصل لأنه يقال إن البطريرك صفير باعنا وأيّد اتفاق الطائف... ووصلنا بكركي عند الثامنة والنصف. رفض العسكريون الموجلون حماية البطريركية دخول السيارات فدخلنا سيراً على الأقدام إلى أن وصلنا إلى بوابة الصرح التي كانت مقفلة. فصرنا نغني الأغاني الوطنية ونطلق الهتافات بصوت عالٍ، وبقينا على هذه الحال أكثر من ثلث ساعة إلى أن أطل أبو جودة من النافذة فوق بوابة الصرح وسألنا عمّا نريد. فقلنا له إننا نريد أن يخرج البطريرك صفير ويكلّمنا لأننا نريد أن نسأله عن حقيقة موقفه فأجاب أن البطريرك مرتاح في تلك الساعة وقد يكون من الأفضل أن نأتي في اليوم التالي لمقابلته. ولما أصررنا قال لنا: سيرى ما إذا كان بإمكانه ترتيب شيء ما. انتظرنا نحو ثلث ساعة أيضاً ولم يأتنا جواب. فغضبنا وغضبت أنا شخصياً واعتبرت أن البطريرك يستخف بنا ويعتبرنا مجموعة أولاد». ويتابع المتظاهر أنّ المطران أبو جودة سمح لأربعة شبّان الدخول إلى الصالون الأحمر وسألوا البطريرك: «أتينا إلى بكركي لنعرف، هل أنت معنا أو ضدنا، أي ضد الطائف أو معه. ردّ البطريرك أنّه لا يمكنه أن يكون مع أحد ضدّ أحد وأنّ الجميع هم أبناؤه ويعاملهم بالقدر نفسه من المحبّة. فأعدتُ السؤالَ عليه مرّتين وثلاثاً وأربعاً وربما أكثر، فلم يعد يجيبني. فاغتظت جداً للأمر، وكتمت غيظي إلى حين انتهاء المقابلة... اتجهنا نحو بوابة الصرح، رأيت مئات الشبان مندفعين بشراسة من البوابة التي لم أعرف كيف فتحوها، ولم أعرف أيضاً كيف ارتفع عدد المتظاهرين إلى مئات بعدما كنا بضع عشرات، فصرخت بهم: لقد باعنا البطريرك للسعوديين والأميركيين.

أخذني الشبان المندفعون بغضب بطريقهم ولم أعد أستطيع السيطرة على نفسي، فاقتادوني معهم من جديد إلى القاعة الكبرى حيث عمل المتظاهرون على تكسير كل ما لا يمكنهم أخذه معهم. كسروا المغاسل والصور وإطارات الصور والمزهريات والكراسي واقتلعوا الحنفيات والشتول المزروعة في الأوعية المخصّصة لها. لقد هالني ما قام به البعض. كان الصراخ يصمّ الآذان والضجّة أشبه بمحطة للقطارات القديمة، وقد آلمتنا حناجرنا من كثرة ما صرخنا

وهتفنا. جئنا لإعلان موقفنا وإطلاع البطريرك على معارضتنا لسياسته ودعوته إلى دعم سياسة العماد ميشال عون، غير أن ما حصل يفوق التصور والحسبان والعقل والمنطق وكل الشرائع... حملتُ صورة الجنرال عون فوق رأس البطريرك صفير، فصارت الجماهير تصرخ وتقول للبطريرك: بوس الصورة، فرفض. فحاولتُ أن أضعها أمام فمه. وتنبّهت إلى أنّ أحد المتظاهرين كان يحملُ مسدساً، فظننتُ أنّه قد يطلق النار على البطريرك، فصرخت به ونهرته وهددته بالضرب، فتراجع إلى الوراء. واقتاد المتظاهرون البطريرك إلى أسفل وقد حاول بعضهم اختطافه فمنعتهم عن ذلك. وساعدت البطريرك على العودة إلى مقرّه»[51].

عند وقوع الهجوم اتصل المطران أبو جودة بعون وطلب منه التدخل لوقف الهجوم، فوعد عون خيراً. وعندما قال أبو جودة: ماذا ستقول الناس في الغرب عندما سيعرض عليهم التلفزيون مشاهد الاعتداء المخزية؟ أجاب عون: «سيقولون إن هناك انفصاماً بين الشعب والكنيسة». وصل العميد جورج حروق ليلاً إلى بكركي وقال إنّ عون أعلمه بما حصل قرابة الساعة الثانية عشرة وكان السير معرقلاً على الطريق المؤدية إلى الصرح البطريركي لكثرة السيارات الموجودة في المكان، وأبدى أسفه لما حصل. ويصف عون ما حدث بأنّه كان ردّة فعل الشعب على تداعيات اتفاق الطائف:

«كانت ليلة رهيبة. كان الشعب غاضباً إلى حد كبير، لا بل كان مهتاجاً، كان يرى أنّ حلمه بتحرير أرضه من الجيش السوري يتلاشى أمام ناظريه من غير أن يتمكن من فعل شيء. فسخط على النواب والبطريرك صفير معتبراً أن مواقفهم هي التي أدّت إلى تبدد الحلم... في الطريق من بعبدا إلى الرابية، كان المشهد مخيفاً: إطارات تشتعل، شبان وشابات يحملون الأعلام ويهتفون ويقطعون الطرقات ويوزعون المناشير... لم يأخذ أحد رأيي حول توجيه تظاهرة ضد بكركي وما قيل عن تورط الرائد كيتل الحايك فيها لا يعنيني. فهو لم تكن له وظيفة أمنية يوم توليت رئاسة الحكومة الانتقالية ولم أنط به أي مسؤولية أو أي مهمة. في أي حال، يوم تسلّمت السلطة، كان البلد مخترقاً من كل أجهزة الاستخبارات في العالم... ولا أبرئ القوات اللبنانية مما حصل، فقد بدا على تلفزيون المؤسسة اللبنانية للإرسال الذي عرض مقاطع من الاعتداء،

عنصران من القوات يعتديان على البطريرك صفير»[52].

ووصف البطريرك لزواره فيها بعد أنّ سيارات وصلت إلى بكركي وتحاور من فيها مع المطارنة ثم جاءت سيارات بأعداد ضخمة فاقتحمت مدخل الصرح «ولم تنفع الجهود التي بذلها المطارنة في إقناعهم بعدم التعرض لحرمة الصرح، فتدخّلتُ هنا وتعرضتُ شخصياً للإهانة». لقد ارتأى البطريرك أن ينتقل إلى الصرح البطريركي الصيفي في الديمان، واستقل فجراً سيارة ومعه الراعي والخوري ميشال عويط. ولم ينته الأمر عند هذا الحدّ إذ صباح الاثنين، وبعدما غادر البطريرك، نظّم مناصرو عون تظاهرة كبيرة إلى بكركي إذ لم يعلموا أن صفير قد غادر الصرح. وعمد المتظاهرون إلى فتح بوابة بكركي الخارجية عنوة والاندفاع إلى الداخل. ثم بادروا إلى إطلاق الهتافات والشعارات مردّدين: «بدنا البطرك، بدنا البطرك». وحاول أبو جودة أن يكلّم المتظاهرين فلم يسكتوا واستمروا بالمطالبة بخروج صفير إلى مقابلتهم. وعندما قال «باسم الأب والابن والروح القدس» أطلقوا صيحات شاجبة ولكنّه عندما أنشد النشيد الوطني شاركه المتظاهرون. وقال أبو جودة إن البطريرك غير موجود فلم يصدّقوه وعادوا إلى الهتاف: «بدنا البطرك». ورفع متظاهر صورة للعماد على عصا خشبية فصرخ المتظاهرون: «بوس الصورة»، فرفض أبو جودة لكنه لما شاهد غضبهم واندفاعهم لخلع الباب الداخلي واصطدامهم بعناصر قوى الأمن الداخلي، قال بصوت خافت «مع آلامك يا يسوع» ثم قبّل الصورة. واستمرّ هتاف المتظاهرين واندفاعهم حتى كرّر أبو جودة صلاته وقبّل الصورة من جديد[53].

اغتيال رينه معوّض

قبل الهجوم على بكركي مساء 5 تشرين الثاني، تمّت عمليّة انتخاب رنيه معوّض صباحاً، كما سبقت الإشارة، واستبشر الناس خيراً بهذا الانتخاب. فهو كان مرشّح التوافق، بدءاً بتفاهم جعجع وأمين الجميل على اسمه عام 1988 وموافقة البطريرك صفير وحسين الحسيني في صيف 1989 ثم موافقة سورية والولايات المتحدة والفاتيكان والسعودية في الأسابيع التي سبقت الانتخاب.

من الديمان، واصل البطريرك نشاطه لتدعيم الطائف، وفي 19 تشرين الثاني، زاره السفيرُ الأميركي ونقل إليه أسف الرئيس جورج بوش (الأب) والحكومة الأميركية لما حدث في بكركي. وقال للبطريرك إنه طلب من جعجع أن يقف ضد عون وأن يقبل مقعداً وزاريّاً مع

معوّض. وأنّه ينوي استئجار مكان يقيم به غرب العاصمة أو في منطقة أخرى بعدما بات من المتعذر عليه العودة إلى مقر سفارته في عوكر بعد التظاهرات التي وجهها عون ضد سياسة الولايات المتحدة. واستقبل البطريرك في اليوم عينه رئيس «الكتائب» جورج سعادة الذي أخبره أنّ عون قرّر فرض الرقابة على وسائل الإعلام وقد منع إذاعة صوت لبنان من إذاعة بيان لسعادة ومن أي تعليق على الأحداث، وأنّ النواب المسيحيين خائفون من تولّي أي حقيبة وزارية في الحكومة التي يعمل معوض ورئيس الحكومة سليم الحص على تشكيلها بعدما وصلتهم تهديدات بتفجير منازلهم إن هم شاركوا فيها.

تدارك عون الوضع المتدهور في صفوف المسيحيين والذي انتقل من العسكر والسياسة ليصيب القيادة الروحية، فصرّح: «أتمنى للبطريرك العودة والمصالحة مع رعيته والمؤمنين، فمصير البطريرك هو مصير الشعب وعليه الاختيار بين المصالحة مع مؤمنيه وبين قناعاته المضادة لقناعة رعيته. وإني أستنكر كل عمل ضد بكركي». وأعلن في مؤتمر صحافي أنّ صفير هو رأس الكنيسة المارونية و«أهلاً وسهلاً به، لكن عندما يأخذ موقفاً سياسياً عليه أن يتحمل الإيجابيات والسلبيات». وهدّد بقطع رأس كل من يوافق على اتفاق وثيقة الطائف. وفي 17 تشرين الثاني دُعي صفير إلى مكالمة هاتفية من بكركي لأمر مهم، وكان المتكلم أبو جودة قال للبطريرك: «فاجأنا العماد ميشال عون بزيارة وهو يقول إنّه ينبغي أن تعود إلى بكركي والله والشعب يحميانك، هوذا العماد يريد أن يتكلّم معك». فتناول عون سماعة الهاتف وحيّا صفير وقال له: «ننتظر عودتك إلى بكركي قريباً والله والشعب يحميانك». وفي نشرة الأخبار المسائية، أذيع أن عون زار بكركي وبعد الزيارة زار السفارة البابوية في حريصا أيضاً وقال: «بكركي مش حلوة من دون البطرك».

وإذ عمل البطريرك مع الفعاليات المسيحية على تقريب وجهات النظر، غير أن فاجعة اغتيال معوّض يوم 22 تشرين الثاني، كانت ضربة كبيرة للطائف. إذ بسبب الوضع المتفجّر في لبنان لم يسمح الظرف بالتركيز على كارثة الاغتيال، بل تحوّل الاهتمام الدولي من البحث عن رئيس يحسن تنفيذ اتفاق الطائف ويحظى بتأييد لبناني سوري عربي دولي، إلى القبول بأي رئيس وبأي ثمن. وفي حين كان انتخاب معوّض ثمرة توافق الجميع، تفرّدت سورية في اختيار من يخلفه على النحو الذي شرحه الرئيس الياس الهراوي في مذكراته: «في محاولة منه لإبعادي عن الرئاسة الأولى كان الرئيس الحسيني توجّه ليلة مقتل الرئيس معوض إلى دمشق حيث عرض على نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام ورئيس الأركان العماد حكمت الشهابي اسم

النائب بيار حلو، فلم يوافقا لأنّ من الصعب كما قالا أن يؤيدا ترشيح شخص لا يعرفانه. وفيما كان الاجتماع منعقداً في مكتب خدام، وصل رفيق الحريري قادماً من باريس يرافقه جان عبيد وأبلغ إلى الحاضرين أن خادم الحرمين الشريفين، كلّفه نقل تأكيده لضرورة الإسراع في انتخاب رئيس للجمهورية بصرف النظر عمن سينتخب، إذ إن المهم أن يملأ المركز في أقرب وقت». توجّه الحسيني بعدها لمقابلة الأسد وعرض عليه اسم بيار حلو، واكتفى الرئيس بالقول: «غِيرو» وسمّى له آخر فقال الأسد: «اذهب واجمع النواب وانتخبوا الياس الهراوي».

انتخب الهراوي بإرادة سورية متحرّرة من تدخّل العواصم الكبرى في عملية اختيار الأسماء المرشحة لخلافة معوض، وقد ظهر الاختلاف الكبير بين معوض والهراوي في موضوع الأسماء المرشّحة لدخول التشكيلة الحكومية. ففي حين أصرّ معوّض على رفض بعض الأسماء التي اقترحها خدّام، لم يتمكن الهرواي من استبعاد أي منها من التشكيلات الحكومية التي تعاقبت في عهده، عهد الوصاية.

19. سقوط الكانتون ونهاية الصمود المسيحي

منذ انتخاب الياس الهراوي بدأ الحديث عن احتمالات اقتحام قصر بعبدا، مركز حكومة عون. ووُضع البطريرك حينئذ أمام مأزق الاختيار بين مساندة شرعية الهراوي (التي اعترف بها وأوفد أبو جودة لتهنئتها والتي أمل بأنها ستنهي مأساة اللبنانيين)، وبين حماية مناطق مسيحية آهلة بالسكان المدنيين من المآسي التي يمكن أن تنجم عن اجتياح عسكري لإزاحة عون عن السلطة. فلم يكن في استطاعة البطريرك القبول بفكرة الاجتياح - سوري فوق ذلك - لعدم جهوزيّة قائد الجيش العماد إميل لحود على مقارعة وحدات الجيش التي تأتمر بقرارات عون. وتضايق صفير أنّ الهراوي، المقيم في شقة يملكها رفيق الحريري، كان يستعجل التحضيرات العسكرية لاقتحام الكانتون قبل أن تستنزف الوسائل السلمية والوساطات العالمية. ولولا تردد سورية في تقديم المساعدة العسكرية اللازمة لاقتلاع عون، على ما روى الهرواي في مذكراته، لكانت عملية «إنهاء التمرّد» حصلت في بداية 1990[54].

وعمل أنصار عون على تأمين حماية شعبية له عبر اعتصامات متواصلة في باحات القصر الجمهوري، بلغ عديدها مئات الألوف. وقرعت أجراس الكنائس في القرى، ونودي بمكبرات الصوت لتلبية نداء «قصر الشعب» وهرع الناس إلى بعبدا لحماية عون بأجسادهم، وتقاطرت إلى بكركي شخصيات تحاول التوسّط بين عون والبطريرك، قالت للبطريرك: اذهب

إلى بعبدا فيصفّق لك الجميع ويعود إلى البطريركية وهجها وشعبيتها. ولكن البطريرك رفض.
وفي 5 كانون الثاني 1990، زار بكركي سفير الاتحاد السوفياتي كولوتوشا وتمنى البطريرك لو أن سورية تنسحب لمسافة قريبة على الأقل. أجاب كولوتوشا: «إذا انسحبت سورية، فقد يشجع انسحابها العماد عون على البقاء محلّه مطالباً بالمزيد من الانسحابات، فتبقى الأمور على حالها».

استمرّت الحرب المسيحية ووقعت حالات توتر بين «القوات» ومناصري عون، وحاول متظاهرون اقتحام إذاعة صوت لبنان، ووقعت إشكالات بين «القوات» والجيش. وكان عون يضغط على «القوات» للقبول بضمّها إلى وحدات الجيش واقترح توسيع الحكومة العسكرية التي يرأسها بتوزير جعجع وغيره. أثار هذا المنحى الذي كان يطيل الأزمة ويقوّي وجود حكومتين قلق البطريرك لأنّه كان يؤدي إما إلى تقسيم البلاد أو إلى الحسم العسكري وكلا الأمرين يعود بأوخم العواقب على مصير لبنان وترفضهما الكنيسة رفضاً باتاً[55].

في 9 كانون الثاني 1990، زار جعجع البطريرك وشرح له الموقف في البلاد: «إنّ العماد عون أراد أن يواجه السوريين بضربة قاسية ولم يستطع القيام بذلك لأن السوريين أقوى منه. نحن كنا نحاول أن نربح على السوريين بضربات صغيرة وهدفنا التقدّم عليهم خطوة بعد خطوة. وقد تمكّنا عبر هذه السياسة من تحقيق نقاط وإرساء علاقات متينة مع معظم الدول العربية ومن ممارسة ضغوط على سورية عبرها. وبعدما تسلّم عون المبادرة وأعلن حرب التحرير، كانت النتيجة أنّه كان للسوريين في لبنان 30 ألف جندي فأصبح لهم فيه 40 ألفاً، من بينهم ثلاثة ألوية خاصة. كان يؤيدنا بعض الدول الغربية والعربية، فبادر العماد عون إلى مهاجمة كل الدول، فأصبحت كلها ضدنا. وأصبحنا في عزلة عن العالم. نقابل العماد عون ونحاول أن نناقش معه بعض الطروحات، لكنه يتمسّك برأيه ولا يسمع لأحد من الناس فلا ينفّذ إلا ما في فكره. طرحنا عليه فكرة لقاء مسيحي يبدأ بيننا وبينه بمشاركة البطريرك ثم يتوسّع ليختار بعض السياسيين المسيحيين ويمتد إلى المسلمين. فلم يوافق على ذلك. عندما نسأله أين المخرج؟ يقول لنا تمهلوا قليلاً ستتغير الحالة وتتبدل الظروف. المشكلة مع العماد عون أنه مقتنع أنّ بإمكانه أن يغيّر سياسة الولايات المتحدة، بحجة أن الشعب معه والحكومة بيده. هذا خطأ فاضح».

في منتصف كانون الثاني 1990، طالب عون باستقالة جورج سعادة من حكومة سليم الحص وإعلان واضح وصريح من «القوات» برفض اتفاق الطائف، ومن مسألة دمج ميليشيا

«القوّات» بصفوف الجيش. واذ قدّم سعادة استقالته من حكومة الحص، بدا أنّ «القوات» تماطل، فصعّد عون لهجته، وفي غضون أيام قليلة وقعت اشتباكات عديدة بين الجانبين دامت ثلاثة أيام. وفي 30 كانون الثاني 1990، استقبل صفير الأمين العام لـ«حزب الكتائب» روجيه ديب الذي شرح أنّ استقالة سعادة من الحكومة كانت تعزيزاً لوحدة المسيحيين (عدم مشاكسة عون) ولكنّها لم تكن تنكّراً لاتفاق الطائف أو لإسقاط حكومة الحص. وأبدى ديب تخوّفه من انفجار عسكري بين عون و«القوات» مع تصاعد التوتّر على الأرض، ومضيّ عون نحو المزيد من التضييق على قيادة «القوات» وعناصرها، رغم أن هذه الأخيرة سلّمته الحوض الخامس وكازينو لبنان ونصف عائدات الضرائب على البنزين وغيره. وأضاف: «بكلمة، عون يريد أن يحجّم القوات اللبنانية». بعد ظهر ذلك اليوم، هاجم الجيش مركزاً لـ«القوات» في عين الرمانة، وأعلن عون في نشرة الأخبار المسائية «لن نسمح بعد اليوم ببندقية خارج اطار الجيش». وردّ جعجع أنّ عون يقود «حرب إلغاء» ضد الميليشيا المسيحية ويهدّد صمود المسيحيين. فبدأت المواجهات الاعنف صباح 31 كانون الثاني 1990، بين «القوّات» والجيش، وتمكّن رجال جعجع من السيطرة على ثكنات الجيش في عمشيت وصربا والصفرا وحالات والقاعدة العسكرية في جونية، حيث كان بعض أفراد الجيش وضباطه ينقلبون على قيادة عون ويقفون إلى جانب جعجع. من ناحيته تمكّن عون من السيطرة على عين الرمانة والضواحي المسيحية الجنوبية البعيدة عن قلب المناطق الشرقية والتي كان يتمركز فيها 250 عنصراً من «القوّات»، فسقط عدد كبير منهم قتلى. ودارت معارك غير حاسمة في سن الفيل شرق بيروت وفي القليعات (كسروان). ويشير الرئيس إلياس الهرواي إلى أنّ «القوّات» هاجمت ونهبت عدداً من ثكن الجيش شمال نهر الكلب ثم أفرغتها من أسلحتها البالغة قيمتها 387 مليون دولار.

خاض الطرفان معارك ضارية ادّت الى نهاية الكانتون وإنهاك الفريقين، وأسفرت عن عدد كبير من القتلى والجرحى. وسعى البطريرك لوقف المعارك داعيًا مقاتلي الطرفين للتمرد على قرارات قيادتيهما مهددًا بانزال الحرم بكل من عون وجعجع وردّ عون على موضوع الحرم أنّ «لا سلطة للكنيسة علي»[56]. أمّا جعجع، فلتحسين موقعه والحصول على الدعم في مواجهة عون، فقد أعلن في 9 نيسان 1990 موافقته على اتفاق الطائف واستعداده لتسليم مؤسسات الدولة في الكانتون المسيحي للحكومة الشرعية. وبدأ جعجع بالتقرّب من الرئيس الهراوي مطالباً بالتدخّل ضد عون، موضحاً وجهة نظره في سلسلة رسائل إلى الهراوي[57]. وفيما وثق عون بحبيقة كان هذا الأخير يخطّط مع السوريين للانقضاض على قصر بعبدا والحكومة العسكرية

لمساعدة الرئيس إلياس الهراوي وحكومته لاستلام زمام السلطة في البلاد. فقد أرغمت المعارك عون على فتح خطوط مع حبيقة ووليد جنبلاط والسوريين للحصول على المحروقات والذخيرة بعد سقوط مخازن الجيش بيد «القوّات». واستغلّ حبيقة الضعف اللوجستي عند عون لجمع المعلومات عن مواقع الجيش اللبناني في بعبدا وروميه، وهي معلومات كانت بالغة الأهمية حيث استعملها السوريون للقضاء على عون وقيادته.

في 28 أيلول قرّرت الدولة فرض حصار على المناطق التي تسيطر عليها حكومة عون تمهيداً لاقتحامها. فدعا أنصار عون في 30 أيلول الى مسيرات شعبية لفك الحصار وإزالة خطوط التماس القائمة بين المناطق اللبنانية. ولبّى الناس الدعوة وخرجت مسيرات سلمية نحو خطوط التماس في كل المناطق (نحو الضاحية الجنوبية والمتن وإلى قصر المختارة)، ولكن احدى هذه التظاهرات وصلت إلى نهاية دمويّة. فقد فتح مسلحو «القوات اللبنانية» نيران اسلحتهم على مسيرة شموع من المدنيين المسيحييّن مؤيّدة لعون في محلة نهر الموت، وأردوا 21 قتيلاً ليل 2 تشرين الأول 1990[58]. وفي تشييع جماعي لضحايا هذه المجزرة في كنيسة انطلياس كالت الجموع الشتائم للبطريرك صفير وللمطارنة ورجال الدين المسيحيين لمواقفهم المنحازة سياسياً للقوات، وأطلقوا على البطريرك لقب «أبو سمير» اشارة إلى دعمه لسمير جعجع. وكانت تلك الفترة هي الأيام الأخيرة لحكومة عون حيث وصل دعم الرأي العام المسيحي لعون ذروته.

وفي الأيام التي سبقت المعركة ضد حكومة عون، أطلع مدير عام الامن العام اللواء نديم لطيف عون على تقرير يفيد أن هناك حشوداً سورية على الجبهات المواجهة لمربّع الدولة الأمني في بعبدا – اليرزة. وعندما قلّل عون من أهمية ذلك، سأله لطيف: «وإذا استعملوا الطيران؟». ردّ عون: «ساعتها أميركا بتكون باعتنا لسوريا». ويوم 11 تشرين الأول خرقت طائرة حربية سورية جدار الصوت فوق القصر الجمهوري ووزارة الدفاع على علو منخفض فجابهها الحرس بالمضادات الارضية. وأعطى عون أوامره لألوية الجيش لتتأهب فيما جاء إلى بعبدا ليلاً عشرات آلاف المواطنين وبدأت اجراس الكنائس تُقرع. وبعد ظهر الجمعة 12 تشرين الأول كانت ساحات القصر تعجّ بالمعتصمين، فأطلّ عون وما ان بدأ خطابه بـ«يا شعب لبنان العظيم» حتى خرج شاب من بين الجمهور وأطلق نحوه أربع طلقات من مسدس حربي نجا منها عون وقُتل مرافقه.

أسقط انهيار قوة الفريقين داخل الكانتون المسيحي والاستياء الدولي كافة الخطوط الحمر

التي كانت تمنع السوريين من دخول منطقة عون الأمنية. فصباح السبت 13 تشرين الأول 1990، قصف الطيران الحربي السوري قصر بعبدا ووزارة الدفاع في اليرزة وعدداً من مرابض مدفعية الجيش اللبناني. فكان ذلك بدء العملية العسكرية ضد عون. وفتحت النار من مرابض المدفعية والراجمات والدبابات على كل المحاور في المتنين. واجتاحت القوات السورية مربّع الدولة الأمني الذي صمد منذ 1975، قادمة من محاور بعبدا والمتن التي كان يحميها الجيش لا الميليشيا، ومن الضاحية الجنوبية وسوق الغرب وطريق بيروت - دمشق والمونتفردي والدوّار. وكان رجال حبيقة في طليعة المقتحمين، حيث أخذوا يحتلّون أبنية ومواقع بمشاركة جناح «الحزب السوري القومي الاجتماعي» الموالي لدمشق. واشتعل القتال بين الجيشين اللبناني والسوري، فسقط عدد كبير من السوريين المهاجمين. ولجأ عون إلى «قصر الصنوبر» منزل السفير الفرنسي رنيه آلا في ضاحية بيروت. ومن هناك أصدر بياناً قال فيه: «بسبب الظروف السياسيّة والقتاليّة والعسكريّة الراهنة، وحقنًا للدماء، وتخفيفًا للأضرار، وإنقاذًا لما تبقّى، أطلب من أركان قيادة الجيش تلقي الأوامر من العماد إميل لحود».

أحدثت أوامر عون فوضى عارمة في صفوف المدافعين كما أنّ بيانه لم يصل إلى جميع مواقع الجيش اللبناني، ورفض ضبّاط بعض المواقع الأوامر وقرّروا مقاومة وحدات الجيش السوري المؤازرة لوحدات الجيش اللبناني بقيادة إميل لحود والتي كانت قليلة التسلّح ومتردّدة في مقاتلة إخوة لها في الجانب الآخر. واستمرت وحدات عون في القتال حتى نفاد ذخيرتها بعد الظهر ما عرضها لمجزرة. وإذ قاومت مواقع ضهر الوحش والمونتي فيردي والحدث وبيت مري، ردّ السوريون بعنف ووقعت مجزرة بحق جنود وضباط الجيش اللبناني، فانتشرت جثث الجنود في مواقع عديدة، في حين أعدم 50 جندياً رمياً بالرصاص بعد استسلامهم وذكرت تقارير طبية دولية أنّ معاينة 73 جثة من عناصر الجيش أثبتت وفاتهم جراء رصاص في الرأس من الخلف[59]. ونُقلت عشرات الجثث إلى مستشفى بعبدا الحكومي ومستشفى قلب يسوع في الحازمية. وسُجّلت لوائح طويلة من السرقات قام بها المهاجمون في المناطق المدنية وخاصة في بعبدا وعين الرمانة. وصادر السوريون ملفّات وزارة الدفاع والجيش اللبناني والقصر الجمهوري، وخطفوا عشرات الجنود اللبنانيين ونقلوهم الى عنجر مقر قيادة الاستخبارات السورية ومنها الى سورية. ومن ناحية أخرى سقط المئات في صفوف المهاجمين من الجيش السوري.

ولم يغادر عون منزل السفير إلا بعد صدور عفو في 27 آب 1991 سهـّل مغادرته لبنان

منفيـّاً. فأقام فترة في مرسيليا ثم انتقل إلى قرية «لاهوت ميزون» جوار باريس. ولم يعد إلى لبنان إلا في 7 أيار 2005. وبعد إزالة عون وتحجيم جعجع ومغادرة أمين الجميّل إلى المنفى الباريسي، وبعد 8 ايـّام من العملية ضد عون، تعرّض داني شمعون، حليف عون، وعائلته لعملية اغتيال في منزله غير البعيد عن قصر بعبدا، وذلك في 21 تشرين الأول 1990. فكانت نهاية مرحلة وبداية مرحلة طويلة من إحباط مسيحي. أمـّا لماذا فشل عون في توحيد الكانتون وراءه بينما نجح بشير الجميّل في ذلك عام 1980، فذلك يعود إلى ميزان القوى المسيحية في الفترتين. إذ قاد بشير منذ 1976 أكثر من 80 بالمئة من مجموع الميليشيا المسيحية (لأنـّه مثـّل قوّة «الكتائب»)، ولم يتعدّ حجم خصومه آنذاك العشرين بالمئة من القوة المسيحية، فكان سهلاً عليه حسم الوضع لصالحه. في حين كان عون يواجه عام 1989 «القوّات اللبنانية» التي احتكرت النفوذ العسكري الكامل في الكانتون وضمّت صفوفها آلاف المقاتلين واستلمت جبهات عسكرية ضد الميليشيات المسلمة والجيش السوري امتدّت عشرات الكيلومترات.

نهاية الصمود المسيحي

إذا كانت دولة لبنان المسيحي قد انتهت يوم خروج الرئيس سليمان فرنجية من قصر بعبدا عام 1976 فإنّ خروج رئيس الحكومة ميشال عون من نفس القصر في 13 تشرين الأول 1990 قد أنهى الكانتون المسيحي الذي صمد 15 عاماً. وتلا هذا السقوط عشر سنوات من الإحباط.

فيما تمتـّع حبيقة بالرعاية السورية منذ 1985 وحتى اغتياله عام 2002، لم ينل أمين الجميـّل وميشال عون وسمير جعجع نصيباً من هذه الرعاية. بل دفعوا ثمناً باهظاً لعدم تعاونهم مع الدولة التي قامت في لبنان. وكان ثمـّة ملاحقات قانونية بحق كل منهم، فاختار الجميـّل المنفى ونُفي عون قسريـّاً واختار جعجع الاستمرار في قيادة «القوّات» بخط منفرد إلى أن دخل السجن عام 1994.

كان ثمن تحرّر سمير جعجع من سطوة عون في الكانتون المسيحي بعد العملية السورية، خضوع أخر معقل للمسيحيين في لبنان، ورمز استمرار دولتهم التي وُلدت عام 1920، إلى سلطة تدين للسوريين بوجودها ولا تنظر إلى ميليشياه بعين الرضى. ولم يغب هذا المصاب العظيم عن ذهن جعجع ومن معه، خاصة بعدما اتهمه كثيرون أنـّه لم يحسن قراءة الطائف ومعانيه بالنسبة للمسيحيين. ففي الفترة 1991-1993، رفض مقعداً وزارياً واتـّهم الدولة

بالتبعية المفرطة للسوريين، وفتح خطوطاً مع فئات معارضة كتائبية لإعادة الحزب إلى نهجه التقليدي. فرشّح نفسه لرئاسة الحزب عام 1992، ولكنّه لم يفز أمام جورج سعادة. وإذ لم تستقرّ أحوال البلاد تماماً، وقع انفجار في بيت الكتائب المركزي في الصيفي اثناء انعقاد اجتماع مشترك للمكتب السياسي والمجلس المركزي للحزب في 20 كانون الأول 1993.

استدعى الهراوي نادر سكّر وبيار الضاهر وطلب منهما زيارة سمير جعجع وإبلاغه بخشيته عليه وأمنية الهراوي أن يغادر جعجع لبنان. قام الضاهر بالمهمة فلم يتجاوب جعجع مع النصيحة. وهنا يعلّق الهراوي: «قد تكون مواقف جعجع المتصلبة نابعة من كونه لم ينفك يعتمد رهاناته الإقليمية والدولية ولم يحسن قراءة التحولات الخارجية... والتطوّرات أثبتت خطأ حساباته»[60]. ذلك أنّ جعجع دفع ثمن عدم انخراطه في دولة لبنان المسلم التي حاسبته على ماضيه. وفي 27 شباط 1994 وقع انفجار داخل كنيسة سيّدة النجاة في زوق مكايل شمال بيروت، سقط جراءه 20 قتيلاً و60 جريحاً. وإذ استمرّت موجة التفجيرات في مناطق لبنانية مختلفة، استجوب المحقق العدلي 107 أشخاص أوقفوا في حادث الكنيسة واتّخذت تدابير أمنية في محيط سكن جعجع في قرية غدراس (كسروان) حيث أقام الجيش اللبناني حواجز تفتيش. وفي 23 آذار صدرت مذكّرات توقيف بحق تسعة متهمين بينهم سبعة من «القوّات»، بعضهم فرّ من لبنان إلى أوستراليا وكندا والولايات المتحدة قبل صدور هذه المذكرات. وفي 24 آذار سحبت الحكومة رخصة «حزب القوّات اللبنانية» الممنوحة في أيلول 1991، وأعلنت أنّ «القوّات» أصبحت «جمعية منحلّة» أي غير قانونية. وأوقفت النشرات الإخبارية والبرامج والنشاطات السياسية في وسائل الإعلام الخاصة بـ«القوّات»، كما أسقط مجلس الوزراء منحة العفو عن مرتكبي الجرائم المتمادية والمتتابعة وكلّف الجيش الانتشار على كل الأراضي اللبنانية[61]. وإذ كان انفجار الكنيسة هو الذي أدّى إلى اعتقال سمير جعجع وبعض أعوانه إلا أنّ التحقيق توسّع فاتهمّت «القوّات» أيضاً بجريمة اغتيال داني شمعون عام 1990 ورشيد كرامي عام 1987، وشملت التوقيفات العشرات من عناصر «القوّات» في حين واصل الكثيرون الفرار إلى خارج البلاد. وفي 21 نيسان 1994 طوّقت الدبابات منزل جعجع في غدراس ليلاً واعتُقل وتمّ توقيفه ونقله إلى وزارة الدفاع في اليرزة. وهكذا عندما زارت ستريدا زوجة سمير جعجع الرئيس الهراوي في القصر الجمهوري قائلة إنّها على استعداد لتنفيذ ما كان الهراوي قد نصح به سابقاً، أي سفر سمير جعجع إلى الخارج، قال الهراوي «أجبتها أنّ المسألة لم تعد مسألة سياسية بل أصبحت في يد القضاء»، مضيفاً أنّه «يوم

كانت قضيّته سياسية وفـرت له فرصاً كثيرة منها المشاركة في حكومة الرئيس عمر كرامي، ثم في حكومة الرئيس رشيد الصلح، فرفض في المرّتين. كما نصحت له بالمشاركة في الانتخابات فقاطعها، أمـا القضيّة أصبحت الآن أمام القضاء فلم يبق بإمكاني التدخـل»[62].

بدأت محاكمات طويلة لجعجع وقيادته، وعندما قال المحقق العدلي إنّه سيُعامل بشكل لائق «خلافاً للطريقة التي عاملت بها «القوّات» الأفرقاء على الساحة اللبنانية»، أجاب جعجع: «أنتم الدولة ونحن ميليشيا». وكان في هذا القول البسيط عبرة تمتد إلى العام 1920، إذ لم يعد المسيحيون هم الدولة بعدما آل الأمر إلى المسلمين، واصبح ما تبقى من دولة لبنان المسيحي بقايا ميليشيا في طور الاحتضار، في حين سقط حتى الكانتون الذي لجأوا إليه. وفيما صدر الحكم في قضية اغتيال داني شمعون وعائلته في حزيران 1995 وكذلك في قضية مقتل إلياس الزايك، قضى الحكم بإنزال عقوبة إعدام بحق جعجع وخفّض العقوبة إلى الأشغال الشاقة. أمّا الحكم في قضية الكنيسة وقضية «العمل على قلب النظام» فقد صدر في تموز 1996 وقضى بتبرئة جعجع من قضية الكنيسة ولكنـه قضى بإنزال عقوبة السجن بحقه عشر سنين بسبب «استمراره تحت غطاء الحزب الذي أنشأه في العمل ضمن الهيكلية العسكرية السابقة للميليشيا وتكوين الفصائل العسكرية وتدريبها وتخزين السلاح لاستعماله في الوقت المناسب»[63]. وهكذا أمضى جعجع سنوات طويلة في السجن في حين تمتـع من سار في ركاب النظام الجديد بالمال والسلطة والنفوذ. وكان جعجع يكرّر في رسائل عبر زوجته وزوّاره أنـه مستعد ليمضي طيلة حياته سجيناً دون أن يتخلـى عن مبادئه ومواقفه. وفي ذلك الوقت أعاد أنصاره تنظيم صفوفهم بقيادة زوجته ستريدا وعملوا في الجامعات اللبنانية وفي المغتربات وعبر البطريركية المارونية والفعاليات المسيحية لإطلاق سراحه.

الهوامش:

1. راجع الفصل 13 من كتاب **أمراء الحرب وتجار الهيكل** للمؤلف، «روجيه تمرز وأزمة القطاع المصرفي».
2. وهي مسقط رأس البطريرك صفير.
3. البطريرك بولس مبارك مسعد العمشيتي (1805–1890) وكان بطريركاً على الكنيسة المارونية من 1854 الى 1890 (محفوظ، ص 50-51).
4. أحمد أبوسعد، **معجم أسماء الأسر والأشخاص ولمحات من تاريخ العائلات**، بيروت، دار العلم للملايين، 1997،

ص 192.

5. Tabetha Petran, *The Struggle Over Lebanon*, p. 108-109.

6. ريمون اده نجل اميل اده عارض فؤاد شهاب لأسباب مختلفة عن الآخرين، فهو أيّد الاصلاحات ولكنه وقف ضد حكم العسكر والمخابرات والتزم بالدستور والديمقراطية دون اللجوء الى منطق الانقلاب والثورة والحرب.

7. فريد الخازن، **تفكك أوصال الدولة في لبنان 1967-1976**، دار النهار، بيروت، 2002.

8. في وقت كان فيه الدولار الأميركي يعادل 3 ليرات لبنانية.

9. جوزف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب**، ص 67.

10. حازم صاغيّة، **موارنة من لبنان**، ص 51.

11. جوزف أبو خليل، **قصّة الموارنة في الحرب**، ص 104.

12. نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم الظل**، ص 628.

13. جوزف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب**، ص 89.

14. نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم الظل**، ص 657.

15. نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم الظل**، ص 630.

16. نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم الظل**، ص 659.

17. نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم الظل**، ص 660.

18. نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم الظل**، ص 663.

19. نقولا ناصيف، **المكتب الثاني حاكم الظل**، ص 664.

20. تصريح الرئيس المنتخب بشير الجميّل 9 أيلول 1982، في جوزف أبو خليل، **قصّة الموارنة في الحرب**، ص 222.

21. جريدة **النهار**، «أين أصبح بشير الجميّل في جمهورية الطائف؟» بقلم كمال ديب، 15 أيلول 2004.

22. في أفلام الوسترن الأميركي، كان المستوطنون البيض يسافرون في قافلة عربات تجرّها الخيل، وما إن تهاجمهم قبائل الهنود الحمر حتى تدور هذه القافلة على نفسها لتصبح قلعة محصّنة ضد الهنود الذين يطوقونها من كل الجهات.

23. وليد نويهض، **نقد الفكرة اللبنانية**، بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، 1986.

24. وليد نويهض، **نقد الفكرة اللبنانية**، بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، 1986.

25. كريم بقرادوني، **السلام المفقود، عهد الياس سركيس**.

26. جوزف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب**، ص 258.

27. جوزف أبو خليل، **قصّة الموارنة في الحرب**، ص 262-263.

28. جوزف أبو خليل، قصّة الموارنة في الحرب ، ص 280.

29. Robert Hatem, *From Israel to Damascus*, California, Pride International, 1999, Chapter 12.

30. جوزف أبو خليل، **قصّة الموارنة في الحرب**، ص 332-333.

31. خاصم ميشال المر آل الجميّل تحديداً، فقد احتل أمين الجميّل المقعد الماروني الذي شغر بوفاة موريس الجميّل في انتخابات فرعية عام 1970 ثم خسر ميشال المرّ مقعده في انتخابات 1972 ولم يعد نائباً حتى تمّ تعيينه كنائب عام 1991.

32. مقابلة مع مجلة **الشراع**، 21 تشرين الأول 1985، ذكرها حازم صاغية، **موارنة من لبنان**، ص 428.

33. جوزف أبو خليل، **قصّة الموارنة في الحرب**، ص 329.

34. جوزف أبو خليل، **قصّة الموارنة في الحرب**، ص 323.

35. جوزف أبو خليل، **قصّة الموارنة في الحرب**، ص 339.
36 .جوزف أبو خليل، **قصّة الموارنة في الحرب**، ص 345.
37 . جوزف أبو خليل، **قصّة الموارنة في الحرب**، ص 352-353.
38 . جوزف أبو خليل، **قصّة الموارنة في الحرب**، ص 373.
39. جوزف أبو خليل، **قصّة الموارنة في الحرب**، ص 377-378.
40. حازم صاغية، **موارنة من لبنان**، ص 429.
41. جوزف أبو خليل، **قصّة الموارنة في الحرب**، ص 393.
42. من سلسلة «سمير جعجع يتذكّر» مع غسان شربل، مجلة **الوسط**، محفوظة في موقع انترنت «القوّات اللبنانية»، الجزء السابع.
43. Robert Hatem, *From Israel to Damascus*, Chapter 19.
44. Robert Hatem, *From Israel to Damascus*, Chapter .25
45. Robert Hatem, *From Israel to Damascus*, Chapter 20.
46. المسؤول العسكري في ميليشيا «الأحرار» الذي أقصاه بشير الجميّل عام 1980.
47. فايز القزي، **من ميشال عفلق الى ميشال عون تجارب في علاقة مستحيلة**، بيروت، رياض الريّس للكتب والنشر، 2002، ص 208-214.
48. أنطوان سعد، **السادس والسبعون – مار نصرالله بطرس صفير**، نشر خاص، لبنان، جزء أول 2004 وجزء ثاني 2005.
49. أنطوان سعد، **السادس والسبعون**، الجزء الاول، ص 321.
50. لمشاهدة فيديو مصوّر عن التخريب الذي وقع في البطريركية، يرجى زيارة موقع Youtube.com على الانترنت.
51. ادغار أبو ملهب، الطريق إلى الانتحار، على موقع http://www.alcc-research.com/
52. من مقابلة مع ميشال عون في باريس شباط 2002.
53. انطوان سعد، **السادس والسبعون**، الجزء الاول، ص 270-276 .
54. الياس الهرواي، **عودة الجمهورية من الدويلات إلى الدولة**، بيروت، دار النهار، 2002.
55. بيان المطارنة الموارنة، 6 كانون الثاني 1990.
56. «عون: لجنة الوساطة فشلت وليس للبطريرك سلطة علي لأني لا استمد سلطتي من الكنيسة»، **النهار** 4 آب 1990.
57. إلياس الهرواي، **عودة الجمهورية**، ص 140-150.
58. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 94.
59. http://www.syrianprison.com/text_html_en/ImportantDocumentsAndReports/13October1990.htm
60. إلياس الهرواي، **عودة الجمهورية**، ص 366.
61. إلياس الهراوي، **عودة الجمهورية**، ص 372-373.
62. إلياس الهرواي، **عودة الجمهورية**، ص 378.
63. إلياس الهرواي، **عودة الجمهورية**، ص 381-382.

الفصل الخامس

الفاتيكان يتدخّل

قيمة لبنان الفريدة هي تراثه الإنساني والروحي. كنيستنا تريد العالم أن يعلم أنّ لبنان هو أكثر من بلد: هو رسالة حريّة ونموذج التعدّد للشرق والغرب.. هذه التعددية هي مُعاشة ومقبولة لدى جميع أبنائه، وهي قيمة أساسية وسمت تاريخ لبنان الطويل. ولذلك فإذا زال لبنان فإنّ قضية الحرية نفسها في العالم سيلحقها الأذى وسيندم المجتمع الدولي على ذلك... والمحافظة على لبنان هي من أكثر المسائل إلحاحاً ونبلاً، على عالمنا المعاصر أن يأخذ معالجتها على عاتقه.

البابا يوحنا بولس الثاني

20. لبنان والفاتيكان

تمتدّ علاقات لبنان مع الفاتيكان عميقاً في التاريخ، حيث أظهرت الأبحاث أنّ أوّل اتصال بين الموارنة وكنيسة روما كان عام 517 عندما بعث هؤلاء برسالة إلى «أسقف روما» (وهو لقب حافظ عليه البابا حتى اليوم) يطلبون العون بعدما قام المسيحيون اليعاقبة بمهاجمة أديرة الموارنة على ضفاف نهر العاصي. وفي زمن الانقسامات بين الكنيسة البيزنطية والكنيسة الرومانية أبقى قسم كبير من مسيحيي المشرق، ومنهم الموارنة، علاقات مباشرة مع روما، ولكنها بقيت في دائرة الارتجال أو الإهمال حتى القرن الثالث عشر.

كان لبنان، بعكس الكثير من دول المنطقة، ملتقى الشرق والغرب. فلقد كان، ولمدة ألف عام، منطقة جغرافية في الامبراطوريتين الهلّينيّة والبيزنطية، وهذه مرحلة هامة لا يمكن إغفالها حتى

لو كان الرباط العربي اليوم أقوى بكثير من الرباط الأوروبي. فبعد الفتح الإسلامي في القرن السابع، حافظ مسيحيو المشرق ومنهم الموارنة على علاقات حميمية ووثيقة مع الامبراطورية البيزنطية، وساعدوا مساعيها المتكررة لاستعادة سلطتها في المنطقة من المسلمين. كما أنّ الموارنة ومسيحيين آخرين ساهموا في حملات مكّنـت البيزنطيين من اعادة السيطرة العسكرية المؤقتة على شمال سورية ووادي العاصي وأحياناً وصولاً الى البقاع وشمال دمشق. وإذ تعرّض الموارنة لاضطهاد البيزنطيين لاختلاف في العقيدة المسيحية، إلا أنّ الروابط مع أوروبا الكاثوليكية تعمّقت في المرحلة الصليبية (1099 الى 1291) وعقدت عدّة لقاءات بين المبعوثين البابويين من روما والكنيسة المارونية في الفترة من 1100 الى 1139، ما سمح بتطوير العلاقة. وفي العام 1180، اعترف الفاتيكان بالموارنة كإخوة في الدين، ما مهّد الطريق فيما بعد الى توثيق الصلة بين الموارنة والكثلكة. وفي العام 1203، عيّن البابا مبعوثاً له في مدينة طرابلس، القريبة من موطن الموارنة في جبل بشرّي، فاستمرّ اللقاء . بدأ الرباط الرسمي والدائم بين الموارنة وروما عام 1215 حيث سمّى البابا إنوسنت الثالث أرميا العمشيتي بطريرك «أنطاكيا وسائر المشرق» على «الأمة المارونية». وتسّهلت سفريات الوفود المارونية الى روما وزار البطريرك العمشيتي الفاتيكان عام 1215[1]. وفي العام 1231، اختلف رجال الدين الموارنة حول تسمية بطريركهم الجديد بعد رحيل العمشيتي، وطلبوا من الفاتيكان التدخل في الأمر، ما سمح لتدخلات مستقبلية من الفاتيكان في شؤون الموارنة. وتمّت تسمية دانيال الشاماتي بطريركاً جديداً. وفي العام 1251، وجّه لويس ملك فرنسا الكاثوليكية رسالة الى موارنة لبنان اعتبرهم فيها «جزءاً من الأمة الفرنسية» ومنحهم حمايته[2].

وكانت روابط الموارنة بأوروبا تتطور باستمرار، وسط ازدياد العلاقات التجارية حتى بعد زوال الممالك الصليبية من المشرق عام 1291، فبات التجار الطليان والفرنسيون يعرفون طرق المشرق ويشترون بضائعه. وفي العام 1535، وقّع فرنسوا الأول ملك فرنسا معاهدة شاملة مع السلطان العثماني سليمان القانوني، لحقتها معاهدة أخرى في أيار 1560، حصلت بموجبها فرنسا على مزايا تجارية وثقافية كثيرة في المشرق، اعتُبرت الأولى من نوعها تمنحها السلطنة لدولة أوروبية، وسمحت لفرنسا اعتبار نفسها حامية للموارنة. وفيما ازدهرت العلاقات مع روما خلال الحقبة الصليبية انقطعت الاتصالات خلال الحقبة المملوكية، لتعود في القرن السادس عشر في العهد العثماني، ومع افتتاح مدرسة مارونية في روما عام 1584[3]. أمـّا تقليد تعيين سفير للفاتيكان في لبنان والمشرق فقد بدأ باكراً، وأشهر هؤلاء في عهد الأمير فخرالدين

المعني الثاني في جبل لبنان في القرن السادس عشر كان الأب دنديني الذي اقترح على البابا أن «يأخذ الأمة المارونية تحت جناحه ويجعلها باباً لروما إلى المشرق». ومنذ تلك الفترة المبكـرة من تاريخ لبنان مدّ الفاتيكان خيوط علاقات مع سائر الطوائف اللبنانية، حتى أنّ المبعوث الرسولي أنطوان دي ترويا نظّـم بعثة تضم شخصيات مارونية ودرزية عام 1441[4].

في ظل الجمهورية اللبنانية الحديثة العهد، عمل ميشال شيحا، الكلداني الذي اعتنق الكثلكة اللاتينية، عام 1946، على انجاز ملف العلاقات بين لبنان والفاتيكان. فبدأت علاقات لبنان الديبلوماسية عام 1947 عندما جرى تبادل السفراء فجاء المبعوث الرسولي الأول إلى لبنان وهو المونسينيور مارينا وسمّى لبنان شارل حلو سفيراً له في الفاتيكان. لقد رأى الفاتيكان لبنان كمنبر مميّز لتوسيع رقعة العلاقات الطيبة بين العالم الكاثوليكي والإسلام، واغتنم البابا بولس السادس فرصة مروره في بيروت في طريقه إلى بومباي في الهند في كانون الأول 1964 ليعلن أهمية لبنان كنموذج للتعايش السلمي.

ومع اندلاع أعمال العنف في لبنان عام 1975، تعمـّق اهتمام الفاتيكان بقضية لبنان، واشتدّ سعيه إلى تحقيق السلم. حتى إذا زار الرئيس الأميركي البابا بولس السادس كان موضوع لبنان في أول جدول المباحثات، وتبيّن أنّ مستشاري الرئيس جيمي كارتر قد أحاطوه علماً أنّ لبنان يلقى اهتماماً خاصاً في دوائر الفاتيكان. وعام 1977، اثناء تطويب القديس مار شاربل مخلوف، خاطب البابا بولس البطريرك الماروني بطرس خريش بقوله «إنّ كنيستكم هي مجد لبنان»[5].

عندما تبوّأ البابا يوحنا بولس الثاني مركزه في 16 تشرين الأول 1978 كان لبنان قد دخل عامه الرابع من حربه الأهلية الطويلة. وفي يومه الأول في منصبه الجديد جاء البابا على ذكر لبنان ومأساته وأهميّة لبنان بالنسبة للفاتيكان و»مصير هذه الأرض العزيزة لبنان التي نتمنى لها السلام والحرية». وبعد أسبوع كان الرئيس اللبناني الياس سركيس من بين المدعوين القلائل الذين حضروا احتفال تنصيب البابا، في ظرف كانت فيه بيروت تخرج من أنقاض حرب المائة يوم التي شنّتها سورية ضد الكانتون المسيحي. وفي كانون الأول 1979، جاء في كلمة البابا في الأمم المتحدة «الحاجة لتعديل الدستور اللبناني الذي تفرضه أحداث لبنان». وعبر سنين الحرب كان لبنان حاضراً في لقاءات البابا وأحاديثه مع كل مسؤولي العالم ومراراً مع الرئيس الأميركي رونالد ريغان، خاصة بعد الغزو الاسرائيلي للبنان عام 1982، ومع الزعماء العرب والأوروبيين والجامعة العربية والأمم المتحدة لحثّـهم على فعل المزيد لمساعدة لبنان في تخطّي

محنته. وفاق مجموع تصريحات وخطابات البابا حول لبنان بين 1978 و1990 الـ200 وهو ما لم يحصل في تاريخ الفاتيكان بالنسبة لدولة واحدة. وكل هذه التصاريح ركّزت على قلق الحبر الأعظم على وحدة لبنان واستقلاله وكرامة شعبه وهويته الوطنية وتُندّد بالتدخّل العسكري الخارجي، وتُحمّل مسؤولية مأساة لبنان للدول الكبرى وتُوجّه رسائل تضامن إلى الشعب اللبناني. كما وجّه البابا مراراً رسائل إلى مسلمي العالم للمساعدة على الحفاظ على لبنان كرمز فريد للتعددية والتعايش: «ثمّة بين الإسلام والمسيحية بعض من القيم الإنسانية والروحية المشتركة. وقد اختصر المجمع الفاتيكاني الثاني الجوهري في ذلك بقوله إنّ الكنيسة تنظر بتقدير إلى المسلمين الذين يعبدون الإله الواحد، وإن كانوا لا يعترفون بالمسيح كإله فإنّهم يجلّونه كمرسل ويكرّمون أمّه العذراء مريم»[6].

كانت دوائر الفاتيكان، ومنذ اندلاع الثورة الإيرانية تعطي أهميّة خاصة للحوار الإسلامي المسيحي في العالم لتوقّعها أنّ مستقبل العالم في العقود المقبلة ستقرّره، إلى حدّ بعيد، علاقات الغرب بالعالم الإسلامي (وهذا ما أصبح شديد الوضوح في الجيوبوليتيك الدولي في بداية القرن الحادي والعشرين). وإذ لم يزد عدد سفارات الدول الإسلامية لدى الفاتيكان عن 15 قبل 1978، فاق عددها الخمسين سفارة خلال سنوات قليلة من عهد البابا يوحنا بولس الثاني. لقد زار هذا البابا عدّة دول عربية وإسلامية منها المغرب وتركيا ونيجريا والسنغال، ثم زار لبنان وسورية ومصر، وكان يعارض العقوبات الأميركية على العراق بعد حرب الكويت. والتقى مفتي الديار المصرية شيخ الأزهر محمد الطنطاوي والرئيس الإيراني المنفتح محمد خاتمي. وأقام الفاتيكان علاقات وديّة مع الدول العربية ووقف إلى جانب قضاياها، حتى أنّ الفاتيكان كان آخر دولة تعترف باسرائيل عام 1993.

ومنذ بداية عهده، خصّ البابا يوحنا بولس الثاني لبنان بفريق عمل يتابع الوضع ويساهم في تحقيق السلام، فقام موفدوه بزيارة لبنان وسورية ودول أخرى مراراً، ومنهم كرادلة، مثل باولو برتولي وأغوستينو كاسارولي وروجيه اتشيغاري وأشيلي سلفستريني ولويجي غاتي والأسقف جان لوي توران. وساهم هؤلاء في دعم معنويات المسيحيين والتفاهم مع زعماء الطوائف الأخرى وتقديم المساعدات لقرى وبلدات مسيحية كانت معرّضة للخطر (في قضاء جزين مثلاً). وشدّد هؤلاء المبعوثون على أنّ روما لا ترغب أبداً أن يعيش مسيحيو المشرق في «غيتوات» مغلقة على جيرانهم المسلمين بل على تأسيس علاقات متفاعلة مع الإسلام، وأنّه لطالما استعمل بابوات روما مثال لبنان كنموذج يحتذى به ضمن مساعيهم للتفاهم داخل دول

متعدّدة الديانات حيث يوجد رعايا كاثوليك، وأنّ من مصلحة الكنيسة العليا أن يبقى لبنان جسراً حيويّاً بين الغرب المسيحي والعالمين العربي والإسلامي.

حاول فريق الفاتيكان تقريب وجهات النظر بين الزعامات اللبنانية وسورية، فكانت أولى الزيارات المكوكية بين البلدين عام 1986 وإستقبل الرئيس حافظ الأسد ومعه الوزيران عبدالحليم خدام وفاروق الشرع الوفد الفاتيكاني. في اللقاء الأول قال الأسد إنّ سورية تحاول منذ 12 سنة مصالحة اللبنانيين ببعضهم البعض وإنّ لا مشكلة لديها مع أي طرف لبناني وبذلك فبحث الحل هو في لبنان وليس عنده. وإذ تواصلت مساعي الفريق الفاتيكاني داخل لبنان في ذلك العام، وُضعت ورقة تضم سلسلة حلول رفضها الزعماء المسلمون لأنـّها منحازة إلى المسيحيين وتساوي بين سورية واسرائيل. كما رفض الورقة بطريرك الروم الأرثوذكس وبطريرك الروم الكاثوليك. وبدا أنّ الفجوة بين المسيحيين وسورية كانت عميقة جداً في تلك الفترة، إذ لسنوات بعد هذه المحاولة تراجعت العلاقات السورية الفاتيكانية.

في شباط 1988، احتفل البابا بالقدّاس الإلهي في مناسبة دخول المسيح الهيكل ولكن هذه المرّة حسب الطقس السرياني الأنطاكي، الذي هو أيضاً طقس الكنيسة المارونية، مساهمة في تذكير العالم بوجود مسيحيين عرب. عشيّة بداية أزمة انتخاب رئيس جديد للجمهورية بعدما وصل عهد أمين الجميل إلى نهايته، أرسل البابا يوحنا بولس الثاني رسالة إلى البطريرك صفير يصرّ فيها على أهمية الحفاظ على السلطة الشرعية في لبنان وأنّ «عدم انتخاب رئيس سيهدد بشكل خطير مستقبل لبنان... ومن البديهي أنّ لا أمر آخر يفوق أهمية المحافظة على الشرعية التي وحدها تصون تقاليديكم وتراثكم». وكان هذا التاريخ بدء التدخـّل المباشر للفاتيكان في الشأن اللبناني وإصدار تعليمات للبطريرك صفير بأولوية انتخاب رئيس للجمهورية. وأثارت الحرب المسيحية، خاصة في سنواتها الأخيرة (1985-1990)، هلع الفاتيكان ما أدّى إلى اطلاق ناقوس الخطر بضرورة التحرّك لوقف التدهور. لقد خصّص البابا يوماً عالمياً للصلاة من أجل لبنان حضره 30 ألف شخص في ساحة الفاتيكان يوم 4 تشرين الأول 1989. وإذ اجتمع النواب اللبنانيون في الطائف لبحث دستور جديد عام 1989، تذكـّر البابا مساعيه التي لم تُثمر عام 1986 وذكـّر المجتمعين بضرورة التوصـّل إلى توازن سياسي اجتماعي جديد في لبنان. ودأب نائبان مارونيان على زيارة الفاتيكان طيلة فترة انعقاد مؤتمر الطائف لموافاة البابا بتفاصيل المناقشات في الطائف. فيما ثابر البابا على تشجيع موقف مسيحي واقعي وعملي ومعتدل في المؤتمر وأنّ الأولوية هي المحافظة على المؤسسات الديمقراطية للدولة اللبنانية التي

تمثّل وحدها سيادة لبنان، حتى لو كانت هذه السيادة مكتومة في ذلك الوقت.

وكان أن أُصيب اتفاق الطائف بانتكاسته الأولى، إذ أغتيل الرئيس المنتخب رنيه معوّض. وكان ليوم مصرعه دلالة كبرى في مسيرة المسيحيين، أن يُقتل أول رئيس ماروني بعد الطائف وفي عيد استقلال لبنان 22 تشرين الثاني 1989. وبعد انتخاب الياس الهرواي رئيساً للجمهورية نقل سفير الفاتيكان بابلو بوينتي إلى بكركي رأي الحبر الأعظم أنّ الرئيس الهرواي، وحتّى لو سمّته سورية ومهما كانت مساوئه فهو يمثّل «الاستمرارية الضرورية لمؤسسات الدولة وسيادة لبنان التي على المسيحيين دعمها».

كانت نصيحة الفاتيكان الأولى لبكركي، بوصفها ممثلة الكاثوليكية، أن تترفّع عن المسائل السياسية اليومية في الوسط المسيحي، وأن تعطي هالة قيادية لكل المسيحيين بدون استثناء، خاصة بعد مواجهة عون - جعجع. ولذلك عمل المبعوث البابوي بابلو بوينتي على إقناع رجال الدين المسيحيين بعدم الغرق في شؤون السياسة وواجه من كانوا في دائرة التشدّد وخاصة رهبانيات الكسليك. وفي اجتماعه مع مجلس المطارنة الكاثوليك في 26 تشرين الثاني 1989، بعد عودة البطريرك صفير إلى بكركي، كان بوينتي شديد اللهجة منتقداً «تدخّل رجال ومؤسسات الكنيسة في السياسة دون أن تعودوا إلى سلطاتكم الروحية... يجب أن تفهموا أنّه يجب وضع حد لزيارات السياسيين والتصريحات التي لا تجيزها الكنيسة»[7]. لقد كان الإرشاد الرسولي عام 1997 واضحاً لجهة منع رجال الكنيسة من التدخّل في شؤون السياسة وخاصة بعد الانقسام المسيحي بين عون وجعجع عامي 1988-1989 وانشداد قادة الكنيسة إلى هذا الطرف أو ذاك ما صعّد من الانقسام:

«إنّ الكنيسة ونظراً لمهمّتها وصلاحيتها لا تختلط ولا بأي شكل مع أهل السياسة وليست مرتبطة مع أي نظام سياسي ولكنّها إشارة وحارسة لتقدّم الإنسان. مهمتها الأولى تكمن في قيادة الناس نحو المسيح الفادي والمخلّص لذلك ليس عائداً لها أن تتعاطى مباشرة في الحياة السياسية، خاصة أنّها لا تملك حلولاً عمليّة ولا تقترح أبداً أنظمة أو برامج اقتصادية وسياسية ولا تبدي أفضلية لهذا أو لذاك»[8].

كان بوينتي قلقاً من المنحى المتطرّف الذي اتّخذه الموارنة في سنوات الحرب، وهو أمر بدأ الفاتيكان معالجته بتعيين مطارنة أجانب زائرين من خارج لبنان لإدارة الرهبانيات الرئيسية: الرهبانية المارونية والرهبانية الأنطونية والحركة المريمية، وسط تذمّر المشرفين على هذه المؤسسات. كما منع الفاتيكان أي بيع وتصرّف بأراضي الوقف الماروني دون إذن مباشر من

روما. هذه الخطوات وغيرها عزّزت موقع البطريرك صفير في هرمية الكنسية المارونية بعد فلتان استمرّ منذ 1976 تقريباً، قام خلاله رجال دين موارنة بمناقضة الكثير من مواقف البطريرك وخياراته الوطنية وبالمشاركة المباشرة في العمل السياسي وفي نشاطات «الجبهة اللبنانية» وجعل الكنائس والأديرة مستودعات للسلاح كما سبقت الإشارة.

في أوج الصراع المسيحي الداخلي، وفي وقت كانت المناطق المسيحية تتعرّض لقصف واسع من الجيش السوري، وجـّه البابا كلمة في 7 أيلول 1989 إلى أساقفة الكاثوليك في العالم شدّد فيها على «قيمة لبنان الفريدة وتراثه الإنساني والروحي. كنيستنا تريد العالم أن يعلم أنّ لبنان هو أكثر من بلد: هو رسالة حريّة ونموذج التعدّد للشرق والغرب.. هذه التعددية هي مُعاشة ومقبولة لدى جميع أبنائه وهي قيمة أساسية وسمت تاريخ لبنان الطويل. ولذلك فإذا زال لبنان فإنّ قضية الحرية نفسها في العالم سيلحقها الأذى وسيندم المجتمع الدولي على ذلك... والمحافظة على لبنان هي من أكثر المسائل إلحاحاً ونبلاً، على عالمنا المعاصر أن يأخذ معالجتها على عاتقه»[9].

عندما انفجرت الحرب المسيحية بشكل واسع عامي 1989 و1990، اعتبرها البابا ضربة من المسيحيين أنفسهم لمساعيه الشخصية لإنقاذهم وللتوجـّهات التي كان يطلبها من القيادات المسيحية لتحقيق السلم في لبنان بشكل يحفظ نظام لبنان الديمقراطي وسيادته الوطنية. خاصة أنـّه ومنذ 1978 كان البابا ضد توجـّه قيادات الموارنة في «الجبهة اللبنانية» و«القوّات اللبنانية» نحو دولة لبنان الصغير أو التقسيم أو واقع الغيتوات الطائفية، حيث قال: «دعونا ننقذ لبنان لننقذ المسيحيين ودعونا ننقذ المسيحيين لننقذ لبنان»[10].

ولم يخلُ الأمر من حادثة معيّنة كانت موضع اهتمام مباشر من البابا، عندما ارتكب مسلحو «القوات اللبنانية» مجزرة بحق مدنيين في حي نهر الموت (سبقت الإشارة إليها) في 2 تشرين الأول 1990[11]. لقد رأى الفاتيكان في هذه المجزرة وفي الحرب المسيحية التي وقف طرف منها مع البطريرك وطرف ضدّه افتراقاً غير صحيّ بين الناس والكنيسة. وليس أنّ الموارنة كانوا متفرّقين عن كنيستهم بل أنّ الافتراق كان عميقاً أيضاً بين الكنيسة المارونية ورجال الدين الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك الذين لم يوافقوا على الاتجاهات السياسية والعسكرية لزعماء الموارنة والدعم الذي تمتعوا به من بعض رجال الكنيسة المارونية. ومن نافل القول أنّ الهوّة كانت عميقة جداً بين الكنيسة المارونية والشريك المسلم في الوطن أيضاً.

بعد اتفاق الطائف وسقوط حكومة ميشال عون في تشرين الأول 1990 وتوكيل لبنان

لسورية، كان همّ الفاتيكان أن يوقف الطريق الانحداري للمسيحيين في لبنان وينهي حالة الإحباط. وهكذا شكـّل عقد التسعينات الفترة الأكثر تدخـّلاً للفاتيكان في لبنان والأكثر حضوراً لدعم البطريرك صفير الذي اضحى الزعيم المسيحي الأوحد في الساحة المسيحية بحكم مغادرة ميشال عون وأمين الجميّـل لبنان[12]، واغتيال داني شمعون وسجن سمير جعجع.

البابا يتدخـّل

ما إن حلّ العام 1991، وبعد سبعة عقود من ولادة دولة لبنان الكبير، حتى فقد مسيحيو لبنان، ومعهم مسيحيو سائر المشرق، أي أهمية سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو عسكرية بنظر الغرب. لأول مرّة في تاريخهم وجد الموارنة ومعهم الطوائف المسيحية الأخرى أنفسهم وحيدين في وجه العاصفة. فرنسا فقدت نفوذها في لبنان مع هزيمة العماد عون في تشرين الأول 1990 بعد التدخـّل العسكري السوري، وأميركا نفضت يدها بعد فشل الاجتياح الاسرائيلي الذي دعمته عام 1982 في تحقيق أهدافه وفشل دعمها لحكم الرئيس أمين الجميل، وكان من علائم فشلها في لبنان تفجير مقرّ المارينز في بيروت في تشرين الأول 1983 ومصرع 241 عسكرياً أميركياً. ولم يبق سوى الفاتيكان، أو بالأحرى البابا يوحنا بولس الثاني بالذات، لدعم وجود المسيحيين في لبنان والشرق.

فصلت بضعة أسابيع فقط بين سقوط الكانتون المسيحي في تشرين الأول 1990 وبدء تحرّك الفاتيكان لخطة إنقاذ. واكتملت الاستعدادات بعد شهور إذ في 12 حزيران 1991، دعا البابا إلى سينودس من أجل لبنان يضمّ الكنائس الكاثوليكية ويهدف إلى «فحص الضمائر وتطهير القلوب وإلى النهضة الروحية للكنيسة». وقد يرى المراقب أنّ ما يستطيعه الفاتيكان هو عمل روحي، ولكن الواقع أنّ لديبلوماسية الفاتيكان وأعماله وقعاً دولياً في غاية الأهمية، وأنّ عبر الأنشطة الدينية التي يستثمرها كانت تصعد دول وتسقط دول، وكان يتأثّر باتجاهات الفاتيكان مئات ملايين البشر في جميع القارات. فالفاتيكان لا يملك ألوية عسكرية يرسلها لإنقاذ الكاثوليك بل يستعمل سلاح الإيمان الذي بدا في تجارب كثيرة ليس أقلّ فعالية في التأثير السياسي (كما حصل في بولندا مثلاً).

أثناء السينودس عبّر البابا مراراً عن حبّه للبنان واعجابه بتراثه وعتق كنيسته الضاربة في جذورها. وبدا هذا السينودس الأمل الأخير للمسيحيين بعدما كانت الأمور تسير في لبنان

نحو تطبيق تفسير سوري لما سيكونه اتفاق الطائف. ولم يكن واضحاً إذا كان البطريرك صفير يجهل خطورة الوضع المسيحي في أوائل التسعينات، أم أنّه كان يدركه ولكنّه كان يريد بعث الأمل في النفوس عندما صرّح أنّه لم يكن يرى الأمور سيئة إلى هذه الدرجة: «إنّها أزمة من عدّة أزمات مررنا بها في تاريخنا الطويل وما زلنا هنا منذ فجر المسيحية متمسكين بجذورنا».

ولكن بعد العام 1990، كانت الأزمة مختلفة عما مضى لأنّها دخلت في مرحلة شكّلت نقطة انتقال ديمغرافية وسياسية أدّت إلى انحدار لا يمكن ردّه. وهذا حصل في دول المشرق الأخرى وفي أماكن أخرى في العالم وهذا ما كان الفاتيكان يحاول وقفه عبر مبادرة السينودس.

كان البابا يرى أنّ الانحدار الديمغرافي للمسيحيين قد أصبح حقيقة وأنّ رسالتهم في المشرق حادت عن هدفها الأساسي عندما أصبح صراعهم على السلطة السياسية سبباً في أن يقتلوا بعضهم البعض (حروبهم الداخلية من 1978 إلى 1990)، وأنّ عليهم أن يتوقفوا عن التصرّف أو التفكير بأنّهم أقلية تقاتل من أجل وجودها (كـ«القوّات») ، وأنّ ينخرطوا في عمل بنّاء في بيئتهم ويكتشفوا فعلاً روحيتهم الأصيلة وجذور إيمانهم: مَن هم فعلاً في هذا الشرق؟ وإلى أين هم ذاهبون من هنا؟ وإلى مَن ينتمون؟ وماذا يمكنهم أن يساهموا في نهضة المشرق العربي؟ وهل المبالغة في ربط المسيحيين، وخاصة الموارنة، هويّتهم بالغرب المسيحي أفقدهم معها ثقة المسلمين؟ وهل هذا الرابط مع الغرب هو أحد أسباب أزمتهم الوجودية؟ وهل يعلمون أنّ الغرب لا يعترف برباطهم هذا الذي يدّعونه مع الغرب، وأنّ الدول الكبرى الغربية لم تتوان عن استعمالهم بيادق في توسّعها العسكري والاقتصادي والثقافي في العالم الإسلامي وفي العالم الثالث؟ وأنّ الكنائس الغربية - كاثوليكيةً كانت أم بروتستانتية - لم تستح من التبشير في أوساط الموارنة ومسيحيي المشرق عامة لينقلبوا على تراثهم المسيحي المحلي؟

كانت رسالة البابا إلى مسيحيي لبنان هي أن يأخذوا أمورهم بيدهم ويكونوا أقوياء بدل القبول الصامت بالانحدار. وكان هذا الأمر في غاية الأهمية للفاتيكان حيث توصّلت قيادته إلى استنتاج فحواه أنّ انهيار المسيحية في لبنان سيؤدي إلى دومينو تراجع المسيحية في سائر المشرق، وإلى خسارة مهد المسيحية الروحي والجغرافي الذي تمثّله الكنائس الشرقية بالنسبة لروما إلى الأبد، وإلى فقدان رباط عاصمة الكثلكة في العالم مع مكان ولادة المسيح. المثير أنّ الفاتيكان كان يطلب من المسيحيين العودة إلى «جذورهم المشرقية ويستفيدوا من الثروة الروحية للكنائس القديمة في الشرق التي كانت مهد عقيدتنا»، في حين كان هدف روما الأكبر منذ القرن الحادي عشر وحتى القرن العشرين تحويل كنائس المشرق إلى الطقس اللاتيني، أكان

عبر تشجيع الحروب الصليبية لمدّة ثلاثمائة عام أو عن طريق الإرساليات التي لم تستح من التبشير حتى في أوساط الموارنة، الكاثوليك أصلاً، ليتبعوا المذهب اللاتيني من القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين. فكان موقف الفاتيكان انقلاباً تاريخياً. ولأول مرّة في تاريخ روما، اعترف المجمع الفاتيكاني الثاني بخصوصية الهوية الطقسية للكنائس المشرقية «التي تعتمد النظام البطريركي والروحانية الأنطاكية والتنسّك في رسالتها وكانت تجسيداً للنفسية المسيحية الأولى»، وتم اعتماد ناموس قانون الكنائس المشرقية عام 1990.

باشر البابا بعد العام 1991 في دعوة الكنائس غير الكاثوليكية إلى السينودس وكذلك دعوة السنّة والشيعة والدروز. وممن لبّوا الدعوة محمد السماك عن دار الإفتاء، وسعود المولى عن المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وعباس الحلبي عن شيخ العقل الدرزي. كما أنّ البابا استقبل المتروبوليت الياس عودة، مطران بيروت للروم الأرثوذكس، وأكّد له أن مسيرة السينودس «تضمّنت كافة الكنائس التي تعاهدت على العقيدة الخلقدونية: الموارنة والروم الأرثوذكس البيزنطيين وكنيسة الروم الكاثوليك التي انشقّت عن الروم».

في صيف 1992 تولّى مطران جبيل بشارة الراعي مهمة كتابة مسوّدة لنص يقدّم إلى السينودس ويجيب على 72 سؤالاً عن الوضع المسيحي في لبنان والمشرق والعلاقات مع الكنائس غير الكاثوليكية والعلاقات مع المسلمين. وعرض الراعي المسوّدة الأولى على المطران جورج خضر ومحمد السماك، حيث التقى الثلاثة في مكتب المطران خضر في برمانا. واعترض السماك أنّ المسودّة مكتوبة بأسلوب «نحن وهم» وهذا لن يكون بنّاءً، وكان للمطران خضر ملاحظاته أيضاً. وبعد مناقشات وتعديلات توصّل الثلاثة إلى نص مقبول جاء فيه أنّ «المسيحية المشرقية هي مهد المسيحية في العالم»[13].

وجال مبعوثو البابا في لبنان لحثّ المسيحيين على البقاء في أرضهم فزار سلفستريني قرى صور وصيدا لتشجيع المسيحيين على البقاء والانفتاح على جيرانهم المسلمين. وانسجاماً مع سياسته تجاه الدولة اللبنانية، نصح الفاتيكان المسيحيين عام 1992 بالتخلي عن مقاطعة النظام السياسي في لبنان عندما كان الإحباط يترجم على الأرض انسحاباً للمسيحيين من الحياة السياسية اللبنانية ومقاطعة الانتخابات، ما يعني تعميق الانحسار المسيحي عن لبنان. وحذّر من أنّ عدم مشاركتهم في الحياة السياسية سيؤدّي إلى تراجع مكانتهم في مؤسسات الدولة وغياب تمثيلهم في الادارة العامة. وأنّ استمرار هذا الأسلوب سيؤدي حكماً إلى ضرب أسس التعايش اللبناني. وهذا ما قاله سلفستريني بشكل صارم في اجتماع مع مجلس

البطاركة والمطارنة الكاثوليك في بكركي، وأنّ غاية السينودس هي للتفاهم والمصالحة ولن تكون للمقاطعة والتشدّد. وأنّ على المسيحيين التوقف عن البكاء على الأطلال والعيش في الماضي وذكرياته. ومن المهم أن يتأقلموا مع حقيقة الواقع اللبناني»[14]. في الواقع إنّ تجديد الكنائس الشرقية، لا سيما المارونية، لم يأتِ من الداخل بل قرّره الفاتيكان الذي طلب إلى بطاركة ومطارنة الكنائس الشرقية «تخصيب الثروة الروحية الكبيرة للكنائس الكاثوليكية الشرقية التي كانت مهد إيماننا».

21. السينودس من أجل لبنان

من الرسائل الأولى التي رافقت إطلاق دعوة السينودس أنّ لبنان هو متنفس للحريّة ليس للمسيحيين فقط بل للمسلمين أيضاً وللعالم العربي. وأنّ هذا المتنفّس هو عامل إيجابي لتقدّم العرب ومن الضروري المحافظة عليه. هذه الرسالة طمأنت المشاركين المسلمين والأرثوذكس. خاصة أنّ الكثيرين اعتقدوا أنّ السينودس والتحضير له منذ 1992 كان يريد تقويض اتفاق الطائف وأن يقدّم طرحاً مسيحياً مضاداً للاتفاق. في نيسان 1992، أرسلت أمانة السينودس العامة رسالة إلى القادة الروحيين المسلمين في لبنان بأنّ هدف السينودس ايجابي وتطلب تعاونهم واقتراحاتهم، وزارهم مبعوثو البابا وأحاطوهم علماً بكافة التفاصيل. وفيما تفـهّم رجال الدين الشيعة رغبة الكنائس الشرقية في تجديد روحيتها، ووافقت دار الإفتاء على تعيين ممثل لها، كانت مواقف الجماعات الأصولية السنيّة متشدّدة. وتلقّى محمد السماك تهديدات تطلب عدم مشاركته كمسلم في مجمع ديني مسيحي في الفاتيكان «عقر دار النصرانية المشركة». وبعد أن شكّكت سورية بأهداف ونوايا السينودس، عملت أوساط الفاتيكان والكنائس الشرقية على طمأنتها وتخفيف تحفظاتها.

شكّل السينودس من أجل لبنان ساعة الحقيقة بالنسبة لمسيحيي لبنان ومستقبلهم في المشرق. وانعقد في 27 تشرين الثاني 1995 ولمدّة ثلاثة أسابيع، بعد 4 سنوات من التحضير، في روما بحضور 120 شخصاً: سبعة بطاركة و11 كاردينالاً و21 رئيس اساقفة و17 مطراناً و10 ورؤساء ومسؤولي رهبانيات و17 خبيراً باختصاصات عدّة ومساعدي أمين عام السينودس، و25 رجال دين مسيحيين وراهبات وممثل لمجلس كنائس الشرق الأوسط و8 مبعوثين من كنائس غير كاثوليكية وديانات أخرى: 5 من كنائس أرثوذكسية و3 من طوائف مسلمة. جاؤوا من لبنان طبعاً ولكن أيضاً من سورية والعراق (بطريرك الكلدان روفائيل

الأول بيداويد) وفلسطين ومصر، ما جعل السينودس من أجل لبنان سينودساً من أجل كافة مسيحيي المشرق. وانعقدت اجتماعات خاصة حضرها كل الكاردينالات والمطارنة الكاثوليك في الفاتيكان بإشراف البابا نفسه لمناقشة مستقبل لبنان وكنائسه. وتبع هذا السينودس زيارة البابا إلى لبنان في 10-11 أيار 1997 وهي الأولى إلى بلد عربي، حيث كانت فحوى رسالته الإصرار على اللبنانيين مسلمين ومسيحيين التطلّع إلى ما يجمعهم والعمل معاً لخلق بلد جديد مبني على التفاهم والاحترام المتبادل.

ليست المرّة الأولى التي شهد فيها لبنان حواراً مسيحياً اسلامياً. فقد انعقد مؤتمر دولي للحوار المسيحي الإسلامي في برمانا عام 1972، حضره 46 مندوباً من 20 دولة. ومنذ ذلك الحين أصبحت الملفّات التي طرحها المشاركون الكاثوليك، كاحترام الحريات وخاصة الدينية والمعاملة بالمثل، لازمة في مؤتمرات الحوار بين الديانات. وقادت الكنائس الشرقية في هذه الحوارات البطريركية المارونية، لدورها التاريخي في صناعة لبنان الكبير وتلقيب رأسها «بطرك لبنان» حتى على لسان المسلمين. في العام 1958، رعى البطريرك المعوشي لقاء للصلاة من أجل وحدة لبنان ضم الزعماء المسلمين، كما أنّ بكركي كانت مكان اجتماع أول قمّة روحية بعد الحرب في آب 1993 فوراً بعد عدوان تموز الاسرائيلي على لبنان. وصدر عن القمة بيان ندّد بالعدوان الاسرائيلي، والأهم أنّ القمة أسفرت عن تأسيس لجنة الحوار المسيحي الإسلامي تتمثّل فيها جميع الطوائف اللبنانية رسمياً، أي مندوبون مباشرة من رؤسائهم الروحيين. وكان هذا تمهيداً جيّداً لأن ممثلي السنة والشيعة والدروز في اللجنة دعيوا للمشاركة في أعمال السينودس من أجل لبنان في روما (26 تشرين الثاني إلى 14 كانون الأول 1995). كما شارك الثلاثة في المناقشات والندوات والاجتماعات كمراقبين رسميين ودُعوا إلى عشاء مع البابا في مقصورته الخاصة. كل هذه المشاركة الإسلامية في مشروع يخص الكاثوليك وحسب هو خطوة غير مسبوقة في تاريخ الفاتيكان. وكانت هذه المشاركة مفيدة لأنّ ممثلي الطوائف الإسلامية في أعمال السينودس وقفوا مع زملائهم المسيحيين يدافعون عن مقرراته تجاه ردود الفعل السلبية في لبنان.

أظهرت أعمال السينودس منذ دعوة البابا عام 1991 وحتى انعقاده عام 1995 وحتى بعد زيارة البابا عام 1997، أنّ معرفة المسيحيين بالمسلمين وبالعكس ليست متساوية. ففي حين يجد المراقب عشرات رجال الدين المسيحيين العرب والأجانب يعلمون عن الإسلام وقد قرأوا القرآن وطالعوا، وأحياناً بتعمّق، الحديث والسيرة والشرع والتقليد وأعمال الفقه،

وأنّ بعضهم يحمل شهادة جامعية في الدراسات الإسلامية، يجد أنّ زملاءهم المسلمين قد حصروا معارفهم بدينهم وبالقرآن وقلّما يبذلون جهداً للاطّلاع على الإنجيل واللاهوت و«الكاتشيزم» وتراث الأرثوذكس وأعمال الرسل وتاريخ الكنائس. وقد تذمّر محمد السماك من أنّ دراسة اللاهوت المسيحي والفلسفة المسيحية هي غريبة عن ثقافة المسلمين ولكن لا يجب أن تكون كذلك[15]. ولاحظ رجال دين مسيحيون أنّ محاوريهم من رجال الدين المسلمين إنما استندوا إلى شرعهم الإسلامي ونظرة القرآن والسنة والحديث إلى المسيح ورسالته عندما تطرّقوا إلى الديانة المسيحية، فكانوا يفسرّون المسيحية بأدوات اسلامية ويناقشون كأفراد بمواهبهم الفكرية والثقافية وليس من خطاب مدروس وممحّص يشكـّل وجهة نظر الأزهر أو دار الإفتاء أو غيرها من حواضر الإسلام. بالمقابل فإنّ المحاور المسيحي لا يناقش في الأسلام والقرآن بل يبقى في نطاق مبادىء عامة يسعى لتصبح مشتركة كاحترام الإنسان والتسامح والاعتراف بحقوق الآخر، وهي مبادىء تنادي بها السلطات الروحية في كل الديانات حول العالم.

ولكن على المستوى الشعبي كان الأمر أكثر سوءاً إذ إنّ قلـّة من الجيل الجديد في المدارس والجامعات في لبنان تعرف ديانة الآخرين (لاحظ المؤلف أنّ فرعاً كبيراً لمكتبة لبنانية رئيسية يقع في شارع الحمرا في غرب بيروت، حيث أغلبية السكان مسلمة، يبيع نسخ القرآن بأحجام عديدة ونوعيات طباعة مختلفة على نفس الرف، وثمـّة نسخة أو اثنتان فقط من الكتاب المقدّس. في حين وجد نسخاً كثيرة من القرآن إلى جانب نسخ كثيرة أيضاً من الكتاب المقدّس في فرع المكتبة نفسها في الأشرفية حيث أغلبية السكان من المسيحيين. ولعلها صدفة ولكنـّها قد تكون دلالة ما يطلبه الزبائن في كل منطقة).

ومن ناحية أخرى فإنّ المشاركين المسلمين في السينودس كان لديهم أيضاً ملاحظات هامة عن المُحاوِر المسيحي. فهم يشكون أنّ المشاركين المسيحيين يحاولون دوماً فرض مُثُل وقيم وشروط غِربيّة على محاوريهم المسلمين الذين يجدون أنفسهم في معظم الوقت في موقف دفاعي. فالمسيحي الغربي يحمل «أجندة عمل» غربية ويتهّم الإسلام مسبقاً بأنـّه ديانة تضطهد حقوق الإنسان وتسلب حقوق المرأة. ثم يحاول فهم محاوره المسلم وتحليل ما يقول ليعرف كيف يستوعبه ويهيمن عليه فيما بعد. أما المسلم فهو يحاول أن يظهر نيّته الحسنة ورغبته في التواصل مع المسيحي ومع الثقافة الغربية، وأن يقدّم مقاربة حول كيف أنّ مشاعر الأوروبيين تجاه المحرقة اليهودية مليئة بالمسوؤلية التاريخية ومن ثمّ كيف لا يتحسّسون القضية الفلسطينية

والظلم الواقع على العرب من أفعال اسرائيل. وكذلك مناقشة الربط بين كنائس الولايات المتحدة البروتسانتية والتبشيرية والحركة الصهيونية. ولذلك يسعى المحاور المسلم إلى فصل الأمور التي يناقشها مع الكنائس الغربية الأوروبية والأميركية عن تلك التي يناقشها مع الكنائس الشرقية. فهو يعتبر أنّ المسيحي المشرقي يشترك مع المسلم المشرقي في الإثنية والثقافة والتاريخ، «ولا يجوز أن يفتح حوار مع الكنائس الغربية يتجاوز الكنائس العربية لأنّ الكنائس العربية هي الجسر الذي يقود إلى التفاهم»[16].

ومن ناحية ثالثة، فإنّ المحاورين من الكنائس الغربية في واد غير ما يعتقده المحاور المسلم. فهم لا يعتقدون أنّ سعيهم لفهم المسلم يهدف إلى السيطرة عليه وخاصة أنّهم رجال دين وليسوا رجال سياسة. وهم يرون أنّ الحوار قد أثمر فهماً أكبر لديهم للعالم الإسلامي. وهذا ينعكس بدوره على نظرتهم إلى المهاجرين المسلمين في أوروبا والولايات المتحدة كمساعدتهم للحصول على الاعتراف بحقوقهم الدينية وحرية التعبير عن تقاليدهم وثقافتهم في دول الغرب. وفي هذه النقطة بالذات، فإنّ المحاورين الغربيين الذين استفادوا من الحوار المسيحي الاسلامي وطبّقوا ما تعلّموه منه ومن ايجابيات الحوار على مجتمعاتهم، تساءلوا كيف استفاد محاورهم المسلم من حواره معهم. خاصة أنّه لم يتضح إذا كان الحوار قد أفلح في الجانب الإسلامي فعلاً، حيث استمرّ وتوسّع انتشار التطرف والأصولية الإسلامية وحيث ما زالت الأقليات المسيحية تعاني من الاضطهاد والتهديد في العراق ومصر وبلدان إسلامية أخرى.

لقد ذهب بعض المحاورين المسيحيين أبعد من ذلك كالقول مثلاً إنّ الحوار أساساً هو فكرة مسيحية وإنّ الوجود المسيحي كطرف محاور هو ما ميّز لبنان فعلاً عن الدول العربية. وينتقد محمد السماك غياب مبادرات عربية حوارية من هذا النوع.

ولكن الحوار غرق في هفوات غير صحيّة. مثلاً تأكيد المشاركين على الأصول الابراهيمية لديانات التوحيد (اليهودية والمسيحية والاسلام) ظنّاً منهم أنّ ذلك سيقرّب النفوس، جعلهم يقارنون الديانات ومن ثمّ الخوض في جدل حول ما يرونه خطأً لدى الآخر، وماذا تعني الديانة الإبراهيمية من وجهة نظر كل طرف. بدلاً من اعتبار أنّ المسيحية والإسلام هما ديانتان مختلفتان ولا يجب الانحراف عن مبدأ قبول الآخر المختلف وعن القيم الإنسانية المشتركة. فلا يمكن مثلاً مناقشة الديانات من منطلقات دينية لأنّ الديانة وجوهرها ثابتان ولأنّ الحوار هدفه الحلول الوسطية والتنازلات وليس هناك ما يسمى حلاً وسطاً بين دين ودين أو تنازلاً

من دين لآخر كما يرى الفيلسوف الألماني يورغن هبرماس.

بدوره حذّر محمد السمّاك في نقاشات السينودس بأن لا يذهب منطق التعدّدية بعيداً ويصبح هدفاً بحدّ ذاته على حساب هدف الوحدة الوطنية. ودعا السمّاك المسيحيين إلى التزام أكبر بالثقافة العربية وأن يستيعدوا دورهم الذي كان لهم في عصر النهضة العربية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن الحادي والعشرين. وأكّد أنّ المسيحيين العرب هم التوأم للمسلمين العرب تاريخاً وحاضراً وأمل أن السينودس سيضع خطة للكنائس العربية، عبر الكنائس اللبنانية المتجذّرة، لتلعب دوراً في التحديات التي تواجه العرب.

أمّا سعود المولى فقد أكّد أنّ «لبنان هو بديلنا الأصلي والفريد لأنّه مبني على الشراكة الاسلامية والمسيحية والعدالة والمساواة... يدرك المسلمون أنّه لن يكون ثمّة عدل ومساواة واستقرار في لبنان إذا شعر جزء من سكانه بأنّ حقوقهم مهضومة»[17]. واقترح عباس الحلبي على المسيحيين أن «يعيدوا النظر في دورهم وأن يقتنعوا بأنّهم حاجة ضرورية للبنان والعالم العربي». ودعا إلى «ميثاق جديد بين الدروز والمسيحيين، فإذا كان توافقهم صعباً فإنّ طلاقهم مستحيل». وفيما عبّر السمّاك والمولى عن اعجابهما بالنقاشات وإقدام المسيحيين على النقد الذاتي بتجرّد، لفت الحلبي إلى ظاهرة أن أقصر الطرق لحوار اسلامي - مسيحي بين اللبنانيين كان عبر الفاتيكان.

أما المطران شكرالله حرب فقد اتخذ موقفاً متصلّباً في المواضيع السياسية وأعطى صورة واقعية قاتمة للوضع في لبنان. فهو عدّد الملفات المعلّقة:

* موضوع المهجّرين الذي يراوح مكانه.
* هجرة الشباب المسيحي بأعداد كبيرة بسبب يأسه من امكانية أن يستعيد لبنان الارادة الوطنية الحرّة.
* التنفيذ الجزئي لاتفاق الطائف.
* الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان.
* الوجود السوري وتهديده لسيادة لبنان.
* تخوّف رجال الأعمال المسيحيين من الاستثمار في بلد تحت الاحتلال.
* إفقار الشعب اللبناني، وفقدان فرص العمل[18].

أما المشاركون الأرثوذكس فقد سُرّوا بدعوة السينودس الكاثوليك الشرقيين للعودة إلى جذورهم. ذلك أنّ جذور الروم الكاثوليك والأرمن الكاثوليك والموارنة هي الكنيسة

الأرثوذكسية والتراث الأنطاكي البيزنطي والنظام البطريركي للكنائس ورهبانيتها والطراز الشرقي في زواج رجال الكهنوت. حيث أعلن أحد المشاركين أنّ 42 بالمئة من رجال كنيسة الروم الكاثوليك و33 بالمئة من رجال الكنيسة المارونية هم متزوجين[19].

وصدر النص النهائي للسينودس فكان صارماً وشاملاً، مشدّداً على أهمية الديمقراطية في نظام لبنان والتعددية في مجتمعه. ولكن بعض المشاركين شكا أنّ المضمون الروحي والتقوى في البيان النهائي كان ضعيفاً وأنّ الانفتاح على العالم العربي كان غائباً. وفي الجلسة الأخيرة التي أقرّت النص، قال أنطوان مسرّة المشرف على الترجمة الفرنسية: «المستقبل يتوقّف على نضالنا المشترك مع المسلمين من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية الدينية. المتحررون المسلمون يتّكلون على المسيحيين. فإذا اختار المسيحيون أن يتقوقعوا للدفاع عن النفس فإنّنا نكون قد خسرنا هذا النضال المشترك»[20]. ولكن بدلاً من التقوقع فإنّ الكنيسة المارونية اختارت الهجوم المضاد، موجـّهة الاتهام إلى النظام اللبناني حول الأخطاء التي ارتكبها بحق الشعب وبحق الطلاب والعمّال والشوائب التي سادت في مجتمع ما بعد الحرب. كما سيطر هاجس السيادة في القسم المتعلـّق بالمسائل الوطنية.

أغضبت رسالة السينودس الأخيرة شخصيات مسلمة هامة، أبرزها مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني، والإمام محمد مهدي شمس الدين، والرئيسين نبيه بري ورفيق الحريري والوزير وليد جنبلاط. خاصة أنّ الرسالة ذكرت من بين أمور عدّة موضوع «انسحاب القوات السورية من لبنان». واعترض طلال سلمان، رئيس تحرير **السفير** في مقال افتتاحي أنّ المسيحيين يتصرّفون وكأنـّهم يحتكرون الأولوية حول الحرية والاستقلال: «هل يظنّ المسيحيون أنّ المسلمين ينزعون نحو العيش تحت الاستبداد؟». ورأى سلمان أنّ البيان أبرز مسألة تفاوت الفهم حول معنى استقلال وسيادة لبنان بين منظّري الطوائف المختلفة، خاصة متى تعلـَّق الأمر بسورية.

لقد قامت عاصفة ضد النص النهائي في بيروت وخاصة من الزعماء المسلمين الذين رأوا فيه نكهة المعسكر الماروني المتطرّف. وأزعجتهم دعوة البيان إلى «خروج القوات السورية من لبنان» والترويج لفكرة التعددية الثقافية. وحتى عبارة «الديمقراطية التوافقية» التي وردت في البيان وقعت وقعاً سيّئاً وكان محمد السمّاك قد اقترح أثناء مداولات السينودس عبارة «الديمقراطية الميثاقية» ما يتماشى مع القاموس السياسي اللبناني.

وتواصل الجدل حول بيان السينودس حتى أواخر 1996، في حين علـّق مطارنة، ومن

بينهم المطران جورج خضر، «أنّ مضمون بيان السينودس لم يكن يحتمل كل هذا التعاطي السلبي». وفي حين خاب أمل الرأي العام المسيحي والمثقفين المسيحيين من ردّة فعل المسلمين على بيان السينودس، كان الرأي العام المسلم يرى في هذا البيان اثباتاً أنّ القيادات المسيحية لن تليّن مواقفها من القضايا الوطنية. وأنّ الجانب المسلم في الحوار قدّم تنازلات لم يُلاقِه فيها الجانب المسيحي بتنازلات مشابهة. فلم يكن ثمّة نقد ذاتي في الجانب المسيحي، ولم يُقدم السينودس على احتضان العالم العربي وثقافته وهو ما كان سيشكّل موقفاً متقدّماً للمسيحيين بعيون العرب والمسلمين ويحسّن وضعهم. وما حصل أنّ المسيحيين اللبنانيين تشدّدوا في السينودس وبيانه ما كرّر مواقف يرفضها المسلمون تعود إلى زمن الحرب. ورأى مثقفون مسيحيون أنّه لا يعقل أن يعمد الموارنة والمسيحيون فقط إلى جردة محاسبة الذات mea culpa وبالتالي جلد هذه الذات. وكأنّ المسيحيين فقط هم الذين ارتكبوا أخطاءً في لبنان، في حين يقف اللبنانيون الآخرون، المسلمون، موقف المتفرّج دون أن ينخرطوا في عملية مشابهة في محاسبة الذات.

وهكذا فإنّ جو الحوار والتفاهم الذي ساد قبل السينودس وأثناءه تبخـّر في بيروت بعد صدور البيان. لقد تبيّن أنّ الهوة كانت عميقة جداً بين المسلمين والمسيحيين، خاصة حول مفهومي السيادة والاستقلال، فتدخـّل البابا لتصحيح الأمور. وفي عيد الميلاد 1996، أصدر مجلس بطاركة ومطارنة الكاثوليك في لبنان رسالة تضمّنت نقداً ذاتياً ونبّهت أنّ «على الكنيسة أن لا تقلّص دورها إلى محام للدفاع عن المصالح السياسية لجماعتها فتصبح خندقاً حزبيّاً تجزيئياً».

الحريري والسينودس

زار رفيق الحريري الفاتيكان للمرّة الأولى عام 1993 وكان رئيساً لوزراء لبنان. والتقى رئيس الأساقفة جان لوي توران ووزير خارجية الفاتيكان أنجلو سودانو. ثم التقى الحريري البابا الذي عبّر عن إعجابه بمشاريع الحريري العمرانية لمدينة بيروت وتصوّره لمستقبل لبنان الاقتصادي وتشديد الحريري على دور المسيحيين في هذا المشروع. وأكـّد الحريري للبابا أنّه سيبذل أقصى جهده للمحافظة على التعايش اللبناني واقتناعه أنّ لبنان لن يتعافى بدون أن يكون لأبنائه المسيحيين دور يراه الحريري أساسيّاً. وأثناء ترؤسه لعدّة حكومات في التسعينات عقد الحريري أربعة لقاءات مع البابا بحضور زوجة الحريري وأبنائه.

لقد حشد الحريري عدداً كبيراً من المستشارين المسيحيين اللبنانيين ما ساعده على إبقاء عدّة خيوط مفتوحة مع دوائر الفاتيكان. منهم داود الصايغ[21]، أمين عام المجلس الرعوي للروم الكاثوليك والمؤمن بأهمية دور المسيحيين في لبنان، وكان الصايغ مفاوض الحريري الرئيسي مع رجال الدين المسيحيين في لبنان ومبعوثه الدائم إلى الفاتيكان وصديق حميم للسفير البابوي بابلو بوينتي. وكان بطرس لبكي مستشاراً للحريري أيضاً، وهو مؤرخ وخبير اقتصادي وملتزم بالدفاع عن مستقبل المسيحيين في لبنان. ولقد عُيّن لبكي، وهو ماروني، في منصب نائب رئيس مجلس الإنماء والإعمار، وهو مؤسسة رسمية تابعة لرئاسة مجلس الوزراء مباشرة. وإذا أضفنا إلى الصايغ ولبكي رجال دين مسيحيين يتعاطفون مع الحريري ومشروعه، لأمكن القول إنّ الحريري كان ممثّلاً في السينودس. حتى أنّ السفير البابوي بوينتي تعرّض لانتقاد حاد من قيادات مسيحية ورجال دين لتعاونه مع الحريري. قدّم لبكي دراسة إلى السينودس حول استعمال أملاك الوقف الكنسي لمشاريع تساعد المعوزين المسيحيين وتخلق فرص عمل تضع حدّاً لهجرة الشباب والطبقة الوسطى، خاصة أنّ أوساط الفاتيكان كانت تحثّ الكنائس الشرقية على الانخراط في الشأن الاجتماعي المباشر. وكانت هذه مسألة حسّاسة للكنيسة التي تملك 30 بالمئة من أراضي الملك الخاص في الجمهورية اللبنانية وكانت متردّدة حول الاستثمار أو الانخراط في أي مشروع. وإذ احتجّ بعض المشاركين أنّه لا يمكن التفريط بالوقف لأنّه بوليصة التأمين من أجل تمسّك الكنيسة بجذورها، كان ردّ الفاتيكان: ماذا تنفع العقارات عندما يغادر الشعب البلاد؟

وإذ أثار السينودس موضوع السياسات الاجتماعية والاقتصادية لحكومة الحريري وأي موقف يجب اتخاذه حيالها، حصلت مجادلات بين المؤتمرين من جهة وبطرس لبكي وداود الصايغ من جهة أخرى عندما حاولا التخفيف من حدّة النقد والتنديد بسياسة الحريري الضريبية والجمركية، التي رآها كثيرون أنّها وسّعت الهوة بين الفقير والغني في لبنان. وأخيراً تقرّر أنّ بيان السينودس لن يتطرّق لأي أرقام أو تمنيات حول المسائل الاقتصادية.

عدا الأمور الخلافية التي اعترض عليها المسلمون في بيان السينودس، انتقد البيان بشدّة سياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية، واعتبر الحريري هذا الأمر إهانة شخصية له وأوفد محمد السماك إلى الفاتيكان في 7 شباط 1996 ليعبّر عن عدم رضى القادة المسلمين عن البيان وعن تحفظه الشخصي. وبصفته أمين عام لجنة الحوار المسيحية الإسلامي، عبّرت رسالة السماك

للفاتيكان عن الطوائف الاسلامية الثلاث. وأنّ المسلمين تحفّظوا على البيان الختامي وخاصة التركيز على المسائل الخلافية والسلبية وليس الأمور التي تجمع أو على انجازات لبنان ما بعد الحرب من حيث استتباب السلم الأهلي وبداية الإعمار. وبالمقابل تقبّل مسؤولو الفاتيكان الانتقادات الاسلامية ووعدوا أنّ رسالة البابا ستكون هي البيان الختامي الرسمي للسينودس وليس البيان الذي صدر، وأنّ رسالة البابا ستكون مختلفة[22]. وعاد السماك إلى روما ثلاث مرّات للإصرار على أخذ تحفظات المسلمين بعين الاعتبار، كما أنّ الحريري التقى البابا قبل مجيء الأخير إلى لبنان وأكّد على أهمية المآخذ.

22. البابا في بيروت

في بداية 1997 اقترب موعد زيارة البابا للبنان، وباتت التحضيرات الإقليمية في طور الإنجاز. كان همّ دمشق أن لا يتحوّل القدّاس الشعبي للبابا مع الجماهير في وسط بيروت إلى تظاهرة سياسية مسيحية مناوئة لسورية. ولذلك رغبت دمشق أن يؤكّد الفاتيكان على الطابع الرسولي لزيارة البابا وأنّ البابا لن يأخذ مواقف سياسية كأن يذكر الوجود العسكري السوري في لبنان. وفيما أقام لبنان علاقات ديبلوماسية مع الفاتيكان عام 1946، لم تقم سورية هذه العلاقات إلا عام 1966. من نتائج انفتاح الفاتيكان على سورية في التسعينات، وبعد زيارات متعددة للمبعوث توران، كان تعيين سفير سوري جديد لدى الفاتيكان في 24 نيسان 1997 (الياس نجمة)، بعد أسبوعين تقريباً من زيارة البابا لبيروت[23]. ويبدو أنّ تحفظـّات سورية والقادة المسلمين في لبنان على مضمون بيان السينودس قد أعطى نتيجة، لأنّ الفاتيكان عدّل من لهجته ومضمون مواقفه تجاه سورية خلال 1996 وبداية 1997.

ولكن مسيحيي لبنان كانوا يعوّلون كثيراً على زيارة البابا ليأخذ موقفاً من سورية. وباتت المقارنة بين زيارته لبلده الأصلي بولندا وعلاقة ذلك بتحريرها من الهيمنة السوفياتية وبين زيارته للبنان وتحريره من هيمنة سورية مسألة تُطرح في الأوساط المسيحية. فيما دعا بعض المسيحيين إلى التعامل الواقعي مع الزيارة وأنّ لبنان بلد شرق أوسطي وليس كبولندا الأوروبية الكاثوليكية. وعلـّق فؤاد بطرس في هذا الاتجاه: «حتى لو قال لي البابا عام 1979 «بلدكم لبنان يذكـّرني ببولندا»، فإنّ ما حصل في بولندا من قلب الطاولة على موسكو كان تدخـّلاً كبيراً من المخابرات الأميركية والإدارة الأميركية في التحوّل التاريخي في بولندا. وجاءت زيارة البابا هناك كعامل مساعد زاد من سرعة التحوّل على المستوى الشعبي. وهذا التحوّل ليس مطروحاً

في لبنان»[24].

كان للقادة المسلمين دور هام في زيارة البابا للبنان. فالرئيس الحريري زار الفاتيكان مراراً وساعد في تنظيم الزيارة. لقد جاء إعلان زيارة البابا بعد اجتماع الحبر الأعظم مع الحريري في الفاتيكان في وقت كان فيه البطريرك صفير في الفاتيكان ايضاً. وكرّر الإمام محمد مهدي شمس الدين والسيد محمد حسين فضل الله ورئيس البرلمان حسين الحسيني في تصريحاتهم في تلك الفترة أنّ الحبر الأعظم كان دائم الدعم للبنان ووحدته والتعايش فيه. في حين شرح الحسيني أنّ فكرة الطائف بدأت بعدما زار هو الفاتيكان والتقى البابا عام 1985. وحتى «حزب الله» أدلى بدلوه قبل أيام من زيارة البابا. ففي 6 أيار 1997 زار وفد من الحزب سفارة البعثة البابوية في حريصا وأودع القاصد الرسولي رسالة إلى الحبر الأعظم، مع رجاء أن يذكر البابا جنوب لبنان الذي كان تحت الاحتلال الاسرائيلي وأن يذكر أنّ الفاتيكان يحبّذ الانسحاب الاسرائيلي، من لبنان. وأكـّد الوفد أنّ حزبه ليس أصولياً معادياً للمسيحيين وأنّ المقاومة هي همّه الأوحد[25]. أما الشيخ سعيد شعبان أمير «حركة التوحيد الإسلامي» في طرابلس فقد طالب البابا أن يعتذر عن دعمه لاسرائيل، فيما صرّح السيد حسن نصرالله، وقد أصبح أميناً عاماً لـ«حزب الله»: «أنّ تلميذاً للمسيح لا يمكن إلا أنّ يندّد بالظلم الذي تجسّده اسرائيل». وجاءت هذه المواقف بعد مواقف جديدة للفاتيكان تجاه اسرائيل وكلام البابا عن «يهودية المسيح» عندما استقبل في كنيسة بطرس الأكبر في روما رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بعدما اعترف الفاتيكان باسرائيل عام 1993.

تغيُّر موقف الفاتيكان تجاه اسرائيل كانت له أصداؤه لأنـّه حتى هذه الفترة كان الشعور العام أنّ لا مصلحة اطلاقاً للفاتيكان مع اسرائيل التي تهوّد مراكز المسيحية وتسعى إلى السيطرة على القدس. وأحدثت مواقف البابا عاصفة في الدول العربية في أوساط المسيحيين والمسلمين على السواء. فانتقد البابا شنودة في مصر الفاتيكان أثناء مشاركته في اجتماع لمجلس كنائس الشرق الأوسط في مطلع أيار 1997، قائلاً إنّ «توجهات بابا روما تختلف عن توجـّهات كل الكنائس المشرقية. كنائسنا تشارك في أوجاع أهل المنطقة والكنائس الغربية لا تعلم الكثير عن هذه الأوجاع»[26].

الرجاء من أجل لبنان

عندما وصل البابا إلى مطار بيروت ووطئ أرض المطار كان أوّل ما قاله «في خطى المسيح»

ثم قبّل حفنة تراب لبنانية ذاكراً بأنّها تربة مقدّسة كلبنان. وكانت الحكومة اللبنانية قلقة من أي تطوّر مفاجىء اثناء الزيارة كأن ينتقد البابا الدولة اللبنانية لأنّها تهمّش المسيحيين ولا تحترم حقوق الإنسان والحريات العامة كما فعل في بولندا. ومُنعت جميع مظاهر تحدي الدولة التي كان رأس الحربة فيها التيّار العوني، كرفع يافطات تنادي «حريّة، سيادة، استقلال». ومع ذلك فلم يُمنع من ظهور ضئيلٍ لهذا النوع من اليافطات وصور زعماء مسيحيين كميشال عون وسمير جعجع في الطرقً التي مرّ بها البابا. وكُلّف الجيش بتأمين الحماية للبابا وفُرّغ لهذه المهمة عشرون ألف جندي تولّوا تنظيم الحشود الضخمة التي خاطبها البابا في بيروت وحريصا. فكان الشأن السياسي الوحيد الذي نطق به البابا هو ما صرّح به قبل هبوط الطائرة في مطار بيروت للصحافيين المرافقين. لدى سؤاله إذا ما كانت زيارته ستُفسّر وكأنّها قبول ضمني بالاحتلال السوري للبنان، أجاب: «أنا ذاهب إلى لبنان، لبنان السيّد».

من ملامح التعددية في لبنان أن أولى الحشود التي استقبلت البابا لم تكن مسيحية بل كانت من أطفال ضاحية بيروت الجنوبية وأغلبهم من الشيعة. حيث وقفوا صفوفاً طويلة على الطرق المؤدية من المطار إلى قصر بعبدا يلوّحون بالعلم اللبناني وعلم الفاتيكان الأصفر. ثم التقى البابا حشداً ضمّ 50 ألف شاب مسيحي في كاتدرائية سيّدة حريصا، تحت تمثال العذراء المطل على خليج جونية والذي يرنو إلى روما وأصبح معلماً لقلب لبنان المسيحي[27]. وأمام هذا الحشد وقّع البابا وثيقة الإرشاد الرسولي من 194 صفحة عنوانها رجاء جديد للبنان. ودعا الشبيبة، شباناً وشابات، إلى استلام هذا الإرشاد كرسالة تجديد للكنيسة وللبنان: «ابنوا جسوراً جديدة من التواصل بين صفوف الشعب ومع العائلات والجماعات. بادروا خطوات تعيد اللحمة مع الآخرين وتحوّل الريبة إلى ثقة. وأوّل خطوة تتمنونها لبلدكم يجب أن تكون تغيير ما في القلوب. لا تنسوا هويتكم المسيحية، إنّها مجدكم ورجاؤكم ورسالتكم»[28].

وفيما تكرّرت صيحات الشباب «حريّة، سيادة، استقلال»، تردّدت أيضاً عبارة Jean Paul two, We love you!، ردّ البابا: «لماذا لا تقولون هذه العبارة بالعربية؟»، وكان يقصد دعوات الفاتيكان المتكرّرة أثناء السينودس وبعده وفي الإرشاد الرسولي الجيل الجديد المسيحي ليرتبط بالثقافة العربية وبلغته الأم، وعدم الإغراق في التعلّق باللغات والثقافات الغربية.

وبعد كلمة البابا، أُفسح المجال للشبيبة أن يخاطبوا الحشد في الكاتدرائية. أحد هؤلاء كان الطالب بيار نجم الذي قال: «التهدئة التي يسمّونها سلاماً لم تشفِ النفوس. لقد بنوا المدينة ولم يبنوا المجتمع الذي تركوه مفتقِداً للحوار بين الطوائف، ومعرّضاً للعنف والظلم وغياب

السيادة والاستقلال. وجودنا كمسيحيين بات مهدداً ما يهدد أيضاً ما تسمّونه لبنان الرسالة». وكرّر البطريرك صفير في كلمته أمام البابا ما قاله نجم وآخرون: «شبابنا محروم من حقوقه لتبؤ المسؤوليات السياسيّة وأن يبني مجتمعاً قائماً على الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة والمساواة».

أما الحدث الأكبر لزيارة البابا فكان القدّاس في الهواء الطلق في وسط بيروت، الذي نظّمته الكنيسة وموظفو الرئيس الحريري في شركتي أوجيه وسوليدير. وفيما توقّع المنظّمون أن لا يزيد عدد الحضور لهذا القدّاس الديني عن 150 ألفاً كانت المفاجأة الكبرى حضور أكثر من 550 ألفاً، ما اعتبر أكبر حشد في تاريخ لبنان حتى تلك السنة[29]. ومن جونية حتى مرفأ بيروت، كان ثمـّة 100 ألف شخص يملأون الطرقات. ولم يصدّق البطريرك صفير والمطارنة ما رأوا: الكنيسة ما زالت بخير ومسيحيو لبنان ما زالوا قادرين على الحشد بأرقام كبيرة. كانت المرّة الأولى منذ نهاية الحرب التي يستيقظ فيها المسيحيون ويعبرّون عن مشاعرهم علناً، وظهرت لبعض الوقت بين ثنايا الحضور صور عون وجعجع. وحضر القدّاس جميع بطاركة الكنائس الشرقية: الأرمن والموارنة والسريان والأقباط والأرثوذكس والروم الملكيين، كتعبير عن الوثاق الذي يربط روما بالشرق.

ورحّب البطريرك صفير بالبابا واصفاً الزيارة بأنـّها «البلسم لجراحنا»، وقارن زيارة البابا للبنان بزيارة المسيح لصيدا قبل ألفي عام، واستعاد صفير دعم البابا للبنان خلال حربه الطويلة والسعي لإقناع الدول الكبرى بمساعدة لبنان وأخيراً جهده الشخصي في السينودس من أجل لبنان ما أفسح المجال أمام المسيحيين للتفكير والتقرّب من بعضهم البعض والتسامح والتصالح، وسمح لكل اللبنانيين أن يتحاوروا على المسائل التي تجمعهم.

كان أوّل كلام البابا «السلام عليكم» باللغة العربية، ثم شدّد على محبته ومحبة الكنيسة الكاثوليكية للبنان وكل اللبنانيين مسلمين ومسيحيين، ووجـّه «تحية خاصة إلى القادة المسلمين والدروز». وأضاف: «نريد من العالم أن يعرف أهمية لبنان ورسالته التاريخية. لعدّة قرون برهن هذا البلد أن جماعات متعدّدة تقدر أن تعيش سوية بسلام وأخوّة وتعاون، وأنّ احترام الحرية الدينية لكل فرد هي ممكنة وأنّ جميع المواطنين موحّدون في إخلاصهم لوطنهم ومحافظتهم على تراث أجدادهم الروحي، وخاصة تراث الراهب مار مارون».

وشدّد البابا على التراث المسيحي الضارب في القدم في لبنان، وهنـّأ اللبنانيين أنّ المسيح بشّرهم بالمسيحية بنفسه أثناء كرازته التي أوصلته إلى جنوب لبنان وهذا ما اعتبره البابا

«امتيازاً فوق العادة أن يكون لبنان من بين الدول الأولى في العالم التي قطنها مسيحيون وأن يكون لبنان جزءاً من الأرض المقدسة، أرض الإنجيل، من صور إلى صيدا وكل جنوب لبنان حيث يتعذّب الشعب اللبناني هناك اليوم... إنّ آلامكم في السنوات السابقة لن تذهب هباءً، بل ستقوّي وحدتكم وحريّتكم... وعلى لبنان أن يصبح ديمقراطياً أكثر باستقلالية أكبر لمؤسساته وباعتراف بحدوده، وهذه شروط ضرورية لضمان وجوده كدولة». ودعا البابا اللبنانيين أن يتركوا خلافاتهم ويتعاونوا ليصبح لبنان نموذجاً للانسجام المسيحي الإسلامي، ذلك أنّ مستقبل لبنان قائم على التسامح والحوار كقيم رائدة في حياة الأفراد وفي سياسة الدولة.

كانت الزيارة ومعها الإرشاد الرسولي قمّة تدخّل الفاتيكان بين 1991 و1997 وأنّ ثمّة اشياء يقدر الفاتيكان أن يقوم بها لأجل مسيحيي لبنان، فيما المهمة الكبرى يجب أن تقع على عاتق الموارنة لأنّهم على الأرض ولأنهم أكبر مجموعة مسيحية في لبنان. لقد كرّم البابا البطريرك صفير كما لم يفعل مع كاهن كاثوليكي من قبل. فكان معه في كل ساعة من الزيارة وفي سيارته المكشوفة وإلى جانبه في كل اللقاءات العامة والقداديس، كما أنّ البابا سلّم صفير شخصياً في حريصا نص الإرشاد الرسولي بعدما وقّعه أمام الحشد، وعانقه. فأعلن البطريرك أنّ هذا الإرشاد سيكون الدليل نحو السلم الأهلي الحقيقي.

كان هذا التوجّه الخاص للبطريرك صفير تكريماً للكنيسة المارونية التي أخلصت لروما في قرون صعبة مرّت على الشرق، ولكن أن يسلّم البابا الإرشاد الرسولي لبطريرك الموارنة فهو دلالة على تحميل الكنيسة المارونية مسؤولية كبيرة لتنفيذ هذا الإرشاد ليس في أوساط كاثوليك لبنان فقط بل عبرهم إلى المسيحيين الآخرين في لبنان وسائر المشرق. واعتبر الإرشاد أهم وثيقة تعيد تأسيس الكنائس الشرقية وعلاقتها مع المحيط العربي والإسلامي، فجاء الإرشاد شاملاً يجمع الشؤون الروحية والحقائق السياسية والتجديد الكنسي ويعكس لمسات البابا نفسه. ومن أبرز التعابير في الإرشاد كانت «الوحدة في التنوّع» و«مبادرات المصالحة بين المسيحيين والمسلمين» وضرورة «بناء الجسور» بين الكاثوليك والأرثوذكس و«إعادة اكتشاف» التراث المشرقي الأنطاكي المشترك بين كل الكنائس وصولاً إلى أمل أن يحتفل الجميع بعيد فصح واحد ونص واحد للعقيدة المسيحية و«الأبانا». وذكر الإرشاد أنّ المسيحية هي جزء لا ينفصل عن تاريخ المشرق وثقافة سكانه، ولبنان أكثر دولة تعبّر عن هذا التراث بسبب وجود ديانات متعددة على أرضه.

وشرح الإرشاد الرسولي أنّ هوية لبنان السياسية تتميّز بجذور دينية فإنّ مصير المسيحيين في الشرق مرتبط بمصير لبنان ورسالته المحدّدة تجاه محيطه[30]. ولكن مصير لبنان لا يتحمّل مسؤوليته المسيحيون وحدهم بل المسلمون أيضاً، كـ«شركاء في إعادة بناء البلد» في بيئة واحدة «تحترم التقاليد الدينية والثقافية لأبنائها»، وتعيد الاعتبار «للمحافظة على حقوق بعضهم البعض» وأن تسود «العدالة والمساواة قبل القانون» و«فسح المجال لكل فئة للمشاركة في المسؤولية في الحياة الاجتماعية». أراد البابا هنا أن يخاطب المسيحيين الذين يشعرون بالإحباط وبأنّهم أصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية في وطنهم. ودعا الدولة اللبنانية «أن لا تهمل حقوق وواجبات الأفراد والجماعات الروحية والثقافية» وذكر أنّ «الاحترام المتبادل والحوار هما أساس البناء والبقاء للبنان ديمقراطي»، وأنّ المشاركة المتساوية لكل الفئات في شؤون البلاد هي حق رئيسي، بعيداً عن أوجه السيطرة أو استبداد فئة على أخرى. ذلك أنّ مبادىء حقوق الإنسان والمساواة والديمقراطية أكثر شأناً من القانون والدستور والبارومتر الذي يقاس به نجاح النظام السياسي. «دوس حقوق الانسان يعني دوس حق الله والمصلحة العامة هي اساس الشرعية الأخلاقية والسياسية للسلطات والقوانين».

ولم ينس البابا مسألة «الاستقلال التام والسيادة الكاملة والحريّة بدون رتوش» للبنان واشار إلى الاحتلال الاسرائيلي والوجود السوري بدون أن يسمي البلدين: «إنّي لمدرك للصعوبات القائمة حالياً وأهمّها الاحتلال الخطر في جنوب لبنان، ظروف البلد الاقتصادية ووجود قوّات مسلّحة غير لبنانية على أراضيه، وواقع بقاء قضية المهجّرين من دون حلّ كامل، إضافة إلى خطر التطرّف وشعور البعض بأنّه مغبون في حقوقه»[31]. وحدّد الإرشاد أنّ هذه الصعوبات تهدّد التقاليد الديمقراطية في لبنان وتدفع الشباب إلى الهجرة وتغذّي الخوف على مصير القيم الديمقراطية. وذكّر الإرشاد بالعيش المشترك:

«لقد عاش المسلمون والمسيحيون في لبنان جنباً إلى جنب وطيلة قرون، حيناً بشكل سلمي وفي تعاون، وحيناً آخر في مواجهة ونزاعات، ولذلك يجب عليهم أن يجدوا في الحوار الذي يقوم على احترام حساسيات الأشخاص ومختلف الطوائف، السبيل الضروري الذي لا غنى عنه للتعايش الودّي وبناء المجتمع. ولا يجب أن ينسى اللبنانيون تلك التجربة الطويلة من العلاقات التي هم مدعوون اليوم لاستعادتها بلا كلل من أجل خير الأفراد والأمّة بأكملها. وأنّه من غير الطبيعي لكل صاحب إرادة طيّبة أن يعيش أفراد مجموعة بشرية واحدة على أرض واحدة خائفين من بعضهم البعض، متجابهين، وأن تنطوي كل فئة على ذاتها باسم ديانتها..

من الضروري بشكل خاص تكثيف التعاون بين المسيحيين والمسلمين في كل المجالات الممكنة وبروحية مترفّعة نزيهة، أي لصالح الخير المشترك وليس لمصلحة أشخاص معيّنين أو طائفة معيّنة أو بهدف تحصيل المزيد من الثقة والاعتبار أو النفوذ في المجتمع، وإنّ الاعتبار والتقدير المشترك للمسلمين والمسيحيين باتجاه الحياة المعنوية وطموحهم في مستقبل أفضل يجعلهم جميعاً مسؤولين عن بناء المجتمع الحالي وعالم الغد، عبر حماية وتعزيز القيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والسلام والحرية وحماية الحياة والعائلة. هذا العمل المشترك من شأنه أن يعيد لجميع اللبنانيين الثقة بإخوتهم وبالمستقبل، وانفتاحهم على أفضل ما في العصرنة»[32].

ومقابل مطالب المسيحيين، قدّم الإرشاد الرسولي تنازلات للمسلمين. لم يلغ الإرشادُ البيانَ النهائيَ للسينودس ولكنّه في نص الإرشاد الرسولي[33] أصبح أكثر سلاسة وقبولاً بلغته وعباراته لدى الجميع: فالبابا طلب من المسيحيين أن يمارسوا معنى جديداً لوجودهم في الشرق، وطلب من مسيحيي لبنان بصورة خاصة أن ينخرطوا في بيئتهم العربية والإسلامية على كافة المستويات. وأنّه «يجب أيضاً إعادة الاعتبار إلى الكتابات العربية المسيحية في المجالات اللاهوتية والروحية، وفي مجال الليتورجيا والثقافة العامة. ففي كل هذه المجالات كنوز عظيمة أغنت التقليد الأنطاكي انطلاقاً من القرن السابع»[34]. وأنّ على الكنيسة المسيحية أن تفهم دورها في الشرق الأوسط وفي المحيط غير المسيحي:

أريد أنّ أؤكد على مسيحيي لبنان ضرورة أن يحافظوا ويمتّنوا علاقاتهم وتضامنهم مع العالم العربي. أدعوهم إلى أن يكونوا في الثقافة العربية التي ساهموا كثيراً في بنائها وهي ثقافة ستضعهم في موقع مميّز من بين مسيحيي الشرق وستفتح لهم باب الحوار العميق والحقيقي مع المؤمنين بالإسلام. وبالفعل فإنّ المصير واحد الذي يربط المسيحيين والمسلمين في لبنان وفي الدول الأخرى في المنطقة وما تزال كل ثقافة خاصة موسومة بالمشاركات والإسهامات الدينية والدنيوية لمختلف الحضارات التي تعاقبت على أراضيهم. إنّ مسيحيي لبنان ومجمل العالم العربي يفتخرون بإرثهم ويساهمون بشكل فعال في تعزيز وتحسين الثقافة. وفوق ذلك، الحوار والتعاون بين المسيحيين والمسلمين في لبنان يقدر أن يقود إلى حوارات مشابهة في البلدان الأخرى. وهو حوار مبني على تعميق العدالة الاجتماعية والقيم الأخلاقية والسلام والحرية. ولا يجب أن يقتصر هذا الحوار على المثقفين بل هو حوار مستمر وفعل يومي من العيش مع بعضكم البعض ومعرفة واحدكم الآخر وقبول التعدّدية[35].

وإذ لم يكن ممكناً جعل الانفتاح على العرب أولوية، فإنّ الهدف الأول للإرشاد الرسولي

كان ضرورة أن يحافظ المسيحيون على نوع من التوازن مع المسلمين حتى يمكن أن يكون الحوار معهم على قدم المساواة على الأقل في لبنان. وإذ هدّدت الهجرة الوجود المسيحي ما يجعل هذا النوع من التوازن غير ممكن، دعا البابا «كل مؤمني الكنيسة الكاثوليكية إلى التعلـّق بأرضهم وأن يصبحوا ركناً أساسياً في وطنهم وأن يشاركوا في بناء بلدهم ويحافظوا على خصوصيتهم المسيحية وحسّهم الرسالي. وهو لم يكن يريد أبداً أن يكون الغرب نموذجاً لمسيحيي لبنان كي يحفظوا هويتهم الدينية. ومن المهم جدّاً «على لبنان المنفتح على كل الحضارات والأفكار التي تظهر في العالم، أن لا يدع نفسه يستسلم لرياح العلمنة الغربية وأن يحافظ على تراثه الروحي الأنطاكي».

حسمت زيارة البابا إلى حدّ ما بعض الخلافات حول الهويّة في لبنان. فها هي أعلى سلطة كنسية في العالم تريد التزاماً مسيحياً في موضوع الانتماء إلى العرب، وتريد من المسلمين، ولو بطريقة غير مباشرة، توكيداً على نهائية لبنان في أذهانهم. كان المطلوب أن يكون اللبناني مسيحياً في السياسة لا أن يتبع «سياسة مسيحية». وقبل مغادرته لبنان في أيلول 1997، شدّد بابلو بوينتي أن «الكرة الآن في مرمى مسيحيي لبنان وخاصة الموارنة ليحملوا لواء بناء مستقبل جديد لهم ولمواطنيهم المسلمين. الحبر الأعظم دلـّهم على الطريق وحاضرة الفاتيكان فعلت ما بوسعها لمساعدة المسيحيين على استعادة الثقة بالنفس»[36].

لم يتوقف البابا عن نشاطه لدعم لبنان بعد الزيارة، إذ بعد بضعة أيام وفي قدّاس في روما طالب الأسرة الدولية بالعمل على «المحافظة على السلام في لبنان لأن السلام هو مهمة لبنان الأساسية المبنية على التعددية والاحترام المتبادل بين الجماعات». وشهد زوّار البابا في مقصورته الخاصة عدداً من المطرّزات والحرفيات اللبنانية الصغيرة، دلالة أنّ لبنان هو بلد يريد البابا أن يذكره كل يوم.

في كانون الثاني 1998، وكمتابعة لأعمال السينودس وزيارة البابا التأم مجلس كنائس الشرق الأوسط بحضور رؤساء 14 كنيسة مشرقية: الكاثوليك والأرثوذكس والقبط واللاتين وغيرهم في نقيوسيا لمتابعة قضايا السكان المسيحيين في المنطقة وعلى رأسها القدس والهجرة المسيحية من المشرق ووحدة الكنائس مع احترام تنوّعها.

حصيلة نشاط الفاتيكان من 1991 حتى 1997 كانت تجديد ثقة المسيحية المشرقية بنفسها ووقف منحى الإحباط المسيحي في لبنان. ثمـة جوانب ايجابية نتجت عن السينودس، منها أنّ حواراً وعملاً مشتركاً قد إنطلقا بين الكنائس الشرقية، الموارنة والروم الأرثوذكس

والكاثوليك والأرمن، الخ. وابتدأت خطوات جدّية كلقاء البطاركة في «شرفة» عام 1996 ونشطت لقاءات مجلس كنائس الشرق الأوسط ومجلس البطاركة والمطارنة الكاثوليك. لقد ذكر المطران بشارة الراعي عام 2008 أنّ الإرشاد الرسولي وإن لم يطبّق بالكامل في جميع أجزائه لكنّه لاقى نجاحاً على المستوى الرعوي والروحي، وليس على المستوى السياسي[37]. أطلق السينودس وزيارة البابا نهضة في الحياة المسيحية في لبنان، حيث ازداد اقبال الناس على الكنائس وتعلّق الشباب بالمسيحية بسبب ما أسماه المطران الراعي «ارتفاع معنويات المسيحيين». وازداد انضمام النساء والرجال إلى العمل الكنسي والرهبنة، حيث ذكر البطريرك صفير أنّه كرّس «40 كاهناً جديداً مرّة واحدة في سنة واحدة»، فيما كان 45 آخرون يتحضّرون للعمل الكنسي في الأديرة المارونية. وصحّ هذا في مطرانية بيروت للروم الكاثوليك التي كانت تدرّب 25 تلميذاً ليصبحوا كهنة، ومطرانية جبل لبنان للروم الكاثوليك التي كانت تدّرب 100 طالب في معهد مار بولس حريصا، «وهذا ما لم يحصل في تاريخ كنيستنا» كما ذكر المطران حبيب باشا. وفي العامين 1996 و1997 كان ثمّة ستة معاهد تعلّم اللاهوت في لبنان، أحدها جامعة الروح القدس في الكسليك التي ضمّت 300 طالب وطالبة في كلية اللاهوت منهم 52 طالباً وصلوا إلى مرحلة التحضّر للعمل الكهنوتي. كما أنّ معهد مار يوحنا الدمشقي للروم الأرثوذكس في جامعة البلمند ضمّ 70 تلميذاً، ومعهد الأرمن الأرثوذكس في بكفيا ضم 50 طالباً.

ولم يكن التعبير الديني اقل نشاطاً في الجانب المسلم في التسعينات، حيث اشتدّ الاقبال على المساجد والحسينيات والمعاهد الدينية وكثر الاحتفال بالمناسبات الدينية، وصيام رمضان ودفع الزكاة والخمس وازدهار موسم الحج. كما أنّ بعض المثقفين المسلمين دعا إلى عملية مشابهة لتجديد الإسلام وإصلاحه، أسوة بالتجديد الكاثوليكي والإصلاح البروتستانتي وأسف أن تكون القناة الوحيدة للحوار بين المسلمين والمسيحيين العرب هي قناة غربية: الفاتيكان والمجلس العالمي للكنائس، في وقت أن لبنان هو المؤهل لمثل هذا الحوار البنّاء الذي يساعد في تطوير الدولة المشتركة وإنشاء نظام سياسي للجميع «ولكن هذا لم يحصل»[38].

الهوامش

1. كمال الصليبي، **منطلق تاريخ لبنان**، بيروت، دار نوفل، 1992، ص 180-185.
2. محفوظ، **مختصر تاريخ الكنيسة المارونية**، ص 112.
3. تحوّلت المدرسة إلى مطعم للبيتزا عام 2008 لفقدان التمويل.
4. راجع الفصل الأول من هذا الكتاب للحقبة التاريخية من القرن الخامس عشر وحتى القرن العشرين.
5. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 98.
6. السفير، 12 أيار 1997.
7. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 93.
8. مقتطفات من «الإرشاد الرسولي»، **معلومات – المسيحيون العرب: الدور والحضور**، ص 65.
9. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 95.
10. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 98.
11. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 94.
12. سبقهم ريمون إدّه إلى باريس عام 1977.
13. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 101.
14. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 103.
15. محمد السمّاك، مقدمة إلى **الحوار الاسلامي المسيحي**، بيروت، دار النفائس، 1998.
16. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 54.
17. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 113.
18. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 115.
19. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 118.
20. Antoine Messara, *La Croix*, 11 novembre 1995, p. 14.
21. داود الصايغ، **النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته**، بيروت، دار النهار، 2000.
22. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 120.
23. حمّل السوريون توران دعوة للبابا لزيارة دمشق وهو فعل ذلك في أيلول 2001 وصلّى في المسجد الأموي سعياً للتقارب بين المسلمين والمسيحيين.
24. Entrevue, *L'Orient Le Jour*, le 1er mai 1997.
25. مقابلة مع جريدة السفير، 3 أيار 1997.
26. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 185.
27. بُني هذا الصرح نتيجة اتفاق بين البطريرك الماروني والقاصد الرسولي المونسنيور دوفال وافتتح في 3 أيار 1908.
28. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 187.
29. أكبر حشد في لبنان كان يوم 14 آذار 2005 حيث بلغ أكثر من 1.2 مليون شخص بعد اغتيال الرئيس الحريري في 14 شباط 2005.
30. «مقتطفات من الإرشاد الرسولي»، **معلومات – المسيحيون العرب**: الدور والحضور، بيروت، المركز العربي للمعلومات، رقم 45، آب 2007، ص 61-65.
31. «مقتطفات من الإرشاد الرسولي»، **معلومات – المسيحيون العرب**: الدور والحضور، ص 62.

32. «مقتطفات من الإرشاد الرسولي»، **معلومات – المسيحيون العرب**: الدور والحضور، ص 64.
33. المركز العربي للمعلومات، **المسيحيون العرب الدور والحضور**، شهرية معلومات، آب 2007، ص 61-65.
34. «مقتطفات من الإرشاد الرسولي»، **معلومات – المسيحيون العرب**: الدور والحضور، ص 62.
35. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 194.
36. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 196.
37. مقابلة «**نهاركم سعيد**»، 24 أيار 2008.
38. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 121.

الفصل السادس

الإحباط المسيحي وصعود لبنان المسلم

23. الإحباط

خرج الموارنة من الحرب مضعضعين منقسمين مشتّتين، بعض قياداتهم في المنفى وأخرى في السجن. عاشوا وهماً كبيراً حول دورهم الأول في الكيان اللبناني قبل 1976، أنهته الحرب اللبنانية وحرب الكانتون. خاضوا حرباً طويلة ضد سلسلة أعداء لا تنتهي: تنظيمات وأحزاب اليسار اللبناني والمنظمات الفلسطينية، والمنظمات المسلمة اللبنانية المسلّحة والجيش السوري. وبعدما كانوا قادة وبنّائين لبلدٍ خُلقَ من أجلهم وأصبح حقيقةً على أيديهم، اصبحوا أقليّة تخاف على مصيرها ومستقبلها وتعود بذاكرتها إلى عزلة وادي قنّوبين ونداء المَهَاجر.

حظي اتفاق الطائف، بوجهيه القانوني والسياسي، بدعم إقليمي ودولي بارز استطاع، منذ البدء، أن يحصّنه ويكفل استمراره. وبذلك شكّل الاتفاق الإطار السياسي والقانوني الذي تعهّدته اللجنة الثلاثية العربية (المغرب والجزائر والسعودية) ووافقت عليه الدول العربية الأخرى كافة في مناسبات عديدة منفردة أو مجتمعة. وأقرّ مضمونه مجلس الأمن الدولي الذي أكّد دعمه لبنود الاتفاق لأنّه «نجح في تسوية للأزمة اللبنانية بكلّ جوانبها مع ضمان سيادة لبنان الكاملة واستقلاله وسلامة أراضيه والوحدة الوطنية فيه». كذلك حظيَ اتفاق الطائف بموافقة ودعم المجلس الأوروبي الذي كرّر تأكيده على تشبثه باتفاق الطائف وعبَّرَ «عن اقتناعه بعدم وجود بديل وذلك في الظروف الحالية للعمليّة التي يرتئيها الاتفاق من أجل تحقيق الوفاق الوطني والسلام»[1].

أسهم اتفاق الطائف في تقديم تعريف نهائي للبنان دخل في دستوره. وهذا التعريف حسم نهائية الوطن اللبناني وسيادته ووحدته الاقليمية من جهة، وعروبة هويّته وانتمائه من جهة أخرى. وقد جاء هذا التعريف تطميناً ملحوظًا للفريق المسلم حول عروبة لبنان كما جاء تطمينًا

حول نهائية وجوده وسيادته للمسيحيين. وبذلك حسم هذا التعريف الدستوري عدّة أمور في آن واحد: لم يعُد ثمّة مجال، بعد الآن، إلى الحديث عن لبنان ذي وجه عربي وجسم متوسطي وجذور فينيقية وما إلى ذلك. ولم يعُد ثمة مجال أيضًا للحديث عن «قُطر» أو «كيان» وفقًا لأية صيغة اندماجية بعثية أو قومية لاحقة وإنما عن الدولة العربية الديمقراطية السيّدة الملتزمة قضايا العرب الأساسية والفاعلة في إطار جامعة الدول العربية. ولم يكتفِ هذا التعريف بالهوية والانتماء وإنما أكّد على الأُطر الديمغرافية أيضًا لأنه اعتبر أرض لبنان أرضًا واحدةً لكل اللبنانيين «فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين». والواقع أن هذه الفقرة لم يكن لها أي داعٍ لولا ظروف الحرب التي عصفت بلبنان وهدّدت بتقسيمه إلى فدراليات ولولا المشاريع التّوطينية للفلسطينيين (المبطّنة أو الصريحة) من جهة أخرى.

ولكن، رغم كلام الاتفّاق الهادىء والوفاقي والمعسول، ظهر في التسعينات نظام في لبنان يمسك الأمن ويضرب المعارضة المسيحيّة التي كانت ترفض دولة ما بعد الحرب، أو ترفض الوصاية السورية على الدولة. وهذا الوضع الشاذ أدّى إلى سلطة لبنانية تريد فرض «الوفاق الوطني» بالقوّة حيث أصبح البلد «ممسوكاً وليس متامسكاً». فتراجعت الحرّيات العامة ومُنعت التظاهرات، وأُعتُقل المعارضون لا سيما أنصار عون. وتدخّلت حكومة رفيق الحريري في الاتحاد العمالي العام لضرب استقلاليته ومتانته، وهو جسم شكّل واقعاً هاماً في لبنان منذ الستينات وحتى نهاية الحرب. وأدّت تدخلات الحكومة إلى انشقاق الاتحاد في انتخاباته عام 1996، فلم يعد الاتحاد قادراً على إطلاق تظاهرات كبرى كما في السابق، ولا حتى تظاهرة ذات حشد يذكر. كما تدخّلت الحكومة ومَن وراءها من زعماء ودعم سوري، في شؤون الحريات الإعلامية وضغطت على الصحف والإذاعات ومحطات التلفزة واصدرت مراسيم قلّصت من حرية الصحافة. وبدت ممارسات الدولة عبارة عن سلسلة خطوات قام بها الرئيس رفيق الحريري وحلفاؤه في السلطة لتحسين مصالحهم السياسية والمالية، عبر امتلاكهم أو مشاركتهم في مؤسسات اعلامية كبرى. وحدّد مرسوم الإعلام عدد محطات الإذاعة والتلفزة فكانت التراخيص بمعظمها لصالح الزعماء وأصدقائهم. كما تعرّضت حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات للاضطهاد بواسطة وزارة الداخلية حيث فُسّر «العِلم والخبر»، وهو اجراء روتيني، بطريقة عشوائية وكأنّه بمثابة شرط قانوني، واصبح الجواب عليه من وزارة الداخلية وكأنّه رخصة، ما ضرب حقوق المجتمع المدني وناقض الدستور والقوانين المرعيّة

الإجراء. كما عمد وزراء الداخلية إلى الترخيص لجماعات مُغرقة في طائفيتها لتدعيم جهات طائفية وأصولية اسلامية دون غيرها. وأصبح الدستور ألعوبة بيد سورية وحلفائها المحليين. فما إن يلتقي رفيق الحريري ونبيه بري بمسؤولين سوريين حتى يتمّ تغيير القانون ويُسمح مثلاً ولمرّة واحدة بالتجديد لرئيس الجمهورية عامي 1995 و2004 في عهدي الرئيسين الياس الهرواي واميل لحود اللذين دام عهد كل منهما تسع سنوات بدلاً من ستة.

لقد غابت دروس الحرب عن لبنان في التسعينات والدليل على ذلك هو عدم بروز حزب سياسي لبناني بخطوط وطنية صحيحة تبني البلاد وتبتعد عن التفرقة. بل كان ثمّة إجماع للفئة الحاكمة وداعميها على خطة الحريري للإعمار واستمرار لنفس الطبقة الفاسدة التي استعادت النظام المتخلّف البالي الذي سبق الحرب، ولكن بنفوذ أقل للموارنة وبمساهمة فاسدين سوريين. ولم يكن من الممكن أن يكون لبنان في تلك الفترة غير هذا، لأن جميع أدوات السلطة كانت بأيدي القوى المتحالفة مع سورية.

وفيما قضى الطائف بضرورة التغيير التدريجي للنظام الطائفي في لبنان تحت بند إلغاء الطائفية السياسية، كان ما يحصل على الأرض هو تعميق الحواجز الطائفية حيث اختصر الرؤساءُ الطوائفَ الثلاث الكبرى ودُمّـرت أسس النظام البرلماني ومبدأ فصل السلطات كدور مجلس الوزراء واستقلالية القضاء. وكان كل طرف في «الترويكا» الحاكمة (الحريري وبرّي والهراوي) يسعى إلى استثمار تحالفه مع سورية لتسجيل نقاط ضد الآخر ولتحسين موقعه في السلطة، وكذلك لضرب معارضيه من أبناء طائفته وقمع الحريات العامة ولجم الإعلام، والحصول على حصّة مالية من مشاريع الإعمار والأشغال العامة. ومقابل دعمهم لهذا وذاك، كان السوريون يتدخّلون في كل شاردة وواردة وكل تعيين رسمي وأحياناً في الشركات الهامة في القطاع الخاص، ويتصرفّون، وكل هذا باسم الوصاية الممنوحة لهم دولياً واقليمياً لإدارة سياسة لبنان الداخلية والخارجية. فقارن بعضهم كيف وَضَعَ الانتداب الفرنسي، على بشاعته (أو قلّة بشاعته؟)، اسس الدولة الحديثة في لبنان، وكيف عمل السوريون، رغم مقولة الأخوّة بين البلدين، على تفريغ هذه الدولة من مضمونها.

مع انهيار القيادات السياسية المسيحية في بداية التسعينات، وصعود قيادات اسلامية بمضمون ديني، برز رفيق الحريري كشخصية مسلمة تمثّل اقتصاد السوق والرأسمال العربي والتوزان بين صعود الديني والطائفي من ناحية وضرورة استمرار المدني في المجتمع والاقتصاد. وإذ فخر الحريري بتميّزه غير الطائفي وأنّه فوق الطوائف، بدا لدى الشيعة

والموارنة وكأنّ الزعيم الديني قد أصبح راعي طائفته في الشؤون السياسية والناطق باسمها. وصحّ هذا خاصة في الموارنة مع البطريرك صفير والمطارنة، ومع السيّدين محمد حسين فضل الله وحسن نصرالله في أوساط الشيعة. ولم يكن صعود الزعيم الديني مسألة تثير الدهشة في المشرق إذ كان هذا دأب الجماعات المهدَّدة أن تلجأ إلى الدين عبر الشيخ أو الكاهن في الظروف الصعبة، وتتقوقع لتكثيف أسباب قوّتها[2]، أو كالانسان الفرد الذي «يعود» إلى الدين إذا شعر بدنوّ أجله. وإذا كان من تشابه بين الواقع المصري وما حدث لمسيحيي لبنان منذ 1990، فإنّ انحسار الأقباط في القرن العشرين عن العمل العام أدّى إلى دفع البطريرك القبطي ومعاونيه للنطق باسم الجماعة في القضايا العامة في مصر والانتخابات والضرائب والفقر والعلاقات مع المسلمين، والموقف من اسرائيل وقضيّة القدس. حتى لم يعد ثمـّة شخصية سياسية مسيحية في مصر حيث يقطن 7 ملايين مسيحي (ويقال عشرة ملايين) سوى البطريرك القبطي.

وحتى ألبير منصور، النائب السابق عن مقعد الروم الكاثوليك في بعلبك الهرمل والموالي لسورية في الثمانينات، والذي أصبح خصماً لميشال عون، غيّر مواقفه في التسعينات وضمّن تحفظاته عن سوء تطبيق الدستور في كتاب **الانقلاب على الطائف**. فقال إنّ «ما ينفّذ اليوم ليس اتفاق الطائف» بل «آلية جديدة لإعادة إنتاج أسباب الحرب وإعادة إنتاج الظروف التي ساعدت في اندلاعها، ومن مشروع ترسيخ عروبة لبنان وتمتين علاقاته مع سورية إلى آليّة لإعادة انتاج اسباب العداء لسورية والعرب»[3]. لقد حذّر منصور من «تصرفات النظام التي تعيد إحياء الانقسام وتقوّيه ما يهدد بحرب أهلية جديدة». و«هذا النموذج من التعاطي والعلاقات يُعيد تعزيز عقلية وأدبيات الانعزال السابقة عند المسيحيين وشعور العداء لسورية في أوساط اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم الطائفية والسياسية»[4].

جورج سعادة

وأكثر من دفع ثمن مواقفه دعماً لاتفاق الطائف كان جورج سعادة رئيس «حزب الكتائب» آنذاك. فإذا كان ثمـّة عمودين لاتفاق الطائف، فحسين الحسيني كان الأول وجورج سعادة الثاني. مثّل جورج سعادة في الطائف «حزب الكتائب اللبنانية»، الحزب العريق الذي كان دوماً درع لبنان المسيحي، خاصة عندما كانت تفشل مؤسسات الدولة، والداعم الأساسي لصلاحية رئيس الجمهورية الماروني.

لعب سعادة دوراً هاماً في اقناع المشاركين المسيحيين في مؤتمر الطائف في السعودية بالتراجع

عن تحفظاتهم والموافقة على الوثيقة، وساهم في الترويج للاتفاق في لبنان لاقناع الرأي العام المسيحي بجدواه وأنّه الحل العملي الوحيد، ليس لإنهاء الحرب اللبنانية فحسب، بل لوضع حد لحرب التحرير التي بدأها ميشال عون. وكان جورج سعادة يرى المكسب الأهم أنّ الاتفاق وضع حداً للمدفع وسيأتي وقت لاحق لتعميق الاتفاق نحو تعزيز الوفاق الوطني. ولكن المصيبة كانت أنّ مرحلة ما بعد الطائف كانت قاسية لجورج سعادة وحزبه. فبعدما كان الحزب الممثّل الأكبر للطرف المسيحي في الحرب اللبنانية، لم يحصل في زمن السلم لا على مقعد وزاري ولا على منصب ذي موقع هام في السلطة السياسية. هذا الحرمان وقع رغم التنازلات الكبرى التي قدّمها جورج سعادة وحزبه باسم المسيحيين، مقارنة بما حصل عليه وليد جنبلاط و«الحزب التقدمي الاشتراكي» مثلاً، أو نبيه برّي و«حركة أمل» وأحزاب أخرى أصغر شأناً ولكن موالية لسورية. هؤلاء جميعاً تمثّلوا في البرلمان وفي الحكومة. فلو كان النظام الجديد على قدر قليل من الحكمة لعزّز موقع سعادة لإخلاصه وايمانه بالطائف، خاصة بعد إقصاء الزعماء المسيحيين الأقوياء من الساحة، حتى لا يبدو الأمر أنّ الدولة التي نشأت بعد الطائف لم تكن للمسيحيين.

حتى سمير جعجع، قائد «القوّات» التي أخذت الجانب العضلي من «الكتائب»، استغلّه الوضع الاقليمي والسوري في الأيام الأخيرة من عام 1990 واستعمله في إقصاء حكومة عون، ولم يكافئه بدور فيما بعد. وإذ طالب جعجع بمساواته بنبيه بري ووليد جنبلاط كممثّل للمسيحيين في حكومة الحص، وبعد أيّام من التفاوض، مُنح جعجع مقعدين وزاريين فقط: وزير دولة ووزير للبيئة. وأُعلنت مراسيم التأليف من دون موافقته، فاعتكف عن المشاركة ثم سمّى روجيه ديب وزيراً، وما لبث أن استقال ديب بعد أشهر لتصبح «القوّات» خارج نظام الطائف[5].

وإذ لفظ النظام الجديد جورج سعادة، تضاءلت شعبيته في الوسط المسيحي الذي لامه على سوء ادارة المفاوضات في الطائف باسم المسيحيين، ما أدّى إلى تهميشهم وضياع صلاحياتهم (رغم أنّ السبب الآني والأكبر لتراجع المسيحيين وقبولهم باتفاق الطائف كأمر واقع كان الحرب المسيحية في مرحلتها الأخيرة). لقد صمدت جبهات المسيحيين في كل لبنان من 1975 وحتى 1988، ولو استمرّ هذا الصمود لكانت نتيجة مفاوضات الطائف مغايرة لما وصلت إليه، ولو دعمت «القوّات» أمين الجميّل ومن بعده ميشال عون كممثلَين للشرعية في الثمانينات لكان الموقف المسيحي أكثر قوّة.

ثم إنّ جورج سعادة أخطأ عام 1992 عندما قاطع الانتخابات وخسر فرصة الوصول إلى البرلمان، فوقف في وجه النظام الجديد القائم في لبنان آملاً في تحسين موقعه في أوساط المسيحيين. ولكن هذه المقاطعة لم تساعده. وأخطأ جورج سعادة ثالثاً لأنّه تبنى فلسفة كريم بقرادوني بضرورة اصلاح «حزب الكتائب» من الداخل «لجعله حزب المؤسّسة لا حزب المؤسّس»، وأنّ «الحزب ليس ملكاً حصريّاً لآل الجميّل»، وضرورة «تغيير صورة الحزب العسكرية». هذا المنحى أبعده ليس فقط عن القاعدة الشعبية لآل الجميل في صفوف الكتائبيين الذين احتاجوا إلى زعيم في ظرف حالك، بل عن الرئيس أمين الجميّل المقيم في المنفى، وحلفائه. ولم يبق لجورج سعادة الذي أُسيء فهم نواياه الحسنة سوى كتابة مذكراته، قصّتي مع الطائف[6]، وهو كتاب لم يصدر لسوء حظّه إلا بعد وفاته عام 1998. وتبعاً للعادة اللبنانية، خرج كل لبنان لتأبين جورج سعادة وتكريمه، بعد عزله ومقاطعته اجتماعياً وسياسياً ومحاربته وتقزيمه، ليصبح فيما بعد على ألسنة الكثيرين «أبا الطائف» والقائد الكتائبي، الخ. ولم يبق مسؤول حزبي أو سياسي لبناني إلا وحضر جنّازه. كما عزّت به وفود سورية رفيعة. فكان كل هذا التكريم بعد رحيله.

إحباط الأرثوذكس

رغم الحروب والويلات التي عصفت في لبنان، لم يشارك الرومُ الأرثوذكس الموارنةَ مخاوفهم حول مستقبل البلد والوجود المسيحي. وهذا كان موقفهم منذ رفضهم مشاركة رؤية النخبة المارونية حول إنشاء دولة لبنان الكبير بأغلبية مسيحية. وبقيت الكنيسة الأرثوذكسية مقلّة في الكلام والمواقف عندما عصفت الحروب بلبنان، بعكس بيانات المطارنة الموارنة التي كانت تشغل وسائل الإعلام، والتي كان بعضها صدامياً ودراماتيكيّاً. لطالما اعتبرت الكنيسة الأرثوذكسية نفسها أنّها وريثة البيزنطية والروحانية الأنطاكية والآباء السريان المشرقيين، أبناء هذه الأرض. وعبر عقود القرن العشرين أكّد رجال الكنيسة عروبة الأرثوذكس ومقدرتهم على العيش الكريم في الوسط الإسلامي على مدى 14 قرناً. وإذا كان من تنظيم طائفي أرثوذكسي قبل الاستقلال فاسمه كان.. «الغساسنة» (أسّسه جبران تويني صاحب جريدة **النهار**)، نسبة إلى بني غسّان المسيحيين العرب. وأصبح من ثوابت الأرثوذكس المشرقيين التقرّب من جيرانهم المسلمين، وعلى سبيل المثال أصرّ البطريرك اغناطيوس الرابع هزيم أنّ الأرثوذكس الصربيين (في يوغسلافيا السابقة) لا يمّثلون الأرثوذكسية الصحيحة بسلوكهم

الشنيع في البوسنة وكوسوفو «ضد جيرانهم المسلمين». وأنّهم بذلك خرقوا القرون الطويلة من التعايش بين المسيحية الأرثوذكسية والإسلام. ولرجال الكنيسة الأرثوذكسية مواقف صارمة من المادية التي طبعت العالم الغربي منذ النصف الأخير من القرن العشرين، ما يؤكد تفوّق الروحانية الأرثوذكسية وإخلاصها لمبادىء المسيحية المشرقية. فيقول البطريرك هزيم: «ما كان يسمّى يوماً «العالم المسيحي» لم يعد موجوداً برأيي. لم يعد يوجد مسيحيون في أوروبا أما مَن بقي على إيمانه المسيحي هناك فلهم ثواب كبير لأنّهم يعيشون في بيئة تعشّش فيها المغريات الشريرة التي تروّج لها وسائل الإعلام».

ولا يتوقف موقف الكنيسة الأرثوذكسية من الغرب حول الشؤون المادية بل إلى تاريخ طويل من سوء الفهم والاساءة الغربيّة إلى الكنائس العربية. فالصليبيّون ساهموا كثيراً في تحطيم الأرثوذكس وغزو القسطنطينيّة عام 1204 وارتكاب المجازر بحق مسيحيي بيت المقدس. ولم يكن هذا كافياً بل إنّ السلطنة العثمانية سمحت بانتشار الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية في المشرق والتي خرّبت كيان الكنائس الشرقية وخاصة الكنيسة الأرثوذكسية. ومن نتائج هذا التاريخ أنّ للأرثوذكس نظرة إلى الكنيسة المارونية بأنّها تمثّل رأس حربة لنفوذ الغرب الثقافي والسياسي في المشرق، وأنّ الكنيسة المارونية كانت ضالعة في الأحداث التي أدّت إلى انشقاق الكنيسة الأرثوذكسية وظهور كنيسة منشقة عن البطريركية الأنطاكية الأرثوذكسية هي كنيسة الروم الكاثوليك في بداية القرن الثامن عشر.

ولكن التاريخ الطويل بين الأرثوذكس والموارنة لا يمكن تأسيسه على الافتراق. ذلك أنّ الأرثوذكس أدركوا جيّداً دور الكنيسة المارونية والموارنة في نشوء لبنان الكبير، وما لهذا الكيان من أفضال كحفظ حقوق الأقليات في المشرق وتوفير نظام ديمقراطي ساعد الكنيسة الأرثوذكسية على النمو وتأسيس حركة الشبيبة الأرثوذكسية ومراكز رهبانية (كدير الحرف في الجبل) وجامعة البلمند في الكورة. ورغم أنّ رجال الكنيسة الأرثوذكسية انتقدوا علناً ومراراً المواقف الحادة التي أطلقها الموارنة في الحرب وبعدها إلا أنّهم كانوا يعرفون ضمنيّاً أنّ أي انجاز يحققه الموارنة سينفع كل المسيحيين في منطقة عربية مقموعة. من هنا استنتج الأرثوذكس أنّ تراجع نفوذ الموارنة وقوّتهم في لبنان سينجرّ وبالاً على كل المسيحيّين في المشرق.

وخاض المطران خضر معركة «لبنانية» حيث «لبنان له كدولة وجود حقوقي ثابت، وبخلاف ما يظن البعض غير المطّلع على التاريخ، هو لم ينسلخ عن سوريا، لأنّها هي أيضاً لم تكن موجودة حقوقياً إذ كانت ولاية عثمانية... أن يكون له انتماء عربي، عُبّر عنه في

الطائف وعبّرت عنه ايديولوجيات عديدة، أو له علاقة مميّزة مع سورية، هذا لا يلغي وجوده الحقوقي».

ولكنّ المطران خضر يميّز موقفه عن غلاة «الفكرة اللبنانية» بقوله: «أما الكلام على أننا موجودون منذ 6 آلاف سنة وما إلى ذلك فهذا قراءة غنائية للتاريخ» ويرفض اتخاذ مواقف عنصرية تجاه السوريين وأنّ لا فائدة «من قراءة ميزات شعبنا تجعلنا مفترقين جوهرياً إذا شئت عن الجوار، بحيث إنّك إذا خطوت بضعة أمتار شمالاً بعد النهر الكبير، ستجد وجوداً ولهجات مختلفة أساسياً. هذا غير صحيح وهذا من باب الوهم»[7]. «كل الأمور الثقافيّة العربية نحن لها. ولكن هذا لا ينبغي أن يحول دون انتمائنا الواحد إلى هذا الوطن الواحد وأن نعمل لحياته الاقتصادية وانعاشه الاقتصادي والثقافي والتربوي والاجتماعي. والاتفاق إذاً على القواسم المشتركة بصورة أنّه إذا ازدهر البلد حقيقة وتخلّقنا بأخلاق الله في التعامل اليومي، وتخلصنا من الزبائنية التي نمارسها، إذا تحررنا من ذلك، يبقى لبنان وطناً قائماً بذاته، وقادراً على أن يعيش في سلام مع المنطقة»[8]. وإذا اختلف اللبنانيون حول الكيان سابقاً فقد ارتضوه أخيراً «وخصوصاً منذ الطائف، ارتضى المواطنون البلد، لا سيما أنهم أحسّوا بحريتهم ومساواتهم في ما بينهم وأحسوا بتقدمه وانفتاحه على الغرب، وبأنهم قادرون على أن يعيشوا فيه بكرامة وحرية».

وحول الحرب: «ليس من الصدفة أنّ الأرثوذكسي لم يتحمّس للحرب اللبنانية، وإن كان بعض الشبّان انخرطوا هنا وهناك لأنّه اعتبر أنّها حرب عبثية، وأنّ هناك إمكانية للتحاور مع الفلسطينيين...»[9].

لم يكن ثمة ميليشيا أرثوذكسية في الحرب اللبنانية. وبعض الشخصيات الأرثوذكسية البارزة في لبنان كانت تقود الأحزاب والتيارات العلمانية واليسارية. في حين كان بعض الشباب الأرثوذكسي منضوياً في أحزاب الميليشيا المسيحية. ولكن منذ مصرع بشير الجميّل وبدء المرحلة الثانية من الحرب المسيحية، بدأ الذعر يدبّ في نفوس الأرثوذكس: إذا كان الشلل والانقسام قد اصاب أكبر وأقوى طائفة مسيحية في لبنان، فما هو مصير البلاد؟ وهكذا ما ان دخل اتفاق الطائف طور التنفيذ ووقعت مواجهة عون - جعجع حتى كان القلق قد أصاب الأرثوذكسيين كما أصاب الموارنة منذ أواخر الستينات من القرن العشرين. وبدأ تحوّل الخطاب الأرثوذكسي في التسعينات. وكان لهذا التحوّل أن يثير قلق المسلمين من أنّ حلفاءهم الطبيعيين بدأوا يغضبون على تردّي الأوضاع، ولكنّ المسلمين لم يقلقوا للتحوّل الأرثوذكسي،

أو على الأقل لم يقلقوا لدرجة أن يوقفوا زحف لبنان المسلم في التسعينات.

لقد أخذ البطريرك هزيم والمطارنة الأرثوذكس يعبّرون عن عدم رضاهم وقلقهم حول مستقبل المسيحيين العرب وخاصة في لبنان، في لغة عكست ما كان رجال الدين الموارنة يقولونه منذ 1990. ولم يخفِ البطريرك هزيم قلقه حيث أخذت مواقفه تتقارب بشكل متصاعد في التسعينات من مواقف البطريرك صفير: «كمسيحيين مشرقيين يجب أن نباشر عملاً بنـّاءً فيما بيننا... يجب أن نعترف أننا لم نعد أغلبية في هذه المنطقة. كلنا نعلم أنّ هذه المنطقة كانت ذات غالبية مسيحية قبل الاسلام. ولكن في أرض السيّد المسيح أصبحنا اليوم أقلية. ولذلك فعلينا تقع مسؤولية اظهار الوجه الحقيقي لمسيحيّة منسجمة». وبعكس العقود الماضية ومنذ قيام لبنان الكبير حيث تباهى الأرثوذكس بأنـّهم طائفة اللاطائفية، لم يستح البطريرك هزيم من المطالبة بحصة طائفته في سلّم توزيع المناصب والمراكز في الدولة اللبنانية أسوة بالطوائف الأخرى . وهذا المنطق كان غريباً عن الكنيسة الأرثوذكسية في السابق[10].

إنّ التحليل الأرثوذكسي رأى أنّ القوى الاقليمية والدولية قد طوّبت لبنان ليكون تحت الوصاية السورية، وأنّ الحل السياسي في لبنان أخذ من الموارنة وأعطى المسلمين، أكان نفوذاً من رئيس الجمهورية المسيحي أو في نسبة عدد النواب أو في رموز السلطة الأخرى. ومع انحدار المسيحيين الديمغرافي والسياسي في لبنان ما بعد الحرب، ترك الروم الأرثوذكس تحفّظاتهم السابقة حول تصريحات ومواقف الموارنة ودخلوا حلبة العمل لبقاء المسيحيين. ولعل غسان تويني هو أبرز هؤلاء (وهو وزير وسفير ونائب سابق ثم مدير عام النهار ونائب عن بيروت منذ مصرع نجله جبران في نهاية 2005)، يليه وزير الخارجية السابق فؤاد بطرس، ثم مطران بيروت الياس عودة ومطران جبل لبنان جورج خضر.

اتخذ هؤلاء مواقف سياسية أكثر حدّة مقارنة بمواقف الأرثوذكس سابقاً، وعبّروا عن القلق على حرية التعبير، وتساوي الفرص في المشاركة السياسية للمواطنين، مستقبل الديمقراطية، السيادة والاستقلال، تهميش المسيحيين في مؤسسات الدولة ومصادر السلطة، وغياب الوفاق الوطني. ويقول فؤاد بطرس: «منذ بدء العمل بالطائف كنت دائماً أقول إنّ التعايش السلمي شيء والوفاق الوطني شيء آخر. الوفاق هو المبدأ التأسيسي الذي يُبنى عليه كل شيء»[11].

وإضافة إلى تويني وبطرس، تواصَلَ تسييسُ الأرثوذكسية اللبنانية، فباشر المتروبوليت عودة في أبرشيّته في حي الأشرفية (بيروت) سلسلة قداديس يوم الأحد أصبحت متلفزة وتُنقل إلى الرأي العام، وذات مضمون اجتماعي سياسي. ما أثار اهتمام وتعجّب الرأي العام

والطبقة السياسية التي كانت معتادة على عدم تعاطي رجال الدين الأرثوذكس في شؤون السياسة العامة. وكان المطران عودة يقول الأشياء كما هي بدون مراوغة السياسيين وحنكتهم، عملاً بأسلوب المسيح في القول الحق. فهاجم أسلوب إدارة البلاد الذي يخص ناساً ويلغي ناس، وفساد الحكّام والاعتقال العشوائي للشباب المعارض، إلخ.

أمّا المطران جورج خضر الذي كان شريكاً في الحياة الفكرية اللبنانية منذ أواسط الستينات، والذي دأب على انتقاد النهج المفرنج والغربي للموارنة وحبّهم للمشاكسة، والمدافع اللامع عن عروبة الكنيسة الأرثوذكسية، فقد بدأ يخفّف هذه الآراء ويلطّف أفكاره حول الموارنة ودورهم والواقع المسيحي بشكل عام. ومما قاله المطران جورج خضر للمؤلف: «في تصوّري أنّ الموارنة إذا ظلوا متفرقين سياسياً كما هم اليوم فكل المسيحيين إلى خسارة. لن يكسب الأرثوذكس من تراجع الموارنة ولا أي مسيحي. بل سيتحوّل الربح إلى المسلمين سنة أم شيعة من تفرّق المسيحيين. في قراءتي أنّ المسلمين لا يتطلّعون إلى أن يصير رئيس الجمهورية مسلماً لا سيما أنّ موقع الرئاسة أصبح ضعيفاً وبدون صلاحيات ولا حاجة لهم به. بل المسلمون يريدون فعالية وسلطة في البلد وليس مظهر الموقع»[12].

كما تطوّرت رؤية خضر إلى الطوائف فلاحظ خصوصياتها. وعلى سبيل المثال أشار إلى الفرق في الأمور اللاهوتية والعقيدية بين المسيحية والاسلام فيما يتعلّق بوضع المرأة والعائلة، وأكّد أهميّة التعددية الثقافية في لبنان كخيار حرّ، وأنّ «مجتمعنا هو موحّد ولكنه ليس من طبيعة واحدة أو تكوين واحد»[13] (أي ليس متجانساً). ودفع خضر تجاه قاسم مشترك بين المسيحيين، فعندما مثّل الكنيسة الأرثوذكسية في لجنة الحوار الاسلامي المسيحي في أوائل التسعينات تطرّق إلى قرون المسيحية الأولى حيث عمّت الوحدة النسبية بين المسيحيين.

ولكنّ خضر رأى أنّ على الأرثوذكس أن يختاروا طريقاً ثالثاً «بين الأمة-المسلّحة، أي الموارنة، والاستسلام للأمر الواقع... وأنّ دور الأرثوذكس يجب أن يكون السعي لبلوغ شدّة الموارنة وصرامتهم» ولكن بالكلمة وليس بالسلاح. وعبّر خضر عن قلقه عن وضع المسيحيين في المجتمعات الاسلامية وأنّ زوال السلطة والنفوذ والقوّة من أيدي المسيحيين لا يعني أنّ عليهم قبول الذميّة مجدّداً، خاصة وأنّ الكنيسة الأرثوذكسية في السلطنة العثمانية عانت لقرون من الذميّة منذ سقوط القسطنطينية بأيدي الأتراك.

وثمّة علائم عن خوف المسيحيين من تطورات المنطقة وبروز التيارات الاسلامية. لقد ذكر ميشال عون عبارة الذميّة السياسية مراراً في وصفه للوضع اللبناني في العقد الأول من القرن

الحادي والعشرين، في تحوّله الفكري من أولوية السيادة الوطنية إلى أولوية حقوق المسيحيين في الدولة. والذميّة هي عبارة جاهزة في أذهان المسيحيين مع صعود الأصوليات والعودة إلى الدين في الصراع الدولي. ومسألة سعي بعض المسلمين في لبنان لقيام دولة اسلامية أُثيرت في لجنة الحوار الاسلامي المسيحي في بداية التسعينات، في مرحلة كان فيها «حزب الله» لا يزال في خطابه المتزمّت. وتزامن فوز هذا الحزب ببعض المقاعد النيابية عام 1992، بتصريح للبطريرك صفير جاء فيه: «إذ أُجبرنا على الاختيار ما بين الحريّة والتعايش لفضّلنا الحريّة».

24. صعود لبنان المسلم

رغم أنّ اتفاق الطائف كرّر مقولة «لا غالب ولا مغلوب» التي تكرّست كلازمة بعد انتهاء كل أزمة في لبنان منذ 1958، فإنّ النتيجة كانت أنّ ثمّة غالباً هو الطرف المسلم ومغلوباً هم المسيحيون. ونتج عن ذلك شعور عام بالإحباط لدى المسيحيين منذ التسعينات. فما كان وعداً بالتوازن بين المسلمين والمسيحيين، تُرجم إلى تراجع كبير من المسيحيين وتقدّم كبير للمسلمين. واتضح ذلك مع ظهور أول نموذج للرئاسة المارونية بعد الطائف مع الرئيس الياس الهرواي، حيث أصبح الحاكم الفعلي للبنان هو رئيس الوزراء السنّي رفيق الحريري، في حين تمتّع رئيس مجلس النواب الشيعي بسلطات جديدة وهامة. ولئن تقلّصت شعبية الهراوي في الأوساط المسيحية بسبب ضعفه وقربه من حكم الوصاية، حاول أن يعزّز مقامه بالمطالبة بإعادة النظر في الطائف واستعادة بعض صلاحيات الموارنة.

ولفهم عمق ما خسره الموارنة في السلطة، تجدر الإشارة إلى أنّ صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني في النظام السابق والتي كانت بدون حدود، استمرّت منذ الاستقلال عام 1943 وحتى 1989 في نظام احتكاري أصبح فيه رئيس الجمهورية شبه دكتاتور. لقد لخّص ألبير منصور صلاحيات رئيس الجمهورية في ظل «الجمهورية الأولى» بسبع جعلت إدارة الدولة جميعها في يده، يمارسها من خارج المؤسسات ودون تحمّل أي تبعة أو إمكان مراجعة أو ملاحقة[14]:

1. كان رئيس الجمهورية يتحكّم بالقرار السياسي، فيعيّن رئيس الحكومة والوزراء ويرأس مجلس الوزراء ويمارس الحكم بصفته رئيس السلطة الاجرائية ومتوليها ويتحكم بالمجلس النيابي ورئاسته وأكثريته عبر وسيلة التوزير والصلاحيات الخدماتية الأخرى.
2. يتحكّم بالقرار المالي عبر حاكم مصرف لبنان المتصل به مباشرة والخاضع له خارج

إطار المؤسسات وعبر مدير عام وزارة المالية المتصل به أيضاً سطوة واستمراراً.

3. يتحكّم بالقرار العسكري عبر قائد الجيش المتصل به مباشرة بعد تهميش موقع وزير الدفاع ومجلس الوزراء.
4. يتحكّم بالقرار الأمني عبر مدير الأمن العام ومدير مخابرات الجيش والمتصلين به مباشرة خارج إطار المؤسسات والقانون.
5. يتحكّم بالقرار القضائي عبر مجلس القضاء ومدعي عام التمييز وهما كذلك على اتصال مباشر به خارج إطار المؤسسات والقانون.
6. يتحكّم بالقرار الاداري عبر رئيس مجلس الخدمة المدنية وعبر سلطته في تعيين الموظفين ونقلهم والتحكم بهم.
7. يتحكّم بالقرار الإعلامي والتوجيهي عبر مدير الإعلام ورئاسة الجامعة اللبنانية، وقضت الممارسة أن يكونا على اتصال مباشر به ومن خارج أي إطار أو مسؤولية.

وعدا عن موقع الموارنة الأضعف بين الرئاسات الثلاثة الأولى، فإنّ العديد من المناصب الحسّاسة التي احتلّها مسيحيون في السابق في الدولة آلت إلى المسلمين، ولم يبق للموارنة إلاّ بضعة مناصب أهمّها حاكمية مصرف لبنان وقيادة الجيش. ولكن الأمر تجاوز مستوى التمثيل الذي مهما كان رفيعاً لم يكن كافياً لنفي الواقع المستجد أنّ حكم لبنان قد آل إلى المسلمين. وكان امتحان انتخابات 1992 أوّل مؤشّر لهذا التراجع حيث غابت القوى المسيحية الأساسية عنها «العونيون» و«القوات» و«الأحرار» و«الكتائب» وقوطعت هذه الانتخابات بشكل واسع في المناطق المسيحية.

وفيما أُقرّت المناصفة في اتفاق الطائف عام 1989 بين المسيحيين والمسلمين، ظهر تدريجياً في سنوات ما بعد الحرب أنّ لبنان قد توزّع فعلاً إلى ثلاثة أطراف: سنّة وشيعة وموارنة، أصبح الموارنة حلقتها الأضعف. وبدأت منافسة على السلطة السياسية في البرلمان ومجلس الوزراء والمراتب العليا في الدولة بين الشيعة والسنة، وخاصة بين «حزب الله» وحليفه نبيه برّي رئيس البرلمان، ورئيس الوزراء رفيق الحريري. وسعى الجانبان إلى اجتذاب المسيحيين، فانفتح الحريري وجنبلاط على الموارنة. وبدت قيادتا السنّة والشيعة بموقع الهاجم على تركة الموارنة وبات الموارنة مشتتين موزّعين.

ورغم أنّ الإصلاح الإداري كان في أولويات حكومات الحريري، باءت معظم المحاولات بالفشل وساد الفساد والمحاصصة والسرقة والهدر في الادارة العامة. وفيما سعت كل طائفة إلى

زيادة حصّتها في الادارة العامة، كان الحريري وبرّي الأكثر نجاحاً في هذا المسعى، فيما شاهد المسيحيون حصّتهم تتراجع بشكل متواصل لأنّه لم يكن ثمّة زعيم مسيحي يناضل ويدافع عن «حقوقهم» في مناصب الادارة، ولأنّ حماس المسيحيين للانخراط في وظائف الدولة وقوى الأمن والجيش قد انحسر. بدا أول احباط مسيحي في أول محاولة للدولة لاستعادة مؤسساتها الأمنية والعسكرية. إذ بناء على طلب الزعماء، وافق مجلس الوزراء على استيعاب عشرين ألفاً من الميليشيات في الجيش وقوى الأمن الداخلي ومؤسسات الدولة الأخرى. وفيما تقدّم 4000 مسلم الى الدولة لإعادة التأهيل في مؤسساتها لم يزد عدد المسيحيين عن بضع مئات. وفي جلسة وزارية قال الوزير سامي الخطيب: «كل ميليشيا قدّمت عناصر من طائفة معيّنة مع استثناءات قليلة. كان هناك 3376 مسلماً و1908 مسيحيين. وفوجئنا بأنّه لم يلتحق سوى 2190 مسلماً و350 مسيحياً»[15].

وإذ جرت التعيينات الادارية في بداية 1993، كانت المحاصصة سيّدة الموقف: فقد عيّن الحريري في مؤسسة كهرباء لبنان مارون الأسمر رئيساً لمجلس الادارة ومهيب عيتاني مديراً عاماً وأنطوان أندراوس رئيساً لمجلس إدارة الصندوق الوطني للمهجّرين، وعبدالحميد ناصر نائباً للرئيس، ورياض طبّارة رئيساً لمجلس إدارة المحفوظات الوطنية (عيّن سفيراً فيما بعد في واشنطن) وربيع عمّاش رئيساً لمجلس إدارة مصلحة سكة الحديد، وعبدالله شهاب عضواً. وفرض على حاكمية مصرف لبنان المركزي الاستقالة وعيّن حاكمية جديدة تابعة له برئاسة رياض سلامة، وعيّن سعد خالد مديراً للتنظيم المدني ونور الدين الغزيري رئيساً لمجلس المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، إضافة إلى الأعضاء. وعيّن محمد فوّاز رئيساً لمجلس إدارة المشاريع الانشائية، وهيام ملاط رئيساً لصندوق الضمان الاجتماعي، وعمر حلبلب رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمارات، وخليل النقيب عضواً. وبعدها عيّن نقولا سابا محافظاً لمدينة بيروت وسهيل يموت محافظاً لجبل لبنان، ونبيل الجسر رئيساً لمجلس الانماء والاعمار بدلاً من الفضل شلق الذي عيّن وزيراً. كما أنشأ المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات وعيّن يوسف شقير رئيساً لمجلس إدارتها. وعيّن يوسف النقيب مديراً لمؤسسة «أوجيرو»، بعد أن منحها صلاحيات خاصة. كما عيّن عبدالمنعم يوسف مديراً عاماً للصيانة والاستثمار والمواصلات السلكية واللاسلكية. وأعطيت بعض الادارات العامة للرئيس برّي، مثل مدير عام الإعلام محمد عبيد ومدير عام المغتربين هيثم جمعة ورئيس مجلس الجنوب حسن يوسف. وكان للهراوي أيضاً حصّة في هذا التقاسم مثل محافظ الشمال خليل الهندي ومحافظ البقاع فريد

قرم ومدير عام وزارة النفط، ومدير عام الأمن العام ريمون روفايل، إلخ...[16]

من ضمن عرف المحاصصة في التسعينات، كان مجلس الإنماء والإعمار وقيادته من نصيب السنّة ورأسه الفضل شلق، ومجلس الجنوب وصندوقه ووزارة الجنوب للشيعة، ووزارة المهجـرين وصندوق المهجـّرين للدروز وآخرين. المجالس تحوّلت «إلى دويلات أو إمارات لها مشيختها الخاصة ورعاياها أو أقرب إلى كنز يتقاسمه أصحاب النفوذ والمتسلـّطون. وهكذا نجد أنّ أصحاب المعالي ومشايخ نهاية قرن وبداية آخر، يتوزّعون هذه المجالس كغيرها من المؤسسات»[17]. وفي العام 1996، سميّ الفضل شلق وزيراً للاتصالات السلكية واللاسلكية فصدر مرسوم بتعيين نبيل الجسر رئيساً للمجلس وعضوية بطرس لبكي وإبراهيم محمد مهدي شمس الدين ونهاد جورج بارودي لمدّة خمس سنوات، وسميّ ياسر برّي، شقيق نبيه برّي، نائباً للجسر.

ومقارنة بالعام 1974 عندما كان للمسيحيين اليد العليا في الادارة الرسمية، نجد في العام 2008 أنّ بعض الطوائف المسيحية الرئيسية كالروم الكاثوليك تكاد تشطب، في حين أنّ الطائف أوجب توزيع الوظائف الأولى مناصفة بين المسلمين والمسيحيين. وثمـّة 79 منصب مدير عام في إدارات الدولة، كان أكثر من ثلثها شاغراً عند اشتداد التنافس بين السنّة والشيعة بين 2005 و2008 [18]. أما في المناصب المشغولة، فلا مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، إذ ثمة 27 مديراً عاماً مسلماً (منها 4 للدروز)، في مقابل 22 للمسيحيين. أمّا مذهبياً، فالشطب العشوائي أدّى إلى حرمان الروم الكاثوليك منصباً من ثلاثة. فباتت الخريطة الوظيفية المشغولة كما يلي: للسنة 11 مديراً عاماً، (وقد كانوا 13، الا ان الدولة ألغت منصب المدير العام للطيران المدني التابع لوزارة الاشغال العامة والنقل، والمدير العام لاستثمار وصيانة المواصلات السلكية واللاسلكية)، وللشيعة 11 مديراً عاماً، وللعلويين مدير عام واحد، وللدروز 4 مدراء. واللافت أنّ في وزارة الخارجية والمغتربين مديرين عامين مسلمين اثنين: سنيّ (الامين العام لوزارة الخارجية والمغتربين هشام دمشقية)، وشيعي (المدير العام للمغتربين هيثم جمعة) من دون لحظ موقع للمسيحيين. مع العلم ان آخر امين عام لوزارة الخارجية والمغتربين كان الكاثوليكي السفير فؤاد الترك، وهو موقع يعود تاريخياً للروم الكاثوليك. أمـّا للمسيحيين، فللموارنة 13 مركزاً، يليهم الروم الارثوذكس 5، فالأرمن الأرثوذكس مديران عامان. أما الروم الكاثوليك الذين من المفترض أن يتساووا عدداً في الوظائف الاولى مع الدروز، فقد هبط تمثيلهم إلى مديرين عامين فقط[19].

وتواصل مبدأ المحاصصة في شتى الأمور، ففي قطاع الاعلام تمّ توزيع الأثير حصصاً على الزعماء. وأسّس أقطاب الدولة محطات تلفزيونية خاصة منذ 1992، في حين عملوا في الداخل والخارج على إخماد الأصوات الاعلامية المستقلة أو الناقدة، وتمّ توزيع التراخيص الاعلامية محاصصة. كانت الرسالة للمحطات العاصية منذ أوائل التسعينات أنّ التعرّض للنظام السياسي القائم أو للدور السوري في لبنان هو من الممنوعات[20]. في أيلول 1996، أقرّ مجلس الوزراء توزيع التراخيص كالتالي: محطة غير موجودة هي الشبكة الوطنية للإرسال، أو NBN (عبّرت عن «حركة أمل» الشيعية ورئيسها، رئيس مجلس النواب نبيه برّي)، وتلفزيون المستقبل (الناطق باسم رفيق الحريري و«تيار المستقبل» ويراه الرأي العام «المحطّة السنيّة» في لبنان[21]، وتلفزيون المرّ Murr TV، والذي رآه الرأي العام كمحطة للروم الأرثوذكس ومركزه الأشرفية[22]، والمؤسسة اللبنانية للارسال Lebanese Broadcasting Corp (رآها الرأي العام «محطة الموارنة»، تأسّست أثناء الحرب وعبّرت عن «القوات اللبنانية») وتلفزيون «المنار» (وهي محطة أخرى للشيعة تنطق باسم «حزب الله»، كمنبر للمقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي في التسعينات. ولكن أسوة بالمحطات الأخرى، كانت هذه المحطة الأداة الدعائية لخطاب «حزب الله» والفئة التي يمثّلها في نظام المحاصصة). لقد صدرت دراسات تحليلية عن محاولات سياسية للسيطرة على الاعلام المعارض إما بتطويعه بالقوة والسلطة أو بشرائه[23].

وهكذا برز رئيس وزراء سني قويّ ورئيس مجلس نواب شيعي قوي، يتمتعان بصلاحيات وفق الدستور الجديد الذي أقرّه اتفاق الطائف. وأصبح الهرواي الحلقة الأضعف في وقت اشتدّ فيه الإحباط المسيحي. يقول الهرواي عن تشكيل حكومة الحريري الأولى: «لم تكن عملية التأليف سهلة إذ استمرّت تسعة أيـّام أمضيتها بين أخذ ٍ وردّ مع رئيس الحكومة المكلـّف بسبب إصراره على توزير عدد كبير من الأصدقاء والمقرّبين إليه واستبعاد آخرين لا لسبب إلاّ لكونهم لا يروقون له....». ويصيف الهرواي: «وكانت تعيينات الرؤساء والأعضاء في مجالس إدارات اثنتي عشرة مصلحة مستقلة تسبّبت بأول خلاف بيني وبين رئيس الحكومة... فلاحظتُ أنّ تعيينات مجالس الادارة، وهي البند الأهم في الجسلة وردت في المرتبة التاسعة عشرة. لم أبدِ أي ملاحظة وعندما انتهى بتّ البند الثامن عشر قلت إني أعتذر عن عدم متابعتي حضور الجلسة... بعد انصرافي طرح رئيس الحكومة على التصويت اللائحة الأولى التي كان عرضها عليّ ورفضتها فأقرّت مع تعديل اسمين...»[24].

ولم يقف رجال الدين جانباً في معركة الحصص، فقد دأب البطاركة والمطارنة المسيحيين

ورجال الدين السنّة والشيعة على الضغط من أجل أخذ مصالح طوائفهم بعين الاعتبار أثناء توزيع مناصب الدولة ووظائف الادارات الرسمية.

ليس معنى هذا أنّ المسلمين كانوا راضين عن الوضع إزاء الاحباط المسيحي وظاهرة تكثيف السلطة لدى البعض. فقد كان الرأي العام المثقف المسلم[25] يعتبر أنّ الخطر على لبنان هو في سيطرة المال السنيّ والقوّة الميليشياوية الشيعية على البلد، وهو ثنائي مسلم بدا حقيقياً كما لم يحصل من قبل بعد العام 2000 وبرز بقوّة بين 2005 و2008.

وإذ سعى حسين الحسيني، الذي كان رئيس مجلس النواب اثناء مؤتمر الطائف، إلى تقوية موقع الشيعة في الدولة عبر صلاحيّات رئيس المجلس النيابي، ساءه طريقة تطبيق أو عدم تطبيق الطائف فيما بعد، وأصبح معارضاً لأساليب الحكم في لبنان في التسعينات[26]. ثم اتخذ موقفاً قريباً من الرئيس سليم الحص في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، يقضي بعدم الانتماء إلى أي تكتّل رئيسي في لبنان (موالاة أو معارضة). فقد قلق الحسيني من أنّ السعي نحو المزيد من السلطة لصالح المسلمين أغفل أولوية التعاون الاسلامي - المسيحي في الطائف وأهمية المحافظة على الموقع المسيحي في لبنان الذي له النصف[27]. ولكن الحسيني حقّق أيضاً منجزات هامة لموقع الشيعة في الدولة حيث تطوّرت صلاحيات رئيس مجلس النواب لينافس بها صلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات مجلس الوزراء. وهذا ما اتضح فعلاً في قدرات نبيه برّي فيما بعد للضغط المتواصل على الهرواي والحريري لمنح المزيد والمزيد من الوظائف والمواقع والحصص للشيعة في دوائر الدولة، وفي التوافق أولاً بين الرؤساء على قرارات مجلس الوزراء وعما سُيدرج أو لا يدرج في أعمال البرلمان ما ألغى عمليّاً المؤسسات الديمقراطية في الحكم. فزاد عدد الشيعة في السلك الديبلوماسي والادارة المركزية والمدراء العامين وإدارات المصالح. وجاءت هذه المكتسبات عادة على حساب الطوائف المسيحية الصغرى، التي احتلّت سابقاً المناصب التي أخليت للشيعة، كالروم الأرثوذكس والكاثوليك والأرمن وغيرهم. ولم تنفع شكوى رجال الدين الأرثوذكس والكاثوليك من الغبن، في حين كان تحسين موقع الشيعة يزيد من ثقتهم بالنفس ويعمّق الشعور المسيحي بالاحباط وتراجع الموقع وأنّ لبنان لم يعد لهم كما كان.

ثم إنّ انتخابات 1992 اضافت إلى تعزيز موقع الشيعة في الدولة، فكسب «حزب الله» 8 مقاعد في البرلمان واعتمد مقاربة جديدة باتجاه اللبننة (اي توديع مرحلة «الجمهورية الاسلامية على جثّة النظام الماروني»).

ثمـّة شبه كبير في التسعينات بين سعي الزعامات الاسلامية لجلب المسيحيين إلى الجمهورية الثانية والمساهمة فيها، وسعي الموارنة بعد ولادة دولة لبنان الكبير في العشرينات لجلب المسلمين إلى جانبهم.

تقرّب الشيعة من المسيحيين

لقد حاول نبيه برّي التقرّب من بكركي ولم تلق هذه المحاولة استحسان دمشق التي كانت تراقب دوماً تحركات الزعماء المسلمين تجاه المسيحيين منذ الثمانينات. كما زار وفد من «حزب الله» بكركي لأوّل مرّة في كانون الأول 1992، للتحدّث عن الرغبة في التواصل مع المسيحيين وضرورة بناء الجسور، وأنّ اسلامية الحزب لا تعني مطلقاً سعيه لأسلمة الآخرين. كانت أهمية تحوّل «حزب الله» بالدرجة الأولى أنه كان الرافض الأكبر بعد عون لاتفاق الطائف (لأسبابه الخاصة) فأصبح مشاركاً أساسياً عظُم شأنُ مشاركته بعد مغادرة الجيش السوري عام 2005 ودخوله الحكومة. واستطاع «حزب الله» بناء علاقات واسعة لا سيما مع «التيار الوطني الحرّ» بقيادة ميشال عون عام 2006.

وكان السيد محمد حسين فضل الله يكتب ويصرّح مراراً حول أهميّة افتتاح قنوات الحوار بين اللبنانيين، حتى أنّ المطران عودة كتب مقدمة كتاب عن فضل الله[28]. ويقول فضل الله: «كنا ولا نزال نطالب الكنيسة المسيحية عموماً، والكاثوليكية خصوصاً، بان تتحرك مع القوى الاسلامية على مستوى العالم في ما تلتقي عليه وهما عنوانان: عنوان الايمان في مواجهة الالحاد، وعنوان الانسان المتستضعف في مواجهة الانسان المستكبر. وهذا ما اشارت اليه الآية الكريمة: ﴿قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضاً ارباباً من دون الله﴾، أي أن نلتقي على أساس وحدة الله ووحدة الانسان، فلا يكون الانسان ربّاً للانسان، وهو ما يفعله المستكبرون»[29]. ولكن في نهاية الأمر، فإنّ السيد فضل الله وان نفى اي نوايا لقيام دولة اسلامية في لبنان، إلا أنـّه ربط ذلك بالظروف الحالية للبنان. أما الإمام محمد مهدي شمس الدين فأعلن مراراً «أنّ مسلمي لبنان لا يعيشون بدون مسيحييه ولا المسيحيين بقادرين على العيش بدون المسلمين.. ولبنان لا يعود لبنان بدون مسيحييه.. البلد هو مشروع اسلامي مسيحي».

ورغم مسؤولية الدولة في إعادة بناء لبنان وترميم مجتمع ما بعد الحرب، فإنّ عقد التسعينات شهد كل شيء إلا السعي نحو معالجة المسائل النفسية والاجتماعية التي أدّت

إلى الحرب في السابق. فقد سعت الدولة اللبنانية، بمساعدة سورية، إلى «دمج استبدادي» للبنانيين، أو كما قال غازي العريضي إنّ السلم الأهلي في لبنان هو «ممسوك» (بفعل الأجهزة الأمنية وضبط الإعلام، إلخ.) وليس متماسكاً مرسّخاً في النفوس. ويقول سعود المولى، ممثل الشيعة في الحوار الاسلامي المسيحي، «إنّ اللجنة وضعت مشروع ورقة عمل تضمّن مجموعة من الأفكار الجريئة لتصبح نهجاً للقادة الروحيين. وكانت إحدى هذه الأفكار الاعتراف باهتزاز ميزان المشاركة وضرورة تمثيل الكل في مؤسسات الدولة لتفادي المزيد من التهديدات للوحدة الوطنية ومبدأ التعايش»[30]. لقد قلق المولى من إشارة غياب الحوار وأنّ التذمـّر قد امتد ولأول مرّة إلى صفوف الروم الأرثوذكس.

وكان الانقلاب الكبير في العلاقات الشيعية المسيحية هو وثيقة تفاهم «حزب الله» مع التيار الوطني الحر عام 2005.

تقرّب الدروز من المسيحيين

في التسعينات واصل وليد جنبلاط حملته التي كرّرها في زمن الحرب ضد بكركي فتحدّث عن «هؤلاء الانعزاليين الموارنة»، وقرأ التحوّل الديمغرافي في لبنان ما بعد الطائف، فاختار التحالف مع رفيق الحريري، الزعيم السنّي الأول وممثّل الطائف كتوافق سعودي-أميركي-فاتيكاني-فرنسي، تاركاً حليفه الدائم و«صديقه اللدود» نبيه برّي. ولكنّ جنبلاط القارىء للتحوّلات توصّل إلى استنتاج جديد أنـّه في دوامة صراع شيعي - سنّي على السلطة، ولا بدّ له من انفتاح على المسيحيين لكي يحفظوا دورهم بين العملاقين المسلمَين. خاصة أنّ علاقته مع الرئيس الحريري لم تكن متينة بل كانت في هبوط وصعود شبه أسبوعي أحياناً. فبدأ حملة جديدة عبر الصحف وفي المقابلات التلفزيونية يعبّر فيها عن رغبته في الحوار مع المسيحيين والتحدّث مع الجيل الجديد المسيحي في جامعة الكسليك والجامعة اليسوعية. وأراد في نفس الوقت أن يحفظ بعض التوازنات: فهو لم يشأ ان يعود المسيحيون إلى سابق قوّتهم إذا رجع جميع المهجّرين إلى الشوف ما يضعف ديمغرافية الدروز في الجبل، ولا رغب أن يضمحّل الوجود المسيحي إلى درجة تترك الساحة فارغة للشيعة والسنّة. كما أنّ الساحة الدرزية كانت تشهد صعود زعماء آخرين غير جنبلاط، خاصة المير طلال ارسلان ووئام وهـّاب، وشهدت أيضاً تدخّل الرئيس الحريري في شؤون الطائفة الدرزية، وهو ما لم يفعله رؤساء وزارة سابقون. وفي 1998، بدأ جنبلاط لقاءات حوار مع «التيار العوني» و«حزب الكتلة الوطنية» وزار المركز

الرئيسي لـ«حزب الكتائب» في الصيفي حيث عقد اجتماعاً مغلقاً مع مكتبه السياسي. وتصالح مع «حليفه التقليدي» دوري شمعون رئيس «حزب الوطنيين الأحرار» ومع رئيس الرابطة المارونية بيار حلو الذي كان حليفه الانتخابي. وتُوّجت هذه اللقاءات بمؤتمر بيت الدين في تموز 1998 الذي أكـّد على التقارب الدرزي المسيحي ومصالحة «الكتائب» و«الاشتراكي».

تقرّب السنّة من المسيحيين

تفاهمات جنبلاط أتت على حساب الرئيس الحريري وسجّلت ابتعاداً لجنبلاط والقيادات المسيحية عن الزعيم السنّي الأول في لبنان. كما أنّ التقارب أثار قلق الحريري لأنّ عدم الرضى الماروني عن أسلوبه في الحكم ومنحاه نحو الاستئثار بالسلطة دفعا إلى محاور وتحالفات جديدة ليست من مصلحته في لبنان. وكثر الكلام عن إعطاء الحريري الأولوية لإعمار وسط بيروت التجاري وشركة سوليدير على حساب الوضع المعيشي المتدهور وحال الإفقار العام والهجرة وتفاقم الدين العام وعجز الخزينة وسوء تطبيق أو عدم تطبيق الطائف. كما أنّ منظمة العفو الدولية و«Human Rights Watch» ووزارة الخارجية الأميركية اصدرت تقارير مفصـّلة عن قمع الحريات وعدم احترام الدولة لحقوق الإنسان في لبنان. ورأى المعارضون المسيحيّون والمسلمون أنّ مشروع إعادة الاعمار لا يشمل كل اللبنانيين بل يقتصر على نخبة مالية وسياسية بعينها تهمل الطبقة الوسطى، وأنّ المشروع يهتم لمصالح السنّة فقط دون الضواحي التي تضم سكاناً من طوائف أخرى(31).

كان الحريري، كجنبلاط، بحاجة إلى الدعم الماروني في مواجهته مع نبيه برّي حول مواقع السلطة والقرارين السياسي والاقتصادي. ولكنـّه أراد دعماً مسيحياً حليفاً وليس شريكاً مسيحياً كاملاً في السلطة. فهو لم يتأثـّر أو يراجع حساباته حول الهلع المسيحي من سيطرته غير الاعتيادية على السلطة وعلى الساحة السياسية، ومن تفسيره الغريب لاتفاق الطائف. فالاتفاق أقرّ نقل معظم صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني إلى مجلس الوزراء مجتمعاً، حيث يكون لرئيس الجمهورية دور ايضاً. ولكنّه لم ينقل هذه الصلاحيات إلى شخص رئيس الوزراء كما كان الحريري يتصرّف. فكان الحريري يختصر مجلس الوزراء في شخصه لا بل يختصر لبنان كدولة في شخصه بسبب قدراته المالية وعلاقاته العربية والدولية. شخصانية النظام هذه لم تقع الوقع الحسن في صفوف المسيحيين الذين إنما رغبوا في خطوات للدمقرطة والتعدّدية. بل كان ثمـّة حسرة في النفوس أنـّه لا يوجد «حريري مسيحي» يعادل في قوّته وحضوره زعيم السنّة

رفيق الحريري. وكان السؤال عما إذا كان النظام الجديد في التسعينات يسمح بظهور زعيم مسيحي في لبنان بقوة وحضور وسلطة الحريري.

في تلك الفترة باشر رفيق الحريري، الذي كان الرجل الأول عملياً في جمهورية الطائف، علاقات وثيقة مع الفاتيكان وتقرّب من مسيحيي لبنان. وكان دعم الحريري وتشجيعه العامل الأكبر للمشاركة الاسلامية في أعمال السينودس من أجل لبنان عام 1995. فاستعمل علاقاته وصداقاته واتصالاته في سورية والسعودية لمنح الغطاء السياسي الكافي لممثلي الطوائف المسلمة اللبنانية. وأثارت علاقات الحريري الممتازة مع الحبر الأعظم مباشرةً استغراب أو حتى امتعاض بعض القادة المسيحيين الذين لم يستحسنوا أن يكون زعيم سنيّ قويّ على علاقة مباشرة مع أعلى سلطة روحية للمسيحيين.

كما أن بعض المسيحيين فسّر تقرّب الحريري من بكركي ومن الرموز المارونية كمحاولة لجذب الاستثمارات من الثروة المالية الكبيرة التي يملكها المسيحيون لصالح مشروعه الاقتصادي والإعماري، عدا عن السيطرة على أصواتهم ودعمهم. لقد أيقن الحريري أنّ لا قائمة لاقتصاد لبنان من دون المساهمة الثقافية والإعلامية والتجارية والمالية والتقنيّة التي يتمتّع بها مسيحيوه، وخاصة الخبرات التي يحملونها في شؤون المال والأعمال والعلاقات مع أوروبا والغرب. ومن دلالات ابتعاد المسيحيين المغتربين عن مشروع الحريري أنّ حجم ودائع غير المقيمين في مصارف لبنان عام 1997، وهي سنة محّك بالنسبة لمشروع الحريري، لم تزد عن 12.9 بالمئة من مجموع الودائع[32] (وحتى عندما زادت ودائع غير المقيمين فيما بعد كان معظمها من الخليجيين وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط منذ 2003 وخاصة في 2007 و2008). لقد كثّف الحريري من زياراته إلى بكركي وعقد اجتماعات عديدة مع البطريرك صفير، حتى أصبحت علاقته مع الصرح البطريركي والمطارنة أفضل بكثير من علاقات الرئيس الهرواي مع طائفته. ولكن هذه الاجتماعات لم تكن دائماً ودّية ولم تكن مواضيعها فقط للتقارب، إذ إنّ الحريري كان يلحّ على البطريرك صفير أن يخفف من لهجته التشاؤمية وانتقاداته للحكومة وسياساتها ويقول إنّ عظاته ايام الأحد أصبحت بكائيات على مستقبل المسيحيين في البلد وهذا لا يخدم لبنان. وكان الحريري يتساءل أمام صفير ما هو يا ترى وقع تصاريح البطريرك صفير على الجيل الجديد إن لم يكن القضاء على ما تبقّى لديهم من أمل في وطنهم، وإن لم يكن إقناعهم بأنّه لم يبق أمامهم سوى توضيب حقيبتهم والهجرة. وكان الحريري يثير موضوع تصريحات صفير التي رآها سلبية كلما زار الفاتيكان حيث كان يختلي

بالكاردينال سودانو ورئيس الأساقفة توران.

طبع الحريري عقد التسعينات بنكهته الخاصة كـ«Mr Lebanon» وطغى مشروعه للإعمار وتعمّم أسلوبه في الحكم، في فترة برز فيها المال كأهم أداة في الممارسة السياسية. حتى أصبح ظاهرة لا تقاوم وتبهر العيون[33]. شهد المؤلف زيارة الحريري لكندا عام 1997 حيث التقى الجالية اللبنانية في أوتاوا وهي بأغلبية مسيحية (63 بالمئة من 30 ألفاً في أوتاوا). وصافح الحريري أكثر من ألفي شخص على مدى ساعات، فكان لكل فرد حضر فرصة للحظة شخصية مع الرئيس، وكان ثمّة رسالة دائمة في حديث الحريري مع هؤلاء، أن لا يعتبر المسيحيون اللبنانيون في كندا وكأنّ وطنهم الأم هو فندق يتركونه عندما تسوء أحواله.

أفادت تجربة الحريري في الشؤون اللبنانية منذ 1982، أنّه بات متمرّساً باللعبة الديمقراطية، حيث تدرّج سريعاً ليقود كتلة نيابية هامة وليصبح رئيس وزراء استثنائياًوالزعيم السني الأكبر. وكان ينفق بسخاء على الحملات الانتخابية وعلى علاقة ممتازة مع أنظمة وأجهزة استخباراتية، خاصة مع سورية. وكان صاحب شركات ومشاريع تجارية حول العالم جعلته عضواً في نادي الشخصيات الثريّة. ولأنّه من رموز النظام االلبناني ما بعد الحرب، لم يكن الحريري خارج لوثة الفساد التي ضربت الجسم اللبناني بشكل غير مسبوق منذ 1990. كما استمرّ بشكلٍ واعٍ، كغيره من حكّام لبنان في القرن العشرين، في توسيع امبراطوريته المالية والتجارية أثناء تعاطيه في الشأن العام وتبوّئه منصب رئيس الوزراء منذ 1992 وحتى 2004. كان الحريري يوحي بكوزموبوليتية في تصرّفه وصداقاته العالمية ويعتبر نفسه خارج الاصطفاف الطائفي اللبناني، ولكنّه كان في الواقع محافظاً قريباً من الأسرة المالكة في السعودية ومن دار الإفتاء في بيروت، وأقرب إلى المنهج الطائفي اللبناني منه إلى الفكر التقدّمي الحداثي، فوقف ضد تشريع الزواج المدني الاختياري في لبنان، وموّل بناء مساجد كبرى. فكان زعيماً من موقع السنّة في العمق يعرف ممارسة الدور الذي يساير واقع لبنان.

ظهر طموح الحريري إلى رئاسة الوزارة مبكّراً عام 1982، بعد انتخاب بشير الجميّل رئيساً للجمهورية[34]. ولم يفقده عدم وصوله إلى منصب رئاسة الوزراء آنذاك الأمل بل مدّ خطوط صداقاته في لبنان. فقدّم مساعدات للميليشيات الرئيسية («القوّات اللبنانية» و«الحزب التقدمي الاشتراكي» و«حركة أمل») التي كانت تشكو من نقص فادح في التمويل في الثمانينات. وفتح صداقات مع المسيحيين، كمستشاري بشير الجميّل، وكان زاهي البستاني، أبرز مستشاري بشير الجميّل، نقطة اتصال الحريري بـ«القوّات اللبنانية»[35]. ثم تقرّب من

مستشاري أمين الجميل حيث استند إلى مساعدة جوني عبدو لتأسيس علاقة مع أمين، وفي صرف الأموال على الأفرقاء المسيحيين)[36] (وكان جوني عبدو مدير استخبارات الجيش ثم تم تعيينه سفير لبنان في سويسرا ثم باريس، حيث أقام هناك بصورة دائمة وبقي مخلصاً لآل الحريري).

وبعدما ابتعدت سورية عن أمين الجميّل، سعى الحريري إلى صداقة إيلي حبيقة الذي موّله بمبلغ 400 ألف دولار في الشهر[37]، وكان دعمه لحبيقة مهمّاً للاتفاق الثلاثي عام 1985. ثم كانت صداقة مع العماد ميشال عون، حيث كان الحريري يرسل معونة شهرية قيمتها نصف مليون دولار للجيش[38] توزّع على المحتاجين من العسكر. وكان الحريري حاضراً في أو داعماً لكل لقاءات الحوار اللبنانية داخل لبنان وخارجه، متنقّلاً بين بيروت والرياض ودمشق وباريس وواشنطن.

في التسعينات كان للسعودية الدور الأهم في دعم حكومة لبنانية برئاسة الحريري، حيث رأى رنيه نبعة (مراسل وكالة الصحافة الفرنسية) أنّ إنعاش الإسلام السني في لبنان أصبح مهماً لدى السعودية بعد تدهور موقع الطائفة السنيّة أثناء الحرب لحساب الشيعة سياسياً وعسكرياً، وأنّ الحريري كان الشخص المناسب لهذ الدور. ولأنّ الحريري كان يحمل الجنسية السعودية التي تفرض على حاملها أن يتخلى عن أي جنسية أخرى، سهـّلت له الأسرة المالكة مهمته بتجميد جنسيته ليتسنى له أن يصبح رئيساً للحكومة اللبنانية ولتبقى مجمّدة طيلة فترة وجوده في الحكم[39]. وفي العام 1992 أصبح الحريري رئيساً للحكومة ووزيراً للمالية ووزيراً للاتصالات وعيّن فؤاد السنيورة وزير دولة لشؤون المال، ومحسن دلـّول وزيراً للدفاع (وتربطه بالحريري علاقة مصاهرة عبر نجله نزار دلـّول ومشاريع مشتركة أبرزها شركات هاتف الخليوي). وأتى الحريري بمستشاره وحامل حافظة توظيفاته في «ميريل لينش» رياض سلامة حاكماً على مصرف لبنان، ومحمد بعاصيري رئيساً لهيئة الرقابة على المصارف، وسلـّم وزارة العدل لمحاميه الخاص بهيج طبـّارة. ووزير الإعلام فريد مكاري (الذي أصبح فيما بعد نائباً لرئيس مجلس النوّاب)، وهو كان صديقاً للعائلة وموظّفاً لدى الحريري لعدّة سنوات في السعودية. وبعد مكاري أصبح باسم السبع وزيراً للإعلام بعدما كان في فريق الحريري أيضاً.

وثمـّة حوار بين الحريري والمطران بشارة الراعي تم في 23 تشرين الأول 1997 [40]:

الراعي: من أوصل البلاد إلى هنا؟

الحريري: أنت تعرف مين يا سيدنا.

الراعي: لا أفهم.

الحريري: الإخوان (ويقصد السوريين) لم يسمحوا لي بأخذ حريّتي كاملة في العمل.

الراعي: كيف؟

الحريري: أتيت إلى الحكم لأبني دولة مؤسسات وإخراج الدولة من المزرعة. لكن الأخوان لم يسهّلوا مهمتي، وأبقوا الميليشيات في السلطة بدلاً أن يكونوا في السجن.

الراعي: ولكنك مسؤول أيضاً عما وصلت إليه الأوضاع من تردّ. ودائماً المسؤولون عندنا يضعون الحق على الإخوان. وأصبحت القصة كالمثل الدارج: الحق على الطليان. علماً أنّ المسؤولية الأساسية تقع على المسؤولين عندنا وليس على السوريين.

الحريري: والله يا سيدنا لقد حاولت مؤخراً تصحيح الأمور وطرحت تشكيل حكومة جديدة، ولكن الرئيس الهراوي والرئيس برّي عارضا ذلك.

الراعي: لماذا؟

الحريري: من أجل إبقاء زعرانهم في الحكومة.

الراعي: بس الهراوي وبرّي عندهما زعران؟

كان الحريري يتحدّث عن «مسؤولية الآخرين» في تعثر مسؤولية الدولة، ولكنّه كان في الواقع يعطّل نشاط المعارضة المسيحية بعرقلات قاسية في جولاته من الفاتيكان وباريس الى القاهرة والرياض وواشنطن. فكان المسيحيون يشكون لهذه العواصم ليجدوا فيها بعد أنّها تحسب حساباً أكبر للحريري. يروي جورج سعاده عن مشاركته في مفاوضات لتأجيل الانتخابات عام 1992 مع أركان الدولة اللبنانية، ليُفاجأ برفيق الحريري مجيباً وحيداً على أطروحاته ومملياً الشروط على البطريرك صفير. فقاطع المسيحيون الانتخابات، ودخلوا غيبة الإحباط وتوزّعوا بين المنافي والمعتقلات[41].

إذا كانت الطبقة السياسيّة والاقتصادية التقليديّة المسيحيّة قد خسرت بدون شك حرب الخمسة عشر عاماً فبعضها كان يحلم أنّ رفيق الحريري هو الرجل الذي يجسّد أفضل تجسيد أحلامها السياسيّة والاقتصاديـّة القديمة، وأنـّها من خلاله يمكنها تعويض خسارتها[42]. وعلى هذا الأساس، تم تصوير «عودة» بيروت الى دورها التجـاري القديم كأولوية مطلقة ومبدأ وطني، وكأنّ استعادة التراكمات الجميلة للبنان المسيحي منذ 1920 سيتحقق بأبنية الوسط التجاري. وفوق ذلك فقد ظنّ بعض المسيحيين أنّ الحريري كزعيم قوي يمثّل عودة الطائفة

السنيّة بما هي شريكة للموارنة في التجارة والسياسة، كما نظّر لهذه الشراكة في الماضي رياض الصلح وبشارة الخوري. فهو رجل أعمال ويحمل الجنسية السعودية، البلد التقليدي الذي فضّله الزعماء ورجال الأعمال الموارنة على غيره من الدول العربية الثورية. وهو على علاقة شخصية برئيس فرنسا، صديقة الموارنة المخلصة، ويحظى بدعم أميركي. وفوق ذلك عمل الحريري أثناء الحرب على كسب ودّ القيادات المسيحية، ولم يكن محسوباً على الجانب المسلم في اطلالاته الأولى على الساحة. ولذلك كان ممكناً للشارع المسيحي وقياداته انتقاد الانتخابات البرلمانية عام 1992 ومهاجمة دولة التبعيّة وعدم شرعية السلطة المنبثقة عن الطائف، الخ. ولكن الأشخاص نفسهم باركوا الحريري وحكومته (ومنهم ريمون إدّه، أحد أكبر منتقدي جمهورية الطائف وعميد «حزب الكتلة الوطنية»، الذي كان مقيماً في باريس والذي لم يتردّد في ابداء إعجابه بالحريري وأعماله الخيرية وسعيه للإعمار في عدّة مناسبات[43]).

لم يكن مشروع الحريري تقدمّياً بالمفهوم الاقتصادي ولم يكن صالحاً على أي حال لبلد خارج من الحرب. ركـّز المشروع على استعادة دور بيروت الذي سبق الحرب وبالتالي على ضرورة إعمار وسطها وبنيتها التحتيّة وخلق شبكة مواصلات حديثة وربط لبنان قدر الإمكان بمحيطه الاقليمي والعالمي. وهو مشروع يؤكّد على استمرارية «الفلسفة التي تراضى عليها اللبنانيون منذ الاستقلال»، فلا تخطيط ولا دور كبير للدولة ولا أولوية للبرامج الاجتماعية، الخ. لم يواجه مشروع الحريري أي معارضة تؤدي إلى تعطيله، لا من الياس الهرواي ولا من وليد جنبلاط ونبيه برّي و«حزب الله» ولا من دمشق والدول العربية ولا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. كل هؤلاء، منفردين أم مجتمعين، يستفيدون بدرجات متفاوتة من المشروع، مالياً أم سياسياً. وهو مشروع لم يكن بامكان الحريري أن يأتي بغيره، حتى لو شاء ذلك، لأنـّه مشروع اتفق مع طموحات وغايات الطبقة السياسية والاقتصادية في لبنان، والتقى مع رؤية السعودية وأميركا وفرنسا والنظام الاقتصادي المعولم في أوائل القرن الحادي والعشرين.

وكثر الكلام عن أنّ قسماً قليلاً من الإنفاق العام قد ذهب إلى الإعمار فيما ذهب الجزء الأكبر لتسديد كلفة خدمة الدين العام من فوائد ورسوم وحصص السمسرة والفساد يتحمـّل مسؤوليتها الأولى الترويكا وأنصارها ووصيّها السوري، بعدما تمّ تعطيل مؤسسات الرقابة كالبرلمان ومجلس الوزراء وديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية وإلغاء دور المعارضة السياسية والهيمنة على الإعلام وضرب الحركة العمالية.

كان ملفتاً للنظر أنّ الحريري بادر إلى إجراء استشارات مع رجال الدين حول سياسة

حكومته الاقتصادية والاجتماعية. وإزاء نقد الصحف لهذه المبادرة، واصل الحريري زيارة رجال الدين طالباً رأيهم ومشورتهم حول الموازنة العامة وما يجب أو لا يجب فعله. وكانت الزيارة الأبرز هي تلك التي قام بها الحريري لبكركي في 6 آذار 1998حيث عقد سلسلة اجتماعات ماراثونية استمرّت لثماني ساعات، بعضها مغلق مع البطريرك صفير وأخرى مع المطارنة الموارنة ورؤساء الرهبانيات. وفي نهاية الأمر قدّمت الكنيسة المارونية مذكّرة مفصّلة للحكومة حول أهم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية، موجّهة النقد اللاذع حول أداء الحكومة في هذه المسائل. لقد شكت الكنيسة من سياسة الحكومة الضريبية وأخطاء القضاء وفساد الطبقة السياسية والفقر، وأنّ الكنيسة المارونية إنما تتكلّم باسم كل اللبنانيين عندما تستعرض هذه المسائل وأنّ «الموارنة لن يقبلوا بعد اليوم تحجيم دورهم وإلغاء مشاركتهم في القرار الوطني». واضافت المذكرة التي قُدّمت إلى الحريري: «إلى متى يواصل بعضُ مَن في السلطة الاعتماد على الدعم الخارجي وتجاهل التركيبة اللبنانية والخطوط الحمر التي لا يجب اهمالها عندما يتعلّق الأمر بشريك اساسي في لبنان هو المسيحيون؟ لماذا لا تُبنى تلك العلاقات التي سميّت مميّزة مع سورية على أسس الاحترام المتبادل وولاء اللبنانيين لبلدهم أولاً وحسب مصالحنا الوطنية وعلى قدم المساواة؟ ولماذا هذا الاستعجال في توقيع معاهدات غير متكافئة مع سورية؟»[44]. ورغم أنّ بعض أسئلة الكنيسة والمواضيع التي طرحتها كانت معالجتها بمتناول الحريري إذا كان راغباً في ذلك، كان بعضها الآخر خارجاً عن إرادة اللبنانيين وخاضعاً للوصاية السورية.

تقرّب سورية من المسيحيين

وعدا الحريري وجنبلاط و«حزب الله»، سعت سورية أيضاً إلى الانفتاح على المسيحيين وفتح قنوات حوار، وقد بات كل لبنان تحت وصايتها بعد الحرب. بدأ تبادل الرسائل بين دمشق والرموز المسيحية المقيمة عام 1997 وأتى هذا الموقف الجديد لسورية متأخّراً عدّة سنوات. إذ إن سورية حاربت الكانتون المسيحي بدون هوادة من 1978 وحتى 1990، ثم أحكمت قبضتها على لبنان منذ العملية العسكرية التي أنهت حكومة عون. فكان خوف وعداء الموارنة بشكل عام لسورية ونواياها حقيقيّاً وليس مجرّد شوفينية كما كان قبل عقود. كما أنّ الحكومات العربية والأجنبية أدركت في التسعينات أنّ علاقتها مع لبنان تمرّ في دمشق. وإذ حاولت فرنسا عبر الحريري أن تعمل لتطوير علاقة مميّزة مع لبنان لم يكن هذا ممكناً بدون

موافقة سورية. وهنا كانت صداقة الحريري مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك محورية حيث ساهم تدخـّله في وصول التنسيق والتعاون بين باريس ودمشق إلى درجة غير مسبوقة. وحتى السعودية التي كانت الراعي الأكبر للحريري احتاجت أيضاً المرور عبر دمشق في علاقاتها مع لبنان. كما أنّ دعم إيران لـ«حزب الله» وعمليات المقاومة في جنوب لبنان احتاج إلى المرور عبر سورية أيضاً. وصولاً إلى الفاتيكان الذي اعترف من خلال التجربة منذ الثمانينات أنّ سورية حقيقة لا يمكن تجاوزها في لبنان، والذي دعم الطائف ثمّ وافق على إزاحة عون. ذلك أنّ دمشق أصبحت هي عاصمة لبنان الفعلية وعنوان علاقاته. ومن أوجه التعاون بين سورية والفاتيكان أنّ مبعوث البابا رئيس الأساقفة توران حضر إلى دمشق مراراً لتنسيق زيارة البابا للبنان في أيّار 1997.

وبدا أنّ سعي سورية للحوار مع المسيحيين متفرّقين وكأنّها محاولة لإبعادهم عن التوحّد. وإذ كان هدف سورية التقرّب من بكركي، فإنّها لم ترسل موفدين سوريين إلى بكركي مباشرة، بل سعت إلى ذلك عبر موفدين مسيحيين لبنانيين أصدقاء لسورية، كإيلي الفرزلي الذي نقل إلى البطريرك صفير والمطارنة وعدد من الشخصيات المارونية صدق سورية في رغبتها في الحوار. ووسّع الفرزلي دائرة اتصالاته لتشمل سفير لبنان السابق في واشنطن سيمون كرم والنائب سمير فرنجية والوزير السابق ميشال سماحة. فجرت محاولة لإقناع البطريرك صفير بزيارة دمشق ما سيكون عملاً رمزياً بعيد الأمد، لأنّه كان الشخصية المارونية الوحيدة التي لم تذهب إلى سورية بعد. فسورية ستوجـّه له دعوة رسمية وسيستقبله الرئيس حافظ الأسد ويُعامل كرئيس دولة ويزور موارنة سورية في قراهم وأحيائهم. كما أنّ الوسطاء المسيحيين وضعوا ورقة عمل جديّة عرضوها على البطريرك وعلى السوريين حوت كافة الشكاوى المسيحية ليتم تداولها ومناقشتها في لقاء خاص يضم البطريرك والرئيس السوري. وحسب الخطة فسينتهي اللقاء بتوقيع وثيقة مشتركة بين البطريرك والأسد. كما أُشيع في تلك الفترة أنّ بشّار الأسد، نجل الرئيس السوري، سيزور بكركي حاملاً الدعوة إلى البطريرك.

في تلك الفترة كانت وسائل الاعلام تتحدّث باستمرار عن الزيارة المرتقبة للبطريرك، في حين تكاثر زوّار بكركي من أصدقاء سورية المسيحيين وبعضهم موارنة (نواب ووزراء) لاقناع البطريرك بقبول الزيارة. وإذ اشتد الضغط على بكركي للقبول، كان الرأي العام المسيحي معادياً لهذه الزيارة، لأنّ بكركي كانت الحصن الأخير للرفض المسيحي الإذعان لسورية ومعقل الروح الاستقلالية. ولئن لم تثمر الضغوط عن قبولٍ مبدئي بالزيارة، صُرفَ

النظر عن ارسال بشّار الأسد واستعيض عنها بزيارة مُفاجئة قام بها اللواء غازي كنعان، رئيس شعبة المخابرات السورية في لبنان، إلى المطران بشارة الراعي في جبيل. وكان الراعي في ذلك الوقت يوجّه نقداً لاذعاً إلى الطبقة الحاكمة في لبنان («يلعبون أسياداً علينا فيما هم خدم لدى السوريين»)، ويستعمل لغة أكثر صراحة ومباشرة من البطريرك في هجومه. كان هدف سورية في التوجه إلى المطران الراعي بصفته أقسى المطارنة في مواقفه، التعبير عن رغبة سورية صادقة في التواصل مع الموارنة، وأنّ سورية باتت مقتنعة بضرورة التفاوض بين الجانبين. فقام الراعي بنقل الرسالة إلى البطريرك. كما جرت اتصالات سورية مع الفاتيكان بهدف التدخّل لدى البطريرك صفير للقبول بالزيارة، وذهب إيلي الفرزلي إلى روما حيث شرح ضرورة انفتاح الموارنة على محيطهم الجغرافي، ما يعني التقارب والعلاقات مع سورية.

ولكن الفاتيكان لم يكن محبّذاً لفكرة زيارة البطريرك لسورية، كما أنّ الرئيس الياس الهراوي تحفّظ وتذمّر من سعي دمشق إلى حوار مسيحي - سوري لا يمرّ عبره هو كأعلى سلطة سياسية مسيحية في لبنان. وكان الهرواي يعبّر عن عدم رضاه علناً أمام زوّاره، مندّداً بمحاولات إبعاد الدولة اللبنانية عن نقاش بين المسيحيين ودولة خارجية، في وقت لم يكن الهرواي يلقى قبولاً في الشارع المسيحي. فيكون لقاء الأسد بالبطريرك كلقاء قمّة يتوّج صفير ملكاً على المسيحيين والناطق الأول باسمهم ويهمّش الهراوي خاصة بعدما علم الهرواي أنّ جدول أعمال النقاش بين الأسد والبطريرك تضمّن التداول في أسماء لموقع رئاسة الجمهورية عندما ينتهي عهد الهراوي المجدّد في 1998. وأخيراً ونتيجة لمساعي الهراوي وضغوطه بالاتجاه المعاكس، أذعن عبد الحليم خدّام وأعلن أنّ «الحوار يكون دائماً بين دولة ودولة ونحن نتعامل مع الدولة اللبنانية فقط». وكان هذا التصريح في حزيران 1997 بعد شهر من زيارة البابا للبنان، فصُرف النظر نهائياً عن موضوع زيارة البطريرك لسورية.

لم يكن تدهور علاقات الحريري مع سورية ابن ساعته عام 2004، أو على الأقل منذ انتخاب الرئيس اميل لحود عام 1998. بل بدأ باكراً مع مؤتمر أصدقاء لبنان في كانون الأول 1996، في واشنطن برعاية الرئيس الأميركي بيل كلنتون. فقد راودت سورية الظنون في نوايا الحريري ومساعيه العربية والدولية وعلاقاته الشخصية مع قادة عرب وأجانب على أعلى المستويات. وخاصة أنّها لم تكن تستطيع ضبط هذه العلاقات أو حضورها للتأكّد من أنْ لا شيء يفسد مصلحتها في لبنان والمنطقة. وبالتالي باتت سورية حذرة من علاقات الحريري الخارجية غير المضبوطة وتخاف أنّ الحريري كان يسعى إلى التحرّر من دائرة نفوذها إلى الفلك

الأميركي بمعونة سعودية، وأن يعقد صلحاً منفرداً مع اسرائيل يستثمره في انعاش مشروعه الإعماري الذي يحتاج إلى سلام في المنطقة.

وإذ راقبت سورية عن كثب التحولات اللبنانية، خلصت إلى الاعتقاد أنّ مسيحيي لبنان سيكونون حلفاء طبيعيين للحريري إذا كان هذا منحاه الخارجي، وهو منحى يضعف هيمنة سورية على لبنان. كما كان واضحاً في التسعينات أنّ تقرّب الزعامات الدرزية والسنيّة في لبنان من المسيحيين لم يكن هدفه إعادة الثقة إلى قلوبهم، وهي ثقة ترتكز على تطمينات تبدأ بتوكيد استقلال لبنان ولا تنتهي بعودة زعماء الموارنة إلى ساحة العمل، بل كان هدف التقرّب استمالتهم إلى السنّة والدروز. أما سورية فقد كانت تهدف من تقرّبها جعلهم أكثر ليونة وقبولاً للوصاية. وسيكون لصعود الرئيس اميل لحّود أثر كبير في تقارب واجهة واسعة سنيّة درزية مارونية تبلور وجودها على الساحة بمواجهة سورية عام 2004.

وثمّة ملاحظة أخرى قبل ترك هذا المحور. لقد اختلف تقرّب الطائفة السائدة في لبنان المسلم من الطائفة الأضعف بعد 1990، مقارنة بتقرّب الطائفة السائدة من تلك الأضعف في لبنان المسيحي قبل 1990. ففي حين كان ثمّة طائفة واحدة بارزة في لبنان الكبير بعد 1920 هي الموارنة سعت لتقريب السنّة والشيعة والأرثوذكس والدروز، انقلب الوضع في لبنان المسلم وصعد السنّة والشيعة والدروز فباتت ثلاث طوائف ملكة تخطب ودّ الموارنة لتقريبهم من جمهورية الطائف. وحصل الفرز بعد 2005، فاتّجه قسم من الموارنة إلى جانب السنّة والدروز واتّجه قسم آخر إلى الشيعة.

هكذا كان إذاً صعود لبنان المسلم في التسعينات، فماذا فعل المسيحيّون إزاء ذلك؟

25. البطريرك زعيماً أوحد

ثمّة سؤال يُسأل لماذا تدخّل البطريرك صفير في السياسة؟ وقد يظنّ المراقب أنّ من يطرحه هو إمّا مسلم له موقفه من أي محاولة مسيحيّة للعودة إلى الساحة، أو علماني يؤمن بفصل الكنيسة عن الدولة. ولكنّ حقيقة الأمر أنّ عدداً من زعماء الموارنة والمثقفين المسيحيين طرحوا مراراً أو تذمّروا من النشاط السياسي الذي كان شبه يومي للبطريرك الماروني. والجواب يكمن في تاريخ الكنيسة المارونية الذي يعود لقرون كان فيها البطريرك هو أمير الموارنة.

زار البطريرك صفير كندا في شباط 2001 بعد جولة قام بها في الولايات المتحدة الأميركية، على رأس وفد من المطارنة بينهم المونسنيور يوسف طوق والمطران منجد الهاشم وآخرين.

وحضر وفد من الجالية لاستقباله في مطار أوتاوا العسكري الذي يفتح خصيصاً للزائرين الهامين الى العاصمة الكندية. فكان حفل كوكتيل ولقاء شعبي في قاعة في المطار. ثم أقامت الجالية حفل استقبال على شرفه في قاعة كبيرة في وسط أوتاوا حضره أكثر من ألف شخص من شخصيات رسمية كندية ورموز الجالية اللبنانية، وألقى البطريرك كلمة لافتة وجهها الى جميع اللبنانيين.

وأثناء جولته هذه سأله مراسل تلفزيون الجزيرة: هل يجوز الخلط بين الدين والسياسة خاصة بعدما أدّى ذلك إلى خراب لبنان في السابق؟ وكان يقصد سؤال البطريرك عن إقباله على التعاطي في السياسة وهو رجل دين، من الأجدر به الانصراف الى شؤون كنيسته وترك شؤون السياسة لأصحابها. الاعتراض على تعاطي البطريرك الماروني بالشأن العام كان خاطئاً على مستويين: الأول هو انطلاق المعترض من جهل بتاريخ الكنيسة المارونية في لبنان عبر القرون، حيث كانت في عصب الأحداث لا سيما تلك التي تمسّ مصير البلاد. وهذا التعاطي ليس مقتصراً على الموارنة بل يقاس به الزعماء الروحيون في الطوائف كافة. ففي المسيحية عبّر عن هموم الناس المتروبوليت الياس عودة والمطران جورج خضر[45]. أما في الإسلام، فالإمام موسى الصدر كان مناضلاً اجتماعياً وسياسياً وكان الشرارة التي أطلقت «حركة أمل»، ومنها «حزب الله» فيما بعد. ورجال الدين المسلمون دأبوا على التصريح السياسي يومياً، والتعاطي بالشأن العام أمر عادي في خطب الجمعة. وكذلك الأمر في قيادة المقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان. فكان السيد حسن نصر الله في الطليعة وهو الضليع في المذهب الشيعي. كما أن لسان حال السيد محمد حسين فضل الله، وهو من مراجع التقليد، دائم الحديث في المسائل اللبنانية العامة وتلك المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط والوضع الدولي. كما يشارك المفتي محمد رشيد قباني في التعاطي بالمواضيع العامة من موقعه الديني.

والخطأ الثاني في الاعتراض على تعاطي البطريرك صفير في الشأن العام، هو محاولة اضفاء منحى «أوروبي» علماني يريد فصل الدين عن الدولة. ويبدو هذا الفصل وكأنه يجب أن ينطبق على البطريرك دون سواه إذا ما رأينا من فصل بين الكنيسة الكاثوليكية في فرنسا مثلاً والدولة الفرنسية. ولا تنتصب هذه المطالبة عندما يتعاطى رجال الدين المسلمون في لبنان السياسة، أو عندما يصرّح المفتي محمد قباني أنّ «رجال الدين هم أولياء أمر السياسيين في هذا البلد»[46] ويكون له آراء يومية حول موقع السنّة في رئاسة الوزراء كخط أحمر. والواقع اللبناني لا يرضخ لهذا الفصل النظري بين شؤون قيصر وشؤون الله خاصة في غياب دولة مؤسساتية حديثة.

فيلجأ المواطنون الى طوائفهم، وعندما يرى رجل الدين تدهوراً في شؤون الرعية وتهديداً للحريات يكون من واجبه أن يرفع الصوت.

ولعلّ قصة الأديب اللبناني مارون عبود الأمير الأحمر تشير بوضوح الى دور رجل الدين الماروني في أزمنة الظلم. فيتخلّى عن محاكاة السلطة وتلبية دعوات المآدب ويخرج باحثاً عن حقوق المواطنين[47]. في **الأمير الأحمر** يتحدّث مارون عبود عن عهد الأمير بشير الثاني الشهابي وظلمه للأهالي لجمع الضرائب المرهقة، فيحتفظ بقسم ويؤدي القسم الباقي للحكام الأتراك العثمانيين في أوائل القرن التاسع عشر. وهي فترة كان البطريرك الماروني يتمتّع فيها بصلاحيات دينية وسياسية واسعة بصفته رئيساً للطائفة يعاونه المقدمون. «فالتف حوله أبناء الرعية واضعين فيه كل ثقتهم وآمالهم ومحملينه همومهم ومخاوفهم»[48]. وعانى الشعب من تعسف الحكام الا في عهد الأمير فخرالدين المعني الثاني الكبير حيث ارتاح الموارنة بفضل انفتاح الأمير وعدم تعصبه وتعيينه الماروني أبو نادر الخازن مستشاره الخاص وساعده الأيمن في ادارة شؤون الإمارة.

تحكي قصّة **الأمير الأحمر** عن رجل دين ماروني حبيس في مار عبدا الحرش، نكتشف لاحقاً أنه ترك رغيد العيش والمال والجاه في ظل الأمير بشير لينقلب عليه نصرة للمظلومين من أبناء بلاد جبيل. «كان الشعب في هذه الحقبة يقاسي من الأمير الأمرّين: مرارة العصبية المتغلغلة في عظام اللبناني، فلاحاً وعاملاً، وملاكاً وشيخاً، ومرارة الجباية والأموال الأميرية»[49]. «..وفي تلك الأثناء حلّ خبر ناسك جديد ظهر في دير مار عبدا الحرش... فأعجب الأهالي أن يحلّ بينهم هذا الحبيس الجديد المتكل على الله في معاشه...»[50]. كان الحبيس يتذكر في منسكه «كيف كان عائشاً ناعم البال مستريحاً في مدرسته الكبرى عين ورقة، يعلـّم الناس ويهذّب العقول، ويبث في الناشئة مبادىء الحرية الصحيحة عملاً بقول الإنجيل - تعرفون الحق والحق يحرركم. تذكـّر كيف كان يسوس الشباب من أبناء الشعب ليخلق منهم ثواراً على الاستعباد. تذكـّر كيف كان يحدثهم عن الثورة الفرنسية وكيف تغلـّب الشعب الفرنسي على مستعبديه الاقطاعيين، وقد كانوا يرتكبون جرائم أفظع من إقطاعيي لبنان وأشد قسوة»[51].

«وتذكـّر كيف كان ينصح المير ليكف عن ظلم الشعب وأن الشعب خير له من الإقطاعيين الذين يستعين بهم على تدويخ الرعية واذلالها.. ثم تذكـّر كيف أنه عيل صبره فلم يستطع أن يظل في منصب القضاء لأنه رثى للشعب المسكين الذي رآه يساق كالغنم ويُضرب كالبقر ويُطوّع كالخيل لتكمل مشيئة الأمير»[52].

«وكأن الحقيقة التي انتدبته للنضال عنها قد تراءت له في تلك الساعة العصيبة فصاح: لا، لا، لا. إنّ راحة الضمير خير من راحة الجسم. نعم غُلبنا وشُتّتنا في العاميتين: في عامية أنطلياس وفي عامية لحفد الا أننا نظل نجاهد حتى نقضي على سياسته الغاشمة...على كل حال يزول حتى حكم المير بشير بالرغم من جبروته وطغيانه»[53]. وتنبّه الناسك الى أن الأمر لا يتوقف على المير بشير بل على الولاة العثمانيين، «يظهر أن الداء في صيدا وعكا وحكاية المير مع الشعب تنطبق على هذه الحكاية الوجيزة: قيل سأل الحيط الوتد لماذا تشقني؟ فقال له اسأل من يدقّني. الولاية سلعة تباع بالمزاد عند ولاة صيدا. ترجّينا أن نلتفّ حول المير بشير ونصون حريتنا واستقلالنا، فإذا به يراعي مصلحته قبل كل شيء، وما يتفق مع مصلحته فهو مصلحة البلاد»[54]. وبلغ الغضب على الظلم مبلغه مع هذا الحبيس ففكر: «يقول الكتاب المقدس لا سلطة الا من الله. لقد شككت بذلك حين رأيت الظلم بعيني ولمسته بيدي. فكيف تكون السلطة من الله وهي تُشترى من الجزار ومن عبدالله باشا ولاة صيدا ودمشق... سامحني يا الله، أما قلت أنت إن يد الله مع الجماعة؟ ها أنا أتحمل عذابات وآلاماً في سبيل شعبك»[55].

وفي عيد مار روحانا في قرية عين كفاع اضطر الحبيس الغامض الى كشف أمره لكاهن القرية الذي طلب منه إثبات كهنوته قبل الشروع في قداس القرية. فإذا بالحبيس يعلن له أنه المطران يوسف أسطفان العاصي على المير والهارب من عسكره. وعندما تجمع الناس في كنيسة القرية وبدأ القداس، قال المطران أسطفان في عظته: اصبر أيها الإنسان فكل ما يسوؤك يزول. ولذلك أقول لك أصبر أيها الشعب فالذي ظلمك يزول. انه يذهب وأنت تبقى ان صبرت. قد نرى من رؤسائنا رجال الدين والدنيا أشياء لا تنطبق على الشريعة والناموس، فنظن أن عين الله نائمة، وأنه سبحانه وتعالى غافل عن كل ما جرى ويجري فيشكّ بعضنا ويلجّ فيكفر ويصبر الآخرون منتظرين عمل الله فيكون جزاؤهم الفوز والظفر. في أعالي الجبال التقى المطران يوسف اسطفان بالشدياق سركيس أحد زعماء العصيان ضد المير بشير الذي قال له: «اذا سمعنا القدّاس كل أحد وعيد يوفقنا الله ونقهر أعداءنا. والتفت اليه الشدياق سركيس ليرى فعل كلامه فيه فرآه يبتسم. ما لك تبتسم؟ أعَجبك هذا الرأي؟ اذا كنتم أنتم الخوارنة لا تؤيدون ثورتنا فمن يؤيدها؟ أتظن أن الثوار لا يحتاجون الى الواعظ وسماع كلام الله؟ ان لكلام الله قوة عظيمة فهو ينخّي الرجال ويقويها»[56].

ثمّة تكثيف لتاريخ ودور الكنيسة المارونية في قصّة مارون عبوّد.

***

ندب الموارنة وضعهم في التسعينات وخاصة خسارة زعمائهم البارزين الذين كانوا يتبعونهم بدون تردّد مثلما فعلوا دائماً ولو قادهم الزعيم إلى الهاوية. اعتقدَت نسبة كبيرة من الرأي العام المسيحي أنّ الحل للأزمة الوجودية التي تعصف بالمسيحيين هي العثور على بديل عن زعمائهم المغيّبين إذا لم تسمح الظروف بعودة هؤلاء إلى الساحة. فكان البابا زعيماً روحياً كبيراً لمسيحيي لبنان والبطريرك صفير زعيماً مباشراً يعوّض عما فات. ولم يكن انتصار النظام الذي قام بعد الحرب حاسماً، بل بقيت جزر مقاومة عديدة ضمّت القضاء اللبناني والنقابات العمالية والمطارنة الموارنة، وعلى رأسهم البطريرك صفير والمطارنة الياس عودة وبشارة الراعي وجورج خضر وبعض النواب ومئات المثقّفين والخبراء والإعلاميين وضباط الجيش.

أمام الإحباط المسيحي والانكسار غير المسبوق في التسعينات، أعلن الفاتيكان ما يشبه حالة طوارئ بدأها بتعويم البطريرك صفير كزعيم وحيد للمسيحيين وتوجّها بزيارة البابا التاريخية إلى لبنان في أيار 1997 كما جاء في الفصل السابق. وكان لتدخّل الفاتيكان نتائجه المذهلة وبداية نشاط كبير للبطريرك صفير بدأ عام 1992 وانتهى عام 2005 مع عودة زعماء المسيحيين إلى الساحة ولغاية انتخاب رئيس جمهورية في 25 ايار 2008. وما قام به البطريرك لوقف انحدار المسيحيين بحاجة إلى توثيق ودراسة لأنّه يعكس دور الكنيسة المارونية الذي لعبته عبر العصور كلّما واجه لبنان أزمنة مليئة بالصعاب.

وفيما صمت المسلمون والطوائف الأخرى عن الوصاية السورية، حيث كانوا تحت مراقبة سورية صارمة في محاولات تقرّبهم من الموارنة، بقي الموارنة، وعلى رأسهم البطريرك صفير، ينتقدون الوجود السوري والهيمنة السورية على الدولة اللبنانية. وإضافة إلى معارضتهم على الأرض، كان البعد الاغترابي الماروني الذي يُحسب بالملايين والذي قد يضرّ كثيراً بمصالح سورية لو شاء، حاضراً. كما كان حاضراً ليفيد سورية كثيراً لو جُيّر لصداقتها ولو عملت دمشق بهذا الاتجاه. لقد أدركت سورية أنّ غضب المسيحيين في لبنان ضدّها سيهدّد استقرار لبنان ويجعلها عرضة لأهواء اقليمية لا ترغبها. ولذلك كانت تريد أن تبدو بصورة الساعي إلى الوفاق بين اللبنانيين، وأنّ وجودها هو ضمانة لاستقرار لبنان، وروّجت لمقولة مفادها أنه إذا لم تُطلق يدها في التصرّف في لبنان فإنّ الوفاق الداخلي لن يكون على ما يرام وستحصل مشاكل[57]. ودلالة على الضعف الذي وصله المسيحيون، فقد دأب عدد من الشخصيات المسيحية، ومنهم جورج سعادة وأعضاء المكتب السياسي الكتائبي، على زيارة دمشق حتى لا توعز للحكومة اللبنانية بحلّ «حزب الكتائب» وإغلاق إذاعة صوت لبنان.

وحاول مسيحيون التعويض عن غياب قيادات مارونية فعّالة وقوّة سياسية ناشطة عبر جمع أشلاء ما بقي، فتألفت جبهات أولية ضمّت «الكتائب» والرابطة المارونية، وجَمَعَ البطريرك عدداً من الشخصيات في تجمّع كتلة شهوان. وكان الهدف التوكيد على المطالب المسيحية والدفع إلى توازن صحيح في الدولة بين المسلمين والمسيحيين، ومراجعة العلاقات مع سورية وخاصة المعاهدات الموقّعة التي تختزل سيادة لبنان.

وكجزء من دعم البطريرك صفير وتكريم الكنيسة المارونية في المشرق، قام البابا بتسميته كاردينالاً في الكنيسة الكاثوليكية في احتفال كبير في كاتدرائية بطرس الأكبر في روما نقلتها الفضائيات في 26 تشرين الثاني 1994. وهي مرتبة رفيعة في هيكلية الفاتيكان من صلاحياتها حق المشاركة في انتخاب البابا.

برز البطريرك صفير زعيماً مسيحياً أوحد. فهو لم يتحلّ بأي من صفات الزعيم السياسي التقليدي من ثروة وجاه وسلطة ومجد عائلي، وكان قصير القامة منخفض الصوت. ولكنّه عوّض عن غياب الزعامة والثروة ومظهر الكريزما بالشجاعة الأخلاقية ورباطة جأش قرويي جبل كسروان وتقوى رجل الدين الماروني. وهكذا مرّة تلو أخرى ومنذ نهاية الحرب، جاهر بمبادىء الحريّة والديمقراطية وحقوق المسيحين، مقاوماً محاولات عدّة لثنيه عن مواقفه واقناعه مثلاً بزيارة دمشق كما فعل غيره. كان صفير مدركاً لمسؤوليته في هذا المنعطف الحاسم من تاريخ الموارنة والمسيحية المشرقيّة. فقد راقب الهزائم العسكرية والكوارث المتتالية التي حلّت بالموارنة في أنحاء لبنان منذ 1975 مروراً بحرب الجبل وشرق صيدا. وساءه أن يكون شاهداً لا حول له في وقف الحرب المسيحية التي وصلت أسوأ مراحلها ببين 1985 و1990 وأدّت إلى اقتحام بكركي عام 1989 كما سبقت الإشارة. كل هذا كان يحصل في حين كانت الهزائم السياسية تتوالى وتجرّد المسيحيين من نفوذهم في لبنان وتدفعهم إلى الهامش، وهذا ما توّجه اتفاق الطائف عام 1989.

عرف صفير مغزى الدرس الذي قدّمته المصائب التي حلّت بالمسيحيين، وفي معظم الأحوال لخطأ ارتكبه زعماؤهم بسبب انقساماتهم وقصر نظرهم وسلوك بعضهم الانتحاري في «الذهاب إلى النهاية» أو «إلى الحسم»، رغم أنّ بعض مواقفه صبّت إلى جانب هذا الفريق من الموارنة على حساب فريق آخر. وتلقّى البطريرك جرعة دعم مهمة منذ إعلان الفاتيكان عن السينودس من أجل لبنان عام 1991 وحتى زيارة البابا للبنان عام 1997. فاستمرّ في نشاطه السياسي حتى عودة زعماء الموارنة إلى البروز مجدداً على الساحة اللبنانية بين 2002

و2005 وانتخاب رئيس جمهورية عام 2008. وكأسلافه في الموقع البطريركي، أصبح صفير مؤشّر البوصلة للموارنة. وأمام خوف الطبقة السياسية من الكلام الصريح، باستثناء ميشال عون في المنفى، كان صفير المسؤول اللبناني الوحيد تقريباً على الأرض الذي تكلّم بكل وضوح عن ضرورة «انسحاب جميع الجيوش الأجنبية من لبنان»، وهو يقصد اسرائيل وسورية. وندّد مراراً بقوى الأمن التي كانت تسيء لحقوق الإنسان بأعمالها التعسفية من اعتقالات وضرب المتظاهرين المعارضين خاصة من أنصار عون، وانتقد غياب العدالة الاجتماعية والإفقار وتكثيف الثروة بأيدي البعض وتغلغل المحاصصة الطائفية بشكل غير مسبوق في الإدارة العامة والفساد الضارب في أوصال الدولة والطبقة السياسية، وكل ما كان يدمّر الحياة الديمقراطية في لبنان ويهدّد الحريات العامة ويغتصب السيادة الوطنية و«مصداقية قرارنا الوطني». واستمدّ صفير سلطانه الاخلاقي من موقع بكركي التاريخي كـ«ضمير لبنان» والكرسي الذي كُرِّم بلقب «مجد لبنان» المحفور عليه وعلى جدران الكنيسة المارونية Gloria Libani Data Est، وهو شعار الكنيسة المارونية الأنطاكية («مجد لبنان أعطي له»).

طيلة تلك الفترة كان اللبنانيون وزعماؤهم يأخذون كلام البطريرك وارشاداته موقع الجدّ إذ كان يرسم حدود المواقف السياسية في لبنان وما يجب عدم التنازل عنه في مرحلة ما بعد الحرب ليصبح ما يقول بوصلة للبلاد. لقد عرضت محطات التلفزة استقبالات البطريرك اليومية في الصالون الكبير في بكركي، حيث حضر لبنانيون من جميع الطوائف من سياسيين وجمعيات ورجال دين وناس عاديين، وشوهد أثناءها البطريرك يصغي باهتمام، مهما قلّ شأن المتحدث أو صغر الموضوع الذي جاء من أجله لكثير من المسيحيين كان صفير ملاذهم الوحيد. أمّا للطبقة السياسية المسيحية التي برزت في حقبة الوصاية السورية فقد كانت زيارة البطريرك وسيلة لكسب مصداقية أمام الرأي العام أو فرصة لالتقاط الصورة مع أرفع شخصية مارونية في البلد. ولكن بعض السياسيين كانوا يسيئون إلى البطريرك بإطلاقهم التصريحات بعد خروجهم من لقائه ما يوحي وكأنّ موقفهم هذا، وخاصة إذا كان موجّهاً ضد فئة لبنانية أخرى، يستند إلى ما دار من حديث معه. كما زاره السياسيون المسلمون لاستشارته ولأنّه المرجعية المسيحية الأولى الناطقة باسم الشارع المسيحي. وفيما يلي ملخّص مواقف صفير في التسعينات:

* ضرورة التطبيق الكامل والصحيح لاتفاق الطائف وخاصة البنود المتعلقة بانسحاب الجيش السوري.

* قيام حكومة وفاق وطني حقيقي كما جاء في اتفاق الطائف.
* عودة المهجّرين إلى قراهم.
* قانون انتخابي عادل ومتوازن يضمن التمثيل الصحيح لكل المسيحيين، ويتبنّى قاعدة واحدة للدائرة الانتخابية أكان القانون مؤسّساً على القضاء أو على المحافظة.
* تجريد جميع الميليشيات من أسلحتها وليس الميليشيا المسيحية فقط وهذا يشمل «حزب الله»[58].
* حل قضية سمير جعجع، قائد «القوات اللبنانية»، لأن سجنه كان غير عادل وخاصة أنّ جميع أبطال الحرب الآخرين أصبحوا في السلطة.
* إلغاء قانون التجنيس الذي منح عشوائياً الجنسية اللبنانية لأكثر من 300 ألف شخص (لا يوجد رقم دقيق) تسعون بالمئة منهم مسلمون ما يهدّد التوازن الطائفي في لبنان.
* منع توطين 417 ألف لاجىء فلسطيني لأنّ التوطين يلحق أذىً كبيراً بالتركيبة الديمغرافية للبنان ونظامه التوافقي.
* إطلاق سراح السجناء اللبنانيين في السجون السورية.
* استعادة بعض صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني لتحقيق التوزان الدستوري لتوزيع السلطات.

هذه المواقف التي أعلنها البطريرك بشكل شبه يومي، وإن وافق عليها الكثير من المسلمين ضمنياً، كرّر بعضها أو كلّها من بعده المطارنة ورجال الدين المسيحيون أمام رعيّاتهم وكان أكثرهم بروزاً بشارة الراعي. كما نشط في ترويج هذه المواقف المتروبوليت الياس عودة وخاصة أنّ البطريرك هزيم المقيم في دمشق كان موافقاً على معظم مواقف صفير. وهذا ما جعل بكركي صاحبة الموقف السياسي للمسيحيين في لبنان، وباتت بيانات مجلس المطارنة الموارنة سياسية بامتياز، طارحة لأكثر القضايا الوطنية حساسيّة.

وعندما جاء موعد انتخابات 1996 النيابية، قام البطريرك صفير، وباصرار من الفاتيكان، بتشجيع المشاركة المسيحية ما رفع نسبتها. كما أنّ مجلس البطاركة والمطارنة الكاثوليك اصدر بياناً شجـّع فيه المشاركة في الترشّح والتصويت في الانتخابات البلدية عام 1998، الأولى من نوعها منذ 1962. انجلت الانتخابات البلدية في لبنان عام 1998 عن تحوّل نحو المزيد من الطائفية، حيث سجّلت التيارات السلفية الإسلامية تقدّماً في عدّة أماكن، واضطر الحريري للتحالف مع «الجماعة الإسلامية» في صيدا، وصوّت المسيحيون «للقوّات اللبنانية» في عدد من

بلدات شمال لبنان، فيما فازت في بيروت لائحة الحريري المختلطة.

وكان البطريرك مع انهاء الاحتلال الاسرائيلي، ولكنّه كان شديد القلق على تفريغ القرى الحدودية من سكّانها وهو يدرك أنّ الحرب المستمرّة أدّت إلى تضاؤل خطير للوجود المسيحي في المناطق الجنوبية المحتلة، ما عكّر التركيبة اللبنانية وخلق ظروفاً تسمح بتوطين الفلسطينيين في المناطق التي غادرها سكانها. ولقد تحقّقت هواجسه عندما غادر الشريط آلاف الموطنين إلى اسرائيل بعد التحرير عام 2000.

الهوامش:

1. شفيق المصري ، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد 56، «إتفاق الطائف: عناوين الوحدة الوطنية والتحديث»، نيسان 2006.
2. هذا ما درسه علماء الأنتربولوجيا عن القبائل البدائية في حوض الأمازون وتعلّقها بمشعوذ القبيلة أو ساحرها.
3. ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، بيروت، دار الجديد، 1993، ص 8.
4. ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، ص 225-227.
5. جان عزيز، **الأخبار**، 7 تموز 2008.
6. جورج سعادة، **قصّتي مع الطائف**، بيروت، 1998.
7. المطران جورج خضر، **هذا العالم لا يكفي**، حاوره سمير فرحات، بيروت، دار النهار، 2006، ص 89-90.
8. المطران جورج خضر، **هذا العالم لا يكفي**، ص 93.
9. المطران جورج خضر، **هذا العالم لا يكفي**، ص 95.
10. جريدة **السفير**، مقابلة مع البطريرك هزيم، 29 كانون الثاني، 1998.
11. *L'Orient Le Jour*, 9 juin 1998, p. 3.
12. من مقابلة مع المؤلف في برمانا، 19 كانون الأول 2007.
13. مؤتمر التنوّع الثقافي والوحدة السياسية، 18 أيّار 1993.
14. ألبير منصور، **الانقلاب على الطائف**، بيروت، دار الجديد، 1993، ص 46-47.، ومقال عماد مرمل، **السفير**، 22 أيّار 2003، «الحريري يرى في لحود صورة الجمهورية الأولى».
15. إلياس الهرواي، **عودة الجمهورية**، ص 248.
16. نجاح واكيم، **الأيادي السود** ، ص 85-86.
17. نجاح واكيم، **الأيادي السود**، ص 115.
18. وثيقة رسمية مؤرخة 30 أيار 2007، حصلت عليها **النهار** ونشرتها في 30 حزيران 2008.
19. ريتا شرارة، **النهار**، 30 حزيران 2008.
20. Volker Perthes, «Myths and Money: Years of Hariri and Lebanon's Preparation for a New Middle East», MERIP *Middle East Report*, no. 203, Spring 1997, p 3.
21. إضافة إلى **محطة المستقبل** كان راديو الشرق، وجريدة **المستقبل** منذ 14 حزيران 1999 بعد ثمانية أشهر من خروج الحريري الأول من الحكم. وامتلك تراخيص ثلاث مطبوعات هي «صوت العروبة» و«الهدى» و**مجلة** «الهدف». كما كان

له نفوذ في ست صحف رئيسية في لبنان، وعلاقات جيّدة مع صحافيين يغطّون كافة وجهات النظر اللبنانية. (مصدر: René Nabaa, *Rafic Hariri*, p. 21 et 69).

22. خرجت هذه المحطة على إجماع النظام الحاكم فأقفلت أثناء انتخابات فرعية في أيلول 2002 لأسباب واهية حيث أيّدت المحطة مرشّحاً ضد مرشّح آخر يلقى دعم ميشال المرّ والأوليغوبول الحاكم. وربما كان السبب الرئيسي هو نفَس المحطة المعارض للوصاية السورية وعرضها مقابلات مع ميشال عون وغيره من المناوئين لسورية.

23. Mark Dennis, «If you can't beat 'em buy 'em. Lebanese Prime Minister *Rafik Hariri's* efforts to control the media», an article from *Columbia Journalism Review*, May 1, 1994.

24. إلياس الهرواي، **عودة الجمهورية**، ص 322.

25. سعود المولى لصحيفة **لوريان لوجور**، 3 حزيران، 1997، «إحباط الطبقة الوسطى المسلمة لا يقل عن الإحباط لدى المسيحيين».

26. حسين الحسيني، **مبادئ المعارضة اللبنانية**، بيروت، شركة المطبوعات.

27. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 143.

28. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 62.

29. محمد حسين فضل الله، **إضاءات اسلامية**، بيروت، دار النهار، 2003.

30. مقال سعود المولى، **السفير**، 3-4 نيسان 1997.

31. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 149.

32. Association of Banks in Lebanon: *Economic Letter*, no. 10, October 1997, pp. 3 and 14.

33. الفضل شلق، **تجربتي مع الحريري**، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005. وأحمد الزغبي، **رفيق الحريري شهادات في الشهيد**، بيروت، دار القلم، 2006. وخالد أحمد التقي وتوماس شيللين، **الحريري الظاهرة**، بيروت، طبعة خاصة، 2005. محمد سعيد اللحام، **مسيرة الشهيد رفيق الحريري**، بيروت، المركز الثقافي اللبناني، 2005. (عناوين أجزائه هي: **من الميلاد إلى الاستشهاد، المؤسسات، الحكم والمسؤولية، الرحلات الدولية، تصريحات الرئيس، آراء ومواقف، نشاطات الأسرة الاجتماعية والإنسانية، من قتل رفيق الحريري، الاغتيال وردود الفعل، الوداع الأخير**).

34. نجاح واكيم، **الأيادي السود**، بيروت، شركة المطبوعات، 1999، ص 22.

35. نجاح واكيم، **الأيادي السود**، ص 26.

36. «روبير حاتم: حبيقة اكّد لي أن رفيق الحريري كان يكلف جوني عبدو شراء أي مسؤول مسيحي»، مقابلة مع كوبرا، روبير حاتم، موقع ليلي ماغازين: http://leilamagazine29.blogspot.com/2008/01/blog-post_24.html

37. René Nabaa, *Rafic Hariri – Un homme d'affaires premier ministre*, Paris, L'Harmattan, 1999, p. 97.

38. تلقى الجيش مساعدة شهرية بقيمة نصف مليون دولار من المملكة العربية السعودية، كانت تُسلّم مباشرة الى العماد عون من خلال رجل الاعمال رفيق الحريري ما مكّنه من تأمين التقديمات الاجتماعية لجنوده في فترة اقتصادية صعبة.

39. René Nabaa, *Rafic Hariri*, p. 21.

40. نجاح واكيم، **الأيادي السود**، ص 300-299.

41. جورج سعاده، **قصتي مع الطائف**، 1998.

42. Georges Corm, op. cit., p. 227.

43. راجع مقابلة ريمون إدّه مع المؤلف في باريس في الملحق.

44. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 150.

45. راجع المقابلة مع المطران خضر في الملحق.
46. ردّاً على انتقاد تدخـّله في موضوع الزواج المدني الاختياري عام 1998.
47. مارون عبود منارة من منائر الأدب اللبناني، يعتبر هذا الأدب ضيعة من ضياع الأدب العربي وتالياً لا يمكن صبغه بانحياز أو تعصّب. فلو حاول عبور حواجز الحقد الطائفي أيام الحرب لقتلته عصابات الذبح على الهوية مرتين، مرة لأن اسمه مارون ومرة لأنه أطلق اسم محمد على ابنه البكر فأصبح لقبه أبو محمد. ولا تخلو كتبه العديدة من استشهادات الإمام علي والحكمة الاسلامية.
48. يوسف محفوظ، **تاريخ الكنيسة المارونية**.
49. مارون عبود، **الأمير الأحمر**، ص 22.
50. **الأمير الأحمر**، ص 25.
51. **الأمير الأحمر**، ص 39.
52. **الأمير الأحمر**، ص 40.
53. **الأمير الأحمر**، ص 41.
54. **الأمير الأحمر**، ص 24.
55. **الأمير الأحمر**، ص 43.
56. **الأمير الأحمر**، ص 72.
57. حتى في العام 2005، كان في صلب خطاب الرئيس بشار الأسد يوم أعلن مغادرة الجيش السوري لبنان توقّعه بأحداث أهلية و«17 أيّار جديد».
58. اعترفت الدولة اللبنانية بسلاح «حزب الله» كمقاومة للاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان.

الفصل السابع

آخر الرؤساء الموارنة؟

26. إشكالية صلاحيات الرئيس الماروني

إلى أي مدى ساهم نزعُ صلاحيّات رئيس الجمهورية الماروني في الدستور في تحجيم الدور المسيحي في لبنان؟ وهل كانت إشكالية موقع الرئيس تدور حول نصّ دستوريّ مكتوب أم حول شخصية الرئيس وقوّته أو ضعفه؟ ولماذا اختلف عهدا الرئيسين الياس الهراوي وإميل لحود من حيث نفوذ رئيس الجمهورية إذا كان الدستور قد أزال صلاحيات الرئيس؟ وحتى قبل الطائف، لماذا اختلف كميل شمعون عن بشارة الخوري، وسليمان فرنجية عن شارل حلو في ظل نص دستوري لم يتغيّر؟

الجواب عن هذه الأسئلة يوضّح إذا كانت نضالات المسيحيين صائبة في المطالبة بعودة الصلاحيات، أم أنّ القصّة كانت أبعد من الصلاحيات ومن نظام الحكم. وربما يصل الجواب إلى استنتاجات تسلّط الضوء على الظروف التي أحاطت بعهد الرئيس إميل لحود والعوامل التي تحكم عهد الرئيس ميشال سليمان.

بدأ التذمّر المسيحي يتصاعد في أواخر التسعينات، وينفض مشاعر الإحباط التي لازمته. وإذ برزت لائحة مطالب مسيحية وتبيّن أنّ تحقيق معظمها مرتبط بموافقة نظام الوصاية السورية أو رفضه، خاضت المعارضة المسيحية، تتقدّمها الكنيسة المارونية، معركة ضد النظام الأمني الذي أدارته سورية في لبنان. وفهمت سورية باكراً معنى هذا المنحى المسيحي إذ لم يفت دمشق ملاحظة الحشود الضخمة التي استقبلت البابا يوحنا بولس الثاني في أيّار 1997 وعودة شيء من التنظيم إلى العمل اليومي المسيحي، ولو اقتصر على الإعلام

والتظاهر والندوات والاتصالات. لقد جعلت بعض القوى المسيحية استعادة صلاحيات رئاسة الجمهورية وهيبتها والدور المسيحي في قمّة عملها المطلبي. ولكن هذه القوى نسيت أنّ بعض ما تطلبه أيّ «استعادة الصلاحيات» هو بالضبط ما عجز عن ممارسته عملياً «جميع رؤساء الجمهورية الذين اتُّهموا بأنهم يتمتعون بصلاحيات واسعة جداً. وخاضت القوى اليسارية والإسلامية حرباً طويلة حتى نالت من هذه الصلاحيات وقلّمت أظافر رئيس الجمهورية دستورياً. في حين أن رئيس الجمهورية قبل الطائف، على عكس ما تظن فئة كبيرة من اللبنانيين، كان يشكو القيود العديدة المفروضة عليه والتي كانت تمنعه من استعمال صلاحياته»[1].

الصلاحيات الواسعة التي تمتّع بها الرئيس الماروني في الماضي كانت هبة من المسلمين، حسبما رأى البعض. ففي 1943، لدى البحث في تعديل الدستور لإلغاء صلاحيات المفوض السامي الفرنسي، طلب رياض الصلح إعطاء كل صلاحيات وموقع ومكانة هذا الأخير لرئيس الجمهورية الماروني. فتوافقت القيادات الإسلامية، بتشجيع من وزير الخارجية المصري، على تجاوز كل ما كان من شأنه أن يشكّل عقبة في وجه استقلال لبنان عن فرنسا. خصوصاً أنّ أكثر من نصف المسيحيين - بدليل نتائج الانتخابات النيابية في جبل لبنان - كان غير متحمّس أو غير مستعجل لرحيل فرنسا. لقد ارتأى المسلمون عدم الدخول في تعديلات دستورية على صلاحيات المفوّض السامي الفرنسي تؤدي إلى صلاحيات ضعيفة لرئيس الجمهورية الماروني، وذلك كي لا ترتفع نسبة المسيحيين المتوجّسين من رحيل «الأم الحنون»[2]. فكانت صلاحيات مطلقة للموارنة مقابل زوال الانتداب. ويقول أنطوان سعد إنّ المسلمين غضّوا النظر عن الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية لأنهم كانوا يراهنون على التبدل الديموغرافي الذي توقّعوه ابتداء من منتصف الثلاثينات من القرن الماضي، وعلى موقع لبنان في قلب العالم العربي الإسلامي الذي يحيط به من كل جانب، فكانت أهمية خروج فرنسا أنّها أصبحت على مسافة آلاف الكيلومترات ونسيت مستعمراتها في الشرق الأدنى. ولم يكن منح صلاحيات واسعة للموارنة بلا ثمن للمسلمين، فقد استمرّوا منذ 1943 جيلاً وراء جيل بالشكوى من الغبن اللاحق بهم جراء تضحيتهم مقابل أن يستقلّ لبنان عن فرنسا. وهو يشبه زوال هذه الصلاحيات بعد 1989 عندما صمت فريق من المسيحيين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عن المطالبة بـ«حقوق المسيحيين» مقابل أن يحصل لبنان على «الاستقلال الثاني» من ... سورية.

إنّ المسلمين لم يسلّموا بالصلاحيات المارونية ويقبلوا بها على أنّها الديمقراطية التي ستنظّم الحياة السياسية في البلاد، بل قاوموا استعمالها بصمت وحزم. وأدرك الرؤساء الموارنة المتعاقبون منذ الاستقلال هذا الأمر وأيقنوا أن فعالية الصلاحيات الواسعة كانت للتهويل أكثر مما هي للاستعمال، ولإشعار المسيحيين بالاطمئنان النفسي أكثر مما هي لتثبيت سلطتهم في البلاد. «لذلك أحجموا عن استخدامها من غير أن تكون للمسلمين قدرة دستورية على تعطيلها، لأن قدرة التعطيل لدى هؤلاء كانت ولا تزال كامنة في المعطيين الجيوسياسي والاجتماعي المتحكّمين بلبنان. وفي المرات القليلة التي استخدموها، لم يكن رؤساء الجمهورية في وارد التحدي للإرادة الإسلامية العامة بل انسجاماً معها»[3]. وكلّما مارس رئيس الجمهورية صلاحياته بشكل تناقض مع الاتجاه الإسلامي العام في لبنان، كانت النتيجة المطالبة بنزع هذه الصلاحيات.

عندما حلّ رئيس الجمهورية بشارة الخوري مجلس النواب عام 1947، كانت الغالبية الإسلامية، وخاصة الشيعة، متحمّسة لإنهاء ولاية رئيس المجلس حبيب أبي شهلا، ولم يعترض أحد. وعندما حلّ فؤاد شهاب البرلمان عام 1960، كان للانتهاء من المجلس المنتخب سنة 1957 الذي «دوزنه» كميل شمعون ليُسقط معارضيه السنّة والدروز. وعندما كلّف رئيس الجمهورية شارل حلو عبد الله اليافي تشكيل الحكومة على رغم أن 42 نائباً سموا رشيد كرامي في الاستشارات النيابية، اعترض كرامي على تصرّف حلو وبدأ معركة انتهت بجعل الاستشارات ملزمة. وعام 1969 اعتكف رشيد كرامي ستة أشهر عن العمل دون أن يتمكّن شارل حلو من استعمال صلاحياته واستبداله. وسنة 1978، رفض سليم الحص الاستقالة ولم يستعمل الياس سركيس صلاحيته بإقالة الحص. عدم القدرة على ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية كانت سبب إحجام فؤاد شهاب عن خوض الانتخابات الرئاسية سنة 1970. وكان أمين الجميل يستخدم صلاحية تأخير أو عدم إصدار المراسيم ما جعل نفوذه بلا حدّ. فأصّر النواب في مؤتمر الطائف على تحديد المهلة الزمنيّة لإصدار المراسيم ونشرها. ويروي النواب الموارنة الذين شاركوا في محادثات الطائف أنهم كانوا يقولون لزملائهم المسلمين: «لا تفصّلوا الدستور على قياس تجربتكم مع الرئيس أمين الجميل. لا تفكّروا فقط به عندما تريدون مقاربة النصوص الدستورية»[4].

والحقيقة أنّ المرّات التي طالب فيها المسلمون بالمشاركة في الصلاحيات وبتخفيض صلاحيات رئيس الجمهورية كانت في غالبها مرتبطة بتوجّهات سياسة رئيس الجمهورية

الخارجية، وبخاصة في مسألة النزاع العربي - الإسرائيلي والعلاقات مع الغرب، واتخاذ جانب الدول العربية الموالية لأميركا، ولم تكن يوماً بسبب طائفة الرئيس. فقد برز نزاع واختلاف في المنطلقات بين المسلمين وكميل شمعون، الذي وقف مع الغرب ضد جمال عبدالناصر، فقامت ثورة في لبنان، في حين كان ثمّة تقارب مع فؤاد شهاب وارتضى المسلمون بممارسته لصلاحياته لأنّ سياسته كانت عربية.

ويرى رغيد الصلح أنّ الأمر تجاوز قبول أو عدم قبول مسلمي لبنان، ليصبح استعمال رئيس الجمهورية الماروني صلاحياته موضوع أخذ وردّ من الحكّام العرب أيضاً: «النخب البورجوازية الإسلامية التي كانت حاكمة وممسكة بمختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول العربية المحيطة بلبنان كانت مرتاحة إلى الدور المسيحي فيه، وكانت لا تبدي أي ممانعة لموقع المسيحيين السياسي. فطبقة الأعيان هذه المتميّزة بثقافتها ومعرفتها بالحداثة في أوروبا، كانت تحب لبنان وتقرّ أنّ العامل المسيحي الفاعل فيه هو ما يعطيه طابعه الخاص القائم على مبادئ الليبرالية والديمقراطية والانفتاح. لذلك كانت تميل إلى قبول واقعه كما هو». وكانت الدول العربية ترضى أو تغضب من رئيس الجمهورية الماروني حسب سياسته. فالرئيس جمال عبد الناصر لم يرض عن كميل شمعون بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ولكنّه رضي على فؤاد شهاب ودعم اصلاحاته. أمّا سورية فهي لم تقلّص من صلاحيات رئيس الجمهورية في الوثائق والمشاريع الإصلاحية التي أشرفت عليها عام 1976 وخاصة في عهد سليمان فرنجية. ثم انقلبت بعد وقوع الخلافات مع المسيحيين وطلاقها مع الياس سركيس عام 1978، خصوصاً في الشق المتعلق بصلاحيات رئيس الدولة اللبنانية. «إذ لم ترقَ أيٌّ من هذه الوثائق قبل المواجهات بين المسيحيين وسوريا إلى مستوى نزع زمام السلطة الإجرائية من يد رئيس الجمهورية»[5]. وكان عبد الحليم خدّام ينتقد صلاحيات الرئيس الماروني في عهدي الياس سركيس وأمين الجميّل، ويقول إنّ «لا حكم ديمقراطياً في لبنان. صلاحيات رئيس الجمهورية تجعل الحكم كلّه في يده، ورئيس الحكومة بالنسبة إليه صفر... يستطيع رئيس الجمهورية أن يؤثّر على كل وزير كما يستطيع أن يمارس من السلطة ما لا يستهان به بمعزل عن الوزراء ومجلس الوزراء، بفضل تحكّمه بقيادة الجيش ومديرية الأمن العام ومديرية المخابرات. وباختصار، المشكلة ناجمة عن وضع دستوري متخلّف... ألا يستحق هذا الدستور مراجعة؟»[6].

بقطع النظر عن صوابية إنهاء الانتداب الفرنسي سنة 1943 قبل اشتداد عود الدولة اللبنانية الفتية، وتبلور شعور وطني لبناني موحّد، كان بشارة الخوري صاحب أول مشروع

لانخراط الموارنة ولبنان في قلب العالم العربي. وقد تمكّن من اجتذاب قواعد مسيحيّة معه في إعطاء الثقافة العربية الاعتبار في دوائر الدولة وفي التربية وفي مواجهة قيام إسرائيل ودخول الجيش اللبناني في معارك إلى جانب القوات العربية عام 1948. أما كميل شمعون، فرغم أن وصوله إلى سدة الرئاسة كان مردّه إلى كونه «فتى العروبة الأغر» الذي دافع عن حقوق الفلسطينيين، أخذ وبالتحالف مع بعض القوى العربية الرجعية خياراً غربياً، وأدّى دوراً جاراه فيه المسيحيون الذين سُحروا بشخصيته. ثم أعاد الرئيس فؤاد شهاب لبنان والمسيحيين شرقاً بعدما أتت كلفة سياسة شمعون باهظة عليهم. لقد استنتج شهاب أن الواقعية تفترض تبنّي البعد العربي المتناغم مع الرئيس جمال عبد الناصر، وحافظ على ليبيرالية اقتصادية وضرورة اجتذاب المسلمين إلى الدولة اللبنانية عبر الإنماء المتوازن والإدارة الحديثة الفعالة لتقوية انتمائهم اللبناني. ولكن الرئيس شارل حلو، الذي بدأ شهابياً، اجتذبه الحلف الثلاثي الماروني ذي النزعة الغربية بعد هزيمة عبد الناصر سنة 1967، وتضاءلت قدرة حلو على ضبط الشارع الإسلامي، على قاعدة «لا رأي لمن لا يُطاع»، فتحوّل في النصف الثاني من عهده من حَكَم إلى مدير أزمات، وهكذا أصبح كل رئيس ماروني جاء من بعده. وحاول الرئيس سليمان فرنجية أن يتصدى للأزمة عام 1973، فانفجرت في وجهه وتهمّش موقعه. وإذ وجد صعوبة في تدويل الأزمة كما ضغط ريمون إده وكميل شمعون، عاد فرنجية شرقاً إلى سورية طالباً مؤازرة جيشها بعدما حاز على موافقة معظم الفاعليات المسيحية. وجرّب الرئيس إلياس سركيس إحياء التجربة الشهابية بتفاهم مع سورية مقابل المساعدة على ترتيب الوضع الداخلي وضبط الفلسطينيين والقوى اليسارية، وكان ضبط هؤلاء مطلباً أميركياً. ولكن الأزمة عادت إلى التعقيد بعد الصلح المصري-الإسرائيلي عام 1978 فتهمّش دور سركيس أيضاً. وبنتيجة فشل سياسة الاعتدال التي انتهجها، وخشية أن يؤدّي استبعاد بشير الجميل عن الرئاسة إلى دفعه باتجاه التقسيم، ساعد سركيس قائد «القوات اللبنانية» على الوصول إلى موقع رئاسة الجمهورية.

بدوره، حاول أمين الجميل وقف الحرب بالاستناد إلى تأييد مسيحي ودعم دولي وإقليمي في السنة الأولى من عهده. ولكن حرب لبنان تواصلت والاقتصاد انهار والشارع المسيحي لم يكن معه، فتراجع الدور المسيحي أكثر. وخسر الجميّل حتى دوره في إدارة الأزمة خاصة بعد حرب الجبل وانتفاضة 6 شباط 1984، وفشل مؤتمري لوزان وجنيف وخلوات بكفيا وغيرها واشتعال الحرب المسيحية والانتفاضات ضد موقع الرئاسة والرئيس. في هذا العهد

انكفأ الدور المسيحي إلى حدوده الدنيا. وكانت المحاولة الأخيرة لإحياء الدور المسيحي في استعادة السيادة الوطنية هي «حرب التحرير» التي خاضها عون، والتي انتهت إلى توقيع اتفاق الطائف بعد الوصول إلى فراغ على المستوى الرئاسي وحرمان المسيحيين موقعاً قوياً في المعادلة، وخسارة حرب التحرير واستجداء العالم لوقفها نتيجة عدم التوازن في موازين القوى. أما مواجهة عون – جعجع فقد قضت على كل قدرة مسيحية للممانعة أو الاعتراض، وأدّت إلى سقوط الكانتون. وكان عهد الياس الهراوي الدليل الساطع على الاختفاء التام لدور الرئيس الماروني وللدور المسيحي، حيث أصبح الرئيس رفيق الحريري هو من يُحدد اتجاهات الحياة السياسية وفق توجيهات سورية، ولم يستطع الهراوي حتى إضافة بند يهمّه إلى جدول مجلس الوزراء الذي يرأس جلساته هو. فأنهى عهده بالمطالبة بإعادة النظر في اتفاق الطائف لتعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية.

ذكر جورج سعادة في كتابه **قصتي مع الطائف**، أنّ اتفاق الطائف «أعطى المسلمين نصّاً ما كان الرؤساء الموارنة المتعاقبون يمارسونه عرفاً». وبالتالي، فإن رئيس الجمهورية بعد 1989، كان بإمكانه أن يحكم بالطريقة نفسها التي حكم بها الرؤساء منذ 1943. وكان رئيس الجمهورية قادراً أن يمتنع عن توقيع مرسوم تشكيل حكومة لا يؤمن بتمسّكها بالثوابت الوطنية التي يؤمن بها هو. ولكن بين الياس الهراوي الذي كان يطالب بإعادة بعض الصلاحيات إلى رئاسة الجمهورية والرئيس إميل لحود الذي شكا السنّةُ من سطوته، لا يبدو أنّ المشكلة الأساس كانت في أنّ منصب رئيس الدولة بات صوريّاً، بل اختلف الأسلوب بين رئيسين بنفس مستوى الصلاحيات. وقد أظهرت الأحداث التي تلت انسحاب القوات السورية سنة 2005، أنّ المحاولات الجبّارة والتهديدات المتكرّرة لعزل لحود التي قام بها التحالف المناوىء لسورية، مدعوماً من باريس وواشنطن والرياض، لم تكن ناجحة، حتى عندما تخلّى عنه أصدقاء سورية في لبنان وهم من يفترض أن يكونوا حلفاءه، فتوقّفوا عن زيارته أو السؤال عن خاطره. كل هذا أكّد أن منصب الرئيس الماروني لم يكن صوريّاً.

كان الرئيسان فؤاد شهاب وسليمان فرنجية يعتبران من الرؤساء الأقوياء. ولكن الأول أحجم عن إعادة ترشيح نفسه سنة 1970 بسبب أنّ الصلاحيات ملجومة: «رئيس الجمهورية لا يملك صلاحية استخدام الجيش، إذا كان رئيس الحكومة غير موافق، وإذا اعتكف هذا الأخير تعطلت البلاد كلياً (...) إذا كانوا يريدون عودتي والسعي جدياً لإصلاح الأمور فعلاً، فليحرجوني عبر تعديل الدستور بشكل يجعلني حاكماً وليس فقط المسؤول الذي يحمل

وزر المشاكل ولا يملك فعلياً زمام الحكم». وباكراً لاحظ فؤاد بطرس اشكالية الصلاحيات الرئاسية بقوله في الندوة اللبنانية:

«لا شك في أن صلاحيات الرئيس مهمة، وينبغي له أن يلجأ إليها في بعض الظروف. ولكن الإصرار على استعمالها غالباً قد يؤدي إلى إضعاف المؤسسة الرئاسية نفسها. وفضلاً عن ذلك، يشكّل دور الحَكَم أحياناً الوسيلة الوحيدة لاستمرار اللعبة، في بلد تتعايش فيه وتصطرع ضمن نظام الحرية السياسية أشد النزاعات تناقضاً، وتنطلق فيه أكثر الشهوات تنوعاً من قيودها. وأرى أيضاً أنه لا بد للحَكَم من قدر واف من رباطة الجأش ليكبح ردات فعله في بعض المناسبات. ومع ذلك، فإن الرأي الذي يمكنني أن أصفه بالقاسي، يترصد دائماً الإجراء الباهر الذي يحمل طابع الرجل الأول في الدولة...»[7].

أما الرئيس فرنجية فقد طلب، كما سبقت الإشارة، من كميل شمعون وبيار الجميل، غداة المعارك بين الجيش اللبناني والفلسطينيين عام 1973، أن يستعدا للحرب ويعملا على تنمية قدرات حزبيهما العسكرية لأنّه لا يستطيع أن يضمن قدرة الجيش والسلطات الأمنية اللبنانية على القيام بواجبها في فرض الأمن والاستقرار وحماية المواطنين من تجاوزات التنظيمات الفلسطينية. لعل موقف فرنجية في مؤتمر لوزان في آذار 1984 يختصر معركة الصلاحيات وكأنّه يقول للمسلمين «أعطوني الصلاحيات أعطكم سياسة عربيّة». ففي ذلك المؤتمر كان فرنجية أكثر الحاضرين عداوة لإسرائيل، ولكنّه كان أيضاً الأكثر مارونية. فكان يشدّد على تأكيد العداء لاسرائيل في كافة بنود الحوار وكذلك قطع العلاقات مع أميركا. ولكن في الإصلاح السياسي فاق مواقف بيار الجميّل وكميل شمعون والموارنة الآخرين في التشدّد: «أنا غير مستعد أن أتنازل عن درهم في حقوق طائفتي... ماني مستعد أبداً... طائفتي مع ربي الذي خلقني ما بدّي تاجر فيها»[8].

يبدو أنّ العمل المطلبي المسيحي قد تراجع خلال عقدين من الزمن من مطلب السيادة إلى مطلب عودة الصلاحيات الرئاسية، وأخيراً إلى مطلب إعادة الاعتبار إلى الدولة وصولاً إلى الحصول على ضمانات أو حصّة في الدولة أمام صعود السنّة والشيعة. أمّا كيف تكون عودة الدولة مطلباً مسيحيّاً، فذلك يعني أن تبسط الدولة سلطتها على كل الأراضي اللبنانية، وأن يُحصر السلاح في يد السلطات الأمنية الشرعية وأن يتوفّر الأمن والاستقرار. ويُعتقد أنّ كل هذا يفسح المجال أمام المسيحيين لبناء اقتصاد مزدهر والعيش في بحبوحة. وهذا المطلب هو عودة إلى بديهية مسيحية منذ سنة 1969 بمواجهة التهديد الفلسطيني للكيان، والذي لم

تستطع صلاحيات رئيس الجمهورية آنذاك مواجهته، وكان من أسباب انهيار الدولة آنذاك هو تسرّع المارونية السياسية (سليمان فرنجية وكميل شمعون وريمون إدّه مع رئيس الوزراء المتحمّس صائب سلام) تفكيك المنظومة الأمنية التي أسّسها النهج الشهابي في الستينات وضبط المخيمات الفلسطينية. ولكن خارطة طريق عودة مثل هذه الدولة لا تضمن أنّها ستعزّز الوضع المسيحي، فقد تكون ترجمتها أنّها دولة تبني قدراتها الدفاعية تجاه اسرائيل، وهو مفهوم طلبه «حزب الله».

وإذ شكا المسيحيون من تعرّضهم للتهميش منذ 1990، انقسموا بين مطلب التوازن والحقوق من جهة (عون) وبين تحقيق السيادة الوطنية وتعزيزها والدفاع عنها (جعجع والجميّل، الخ) من جهة أخرى. ويرى أنطوان سعد: «ربما في اللاوعي الجماعي عند المسيحيين ثقة مبالغ فيها في النفس بأنهم قادرون على إعادة الاعتبار لأنفسهم ودورهم وقدرتهم على التأثير متى ما توافر إطار الدولة الديموقراطية القادرة بمعناها الكلاسيكي على إرساء حكم القانون. في المقابل، قد يكون ثمّة من لا يوافق بين المسيحيين على هذه النظرة ويراها ساذجة لأن حظوظ الدولة الديموقراطية في مجتمع تعددي تكون أقل بغياب التمثيل الصحيح للمسيحيين، ولأن لا قدرة لهؤلاء على الدفع باتجاه مشروع الدولة الديموقراطية الليبرالية النزعة الذي يعملون على تحقيقه وتطويره باستمرار منذ إنشاء دولة لبنان الكبير إن لم يكونوا في قلب السلطة وفي مفاصل أجهزة الدولة».

ويرى أنطوان مسرّة أنّ تحلُّق المسيحيين حول رئيس الجمهورية يجعله طرفاً داخلياً، ولكن المطلوب الارفضاض من حوله واستبدال هذا التحلّق بخلق لوبي يضغط على النواب والوزراء المسيحيين والأحزاب التي تمثّل المسيحيين. هذا فقط يجعل رئيس الجمهورية حامي الدستور والمدافع عن النظام العام، وأن يكون ضمير الوطن أبعد من المصالح الضيقة للطوائف، يسهر على تطبيق القوانين ويحفظ المصلحة العامة. فهو حارس الشرعية والسيادة والوحدة الوطنية[9].

27. إميل لحود: عودة الماروني القوي؟

ليس صدفة أن يصل قائد الجيش إلى المنصب الأول في لبنان عام 1998. فهذا استعادة لما حدث عام 1958 عندما انتُخب قائد الجيش فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، وعام 1988 عندما أصبح قائد الجيش ميشال عون رئيساً للحكومة. أمّا مغزى ذلك في الدولة الديمقراطية التعددية الوحيدة في العالم العربي هو أنّ صعود هؤلاء جاء في فترة احتاج لبنان خلالها الأمن

والاستقرار ليتعافى من مشاكله. ثمّة أمل دغدغ الناس عام 1998 أنّ لحود، كما بنى الجيش، سيبني الدولة الموعودة ويقود البلد نحو الاستقرار. لقد كان الجيش اللبناني أولى مؤسسات الدولة التي انهارت عام 1976، وكان المؤسسة الأولى التي أُعيد بناؤها بالكامل بعد الحرب، بعيداً عن الانقسام الطائفي وكنموذج لما يجب أن يكون عليه لبنان ما بعد الحرب. تبعثُر الجيش عام 1976 بدأ بتحييده عن الحرب الأهلية، وكان هذا أول مؤشّر لانهيار الدولة المركزية؛ الطوائف عندئذٍ وثقت فقط بأمنها الخاص الذي وفّرته الميليشيات. ولذلك عندما عادت الدولة عام 1991، كانت أولى مظاهرها الجيش اللبناني الجديد الضامن للأمن والاستقرار لأنّه يمثّل بجنوده وضباطه نفس التنوّع المجتمعي السائد في لبنان. أمّا أن تندثر الدولة مجدداً فحتماً سيكون تحييد الجيش ثم انفراطه أول مظاهر الاندثار ودليل اشتعال أزمة داخلية (كما حدث عندما أدّت التصادمات السياسية إلى معارك ربيع وصيف 2008، فأخذ الجيش موقفاً حيادياً).

بناء الجيش

كانت خطوة لحود الأولى كقائد للجيش في إعادة بناء الجيش هي في هيكلة الألوية بشكل يجعلها مختلطة من مسيحيين ومسلمين، وذلك كنواة أولى لعودة الدولة اللبنانية. وتلقّى لحود المساعدة العسكرية والتقنية والتدريب من الولايات المتحدة الأميركية وسورية حتى أصبح الجيش يضم 60 ألف جندي. ولم يضيّع لحود الوقت في تكليف الجيش الجديد بمهام وطنية، فنشر 5 ألوية مرّة واحدة في جنوب لبنان، وجرّد هذا الجيش الميليشيات من أسلحتها، وفَرَضَ الأمن وأقامَ الحواجز في جوار المخيمات الفلسطينية حتى لا تُستعاد أزمات أوائل السبعينات. وكافح الجيش زراعة الحشيش في البقاع وصناعة المخدرات وتجارتها في لبنان. حتى بات الجيش عدداً وتجهيزاً بمستوى غير مسبوق منذ ولادة الدولة اللبنانية، ومعجزة بحد ذاتها في بلد شديد التعقيد في أزماته وتركيبته الاجتماعية. في هذا كان لحود من بناة الوطن.

منذ بدء عمله في إعادة بناء الجيش، أحاط لحود نفسه بمستشارين من ضباط أكفاء، أحدهم اللواء جميل السيّد، المقرّب من سورية، الذي كان مساعد رئيس شعبة المخابرات في الجيش اللبناني (المكتب الثاني)، ثمّ عيّنه لحود مديراً للأمن العام وهو مركز شغله ماروني سابقاً، ما جلب اعتراض التقليديين. وكان جميل السيّد قد أعدّ وثيقة حول شروط ووسائل بناء الجيش وأساليب دمج الألوية. وصف السيّد وضع الجيش أثناء سنوات الحرب وانقسامه

الطائفي وأهداف إعادة دمج هذه الألوية على أسس وطنية غير مذهبية والحاجة إلى هيكلية جديدة لقيادة الجيش. وكان عنوان وثيقته: «دمج القوات المسلحة اللبنانية: تجربة مرحلية أم سياسة دائمة؟»، يستعرض فيها السيّد نماذج دول أخرى خرجت من صراع أهلي أو تشكو من أزمات تعددية إثنية أو دينية. فلاحظ أنّ الحرب الأهلية الأميركية انتهت بغالب ومغلوب وأنّ عسكر ولايات الجنوب انضم إلى الجيش الشمالي. وأنّ جيش بلجيكا هو عمليّاً جيشان من الفلامان والوالون تجمعهما قيادة مشتركة. أمّا لبنان فهو صيغة فريدة لا يمكن أن يكون فيه غالب ومغلوب أو ميثاق تعايش اصطناعي أو أكثر من جيش واحد، وهو يحتاج إلى جيش اندماجي وإلى دولة مركزيّة تعكس تركيبته[10]. في هذه الوثيقة أيضاً خرج السيّد عن انضباطية العسكر في جيش في دولة ديمقراطية من حيث ضرورة ابتعاده عن الإدلاء بآراء في السياسة، فلام «النظام الطائفي» في الدولة اللبنانية على «توزيع السلطة حصصاً طائفية» وفشل الدولة في بث روحية الوحدة الوطنية، حيث انعكس توجّهها سلبياً في المؤسسات العسكرية من قوى أمن وجيش ودرك. ولم يكن السيّد وحيداً في رأيه، إذ منذ سنوات الحرب وبعد انتهائها، غلب منطق في أوساط الضباط أنّ مؤسسة الجيش يجب أن تعطي المثال لباقي مؤسسات الدولة في الابتعاد عن التقاليد الطائفية في النظام اللبناني. ويصبح هدف القيادة المركزية للجيش، حسب أطروحة السيّد، جعل الجيش العمود الفقري للوحدة الوطنية لتحصين مؤسسات الدولة الأخرى من الانهيار مجدّداً، وإبقاء المناورات والخصومات السياسية ضمن اللعبة الديمقراطية، ومنع ضغط الخلافات من الوصول إلى الشارع حيث لا يمكن ضبط الأمور وحيث تزداد احتمالات العودة إلى الحرب الأهلية.

في بداية عام 1975 كان الجيش مؤلّفاً من 12 لواءً وبدأ الانقسام عام 1976 على أساس مسلم / مسيحي. ولكن مع مرور الوقت تشعّب الانقسام إلى وحدات أصغر حجماً حسب الانتماء الطائفي والمناطقي للعسكر، فظهر لواء شيعي في البقاع ولواء سنّي في الشمال ولواء مسيحي في جبل لبنان ولواء درزي في عاليه الشوف، ولم يخلُ الأمر من التحاق جنود أقليات من طوائف أخرى في كل لواء مذهبي لرغبة الجنود في البقاء في منطقة سكن عائلاتهم، أو المنطقة التي ينتمون إليها أصلاً. وهذا كان الوضع أيضاً في سلاح البحرية وسلاح الطيران والمعاهد التدريبية، وصولاً إلى أعلى مستويات القيادة. حتى أصبح أمر التحاق جندي بلواء أو فصيل في منطقته ومن طائفته أمراً طبيعياً ومقبولاً لدى المواطنين ولدى ما تبقّى من الدولة في الثمانينات، بما في ذلك عناصر «جيش لحد» الذي غذّته وموّلته اسرائيل وأصرّ وزراء ومسؤولون ككميل

شمعون على دفع رواتبه.

ولم يكن ممكناً في ظروف الحرب محاولة إعادة وحدة الجيش لأنّ هذه المحاولة كانت تصدّها دائماً قوى الأمر الواقع من ميليشيات وزعامات وقوى خارجية تعتبر أن أي عودة للجيش هي تهديد لسلطتها على الأرض. ولذلك ما ان خرج اتفاق الطائف إلى العلن عام 1989، مدعوماً من السعودية وأميركا وفرنسا والفاتيكان، حتى كانت عودة الجيش الشرعي هي «أمر اليوم» الأول لعودة الدولة اللبنانية. كان قائد الجيش الجديد إميل لحود (بعدما أصبح العماد عون رئيساً للوزراء[11] عام 1988) يرفض استمرار صيغة التعايش بين ألوية الجيش على اساس طائفي، ويرفض أي حلّ جزئي لتحقيق توازن بين الطوائف داخل المؤسسة العسكرية، بل استند إلى العامل الأساسي الذي تُبنى عليه كافة جيوش العالم وهو «أخوّة السلاح» والذي يعلو فوق أي عامل آخر، وهو وحده بنظر لحود يؤدي إلى اندماج الألوية ووحدة العسكر، فلا يعود الجيش مرآة تعكس المجتمع الطائفي المريض بل يصبح نموذجاً يحتذى. واقتضت العقيدة العسكرية المستجدّة «أنّ اسرائيل هي عدو الوطن وأنّ العرب بشكل عام وسورية بشكل خاص هم أصدقاء لبنان مهما كانت ظروف المنطقة»، كما جاء في أطروحة السيّد[12]، وأنّ دور الجيش الوطني هو مواجهة الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي.

وبتحصين من اتفاق الطائف المدعوم عربياً ودولياً، وبعقيدة اندماجية واضحة، طبّق لحود ومجلس قيادته استراتيجية إعادة هيكلة الجيش من ألوية مختلطة طائفياً ومناطقياً. ولكن نقل الجنود والضباط من مكان إلى آخر ومن كتيبة إلى أخرى لتنفيذ هذا المزج لم يكن كافياً لأنّ سيكولوجية الانقسام والحواجز المذهبية والمناطقية في صفوف الجيش ذهبت عميقاً، وكان ثمّة حاجة إلى نشر العقيدة الجديدة في الجيش وشرحها باسهاب للجنود والضباط. ومن الآثار الأولى لتنفيذ هذه الاستراتيجية عام 1991 أنّ جنوداً وضباطاً من خمس وحدات صغيرة نُقلوا بهدف الاختلاط إلى ألوية صافية مذهبياً ومناطقياً ما خلق انزعاجاً وتشنّجاً في صفوفهم، وأفشل الخطة في مرحلتها الأولى. وهذا الفشل أعاد قيادة الجيش إلى طاولة التخطيط وصرف النظر عن هذا الأسلوب. كان لا بد من تنفيذ الاستراتيجية كاملة ودفعة واحدة ليكتب لها النجاح، فكانت «عملية الاندماج الشامل» عام 1992 التي خلطت جميع الألوية ومحت أي تكثيف لفئة أو اتجاه سياسي معيّن من أي لواء. جنود نُقلوا من ثكنات ومواقع لازموها في سنوات الحرب إلى مناطق جديدة ليتعرّفوا على وطنهم، ألوية كاملة أعطيت لائحة أوامر

مهمات في مناطق تواجدها لتنفّذها بأسلوب لا يترك اي أثر نفسي سلبي في أوساط المواطنين تجاه الجيش. الكفاءة والإنتاجية أصبحتا شرطي القبول والترقية وليس حصص الانتماء الطائفي (ستة وستة مكرّر) أو الزبائنية للزعماء الذين كانوا يتدخّلون باستمرار في التعيينات والتنقلات ويخاطبون الضباط من طائفتهم. وجاء في تنفيذ خطة لحود ايضاً حلقات تثقيفية مكثّفة ودروس في التربية الوطنية والتنشئة لكسر الحاجز النفسي بين الجنود ولشرح الهدف من الاستراتيجية الاندماجية. وتضمّن منهاج التدريب مدرسة التهذيب المدني والمواطنية، بمساعدة مؤسسات تُعنى بالشأن التربوي.

وكان طبيعياً أن تلقى خطّة الجيش الاندماجية معارضة واسعة من الطبقة السياسية والميليشيات، لأنّها هدّدت، بنجاحها، مصالح هؤلاء وهيبتهم على الأرض. وشكا كثيرون لسورية ما يفعله لحود وطالبوا دمشق التدخـّل لوقف الاندماج. ولكنّ السوريّين لم يتدخّلوا في عمل قائد الجيش لأنّه يتماشى مع فلسفتهم في دور العسكر وتحقيق الأمن. من ناحيته كان لحود يؤكّد مراراً تصميمه على الذهاب إلى النهاية في خطته كواجب وطني لتوحيد الجيش اللبناني. وهدّدت هذه الخطة قرار السلطة السياسية دمج الميليشيات في صفوف الجيش والأمن الداخلي ما عقّد سير الأعمال وأخّر الهيكلية الجديدة للألوية. وكان أن التحق 4000 ميليشياوي سابق بالجيش لا تزيد نسبة المسيحيين منهم عن الـ15 بالمئة، لأنّ «القوات اللبنانية»، بعد خروجها من حرب طاحنة ضد الجيش، لم تقتنع بأهداف خطة الجيش وباحتمال نجاحها، وقاطعت الجيش ورفض أعضاؤها الالتحاق به. وأحدث هذا التطوّر غلبة نسبة المسلمين في صفوف الجيش الدنيا. وإذ أَمَلَت قيادة الجيش أن تُحدث التوازن عبر خدمة العلم لمن بلغ سن الثامنة عشرة، بلغ عدد المنتسبين لتأدية الخدمة السنوية 10 آلاف كل سنة. وكانت نسبة المسلمين من الذين يخدمون العلم في السنوات 1993 و1994 و1995، 60 إلى 70 بالمئة، مقابل 30 إلى 40 بالمئة من المسيحيين. ولكن منذ 1996 تراجعت نسبة المسيحيين في خدمة العلم إلى 22.5 بالمئة واصبحت الأغلبية الساحقة في خدمة العلم من المسلمين. وكان الوضع أفضل في صفوف المتطوّعين حيث بلغت نسبة المسيحيين المتطوّعين 41.8 بالمئة إلى 58.2 بالمئة من المسلمين. ومسألة النسبة المرتفعة للمسلمين في الجيش ليست مستجدّة بسبب الانحدار الديمغرافي للمسيحيين، بل هكذا كان الوضع منذ قيام الجمهورية، في جيش مبني على مبدأ التطوّع. فاق المسيحيون المسلمين في التعلّم والمهن في السابق وكانت ثمـّة هوّة اجتماعية وتربوية واقتصادية، فتطوّع

المسلمون بأعداد أكبر. وفي ظروف مشابهة كان فيها المسيحيون يشكون من الفقر أو قلّة التعلّم أو الطرفية، كانت نسبة التحاق المسيحيين مرتفعة أيضاً كما هو الحال في موارنة القبيات وعندقت في عكّار التي كانت مشابهة للمناطق المسلمة الفقيرة في جنوب لبنان والبقاع.

غلبة المسلمين في الصفوف الدنيا جعلت الحاجة إلى خلط الألوية أكثر إلحاحاً دون إهمال ضرورة الأخذ بعين الاعتبار رغبات الجندي، تطوعاً أو خدمة علم، حيث تسمح الظروف، لأنّ التسامح مع الجنود في اختيار الألوية أو الوحدات التي يرغبونها سيخلق حماساً أكبر. لوحظ مثلاً أنّ معظم الشباب المسيحي يفضّل الالتحاق بالحرس الجمهوري والشرطة العسكرية والوحدة الخاصة بالكفاءات العالية في سلاح البحرية التي أسّسها لحود بنفسه. وفضّل المسلمون الالتحاق بالوحدات القتالية ومراكز قيادات المناطق.

على هذا الأساس حقّق لحّود حلمه في بناء الجيش على أساس الولاء للوطن والانضباط السلوكي الشديد. فاستطاع الجيش القيام بمهامه في حفظ الأمن الداخلي والاستقرار وتأمين الأجواء الملائمة للانتخابات النيابية عام 1996 والبلدية عام 1998 بدون أي حادث يذكر. كما واجه الاحتلال الاسرائيلي في جنوب لبنان وقدّم مساعدات حيوية هامة لأبناء الجنوب كي لا يحدث نزوح للسكان. وأكثر معايير النجاح للجيش الجديد أنّه ساوى بين هدف تحقيق التوازن الطائفي قدر الإمكان، وهدف جعل الكفاءة منطلق الترقية والتقدّم. هذه الفلسفة في صهر ألوية الجيش والابتعاد عن المحاصصة الطائفية كانت في صلب عقيدة إميل لحود عندما كان قائداً للجيش وهي عقيدة رآها ضرورية لبناء كافة مؤسسات الدولة عندما أصبح رئيس الجمهورية. كان بناء الجيش إنجازاً نادراً في تاريخ لبنان يسجّل للحود، ولكنّه كان يدرك أنّ نجاح الجيش بسبب الانضباط العسكري لم يكن ممكناً - أو بالأحرى لم يكن سهلاً - على مستوى مؤسسات الدولة والمجتمع حيث الطائفية والولاءات التقليدية تعشّش في النفوس، وتجعل من الجيش جزيرة منعزلة في بحر الطوائف التي يحميها نظام ديمقراطي (وهذا أحد التناقضات التي واجهها فؤاد شهاب عندما حاول استعمال نظام أمني لتطبيق إصلاحات ضرورية في دولة ديمقراطية).

لحود رئيساً

ثمّة مراحل مرّت منذ أواسط عقد التسعينات جعلت لحود مرشحاً للرئاسة، ثم أصبح رئيساً

تمشيّاً مع المشيئة السورية. منذ السينودس من أجل لبنان عام 1996 وزيارة البابا عام 1997، كانت سورية تحاول التقرّب من المسيحيين ولكنّ هذا التقرّب بدأ يخبو في نهاية التسعينات، وبدون الحشد الإعلامي الذي رافق محاولات دعوة البطريرك صفير لزيارة سورية. في آذار 1998، استقبل بشار الأسد، بعدما سلّمه والده ملف لبنان، وفداً من الرابطة المارونية برئاسة بيار حلو، وتمّ بحث نفس جدول الأعمال الذي كان يُعدّ للبطريرك لو زار سورية، واستغرق الحوار ثلاث ساعات ونصف الساعة[13]. وكان بشّار يتحضّر لاستلام موقع الرئاسة من والده حافظ الأسد المريض ويتدّرب على الملف اللبناني الأكثر أهمية وحساسية للنظام السوري، والذي كان يتولاّه سابقاً نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدّام. وأكّد بشار للرابطة المارونية نوايا سورية الحسنة تجاه لبنان وأنّها لا تسعى لضمّه بل تأمل في بناء علاقات جيّدة مع كل اللبنانيين، وأنّه لن يصير تجديد آخر للهرواي. وطالب الوفد الماروني بشّار أن تترك سورية للحياة الديمقراطية في لبنان أن تأخذ مجراها ويتم انتخاب رئيس جديد يمثّل فعلاً القاعدة الشعبية المسيحية ويكون مقبولاً للمسلمين، ويكون صاحب خطة عمل وطنية ويتصرّف كقائد وطني للجميع ويتمتّع بالمصداقية والسمعة الحسنة لينجح في عمله ويحارب الفساد على جميع المستويات.

وتوافق الطرفان على مواصفات الرئيس الجديد، وقبلها الرئيس حافظ الأسد، لأنّه أراد رئيساً لبنانياً قويّاً يكون حليفاً اقليمياً له ولكنّه يتمتّع أيضاً بنظافة الكف ليحارب الفساد ويمارس سلطته بفعالية حتى لا تضطر سورية إلى التدخّل في لبنان يومياً كما كان يحصل، ويساعد أيضاً في تخفيف العداء اللبناني لسورية، والذي كان يتّخذ أحياناً شكل اعتداء على العمّال السوريين. كما أنّ تحقيق الأمن والاستقرار في لبنان كان أولوية للبلدين، ما يحصّن الجبهة الداخلية تجاه اسرائيل، ويُبعد خطر الأصولية الإسلامية. ولكن ما لم توافق عليه سورية هو الاختيار الحرّ للبنانيين باختيار رئيسهم.

في تلك الفترة برز إميل لحود كمرشّح أوحد، تمتّع بكافة هذه الشروط ونال احترام الرأي العام اللبناني، حيث أكّدت استطلاعات الرأي تقدّمه على مرشحين آخرين. وقع خيار حافظ الأسد على إميل لحود كشخصية مارونية تضيف التوازن الى دولة برز فيها رئيس حكومة سني قوي ورئيس برلمان شيعي قوي. وكان اختيار لحود مفيداً لسورية لأنّه جمع السلطات المدنية والأمنية والعسكرية في شخصه وسيكون شريكاً مارونياً ممتازاً لـ«حزب الله» في القضايا الإقليمية التي تهم سورية. وهكذا أرسلت دمشق كلمة السر إلى الحريري وبري في 16 أيلول

1998[14].

لم يَرُق الأمرُ للحريري الذي كان معارضاً بشدّة ترشيح لحود الذي سيكون مختلفاً عن الهراوي المطواع. فشكّل فريق عمل ضمّ عدداً من مستشاريه منهم جوني عبدو وزاهي البستاني وباسيل يارد والفضل شلق وفريد مكاري، وأنشأ صندوقاً خاصاً لمواجهة الاستحقاق الرئاسي بقيمة بلغت مائة مليون دولار، لتمويل حملات إعلامية ورشوة وسائل إعلامية وتمويل اتصالات محلية مع سياسيين ورجال دين واتصالات خارجية. ولكن جهود الحريري وآخرين لم تمنع لحود من الوصول إلى سدّة الرئاسة الأولى، فقد حسم حافظ الأسد الأمر لصالحه، وفي جلسة برلمانية صوّت النواب بالإجماع على تعديل المادة 49 من الدستور التي تمنع ترشّح موظفي الفئة الأولى في الدولة وانتخبوا لحود يوم 15 تشرين الأول 1998. فكان الرئيس الحادي عشر للجمهورية اللبنانية. وكان وليد جنبلاط في تلك الفترة حليفاً للحريري معارضاً انتخاب لحود، فقاطع جلسة الانتخاب.

واستقبل الرأي العام انتخاب لحود بالترحاب كما استبشرت الفعاليات الاقتصادية خيراً بلحود بأنّه سيفتح حقبة من الاستقرار والإصلاح الضروريين للاقتصاد. كما أنّ مجلس المطارنة الموارنة الذي يرأسه البطريرك صفير أصدر بياناً أثنى على اختيار لحود رئيساً، الذي سبقته سمعته كرجل يقضي ساعات طويلة كل يوم في مكان عمله وصاحب مصداقية ويكره الفساد. وارتبط اسم لحود كرئيس بنجاحه في بناء الجيش وتوحيده بعدما انقسم إلى ألوية اسلامية ومسيحية انضمّت إلى الميليشيات المتقاتلة. كما نجح لحود في وقف تدخّلات رجال الدين والسياسيين التي اخترقت الجيش سابقاً، فكان الجيش اللبناني الجديد معافىً من أمراض الحرب وقويّاً وموحّداً. وتمنّى اللبنانيون أنّ لحود سيكرّر النجاح، وكما أعاد بناء الجيش ووحّده فهو سيبني الدولة ويوّحد الشعب وينظف الإدارة العامة ومؤسسات الدولة.

كان الأثر الأولي لانتخاب لحود هو شعور الطبقة السياسية التقليدية بأنّه سيدفعها إلى الهامش ويمنعها من السيطرة على الدولة. وتُرجم هذا الأثر في تشكيل حكومة العهد الأولى من وزراء تكنوقراط وتوزير شخصيات للمرّة الأولى، ما اعتبره مراقبون أنه «انقلاب ديمقراطي أبيض من فوق». وإزاء هذا التطوّر لم تتمكّن الطبقة التقليدية من توجيه اي اتهام إلى لحود أو حول مقدرته على ممارسة الحكم أو أي تحيّز، خاصة أنّ صفته الأولى التي اشتهر بها أثناء قيادته للجيش هي مقته الشديد للطائفية والتمييز الطائفي والعقليات الفئوية. ولكن تفسير ما حدث في سياق الكتاب أنّ رئيساً مارونياً قويّاً قد ظهر وأنهى مرحلة الإحباط التي سمحت

للرئيس الحريري أن يتصرّف كرئيس فعلي للبلاد ويتنافس مع الرئيس برّي على تقاسم تركة المسيحيين. هذا الرئيس الماروني القوي لم يخرج، كفؤاد شهاب، من العائلات التقليدية أو من شعبية انتخابية، بل برز بسبب نجاحه الشخصي كعسكري وشعبيته كقائد للجيش.

كان التنافر بين الحريري ولحود حتميّاً، إذ لم يكن لدى الأخير القادم من صفوف الجيش أي تعاطف مع رئيس الوزراء «الملياردير» الذي نعته بـ«المقاول الجيّد». وصرّح لحود في بداية عهده عام 1998 أنّه سيحارب الفساد والهدر وأنّه سيستعمل صلاحياته حسب دستور الطائف بحذافيرها، على أساس إعادة هيبة الرئاسة الأولى. كما أنّ لحود أراد أن يرفع شعبيته في صفوف الطبقة الوسطى والفقراء وفي صفوف الموارنة. وتزامنت تلك الفترة مع صعود بشّار الأسد الذي كلّفه والده شؤون الملف اللبناني الذي أزيح عنه عبدالحليم خدّام. وإذ كان خدام وحكمت الشهابي، وهما سنيّان في القيادة السورية، مقرّبين من الحريري، عمل بشّار والموالون له في مجلس النواب اللبناني على إبعاد الحريري عن الرئاسة الثانية، فيما تصاعدت النداءات لبدء حملة ضد الفساد الذي استشرى في الدولة اللبنانية في المرحلة السابقة[15]. وكان الفريق السوري الجديد الذي يمثّله بشّار ومحيطه يرتاب بعلاقات الحريري الوثيقة جدّاً مع السعودية والولايات المتحدة وبقربه من المواقف الغربية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي[16].

ولم تطل ردّة فعل الحريري الذي عرف مسبقاً أن وصول لحود سيقضي على موقعه الأول في لبنان، فسعى إلى جسّ نبض لحود إذا كان سيمارس الرئاسة كماروني قوي تجاه رئيس وزراء سنّي قوي أم لا. وكانت المواجهة الأولى حول تسمية لحود لرئيس الوزراء واجراء مشاورات نيابية لتأليف الحكومة. ورغم التطمينات العديدة التي قدّمها لحود للحريري بأنّه سيكون رئيس الحكومة، إلا أنّ الحريري كان معتاداً على التعامل مع رئيس جمهورية ضعيف وقليل الصلاحية كإلياس الهراوي، ولم يتقبّل أسلوب لحود الممسِك بزمام ترتيبات الحكومة الجديدة ووزرائها. وقرأ الحريري ما هو مكتوب على الحائط، خاصة بعدما ترك عدد من النواب الخيار للحود في تسمية رئيس الوزراء. وأوضح لحود للحريري أنّ عليه أن يقبل بسلطة أقل إذا أراد العودة كرئيس للوزراء. ففضّل الحريري الاعتذار عن قبول هذا المنصب شارحاً لمحطة تلفزة CNN أن «المسألة هي اختلاف في الأسلوب». ولم يضيّع لحود الوقت فقبل الاعتذار (ويُقال بموافقة ضمنيّة من السوريين) وسمّى سليم الحص. ورغم أنّ الحص تمتع بمصداقية ونظافة كفّ، لكن الرأي العام السنيّ لم يرض عن هذا التحوّل بل اعتبر أنّ خروج الحريري هو صفعة للزعيم السني الأول في لبنان وتصغير من حجم الطائفة المستجِدّ في دولة الطائف. وهكذا

بدأت مرحلة الاحباط السني التي استمرّت منذ 1998 وحتى اغتيال الحريري عام 2005، فيما ساهم صعود لحود في انحسار جزئي للإحباط المسيحي.

كان الحريري مرتاحاً منذ أواسط الثمانينات إلى الرباعي عبدالحليم خدام وغازي كنعان وحكمت الشهابي وعلي دوبا، لدعم نفوذه في لبنان. وأصبحت علاقته بهؤلاء أكثر متانة بعدما أصبح رئيساً للحكومة. ولكنّ الحريري أدرك أنّ الظروف بدأت تتغيّر في دمشق وبات نفوذ أصدقائه فيها يتضاءل، وتقدّم عليه مشروع لحود في الدولة الذي كان الحريري قد أجّل وصوله إلى الرئاسة بتعديل دستوري سنة 1995 جدّد للهراوي. «فصعد (الحريري) الى بكركي وكانت خلوته الحوارية الشهيرة وأصبح بعدها شخصاً آخر من دون الشهابي وخدام وكنعان، في مواجهة اميل لحود وجميل السيد ومصطفى حمدان، واكتشف سيد قريطم ميثاقيته (اي حسنات العودة إلى الميثاق والتحالفات الطائفية)، قبل ان يسقط شهيدها»[17]. وإذ وحّد الحريري جهوده مع وليد جنبلاط، عمل الاثنان مع شخصيات مسيحية يدعمها البطريرك صفير لمعارضة النظام الأمني الذي كان رئيس الجمهورية يبنيه بمساعدة دمشق. وما إن أطلّ العام 2000، ولاح استحقاق الانتخابات النيابية في الأفق، حتى خاض الحريري وحلفاؤه حرباً إعلامية شعواء على سليم الحص وحكومته تضمّنت ربط كل ما أصاب لبنان من مصائب اقتصادية وهجرة وخراب زراعي وصناعي وديون، الخ، بحكومة الحص التي كانت في عامها الثاني، متّهمة الحص بأنّه سنّي ضعيف تجاه رئيس الجمهورية، لا يدافع عن مصالح الطائفة السنيّة وأنّه «مغتصب اختطف كرسي رئاسة الوزراء من صاحبها الشرعي» وقد عاش (الحص) طوال السنتين تحت الضغط اليومي لهذه الحملات التي أدّت في النهاية إلى حالة الهستيريا الجماعية المسؤولة عن سقوطه في الانتخابات (أمام غنوة جلول)، وسقوط عضو لائحته عن المقعد الشيعي محمد يوسف بيضون أمام ناصر قنديل (وكان الحص قد رفض طلب غازي كنعان ضم قنديل على لائحته بدل بيضون كما ذكرت مجلّة الشراع). وانضم إلى جوقة أخصام الحص ثلاثة وزراء في حكومته موالون لسورية (ميشال المر وسليمان طوني فرنجية ونجيب ميقاتي). وساهم الرئيس الفرنسي جاك شيراك في هذه الأجواء، فقد اعتبر إخراج لحود للحريري من السلطة بأنّه «تصرّف غير صديق لفرنسا» فبردت العلاقات ما بين البلدين في فترة حكومة الحص، حتى عادت إلى طبيعتها مع عودة الحريري إلى الحكم في نهاية 2000.

وإذ دنا استحقاق انتخابات برلمان 2000، عمل اللواء غازي كنعان، رئيس فرع الأمن والاستطلاع السوري في لبنان، الذي كان في الرباعي السوري الحليف للحريري، على قانون

انتخاب قسّم بيروت، بشكل حفظ أغلبية سنيّة ولو ضئيلة، وانتهى إلى إفادة الحريري، كما ضم بعبدا وعالية بشكل أفاد جنبلاط في الجبل، الذي استفاد ايضاً من تقرّبه من القيادات المارونية[18] (أعاد «اتفاق الدوحة» في أيّار 2008 رسم بيروت بشكل يحمي دوائر مسيحية، وضم معظم اصوات السنّة في دائرة واحدة). وكانت النتيجة أنّ الحريري فاز في انتخابات 2000 بهامش كبير جداً ضد اللوائح المضادة وخطف دوائر بيروت الثلاث وفاز جنبلاط في الجبل. ولم يستند هذا الفوز إلى أسباب سياسية محضة (عدم رضى الرأي العام بالدور السوري وبأداء الرئيس لحود)، بل كانت هذه الانتخابات الأكثر فساداً في تاريخ لبنان لشدّة استعمال المال السياسي، حيث جرى شراء واسع لأصوات الناخبين. وإذ أنفقت معظم اللوائح الانتخابية أموالاً غير مسبوقة بحجمها، فاق جهاز الحريري الجميع بإنفاقه مائة مليون دولار لحملته الانتخابية وشراء دعم المخابرات السورية. ورأى الناس أفيشات عملاقة غطّت واجهات الأبنية مطبوعة خصيصاً في باريس، ومهرجانات جماهيرية ضخمة تشبه تلك التي يقيمها الحزبان الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة وملابس واكسسوارات جديدة على الفولكلور الانتخابي اللبناني.

وبعد تأليف الحكومة، خسر جنبلاط الكرسي الوزاري لأول مرّة منذ نهاية الحرب، وبدأ حملة اعلامية ضد لحود متكلّماً عن نظام أمني في طور الظهور في لبنان وعودة «المارونية السياسية» في بذلة عسكري. وبدا الرئيس برّي المستفيد الأكبر في العهد الجديد، في وقت بدأت الطائفة الشيعية تشكّل الشريحة الأكبر في الإدارات الرسمية. فبدا وكأنّ مرحلة تعاون ماروني شيعي قد بدأت في عهد لحود (وهو تعاون سيعيد إحياءه ميشال عون عام 2006). ولكنّ أحداث عهد لحود أثبتت أنّ العودة المارونية كانت موقتة فيما تواصل الصراع على الدولة بين السنّة والشيعة.

صعود الدولة الأمنية

في السنوات العشر الأولى من صعود لبنان المسلم بدا الأمر وكأنّ دولة ما قد عادت في لبنان وأنّ الحريري هو رئيسها. ولكن الواقع أنّ سورية كانت سلطة وصاية على لبنان بمباركة دولية تبدأ في الفاتيكان والرياض وتمرّ في باريس وتنتهي في واشنطن. وأنّ الحريري كان تحت رحمة السوريين كشريك صغير في سياستهم الإقليمية، زار دمشق في الفترة من 1992 إلى 2004 أكثر من مائة وخمسين مرّة. كان العدد الأكبر من الزعماء اللبنانيين حلفاء لسورية وولاؤهم

تحصيل حاصل بالنسبة لدمشق، قياساً إلى إميل لحود الذي كانت زياراته لدمشق قليلة ولم يكن متهالكاً كغيره على كسب ودّ المخابرات السورية بأي ثمن، رغم أنّه لم يكن ليصبح رئيساً بدون الإرادة السورية.

أثبتت سورية في العام 1998 أنّ النظام القائم في لبنان إنما يقف على رمال متحركة تحرّكها إدارة الرئيس حافظ الأسد للملف اللبناني، وأنّ لبنان ليس دولة تعتمد على مقوّماتها للنهوض. وصدم الأسلوب الذي أخرج فيه لحود الحريري الدول الكبرى، فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا كما صدم السعودية راعية الحريري ونفوذه في لبنان، ما أثبت أنّ الحريري احتاج إلى أكثر من المال والدعم الخارجي ليستمرّ في الحكم، اي احتاج إلى سورية. لم يعلم الحريري أنّه إنّما كان يتدخّل في السياسة السورية الداخلية عندما حافظ على تحالفاته السورية (خدام ودوبا وكنعان والشهابي) وأهمل بشّار الأسد لدى بروز هذا الأخير على الساحة عام 1995 واستلامه الملف اللبناني فيما بعد من والده حافظ الأسد. وكان الأسد الأب قد طلب من الحريري، أثناء زيارات الأخير العديدة إلى دمشق، الاهتمام بنجله بشّار، ولكن خدام والشهابي نصحاه بعكس ذلك لأنّ ذلك يقلّص نفوذهما في النظام السوري[19]. ولم يرق لبشار تجاهل الحريري لدوره، فكان بشّار يزور لبنان ويلتقي الياس الهراوي ونبيه برّي وسليمان طوني فرنجية ويهمل الحريري، رئيس وزراء لبنان. ولم يلتق بشار والحريري إلا في مركز المخابرات السورية في عنجر في 12 ايّار 1997 بحضور غازي كنعان، أثناء زيارة البابا للبنان. وكان هدف هذا اللقاء تفهيم الحريري لحجمه وموقعه في خارطة سورية اللبنانية وليس سعياً من بشار إلى علاقات جيّدة مع رئيس الحكومة اللبنانية الملياردير.

وإذ رغبت سورية عبر لحود أن تسير بلبنان نحو نظام أمني يزيح جانباً الطبقة السياسية برجالاتها وتلاوينها، لم يقع هذا المنحى وقعاً جيّداً على الطبقة السياسية اللبنانية التي لا تعتبر لحود فرداً منها. فدخول لحود فَسّره المسلمون بأنّه عودة للموارنة في حين كان لحود أبعد ما يكون عن الطائفية وعن تعزيز موقع طائفته في الدولة، ولذلك لم ينظر إليه الموارنة كماروني تقليدي. بدأ لحّود عهده بتقديم نفسه كمثال للابتعاد عن الطائفية، فتجاهل تقليداً تبعه رؤساء لبنان في حضور قدّاس عيد مار مارون، شفيع الطائفة، برعاية البطريرك صفير. وأوفد وزيراً أرثوذكسياً لتمثيله. وكان هذا فألاً سيئاً إذ إنّ بكركي قاست علاقتها مع رؤساء الجمهورية بمقدار تقرّبهم من الكنيسة (كميل شمعون كان في واد غير واد البطريرك المعوشي وفؤاد شهاب لم يُعتبر مارونياً كفاية رغم محاولاته). ونادراً جدّاً

ما التقى إميل لحود البطريرك صفير في عهده. وانجرّ المثال اللاطائفي على سلوك لحود وعلى اختياره لمساعديه والتعيينات التي وافق عليها، وكل هذا لم يصبّ في مصلحة الموارنة الطائفية. ولكن أسلوب لحود البسيط كان ينقصه عنصر النجاح وهو دعم طائفته، لأنّه كان يغرّد خارج سرب الطبقة السياسية المارونية التي وقفت دوماً على خاطر البطريرك صفير. علماً أن أياً من قيادات الطوائف الأخرى، داخل السلطة أو خارجها، لم يتبع نموذج لحود، بل واصل السنّة والشيعة في تحسين موقع طائفتهم في الدولة في حين استمرّ موقع الموارنة في التراجع.

نجاح لحود في مؤسسة الجيش لم يتكرّر إذاً على مستوى الدولة ككل، وثمّة شَبَهٌ مع تجربة الرئيس فؤاد شهاب الذي قدّم للبنانيين مئات المؤسسات والتشريعات خلال عهده، ولكنّه، في نزاعه مع الطبقة السياسية، استند إلى نظام أمني ودعم عربي (مصر). ولحود استند إلى نظام أمني ودعم عربي (سوريا). لطالما دعا بيار الجميّل إلى حاكم لبناني يكون مستبداً وعادلاً في آنٍ معاً ولكن هذا النمط من الحكم، المنتشر فعلاً في كافة الدول العربية حيث ينتقل العسكر إلى السلطة، رفضه لبنان كما أثبتت الأحداث.

عودة الحريري إلى رئاسة مجلس الوزراء عام 2000 بعد الانتخابات النيابية كانت إذاً مسألة شكلية بالنسبة لدمشق، إذ إنّها كانت مطمئنة إلى الاستقرار الذي حقّقه لحود ومعه الأجهزة الأمنية، مدعوماً من «حزب الله» وحلفاء سورية في لبنان. فكما في سورية كذلك في لبنان، أصبح لرؤساء الأجهزة الأمنية اللبنانية يد أقوى من السلطة المدنية المنتخبة في البلاد. وكان جميل السيّد أبرز القادة الأمنيين، وهو شيعي من البقاع، برز على الساحة عندما أشرف على أمن الرئيس الهراوي بعد انتخابه رئيساً للجمهورية ثم أصبح نائب رئيس جهاز المخابرات العسكرية عام 1992. وبعدما حاول الهراوي مراراً التوسّط لدى حافظ الأسد لإبعاد السيّد، جرّب الحريري أن يأخذ أمر إبعاده على عاتقه. فقد توتّرت العلاقات في مطلع عام 1997 بين رئاسة الحكومة وقيادة الجيش بسبب تجميد الحريري ترقية جميل السيّد إلى رتبة عميد. ويقول الرئيس الهراوي إنّ وزير الدفاع محسن دلّول حمل مرسوماً بترقية سبعة ضباط، بينهم جميل السيّد، إلى الحريري الذي أعاد طبعه بعدما حذف اسم السيّد ووقّعه الاثنان قبل إرساله الى الهراوي. فأقام السيّد دعوى لدى مجلس شورى الدولة وربحها.

وإذ عمل جميل السيّد على انتخاب إميل لحود عام 1998، كان له دور أساسي في مراقبة الطاقم السياسي اللبناني لصالح سورية (راقب اتصالات لحود عندما كان الأخير قائداً

للجيش)، فقد اعتبر الحريري جميل السيّد «منسّق التحرّكات السياسية والإعلامية والنقابية ضده»[20]، وتولّى جنبلاط إطلاق تصريحات شبه يومية ضد «النظام الأمني وحكم العسكر». واضافة إلى السيّد، عيّن لحود ريمون عازار، وهو ماروني، في منصب رئيس جهاز المخابرات العسكرية. وكان السيّد وعازار نقطتي الاتصال مع غازي كنعان في موقعه في بلدة عنجر في سهل البقاع. وبعد أن رقّى لحود جميل السيّد الى منصب المدير العام للأمن العام، كان هذا الأخير يتصرّف بشكل مستقل عن لحود ويدّعي أنّه جاء به إلى بعبدا إلخ (وقيل إنّ مجيء السيّد إلى الأمن العام كان طلباً سوريّاً وليس لأنّ لحود لم يكن طائفياً وعيّن شيعياً وحسب). حاول لحود فيما بعد ومعه رئيس الحكومة سليم الحص، نقل السيّد من هذا المنصب، فأرسل ميشال المرّ مباشرة إلى دمشق، ولكنّ المرّ لم يلق تجاوباً بل طُلب منه أن يراجع مكتب غازي كنعان في عنجر. وإذ عرّج على عنجر في طريق عودته لم يجد كنعان، فذهب إلى منزل لحود في بعبدات ليجد كنعان عنده. وكان كنعان يقول للحود: «فخامة الرئيس، جميل السيّد هو عيني وأذني، اتركه لي»[21]. لم يكن ممكناً على الإطلاق أن يتحرّر أي مسؤول لبناني، بمن في ذلك لحود، من الهيمنة المطلقة لسورية ومخابراتها على الدولة، فكان لكنعان مسؤولون سوريون في كل منطقة ومنهم رَجُلُه في بيروت رستم غزالي (الذي أخذ مكان الأول فيما بعد لأنّ بشّار تعامل مع كنعان على أنّه مع الحريري).

ورغم الظروف السورية، عمل لحّود بما هو متيسّر (وهو كشف بعض التفاصيل حول عدد من قراراته المستقلة التي دفعت السياسيين اللبنانيين إلى الشكوى ضده لدى حافظ الأسد). فإذ لم يكن تغيير السيّد ممكناً، عيّن لحود مصطفى حمدان، وهو سنّي من إقليم الخروب، قائداً لحرس القصر الجمهوري مع صلاحيات جديدة وعتاد وميزانية وقوّة عسكرية بارزة (ارتبط جميل السيّد بمصطفى حمدان بعلاقة عائلية، ذلك أنّ زوجة السيّد، سوسن، هي ابنة عمة حمدان). وسُجّلت عودة للموارنة أنّ لحود بات له دور هام في تحضير جدول أعمال مجلس الوزراء، محتفظاً بحقّه في تعديله، يرأس كل الجلسات، تاركاً للحريري الدور الثاني (مقارنة بتعامل الهراوي الذي حرمه الحريري من التأثير على جدول الأعمال). وتقصّد لحود التدخل في شؤون الدولة المالية وملفات الخصخصة والخليوي، خاصة عندما تعلّق الأمر بمصالح أو مرافق عامة تلتقي مع مصلحة رئيس الحكومة الخاصة.

وكانت سورية تزداد ارتياحاً إلى التركيبة الأمنية والعسكرية الجديدة في لبنان، فلم تمانع أن تترك للحود في موقع رئاسة الجمهورية هامشاً كبيراً من التحرّك، مع تأكّدها أنّ الأجهزة

اللبنانية المختلفة تنسّق معها بشكل تام. وكان دور هذه الأجهزة الأمنية متشعّباً: من مصالحة رجال السياسة في لبنان الذين عادة ما يختلفون ويشتكي واحدهم ضد رفيقه لدى دمشق، إلى ضبط تحركات رئيس الوزراء رفيق الحريري (مع استحالة ضبط حليفه «الزئبقي» وليد جنبلاط)، إلى تصعيد المناورة بين لحود والحريري وبرّي حتى يغرقوا في خصوماتهم. وعلى المستوى الإقليمي قامت الأجهزة الأمنية بإدارة الارتباطات مع «حزب الله» شريك سورية في صراعات المنطقة. وكان مبرّر سورية في قيام المنظومة الأمنية هو تحقيق الاستقرار في لبنان و«مسك» الساحة اللبنانية (بعدما أثبت نظام الطائف وحكم الترويكا صعوبة التماسك الوطني)، طالما أنّ الولايات المتحدة ودول القرار الإقليمي والدولي قد سلّموا الملف اللبناني لدمشق. ولعل في سياسة سورية شيئاً من السذاجة لأنّها اعتبرت أنّ الاستقرار هو نوع من السلطة البعثية الجامدة لا أنّ التعريف الصحيح للاستقرار هو في حياة ديمقراطية حرّة يختار فيها الشعب ممثليه ويكون فيه فصل في السلطات ويُحترم الحق في التعبير، إلخ.

وكانت المشكلة أنّ فكرة «النظام الأمني» كانت منافية لطبيعة التقليد اللبناني القائم على شبكة من الصفقات والمصالح والتوازنات إلى ما لا نهاية، ومنذ أيّام الانتداب. أضف إلى ذلك الدرس المستخلص من محاولات فؤاد شهاب في استعمال الأجهزة الأمنية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين (إما للفوز في الانتخابات وضرب المعارضين أو لتحقيق اصلاحات تطلّبت الحد من نفوذ التقليديين). وقد واجهت محاولات خلق دولة قويّة في الأمن والإدارة ردّاً عنيفاً من قبل الطاقم التقليدي وفشلت فشلاً ذريعاً. مع الفارق السلبي، بين شهاب من ناحية ولحود من ناحية أخرى، ذلك أنّ الأخير أضاف بعداً آخر لمن سبقه في هذا الطريق. فرغم أنّ فؤاد شهاب دعمته مصر، وإميل لحود دعمته سورية، إلاّ أنّ الرأي العام اللبناني اعتبر النظام السياسي الذي يقوده إميل لحود في لبنان، محكوماً بأوامر ووصاية مباشرة من نظام دكتاتوري مجاور ينشر جيشه ومخابراته في كل لبنان ويتدخّل في الكبيرة والصغيرة. في حين أنّ فؤاد شهاب لم يكن واقعاً لهذه الدرجة تحت نفوذ عبدالناصر. فكانت التركيبة التي قادها لحود بمثابة قميص عثمان وحّد معارضة واسعة قفزت إلى الواجهة في أواخر 2004 وأوائل 2005.

سقوط الدولة الأمنية

عندما عاد الحريري إلى السلطة في تشرين الأول 2000 كانت البيئة المحلية والإقليمية

مختلفة تماماً عما كانت عليه من قبل. فقد افتتح العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بتحوّلات جذرية: انسحاب اسرائيل في 25 أيّار 2000، ووفاة حافظ الأسد في 10 حزيران 2000، وصعود نجله بشار إلى موقع رئيس سورية، وفوز تحالف الحريري - جنبلاط في انتخابات 2000، وارتفاع صوت البطريرك صفير ضد الهيمنة السورية، ابتداء ببيان شديد اللهجة لمجلس المطارنة في أيلول 2000، وتركيز دعائم الأجهزة الأمنية اللبنانية بالتعاون مع الأجهزة السورية.

وإذ أطلق جنبلاط الشرارة الأولى ضد سورية من خارج الصف الماروني، بدأت خيوطٌ مُعارِضة تتمظهر على الساحة بين الحريري وجنبلاط ونوّاب مسيحيين معتدلين (في «لقاء قرنة شهوان» مدعومين من البطريركية المارونية)، والبطريرك صفير الذي كان في موقع قيادي في ذلك الوقت في غياب الأقطاب المسيحية. أمّا نبيه برّي فقد مال إلى لحّود ونظام الأمر الواقع، مع الحفاظ على التحالف الانتخابي القائم مع «حزب الله» دون أن يقطع شعرة معاوية مع الأطراف الأخرى. لقد انطلقت شرارة جنبلاط ضد سورية في 6 تشرين الثاني 2000 عندما علّق على خلو بيان حكومة الحريري الوزاري من الإشارة إلى إعادة انتشار القوات السورية إلى البقاع بموجب اتفاق الطائف. أثار موقف جنبلاط، الذي كان، لأكثر من عقدين من الزمن، ركناً أساسياً في سياسة سورية اللبنانية والإقليمية، حفيظة دمشق. وردّاً على ذلك، أعلنت السلطات السورية أنّ جنبلاط هو «شخصية غير مرغوب بها في دمشق» في حين وجّه عاصم قانصوه، وهو نائب في البرلمان اللبناني ورئيس جناح «حزب البعث» السوري في لبنان، تهديداً ضد جنبلاط[22]، ثم انتشرت قوّات سورية في الشوف.

كان التململ والانتقاد الذي وسم الصف الماروني تجاه سورية والحكم اللبناني، منذ نهاية الحرب، قد تغلغل في أوساط الدروز والسنّة (راجع الفصل السادس). حتى أنّ عليا الصلح، كريمة رئيس وزراء الاستقلال رياض الصلح، كتبت افتتاحية شديدة اللهجة تجاه الدور السوري في لبنان في صحيفة **النهار**[23]. وشهد صيف 2001 تقارباً مارونياً درزياً غير مسبوق منذ حرب الجبل عام 1983، بزيارة البطريرك صفير لجنبلاط وجولته في الشوف. ورغم تقارب معارضي الوصاية السورية، لم يفقد لحود وبشّار الثقة في إمكان السيطرة على الأرض. فقامت القوى الأمنية بضربة في آب 2001، واعتقلت مئات الناشطين المسيحيين خاصة في صفوف «التيار الوطني» الذي يديره ميشال عون من باريس، والذي اعتبر المناوىء الرئيسي للوصاية السورية ولدولة الطائف المسلمة. وفي خطاب ألقاه في حفل تخرّج ضباط في

الجيش السوري، أعلن وزير الدفاع مصطفى طلاس باسم الرئيس بشّار الأسد، أنّ دمشق «تقف إلى جانب الرئيس لحود والجيش اللبناني الشقيق بقيادة ميشال سليمان ضد التحركات المشبوهة لجهات تأكّدت ارتباطاتها بأطراف خارجية معادية للبنان والأمة العربية»[24]. كان هدف النظام الأمني، الذي بات مسيطراً على لبنان، من «حملة 7 آب» تأكيد رسوخه، كما قامت جماعات موالية لسورية كـ«حزب الله» و«الأحباش» بتظاهرات مضادة (ظهرت السواطير والفؤوس في تظاهرة الجماعة الأخيرة).

كان انقلاب الرأي العام في الشارع السني والدرزي جديّاً ولم يكن من مصلحة سورية أن تتجاهله. فقد كان بإمكان الشباب المسيحي أن يعبّر عن سخطه على الهيمنة السورية، وهذا ما لم يكن ممكناً في صفوف الشباب المسلم الذي كان محاصراً تماماً بالقوى الموالية لسورية[25]. ولكن أن يرى الرأي العام العالمي، ومنذ 2001، أنّ المسلمين أيضاً باتوا لا يريدون الوصاية السورية على الدولة اللبنانية، فهو تحوّل خطير. واقليمياً، وصل المحافظون الجدد في الإدارة الأميركية في واشنطن بقيادة الرئيس جورج دبليو بوش وأثاروا ملف العراق وضرورة إنهاء المهمة التي بدأتها الولايات المتحدة عام 1991، بغزو العراق والتخلّص من نظام صدام حسين. وسيكون لهذا المنحى للأحداث الدور الرئيسي في السقوط الكبير للأسهم السورية لدى باريس وواشنطن.

في تلك الأثناء واصل بشّار الأسد خطوات تثبيت دعائم حكمه، متخذاً أسلوباً مختلفاً عن أسلوب والده في التعاطي مع لبنان. ففيما كان حافظ الأسد يتعالى عن المهاترات والتنافس بين حلفاء سورية اللبنانيين، دخل بشّار الساحة بقوّة معتبراً إميل لحود والمنظومة الأمنية اللبنانية أساس الشبكة الإقليمية التي تحمي سورية من أعدائها الكُثر. وفيما كان بشّار بارداً تجاه الحريري، كانت علاقته متينة وشخصية مع السيّد حسن نصرالله، أمين عام «حزب الله»، وقيادته للمقاومة ضد اسرائيل.

وبدلاً أن تخيف مواقف بشّار والمنظومة الأمنية على الأرض الثنائي جنبلاط والحريري، حافظ هذان الأخيران على علاقات حسنة بالرباعي السوري، حيث استقبل جنبلاط عبدالحليم خدّام في المختارة في أيّار 2002، وتواصلت التحالفات مع جهة سورية دون أخرى ما لم يكن غائباً عن أعين وآذان الرئيس السوري وحاشيته والنظام الأمني في لبنان. ولكن الحريري كان في موقف أصعب من موقف جنبلاط الذي لم يكن لديه الكثير ليخسره. فبحكم علاقاته الواسعة ومركزه كرئيس للحكومة، كان الحريري يعلم، منذ أصبح لحود رئيساً

للجمهورية، أنّ الرباعي السوري الذي يعوّل على دعمه لم يعد نافذاً في الشؤون اللبنانية كما في السابق. وبات همّه رغم ظروف البلاد تدعيم موقعه المستقلّ كرئيس للحكومة عن لحود، وهمّ حلفائه معارضة لحود والسعي إلى تثبيت استقلاليتهم عن النظام الأمني وعن سورية». فساء الحريري مثلاً أن تتم خطوة 7 آب والاعتقالات بدون استشارته بصفته رئيساً للحكومة، ما ذكّر الشارع السنّي بأيام فرنجية وأوامره الأمنيّة التي اتخذها بمعزل عن صائب سلام ورشيد كرامي. ولتثبيت موقعه المميّز في الدولة، قام الحريري بتحركات خارجية ليؤكد للرأي العام أنّه عاد فعلاً إلى رأس الدولة في لبنان. فقام برحلات عديدة بدون استشارة لحود أو علم وزير الخارجية، وبدون تنسيق مع السوريين الذين كانوا يشكّون كالعادة أنّه يبحث قضايا اقليمية حسّاسة مع الأميركيين والفرنسيين والبريطانيين. وكان الحريري يستعمل طائرته الخاصة ويغادر البلاد فجأة مع فريق من كبار الرسميين والإعلاميين. وأحياناً كان يغادر لبنان لبضع ساعات في سفر مفاجىء، فيقابل الملك السعودي أو رؤساء دول عدّة في آسيا وأوروبا. وعام 2002 أجرى الحريري عدّة لقاءات في واشنطن مع مسؤولين في صندوق النقد الولي والبنك الدولي والحكومة الأميركية. وردّ الصاع للحود ولم يبلغه عن أي من تحركاته أو تفاصيل لقاءاته، فأدّى التباعد بين الرئيس الماروني والرئيس السنّي إلى شلل في المؤسسات ألحق الأذى بمصلحة لبنان اقتصاداً وشعباً.

رغم أنّ لحود قد أنهى حكم الترويكا الذي نشأ في عهد الهراوي، وأعاد بعض الوهج إلى موقع الرئاسة، ولكن هذا كان قد تمّ بمساندة السوريين وصموده أمام إغراءات السلطة والمال، لا بفعل ما منحه له دستور الطائف من صلاحيات. لقد حاول لحود «أن يأخذ المسيحيين باتجاه سورية لاستعادة زمن الشهابية، ولاستعادة موقعهم في المعادلة مقابل التخلي عن انسحاب جيشها من لبنان، لكنهم لم يستجيبوا له وخاضوا وراء البطريرك مار نصر الله بطرس صفير معركة استعادة السيادة وإخراج القوات السورية اللذين تحققا غداة صدور القرارات الدولية بعد التمديد للرئيس لحود واغتيال الرئيس رفيق الحريري»[26].

وكان الحريري يحافظ على موقعه كزعيم للطائفة السنيّة وخاصة في إصراره على حماية صلاحياته الدستورية في مواجهة رئيس الجمهورية. فكان يتهم لحود بأنّه يريد العودة الى «الجمهورية الأولى» أي إلى الامتيازات المارونية، والوضع الذي سبق اتفاق الطائف. ولكن لحود لم يسع إلى عودة الصلاحيات بل إلى التمسّك بحذافير ما ذكره الطائف حول ما تبقى من صلاحيات رئيس الجمهورية. وفاقم في الأمر أنّ الحريري راوح مكانه في الملف الاقتصادي،

في حين أمكن لحود وحلفاؤه الذهاب في مواقف متشدّدة إلى أقصى الحدود مهما كان ثمنها الاقتصادي واستمرّ «حزب الله» في العمل العسكري المقاوم. كما غاب التفاهم بين الحريري ولحود عن ملفات خصخصة المرافق العامة.

ولم تكن مواجهة لحود هي التحدّي الوحيد للحريري، بل برزت بشكل غير مسبوق المبارزة بين السنة والشيعة، ليس فقط داخل مؤسسات الدولة مع نبيه برّي، بل مع «حزب الله» الذي كان الحريري يتحفظ كثيراً عن نشاطه العسكري جنوباً. ففي نيسان 2002، أطلق «حزب الله» 1500 قذيفة في مزارع شبعا لدعم الانتفاضة الفلسطينية في وقت كانت فيه اسرائيل ترتكب مجزرة في بلدة جنين في الضفة الغربية. وانتقد الحريري «التصعيد في الجنوب الذي يعطي اسرائيل الفرصة لإبعاد الاهتمام الدولي بأحداث الضفة»[27]. كما أنّ مشاريع الإعمار في مناطق يسيطر عليها «حزب الله» باتت تتعثّر. ففي حزيران 2002، تعرّض ممثلو الحكومة للضرب والشتائم أثناء احتفال لإقامة جسر في حيّ الأوزاعي في الضاحية الجنوبية، وسرت أقاويل عن «محاولة سنيّة لإزالة الشيعة من مدخل بيروت الجنوبي» (وهو مؤشر بدا قليل الأهمية ولكنّ أهميّته في رسم مناطق النفوذ اتضحت عندما وقعت المواجهة العسكرية بين الطرفين في أيّار 2008). وكانت حكومة الحريري وأوساطها قد دأبت على تفسير أي معارضة لمشاريع الإعمار إنما هي مشاكل يمكن حلّها مع طوائف، فثمّة معارضة «شيعية» يقودها «حزب الله» و«حركة أمل» لأنّ «مشروع إعمار بيروت قد وضع حدّاً لطموح الشيعة في العاصمة»، أو معارضة «مارونية» ترفض الاعتراف بتغيّر موازين القوى المحلية[28]، أو تأخّر مدّ أعمدة كهرباء أو شبكات طرق في الشوف ما استدعى التعامل مع وليد جنبلاط والمرجعيات على الأرض.

وإذ ارتفع الضغط الدولي الذي قادته الولايات المتحدة على دول المنطقة، تمهيداً للغزو الأميركي للعراق، شاءت سورية أن تبرّد الساحة اللبنانية وأن يخفّ التوتّر بين الحريري ولحود إلى حدّه الأدنى. كما أنّ بشّار أحدث تغييرات في جهاز الأمن السوري في لبنان في نهاية 2002. واستبدل بغازي كنعان رستم غزالي كمسؤول عن الاستخبارات السورية في لبنان، وعيّن محمد خلّوف مكان غزالي في قطاع بيروت. وتبع خلّوف وغزالي مباشرة لآصف شوكت، صهر بشّار، الرئيس الفعلي للاستخبارات العسكرية السورية التي كان قائدها الاسمي الجنرال حسن خليل[29]. أمّا غازي كنعان الذي كان مقرّباً من الحريري وبعيداً عن لحود، فقد كان خارج دائرة بشّار الضيقة، فعاد إلى دمشق حيث أصبح وزيراً للداخلية في تشرين الثاني 2004

في أوج الأزمة اللبنانية السورية التي تفجّرت حول التجديد للرئيس لحود في صيف ذلك العام.

كان بشّار قبل العام 2003 واثقاً من تحالفاته المحليّة داخل لبنان ومن متانة النظام الأمني، حتى أنّه أمر بتقليص القوات السورية من 30 ألفاً إلى 14 ألفاً، وسحبها بعيداً عن المناطق المسيحية. وإذ تحسّنت العلاقات بين بغداد ودمشق في عهد بشّار، واستفادت سورية من صادرات العراق النفطية عبر أراضيها، بدأت الولايات المتحدة تشير إلى «الاحتلال السوري للبنان». وهكذا بعدما كانت إدارة سورية للبنان موضع رضى وتقدير في باريس وواشنطن، انقلب الوضع رأساً على عقب. في كانون الأول 2003 وقّع الرئيس جورج دبليو بوش قانون «محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان»، وهو قانون طالب به اللوبي اللبناني في واشنطن وميشال عون. فكانت النتيجة أنّ تعاون حافظ الأسد مع واشنطن حول الكويت والعراق عام 1990 قد أطلق يده في لبنان، فيما كان انتقاد بشّار للغزو الأميركي ومواقفه المتشددة منه سبباً لانقلاب في المباركة الأميركية لإدارة دمشق للساحة اللبنانية. وتدهورت الأمور بشكل مريع في 2004، عام الاستحقاق الرئاسي في لبنان حيث تنتهي ولاية لحود في تشرين الثاني. لقد رأى بشّار ومستشاروه أنّ الأفضل لسورية التجديد للحود، الموثوق به والمجرّب والذي يجمع في شخصه السلطة الأمنية والمدنية، وصاحب العلاقة الطيبة مع «حزب الله»، بدلاً من البدء مع شخص ماروني آخر قد لا يحقق لسورية أهدافها (كما حصل مع شارل حلو الذي وصل بدعم من المكتب الثاني وفؤاد شهاب ومصر لينقلب عليهم فيما بعد، ومع الياس سركيس الذي خرج من الوصاية السورية بعدما دعمه حافظ الأسد ضد ريمون إدّه عام 1976). وكانت تجربة حافظ الأسد الناجحة في التجديد للياس الهراوي عام 1995 مشجعة لبشار على التجديد للحّود.

وصل الوضع في لبنان ذروته في صيف 2004، حيث كانت المعارضة ضد التجديد للحّود شديدة، يقودها الحريري وجنبلاط وحلفاؤهما. ولم يترك تعاون لحود مع بشّار والحملة شبه اليومية ضدّه وضد عهده في الإعلام والتلفزة، أي شعبية له في الشارع الماروني والأوساط المسيحية. وكان تأثير حملات الحريري والبطريرك صفير وجنبلاط وقرنة شهوان وميشال عون ضد النظام اللبناني القائم كفيلاً بتحويل الرأي العام ضد لحود الذي بدأ يتندّر حول التسويق السابق للحّود «كماروني قوّي تجاه الزعامات السنية والشيعية»[30]، ليصبح فيما بعد رمزاً لعهد الوصاية السورية. فلم يميّز الرأي العام بين ما كان لحود قادراً على صنعه، حتى بمواجهة

سورية، لو دعَمَهُ الزعماء اللبنانيون، وبين ما إذا كان فعلاً أداة بيد السوريين. كما لم يميّز الرأي العام بين ما إذا كانت المعارضة ضدّ لحود سببها أنّه ماروني قوي ونظيف الكف من الفساد، أو لأنّه وقف مع المقاومة ضد اسرائيل ونسي حصّة الموارنة في الدولة.

في 27 آب 2004، أهمل بشار التحذيرات الفرنسية-الأميركية من مغبة التجديد للحود، واستدعى الحريري إلى دمشق للحديث حول تغيير الدستور للسماح للحود بتمديد ولايته ثلاث سنوات تنتهي عام 2007. استناداً إلى تقرير المحقق الدولي بيتر فيتزجيرالد، خاطب الرئيس السوري الحريري بأسلوب فوقي جارح وهدّده بالأذى الجسدي («لحود هو أنا.. إذا أنت وشيراك تريدان أن أخرج من لبنان سأحطّم لبنان على رأسك»)[31]. كما أنّ الحريري عرّج على عنجر في طريق عودته إلى بيروت حيث تعرّض لتهديدات مماثلة من رستم غزالي رجل بشّار[32]. وفور وصول الحريري إلى منزله في فقرا، كان شديد التوتّر والانفعال وأبلغ مَن حوله: «بنظر السوريين نحن كلّنا حشرات»[33]. ونفّذ الحريري ما هو مطلوب منه، فمنح مجلس الوزراء الموافقة على التعديل الدستوري للتجديد في جلسة استغرقت عشر دقائق، واجتمع البرلمان وصوّت بأغلبية الأصوات لتعديل المادة 49 لمرّة واحدة للتجديد للحود ثلاث سنوات.

من ناحيتها كانت الولايات المتحدة غير راضية عن الموقف السوري حول العراق وعلاقة دمشق بطهران وتعاون بشّار العميق مع «حزب الله» في لبنان. وكانت أميركا قد أصيبت بالخيبة من سورية بعدما كانت تعوّل في مباركتها للإدارة السورية للبنان على انقلاب دمشق يوماً ما على «حزب الله» ونزع سلاحه. وكانت ترى أنّ هذا اليوم قد استحق بنظر واشنطن منذ انسحبت إسرائيل من الأراضي اللبنانية عام 2000 وبات على سورية التنفيذ. أمّا فرنسا فقد كانت تسعى، منذ بداية رئاسة بشّار، إلى تفاهم مع دمشق يسمح بترك مساحة من الاستقلال والسيادة للبنان واحترام الدور الفرنسي ومصالح فرنسا في بيروت، مقابل دعم فرنسا لسورية في المسائل الإقليمية والصراع العربي الاسرائيلي[34]. وكمؤشرات، أقام شيراك حفل استقبال دولة لبشّار الأسد ووفد سوري رفيع في قصر الاليزيه وألغت فرنسا الديون السورية ودعمت بقوّة المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وسورية حول اتفاقية شراكة.

ولكن في صيف 2004 اكتشفت كل من واشنطن وباريس أنّ استثماراتها في بشّار ذهبت هباء، فاتّحد الموقفان حول لبنان رغم الشق الواسع الذي يفصلهما حول العراق. وفي الثاني من أيلول 2004، رعت الولايات المتحدة وفرنسا قرار مجلس الأمن رقم 1559 الذي دعا إلى

إنسحاب كل القوى الأجنبية من لبنان، ونزع سلاح ما تبقى من ميليشيات وخاصة الجناح العسكري لـ«حزب الله»، وإجراء انتخابات رئاسية حرّة بدون تدخّل خارجي. وساهم هذا الجو الدولي والتجديد للحود في إذكاء نار معارضة لحود وسورية في لبنان، فواصل البطريرك صفير التنديد بالهيمنة السورية، واستقال الحريري من منصبه في 20 تشرين الأول 2004، منهياً هذه المرّة تحالفه الذي بدا سرمدياً مع سورية معتبراً أنّ «بشار ليس ناضجاً ومتمرّساً كوالده»[35]. ورغم أنّ حلفاء سورية في لبنان اتهموا الحريري بأنّه وراء القرار 1559 وأنّه شارك في إعداد نصه مع صديقه جاك شيراك، إلا أنّ الحريري تجنّب قدر الإمكان المشاركة العلنية في المعارضة.

وبرز تكتّل واسع شمل «تيار المستقبل» السنّي الذي يقوده الحريري و«الحزب التقدمي الاشتراكي» الدرزي الذي يقوده جنبلاط، ولقاء قرنة شهوان المسيحي (الذي ضمّ شخصيات نيابية وسياسية كبطرس حرب ونايلة معوّض وسمير فرنجية وفارس سعيد، ورعاه البطريرك صفير)، و«التيار الوطني الحر» الذي يقوده ميشال عون من المنفى الفرنسي. وعقد هذا التكتّل اجتماعاً حاشداً في أوتيل بريستول في بيروت. وكانت مساندة الحريري لهذا التكتل، بما يمثله من قوّة مالية وسياسية على الأرض وما يتمتع به من علاقات اقليمية ودولية، إشارة الى انقلاب هام في الموازين اللبنانية ضد الوجود السوري وضد الرئيس لحود، خاصة قبل استحقاق انتخابات برلمان 2005. وكان الحريري يحضّر لهذه الانتخابات ويخطط لحملات مميّزة وقويّة لكسب أكثرية المقاعد. وفي هذا المسعى اشترى كميات كبيرة من الشارات البرتقالية من فرنسا للتشبّه بربيع أوكرانيا في الانتخابات، وأعلن أنّ هدفه «خروج القوات السورية وتحقيق استقلال لبنان»[36]. ولا يخفى أنّ هذا كان مطلباً سعوديّاً منذ أيام اللجنة العربية الثلاثية عام 1989، وأصبح مطلباً سنيّاً واضحاً ضد «النظام العلوي الذي قلّم أيدي السنّة في طرابلس وبيروت وضرب المخيمات الفلسطينية ودعم الشيعة ونصّب رئيساً قويّاً ضد رئيس الوزراء السنّي وخلق منظومة أمنية تابعة للوصاية».

ولأنّ الحريري وقف إلى جانب قرار مجلس الأمن رقم 1559 القاضي بحل الميليشيات وبانهاء الوجود السوري في لبنان، وجد «حزب الله» نفسه معنيّاً إذاً في الصراع بين الطرفين. ويقول حازم صاغية إنّه «لم يكن عديم الدلالة أن يصطدم رفيق الحريري مبكراً بالحزب المعمّم والملثّم، وأن يصطدم به الحزب، فيمتد نزاعهما على رقعة كبيرة من القضايا تبدأ بإرسال الجيش الى الجنوب ولا تنتهي عند مسائل البناء والتعمير. وفي الاشتباكات السياسية هذه،

وفي غيرها، غالباً ما لعب حزب الله وظيفة محددة لدى السياسة السورية، فكان مخلب قطها في الشؤون الكبرى الموصوفة بالاستراتيجية، تاركاً للسادة عاصم قانصوه وناصر قنديل وغيرهما أن يكونوا المخلب المختص بالشؤون الصغرى، وما أكثرها... ففي الداخل يُصار الى اختطاف الطائفة الشيعية ومنعها من الاندراج في إجماع وطني لبناني، تحت طائلة الترهيب بـ«بندقية المقاومة» التي كسدت وظيفتها»[37].

تجوّل الحريري دوماً في موكب مصفّح، حيث كتبت مراسلة مجلة تايم كلارا مالرو عن الحريري «إنّ موكبه الاعتيادي ضم ست سيارات ليموزين مصفحة وأربعين حارساً مسلّحاً ومجموعة حراسة لقصره، وإنّ كلفة حراسته في بيروت تبلغ مليوني دولار في السنة يدفعها من جيبه الخاص، وذلك إضافة إلى القوى الأمنية الرسمية التي تقوم بحمايته ومواكبة تحركاته منذ أصبح رئيساً للحكومة»[38].

سيطر على المناخ العام اللبناني في بداية شباط 2005 جو من الاستقطاب العنيف فيما شنّ حلفاء سورية حملات إعلامية قاسية استُعملت فيها عبارات غير مسبوقة ضد الحريري وجنبلاط وحلفائهما. وفي 2 شباط 2005، انعقد لقاء بريستول الثالث وصدر بيان يطالب فيه للمرّة الأولى بخروج القوات السورية واستخباراتها من لبنان. وفي العاشر من شباط، حذّر تيري رود لارسن، المبعوث الخاص للأمم المتحدة، من أنّ الحريري في خطر جسدي وأنّ على الزعماء اللبنانيين أن يتيقّظوا. وفي ظهيرة 14 شباط قطعت محطات التلفزة برامجها لتبث المشهد الرهيب من حي الفنادق قرب أوتيل سان جورج حيث وقع انفجار مدوٍّ لدى مرور موكب الرئيس الحريري. ولبضع ساعات انتشرت صورة الحريري متفحّمة على مواقع الانترنت. عشرات ملايين الدولارات من الحماية والحراسة والحذر لم تمنع أن يقع الحريري ضحية الاغتيال السياسي الذي طالما ضرب لبنان وشخصياته الكبرى.

شكّل مصرع الحريري حدثاً من الأحداث النادرة في الشرق الأوسط التي تخلق تداعيات تشكّل حركة دومينو. إذ إنّ الوضع انفتح على تحوّلات محلية واقليمية لا حصر لها في الأشهر التالية[39]. وأدّى الاغتيال إلى صرخة عارمة في أوساط اللبنانيين وخاصة في الطائفة السنّية، وانضم الشارع بأغلبيته إلى صفوف المعارضة التي طالبت بانهاء الوصاية السورية واستقالة الرئيس لحود وتصفية النظام الأمني. وكان هذا التحرّك شديد الأهمية بما يمثّله السنّة من قوّة بشرية تبلغ أكثر من ربع سكان لبنان. وبانضمام هذه الطائفة إلى الموارنة والدروز الذين شكّلوا 40 بالمئة تقريباً من سكان لبنان، أصبح ثلثا الشعب اللبناني في موقف معارضة سورية والمطالبة

بخروجها الفوري. وخلال أسابيع خرجت تظاهرات شعبية حاشدة في حجمها التاريخي غير المسبوق في لبنان، كانت دائماً تبدو وكأنّها تمثّل ثلثي السكان. طغى منطقا السيادة والاستقلال على القيادات السنيّة والدرزية (وهو انقلاب رآه البعض أنّه غير مسبوق منذ أيام الخلافة الاسلامية في القرن الثامن أي أن يقف سنّة لبنان موقفاً مناوئاً لدمشق، عاصمة الأمويين)، ووصل التحالف الذي يرى رأي المسيحيين إلى السلطة بأغلبية نيابية، وبدأ يضغط لنزع سلاح «حزب الله وتحقيق المزيد من سيادة الدولة. كان قبول ضياع صلاحيات رئيس الجمهورية وتراجع نفوذ المسيحيين هيّناً مقابل تحوّل موقف القيادات السنيّة والدرزية المتحالفة مع سورية إلى موقع رافض للهيمنة السورية.

بدأ مسلسل الأحداث بسقوط حكومة عمر كرامي الثانية في الشارع في 28 شباط 2005 بعد سلسلة تظاهرات شعبية خرجت احتجاجاً على اغتيال الحريري. وكان تتويج هذه التظاهرات المهرجان العارم في 14 آذار، حيث فاق عدد المشاركين فيه المليون نسمة وأطلقت خلاله عبارة «انتفاضة الاستقلال»، وقارنها الإعلام الغربي بأحداث أوكرانيا التي أودت بالنظام الشيوعي، كما أطلقت عليها الخارجية الأميركية عبارة «ثورة الأرز». وكان قد سبقه انطلاق مهرجان خطابي آخر في بيروت يوم 8 آذار بحشودات ضخمة، معظمها من الشيعة وأنصار «حزب الله» وشعارات «لشكر سورية». وأظهر المهرجانان أنّ الإجماع غير متوفّر على القضايا الأساسية في لبنان، خاصة بعد إعلان بشار الأسد عزم سورية على الخروج من لبنان في خطاب ألقاه يوم 5 آذار ما أطلق السؤال الكبير «من يحكم لبنان بعد زوال الوصاية السورية»، السنّة أم الشيعة؟

هذا الاستقطاب الطائفي أسفر عن وقوف السنّة ومعهم معظم الدروز وجزء كبير من الموارنة في ناحية (فريق 14 آذار)، والشيعة وجزء من الموارنة وأجزاء أصغر من السنّة والدروز في ناحية ثانية (فريق 8 آذار). وفي 20 نيسان 2005 ورث سعد الحريري زعامة الطائفة السنيّة. وجرت انتخابات برلمانية في أيّار وحزيران 2005 لم تختلف عن سابقاتها في استعمال المال السياسي والاستقطاب الطائفي المريض، ولكنّها أسفرت عن أكبر انتصار انتخابي لتيّار الحريري وحلفائه، حيث تأثّر الرأي العام اللبناني بمشاعر الحزن على مصرع رفيق الحريري. وفي غياب الوصاية السورية التي كانت تطمئن «حزب الله» أنّ ظهره محميّ في أجهزة الدولة، اندفع الحزب إلى المشاركة الكثيفة في انتخابات برلمان 2005 (فاز تحالف «حزب الله» - «حركة أمل» بـ35 مقعداً، منها 23 للحزب و12 للحركة). ودخل الحكومة للمرّة الأولى وبات يشكّل ثقلاً يهدد باستمرارها أو باسقاطها إذا خرجت عن دائرة السياسة التي تحمي مصالحه. ولكن

النفوذ السوري لم يقتصر على الشيعة، بل إنّ سليمان طوني فرنجية، الذي فشل في انتخابات برلمان 2005 وخرج من السلطة، استمرّ في صداقته لسورية كزعيم لموارنة الشمال و«تيّار المردة». لقد فشل فرنجية في انتخابات 2005 إلاّ أنّه نال أعلى نسبة أصوات بين الناخبين الموارنة في الشمال، فيما فاز مرشحون موارنة متحالفون مع سعد الحريري بأغلبية اصوات المسلمين السنّة في محافظة الشمال كدائرة انتخابية واحدة. وعلّق فرنجية على نتائج الانتخابات بقوله: «فخرنا أنّنا وصلنا الى أرفع المراكز ولم يرد اسمنا لا بالسوليدير ولا بالسيلولير ولا في بنك المدينة ولا في غيرها» (إشارة إلى فضائح الخليوي والشركة العقارية ومصرف بنك المدينة التي شغلت لبنان لعدّة سنوات).

كانت خسائر سورية في لبنان تتراكم بشكل أسبوعي. فقد فازت لائحة سعد الحريري بمقاعد بيروت الـ19 وخسر حلفاء سورية التقليديون. وعاد مناوئو سوريّة جميعاً إلى الساحة: خرج سمير جعجع من السجن في 18 تموز بعد 11 عاماً ليقود «حزب القوّات اللبنانية» وتكتل من 6 نواب وحصّة في حكومة فؤاد السنيورة بالتحالف مع تيار الحريري وجنبلاط. وعاد ميشال عون من فرنسا في 7 أيّار إلى استقبال شعبي حاشد، ليقود «التيار الوطني الحرّ» ويفوز بتكتل من 21 نائباً وليصبح تياره من القوى الرئيسية في البلاد. وكان فوز عون ملفتاً في أقضية مارونية، فقد رأى الناس فيه الماروني الذي يمكن أن يعادل زعماء الشيعة والسنّة في لبنان بعد الخروج السوري وخيبة الأمل المارونية من عهد لحود. وتميّز عون عن غيره من الشخصيات بتاريخ طويل من معارضة الوصاية السورية على لبنان في وقت كان الحريري وجنبلاط وعدد من حلفائهما جزءاً من نظام الوصاية السورية. وإذ حاول تحالف الحريري – جنبلاط –جعجع فرض شروط انتخابية على عون، ابتعد هذا الأخير عنهم وانفتح على حلفاء سورية الشيعة، خاصة «حزب الله»، على أساس أنّ هدفه إخراج سورية من لبنان قد تحقق. واختلف عون عن الموارنة الآخرين بحلفه القوي مع «حزب الله» ابتداء من 2006، وجهره بالعلمانية كمبدأ رئيسي في تياره.

في آب 2005، واصلت القوى المناوئة لسورية خططها لفكفكة نظام الوصاية، فبعد إنجاز إخراج سورية من لبنان والفوز بأغلبية برلمانية وفرض فؤاد السنيورة، من فريق رفيق الحريري رئيساً للوزراء، بقي أن تزيح لحود لتنتخب رئيساً آخر مكانه وأن تطهّر الأجهزة الأمنية كما فعل سليمان فرنجية وصائب سلام عام 1971. بدأت السلطة الجديدة باعتقال رؤساء الأجهزة الأمنية جميل السيّد وريمون عازار ومصطفى حمدان وعلي الحاج، باقتراح من

تقرير للأمم المتحدة أشار إلى احتمال ضلوعهم في اغتيال الحريري. وحاولت إكمال المشوار إلى خاتمته بإزاحة الرئيس لحود، عبر اتهامه بترؤس نظام أمني متحالف مع القيادة السورية وأنّ التجديد كان قسريّاً (حتى خرجت عرائض وقّعها نواب القوى الجديدة بأنّهم كانوا مقهورين في التجديد للحود ما يجعل التجديد غير شرعي). وكانت الأكثرية تريد انتخاب رئيس جمهورية يتوافق مع مبادىء «انتفاضة الاستقلال» وشعاراتها، كبطرس حرب ونسيب لحود. ولكن بروز ميشال عون كقوّة برلمانية ومرشّح قوّي لرئاسة الجمهورية ورفض لحود التنحّي، عطّلا مساعي تغيير رئيس الجمهورية، فيما استمرّت دمشق، بدعم من أصدقائها المحليين الكثيرين، تمارس نفوذاً ملحوظاً على الساحة اللبنانية. وفي صيف 2005 أغلقت سورية الحدود أمام حركة الترانزيت اللبناني لأسابيع عدّة. لقد توتّرت العلاقات بين لبنان وسورية بعد خروج جيشها ومخابراتها فيما تصاعدت الحرب الكلامية وخاصة عبر الإعلام بين دمشق وأخصامها اللبنانيين، فكان السنيورة يطالب بعلاقة نديّة، فيردّ عليه بشّار بأنّه، اي السنيورة، «عبد مأمور لعبد مأمور»، إشارة إلى ارتباطات خصومها اللبنانيين بالخارج. فقد برز دور باريس وواشنطن على الساحة اللبنانية بشكل غير مسبوق بعد مغادرة سورية، وارتبطت مسألة لبنان بمحورين اقليميين هما: محور دمشق – طهران – «حزب الله» من ناحية، ومحور واشنطن – الرياض – القاهرة – سعد الحريري من ناحية أخرى، اي أنّ النواة البارزة في الفريقين اللبنانيين كانت سنّة وشيعة.

في آذار 2006، بدأت المساعي بين الزعماء لإعادة توزيع السلطة بما يتوافق مع واقع المبارزة الجديدة بين السنّة والشيعة. فانعقدت طاولة الحوار بمبادرة نبيه بري. وعطّل هذا الحوار حرب كبيرة شنّتها اسرائيل ضد لبنان في تموز – آب 2006 ردّاً على عملية لـ«حزب الله». أدّت الحرب التي دامت 33 يوماً إلى مصرع 1200 لبناني وجرح 4000 آخرين ونزوح مليون مواطن وخسائر اقتصادية مباشرة قدّرت بـ4 مليارات دولار وخسائر في النشاط الاقتصادي بلغت قيمتها مليارات أخرى. ولدى عودة الهدوء بموجب قرار مجلس الأمن 1701، دخلت لبنان قوات دولية إضافية وعاد الجيش اللبناني للمرّة الأولى إلى الحدود الجنوبية منذ العام 1968. ورغم هذه التطوّرات بقي الأفرقاء على مواقعهم، لا بل طغى المشهد الداخلي على كل ما عداه، فتعطّلت الدولة منذ تشرين الثاني 2006 وتطوّرت الأمور إلى أحداث عنف في بداية 2007 وميني حرب في أيار 2008.

كان إميل لحود ضحيّة عدّة عوامل تجمعت في عهده. فهو جاء إلى ساحة يتنافس فيها السنّة

والشيعة على مقومّات الدولة، وكقائد للجيش كان بعيداً عن البطريرك والقوى التقليدية المارونية، ولم يكن خادماً أو موظّفاً لدى السوريين، ونظر إليه رفيق الحريري وداعموه المحليّون والإقليميون على أنّه رئيس ماروني يريد أن يقوى على حساب صلاحيات رئيس الوزراء السنّي، وعندما فشلت حملة إخراجه من بعبدا، قاطعته الأغلبية ولم يكترث لوجوده رئيس البرلمان نبيه برّي، رغم وقوف لحود غير المساوم مع المقاومة ما جلب غضب فرنسا وأميركا والسعودية ومصر (يعود لحود مراراً في أحاديثه الإعلامية عن مواجهته مع وزيرة الخارجية الأميركية مادلين آلبرايت حول حق لبنان في المقاومة). وابتعد عنه معظم الزعماء المسيحيين، فكاد البطريرك صفير يصل في عدّة مناسبات إلى درجة الطلب الصريح باستقالته أو أن يقول بأنّ لحود يعلم ماذا يجب عليه فعله. وقاطعه السفراء وشخصيات كانت تُعتبر حليفة له، حيث كانت أجواء لبنان توحي بأنّ من يزور بعبدا عليه شبهة وأنّ كل من يقف بوجه «انتفاضة الاستقلال» ربما كان ضالعاً باغتيال الحريري. فكان قمع من نوع آخر لم يترك حتى هامشاً للاختلاف في الرأي. بات القاصي والداني في وسائل الإعلام يكتب عن لحود بأسوأ النعوت («فخامة القاتل») ويسوّق ضدّه اتهامات معظمها من الخيال (كاتهام نجلي لحود، إميل ورالف بكوبونات نفط عراقي وفضيحة بنك المدينة بدون أي مستند أو معلومة). وتبارت محطات التلفزة في نشر أخبار سلبية عن لحود كانت تعلّق حتى على.. بسمته. في هذه البيئة كان لحود مكبّلاً لم يستطع تحقيق أهداف عهده من الإصلاح والبناء. وبقي في القصر حتى اليوم الأخير من عهده (23 تشرين الثاني 2007) رافضاً دعوات لتسمية حكومة غير حكومة السنيورة، ولم يتّخذ أي قرار ضد خصومه. وخرج لحود بوداع خفر لم يحضره لا حلفاء سورية ولا أعداؤها. وأعلن لحود عند مغادرته القصر: «ضميري مرتاح ولبنان بألف خير والكل لازم يرجعوا لضميرهم ويعرفوا انّو لبنان مختلف عن دول العالم كلها وتحكمه الديمقراطية التوافقية»[40].

ليس معلوماً ما كان سيكون عليه الوضع في لبنان لو أنّ المسيحيين، الذين كانوا مع سورية أو ضدها، التفّوا حول إميل لحود. فهو خارج من تربية عسكرية لبنانية وليس ملوّثاً بالفساد ولا بعلاقة طويلة الأمد مع سورية كسلفه، وقف في مواجهة رئيس الوزراء السني وبدا نظيفاً يسعى إلى بناء المؤسسات ووقف الهدر. وربما يقع بعض الحق في إخفاق لحود على طبيعة دستور الطائف الذي رسّخ الطائفية- فيما لحود لم يكن يريد أن يكون رئيساً مارونياً بل رئيساً لكل اللبنانيين (أجازت المادة 65 من دستور الطائف ضرورة الحفاظ على النهج الوفاقي للقرار، وأنّ مجلس الوزراء يأخذ قراراته على أساس وفاقي ويتّجه نحو التصويت في حال كان التوافق

على القرار مستحيلاً، وهذا ما رآه لحود أحد مداخل العمل الوطني غير الطائفي). لقد انتقد أنطوان مسرّة نظام الطائف الذي شخصن النظام وربط المؤسسات الكبرى للدولة بشخص زعيم الطائفة التي كانت رئاسة مؤسسة (البرلمان أو الوزارة أو رئاسة الجمهورية) من حصتها. فكانت تسمية رئاسة الجمهورية للموارنة ورئاسة البرلمان للشيعة ورئاسة الحكومة للسنّة، ما جعل المطالبة بمحاسبة أي من هؤلاء وكأنّه عقاب لطائفتهم، وهذا ما جعلهم محصّنين بعيدين عن المساءلة يملكون احتكاراً للسلم الأهلي أو الحرب الأهلية. وفيما استطاع السنّة أن «يصرفوا cash in» هذا الاحتكار في دعمهم للحريري ولفؤاد السنيورة، خاطئاً أو مصيباً، والشيعة في دعمهم لنبيه برّي، خاطئاً أم مصيباً، بدت مقدرة الموارنة على «صرف» هذا الاحتكار غامضة وفي غير محلّها. فهم لم يدعموا الياس الهراوي، ولم يدعموا إميل لحود، حتى عندما كان في أوج مواجهته مع الزعيم السنّي رفيق الحريري.

28. ميشال سليمان: آخر الرؤساء الموارنة؟

خاض المسيحيون معركة الاستحقاق الرئاسي بعد خروج إميل لحود، وفي اعتقادهم أنها ستشكّل لهم جسر عبور لاستعادة دورهم الذي كان من المفترض أن يوفّره لهم انسحاب الجيش السوري الذي عملت استخباراته، كما خلافات قياداتهم، على دكّ مقوماته. مع قدوم الاستحقاق الرئاسي وقرب نهاية ولاية رئيس الجمهورية إميل لحود، اشتدّت الخلافات حول المرشح التوافقي للمنصب، حيث كانت القوى السياسية ترفض أسماء ميشال عون ونسيب لحود وبطرس حرب. ولكن في 2 كانون الأول 2007 أعلن النائب عمار حوري («تيّار المستقبل») عن تبنّي التكتّل الحاكم ميشال سليمان[41] كرئيس توافقي. ولُفت إلى أنّ طريقة طرح اسم سليمان جاءت تسلّلاً عبر إحدى القنوات الفضائية.

وإذ توافق الجميع على سليمان، إلا أن عملية انتخابه تعطّلت بسبب الخلاف على الآليات المرتبطة بتولّيه المنصب، مثل تشكيل حكومة جديدة وقانون الانتخابات النيابية. لكن توقيع الأفرقاء اللبنانيين على اتفاق الدوحة في 21 أيار 2008 والذي عمل على إنهاء الخلافات، مهّد الطريق لانتخاب سليمان. وفي 25 أيّار 2008، اجتمع مجلس النواب في مقرّه الرئيسي في ساحة النجمة وانتخب ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، وسط حضور عربي ودولي كبير تقدّمه أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ورئيس وزرائه حمد بن جاسم آل ثاني، وأمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى، ورئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان،

ووزير خارجية السعودية الأمير سعود الفيصل، ووزير الخارجية السوري وليد المعلم، ووزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي، ووزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير، ورئيس البرلمان العربي محمد جاسم الصقر، ورؤساء عدد من المجالس التشريعية العربية ووزراء خارجية عرب وأجانب.

لماذا ميشال سليمان؟ ثمّة حاجة إلى فهم عوامل صعود سليمان التي تساعد في تسليط الضوء على شروط نجاح عهده. فمن ناحية كان «الفرنسيون والأوروبيون والفاتيكان ينظرون الى لبنان من زاوية مسيحية (كل مسيحيي المشرق والخطر المحدق بهم)... وهم يعتبرون أنّ انزلاق الموقف يشكّل خطراً على المسيحيين». فلعب الأوروبيون دوراً في ترجيح كفّة سليمان وطرحوا اسمه، وأبلغت الترويكا الأوروبية الأكثرية النيابية أنّه «في حال تشكيل حكومتين سيكون الأوروبيون مضطرين للتعامل مع الجيش بقيادة العماد ميشال سليمان.. الخلاصة، أن قرار ترشيح ميشال سليمان جوهره الأساس الحد من الخسائر بالنسبة الى فريق الأكثرية وأهمية البعد المسيحي والإتيان برئيس غير معاد لسورية»[42]. أمّا في التفاصيل وما دعوى المسيحيين في ذلك، فقد جاء طرح سليمان بعد أيام من مغادرة لحود قصر بعبدا منتصف ليل 24 تشرين الثاني، واستيقظ لبنان على أنّ كابوس الفراغ الرئاسي قد أصبح واقعاً، وأنّ فؤاد السنيورة بات رأس السلطة الأول في لبنان بحكم الدستور. كان وقع هذا الحدث عارماً أدّى إلى تنامي القلق المسيحي العام، والماروني بشكل خاص، على مصير الرئاسة الأولى، والقلق من تحوّل وانتقال صلاحيات رئيس الجمهورية الى حكومة فؤاد السنيورة. وإذ احتاج انتخاب سليمان تعديلاً دستورياً، كان من مؤيدي التعديل حتى الأمس القريب مَنْ هم مِنْ أشدّ الرافضين لتكرار تجربة إميل لحود عام 1998 وإيصال عسكري الى رئاسة الجمهورية، فضلاً عن أنّ الاشهر الأخيرة من عهد لحود شهدت صراخاً أكثرياً ضد ترشيح سليمان وسعياً لإقفال طريق بعبدا أمامه، بدءًا من سعد الحريري ونوابه، الى سائر أطراف الأكثرية. كما أنّ وليد جنبلاط عبّر لسليمان في عشاء جمعهما عن حساسيته التاريخية حيال «عسكرة الرئاسة»، وأبلغ ضيفه اعتراضه على وصوله إلى رئاسة الجمهورية، وقال ما مفاده: إنك ناجح كقائد جيش، ولكن ليس كرئيس جمهورية». إلى جانب ما نُسب آنذاك الى السنيورة كجواب على إمكانية ترشيح سليمان: «أقطع يدي ولا أعدّل الدستور». أمّا الانقلاب في الموقف من سليمان فيعزوه مراقبون إلى «النقزة المارونية» من الفراغ التي كانت أكبر بكثير مما توقّعها «طباخو الفراغ»، بدءًا من السفير الاميركي وسائر معسكر الموالاة لإبقاء السنيورة على رأس الحكم، كما يقول

نبيل هيثم. «وزاد الخفقان السلبي الى الحد الأعلى مع «الزيارة البروتوكولية» لـ»فخامة رئيس الجمهورية والحكومة» (فؤاد السنيورة) إلى بكركي، والتي لم يهضمها الشارع المسيحي بشكل عام والماروني بشكل خاص، وعرّضت بكركي لانتقادات، خصوصاً أنّ الفراغ، مع ما تلاه من انتقال صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني إلى الرئيس السنّي وفريقه، ولّد شعوراً عاماً بأن الموارنة فقدوا الموقع الوحيد، الذي يعتبرون من خلاله أنّهم شركاء في الحكم»[43]. «لقد كان عبء الفراغ الرئاسي ثقيلاً على «تيار المستقبل» الذي اتهم مارونياً بالاستيلاء على الرئاسة الأولى، وبالتالي جاء الطرح من «عقل مدبِّر»، نزع عن «تيار المستقبل» وفريقه تهمة الاستيلاء على الرئاسة المارونية من خلال تبنّي ماروني قوي كالعماد سليمان، ولكنّه من الجهة الثانية، وربما هنا الأساس، وضع ميشال سليمان في مواجهة المرشّح القوي ميشال عون. والأمر الواضح هو محاولة جدية لإرباك عون والساحة المسيحية».

إنّ مسيرة سليمان نحو رئاسة الجمهورية كانت غاصّةً بالمطبات والصعوبات والتجارب العميقة. فقد كانت قيادته للجيش محفوفة بالمخاطر والاستحقاقات الكبرى المحليّة والاقليمية. في 21 كانون الأول 1998، رقّاه لحود من رتبة عميد إلى رتبة عماد وقائد للجيش اللبناني، فواصل سليمان مسيرة لحود في بناء الجيش واستكمال تنظيم هيكليته بعد تعديل قانون خدمة العلم. وباشر مهمات صعبة داخلية كان أبرزها مواجهة التنظيمات الإرهابية الأصولية، حيث كشفت مخابرات الجيش منظمات إرهابية متطرفة في جبال الضنيّة هاجمها الجيش مطلع 2000 وقضى على معظم أفرادها وفكك الخلايا المرتبطة بها في مناطق لبنانية أخرى واعتقل عناصرها. كما كشف الجيش عدّة شبكات إرهاب وتجسس إسرائيلية منها شبكة كشفت في 10 حزيران 2006. وخاض الجيش معركة كبرى ضد تنظيم «فتح الإسلام» في مخيم نهر البارد شمال لبنان في 20 ايار 2007 رداً على كمائن تعرّض لها الجيش في محيط المخيم ومناطق أخرى. ونجح الجيش بعد شهور في القضاء على بنية هذا التنظيم داخل المخيم وخارجه، الأمر الذي لقي التفافاً شعبياً غير مسبوق حول دور الجيش في الحفاظ على أمن البلاد. وكان من انجازات الجيش باشراف سليمان عملية الانتشار في كافة الأراضي اللبنانية بعد انسحاب الجيش السوري بتاريخ 26 نيسان 2005.

كان سليمان جديّاً في تنفيذ العقيدة الجديدة للجيش منذ انطلقت عمليّة بنائه، وهي عقيدة تتّجه جنوباً للدفاع عن لبنان ضد اسرائيل. فأشرف على تصدّي الجيش للاعتداءات الإسرائيلية ودعَمَ المقاومة في 1999 و2000 حتى تحرّر الجنوب في 25 ايّار 2000 (وهو نفس

يوم تاريخ انتخابه رئيساً للجمهورية عام 2008). ومن أصعب مهام سليمان كقائد للجيش التصدّي للحرب الاسرائيلية على لبنان في تموز وآب 2006. ووضع سليمان وقيادته خطة استلام الجيش أراضي الجنوب التي أخلتها اسرائيل وحتى الحدود الدولية، وفقاً لقرار مجلس الأمن 1701. وتضمّنت الخطة نشر الجيش على الحدود والمعابر البرية والبحرية، واكتمل تنفيذ العملية في 2 تشرين الأول 2006 بعدما ارتفع العلم اللبناني على امتداد الحدود إيذاناً بعودة السيادة إلى الجنوب بعد 40 عاماً من الغياب.

ومن المبادىء التي برزت منذ 1990 واستمرّت في فترة قيادة سليمان، تكريس دور الجيش حامياً للديمقراطية وليس جيشاً للسلطة يقمع المعارضين لسياستها، بل جيشاً للوطن يحفظ أمن المواطن ويحافظ على حقوقه. وظهر دور الجيش في الحفاظ على أمن المتظاهرين والمؤسسات العامة والخاصة وحرية التعبير طيلة الأعوام الثلاثة التي تلت اغتيال الرئيس رفيق الحريري، فلم يمنع التظاهرة التي أسقطت رئيس الحكومة عمر كرامي في 28 شباط 2005، ولم يتدخّل بين تشرين الثاني 2006 وأيّار 2008 اثناء اعتصام المعارضة في وسط بيروت أو في المواجهات التي وقعت بين السلطة والمعارضة في تلك الفترة.

ولكن الصعوبات التي سبقت انتخاب سليمان والتي هي مرشحّة للاستمرار في عهده هي انقسام البلد إلى معسكرين الأول بنكهة سنيّة والثاني بنكهة شيعية، وهي صعوبات واكبت صعود دولة لبنان المسلم. فبمواجهة المعسكر الذي يتصدّره تيار الحريري، ثمّة تحالف آخر جمع «التيار الوطني الحرّ» و«تيّار المردة» إلى «حزب الله» و«حركة أمل»، إضافة إلى تشكيلة واسعة من الشخصيات والأحزاب السنيّة والدرزية، كطلال أرسلان ووئام وهّاب وعبدالرحيم مراد واسامة سعد وعمر كرامي وغيرهم. وتميّز لسان حال مسيحيي هذا المعسكر بالمطالبة بحقوق المسيحيين. ويعتبر ميشال عون و«التيار الوطني الحر» أبرز الزعماء الموارنة في المطالبة بحقوق المسيحيين والضمانات من الشركاء في الوطن، إضافة إلى مطالبته بالسيادة. لقد كان عون سبّاقاً في حمل لواء السيادة ضد الوجود السوري الذي شنّ ضده حرب تحرير عام 1989. وكانت السيادة السبب الرئيسي في معارضته لاتفاق الطائف. وأصبحت الحقوق المسيحية العمل اليومي لتيار عون الذي خاض معركة استرجاع الدور المسيحي الضائع، وتحقيق المشاركة المتوازنة بين الطوائف، وهو عمل مطلبي رأوه لا يختلف ولا يناقض السيادة والديمقراطية، طالما أنّ هذين الشعارين يحتاجان إلى وجود مسيحي قوي وفاعل في لبنان. وفيما كانت أحزاب «القوّات اللبنانية» و«الوطنيين الأحرار» و«الكتائب» ومعها البطريرك صفير و«قرنة شهوان»

تسير في منظومة فكرية تقدّم استعادة حقوق المسيحيين وخصوصياتهم على كل اعتبار آخر، انقلب هؤلاء في تحالفهم مع رفيق الحريري ثم مع سعد الحريري وطغت على تفكيرهم مقولة استعادة السيادة من السوريين ومن نفوذ «حزب الله» الذي تدعمه إيران. وأصبح خطاب أمين الجميّل وسمير جعجع وتجمّع قرنة شهوان والبطريرك صفير هو السيادة، وفقاً لشعار أطلقه العونيون سابقاً «حرية، سيادة استقلال».

في أيّار 2008، وقف عون موقفاً متصلّباً في مؤتمر الدوحة حول حقوق المسيحيين. وبعد توقيع الاتفاق انتشرت يافطات في المناطق الشرقية تقول «عون رجّع حقوق المسيحيّ» وخاصة فيما يتعلّق بالتمثيل النيابي ورسم جغرافية الدوائر الانتخابية في بيروت وخارجها (نص اتفاق الدوحة في هامش هذا الفصل)[44]. وكانت محطة «أو تي في» الناطقة بلسان «التيار الوطني» تعكس معركة الحقوق في برامجها وأخبارها وتحتفل بالمناسبات الدينية وتعطي المضمون المسيحي هامشاً واسعاً من بثّها. وفي حزيران 2008، بعد انتخاب ميشال سليمان، طالب عون بتعزيز صلاحيات رئاسة الجمهورية. ثم كان عون أكثر وضوحاً في 18 حزيران 2008 بدعوته إلى تعديل صلاحيات رئيس الوزراء السنّي وضم بعض المؤسسات إلى رئيس الجمهورية طالما أنّ موقع الرئيس هو الحَكَم والحيادي (وكان قد سبق مطلب عون دعوة مماثلة للسفير السابق عبد الله بو حبيب الذي أشار إلى «حرمان رئيس الدولة من حق حلّ مجلس النواب والدعوة إلى انتخابات عامة مبكرة أقلّه مرّة خلال العهد». وأنّه «طالما أنّ الدستور قد لحظ لرئيس الجمهورية موقع الحَكَم فوق جميع السلطات، يفترض عليه السهر على حسن العلاقات بين هذه السلطات. وعندما تبلغ هذه العلاقات من التأزم حدّاً يقارب الحائط المسدود... لا يبقى سوى أن يتدخّل لإعادة الكرة إلى ملعب الرأي العام اللبناني الذي هو مصدر كل السلطات. لذلك أعتقد أنّه من المفيد أن تناط برئيس الجمهورية صلاحية حلّ البرلمان في حالات محددة». و«بما أن موقع رئاسة الجمهورية بات فوق السلطة التنفيذية، فقد يكون من الأفضل أن ترتبط أجهزة الرقابة مثل التفتيش المركزي والمجلس التأديبي وغيرهما بمؤسسة الرئاسة، لأنها تنسجم أكثر مع موقع الحَكَم مما تنسجم مع طابع السلطة الإجرائية»)[45].

كانت ردود الفعل على دعوة عون مؤشّراً هاماً حول نهائية اللاعودة للنفوذ المسيحي بالنسبة للمسلمين. وجاء ردّ حاسم حتى من حلفاء عون، فالرئيس برّي اعتبر هذه الدعوة «مش وقتها» وليست مطلباً معقولاً، أثناء حديثه إلى الإعلام بعد خروجه من لقاء رئيس الجمهورية ميشال سليمان في 19 حزيران. في حين استنكر حليف عون رئيس الحكومة السابق

عمر كرامي كلام عون بأنّ «عودة رئيس الحكومة «باش كاتب» عند رئيس الجمهورية ليست واردة» وأنّ «كلام عون كأنّه طائفي»[46]. وقال:

«استمعنا إلى ما قاله العماد عون. ومع محبّتنا واحترامنا له ولمواقفه الوطنية والإصلاحية، فوجئنا بالفعل بما تحدّث عنه حول صلاحيات رئيس مجلس الوزراء ووجوب تعديلها لأسباب عدة، أولها هذا الجو الطائفي والمذهبي المحتقن في البلاد، وثانيها مخالفة ذلك لاتفاق الطائف، وثالثها المسّ بصيغة العيش المشترك. وقد نبّهنا، من البداية منذ مؤتمر الدوحة وإقرار قانون 1960، الى ان هذا الأمر سيوجد فدراليات طائفية، وأنه ستكون هناك تصريحات في الانتخابات النيابية لا يتحمّلها المجتمع اللبناني الطائفي والمذهبي، لأنها ستزيده اشتعالاً وتطرّفاً. نودّ أن نقول إنّ صلاحيّات رئيس مجلس الوزراء، خصوصاً في النقطة التي أثارها العماد عون في ما يختص بهيئات الرقابة، تعني المجلس التأديبي والتفتيش المركزي وديوان المحاسبة. ورئيس الوزراء، كما نصّ اتفاق الطائف والدستور، هو الذي يتابع تنفيذ قرارات مجلس الوزراء، وهو الذي ينسّق بين الوزارات. وطبعاً هو المسؤول الأول، باعتباره رئيساً لمجلس الوزراء. وقد فات العماد عون أن هناك نوعين من الرقابة، رقابة داخلية على الإدارة، ورقابة خارجية تتمثل في مجلس شورى الدولة الذي له استقلال تام. أما الباقون الذين ذكرناهم، فيجرون رقابة داخلية تكون هي عين رئيس مجلس الوزراء، وتعينه على اتخاذ القرارات من أجل حسن سير الإدارة العامة. تبين من كلام عون كأنّه طائفي. ونسمع دائماً، في التصريحات اليومية من هنا وهناك، عن صلاحيات رئيس الجمهورية واسترجاعها، وعن حقوق المسيحيين. وكنّا نقول دائما إنّ الطائف ليس مقدساً. ومع ذلك لم يطبّق بالكامل. وفي التطبيق، تبيّن أن هناك ثُغراً يجب تعديلها. لكن كل ذلك ضمن الحفاظ على حقوق كل الطوائف والتوازنات في كل الطوائف. وأقول صراحة إن هذا الكلام على صلاحيات مجلس الوزراء جاء كأن كل المطلوب أن يعود رئيس مجلس الوزراء باش كاتب، وأن تؤخذ كل الصلاحيّات التي اكتُسبت له من خلال اتفاق الطائف. وأقول بكل صراحة إنّ هذا الأمر ليس وارداً إطلاقاً، وسيثير مشاعر نحن في غنى عنها. إنّنا حرصاء على الخلاص نهائياً من كل هذا النظام الطائفي. لكن ما دامت الأمور تعود إلى الوراء، نريد أن ننبّه الجميع إلى هذا الظرف الدقيق الذي نمر به، وإلى هذه الحساسيات التي باتت واضحة للجميع، وإلى أنّه لا يمكن إطلاقاً أن يكون هناك افتئات لحقوق طائفة على حساب حقوق أخرى، لأن ذلك سيؤدي إلى تفجير الوضع. وهذا ما لا يرضاه الجميع. نتكلّم على صيغة يجب أن نحافظ عبرها على التوازنات. وأجدّد القول إنه ليس وارداً لدى

المسلمين السنّة، بكل فئاتهم، معارضة وموالاة، أن يتحول رئيس مجلس الوزراء «باش كاتب» عند أحد»[47].

الماروني الأخير؟

رصيد سليمان الكبير في الجيش تتوّج بانتخابه رئيساً للجمهورية بعد سلسلة أحداث إيجابية كانت لصالح مسيحيي لبنان. فقد شهدت الفترة الممتدّة من 1998 إلى 2008، تحقيق العديد من أهداف المسيحيين. ويقول تقرير لـ Internatioanl Crisis Group صادر في 15 تموز 2008، بعنوان المعادلة اللبنانية الجديدة: دور المسيحيين المركزي[48]، إنّ المسيحيين في العام 2008 باتوا في موقع يخوّلهم أن يؤدّوا من جديد دوراً سياسياً حاسماً في لبنان، وأنّ اتفاق الدوحة مَنَحَهم فرصةً لاستعادة موقع مهم على الخريطة السياسية والدفع نحو تحقيق بعض مطالبهم، ومنها:

* انتخاب رئيس ماروني للجمهورية، حيث استعادوا مؤسسة هي من حقهم دستورياً (ولو بصلاحيات قليلة وسلطة فعلية تآكلت كثيراً بين 2004 و2007 بفعل مقاطعة إميل لحود وعزله).
* حصولهم على مناصب مهمة في الحكومة الجديدة التي تشكّلت في 12 تموز 2008.
* حق رئيس الجمهورية الماروني في إطلاق حوار وطني حول استراتيجية دفاع وطنية تشمل موضوع سلاح «حزب الله» والإعداد لانتخابات برلمان 2009.
* تحديد العلاقات مع سورية من موقع متكافىء يحترم سيادة لبنان وتبادل سفارات بين دمشق وبيروت.
* وأشار التقرير إلى بنود اتفاق الدوحة حول التقسيمات الانتخابية الأكثر ملاءمة للمسيحيين بعدما «كانت الخريطة الانتخابية تحتّم على الغالبية الساحقة من المرشّحين المسيحيين الدخول في تحالفات مع الأحزاب المسلمة الأساسية. وهكذا كان معظم السياسيين المسيحيين يُنتخَبون بفضل الأصوات المسلمة».
* وأهمّ ما جاء في التقرير أنّ مرحلة ما بعد اتفاق الدوحة ستمكّن المسيحيين من لعب دور الحكم بين السنّة والشيعة، وخاصة بين «حزب الله» و«تيّار المستقبل». وتكون أصوات المسيحيين في انتخابات 2009 «المعيار الأساسي لتوزيع المقاعد الوزارية الذي يستند إلى الوزن النيابي وإرساء ميزان قوى جديد».

أما مطالب المسيحيين الأخرى فيقول التقرير إنّ الموقع المسيحي المستجد في السلطة سيمكّنهم من دفع عدد من المطالب التي ذكرها الرئيس سليمان في خطاب القسم، ويخوض حملتها ميشال عون («الذي يعلن نفسه زعيماً للمسيحيين» كما ذكر التقرير)، كالإصلاحات الإدارية واللامركزية وتأمين تمثيل مسيحي عادل في مؤسسات الدولة، وتفعيل منصب رئاسة الجمهورية بسلطات وصلاحيات تليق بالمسيحيين، ورفض توطين الفلسطينيين، وتسهيل عودة المهجّرين والمسيحيين المنفيين. ويعتقد واضعو التقرير أنّ قيادات السنة والشيعة باتوا أكثر استعداداً عام 2008 للإصغاء إلى المطالب المسيحية لأنّهم سيحتاجون إليهم (حاجة «حزب الله» إلى تحالفه مع «التيار الوطني الحر» و«تيار المردة» وإلاّ اصبح ميليشيا شيعية عارية، وحاجة «تيار المستقبل» إلى دعم البطريرك الماروني والأحزاب المسيحية وإلا أصبح تياراً سنيّاً سافراً) في شتى الأمور التي تبدأ بالانتخابات البرلمانية ولا تنتهي بالملفات الإقليمية والاقتصاد والأمن والإدارة.

ولم يكن واضحاً في خريف 2008 إذا كانت دروس عهد إميل لحود ستنفع موقع الرئيس الماروني في عهد ميشال سليمان. فماذا سيكون موقف رئيس الجمهورية إذا شاء أن يستعمل صلاحياته أو يعارض رئيس الوزراء السنّي أو يقف موقفاً من «حزب الله» حول السيادة الوطنية وأولوية حق الدولة في الأمن والدفاع، أو لم يعجبه موقفٌ للبطريرك الماروني، أو خاض انتخابات 2009 بمرشحّين، أو رفض التوقيع على مقررات مجلس وزراء يعتقد أنّه لا يعكس وحدة البلاد ومصالحها العليا، أو أنّ االصراع بين الشيعة والسنّة راوح مكانه، إلخ؟ أما الملفات والاستحقاقات فتسميتها تبدأ ولا تنتهي: إعادة بناء الأجهزة الأمنية، ترميم العلاقة مع سورية، الاستراتيجية الدفاعية وسلاح «حزب الله»، انتخابات برلمان 2009، الأزمة الاقتصادية، الهجرة، المهجّرون، استحقاق رئاسيات 2014، الخ.

وثمّة عدّة مسائل تعترض نجاح عهد ميشال سلميان، ويجب أن تستفيد من تجربة لحود.

المسألة الأولى هي أنّ سليمان، رغماً عنه، يشبه لحود كثيراً. ليس في أنّه كان قائداً وخارجاً من مدرسة الجيش، بل في أنّه في قرارة نفسه يحتقر أيضاً الطبقة السياسية التقليدية وهو بعيد عن الطائفية ولا يستند إلى قاعدة شعبية كالزعماء التقليديين، وخال من ايديولوجيا معادية لسورية، وصديق وداعم للمقاومة التي يمثّلها «حزب الله». كما أنّه يشبه لحود في أنّ إعلام «تيّار المستقبل» وقادته، مثل مصطفى علوش وأحمد فتفت، شنّوا ضدّه حملة سلبية، فوصف النائب مصطفى علّوش سليمان بأنّه «موظف»[49] وعاتبه على «تبرئة المخابرات السورية من فتح

الإسلام» وعلّق على تمنّي سليمان (أن يلهم الله الحكمة لزعماء هذا الوطن المعذب)، بالقول: «لا أظنّ أنّ الموقع الذي يشغله العماد سليمان له أي دور سياسي ليوجّه هكذا رسائل... العماد سليمان يحاول أن يقول إنّه في حال الحاجة إلى ان يكون في سدّة الرئاسة فهو مستعد». وجاء كلام علّوش في عزّ معركة نهر البارد التي سقط فيها عدد كبير من عناصر الجيش. كما اشتدّت حملة «المستقبل» ضد سليمان لأنّه لم يتدخّل ضد «حزب الله» في اقتحام هذا الأخير لغرب العاصمة في 7 ايّار 2008. ويشير أكثر من مراقب أنّ هدف موافقة معسكر الحريري وحلفائه على ميشال سليمان هو وضعه بمواجهة عون الذي سعى إلى الرئاسة أولاً ومن ثم ضرب شعبية عون في انتخابات 2009 [50]، وذلك عقاباً لعون على تحالفه مع «حزب الله» وبالتالي إضعاف الجانب الشيعي في البلاد. ما يعود بالنهاية ليكون هدفاً سنيّاً تدعمه السعودية ومصر ومن ورائهما واشنطن والاعتدال العربي وتصفية حسابات في دولة لبنان المسلم تلعب بمصائر المسيحيين.

والمسألة الثانية التي تعترض نجاح عهد سليمان هي المساعي لإضعاف نفوذه في أجهزة الدولة الأمنية، والذي بدأ حتى قبل انطلاقته. إذ لم تمض فترة وجيزة على التوافق على اسمه حتى تمّ اغتيال العميد فرنسوا الحاج، الذي شكّل في مكانه وزمانه وفي شخصه وموقعه كمدير للعمليات، طعنة قويّة في صدر سليمان والمؤسسة العسكرية. لقد خرجت قراءات متعددة للجريمة واستهدافاتها، فقد قيل بأنّها كانت ثأراً لتنظيمات أصولية سنيّة على خلفية أحداث أبرزها معركة مخيم نهر البارد، وقيل بأن إسرائيل قرّرت الخلاص من العميد الحاج لأنّه مرشّح ماروني رئيسي لتولي قيادة الجيش في عهد سليمان. ومعروف عن الحاج وطنيته والتزامه وتفاهمه مع المقاومة، ووراثته العقيدة الوطنية للجيش اللبناني، وسبق لاسرائيل أن حاولت اغتياله وهي لا تريد أن يبقى الجيش على عقيدته متفاهماً مع المقاومة، وفي هذا يتقاطع موقف اسرائيل مع موقف واشنطن التي ترغب في قائد للجيش بعيد عن العقيدة الحالية. وتبقى قراءة تقول إنّ الاغتيال هو إطلاق نار على ميشال سليمان قبل انطلاقه من اليرزة الى القصر الجمهوري، بالتصويب على الأمن الذي نجح في ترسيخه من خلال الجيش كمؤسسة جامعة وضامنة لكل الأطراف. وبالتالي قطع الذراع الأمنية التي كان يمكن أن يتكئ عليها عهد سليمان. فإذا كانت المنظومة الأمنية في عهد لحود قد بُترت وشُذّبت ورُمي أبطالها في السجن، فماذا سيكون الموقف إذا حاول الرئيس سليمان ترميم الأجهزة بدعم من الجيش والمخابرات، وكيف يواجه وزير داخلية غير محترف، محسوب على الرئيس سليمان، دهاليز وزارة الداخلية؟

والمسألة الثالثة هي كيف يتعامل الرئيس سليمان مع انتخابات برلمان 2009؟ في هذه المسألة يشير المحلّل نبيل هيثم، ضمن سلسلة مقالات عن الرئيس سليمان، إلى رغبة سعودية أميركية في أن يعمل معسكر «14 آذار» «المستحيل ليحافظ على أكثرية ويحضِّر نفسه لانتخابات لا تسمح بإنتاج أغلبية سورية وايرانية». كانت انتخابات 2009 بمثابة المواجهة الكبرى في لبنان «نظراً إلى الواقع القائم والتبدلات التي حكمت المزاج العام سياسياً وشعبياً، واختلاف الظروف عما كانت عليه في انتخابات 2005 وذوبان الجو العاطفي وانتفاء قيمة الشعارات التي أوصلت فريق 14 آذار إلى سدّة الأكثرية. فالتحالف لم يعد قادراً وحده على إعادة إنتاج أكثريته وتقسيمات الدوحة الانتخابية لا تمكّنه من تحقيق هذه الغاية، والتحالف الرباعي لم يعد ممكناً. فيبقى إمّا الخروج على اتفاق الدوحة وعدم التصويت على قانون جديد والسعي لابقاء العمل بقانون «غازي كنعان» الذي أربح الحريري في 2000 و2005 (وقد انطلقت أصوات ضد تقسيمات الدوحة مع ترك خيار التمديد للمجلس الحالي فيما لو لم تحصل الانتخابات)، أو السير في اتفاق الدوحة انتخابياً والقبول بمجلس نيابي يخسر فيه فريق «14 آذار» أغلبيته ولكنّه يحتل تكتّلاً كبيراً ومهماً بما يبقيه قوّة مقررة[51].

ويشير هيثم إلى دراسة ميدانية تقييمية للوضع السياسي والانتخابي في مناطق «القتال الانتخابي» في صيف 2009، أي كسروان وجبيل والمتن، وضعها فريق متخصّص بالشأن الإحصائي والانتخابي، خلصت الى تقدير فوز لائحة عون في كسروان وجبيل (حيث يشكّل فيها الصوت الشيعي القوة المرجّحة للفوز)، ويختلف الأمر في المتن، حيث يشكّل ميشال المر قوة انتخابية أساسية. فتحالفه مع ميشال عون يجعل الفوز من نصيب لائحتهما كلها. لكن اذا تحالف المر مع لائحة أخرى فالنتيجة تقاسم المقاعد بين اللائحتين، 4 مقاعد لكل لائحة، أو 5 لعون و3 للائحة المقابلة. وبحسب هذه الدراسة، فإن المزاج الشعبي لم يتأثر بوصول الرئيس ميشال سليمان الذي ينتمي الى منطقة جبيل بالولادة. ويتساءل هيثم، استناداً إلى هذه الدراسة، «حول المقاصد الفعلية والحقيقية للمراهنين على دخول رئيس الجمهورية طرفاً ضد عون في الانتخابات طالما ان الكفّة الشعبية لمصلحة الأخير، وعلى ماذا يقوم هذا الرهان، وهل ثمة مَن يحاول نصب فخ للرئاسة؟ ومن صاحب المصلحة بالصدام بين سليمان وعون، ومن يحاول أن يبني على أنقاضهما. وهل يستفيد سمير جعجع هنا؟». وينقل هيثم رأي قطب سياسي «برسم المتحمّسين لدخول سليمان الانتخابات»:

لنفرض أن رئيس الجمهورية دخل الانتخابات وربح كتلة نيابية متواضعة أليست تلك

مصيبة؟ فأين سيصرفها في مواجهة الكتل الكبيرة في مجلس النواب للرئيس نبيه بري وسعد الحريري ووليد جنبلاط وميشال عون وحزب الله، فهل سينظر اليها على أنها لائحة الرئيس أم أنّها أصغر لائحة في مجلس النواب.. ولنفرض من جهة ثانية ان الرئيس دخل الانتخابات النيابية وخسر ألن تكون هنا المصيبة اعظم؟[52].

وينقل هيثم رأي سياسي بارز يقول إنّ خوض سليمان للانتخابات غير وارد: «السبب بسيط وهو أن رئيس الجمهورية انتخب على أساس أنه رئيس توافقي، ودخوله طرفاً في الانتخابات لتشكيل «لائحة الرئيس» من 4 أو 5 أو 6 أو حتى 10 نواب، يعني أنّه بدلاً من أن يكون حضوره على مستوى 128 نائباً، يتراجع إلى مستوى رئيس غير مباشر لكتلة نيابية، أي رئيس كتلة نيابية برتبة رئيس جمهورية.. ثم ماذا لو خاض الرئيس الانتخابات، وماذا لو خسر مرشحوه، وهذا احتمال وارد، ألا يعني ذلك أنّ الرئاسة سُتصلب معنويا؟»[53].

تبدو هذه المسائل الثلاث من بعيد، جزءاً من مناورات السياسة الداخلية والمحليّة الضيقة. ولذلك فإننا نرى أنّ الدور الأكبر والأخير الذي يقع على كتفي ميشال سليمان، والذي سيكون أبعد أثراً على مصلحة المسيحيين ومستقبلهم، مقارنة بفوزه هنا وهناك بمقاعد نيابية أو مراضاة هذا الفريق أو ذاك في ملفّات السياسة اليومية، هذا الدور الأكبر هو تمهيد الطريق أمام قيام جمهورية مستقرّة وناهضة وتسليم سدّة الرئاسة إلى رئيس ماروني يأتي من بعده عام 2014. وأن يعمل في الحوار الوطني للنظر في خيارات مسيحيي لبنان في العقد الأخير من القرن الأول لدولة لبنان الكبير. وهذه خيارات سيفصّلها الفصل العاشر من هذا الكتاب.

الهوامش:

1. أنطوان سعد، «المسيحيون والرئاسة (1) المطلوب رئاسة جديدة للرئيس العتيد»، **الأخبار**، 28 أيلول 2007.
2. أنطوان سعد، «هل استباح الطائف حقاً صلاحيات الرئيس الماروني؟»، **الأخبار**، 5 تشرين الأول 2007.
3. أنطوان سعد، «هل استباح الطائف حقاً صلاحيات الرئيس الماروني؟»، **الأخبار**، 5 تشرين الأول 2007.
4. أنطوان سعد، «هل استباح الطائف حقاً صلاحيات الرئيس الماروني؟»، **الأخبار**، 5 تشرين الأول 2007.
5. أنطوان سعد، «هل استباح الطائف حقاً صلاحيات الرئيس الماروني؟»، **الأخبار**، 5 تشرين الأول 2007.
6. جوزف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب**، ص 363-362.
7. فؤاد بطرس، محاضرة في «الندوة اللبنانية» تحت عنوان «تأملات في السياسة اللبنانية: أسس حياتنا الوطنية»، 29 أيار 1961.

8. جوزف أبو خليل، **قصة الموارنة في الحرب**، ص 282.
9. Antoine Messara, *L'Orient Le Jour*, 19 octobre 1998.
10. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 161.
11. حافظ ميشال عون على قيادته لقوى الجيش في مربّع الدولة الأمني في بعبدا واليرزة والفياضية.
12. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 162.
13. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 154.
14. **السفير**، 28 أيلول 1998.
15. **الحياة**، 31 تشرين الأول 1998.
16. Georges Corm, *Le Liban Contemporain – Histoire et Société*, Paris, La Découverte, 2003, p. 267.
17. أنطوان سعد، **الأخبار**، 5 تشرين الأول، 2007.
18. As'ad AbuKhalil, «Lebanon One Year After the Israeli Withdrwal', *MERIP*, May 29, 2001.
19. مجلة **الشراع**، 25 أيلول 2005.
20. مجلة **الوسط**، 27 كانون الثاني 1997.
21. مقابلة مع عصام نعمان في صحيفة **الرأي العام**، 5 أيلول 2005.
22. **الحياة**، 7 تشرين الثاني 2000، «دمشق غاضبة من مواقف جنبلاط ونائب بعثي يتهمه بالعمالة ويهدده».
23. **النهار**، 20 آذار 2001.
24. **الحياة**، 20 آب 2001.
25. Georges Corm, *Le Liban Contemporain – Histoire et société*, Paris, La Découverte, 2003, p. 274.
26. أنطوان سعد، «المسيحيون والرئاسة»، **الأخبار**، 28 أيلول 2007.
27. **الحياة**، 5 نيسان 2002.
28. Georges Corm *Le Liban Contemporain*, p. 259.
29. **الحياة**، 19 أيّار 2005، وجريدة **السياسة**، 4 تشرين الأول 2005.
30. William Harris, *The New Face of Lebanon: History's revenge*, Princeton, N.J., Markus Weiner Publishers, 2006, p. 298.
31. Neil Macfarquahar, 'Behind Lebanon Upheaval: 2 Men's Fateful Clash', *New York Times*, 20 March 2005.
32. Peter Fitzgerald, *Report of the U.N. Fact-Finding Mission to Lebanon*, New York, United Nations, 25 February – 24 March 2005, p. 5.
33. William Harris, Ibid. p. 298.
34. William Harris, Ibid. p. 299.
35. **النهار**، 26 شباط 2005.
36. **الحياة**، 21 شباط 2005.
37. «حزب الله وشركاؤه في المشروع»، حازم صاغية، **الحياة**، 19 شباط 2005.

Clara Marlowe, *Time magazine*, 8 February 1993, «Mr Miracle, Everything about Hariri .38 .is big»

39. اغتيل إلى الحريري، النائبان باسل فليحان وجبران تويني والاستاذ الجامعي والإعلامي سمير قصير والأمين العام السابق «للحزب الشيوعي اللبناني» جورج حاوي والوزير بيار أمين الجميّل والنائبان وليد عيدو وأنطوان غانم واللواء الركن في الجيش اللبناني فرنسوا الحاج، وتعرّض لمحاولة اغتيال الوزيران مروان حمادة (في خريف 2004) والياس المرّ والإعلامية مي شدياق. ووقعت سلسلة تفجيرات استهدفت الأملاك وخاصة في مناطق مسيحية.

40. موقع ويكيبيديا.

41. ميشال نهاد سليمان، وُلد 21 تشرين الثاني 1948، في عمشيت، انتخب رئيساً للجمهورية في 25 أيار 2008. تولى قيادة الجيش اللبناني بين 21 كانون الأول 1998 و24 أيار 2008. ذكر موقع الجيش اللبناني على الانترنت أنّ سليمان تطوّع عام 1967 في المدرسة الحربية بصفة تلميذ ضابط، وتولى عام 1990 رئاسة فرع مخابرات جبل لبنان،

وعيّن خلال 1991-1993 أمين أركان قيادة الجيش، ثم قائداً للواء المشاة الحادي عشر في الفترة 1993-1996 ثم رقيّ عام 1996 إلى رتبة عميد وعُين قائداً للواء المشاة السادس.

42. نبيل هيثم، «لهذه الأسباب اتخذ «القرار الدولي» بترشيح سليمان رئيساً غير معادٍ لسوريا»، السفير، 13 كانون الأول، 2007.

43. نبيل هيثم، السفير، 29 تشرين الثاني 2007 .

44. في ما يأتي نص الاتفاق الذي توصل اليه الأطراف اللبنانيون في الدوحة برعاية أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وبجهود اللجنة الوزارية العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى:

«برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، واستكمالاً لجهود اللجنة الوزارية العربية لمعالجة الأزمة اللبنانية برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في دولة قطر، والسيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، وأصحاب المعالي وزراء خارجية: المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية وجمهورية جيبوتي وسلطنة عمان والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية، واستناداً الى المبادرة العربية في شأن احتواء الأزمة اللبنانية، وتنفيذاً للاتفاق الذي تم بين الفرقاء اللبنانيين برعاية اللجنة الوزارية العربية في بيروت بتاريخ 2008/5/15 والذي هو جزء لا يتجزأ من هذا الإعلان.

عُقد مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في الدوحة خلال الفترة من 16–2008/5/21 بمشاركة القيادات السياسية اللبنانية أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الذين أكدوا حرصهم على إنقاذ لبنان والخروج من الأزمة السياسية الراهنة وتداعياتها الخطيرة على صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي بين اللبنانيين والتزامهم مبادئ الدستور اللبناني واتفاق الطائف، وكنتيجة لأعمال المؤتمر وما دار من مشاورات ولقاءات ثنائية وجماعية أجرتها رئاسة اللجنة الوزارية العربية وأعضاؤها مع جميع الأطراف المشاركة في هذا المؤتمر،

تمّ الاتفاق على ما يلي:

أولاً: اتفق الأطراف على أن يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني الى الانعقاد طبقاً للقواعد المتبعة خلال 24 ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، علماً بأن هذا هو الأسلوب الأمثل من الناحية الدستورية لانتخاب الرئيس في هذه الظروف الاستثنائية.

ثانياً: تشكيل حكومة وحدة وطنية من 30 وزيراً توزع على أساس 16 وزيراً للأغلبية 11- للمعارضة – 3 للرئيس، وتتعهد الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة.

ثالثاً: اعتماد القضاء طبقاً لقانون 1960 كدائرة انتخابية في لبنان بحيث يبقى قضاءا مرجعيون - حاصبيا دائرة انتخابية

واحدة، وكذلك بعلبك الهرمل، والبقاع الغربي راشيا.

وفي ما يتعلق ببيروت يتم تقسيمها على الوجه التالي:

الدائرة الأولى: الأشرفية - الرميل- الصيفي.

الدائرة الثانية: الباشورة - المدوّر - المرفأ.

الدائرة الثالثة: ميناء الحصن - عين المريسة - المزرعة - المصيطبة - رأس بيروت - زقاق البلاط.

الموافقة على إحالة البنود الإصلاحية الواردة في اقتراح القانون المحال الى المجلس النيابي والذي أعدته اللجنة الوطنية لإعداد قانون الانتخابات برئاسة الوزير فؤاد بطرس لمناقشته ودراسته وفقاً للأصول المتبعة.

رابعاً: وتنفيذاً لنص اتفاق بيروت المشار إليه وبصفة خاصة ما جاء في الفقرتين 4 و5 واللتين نصتا على:

4 - تتعهد الأطراف بالامتناع عن أو العودة الى استخدام السلاح أو العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية.

5 - إطلاق الحوار حول تعزيز سلطات الدولة اللبنانية على كافة أراضيها وعلاقاتها مع مختلف التنظيمات على الساحة اللبنانية بما يضمن أمن الدولة والمواطنين...».

وبذلك تم إطلاق الحوار في الدوحة حول تعزيز سلطات الدولة طبقاً للفقرة الخامسة من اتفاق بيروت، وتم الاتفاق على ما يلي:

- حظر اللجوء الى استخدام السلاح أو العنف أو الاحتكام إليه في ما قد يطرأ من خلافات أياً كانت هذه الخلافات وتحت أي ظرف كان بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنية القائم على تصميم اللبنانيين على العيش معاً في إطار نظام ديموقراطي، وحصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة بما يُشكل ضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي للبنانيين كافة وتتعهد الأطراف بذلك.
- تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كافة المناطق اللبنانية بحيث لا تكون هناك مناطق يلوذ إليها الفارّون من وجه العدالة، احتراماً لسيادة القانون، وتقديم كل من يرتكب جرائم أو مخالفات الى القضاء اللبناني.

يتم استئناف هذا الحوار برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبمشاركة الجامعة العربية، وبما يعزز الثقة بين اللبنانيين.

خامساً: إعادة تأكيد التزام القيادات السياسية اللبنانية بوقف استخدام لغة التخوين أو التحريض السياسي أو المذهبي على الفور.

تتولى اللجنة الوزارية العربية إيداع هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمجرد التوقيع عليه.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في مدينة الدوحة في اليوم الحادي والعشرين من شهر أيار (مايو) لسنة 2008 من قبل القيادات السياسية اللبنانية المشاركة في المؤتمر، وبحضور رئيس اللجنة الوزارية العربية وأعضائها».

45. أنطوان سعد، **الأخبار**، 5 تشرين الأول 2007.

46. النهار، 19 حزيران 2008.

47. النهار، 19 حزيران 2008.

48. International Crisis Group, *La nouvelle équation libanaise: le rôle central des Chrétiens*, Rapport Moyen-Orient N°78 , 15 juillet 2008.

49. «علوش: كيف يتصل سليمان الموظف بالأسد؟»، **السفير**، 14 آب 2007. «قال عضو كتلة المستقبل النيابية النائب مصطفى علوش في حديث الى موقع «لبنان الآن» الالكتروني تعليقا على المواقف الصادرة عن قائد الجيش العماد ميشال سليمان امام وفد من ضباط دورته: بالنسبة الى تبرئة المخابرات السورية من فتح الإسلام، فنحن لم نقل ابداً ان اعضاء هذه المجموعة ليسوا متأثرين بمقولات تنظيم القاعدة، ولكن من المؤكد ان قائد المجموعة شاكر العبسي هو مِمّن وجهتهم المخابرات السورية لقيادة هذه المجموعة.

وتابع: «قائد الجيش قال انه اتصل بالرئيس السوري بشار الأسد، وانا لست افهم كيف يتصل موظف من الفئة الاولى بدولة اخرى حتى لو كان قائداً للجيش برئيس دولة ثانية من دون الرجوع الى حكومته، هذه مسألة مستغربة وخارجة عن الاطار الديموقراطي ولا اعتقد انها اذا كانت صحيحة في موقعها. وعلّق علوش على تمني قائد الجيش ان يلهم الله الحكمة لزعماء هذا الوطن المعذب، بالقول: «لا أظنّ أنّ الموقع الذي يشغله العماد سليمان له اي دور سياسي ليوجه هكذا رسائل، ولكن على كل الأحوال نحن موافقون على هذا التوجه ونتمنى على كل الموظفين والمسؤولين الاخذ به». «أمّا عن التوقيت فانا لن اعطيه اي تفسير، ولكن العماد سليمان يحاول ان يقول انه في حال الحاجة الى ان يكون في سدة الرئاسة فهو مستعد».

50. نبيل هيثم، «عون في المواجهة.. والمطاردة بدأت لإبطال معادلة «الانفلاش»، السفير، حزيران 2008.

51. نبيل هيثم، «هل يقبل سليمان أن يصبح رئيساً لكتلة نيابية برتبة رئيس جمهورية؟ نصيحة الحلفاء للموالاة: اعملوا المستحيل وحافظوا على أكثريتكم!»، السفير، حزيران 2008.

52. السفير، المصدر نفسه.

53. السفير، المصدر نفسه.

الفصل الثامن

الانحدار الديمغرافي

29. تدهور الديمغرافيا المسيحيّة

لم تكن مصادفة أن يكون رأي الأب طوم سكينغ في الجامعة اليسوعية بأنْ لا خوف على مسيحيي المشرق من الاندثار، لأنّ المسيحية ليست عدداً بل رسالة[1]، فهو نفس الجواب الذي قدّمه للمؤلف عدد من رجال الدين المسيحيين. في حين لم يتجاوز عدد المسيحيين في المشرق الـ18 مليوناً عام 2008، بمن فيهم مسيحيو إيران وتركيا. وهناك تقديرات تجعل العدد يتراوح بين 13 و15 مليوناً. منهم 1,5 مليون في لبنان وحوالى 8 إلى 10 ملايين قبطي في مصر. منذ الفتح الإسلامي في القرن السابع تناقص عدد المسيحيين في المشرق من 95 بالمئة من السكان إلى نسبة 6 بالمئة اليوم. والمفارقة أن عدد المسيحيين اليوم مشابه لما كان عليه في القرن السابع الميلادي. لقد بلغ عدد المسحيين في المشرق 15 مليوناً عام 632م، توزّعوا إلى 9,1 مليون في بلاد الرافدين و4 ملايين في سورية ولبنان و2,5 مليون في مصر. وفي الفترة الممتدة من القرن السابع حتى القرن الحادي عشر تناقص عدد المسيحيين باستمرار حتى وصل إلى 7 ملايين نسمة عام 1071، فيما ازداد عدد المسلمين باضطراد. ولكن مع الحروب الصليبية (1099 إلى 1291) والانهيار المتواصل للامبراطورية البيزنطية، وبسبب الحكم المملوكي المتزمّت ضد المسيحيين، كاد عدد المسيحيين يصل إلى الانقراض (وقد انقرضوا فعلاً وتماماً في الجزيرة العربية وشمال أفريقيا). ذلك أنّ عددهم في بداية القرن السادس عشر في المشرق انحدر إلى 400 ألف من أصل 5.7 مليون نسمة، اي 7 بالمئة من السكان.

في الحقبة العثمانية شهدت عودة ازدهار مسيحيي المشرق، وخاصة بسبب انفتاح الباب العالي على أوروبا، ما فتح الباب للدول الأوروبية في التعامل والتجوّل بحرية في أراضي السلطنة ومع مرور الوقت في ادعـّاء حق الدفاع عن مواطنيها من التجار والإرساليات،

ومن ثم حق الدفاع عن الأقليات المسيحية المشرقية التي تتبع مذهب تلك الدول (الكاثوليك لفرنسا والنمسا والأرثوذكس لروسيا، إلخ.). ومع ازدهار التجارة والتربية والتعليم، تحسّن الوضع الديمغرافي للمسيحيين في المشرق في ظل السلطنة العثمانية. وفي متصرفية جبل لبنان في الفترة 1861 إلى 1912، كانت نسبة المسيحيين 81 بالمئة من السكان.

فقد الموارنة تفوّقهم السكاني الهائل في دولة جبل لبنان، عندما اصبحوا في كيان أكبر تقطن فيه أعداد كبيرة من المسلمين في المناطق التي ضُمّت الى لبنان عام 1920 وأصبح من الضروري كسب ودّهم، كما أصبح الروم الأرثوذكس أكثر عدداً بسبب ضمّ مناطق يسكنها الأرثوذكس في الجنوب وعكار والبقاع إلى لبنان الكبير. وكان الموارنة الطائفة الوحيدة التي انتشر أتباعها في كافة الأراضي اللبنانية بدون استثناء. إذ إنّهم ومنذ القرن السابع عشر، هاجروا جنوباً الى الشوف الدرزي واستقرّوا بكثرة بين الشيعة في مناطق بعلبك وجبل عامل وبين السنّة في البقاع وعكار ومعظم مدن الساحل، وبين الروم الأرثوذكس في الكورة وبيروت، إضافة الى مناطق وجودهم الكثيف في شمال لبنان وكسروان.

وكان المسلمون السنّة والروم الأرثوذكس يمثّلون الطائفتين الامبراطوريتين، إستقرّوا في مراحل تاريخيّة قديمة في المناطق الأكثر صلاحية للسكن والتجارة. ففيما تمتّع جبل لبنان بمناظر طبيعية خلابة ومياه متدفقة، كانت الحياة عليه قاسية لا توّفر لسكانه المستوى الاقتصادي الذي وسم أهل المدن الساحلية أو تلك في الداخل السوري حيث يقطن المسلمون السنّة. وهذا ما يشرح سبب غياب حضور السنّة بنسبة مهمة في جبل لبنان طيلة القرون السابقة، وما جعل انضمام مناطق بأغلبية مسلمة كانت سابقاً جزءاً من ولاية دمشق وولاية بيروت الى دولة لبنان الكبير عام 1920 سابقة أحدثت تغيّراً ديمغرافياً مهماً.

لم يكن تكبير لبنان عام 1920 هو السبب الوحيد لانخفاض نسبة المسيحيين وخاصة الموارنة في الكيان الجديد. ذلك أنّ الحرب العالمية الأولى قد أدّت الى كوارث ديمغرافية عميقة قتلت ربع سكان لبنان (حوالى 100 ألف)، فكان في بلدة البترون قبل الحرب 5000 نسمة بقي منهم 2000 وفي عبدلي كانوا ألفي نسمة فأصبح سكانها لا يزيدون عن 150 نسمة بعد الحرب[2]. لقد استمرّت الكوارث منذ إعلان الحرب وحتى العام 1917، حيث توقّفت فوراً المساعدات المالية والعينية من المهجر وتراجع عرض المواد الغذائية، وفرض الأتراك عملة ورقية وصودر الشبان للعمل في السخرة وجرت إعدامات كثيرة بحق الوطنيين عامي 1915 و1916، وصادر الجيش التركي مؤن الأهالي ومواشيهم، فتناثرت جثث اللبنانيين

في كل مكان وانتشر التيفوئيد والتيفوس والطاعون والملاريا واجتاح الجراد لبنان في نيسان 1915 وبقي يجوب الجبل لعدّة شهور فترك البلاد بلقعاً، وأقفلت طريق البحر واحتجز الانكليز سفينة محملة بالأطعمة والملابس فأُتلف ما حملته. وأخيراً رفع الاتراك الحظر وسمحوا بدخول القمح الى لبنان من سوريا عام 1917[3]. وبقي من سكان متصرفية جبل لبنان في نهاية الحرب 400 ألف نسمة في مساحة 5000 كلم مربع منها أقل من 4 بالمئة فقط صالحة للزراعة.

وعام 1920 عندما وسّع الفرنسيون الكيان أضيف حوالى 350 ألف نسمة، معظمهم يقيم في طرابلس وصيدا وبيروت[4]، وأراض شاسعة صالحة للزراعة. وكان عدد سكان بيروت 136 ألف نسمة عام 1908 انخفضوا الى أقل من مائة ألف بعد الحرب العالمية الأولى. وقدّر البعض مساحة الدولة الجديدة التي أعلن حدودها الجنرال غورو[5] في أيلول 1920 في قصر الصنوبر - بيروت بحضور البطريرك الماروني ومفتي السنّة مصطفى النجا وشخصيات، بحوالي 11 ألف أو 12 ألف كلم مربعاً. ولكنّ الفرنسيين والانكليز اتفقوا فيما بعد على اقتطاع منطقة وادي الحولة اللبنانية الغنية بالمجاري المائية[6] ومنحها الى الانتداب البريطاني في فلسطين (لتصبح جزءاً من اسرائيل فيما بعد، ما يفسّر الجيب الفلسطيني الممتد داخل الأراضي اللبنانية عند مرجعيون)، فتقلّص لبنان الكبير إلى 10400 كلم مربع[7].

وقُدّر عدد سكان جبل لبنان (ضمن حدود المتصرفية) عام 1919 بـ 415 ألف نسمة، شكّل المسيحيون منهم نسبة 79,4 بالمئة. وتوزّع السكان كالتالي: موارنة 242 ألفاً أو 58,4 بالمئة، وأرثوذكس 52 ألفاً أو 12,6 بالمئة، وكاثوليك 32 ألفاً أو 7,7 بالمئة، ودروز 47 ألفاً أو 11,4 بالمئة، وشيعة 23 ألفاً أو 5,6 بالمئة، وسنّة 14 ألفاً أو 3,5 بالمئة، وبروتستانت 3 آلاف أو أقل من واحد بالمئة[8]. أما المناطق الملحقة عام 1920 فكانت الأغلبية الساحقة من سكانها من السنّة والشيعة والأرثوذكس. حيث أظهر الإحصاء الفرنسي أنّ عددهم هو 321 ألف نسمة، منهم 201 ألف من المسلمين و112 ألفاً من المسيحيين، توزعوا كما يلي: 106 آلاف من السنّة و85 ألفاً من الشيعة و43 ألفاً من الموارنة و41 ألفاً من الأرثوذكس و26 ألفاً من الكاثوليك و10 آلاف من الدروز وألفين من البروتستانت و8 آلاف من الأقليات. وقدّر الإحصاء عدد سكان الكيان الجديد (جبلاً وساحلاً وأطرافاً) من المقيمين 580 ألف نسمة والمهاجرين 131 ألفاً[9]، ما مجموعه 711 ألفاً.

وبيّن الإحصاء الفرنسي للمقيمين عام 1921 أنّ نسبة الطوائف المسيحية قد انخفضت من

80 بالمئة تقريباً في دولة جبل لبنان الى 52 بالمئة في دولة لبنان الكبير، أو ثلاثمائة ألف مسيحي تقريباً مقابل 265 ألف مسلم. وساهمت الهجرة خاصة في صفوف الموارنة في تضاؤل نسبة المسيحيين باستمرار في سنوات الانتداب الأولى، حتى أعادت الهجرة الأرمنية من تركيا وشمال سورية الى لبنان في ذلك الوقت بعض التوازن. وهكذا بلغ عدد سكان لبنان عام 1925 598 ألفاً منهم 178 ألفاً من الموارنة مقيمين (30 بالمئة من مجموع المقيمين أي حوالى نصف نسبتهم في المتصرفية، في حين كانت نسبة عالية من المهاجرين من الموارنة أيضاً) و123 ألفاً من السنّة (21 بالمئة) و102 ألف من الشيعة (17 بالمئة) و70 ألفاً من الأرثوذكس (11,7 بالمئة) و40 ألفاً من الكاثوليك (6,7 بالمئة) و39 ألفاً من الدروز (5,5 بالمئة) و4 آلاف من البروتستانت (أقل من 1 بالمئة) و42 ألفاً من الأقليّات، منهم 33 ألف أرمني[10]. فيكون عدد المسيحيين عام 1925 بمن فيهم الأرمن الذين حصلوا على الجنسية فيما بعد 325 ألفاً أي ما يزيد عن 54 بالمئة بقليل (أو 49 بالمئة من دون الأرمن) والمسلمين 264 ألفاً أي ما يزيد عن 44 بالمئة بقليل. ولكن عدم تجانس المجموعات المسيحية أو المجموعات المسلمة ضمنياً عنى أنّ الكيان الجديد أصبح متنوعاً لا ثقل لأي طائفة بمفردها ما اقتضى تقارب الطائفتين الكبيرتين، الموارنة والسنّة.

وكان الموارنة والسنّة يمثلون الطائفتين الأكثر عدداً في دولة لبنان الكبير، حيث بلغ عددهما معاً 301 ألف عام 1925 أو أغلبية 50,3 بالمئة من مجموع السكان. ولقد أجرت سلطات الانتداب احصاء آخر عام 1932 كان الأخير في لبنان أظهر أغلبية مسيحية باهتة هي 51,2 بالمئة مقابل 48,8 بالمئة للمسلمين. كما بلغت نسبة السنّة والموارنة معاً 54,8 بالمئة (الموارنة 32,4 بالمئة والسنّة 22,4 بالمئة والشيعة 19,6 بالمئة والأرثوذكس 9,8 بالمئة)[11]. ولقد تضاءل عدد الدروز حتى أصبحوا يشكّلون 6,5 بالمئة من السكان في إحصاء 1932. وفي حين لعب المسيحيّون غير الموارنة دوراً في دولة لبنان الكبير وفي النشاط الاقتصادي، وبقي الشيعة بدون راعٍ خارجي وبقاعدة اقتصادية لا شأن لها، رغم أن حجمهم الديمغرافي لم يبتعد كثيراً عن حجم السنّة (وهي مسألة استغلّتها زعماء الموارنة، كإميل إده في الثلاثينات وكميل شمعون وبيار الجميّل في الستينات). ولذلك كان من الطبيعي أن يكون السنّة والموارنة المصدر الرئيسي للشرعية الشعبية للنظام السياسي المنبثق عن الانتداب.

عندما كان لبنان المسيحي في بدايته قويّاً وصاعداً، كان الكلام الديمغرافي مرحّب به ولا يثير الأقاويل. ولذلك قامت السلطة الانتدابية بإجراء إحصاء للسكان عام 1921 وآخر

عام 1932، وبيّن الإحصاء الأخير أنّ أغلبية المسيحيين على المسلمين وقفت عند اثنين بالمئة، ما عنى أنّ أي إحصاء قادم لا بد أن يظهر تراجعاً متعاظماً. وأظهر إحصاء 1932 التوزيع التالي:

المسيحيون: 51,2 بالمئة	المسلمون: 48,8 بالمئة
الموارنة: 32,4 بالمئة	السنّة: 22,4 بالمئة
الروم الأرثوذكس: 9,8 بالمئة	الشيعة: 19,6 بالمئة
الروم الكاثوليك: 5,9 بالمئة	الدروز: 6,5 بالمئة

وتبيّن من تقديرات تستند إلى معطيات قويّة أنّ نسبة المسيحيين قد زادت لتصل عام 1943 إلى 53 بالمئة، رغم أنّ نسبة الموارنة تضاءلت حتى بلغت 30,4 بالمئة[12]. ولقد عزّز النسبة المسيحية لجوء أعداد كبيرة من مسيحيي الداخل السوري وعدد من الأقباط المصريين إلى لبنان وتجنيس مسيحيين عرب وأرمن، فاستمرّت النسبة الأعلى للمسيحيين في لبنان في العقود الخمسة الأولى لدولة لبنان الكبير (1920-1970). وحتى في العام 1975، أظهرت ملفات وزارة الداخلية اللبنانية أنّ نسبة المسيحيين إلى المسلمين كانت لا تزال 50/ 50.

وإذ امتنعت الدولة عن إجراء احصاء سكاني في العقود التالية، راوح الأمر عند واحد من أمرين: المسلمون يريدون تعداداً لإبراز قوّتهم العددية، والمسيحيون يقبلون بإحصاء جديد فقط إذا تضمّن المغتربين. وعندما أدرك الجميع أنّ النسبة المسيحية هي إلى انحدار خطير في تسعينات العقد الأخير من القرن العشرين، كان لسان حال رجال الدين المسيحيين أشبه ما يكون بدق ناقوس الخطر حول الهجرة وتراجع الإنجاب وكثرة المسلمين. وخفت الكلام عن تخمين عدد المسيحيين مع عدم رغبة في الكلام عن نسب وأرقام. فإذا سُئل سياسي أو رجل دين ماروني عن الأمر اشار إلى رسالة لبنان، وأنّ العدد ليس مهماً دون الدخول في مناقشة الأرقام. ولكن الباحثين والديمغرافيين والمؤرخين أكّدوا حقيقة لا تُردّ هي أنّ أرقام المسيحيين كانت تتناقص باستمرار وأنّه لا رجعة في هذا المنحى.

أحد أسباب الخوف من الإحصاء في لبنان هو أنّ الجداول كانت ستُظهر النسب الديمغرافية للطوائف. ولأنّ فرنسا برّرت منح اليد العليا في الدولة للمسيحيين – الموارنة خاصة – بسبب

إظهار إحصاءَيْ 1921 و1932 تفوّقهم النسبي العددي، فإنّ العدل التاريخي بنظر المسلمين أنّ هذا التبرير تطلّب تعديلاً يناسب التوزيع الديمغرافي الجديد للطوائف في لبنان. ولكن هذا الموضوع اصبح قنبلة موقوتة، ذلك أنّ نتائج أي إحصاء جديد كانت ستؤدي إلى تذمّر طوائف أخرى كسبت نموّاً ديمغرافياً، وبالتالي إلى زعزعة التركيبة القائمة والتي احتاجت إلى 15 سنة لتعديلها بموجب اتفاق الطائف 1989. وماذا ستكون نتيجة أي إحصاء جديد في لبنان سوى المزيد من التهديد لوضع المسيحيين؟ في كانون الثاني 1998، خرجت **النهار** بعدد خاص بعنوان صارم وذا مغزى: «أوقفوا هجرة مسيحيي المشرق». ورسم المقال صورة قاتمة عن الوضع في العالم العربي حيث يغادر المسيحيون بأعداد غير مسبوقة، وقرع الناقوس حول اندثارهم بالكامل وأثر ذلك على الحضارة العربية. المسيحيون باتوا إذاً يواجهون ما كان دوماً سبب خوفهم العميق وهو زوالهم من الشرق، والمسلمون وجدوا في الأمر خطراً سيضرّ بهم إذ إنّ هذا الاستحقاق دفعهم إلى مراجعة ما يصيب المجتمعات العربية من أخطاء حتى لا يجد المسيحي العربي حلاً أمامه سوى الهجرة. ويرى طارق متري، الأمين العام التنفيذي للمجلس العالمي للكنائس ومستشار للبطريرك هزيم، أنّ مسلمي المشرق يدركون اتجاه مجتمعاتهم من ناحية الحرية السياسية والدينية والمشاركة والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان، من خلال تحسّن أوضاع المسيحيين في المنطقة أو تراجعها. أمّا مغادرة المسيحيين فتجعل من المنطقة ساحة صراع بين اصوليتين اسلامية ويهودية. ذلك أنّ لبنان هو الواحة التي لطالما شكّلت الردّ الحضاري العربي على مزاعم اسرائيل. هو واحة لـ18 طائفة ينتمون إلى مواطنية واحدة[13].

وفي غياب الإحصاء الرسمي، تولّت مؤسسات خاصة وأحزاب ونقابات مهنية ومنظمات دولية مهمّة تخمين عدد سكان لبنان وتقدير نسب الطوائف. وعادة ما عكست النتائج أبعاداً سياسية أو أهدافاً للجهة التي تتولّى التخمين.

بعد فشل قوى اليسار في تحقيق التغيير في النظام السياسي اللبناني في حرب السنتين (1975-1977)، خرج الشيعة من تشكيلات اليسار وسلكوا منحىً طائفياً يحاكي تشكيلات الموارنة والدروز. فقويت شوكة «حركة أمل» في الثمانينات ووُلد تيار «حزب الله»، ومنذ ذلك الوقت باتت مؤسسات الشيعة تُخرج دراسات إحصائية أحدها أظهر عام 1984 أنّ عدد الشيعة بلغ في لبنان 1,1 مليون نسمة، وأنّهم أصبحوا أكبر طائفة في البلد. وأظهرت الدراسة نفسها أنّ الموارنة تراجعوا إلى المرتبة الثانية بـ900 ألف نسمة (26,7 بالمئة من السكان)، يليهم السنّة بـ750 ألفاً، والروم الأرثوذكس بـ250 ألفاً والدروز بـ200 ألف والأرمن بـ175 ألفاً والروم

الكاثوليك بـ150 ألفاً[14]. وأصبحت النسب كالتالي:

موارنة: 26,7 بالمئة	شيعة: 32,6 بالمئة
روم أرثوذكس: 7,4 بالمئة	سنّة: 22,2 بالمئة
أرمن: 5,2 بالمئة	دروز: 5,9 بالمئة
روم كاثوليك: 4,4 بالمئة.	

هكذا إذاً بدأ السباق المحموم بين الطوائف في الثمانينات لتأكيد تميّزها العددي وأحقّيتها بحصّة أكبر من السلطة والنفوذ. وجاء اتفاق الطائف عام 1989 ليحسم الجدل الديمغرافي. وإذ قصد الاتفاق المناصفة بين المسيحيين والمسلمين، اقتضت الآلية الأخذ من المسيحيين واعطاء المسلمين، وكانت النتيجة أنّ الأمر كان أكثر من مناصفة. إذ أثبتت أحداث لبنان في التسعينات من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين أنّ السلطة الفعلية قد آلت إلى المسلمين وقد جُرّد الرئيس الماروني من معظم صلاحياته. ويحلو للمطران خضر أن يسخر من الصلاحيات المتبقية لرئيس الجمهورية بقوله «يقدر الرئيس أن يؤخّر قراراً وإذا لم يوافق عليه بعد اسبوعين يمشي القرار من دون موافقته...»[15].

عشيّة الطائف، وقبيل انفجار حرب عون - جعجع (1989-1990)، قدّرت النسب كالتالي[16]:

المسيحيون: 42,9 بالمئة	المسلمون: 56,9 بالمئة
موارنة: 26,4 بالمئة	شيعة: 28,9 بالمئة
أرثوذكس: 7,9 بالمئة	سنّة: 24 بالمئة
كاثوليك: 6,8 بالمئة	دروز: 4 بالمئة

رغم مرور 15 سنة من الحرب، فإنّ حرب عون - جعجع شكّلت فعلاً القشّة التي قصمت ظهر البعير، وكانت ضربة تاريخية للوضع الديمغرافي المسيحي في لبنان. في تلك الفترة غادر شرق بيروت 75 ألفاً وغادر غربها 150 ألفاً. وحسب مصادر **النهار** فقد انخفضت نسبة

المسيحيين خلال فترة وجيزة من 42,9 بالمئة إلى 36,5 بالمئة[17]. ولكن التخمين الذي نشرته وكالة الاستخبارات الأميركية الـCIA على صفحتها الالكترونية حدّد نسبة تشاؤمية جداً للمسيحيين هي 30 بالمئة. وهذه النسبة أزعجت الباحثين المسيحيين ودفعت البعض إلى الشك في الغاية الأميركية من تصوير النسبة المسيحية أقل بكثير مما هي عليه فعلاً، لتبرير وتمرير اتفاق الطائف، والإيحاء أنّ نقل السلطة إلى المسلمين كان عادلاً. وربما مع تغيّر رياح السياسة الأميركية (أو أنّ المخابرات الأميركية توصّلت إلى تقديرات أفضل)، فقد سجّلت صفحة الويب ومنذ 2001، نسبة متفائلة عن المسيحيين في لبنان بلغت 39% مقابل 59,7 بالمئة للمسلمين[18] (ولم تتغيّر هذه النسبة المتفائلة في آخر تجديد للموقع في أيّار 2008). وهكذا فإنّ أكثر التخمينات تفاؤلاً باتت تذكر أنّ النسب توقفت عند 60/ 40، ونسب وسطية تراوح 66/ 33، وأنّ أكبر الطوائف اللبنانية هما طائفتا الشيعة والموارنة[19].

ولكن الأمر كان أكثر تعقيداً من أنّ يتمّ تصويره كفتّين. ذلك أنّ التركيبة الديمغرافية اللبنانية تشمل 18 طائفة لا يمكن لأي منها أن تكون غالبة. قد تصبح إحداها أكبر طائفة ولكنّها لن تستطيع أن تحكم بدون مشاركة كل الآخرين في السلطة وبدون انتقاص من موقع الآخرين. كان الموارنة 32 بالمئة من السكان عام 1932 ثم أصبح الشيعة 32 بالمئة عام 1984. وفي الحالين كان نظام الديمقراطية التوافقية هو الأفضل لاستمرارية الدولة والسلم الأهلي، ولم تستطع اي طائفة فرض إرادتها على الآخرين.

بعد شرح التطوّر الديمغرافي في لبنان من 1920 إلى 2008، فيما يلي عرضٌ لمختلف عوامل الديمغرافيا اللبنانية كالهجرة والتهجير والتجنيس والولادات وحجم الأسرة، الخ.

30. هجرة المسيحيين من لبنان

تُشكّلُ الهجرةُ العاملَ الرئيسي في التدهور الديمغرافي للمسيحيين، يليه تراجع في الولادات وضحايا الحرب.

رغم جذور المسيحيين في لبنان والتي تعود إلى القرون الأولى للمسيحية، فثمّة اسباب قاهرة دفعتهم إلى الهجرة. منها الوضع الاقتصادي الصعب بعد الحرب، وهو بنظر الكثيرين يحتل المرتبة الأولى، وتضاؤل الحريات وتدهور النظام الديمقراطي بفعل النفوذ السوري، وصعود الأصوليات الإسلامية في لبنان والمنطقة، ما عطّل المسيرة نحو العلمنة أو التشريع المدني. كما كان ثمـة هجرة نفسية داخلية سببها الإحباط الذي حلّ في الأوساط المسيحية في

التسعينات، تُرجم بعدم المشاركة في الانتخابات والانسحاب من الحياة العامة ومقاطعة العمل السياسي. ولم يكن هذا بكافٍ، فمن عمل من الفعاليات المسيحية في المجال السياسي المعارض واجهته السلطة اللبنانية المدعومة من سورية بالقمع والسجن والتصريحات القاسية المضادة ليس آخرها تهمة العمالة لاسرائيل.

هكذا وصل المسيحيون في أوائل التسعينات إلى أدنى مستوى في نفوذهم ووجودهم في لبنان منذ 1920. وهذا الوضع اللبناني أدّى إلى تضعضع معنويات الأقليات المسيحية في العراق وسورية وفلسطين والأردن ومصر. ذلك أنّ لبنان وحتى 1990، كان المتنفس الوحيد لمسيحية مشرقية رائدة وحرّة ونشطة، وكان يمنح مسيحيي المشرق شعوراً بالاطمئنان والفخر على مساهمتهم في الثقافة والاقتصاد والتسامح والانفتاح نحو الغرب. فينظرون كيف انتهت الاسكندرية كمدينة معادلة لبيروت في تعدديتها وانفتاحها ونشاطها منذ ظهور الأنظمة الثورية العربية في الخمسينات من القرن العشرين، ويخشون لبيروت مصيراً مشابهاً.

لقد قدّرت وزارة الخارجية اللبنانية عدد الذين غادروا لبنان في 16 سنة من الحرب بـ850 ألف نسمة، منهم 160 ألفاً حطّوا في فرنسا والباقون في أميركا وكندا وأوستراليا والأميركتين والخليج العربي. ومعظم هؤلاء كانوا من المسيحيين، ولكن نصفهم تقريباً عاد إلى لبنان. كما غادرت لبنان أعداد كبيرة من الشيعة ذهبوا إلى أفريقيا خاصة وإلى الخليج العربي ونسبة مهمّة إلى كندا وأميركا وأوستراليا.

ويمكن تحديد خمس موجات للهجرة المسيحية من لبنان:

* حرب 1860-1861 بين الدروز والموارنة في الجبل دفعت الكثيرين لمغادرة لبنان. كثيرون وصلوا إلى الولايات المتحدة والبرازيل.
* المجاعة والوباء والحرب التي ضربت لبنان اثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1918) ما أدّى إلى الموجة الكبرى الثانية من الهجرة في سنوات ما بعد الحرب.
* انتهاء الحرب العالمية الثانية (1945) واستقبال دول الاغتراب للمهاجرين، حيث تركت لبنان موجة جديدة من أبنائه.
* نهضة البترول في الدول العربية التي جذبت مئات الآلاف من اللبنانيين في الفترة الممتدة من 1961 إلى 1981 وهي مستمرّة.
* الحرب الأهلية اللبنانية التي ابتدأت عام 1975 وأدّت إلى الهجرة الدائمة لحوالى نصف مليون لبناني[20].

وإضافة إلى هذه الموجات الخمس التي أشار إليها الأب يواكيم مبارك، يمكن إضافة موجة جديدة بدأت في التسعينات وتعتبر هذه أسوأ الموجات لاقتصارها، إلى حدّ ما، على العنصر الشاب والمتعلّم.

غادر لبنان في السنوات الأولى للحرب (1975-1982) حوالى 960 ألف مواطن بحثاً عن الأمان، منهم 400 ألف عام 1975 و300 ألف عام 1976 و260 ألفاً من 1977 الى 1982. ولقد عاد نصف هؤلاء ولكن الهجرة استمرّت في السنين اللاحقة وحتى بعد انتهاء الحرب[21]. وحتى 1990، كانت الخسارة الصافية للبنان من الهجرة حوالي 900 ألف شخص. وعلى سبيل المقارنة، فيما تضاعف عدد سكان بلدان كانت مساوية للبنان في أوائل السبعينات كالأردن وليبيا، بقي لبنان يراوح حول الثلاثة ملايين نسمة في التسعينات[22].

يلاحظ بطرس لبكي، أحد الباحثين اللبنانيين الأساسيين حول قضايا الهجرة، أنّ الهجرة طالت 30 بالمئة من سكان لبنان وأنّها بدلاً أن تتراجع بعد الحرب، فإنّها تفاقمت وبدأت ترتفع بشكل مضطرد بعد العام 1994، بسبب الركود الاقتصادي والبطالة. ويطرح لبكي أرقاماً مخيفة حول هذه الهجرة، حيث بلغت 190 ألفاً عام 1996 و153 ألفاً عام 1997 وأرقاماً مماثلة في السنين التالية. وجديّة هذه الأرقام السنوية أنّها غير مسبوقة حتى في أسوأ سنوات الحرب اللبنانية (باستثناء حرب السنتين 1975-1977). ويستند لبكي في أرقامه على مصادر الأمن العام المسؤول عن إصدار جوازات السفر ومراقبة حدود لبنان البرية والبحرية والجوية، ما يحدّد العدد الصافي للمهاجرين بعد طرح المغادرين من العائدين. ويقدّر عدد المهاجرين من 1975 إلى 1994 بـ729 ألفاً، منهم 19,8 بالمئة ذهبوا إلى أميركا ونسب أقل ذهبت إلى كندا وأوستراليا وفرنسا. ما يعني أن أكثر من ثلاثة أرباع المهاجرين اختاروا دولاً غربية، وهي إجمالاً هجرة بدون عودة. أما التوزيع المذهبي، فإنّ الأرقام تبيّن ومنذ العام 1978، أنّ نسبة 75 بالمئة من الذين هاجروا من لبنان كانوا من المسيحيين.

وبيّنت دراسة أنّ نسبة المسلمين من المهاجرين اللبنانيين في الخليج العربي بلغت 64 بالمئة، و36 بالمئة من المسيحيين. وتنقلب الصورة في أميركا حيث يمثّل المسيحيون 65 بالمئة من المهاجرين اللبنانيين (منهم 23 بالمئة من الأرمن) والمسلمون 35 بالمئة. ولكن تقديرات بطرس لبكي الجديدة في التسعينات جعلت نسبة المسيحيين إلى كل اللبنانيين في أميركا 60 بالمئة ونسبة المسلمين 40 بالمئة، حيث بلغ مجموع المهاجرين اللبنانيين أو المتحدّرين من أصل لبناني في الولايات المتحدة 1,5 مليون شخص[23]. أما بالنسبة إلى أوستراليا، فقد ازدادت

نسبة المهاجرين المسلمين من لبنان اثناء الحرب، وخاصة من المسلمين السنّة، فبلغت 60 بالمئة من مجموع المهاجرين سنويّاً. وهذا أدّى إلى انخفاض نسبة المسيحيين من مجموع أفراد الجالية اللبنانية في أوستراليا من 74,9 بالمئة عام 1971 إلى 59,1 بالمئة عام 1981[24] وإلى النصف عام 2001. أما في ألمانيا فقد بيّنت الدراسات أنّ أغلبية أبناء الجالية اللبنانية هناك هم من الشيعة الذين تركوا لبنان أثناء الحرب أو هرباً من جنوب لبنان أثناء فترات الاعتداءات الاسرائيلية.

ويمكن القول إنّ الهجرة ضربت أبواب كافة اللبنانيين، من مسيحيين وشيعة وسنة وأرمن ودروز. حيث بلغت نسبة هجرة الدروز إلى مجموع عددهم في لبنان 35 إلى 40 بالمئة.

وحتى لو تساوت أرقام الهجرة بين المسيحيين والطوائف الأخرى، فإنّ الوقع على الوجود المسيحي في لبنان كان مُضاعَفاً. فهجرة المسيحيين نهائية إلى المغتربات البعيدة، كما أنّ إفراغ لبنان من المسيحيين أدّى إلى تغييرات ثقافية واجتماعية في تركيبته وأحدث خللاً في الحياة السياسية. وإذ سلك المسيحيون طرق الهجرة منذ 1860، فإنّ ثمّة تسارعاً في هذا الطريق منذ وضعت الحرب اللبنانية أوزارها عام 1990. وإذا كان الخوف على مستقبلهم في الشرق حافزاً هاماً لهجرة المسيحيين فإنّ وضع لبنان الاقتصادي كان سبباً رئيسياً لهجرة اللبنانيين عامة وليس فقط المسيحيين. فقد تواصلت الأزمات السياسية وغابت فرص العمل وتدهور النشاط الاقتصادي وفقد الشباب الأمل في مستقبل أفضل. ورأى البعض أنّ الثروة التي تعود لأوقاف الكنائس المسيحية في لبنان لا تقدّر بثمن وأنّ «الأراضي التي تعود إلى الأديرة والمطرانيات تبلغ سدس مساحة لبنان» (أي أكثر من 1700 كلم مربّع). وأنّه «إذا أراد كل مسيحيي لبنان أن تؤمّن لهم المساكن والتعليم والطبابة فذلك ممكن على ضوء الثروة الكنسية الهائلة»[25].

ولكن الهجرة هي شرح جزئي لزوال المسيحيين من المشرق. ذلك أنّ ثمّة بوناً في سلوك الإنجاب والتناسل بين المسيحيين والمسلمين، سببه الفروقات الاقتصادية، وذلك أحدث انقلاباً في التحولات الديمغرافية ليس فقط بين أتباع هاتين الديانتين بل بين الطوائف داخل الاسلام والمسيحية. فأي مراجعة عابرة ستظهر أنّ لبنان خضع لتحولات ديمغرافية عميقة على الأقل مرّة كل 25 سنة. (1925 و1950 و1975 و2000) كما أنّ الأزمات الاقتصادية أخّرت سن الزواج لدى كل الطوائف، ولكن وقعها كان أكبر شأناً في صفوف المسيحيين لقلّة عددهم اساساً. وكذلك انتشرت ظاهرة الهَجر بين المرأة والرجل بسبب تكاليف الطلاق الهائلة فاقتصر تنفيذه على الميسورين، وعانى الأصغر سنّاً ومن هو ما زال قادراً على الانجاب

في ظروف هجر الزوجية، فلا يقدر أن يتزوّج أو ينجب. ثمّ إنّ مدارس المسيحيين قد تراجعت كثيراً عدداً ونوعية في لبنان بعد خسارة موقعها في سورية والعراق وفلسطين، في حين انتشرت العلوم والمعارف واللغات لدى كل الطوائف في لبنان والمنطقة. فخسر المسيحيّون موقعاً ميّزهم في الوظيفة والإدارة العامة والمؤسسات التربوية والطبية والاجتماعية. وهذا التراجع وقع أيضاً في المؤسسات الصناعية التي لم تعد تقتصر على المسيحيين كما كان الوضع حتى الحرب العالمية الثانية. أضف إلى ذلك أنّ جهد مائة عام من المثقّفين المسيحيين لنشر ثقافة الدولة المدنية العلمانية في لبنان والمشرق قد ذهب هباءً إلى حدّ كبير في تغيير المجتمع بصورة جذريّة.

الإنجاب والأسرة: نسبة الإنجاب لدى المقيمين المسيحيين لا يمكنها أنّ تعوّض حجم هجرتهم. ومن المعروف أنّ نسبة الإنجاب قد انخفضت لدى جميع الطوائف في العقود الأخيرة بسبب ازدياد نسبة التعليم لدى المرأة اللبنانية وإقامة القسم الأكبر من الشعب اللبناني في المدن الكبرى وضواحيها، خاصة بيروت.

معدّل عدد الأطفال في العائلة اللبنانية حسب الطوائف			
المذهب	1959	1971	1987
سنّة	6,6	4,4	4,2
شيعة	7,5	5,2	5,1
دروز	8,2	3,7	3,9
روم كاثوليك	5,7	3,7	3,3
موارنة	5,0	3,5	3,3
روم أرثوذكس	5,0	3,3	3,4

المصدر: Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p.72-73.

ولقد شهد عقد التسعينات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين انخفاضات إضافية في حجم العائلة، فبات من النادر انجاب المرأة اللبنانية لعدد كبير من الأولاد. ويعزى هذا التطوّر الديمغرافي ليس إلى فروقات الدين (ليس صحيحاً قول البعض إنّ المسلمين ينجبون أكثر لا لسبب سوى كونهم مسلمين)، بل إلى أسباب موضوعية علميّة تتعلّق بتطوّر التربية والتعليم ودخول المرأة سوق العمل وتأخر سن الزواج والوضع الاقتصادي، وهذه العوامل

انطبقت على كل الطوائف بدون استثناء. فالموارنة والشيعة في المناطق الريفية تساووا في نسبة الإنجاب بسبب أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية ومستوى التعليم والإصرار على إنجاب الصبيان دون البنات. وبلغ متوسّط عدد الأطفال في العائلة الواحدة، مارونية أو شيعية، عام 1985، 8 أطفال في جنوب لبنان و5 أطفال للموارنة و6 أطفال للشيعة في ضواحي بيروت، و5 أطفال للموارنة و7 للشيعة في كسروان وجبيل. أما داخل مدينة بيرت، فحجم العائلة المارونية الوسطي كان 3 أطفال.

ويقول بطرس لبكي إنّ ارتفاع عدد المهاجرين أو المرشحين للهجرة منذ أواسط التسعينات مثير للقلق وغير مسبوق في الربع الأخير من القرن العشرين، خاصة أنّ عقد التسعينات مثّل فترة السلام والسلم الأهلي في لبنان مباشرة بعد الحرب. وإذ بيّن استطلاع للرأي العام قامت به السفير أنّ 31,7 بالمئة من الشعب اللبناني مقتنع أنّ الهجرة هي الحل للأزمة الاقتصادية، أوضح لبكي أنّ السعي إلى الهجرة لم يصب فقط ذوي الدخل المحدود بل هؤلاء الذين يتمتعون بدخل جيّد ودرجة تعليم عالية، ما يعكس عدم ثقة بمستقبل البلد وبالإحباط من الجو السياسي وليس فقط بسبب الوضع الاقتصادي[26].

الديمغرافيا الاقتصادية

بيّنت تقارير للأسكوا (المجلس الاقتصادي والاجتماعي لغرب آسيا) أنّ مستوى البطالة في لبنان بلغ 30 بالمئة من سكانه في أواخر التسعينات، كما قدّر تقرير للاتحاد العمالي العام أن نسبة الفقر قد أصابت 48 بالمئة من الشعب اللبناني. وأظهرت دراسات أخرى أنّ تأمين السكن وأساسيات الحياة أصبحت من الصعوبات التي يواجهها الشباب وسبباً في تأخّر الزواج والإنجاب. والمتفق عليه أنّ معدّل الإنجاب لدى المسيحيين قد تراجع أكثر من تراجعه لدى المسلمين منذ التسعينات لأسباب تتعلّق بالقلق على المستقبل والأزمة الاقتصادية.

لقد تردّد اصحاب رؤوس الأموال المسيحيون من الاستثمار الواسع في لبنان ما بعد الحرب لنفس السبب الذي عبّر عنه الرأي العام المسيحي وهو القلق على مستقبل لبنان. ويُقارن هذا الموقف بسنوات الحرب التي شهدت إقبالاً مسيحياً واسعاً على البقاء ومثابرة النشاط الاقتصادي، مدعوماً بالصمود العسكري والسياسي. ما يعكس التعلّق المسيحي بالأرض والتراث والاستعداد للتضحيات الكبرى طالما أنّ ثمّة أفقاً للمستقبل يمكن العمل من أجله.

ومن آثار تراجع الوجود والنفوذ المسيحيّين بيع الأراضي والعقارات التي يملكها

مسيحيون أو الكنيسة وبشكل مضطرد منذ بداية التسعينات، ما ضرب ناقوس الخطر حتى في الفاتيكان نفسه. لقد خرج الجانب المسيحي من الحرب اللبنانية منهكاً ومنقسماً ولكن أيضاً أكثر فقراً ونكبة اقتصادية من الجانب المسلم، الذي استند بشكل أو بآخر على الدعم المادي من السعودية وايران، وعلى تحويلات الأبناء من دول الخليج العربي ومناطق انتشار أخرى. ومن الأدلّة على ذلك كان الصعود الصاروخي لنجم الملياردير اللبناني السعودي رفيق الحريري حتى منذ أوائل الثمانينات ووقوفه وراء نهضة اقتصادية تجارية وتربوية في أوساط السنّة، خاصة عبر شركاته الكبرى في لبنان (أوجيه، بنك المتوسط، الخ). ولكن عدوى التحدّي المالي والعقاري والتجاري التي أطلقها الحريري لم تُصب الموارنة بل تلقّفها الشيعة، فأصرّ نبيه بري، رئيس «حركة أمل»، على المشاركة في المشاريع الإعمارية لما بعد الحرب واستثمر «حزب الله» بشكل غير مسبوق على المستوى اللبناني في البنية التحتية للمناطق الشيعية على كافة الصعد العمرانية والطبية والتربوية والثقافية والاقتصادية.

وإذ هدف مشروع الحريري في التسعينات إلى تجهيز البنية التحتية لبيروت والاتكال على دخول الاستثمارات، تعثّر هذا النهوض لأنّ الاستثمارات جاءت من دول خليجية واقتصرت على شراء العقارات في بيروت والجبل وإيداع الأموال في مصارف بيروت. لم يتوقّف الاستثمار الخليجي في العقارات في شركة سوليدير العقارية لإعمار وسط بيروت، والتي تمثّل جوهرة التاج في المشروع الحريري، بل صبّ في أجمل المناطق اللبنانية المسيحية خاصة في جبل لبنان. ومن أصل كل العقارات والأراضي التي بيعت في البقاع والمتن والشوف وكسروان كانت نسبة البائعين المسيحيين 70 بالمئة، وكان الشارون في معظمهم مستثمرين سعوديين وإماراتيين وكويتيين. وحتى وادي لامارتين، الذي تغنّى به الشعراء والأدباء، ومنهم الشاعر الفرنسي لامارتين، وهو واد يفصل الشوف عن المتن في جبل لبنان، كان ضحية مشروع بناء أبنية شاهقة استثمرها خليجيون للاصطياف. وإذ يضع القانون اللبناني قيوداً صارمة على تملّك الأجانب، وجد الشارون طرقاً عدّة للالتفاف على القانون والبيع عبر شريك أو طرف لبناني، إلى درجة أنّ مناطق تراثية في غاية الأهمية كجبل صنّين باتت محط الأطماع. لقد صدرت صيحات من هنا وهناك حول الدرك الخطير الذي وصلته نسبة بيع الأراضي في قلب جبل لبنان، مهد الدولة اللبنانية، مع ما يعني ذلك أنْ يصبح اللبنانيون أنفسهم غرباء في وطن يملك الأجانب أفضل عقاراته. كما أنّ تعديلات قانونية فسحت المجال لتملّك الأجانب فخفضّت ضريبة شراء العقارات من 17,5 بالمئة إلى 5 بالمئة وفرضت ضريبة على اللبناني الذي يشتري من الأجنبي،

حتى بلغ عدد الذين اشتروا عقارات في جبل لبنان 45 ألفاً (اشار إلى ذلك النائب نعمة الله أبي نصر في 14 تموز 2008).

ويظهر تقرير عن عدد المؤسسات الاقتصادية الجديدة التي سُجّلت في لبنان في الفترة 1970-1983، استناداً للسجل التجاري والجريدة الرسمية أنّ عدد المؤسسات التي يملكها مسيحيون بلغ 1153 (منها 491 مؤسسة يملكها موارنة معظمها في جبل لبنان، وعدد غير ضئيل لمؤسسات يملكها أرمن في بيروت). وبالمقابل سجّل المسلمون في نفس الفترة من سنوات الحرب 800 مؤسسة اقتصادية منها 598 مؤسسة يملكها سنّة ومعظمها في بيروت. ولم يزد عدد الشركات ذات الملكية المختلطة عن 29 مؤسسة[27].

أما في التسعينات فقد انقلبت الصورة، حيث أصبحت المؤسسات التجارية والصناعية التي يفتتحها المسلمون السنّة والشيعة هي الغالبة في لبنان. ومن المؤسسات الموجودة أساساً، حافظ المسيحيون على تفوقهم العددي في القطاع المصرفي العريق واستمرّوا فاعلين في القطاعات الخدماتية والتجارة التي شكّلت 70 بالمئة من قيمة الانتاج المحلي القائم. ويعكس وجودهم في القطاع المصرفي خبرة قديمة في شؤون المال والعلاقات مع عواصم المال الأوروبية وهي كما هو معروف خبرات شخصية لا بديل عنها للقطاع، قد تؤذي الاقتصاد الوطني بشكل كبير إذا اختارت سبل الهجرة.

ويشترك المسيحيون، لا سيما الموارنة، مع شريحة واسعة من المسلمين في عقيدة النظام الرأسمالي الحر والتبادل التجاري المركنتيلي ودور الوسيط بين الغرب والعرب. وهي عقيدة ساهمت في سلسلة تفاهمات وتحالفات جمعت المال والسياسة في التسعينات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وكانت لها امتدادات خليجية وفرنسية وأميركية. وتنسجم مع فلسفة لبنان كشعب تجاري وفقاً لمقولة ميشال شيحا[28]. وهناك شك كبير في أوساط الخبراء أنّ للبنان أملاً في استمرار لعب هذا الدور مع انتشار التربية والتعليم والبنية التحتية في عدّة دول عربية وقيام علاقات مالية واقتصادية مباشرة بين هذه الدول والغرب الأوروبي والأميركي.

لقد عكست الهجرة انخفاضاً فاضحاً في مستوى التربية والتعليم في المدارس والجامعات في لبنان، مقارنة بلبنان الذي سبق الحرب. حيث هاجر عدد كبير من أعضاء الهيئة التعليمية والاختصاصيين الأكاديميين لبنان منذ 1975، حتى فاق عدد هؤلاء 250 ألفاً، يشكـّلون 25 بالمئة من كل المهاجرين من لبنان في الربع الأخير من القرن العشرين. ودلالة على فداحة

الأمر، أنّ نسبة أصحاب الاختصاص والأكاديميين والأساتذة قد بلغت 37 بالمئة من مجموع المهاجرين منذ 1990 وفقاً لوزارة الشؤون الاجتماعية، دلالة أنّ الأمر بات يتعلّق أكثر بهجرة الأدمغة[29]. أدّت الهجرة الى إفراغ لبنان من قسم كبير من سكّانه والى خسارة كبرى في اليد العاملة الماهرة. وفي حين بلغ حجم القوى العاملة اللبنانية عام 1974 600 ألف شخص انحدر هذا الرقم الى 426 ألفاً عام 1979. لقد غادر لبنان عام 1975 حوالى مائة ألف عامل يمثّلون 13 بالمئة من إجمالي القوى العاملة. وبحلول العام 1980، بلغ عدد العمال الذين هاجروا لبنان 220 ألفاً. وهكذا في السنوات الثماني الأولى من الحرب خسر لبنان 30 بالمئة من اليد العاملة الماهرة في قطاع البناء و50 بالمئة في الصناعة ونسباً كبيرة في قطاعات أخرى حتى أصبح صعباً على أصحاب العمل العثور على عمّال ومهارات لمصالحهم. إذ كان هناك نقص فادح في النجّارين وشؤون الميكانيك والكهربائيين ومشغّلي الآليات الصناعية وعمّال الصيّانة وغيرها من الكفاءات. وتمكّن عدد كبير من أصحاب المهارات اللبنانية من العثور على فرص عمل في دول الخليج العربي والعراق وليبيا، بأجور مغرية ومنافع وخدمات لم تتوفّر في لبنان. وكان هذا النزيف في اليد العاملة واقع الحال فيما تبقى من سنوات الحرب وسنوات ما بعد الحرب.

عالم الاغتراب

محصلة مائة عام من الهجرة هي وجهة نظر في لبنان في غياب إرادة وضع إحصاء علمي دقيق. فبعض المصادر اللبنانية تبالغ في أنّ عدد المهاجرين اللبنانيين أو المتحدرين من أصل لبناني في المغتربات قد بلغ 16 مليوناً. والبعض الآخر يذكر رقماً متواضعاً هو 4 ملايين. ولعل الحقيقة هي بين هذين الرقمين. ولكن الكل متفق أنّ المسيحيين يشكلون ثلثي عدد المغتربين والمتحدرين، وأنّ الموارنة يمثّلون 50 بالمئة من من كل المغتربين تقريباً. ولهذا السبب كان ملفّ الاغتراب شديد الأهمية للطبقة السياسية والدينية المارونية، التي لم تنفك تطرحه منذ قيام دولة لبنان الكبير عام 1920وبات من النقاط الحوارية السياسية. وأدّت المطالبة بالسماح للمغتربين بالمشاركة في الحياة السياسية اللبنانية إلى تأسيس مديرية المغتربين في وزارة الخارجية في الستينات. وتأسست أيضاً في الستينات الجامعة الثقافية اللبنانية في العالم بهدف توثيق العلاقة بين عالم الاغتراب والدولة اللبنانية على المستوى الرسمي. وطالبت بعض الشخصيات المارونية بمنح المغتربين مقاعد في البرلمان اللبناني، وجسّد النائب نعمة الله أبي نصر هذا المطلب بزيارة

إلى المغتربات وطرح مشروع منح المغتربين عشرة مقاعد يتم انتخابُ مرشّحيها في السفارات اللبنانية. حتى أصبح موضوع المغتربين واستغلال حجمهم ورقة يومية في السياسة اللبنانية.

وثمّة هجرة شيعية دائمة إلى غرب أفريقيا منذ الأربعينات من القرن العشرين. ولقد سهّل افتتاح خطوط طيران الشرق الأوسط الميدل إيست إلى غرب أفريقيا في الستينات لآلاف العائلات الشيعية الهجرة إلى هناك والالتحاق بذويهم الذين سبقوهم. ومع الوقت كبر حجم الجالية اللبنانية بأغلبية شيعية، وبات سعي الطبقة السياسية الشيعية توظيف الوجود الشيعي في أفريقيا في الداخل اللبناني مشابهاً للسعي الماروني توظيف الوجود المسيحي في الأميركتين لبنانيّاً. وهذا ما أدى في سنوات الحرب إلى انقسام الجامعة اللبنانية في العالم إلى أجنحة متصارعة لكل منها ميوله الطائفية وأجندته السياسية، ولكن البارز هو الدفع الماروني من جهة والدفع الشيعي من جهة أخرى. وزاد الأمر سوءاً في العالم الاغترابي أنّ مؤسسات ذات طابع طائفي بدأت تزدهر على حساب الجامعة، فنشأت منظمتان مارونيتان في الولايات المتحدة في التسعينات، وانعقد لأول مرّة مؤتمر بعنوان «المؤتمر الماروني العالمي» في لوس أنجلس عام 1994 وبُنيت شبكة اجتماعية وسياسية وثقافية مارونية في أرجاء أميركا. وقامت الجاليات الدرزية والشيعية أيضاً بتأسيس تنظيمات مشابهة، حتى بات العالم الاغترابي منقسماً كما الساحة اللبنانية. ومنذ 1991، باتت المغتربات البعيدة مقصداً لرجال السياسة ورجال الدين من جميع الطوائف اللبنانية لجمع الحشد والمال لقضاياهم الطائفية. وأسبغ هؤلاء الوعود بالسعي لمنح الجنسية اللبنانية لمن يتحدّر من أصل لبناني أو السعي إلى حقّهم بالانتخاب في لبنان عبر السفارات اللبنانية. كما عمدت وسائل الإعلام إلى التغطية المباشرة لهذه الزيارات أكان عبر بعثة تلفزيونية أو عبر مراسلين لوسائل الإعلام الأخرى في بيروت يرافقون الشخصية الزائرة في جولات قد تطول لعدّة أيام أو أسابيع. وكان أبرز الزائرين البطريريك صفير وخاصة في كندا والولايات المتحدة وأوستراليا.

ولعل مسألة «استعادة الجنسية اللبنانية» مبالغة لا تستند إلى مقاربة حقيقية للواقع الاغترابي، ولا تتعدى الاستهلاك والتهويل الاعلامي. فالقانون اللبناني يجيز لأسرة لبنانية تسجيل أولادها في السفارة ولا مشكلة هناك. أمّا مسألة تجنيس من هو من أصل لبناني فهي موضوع آخر. إذ باستثناء أقلية غادرت لبنان منذ 1990، فإنّ الأغلبية الساحقة من العالم اللبناني الاغترابي لا تحافظ على علائق قويّة بالوطن الأصلي ومعظم أفرادها هم من الذين وُلدوا في

المغتربات أو هم أحفاد المهاجرين الأوائل ولا يعرفون شيئاً عن لبنان ولا يملكون أي وثائق ولا يحملون أسماء علم لبنانية، وحتى الأسماء العائلية جرى تعديلها لتناسب المجتمعات التي هاجروا إليها، فيتحوّل اسم عائلة بو طريّة إلى Petrie واسم بَوشي إلى Boucher. ولذلك لا يمكن اعتبار معظم العالم الاغترابي الذي يحتسبه البعض بالملايين بأنّه لبناني يشبه اللبناني المقيم في لبنان. عندما زار رئيس الجمهورية الياس الهراوي البرازيل في أيلول 1997، وعد جمهور البرازيليين المتحدرين من أصل لبناني مراراً أنّه سيسعى إلى منح الجنسية اللبنانية لمن يرغب منهم في الحصول عليها. ولعل هذا الوعد كان خيالياً إلى حد بعيد لأنّ عدد المتحدرين من أصل لبناني في البرازيل يقدّر بين 6 و8 ملايين نسمة. ولكن حقيقة الأمر أنّه بعد عام من هذا الوعد لم يتقدّم سوى بضعة برازيليين بطلب للحصول على الجنسية اللبنانية[30].

وجزء من المبالغات اللبنانية حول العالم الاغترابي الجهل بمعلومات الهجرة وكأنّ ملايين المغتربين يتوقون إلى أن يكونوا في لبنان ولكن ثمّة سبب لبناني داخلي يمنعهم من ذلك، ويرافق ذلك الجهل جهل أيضاً بأوضاع الدول الجاذبة للمهاجرين التي تطبّق سياسات اجتماعية تعجّل في دمج المهاجر في بلده الجديد، فما بالك باندماج الجيل المولود في تلك البلاد،وجهل أنّ عدداً كبيراً من بلدان الاغتراب لا يسمح بازدواج الجنسية وينظر بريبة إذا سمحت دولة ما، كإيطاليا أو العراق، بحق الانتخاب في سفاراتها لأفراد هم مواطنون لديها.

وبالمقابل، لم تقم الدولة اللبنانية ومن ورائها الطبقة السياسية والدينية، بدور إيجابي ليس في إقناع اللبنانيين بالبقاء في لبنان فحسب بل في مساعدتهم على المحافظة على هويتهم الثقافية اللبنانية وتجديد جوازات سفرهم وارتباطهم بلبنان وتسجيل ولاداتهم في السفارات اللبنانية للحصول على تذكرة هويّة للجيل الثاني. بل كان زوّار المغتربات من زعماء سياسيين ورجال دين يشدّون من عزم الطائفية والتعصّب في صفوف المغتربين[31]. والأسوأ من كل هذا أنّه لم يكن ثمّة حكومة لبنانية منذ قيام دولة لبنان الكبير قرّرت أو موّلت عملاً إحصائياً للمغتربين وانتشارهم ما يعتبر أول خطوة جديّة وبديهية نحو عمل اغترابي لا يتعدى الالتزام الكلامي. وليست الأرقام التي تذاع بين الفينة والأخرى إلاّ أوهاماً لا تستند إلى العلم والإحصاء. كما أنّ هؤلاء المغتربين الذين غادروا لبنان في السنوات العشرين الماضية أو أكثر وحافظوا على هويتهم وجوازات سفرهم لا يمارسون أياً من حقوق المواطنية اللبنانية. فلسان حال المغتربين يقول إنّ لبنان المقيم يريد مالنا وارتباطنا ولكنّه يحرمنا من حقنا البديهي الذي تمنحه المواطنية.

وإذ كان الدور السياسي للمغتربين ضئيلاً أو غير موجود، فإنّ مساهمتهم الاقتصادية هي

حقيقة كبرى في لبنان، حيث وصلت تحويلاتهم إلى أكثر من ربع الناتج المحلي القائم للبنان عام 2008 (خمس مليارات دولار)[32]، مقارنة بعشرة بالمئة من هذا الناتج قبل 20 سنة. وهذا ما أنعش آلاف العائلات اللبنانية وجنّبها الفقر وساهم في تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات اللبناني. كما أنّ المغتربين استثمروا في مشاريع عمرانية واقتصادية وكانوا الزبائن الأكثر عدداً في السوق العقاري، يشترون شققاً ويبنون منازل قلّما شغلوها.

ولقد تميّز رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري بأنّ زياراته للمغتربات صبّت على تشجيع استثمار المغتربين في الاقتصاد اللبناني في سنوات ما بعد الحرب، وليس للبازار الطائفي. فحضر إلى كندا عام 1997 وأمضى أياماً في أوساط الجالية اللبنانية في عدد من المدن. في التسعينات كثُر الكلام عن أنّ الإمكانية المادية للمغتربين بلغت 50 مليار دولار (ذكرها أيضاً رئيس الجمهورية السابق إميل لحود) وهو رقم مجهول المصدر ولا يستند إلى أي دراسة دقيقة. ولكن بصرف النظر أكانت الامكانيات 10 مليارات أو 50 ملياراً أو أكثر، فإنّ المغتربين، لا سيما المسيحيين منهم، كانوا حذرين من المخاطرة وقلقين على مستقبل لبنان، وتراجع احتمالات تحقيق السيادة والاستقلال والتشاؤم حول نجاح عملية السلام مع اسرائيل. فليس المغتربون كما يصوّرهم الإعلام اللبناني أو يعتقد بعض الرأي العام أنّ تعلّقهم بلبنان بريء وساذج، فقد فسّر الكثير من المغتربين في كندا زيارة الحريري على أنّها رغبة في استمالة أموال المغتربين. وعلّق لبناني عتيق: «شو بدّو مصاري؟» (وهذا ما قاله كثيرون اثناء زيارات لكندا قام بها كميل شمعون وغيره في الثمانينات). ولكنّ المغتربين درسوا فرص استثمارات مربحة ومضمونة ووظفوا أموالاً فشهدت أسهم سوليدير وسندات اليوروبوند والعقارات إقبالاً اغترابياً ملحوظاً.

وإذ اعترفت الكنيسة المارونية بأنّ الهجرة حصلت، وأنّ المغتربات تعجّ بأعداد كبيرة من المهاجرين الجدد، بات التحدي هو مساعدة هؤلاء على الحفاظ على ثقافتهم وهويتهم من الاضمحلال والذوبان في المجتمعات الجديدة، خاصة إذا كانت تلك المجتمعات تسهّل الاندماج وكانت بأغلبية مسيحية، خاصة كاثوليكية في دول أميركا اللاتينية. وهذا ما سهّل على الموارنة الانتقال من الطقس الماروني الخاص إلى الطقس اللاتيني بدون حرج، أو أن مزاولة أقرب كنيسة إلى مكان السكان التي غالباً ما تكون كاثوليكية لاتينية، وهذا ليس ممنوعاً في الطقس الماروني. ولذلك أقيمت أبرشيات ومراكز رعوية كنسية في سائر دول الأميركتين وأوستراليا.

التجنيس والتوطين

ولم يخلُ عقد التسعينات من إشارات أضافت إلى تدهور لبنان المسيحي. ومن هذه الإشارات قانون التجنيس في حزيران 1994، الذي منح الجنسية اللبنانية لمئات الآلاف من المقيمين العرب والأكراد، ومنهم فلسطينيون وسوريون ومصريون وعراقيون. وإن كان هذا المنح محقاً لا سيما لعرب وادي خالد وهم لبنانيون لم يتمكّنوا لفقرهم وجهلهم في زمن الانتداب من الحصول على الجنسية، وفئات حُرمت منذ عقود من حقها في الجنسية كالأكراد. إلا أنّ هذه الخطوة، على انسانيتها، ساهمت أكثر في تدهور نسبة المسيحيين الجغرافية. ذلك أنّ نسبة 85 بالمئة من المجنّسين كانت من المسلمين حيث حصل على الجنسية في السنوات الثلاث الأولى حوالى 250 ألف شخص، منهم 60 ألف فلسطيني. كما أنّ مسألة توطين 400 ألف فلسطيني معظمهم من السنّة شغلت الرأي العام في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وكانت نقطة جدال ليس فقط بين المسيحيين والمسلمين بل بين السنّة والشيعة على أساس أنـها تتعلـق بترجيح كفّة السنّة في الديمغرافية اللبنانية على حساب الشيعة، فيصبح السنّة 35 بالمئة من سكان لبنان ويتراجع الشيعة دون الـ30 بالمئة. ولا يمكن إنكار أثر هذه التحولات الإسلامية، التجنيس واحتمالات التوطين، على نسبة المسيحيين وقرار العائلات المسيحية نحو المزيد من الهجرة.

31. التهجير القسري للمسيحيين

إذا كانت هجرة المسيحيين إلى المغتربات البعيدة أمراً غير مرغوب فيه على حسناته وفوائده، فإنّ التهجير الداخلي في سنين الحرب هو مأساة بحد ذاتها تنضح بالسلبيات. ذلك أنّ الحرب اللبنانية شهدت تطهيراً طائفياً مريعاً في سائر مراحلها. وطال هذا التطهير أيضاً فئات من نفس الطائفة لأنّها تختلف في الانتماء السياسي عن الميليشيا المسيطرة (كالقوميين والشيوعيين في الكانتون المسيحي والشيوعيين في كانتونات «أمل» و«حزب الله»). كما كان ثمّة تطهير عرقي للفلسطينيين في عدّة مراحل من تاريخ الحرب، جَمَعَ العنصرية إلى التعصب الطائفي. ولم تكن هذه الجرائم التي ارتبكتها الميليشيات عفوية أو في سياق الحرب، بل سعت إلى غلبة الصفاء الطائفي والعرقي للمناطق اللبنانية. فطرد الموارنة المسلمين والفلسطينيين من أوساطهم، وفعل المسلمون والدروز الشيء نفسه في مناطقهم ضد المسيحيين. كما أنّ الميليشيا المسيحية سعت إلى تهجير المسيحيين من مناطق طرفية (شرق صيدا واقليم الخروب، الشمال، البقاع،

عالية، الشوف، الخ) لتكثيفهم في الكانتون لتتحسّن مقدراتهم البشرية. فبات مهجّرو بشري وزغرتا والشوف وعاليه وشرق صيدا والشريط الحدودي العامود الفقري للميليشيا المسيحية وليس سكان المدينة.

ودفع سكان حزام البؤس حول بيروت ثمن الحرب إذ كان شبابه بسبب نقمتهم، يلتحقون بنسب أعلى بكثير من فئات المجتمع الأخرى بالمجموعات العسكرية المسيحية والإسلامية والفلسطينية، فأصبحوا وقود الحرب الحي. فكان معظم عناصر «حركة أمل» في الضاحية من شيعة الأرياف. كما تعرّضت هذه الأحياء لحروب ابادة أدّت الى اختفاء معظمها وجرفه الى الأبد والى قتل وجرح عشرات الألوف من سكان هذه المناطق من فلسطينيين ولبنانيين، مسلمين ومسيحيين. في 11 كانون الأول 1975 هاجم 1200 مقاتل من الميلشيا المسيحية مواقع يسيطر عليها «الحزب السوري القومي الاجتماعي» في جل الديب شمال بيروت، حيث كان مركزه الرئيسي، فحقّقت نصراً سريعاً. وفي 16 من نفس الشهر هاجم 500 عنصر من نفس الميليشيا حي سبنيه (في الضواحي الجنوبية) الذي كان تحت سيطرة «الحزب التقدمي الاشتراكي». في معركتي جل الديب وسبنيه تمّ تهجير السكان ومعظمهم من الشيعة وقامت الميليشيا المسيحية باستعراض الأسرى من المسلمين في شوارع شرق بيروت. وردّت قوى التحالف الفلسطيني اللبناني بالهجوم على كفرشيما جنوب بيروت وحاولت الوصول الى الحازمية وفرن الشباك عبر الكحـّالة[33]. وفي 4 كانون الثاني 1976، منعت الميليشيا المسيحيّة شاحنات التموين من دخول مخيم تل الزعتر الفلسطيني وأحكمت الطوق عليه. وفي الرابع عشر من الشهر نفسه سقط مخيّم ضبيه الصغير في ضاحية بيروت الشمالية الذي قطنته عائلات مسيحية فلسطينية التزمت جانب الحياد في الحرب. فقتلت الميليشيا المسيحية الكثيرين من سكان المخيّم وفرّ من بقي حيّاً.

أعمال الميليشيا المسيحية العسكرية هذه لم تكن، على بشاعتها، بدون استراتيجيا. إذ أمام التراجع في جبهات داخل العاصمة، كانت المناطق المسيحية مطوّقة في شرق بيروت، حيث امتدّت أحياء بأغلبية اسلامية لبنانية وفلسطينية من الكرنتينا والمسلخ (27 ألف نسمة) شمالاً مروراً بالنبعة (50 ألف نسمة) وتل الزعتر (30 ألف نسمة) وجسر الباشا (ألفي نسمة). وكان ممكناً أن تلتحم هذه الجيوب بعضها ببعض وتعزل مسيحيي بيروت عن شمالها ما يطوّق أكثر من 300 ألف مسيحي داخل العاصمة في زنّار الميليشيات الإسلامية والفلسطينية. لذلك بدأت الميليشيا المسيحية بالهجوم على الجيوب البعيدة كضبيه وجل الديب، ثم صعّدت

هجومها على أحياء المسلخ والكرنتينا المجاورين للمرفأ وأكّدت عزلها عن حي النبعة، واشترك في المعارك 3000 مقاتل من الميليشيا المسيحية. ولم تصمد الكرنتينا طويلاً إذ سقطت خلال عشرة أيّام وهُجّر من بقي من سكانها على قيد الحياة نحو غرب العاصمة. واحتلّت مشاهد معركة الكرنتينا والمسلخ صفحات الجرائد الأولى وشاشات التلفزة في أنحاء العالم، فصدمت الرأي العام العالمي مناظر الجثث المحترقة بالعشرات والأبنية التي تأكلها النيران يتجوّل بينها المسلّحون المسيحيون يحتسون زجاجات الشمبانيا، ومنظر المدنيين المسلمين من سكان الحي يقفون في صفوف، أيديهم فوق رؤوسهم يديرون وجوههم الى الجدران[34]. وكانت معركة مماثلة تدور في حي النبعة ذات الأغلبية الشيعية والذي يقع جنوب الكرنتينا وشمال تل الزعتر. وبعد 50 يوماً من الحصار والمعارك، تعرّض سكان النبعة للتهجير القسري، فيما قام أفراد الميليشيا المسيحية بنهب المنازل والمتاجر ما أدّى الى اشتباكات بين بعض المهاجمين المسيحيين أنفسهم على الغنائم أو اثناء محاولة البعض ردع زملائه عن النهب وارتكاب الجرائم ضد المدنيين. وتعرّض مخيم كامب طراد المجاور للعقاب لأنّ سكانه الأرمن قدّموا المساعدة لسكان النبعة، جيرانهم منذ أكثر من 50 سنة.

من ناحيتها كانت ميليشيا التحالف الفلسطيني اليساري تحاصر بلدتي الدامور والجيّة المارونيتين في كانون الثاني 1976 جنوب بيروت تمهيداً لمهاجمتها. فتدخلت طائرات الجيش اللبناني بعد ثلاثة أيّام وأغارت على مواقع ميليشيات التحالف في خلدة وعرمون جنوب بيروت وقتلت 35 مهاجماً. ولدى سقوط الكرنتينا قامت ميليشيات التحالف بهجوم غاضب على الدامور والجيّة يوم 20 كانون الأول ووقعت مجزرة دموية أسفرت عن مصرع 500 من السكان المسيحيين المدنيين منهم أعضاء في أحزاب يسارية. فكان موسم القتل مذهبياً محضاً كمثيله في الكرنتينا. ثم عمل المهاجمون على نهب الدامور بيتاً بيتاً يساعدهم في ذلك مدنيون أتوا من القرى المجاورة ومن بيروت وصيدا. ولعدّة أيام عُرضت مفروشات منازل الدامور والحاجيات الخاصة والبضائع المنهوبة على أرصفة بيروت الغربية للبيع. وتعرّضت السعديات لمصير مماثل، في حين نُهب قصر شمعون وأُحرق. وغادر 5000 من أهل الدامور والجيّة بحراً الى شرق وشمال بيروت، في ظروف صعبة جداً ولا يحملون من حاجياتهم إلا القليل وبعضهم بملابس النوم، فلجأوا الى الأديرة والمدارس وأقام بعضهم في منازل هُجّر منها المسلمون.

وفي ربيع 1976 انتقل تركيز الميليشيا المسيحية على تل الزعتر وجسر الباشا. وكان مخيم جسر الباشا الفلسطيني أسهل الأهداف للميليشيا المسيحية بعدد سكان لا يزيد عن 2000

شخص، تفصله عن تل الزعتر منطقة المكلّس الصناعية. فسقط جسر الباشا بعد ساعات من بدء الهجوم يوم 28 حزيران. أمّا مخيم تل الزعتر الذي كان محاصراً منذ كانون الأول 1976، فقد صمد لمدّة 171 يوماً أمام هجوم كبير استعملت فيه المدافع الكبيرة والدبابات بشكل كثيف خاصة وأنّ مساحته لم تتجاوز مساحة بضعة ملاعب كرة قدم. بدأت المعركة الأخيرة في تل الزعتر يوم 22 حزيران، بعد أسابيع من الحصار والقصف والمعارك وغياب الماء والكهرباء والطعام، وصل عدد القتلى والجرحى داخل المخيّم إلى الآلاف، وعانى معظم من بقي حيّاً من أمراض متعدّدة وتفشّت الغنغرينا حتى في الأشخاص الذين تعرّضوا لإصابات طفيفة جراء فقدان الاسعافات الأولية. ولم يطل صمود تل الزعتر كثيراً بعد سقوط النبعة إذ دخلته الميليشيا المسيحيّة في 12 آب. لقد تعرّض سكان المخيم لكارثة بشرية ومجزرة بحق 3000 مدني لبناني وفلسطيني. وتحدّثت التقارير عن تهجير 5000 شخص بقوا أحياء في تل الزعتر و30 ألفاً من النبعة. وكانت طوابير الشاحنات عبر طريق المتحف في أواسط آب تحضر مئات المهجّرين الذين بدوا شبه بشر حيث تداعت أجسادهم من الجوع والمرض والعطش والإصابات بالرصاص والشظايا، في حين غطّت أجسادهم الأمراض الجلدية. كما وصل مئات الأشخاص من المهجّرين الفقراء سيراً على الأقدام يرتدون أسمالاً بالية سوداء اللون.

أمّا خارج بيروت وضواحيها، فإنّ الجزء الأكبر من تهجير مسيحيي جبل لبنان حصل جراء الحرب الدرزية المارونية في الأعوام 1983-1984، يضاف إليهم انسحاب الميليشيا المسيحية من شرق صيدا واقليم الخروب عام 1985. في 16 آذار 1977، تعرّض كمال جنبلاط للاغتيال مع مرافقيه في طريقه الى المختارة. وكانت ردّة الفعل الفورية هجوماً شنّه المقاتلون الدروز على قرى مارونية آمنة في مناطق نفوذهم، وارتكاب مجزرة بحق مئات الأشخاص. وكاد الأمر أن يكون أكثر مأسوية لولا تدخّل وليد جنبلاط بقوّة لمنع هذه الأعمال. وكان دخول الميليشيا المسيحية مناطق الدروز إثر الغزو الاسرائيلي عام 1982 نذير شؤم للتعايش الماروني الدرزي في الجبل. وكأنّ شرارة نار انطلقت، حيث شعر الدروز بالخطر وبصراع البقاء، وبدأت حرب درزية مارونية في 1982 و1983 استطاع أثناءها الدروز هزيمة الميليشيا المسيحية بمساعدة لوجستية من أحزاب لبنانية وتنظيمات فلسطينية ودعم سوري وغضّ نظر اسرائيلي. وارتُكبت مجازر عدّة بحق المدنيين من الطرفين ولكن الميليشيا الدرزية تمكنّت من دفع الميليشيا المسيحية حتى الى مناطق لم يدخلها الدروز في حروب سابقة وأصبحت على مقربة من مربع الدولة الأمني حيث قصر رئيس الجمهورية أمين الجميّل في بعبدا واليرزة (لم يكن أمين الجميّل

راضياً عن هذه الحرب ولكنه كان عاجزاً عن التصرّف لأنّ ما من أحد أراد أن يتعاون معه من الطرفين). وأخيراً استطاعت قوّة من الجيش اللبناني بقيادة العميد الركن ميشال عون صدّ هجوم الميليشيا الدرزية في بلدة سوق الغرب وتجمّدت الجبهة هناك. ولم ينته الأمر عند هذا الحدّ إذ إنّ الميليشيا المسيحية كانت قد تغلغلت عميقاً في الشوف وبعيداً عن خطوط التماس بدون تجهيزات لوجستية وبجهل للمعنى العسكري لأعمالها. وكان يقودها سمير جعجع، فحاصرها الدروز في بلدة دير القمر المارونية. واستمرّ هذا الحصار حتى 1985، ثم تهجّر قسم كبير من السكان بمراقبة الجيش الاسرائيلي الذي واكب خروجهم نحو ساحل الشوف، وانضمّوا الى مهجّري الجبل المسيحيين الآخرين في المناطق الشرقية.

أثناء السينودس عام 1995 قال عباس الحلبي للبابا إنّ الدروز أُجبروا على قتال المسيحيين في حرب الشوف عامي 1983 و1984 ولكن ليدافعوا عن أنفسهم بعدما دخلت «القوات اللبنانية» القرى الدرزية. «ولكن حقبات التعايش والجوار الدرزي الماروني في الجبل تفوق بكثير مراحل الأزمات». وشكا الحلبي أنّ الكثير من الكتب والمطبوعات ووسائل الاعلام روّجت لثقافة الكره وعدم الثقة ضد الدروز ولمعلومات خاطئة عنهم وعن معتقداتهم الدينية وعلاقاتهم بالمسلمين والمسيحيين[35]. وذكر حلبي «تياراً في جامعة الروح القدس في الكسليك دأب منذ بداية الحرب على ذرّ بذور الشقاق بين اللبنانيين»، وأنّ «القرار السياسي لعودة المهجّرين قد اتُّخِذ وما عوّق التنفيذ هو مسائل تقنية».

كان التطهير الطائفي والإثني من نتائج الحرب حيث قلّصت المعارك الاختلاط الديني في المناطق اللبنانية لتخلق كانتونات بألوان مذهبية محدّدة. في السنوات السبع الأولى للحرب، تهجّر قسريّاً 600 ألف شخص أو 20 بالمئة من سكان لبنان، وخاصة من مناطق حزام البؤس المحيط ببيروت والمخيمات الفلسطينية شرق بيروت ومن الدامور والكورة والمتن وبعض مناطق الجبل والبقاع والجنوب. وأدّى الغزو الاسرائيلي عام 1978 الى تهجير مئات الألوف من سكان جنوب لبنان والبقاع الغربي إلى مناطق أخرى، في حين أدّت المعارك بين الميليشيا المسيحية والجيش السوري عام 1978 وقصف السوريين للمناطق الشرقية الى تهجير عشرات ألوف المواطنين في الفترة تموّز - تشرين الثاني 1978. فكان عدد الذين هجّرتهم الحرب عام 1978 أكثر من أولئك الذين هُجّروا في حرب السنتين. أمّا الغزو الاسرائيلي عام 1982 فقد هجّر 250 ألف مواطن خلال ثلاثة أسابيع كانوا يصلون الى مناطق غرب بيروت وضاحيتها الجنوبية بمعدّل 20 ألفاً في اليوم[36].

ولم تحلّ مشكلة المهجّرين الداخليين حتى بعد عقدين من نهاية الحرب، وبقيت المعضلة رقم واحد في لائحة مسؤوليات حكومات ما بعد الحرب وفي اهتمامات الكنيسة المارونية والفاتيكان. ودلّت دراسات أنّ عدد المهجّرين بلغ 847 ألف شخص، أي أكثر من عشرين بالمئة من سكان لبنان، وأنّ عدد المهجّرين المسيحيين بلغ 680 ألفاً أو 80 بالمئة من كل المهجرين، منهم 434 ألفاً من الموارنة اي ثلثي المهجرين المسيحيين، وأنّ عدد المهجّرين المسلمين بلغ 167 ألفاً.

	مسيحيون		مسلمون		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
بيروت الكبرى وضواحيها	175	% 60.3	115	% 39.7	290	% 34.2
جبل لبنان	240	% 96.8	8	% 3.2	248	% 29.3
جنوب لبنان	122	% 73.5	44	% 26.5	166	% 19.6
شمال لبنان	34	% 100.0	0	% 0.0	34	% 4.0
البقاع	109	% 100.0	0	% 0.0	109	% 12.9
المجموع	680	% 80.3	167	% 197	847	% 100.0

Source: Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 84 - 2000.

أكثر من ثلث التهجير تقريباً وقع في بيروت الكبرى، حيث هجّرت الميليشيا المسيحية 115 ألف مسلم من شرق بيروت (النبعة، تل الزعتر، الكرنتينا، الخ.)، وهجرّت الميليشيات اليسارية الفلسطينية الاسلامية المشتركة 175 ألف مسيحي من غرب بيروت والضاحية الجنوبية.

وإذ غادر لبنان نهائياً 17,5 بالمئة من المهجّرين إلى المغتربات والدول العربية، استقرّ عدد المهجّرين على 600 ألف، معظمهم أقام في بيروت وضواحيها في محافظة جبل لبنان، المسلمون منهم في غرب العاصمة والمسيحيون في شرقها. وهذه التصفية المناطقية أدّت إلى إنهاء مائة عام من تجربة التعددية اللبنانية والاختلاط المناطقي السكاني لتنتهي الأمور إلى كيانات كونفدرالية الأمر الواقع.

وتصبح صورة الجغرافية الديمغرافية في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كما يلي:

* السنّة، الذين لم يتعرّضوا إلى تهجير كبير، في طرابلس وصيدا وصور وعكار والبقاع الغربي.
* الشيعة، الذين تعرّضوا لتهجير كبير من شرق وشمال بيروت على أيدي الميليشيا المسيحية وتهجير آخر جراء الاعتداءات الاسرائيلية، في ضاحية بيروت الجنوبية وغرب بيروت وجنوب لبنان والبقاع وجبيل.
* المسيحيون، وينالون حصة الأسد من التهجير، مركّزون في شرق وشمال بيروت ما يشمل أقضية المتن وكسروان وجبيل، وهي مناطق كانت تحت سيطرت الميليشيا. وثمّة وجود مسيحي كثيف في أقضية شمال لبنان (موارنة وروم أرثوذكس) - الكورة وبشري وزغرتا والبترون وعكار. وجيوب هامة في جنوب لبنان (جزين ومرجعيون) والبقاع (زحلة).

وممّا يظهّر الصورة الكاملة للديمغرافية الجغرافية الجديدة، أنّ الوجود المسيحي جنوب خط بيروت - دمشق القديم (الممتد من بيروت إلى أعالي الجبال) تضاءل بشكل حاد وأنّ الأغلبية الساحقة من المسيحيين باتت منحصرة في الجزء الشمالي من جبل لبنان. والجدير بالذكر أنّ الانتشار الماروني في الشوف وعاليه وبعض المتن قد استغرق أربعة قرون ليتحقق (منذ عهد الأمير فخرالدين الثاني 1600، ومنذ معركة عين دراة بين الدروز 1711). والملاحظة الثانية عن الديمغرافيا الجغرافية الجديدة أنّ الانتشار المسيحي الذي كان اللاصق الذي جمع الكيان اللبناني قد انحسر وأنّ السنّة والشيعة والدروز ندر أن عاشوا في قرى وبلدات معاً. عاش المسيحيون في نفس الشوارع والأحياء والقرى والبلدات مع المسلمين من مختلف الطوائف في أنحاء لبنان. مع السنّة في غرب بيروت وطرابلس وصيدا ومع الشيعة في الضاحية الجنوبية وجنوب لبنان والبقاع، ومع الدروز في الجبل. وحتى عام 1975 شكّل المسيحيون النسب التالية من مجموع السكان:

بيروت الكبرى: 26,2 بالمئة	شمال لبنان: 32 بالمئة
البقاع: 27,3 بالمئة	جنوب لبنان: 31,4 بالمئة

مدن الساحل غير بيروت: 20,4 بالمئة	جبل لبنان: 66,5 بالمئة

الكارثة الكبرى كانت أنّ التهجير والنقل القسري أصاب نصف موارنة لبنان (434 ألفاً) وأبعدهم إلى مناطق ضيقة ذات صفاء طائفي. وبعدما كان الانتشار المسيحي يغطي 70 بالمئة من مساحة لبنان الاجمالية حتى عام 1975، بات يغطّي عام 2008 أقل من 30 بالمئة من تلك المساحة[37]. وبما أنّ هؤلاء المهجّرين كانوا من أبناء الضيع والقرى فهذا يعني أنّ تلك الضيع والقرى لم تعد موجودة لأنّ سكانها الأصليين سُلخوا من بيوتهم ومناطقهم التي كانوا هم أساسها منذ قرون. لقد قدّم الموارنة الكثير من التضحيات في النفوذ والقوّة منذ 1920 من أجل جلب المسلمين إلى الكيان الجديد، ولكنّ زعماءهم نسُوا هذا الدور المهم للطائفة المارونية منذ نهاية الستينات من القرن العشرين لأسباب مختلفة وانصرفوا إلى المصالح الشخصية. وبدون عودة كاملة للمهجّرين إلى منازلهم وقراهم، يبقى الكلام عن تعايش واستمرار الصيغة عبثياً. وهذا ما كرّره مراراً مجلس المطارنة الموارنة وبيانات البطاركة والمطارنة الكاثوليك بأنّ العودة هي المعبّر الأكبر عن رغبة اللبنانيين في التعايش ورفض التقسيم. ولكن المصيبة أنّ اليأس دبّ في نفوس المهجّرين فسعوا إلى ترتيب أمورهم في الأماكن التي نزحوا إليها أو سلكوا طريق الهجرة من البلاد.

وتتعقّد أسباب التهجير من مؤامرة دولية لتفريغ لبنان وتوطين الفلسطينيين، إلى سعي اسرائيل لتفريغ جنوب لبنان وجعله منطقة أمنية عازلة، إلى خيانة اسرائيل للميليشيا المسيحية عام 1983 وانسحابها المفاجىء من الجبل ومنع الجيش اللبناني من الانتشار في المنطقة، وإلى التواطؤ الأميركي ومحاولة إقناع مسيحيي لبنان بالهجرة إلى أميركا والدعوة لإحضار سفن تنقل كل المسيحيين إلى خارج لبنان، فإلى انسحاب اسرائيل من الشريط الحدودي ونزوح آلاف اللبنانيين إلى اسرائيل عام 2000. وهكذا كثُر الكلام في تسعينات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين عن أنّ توطين الفلسطينيين محتمل في المناطق التي أخلاها المسيحيون في اقليم الخروب وشرق صيدا والدامور والقريعة في جزين.

بدأت عودة المسيحيين أولاً إلى منازلهم في شرق صيدا بتعاون من «حركة أمل» ومواكبة القوى الأمنية عام 1991. أما بالنسبة للشوف وعاليه فقد عُقد مؤتمر وطني شارك فيه ممثّلون عن المهجّرين الذين طالبوا بأموال ومواكبة الجيش وحوار ومصالحة مع الدروز وإقامة مجلس

أعلى للمهجرين. واستُحدثت وزارة جديدة للمهجّرين استلمها أولاً إيلي حبيقة، القائد السابق «للقوات اللبنانية»، ثم وليد جنبلاط زعيم الميليشيا الدرزية التي ساهمت في تهجير الموارنة. وخصّت الدولة صندوق المهجرين بمبلغ 500 مليون دولار لمساعدة العائلات على العودة وإعادة البناء. كما استعملت الوزارة جداول تخمينية وُضعت بإشراف إيلي حبيقة (بعدما رفضت العائلات المسيحية التعاون مع إحصاء لهم أمر به حبيقة)، والتي قدّرت إجمالي عدد العائلات المهجّرة بـ60 ألف عائلة، أي ستين ألف بيت، رغم أنّ التقديرات المستندة إلى دراسات علمية وضعت الرقم عند 100 ألف عائلة. وخلال سنوات تبيّنت الأرقام الحقيقية، وأنّ ثمّة 93,369 عائلة مهجّرة في بيروت الكبرى وجبل لبنان منها 69,369 عائلة مسيحية (75 بالمئة) و23 ألف عائلة مسلمة.

تأسّس صندوق المهجّرين عام 1991 وكان الهدف في البداية إعادة 135 ألف مواطن إلى بيوتهم التي دُمّرت أو أُحرقت أو هُجّروا منها. فتوّلى وليد جنبلاط الوزارة فيما تولّى أنطوان أندراوس مهمة رئيس صندوق المهجرّين. وفي مقال لنقولا ناصيف في جريدة **النهار**، أنّ أموالاً بلغت 800 مليون دولار أُنفقت من صندوق المهجرين في الفترة 1992 إلى 1998، وأنّ جزءاً كبيراً منها ذهب إلى أمور لا علاقة لها بعودة المهجرين وتعويضهم. ذهب بعضها إلى مشروع «سوليدير» وإخلاءات وامتلاك لبناء جسور وأنفاق وأوتوسترادات بمبالغ خيالية استفاد منها أنصار «حزب الله» و«حركة أمل» وعائلات سنيّة بيروتية، وإلى امتلاكات في المدينة الرياضية وكذلك لتمويل معارك انتخابية في دائرة عاليه (كترشيح أنطوان أندراوس على لائحة وليد جنبلاط في دائرة عالية في انتخابات برلمان 1996) وإلى الانتخابات البلدية والاختيارية عام 1998[38]. ولقد نُشرت تفاصيل عن امتلاكات بمبالغ خيالية وصل بعضها إلى ملايين الدولارات، وكانت بعض تفاصيل صندوق المهجّرين معرض سجال بين أطراف الحكم حتى قال سليم الحص: «الهدر المرتكب تحت شعار عودة المهجـرّين كان كبيراً جدّاً ولن يعلم حجمه إلا الله والراسخون في العلم من أهل السلطة».

في فترة توزير ايلي حبيقة لوزارة المهجّرين، أصبحت هذه الوزارة رمزاً لفساد ما بعد الحرب، كأن يتم تحويل ملف ألف مهجـّر بقيمة 3000 دولار للملف إلى الوزارة لتوزيعها حسب المستحقّين. فيتم توزيع المال على عدد محدد من المستفيدين ويُحتفظ بالباقي بموجب إخراجات قيد مزوّرة تم الحصول عليها من دائرة الأحوال الشخصية في وزارة الداخلية. ولكن بعد عشر سنوات من نهاية الحرب، ركّزت الوزارة نشاطها في بيروت الكبرى وجبل

لبنان حيث انفقت هناك 450 مليون دولار من أصل 500 مليون، ولم تنجز عودة أكثر من 20 بالمئة من مجموع المهجّرين. ذلك أنّ أساليب وزارة المهجرين لم تكن عادلة أو مُساعِدة للعودة. فقد كان معظم المسؤولين فيها من أتباع جنبلاط (بعد 1992) الذين تولوا مباشرة مسألة توزيع الأموال ودراسة الملفات واختيار مبنى الوزارة. واستُعمل الصندوق لدفع مبالغ لدروز احتلوا منازل المسيحيين وكانوا سبب تهجيرهم، «لإقناعهم بإخلائها». كما أنّ ممثلي المهجّرين شكوا من أنّ نصف المبلغ صُرف لعودة عائلات مسلمة في حين لم يشكّل المسلمون أكثر من ربع المهجرين وأنّه لم يكن من داعٍ لصرف أموال لعائلات درزية لتخلي بيوت المسيحيين. ولكن أموالاً صُرفت أيضاً لإخلاء منازل يحتلّها مسيحيون وشيعة وسنة ودروز، حتى بلغت نسبة الانفاق على الاخلاءات 55 بالمئة من أصل الصندوق. كما أنّ أموالاً ليست بقليلة أُنفقت أيضاً على مؤتمرات المصالحة، وبعضها على حملات انتخابية لا علاقة لها بملف المهجّرين. فقط 27,3 بالمئة ذهبت إلى المهجّرين أنفسهم بهدف إعادة الاعمار والترميم في الشوف وعاليه و5,1 بالمئة للبنية التحتية للقرى المهدّمة و2 بالمئة لترميم الكنائس[39].

ورغم أنّ 60 بالمئة من مهجري عاليه وبعبدا والشوف قبضوا أموالاً لإعادة بناء أو ترميم منازلهم، أقل من 10 بالمئة عادوا فعلاً لأنّ المبالغ التي قبضوها لم تكن كافية لتمويل جزء من إعادة البناء، في حين ادّعت سجلات وزارة المهجّرين أنّ أكثر من نصف الذين قبضوا مالاً قد عادوا فعلاً. ولم يخل الأمر من ابتزاز السياسيين للمهجّرين في الحملات الانتخابية أو انتقال أفراد وعائلات إلى شقق فارغة في بيروت وخارجها بغية المطالبة بقيمة إخلاء. كما لم يخل الأمر من مناوشات ومعارك كلامية بين رئيس الوزراء رفيق الحريري والوزير جنبلاط حيث اتهم الحريري جنبلاط بابتزازه وباعتماد أساليب فاسدة في إدارة ملف المهجرين، وأنّه أحد العوائق الرئيسية لعودة المهجرين. وأمام اعتراض الكنيسة المارونية والنواب فؤاد السعد وبيار حلو ورئيس بلدية دير القمر جورج ديب نعمة على كيفية عمل الوزارة وانتقادهم لجنبلاط، ردّ هذا الأخير بأنّ الكنيسة لا تشجع المسيحيين على العودة السريعة. ولكن موقف جنبلاط تضمّن مخاوف درزية من عودة قويّة ومسيّسة للموارنة كما كانوا في السنين التي سبقت الحرب[40]. وأثار جنبلاط مراراً موضوع تملّك الشيعة في الشوف وعالية، فكان كل هذا من موقع الأقليّة في المحافظة على حيّزها الجغرافي الآمن. ورأى كثيرون أنّ جنبلاط أراد أن تكون عودة المسيحيين مرهونة بإرادته، عودة ضعيفة ومسلوبة ليحافظ على قرار المنطقة وتوجّهاتها السياسية في الانتخابات وغيرها من الشؤون العامة. ولكن الأمر كان أكثر تعقيداً، ذلك أنّ

نسبة لا يستهان بها من الرأي العام الدرزي كانت ضدّ عودة الموارنة. وكان من الضروري أن يشارك الدروز على مستوى الشارع بتشجيع العودة لتكون ناجحة[41].

ولم يغب الخوف من المجهول عن أذهان المهجّرين، إذ كانوا يتساءلون ماذا لو عادوا ثم حصل حادث منعزل أدّى إلى انفجار الوضع وإلى مجازر جديدة. ماذا لو قامت يد خفيّة باغتيال زعيم في محاولة لضرب الدروز والموارنة بعضهم ببعض؟ كما أنّ دراسات قامت بها جامعة القديس يوسف بالاشتراك مع جامعة لافال الكندية بيّنت ضعف رغبة المهجّرين المسيحيين بالعودة، حيث أعلن ثلثهم أنـّه قد استقرّ نهائياً في بيئته المسيحية الجديدة ووضعه جيّد جداً (عثر على بيت وعمل ومدرسة للأولاد وكوّن جيرة وأصدقاء)، وقال نصفهم بأنـّه قد انخرط في بيئته الجديدة التي هُجّر إليها مع بعض الصعوبات. فقط 19 بالمئة قالوا إنـّهم لم يندمجوا في بيئتهم ويريدون العودة إلى قراهم في الجبل[42].

آخر الأرقام

في حزيران 2002 نشر كمال فغالي، وهو مراقب للإحصاءات الانتخابية اللبنانية كتاباً بعنوان **الطوائف في لبنان قراءة ديمغرافية**، قال إنّ الخوف من الإحصاء الديمغرافي كان سائداً: «ما أخّر طبعه أكثر من تمنّي من أكثر من جهة تخوّفاً من اثارة إنعكاسات في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ لبنان رغم أنّنا كنّا نفضّل لأسباب موضوعية بحتة طرح هذا الموضوع اعتقاداً منّا بوجوب تصويب الطروحات التي تتجاهل الحقيقة العلمّية»[43]. ويحدّد فغالي نسبة المسيحيين في لبنان عام 2000 بـ32,3 بالمئة (أي الثلث) مقارنة بـ67,7 بالمئة هي نسبة المسلمين.

ويضيف فغالي أنّ الخلل في المناصفة الديمغرافية بين مسلمين ومسيحيين في لبنان بدأ «منذ أكثر منماية سنة دون أن يلحظه أحد أو يراقبه حيث باستطاعتنا الجزم أنّ المناصفة في الولادات بين المسيحيين والمسلمين تحقّقت بالفعل خلال العامين 1938 و1939 لتبدأ بعدها حركة تزايد الأعداد في الولادات لدى المسلمين بشكل مضطرد يقابلها تناقص في الولادات لدى المسيحيين». ومن منظور احصاءات انتخابات 2000، يضيف فغالي أنّ نسبة المسلمين في لبنان عام 2020 ستكون 75 بالمئة من مجموع الشعب اللبناني، «الأمر الذي سيترتّب عليه نتائج سياسية مهمة. وما يدلّ على احتمال إنقلاب المعادلة هو حدّة الفوارق في اتجاهات التوزيع الديمغرافي. فأبناء المذاهب الاسلامية هم في أكثريتهم من فئة الشباب، في حين تعتبر أكثريّة أبناء المذاهب المسيحيّة من الفئات التي تفوق الأربعين عمراً»[44]. ويكشف فغالي أنّ التفاوت

الديمغرافي لا علاقة له بالأوضاع السياسية والأمنية منذ 1980 ولا «بالأوضاع الاقتصادية وبحركة الهجرة الناشئة عنها، فنسب التضاؤل تبدو بشكلها العلمي والحسابي منتظمة على فترات زمنية» منذ 1900.

وتظهر الإحصاءات الانتخابية أنّ متوسط عمر الناخب المسلم 42,5 سنة فيما متوسّط عمر الناخب المسيحي هي 50,3 بالمئة. أما في نسب الناخبين الشباب فقد تراوحت لدى المسلمين بين 55,4 بالمئة لدى الشيعة و47,9 لدى الدروز، ولدى المسيحيين بين 39,5 بالمئة لدى الموارنة و35,2 بالمئة لدى الأرثوذكس[45]. أما نسبة الإنجاب فهي الأعلى في المناطق الريفية الزراعية منها في المناطق المدينية. وهي ظاهرة عابرة للطوائف: إذ بلغت نسبة الشباب لدى السنّة في الأرياف 58 بالمئة وفي المدن 46.5 بالمئة، ولدى الموارنة في الأرياف 46.9 بالمئة وفي المدن 31.3 بالمئة.

التوزيع المذهبي للناخبن في لبنان 2000

المذهب	الناخبون	النسبة	المذهب	الناخبون	النسبة
المسيحيون	1.192.551	% 42.8	المسلمون	1.591.673	% 57.2
الموارنة	632.149	% 22.7	الشيعة	710.049	% 25.5
الارثوذكس	234.957	% 8.4	السنّة	704.171	% 25.3
الكاثوليك	152.108	% 5.5	الدروز	157.129	% 5.6
أرمن أرثوذكس	91.706	% 3.3	العلويون	20.324	0.7%
أرمن كاثوليك	19.856	% 0.7	يهود	5.894	% 0.2
انجيليون	18.284	% 0.7			
سريان ارثوذكس	14.875	% 0.5			
سريان كاثوليك	10.178	% 0.4			
لاتين	11.478	% 0.4			
كلدان	2.875	% 0.1			
اشوريون	2.119	% 0.1			
أقباط	79	% 0.0			
مختلف مسيحي	1.854	% 0.1			

مصدر: كمال فغالي، **الطوائف في لبنان قراءة ديمغرافية**، ص14.

الهوامش:

1. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 67.
2. مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي 1914-1926**، دار المطبوعات الشرقية، 1984، ص 20.
3. لبيب عبد الساتر، **التاريخ المعاصر**، بيروت، دار المشرق، 1986، ص 11-12.
4. مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي 1914-1926**، ص 41.
5. «باسم الحكومة الفرنسية أحييه في عظمته وقوّته من النهر الكبير الى أبواب فلسطين وقمم لبنان الشرقي، ذلك هو لبنان، بجبله...بسهل البقاع الخصيب...بمدينة بيروت المرفأ العظيم للدولة الجديدة ومقرّحكومتها، بمدينتي صيدا وصور صاحبتي الماضي الشهير..»، اعلان الجنرال غورو، بشارة الخوري، **حقائق لبنانية، الجزء الاول**، 1960، ص 286-287.
6. يشار الى أنّ تلك المنطقة وحتى بحيرة طبريا وصفد كانت دائماً جزءاً من الإمارة اللبنانية منذ عهد الأمير فخرالدين الثاني.
7. مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي 1914-1926**، ص 45-46.
8. مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي 1914-1926**، ص 49.
9. مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي 1914-1926**، ص 52.
10. قمنا بتدوير الأرقام نحو أقرب ألف عن مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي 1914-1926**، ص 54.
11. سعيد مراد، **الحركة الوحدوية في لبنان**، بيروت، مركز الدراسات العربية، 1986، ص 210.
12. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 70.
13. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 76.
14. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 70.
15. مقابلة مع المطران جورج خضر، **تلفزيون الجديد**، 28 نيسان، 2008.
16. Reach Consulting Institute, cited in Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 70.
17. شارل غضبان، **النهار**، عدد خاص عن هجرة المسيحيين، كانون الثاني 1998.
18. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/le.html
19. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 71.
20. Yoakim Moubarac, *Introduction for an Aggiornemento in the Maronite Church*, p. 183, cited in Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 83.
21. غسّان العيّاش، **أزمة المالية العامة في لبنان**، ص 39.
22. كمال ديب، **أمراء الحرب وتجّار الهيكل**، ص 274.
23. *L'Orient Le Jour*, le 6 juillet 1998.
24. تقريرا وزارة المهجّرين تموز 1997 ذكر في: Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p.72.
25. سلوم سركيس، **لبنان وفلسطين والمسيحية**، ص 19، ومشال سبع، «هجرة المسيحيين جرح رأيتموه فهلا عالجتموه؟»، **السفير**، 19 أيّار 1999، ص 15. ذكره سمير عبده، ص 106.

26. جابر راغب، جريدة **السفير**، 13 تشرين الثاني 1993.

27. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 77.

28. كمال ديب، **أمراء الحرب وتجار الهيكل**، الفصل الرابع.

29. وزارة الشؤون الاجتماعية، الجمهورية اللبنانية بالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للنشاط السكاني، بيروت 1994-1996.

30. Le Monde, *Bilan du monde, L'Année économique et sociale*, 1996-97, p. 66.

31. باستثناءات قليلة، كالعميد ريمون إدّه الذي أجاب على سؤال طرحه عليه المؤلف في باريس عن وصيّته للمغتربين اللبنانيين، «أطلب منهم أن يحافظوا على الباسبور اللبناني ويجدّدوه وأن يعلموا أولادهم اللغة العربية».

32. **النهار**، 3 ايّار، 2008.

33. كمال ديب، **أمراء الحرب وتجّار الهيكل**، ص 256.

34. Joseph Chami, *Jours de Misère – 1975-1976*, Beyrouth, Arab Printing Press, 1977, pp. 374-375, pp. 100-113.

35. In *L'Orient-Express*, mai 1997, p. 45, cited in Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 112.

36. Tabitha Petran, *The Struggle Over Lebanon*, New York, Monthly Review Press, 1987, pp. 228-229.

37. حول وضع كتاب التاريخ، جريدة **السفير**، 12 حزيران 1996.

38. نقولا ناصيف، **النهار**، 10 تموز 1998؛ في نجاح واكيم، **الأيادي السود**، ص 122-123.

39. مؤتمر الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان ومؤسسة مغيزل، أنطوان مسرّة عن مرصد الديمقراطية، 10 كانون الأول 1997.

40. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 87.

41. لقد اعترض جنبلاط مثلاً على عودة أعضاء «القوّات اللبنانية» و«الكتائب» وعائلاتهم ولكنّه تخلى عن هذا الشرط فيما بعد عندما حصل تقارب بينه وبين القيادات المارونية.

42. Robert KASPARIAN, André BEAUDOIN, Sélim ABOU, *La population déplacée par la guerre au Liban*, Paris, L'Harmattan, 1995. (Étude faite par l'Université St Joseph, Beyrouth et l'Université Laval, Canada).

43. كمال فغالي، **الطوائف في لبنان قراءة ديمغرافية**، بيروت، دار مختارات، 2002، ص 5. استند فغالي في دراسته إلى لوائح قيد الناخبين شباط 2000، مديرية الأحوال الشخصية، وزارة الداخلية، الجمهورية اللبنانية، جميع اللبنانيين المسجّلين الموجودين في لبنان وخارجه، والمولودين قبل نهاية آذار 1979. وبلغ إجمالي عدد الناخبين الواردة أسماؤهم على اللوائح 2,8 مليوناً. وإلى كمال فغالي، الانتخابات النيابية اللبنانية مؤشرات ونتائج، بيروت، مختارات، 2001. وكمال فغالي، **الموسوعة الانتخابية النيابية صيف 2000**، بيروت، مختارات، 2001.

44. كمال فغالي، **الطوائف في لبنان قراءة ديمغرافية**، ص 6.

45. كمال فغالي، **الطوائف في لبنان قراءة ديمغرافية**، ص 9.

الفصل التاسع

تدهور الجيل الجديد

يعالج هذا الفصل أوضاع الجيل الجديد في الفترة الممتدّة من 2004 إلى 2008. وقسم الفترة مراحلَ بدءاً بتعمّق المذهبية في أوساط الشباب، وإغراقه في ثلاثي الدين والعنف والجنس، واستغلال الأطفال في أتّون الصراع الطائفي، ودعوات الفدرلة وانقسام بيروت الكبرى إلى مقطّعات (أبرزها كانتون «حزب الله» في الضاحية). هذا الجو العام تراكم لينفجر مواجهات بين الطلاب في بداية 2007 وميني حرب أهلية ومعارك شوارع بين الشبّان في ربيع وصيف 2008. تدهور الشباب هذا أصاب المجتمع اللبناني في الصميم، فالشاب المسيحي الذي لم يختر طريق الهجرة (راجع الفصل الثامن)، وجد نفسه في حلقة مفرغة لا مخرج منها، وفي صراع على الدولة بين السنّة والشيعة.

32. تقوقع الشباب الطائفي

ازدهر النشاط الديني لدى الجيل الجديد المسيحي بأكثر مما كان عليه في بداية القرن العشرين. ولم يحقّق الوفاق الوطني الموعود وخدمة العلم أي تقدّم يذكر نحو الهوية الوطنية الجامعة. وإذا كانت الطائفية هي الأساس في شرح مسببات الحرب الأهلية سابقاً، فقد كان العقدان اللذان تليا الحرب فترة تعمّق العصبية الطائفية والانحسار الشديد للحس الوطني المشترك لدى كل الطوائف. وأصبحت كل المناسبات الدينية الرئيسية أيام عطلة رسمية في حين أصبح عيد استقلال لبنان موضع انقسام وجدل وأحياناً تجاهل لدى الجميع. وما حصل أنّ الهويات الذاتية للطوائف قد تجذّرت أكثر على حساب الهوية الوطنية. وتساءل البعض

إذا كان التعبير المسرف عن المشاعر الدينية في لبنان نابعاً من التقوى والإيمان أم هو تعصّب طائفي ضد الآخر في الوطن. وكان معروفاً أنّ الإحباط لدى المسيحيين والفشل اليساري لدى المسلمين قد تُرجما عملياً إلى تقوقع طائفي لدى الجميع. فلم يعد ثمّة عمل حزبي واسع ولا مُثُل عليا يلتقي عليها الناس. كما أنّ الإفقار والتقهقر الاقتصادي قد دفعا اللبنانيين إلى التمسّك بمؤسساتهم الطائفية. وكان أشدّ هذا الاتجاه وقعاً على الجيل الشاب الذي افترق كما لم يفترق اللبنانيون منذ قيام دولة لبنان الكبير.

لقد ساهم التطوّر التكنولوجي في وسائل الإعلام إلى المزيد من الافتراق. فبدلاً أن يكون الأثير مكاناً للقاء اللبنانيين وحواراتهم أصبحت المحطات التلفزيونية والإذاعية وغرف «تشات» الأنترنت منابر للقدح والذم والحروب الكلامية، تغذي النعرة الطائفية وتزيد الكره ولا تلتزم الحياء. أصبح لكل طائفة مؤسسة اعلامية واحدة أو أكثر منها للمسيحيين «LBC» و«MTV» و«OTV» وصوت لبنان وتيلي لوميار، الخ، وللمسلمين، المنار و«NBN» للشيعة، والمستقبل للسنّة، الخ. وانطبق هذا على الصحف والمجلات ومعظم دُور النشر، فكان القارئ أمام 15 صحيفة معظمها يعكس موقف جهة طائفية، فيما أنتجت مئات دور النشر كتباً ومطبوعات جلّها عن الدين والتديّن والمناحي الفئوية. وأصبح لكل طائفة مؤسساتها الاجتماعية وجامعاتها ومدارسها وأعمالها الخيرية ونواديها، ومستشفياتها ومستوصفاتها ونواديها الثقافية وفرقها الرياضية. فظهرت فرق رياضية بغلبة طائفة معيّنة، كفريق الحكمة لكرة السلة المسيحي وفريق الأنصار السني وفريق النجمة الشيعي. وتخلل المباريات بين هذه الفرق أعمال عنف بين مشجعي اللاعبين وتخريب المنشآت الرياضية وتدخّل قوى الأمن وأحياناً إلغاء المباريات أو توقيفها. وكان المشجّعون من المراهقين والشبّان يصيحون بعبارات تأييد لفريقهم وشعارات طائفية صريحة، كتأييد المشجعين الشيعة للفريق الإيراني ضد المنتخب اللبناني الذي ضمّ نسبة عالية من لاعبين سنّة. وأدّى انقسام الشباب حول مباريات رياضية إلى تدخّل الرئيس الهراوي أكثر من مرّة وإلى إلغاء بطولة لبنان في كرة السلة عام 1997. وحصل هذا أيضاً في مباريات رياضية في حزيران 2008.

ولم يكن معقولاً أن يكون الوضع غير ذلك، ففي ظل الخوف الأقلوي وانهيار وغياب الدولة الجامعة (التي كانت ركّزت خلال 13 سنة بعد الحرب على الإعمار والأمن الممسوك)، كيف كان ممكناً للطوائف أن تحافظ على وجودها ووجود أبنائها من الضياع؟

أما الدولة فهي لم تحاول أن توقف المنحى الانحداري للمجتمع اللبناني والاستقطاب

الطائفي في أوساط الجيل الجديد. بل كانت تساهم في شحنه عبر أعمالها وقراراتها. فقد عمدت عبر مراسيم إلى منح مجالس الطوائف حق تأسيس الجامعات، حتى بات الوضع التربوي والتعليم العالي يعكس خرائب الطائفية في البلد ويفسد أذهان الصغار والشبّان. وُولدت خلال فترة وجيزة 40 جامعة معظمها يتبع الطوائف. وإذ سبق السُنّة بمدارس المقاصد والموارنة بالجامعة اليسوعية وجامعة الكسليك، ظهرت جامعات اسلامية للشيعة وأخرى للسنّة وجامعة البلمند للروم الأرثوذكس وجامعة اللويزة للموارنة ومعهد الحقوق في الحكمة ومعهد هايكزيان ومؤسسة الهومنتمن للأرمن. وحتى الجامعة اللبنانية فرّخت فروعاً طائفية في كل المناطق تحت اسم اللامركزية، رغم أنّها المؤسسة الرسمية الوحيدة التي كان بامكانها لعب الدور الإيجابي في تقريب عنصر الشباب. فتوزّع أكثر من 60 ألف طالب وطالبة و1700 بروفسور على أكثر من 40 فرعاً. لتصبح الجامعة اللبنانية عملاقاً بأرجل من فخّار. وإذ كان شعار وحدة الجامعة اللبنانية طاغياً في سنوات ما بعد الحرب وخُصّصت مبالغ طائلة لوزارة التعليم العالي لبناء حرم جامعي موحّد، مع أبنية لسكن الطلاب من كل المناطق اللبنانية، جرت مناوشات ومناورات لا نهاية لها، كلّها دارت حول خصوصية كل طائفة والتوزّع الجغرافي والخوف من فرض سلطة فوقية على الشباب.

ومنذ 2001، بات الجيل اللبناني الشاب لا يلتقي أبداً. وحلّ الانقسام حتى في صفوف المؤسسات ذات الغلبة المسيحية أو الإسلامية في فروع الجامعة اللبنانية والجامعات الأخرى. فتناحر العونيون والقواتيون والكتائب من ناحية وتناحر أنصار «حزب الله» و«أمل» و«الاشتراكي» و«المستقبل». من ناحية أخرى الجيل الجديد الماروني كان إما عونيّاً أو قواتياً. والجيل الجديد الشيعي كان إما حزباللهياً أو أملياً، والجيل الجديد السنيّ كان إما مع تيار الحريري أو ضدّه. وسُئل سامي الجميّل، ابن رئيس الجمهورية السابق أمين الجميّل، عن غياب شباب «حلف لبناننا» (الذي أسّسه في 2006) في تظاهرات الشارع في بداية 2007، أجاب: «كنّا في منازلنا. نحن نرفض تقاتل الإخوة، ونرفض رؤية شباب من «التيار الوطني الحر» وآخرين من «القوات اللبنانية» في مواجهة بعضهم البعض. وأنا أحمّل المسؤولية لكل من قرّر أن يدفع بشبابه الى الشارع. نحن لا نريد ان ننجرّ الى أي مشكلة داخلية ومسيحية تحديداً»، أمّا لماذا لا يثور الشباب وهم حركة التغيير المفترضة، أجاب: «كثيرون يثورون أو بالأحرى يرفضون الواقع. وكثيرون منهم تركوا أحزابهم ولزموا منازلهم»[1].

لقد اقترح المطران غريغوار حداد أن تدرّس الديانتان المسيحية والإسلامية في المدارس

والجامعات، لدعم التفاهم والعيش المشترك والتعارف في أوساط الجيل الجديد، وأن تعتمد مدارس لبنان كتباً تشرح الديانات بأسلوب أكاديمي ومحايد وليس كتباً تتحدّث عن ديانة واحدة وتقلّل من أهمية الديانات الأخرى. واقترح آخرون أن يُدرّس الإسلام في المدارس الكاثوليكية وخاصة تلك التي تستقبل تلامذة مسلمين. ولكن دائرة التربية في الفاتيكان اعترضت على هذا التدخّل غير المقبول في منهاج التدريس في المدارس الكاثوليكية في لبنان مع أنّ أحد اقتراحات السينودس كان اعتماد كتاب تربوي مخصّص للقيم المشتركة بين الديانات السماوية ومعلومات عن الإسلام والمسيحية تقرّب بين الطلاب (عدد المدارس الكاثوليكية في لبنان 325 مدرسة ومعهداً وجامعة تضم 12500 أستاذ ومعلمة وبروفسور و250 ألف طالب، بلغت نسبة الطلبة المسلمين منهم 22 بالمئة[2]. وفيما كان عدد مؤسسات التعليم الكاثوليكية في لبنان طاغياً في لبنان، بدأ تكاثر عدد المؤسّسات التعليمية المسلمة وخاصة بتمويل من المملكة العربية السعودية التي تبرّعت بمئات ملايين الدولارات لمؤسسات سنيّة في بيروت، وتلتها ليبيا كما قامت إيران، بتمويل مدارس وجامعات للشيعة. كما أنّ الزعماء المسلمين لم يرحّبوا بفكرة تدريس الديانة المسيحية في المدارس والجامعات المسلمة.

ولم يتوقف الأمر على التعليم الديني المشترك، بل ذهب إلى مسألة أكثر أهمية وإلحاحاً وهي وضع كتب مدرسية تلقّن تاريخاً لبنانياً مشتركاً. فالمسلمون بشكل عام رفضوا البعد الفينيقي للتاريخ اللبناني ورواية مركزيّة إمارة الجبل، فيما لم يشكّل أول أيلول 1920، تاريخ قيام دولة لبنان الكبير، اي معنى وجداني للمسلمين والروم الأرثوذكس الذين رأوا فيها بداية الهمينة الأجنبية على الشرق. عشرات كتب التاريخ انتشرت في مدارس لبنان وكلها يعطي تاريخاً منفصلاً أو مختلفاً عن الآخر، يتعلّق بطائفة أو منطقة أو تاريخ جزئي، وبعضها يحرّض على طوائف أخرى. لتقريب النشء الصاعد، هل يعتنق تاريخ لبنان المجال الجغرافي الأوسع أم يبقى في الحيّز الأصغر ونواة جبل لبنان؟ هل يذهب تعليم التاريخ مذهب جواد بولس والمطران يوسف الدبس ويوسف السودا حول مركزية الجبل اللبناني أم يذهب مذهب أنطون سعادة وبطرس البستاني وأمين الريحاني حول أهمية المحيط الجغرافي وصعوبة الفصل بينه وبين تاريخ غارق في المحلية؟

منذ الستينات، اقترح كثيرون، في الندوة اللبنانية على سبيل المثال، تأسيس معهد لدراسة الدين المقارن حيث يمكن تدريس المسيحية والإسلام. وذلك لأنّ الجهل بالآخر يؤدي إلى انعدام الثقة ومن ثم إلى كبرياء وجدل عقيم وإثارة لغرائز الاستفزاز والتعصب والخوف من

الآخر والسعي إلى السلطة والقوّة. وكل هذه المساوئ هي أبعد ما تكون عن الديانات السمحة. وحول إحدى هذه الندوات يقول المطران جورج خضر إنّ المشاركين اقترحوا المساهمة بكتابة نص مشترك عن التربية الدينية يتم توزيعه للتدريس في المدارس العامة والخاصة. «ورغم حماس رئيس الجمهورية (شارل حلو) فإنّ مشروعنا لم ير الضوء»[3]. فبدون «ثقافة حوارية» تخترق المجتمع وتصل إلى أطفاله وشبابه لا يمكن تصوّر أنّ الأفكار التطويرية ستُؤخذ على محمل الجد في لبنان.

واجه الشباب معالجة احباطهم النفسي من أجواء البلاد المتوترة باندماجهم السافر بجماعتهم المذهبية، فتراجع انتماؤهم الى البلد بكليّته. ذلك أنّ العرف اللبناني يقضي بأنّ الطائفة، لا الدولة، هي التي تدافع عنهم. ونقرأ في كتاب **كيف نتربى على الطائفية**[4] للناشطة الاجتماعية اللبنانية أوغاريت يونان ما يلي: «وأعترف أيضاً أنّهم حين كتبوا على تذكرة هويتي التابعة للجمهورية اللبنانية «مارونية المذهب»، لم أكن قد تعلّمت القراءة ولا الكتابة ولا النطق، على ما أذكر. ولم أكن قد تعرّفت على مار مارون أو تعاطفت مع قصته أو آمنت بما بشّر به، على ما أذكر ايضاً. وحين سألتهم لاحقاً، وكنت قد تعلّمت النطق والقراءة والكتابة، لمَ فعلوا بي ما فعلوا، وأنا لا حول لي على الخيار والقرار بعد، قالوا بأنني كنت ما زلت جاهلة بعُرف الجميع، وبأن عبء المسؤولية الاجتماعية كان أكبر عليهم من القدرة على تركي خارج الانتماء والهوية وبأننا مجتمع لا يرحم الفرد»[5]. «.. ترانا في لحظات الهدوء العذبة جداً نتحدث وننظّر عن اللاطائفية، ونعلن على الملأ أننا ضد هذا السيستم، في حين ترانا في لحظات الحزّة الحقيقية جداً، ننسى تنظيراتنا تلك وتشتعل فينا، وعلى الملأ أيضا، انفعالات دفينة باسم الطائفية بالذات... فكيف أتعلّم وأصدّق أن المسلم مجلجق ولاحق العرب وأن المسيحي snob ومغرّب !؟»[6]. ونقرأ أيضاً: «وحين يطلع بلد من حرب مُرّرت نسبة سبعين بالمئة من أشكالها باسم الطائفي والمذهبي يخيّل إلينا أنّه لا بدّ وأن تكون نسبة سبعين بالمئة من ورشة إعادة البناء والإعمار موجّهة الى هذا الاتجاه، فالدواء لا يكون إلا بحسب الداء. أمّا نحن في لبنان فنعترف بأننا فشلنا وبأنهم جاؤونا من كل صوب يعلّموننا الانغلاق ورفض الآخر. وإذا بالجماعة تسحق الفرد والكراهية تسمو فوق الحب والقسر يهزم الحرية...وهكذا صرت رقما مارونياً إضافياً في سجل الحسابات الطائفية...وهكذا صارت رفيقتي منُتهى رقما سنياً مسلماً إضافياً وصديقتي وفاء رقماً إضافياً شيعياً مسلماً وتريز رقماً كاثوليكياً..»[7].

33. الجنس والعنف

امتدّ ضياع الجيل الجديد في المدارس والجامعات من شؤون التربية والتعليم إلى شؤون الجنس والعنف. منذ التسعينات تشابه موقف الشباب اللبناني من الجنس والعنف والتديّن. فالتحرّر الجنسي في أوساط الشباب اللبناني، بصرف النظر عن انتمائه السياسي أو المذهبي، بات يضاهي أكثر الشعوب الأوروبية ليبرالية، وإن اختلف في الأسلوب والعلنية أو عدمها. أما في العنف والتديّن، وهذا يناقض أوروبا الغربية نسبياً، فقد شكّل العنف والجنس والتديّن حلقة تكاد تستغرق مجمل هموم الشباب اللبناني. وفي ذلك نموذج اجتماعي لبناني واحد يخترق الفروقات بين الطوائف، ما يعني المزيد من الصفات المشتركة في صفوف الجيل الجديد. ذكر لنا بروفسور لبناني في العلوم الاجتماعية في جامعة بيروت الأميركية أنّ للشباب اللبناني شخصيتين: شخصية خاصة وشخصية عامة. فهو في شخصيته الخاصة يقترب من ذاته الحقيقية ويصبح أكثر صدقاً. فيظهر أقل تعصّباً وأكثر قبولاً للآخر من تصريحاته العلنية وسط قطيعه الطائفي أو الحزبي. وعلى هذا الأساس، فهو يصارح صديقه الشاب، في حديث خاص وبأسلوب راق، حول هموم مشتركة، أو يتودّد إلى أنوثة الشابة التي تنتمي إلى مذهب آخر أو جماعة سياسية مناقضة متى اختليا في الكافتريا أو في الحديقة أو المنزل. ويمكن استعمال المقاربة الفرويدية لفهم مغزى أن يكون لبنان بلد انتشار التشدد الديني، وبلداً خاض حرباً لمدة 16 سنة جزئياً بسبب الدين، حيث يُعلن الناس أنّهم مع العِفّة والتزمّت في الجنس والاختلاط، ولكنهم في الواقع يجدون ملاذاً من الإحباط والقهر في ممارسة الجنس والعنف، في غياب حريّة حقيقية تضع حدّاً للإحباط السياسي المتواصل. وينمو الشاب ليصبح رجلاً، ويحافظ على هذه الشخصية المزدوجة. وهذا ينطبق أيضاً على الزعماء فيعمد الزعيم إلى استغلال المشاعر المذهبية ويهيّج الجماهير بخطاباته ضد الطائفة الأخرى في تحريض مقيت، ثم يكون حديثه حميماً ودافئاً متى اختلى بخصمه الزعيم الطائفي، وربما يسخر مما تفوّه به أمام الجمهرة الطائفية.

وهكذا كلّما اشتدت الأزمات في لبنان، كلما سعى الشباب من الجنسين إلى تشذيب مواهبهم الجنسية لمواجهة التهديد حول مستقبلهم وكيانهم واستمرارهم. وقد يعتبر البعض انصراف الشباب إلى هموم الجنس واكسسواراته («عدّة الشغل» من لباس وتجميل ومال وعضلات) اهتماماً سطحياً بالشكل، ولكنّه أساس في نفسية المضطهد والمحاصر والمكبوت في المجتمعات. في بيروت ثمّة نساء يكشفن نصف صدورهن ويبالغن في استعمال الماكياج حتى في الشارع وفي أماكن وظروف لا علاقة لها بالسواريه أو بالاحتفالية. وتبرز في وجوه بعضهن آثار عمليات

جراحة تجميل وعلائم حقن سيليكون. وفي صفوف الشباب المتزمّت دينياً يحتل موضوع نوع السيارة وبنطلون الجينز الضيّق ونظارات الشمس واللياقة الجسدية موقعاً متقدماً.

وتعرض مواقع بيع الكتب العربية على الأنترنت لوائح الكتب الأكثر مبيعاً، فتتضمن دوماً عدداً من كتب الجنس والسحر والشعوذة جنباً إلى جنب مع مؤلفات دينية لمشاهير الدعاة الأفضل مبيعاً. أمّا برامج التلفزة الأكثر مشاهدة وحضوراً فهي تلك التي تعرض الفيديو كليب وبرامج الألعاب ومقابلات الفنانات المثيرات اللواتي تخرّج بعضهن من مؤسسات الأزياء. ونجاح هذه البرامج يعادله نجاح مماثل لندوات ومقابلات رجال الدين أو العاملين في أفكار سلفية أو لاهوتية. وثمة ظاهرة في أوساط الفنانات حيث يصررن على انتمائهن الديني في كل مناسبة («أصوم كل رمضان»، «أصلّي للعدرا»، «أنا بحب السيّد حسن»، «يقبرني الحكيم»، الخ) بملابسهن المتحرّرة وكليبات الجنس والإغراء الرخيص، ويوجّهن تحيّة إلى زعيم الطائفة. لقد افتتح الرئيس عمر كرامي معرض الكتاب العربي في بيروت عام 2004 ولكنه وجد أنّ الحضور تبخّر في القاعة الكبرى لأن الناس علمت أنّ الفنانة هيفاء وهبي ستشرف على توقيع كتاب عن تعلّم اللغة الانكليزية في كشك الـ«BBC». هذه الملاحظات وعشرات غيرها تنضح بها في الكأس.

اعتقد كثيرون في بيروت ومدن عربية أخرى (كالقاهرة مثلاً) أنّ ملابس المرأة المتحرّرة هي ردّ ليبرالي على الموجة الدينية في الشرق الأوسط. ولكن مفهوم الحرية الجنسية السائد في لبنان، أي المعاشرة قبل الزواج واستعراض الجسد وعمليات التجميل والموضة والسيارات وطغيان ثقافة الـPop، لم تجعل لبنان بلداً أوروبياً. فشروط المقارنة مع أوروبا الغربية يجب أن تبدأ في الفكر والثقافة والإنتاج واحترام الإنسان وحقوق المرأة ونبذ العنف والعنصرية والسعي إلى رفاهية المجتمع والتطوّر الاقتصادي والبشري، الخ. وفي مقياس فرويد ليس من المهم تغطية جسد المرأة ورأسها أو عدمها في مسألة ارتباط الدين والعنف والجنس. وربما كان ترابط الدين والعنف والجنس هو الأقوى في مجتمعات يعلو فيها الكبت الجنسي وكوابح الدين. وسائل الإعلام تُقنع المراقب الزائر أنّ البلد يسير باتجاه المحافظة الدينية وأنّه قد تظهر دولة اسلامية مستقلّة عاصمتها ضاحية بيروت الجنوبية ليعلن كانتون مسيحي مستقل عاصمته فاتيكاناً صغيراً على خليج جونيه، أو ماشابه. ويؤكد اقتناع المراقب أنّ لبنان محافظ دينياً يتعلّق شعبه بالديانات (حشودات عاشوراء، حشودات استقبال البابا، والمشاركة الكثيفة في الطقوس الدينية في المسجد والكنيسة، الخ) والخطاب السائد الذي يعتبر الجنس قبل الزواج عملية غير

مقبولة وغير محبّذة لأسباب إجتماعية عديدة.

يناقض التوجّه الديني الظاهر مدى ليبرالية شباب لبنان وشاباته من كل الطوائف تجاه الجنس. فمن ناحية تعتبر الأديان الجنس قبل الزواج محرّماً ومرفوضاً تماماً، ومن ناحية أخرى فالحرية الجنسية منتشرة. ولقد أظهرت بعض الإحصائيات أن الطلاب في لبنان من أعمار 18 سنة وما فوق يوافقون على الحرية الجنسية بمعدل مرتفع: حوالي ثلثي الشباب مقتنع بمبدأ الحرية الجنسية وحوالى الخمسين بالمئة يقبلون ممارسة الجنس قبل الزواج. ولدى الطلاب الذكور تصل نسبة الموافقة على ممارسة الجنس قبل الزواج الى 60 بالمئة. عدا عن هذا الإحصاء فإن أحاديث الشباب اللبناني من الذكور عادة ما تتطرق الى مغامرات الجنس. وهكذا مجرد أن توافق الفتاة على التعاطي معه فهذا يعني أنّ عليه أن «يجرّب» الى الآخر. فمبدأ الصداقة بين الجنسين يشوبه احتمال العلاقة الجنسية عدا استثناءات قليلة. أما على صعيد التوزيع الديني للطلاب، فجاء أنّ 65 بالمئة من الطلاب المسيحيين يوافقون على ممارسة الجنس قبل الزواج يليهم الطلاب الشيعة بنسبة 51 بالمئة ثم الطلاب السنة بنسبة 35 بالمئة بينما سجل الطلاب الدروز أدنى مستوى وهو 31 بالمئة. وحول الفصل بين الرغبة الجنسية والإيمان الديني كرادع مثل الصلاة وعمّا اذا كان الطلاب يمارسون الصلاة – مسلمين أو مسيحيين، فيتوقع القارئ أن يرفض الذين يمارسون الشعائر الدينية ممارسة الجنس خارج الزواج بنسبة مئة بالمئة. ولكن تبيّن أن 36 بالمئة من المتدينين الذين يقبلون على الصلاة يُقدمون على ممارسة الجنس قبل الزواج وهذه النسبة مرتفعة جداً لأن الديانتين الإسلامية والمسيحية تدينان الفعل الجنسي قبل الزواج. وحسب التوزيع الطائفي لدى المتدينين الذين يوافقون على ممارسة الجنس قبل الزواج جاءت النتيجة كما يلي : 58 بالمئة من المسيحيين المحافظين والذين يقيمون شعائر الدين يوافقون على الجنس قبل الزواج و29 بالمئة من الشيعة المتشددين في تطبيق الشعائر يوافقون على الجنس قبل الزواج بينما بلغت النسبة درجة دنيا لدى السنّة المتدينين 19 بالمئة والدروز 18 بالمئة[8].

لم تكن غريبة هذه العلاقات الجنسية بين الطلاب الجامعيين في لبنان رغم ما يحملونه من مشاعر وتعلّق بالطقوس الدينية. وهذا ليس بجديد على المجتمع اللبناني، حيث جاء في دراسة طبية نشرت بالانكليزية عام 1981 عن نسب اجهاض كبيرة جرت في الجامعة الأميركية خلال سنوات الحرب لفتيات محَجّبات وملتزمات دينياً. فلا الحرب ولا التقوقع داخل الطوائف منعا الشباب من التواصل الجنسي.

إن النسب والأرقام المذكورة أعلاه تبدو لافتة ولا تحتاج إلى اثبات، إذ يشاهدها المراقب

بأمّ العين ما يبيّن خطأ بعض الأفكار الشائعة أن لبنان مجتمع محافظ. ولعلّ التساهل الجنسي لدى الشباب اللبناني يأتي كردّة فعل على الإحباط السياسي والاقتصادي والوضع غير المستقر في البلد وأحداث الجنوب المضطرب. هؤلاء الشبان المتحرّرون جنسياً المنقسمون طائفياً، اصطدموا يوم 23 كانون الثاني 2007 وخاضوا ميني حرب أهلية في أيار 2008. لقد ضمّت المدارس والجامعات في لبنان مسيحيين ومسلمين قبل 1975، على صعيد الطلاب والهيئات التعليمية. أما منذ 1990، فالاختلاط يزداد صعوبة بين سنّة وشيعة. وأن في بعض المدارس التي لا زالت تضمّ طلاباً من المذهبين يجلس الطلاب الشيعة والسنة كل على طرف في الصف. وأصبحت مسألة نقل أساتذة من فرع الى فرع في الجامعة اللبنانية تؤدي الى تعطيل الدروس للاحتجاج الطائفي حيث يذهب اغلبية الطلاب المسلمين الى فروع والطلاب المسيحيين الى فروع أخرى.

وجد بعض أبناء الجيل الجديد الحل في الهجرة حيث يسترجعون ذواتهم في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويستعيدون هدوءهم. فأدّت هجرة الشباب رفع نسبة الإناث تجاه الذكور في لبنان. كما أنّ التدهور الاقتصادي والفقر يؤخران سن الزواج لدى الشباب الذي ربما لن يتزوج مطلقاً. وهكذا قد يعني اللجوء إلى الجنس مبرّراً في ظل أجواء التشنج السياسي والتدهور الاقتصادي والاجتماعي. إذ في أزمنة الحرب تكون العودة إلى الجنس أحد الملاذات الأخيرة لحفظ الذات وصراع البقاء للجماعة. إذ يمارس الطلاب الجنس كخطوة متقدمة في العلاقة الحميمة مع الجنس الآخر في الجامعة أو العمل. وممارسة الجنس المحرّم دينياً («من نظر إلى امرأة واشتهاها فقد زنى») هو متاح تماماً في لبنان كسلعة يشتريها من يرغب من كل الطبقات، حيث تتواجد بائعات الهوى في الضواحي الفقيرة حول بيروت، شرقاً وجنوباً، وفي المناطق السياحية للقادرين على الدفع في ساحل كسروان ورأس بيروت، وحيث تتراوح التعرفة حسب ميزانية كل شخص. وإذ يحصل الطلاب على الجنس مجاناً، فإنّ أمكنة اللقاء الجنسي لغير الطلاب متوفـرة بكثرة خارج الجامعات والمدارس: البارات والخمارات والنايت كلوب وأسواق تجارة الجنس ومومسات محليات لبنانيات ومن دول عربية ومن دول أوروبية شرقية (رومانيات وتشيكيات وروسيات) ومن شرق آسيا، حتى نكتشف أن اللبنانيين إجمالاً ناشطون جنسياً وبكثافة خارج قفص الزواج.

وإذ يقدّم جيل الشباب نفسه وقوداً للحرب في لبنان (لحيويته الجسدية التي يتمتع بها بسبب سنّه الصغيرة نسبياً – 15 إلى 35 عاماً) واندفاع مشاعره الممتزجة بالخاص والعام،

يرى سيغموند فرويد أنّ هذا الشاب في لاوعيه يسعى إلى صراع البقاء الذاتي والجماعي. فقد يتلوّن الصراع بأسباب سياسية واقليمية ودولية ومُثُل عليا، بينما الأساس هو صراع الجماعات الطائفية الغرائزي للبقاء والاستمرار على حساب الجماعات الأخرى. وفي الظاهر أيضاً، تدخل الممارسة الجنسية في وعي الشاب والشابة، ويكون مبدأ اللذّة هو الطاغي، ولكن المهمة الأكبر والأكثر حضوراً تكون باطنية وهي صراع البقاء وحفظ النوع والتناسل، وهي الدافع الغريزي اللاواعي الذي يحثّ على الجنس وتنوّع اللذات الجسدية فيما يسيطر مبدأ اللذة على العقل الظاهر. أمّا على المستوى الجماعي، فيصبح الرشاش الحربي - الكلاشنكوف أو الـM16 أو المدفع الميداني أو الدبابة - بمثابة العضو التناسلي الجماعي يطلقه الشباب لحفظ جماعتهم من الفناء ضد الجماعات المذهبية الأخرى.

كان العنف عامي 2006 و2007 مرتفعاً في المؤسسة الجامعية حيث الحرية الجنسية كانت منخفضة، ومنخفضاً في المؤسسة الجامعية حيث الحرية الجنسية كانت مرتفعة (جاء في استفتاء نشرته صحف بيروت حول موافقة طلاب الجامعات اللبنانية على ممارسة الجنس قبل الزواج حسب التوزيع الطائفي ما يلي: 66 بالمئة من طلاب الجامعة الأمريكية يوافقون على مبدأ ممارسة الجنس قبل الزواج، مقابل 61 بالمئة من طلّاب الجامعة اليسوعية، وفقط 19 بالمئة من طلاب الجامعة العربية). الإحباط السياسي الذي مصدره الشعور بتهديد مصير الطائفة التي ينتمي إليها الطالب، يواجهها بعض الطلاب بممارسة الجنس. أمّا حيث لا يتوفّر الجنس، فإنّ الطالب يعالجها بالعنف وبضرب زميله «الآخر» (الذي ينتمي إلى طائفة أخرى) الذي يهدّد وجود جماعته. ففي الحالة الأولى، ساهمت ممارسة الجنس في انخفاض مستوى توتّر الشباب وأدّت إلى هدوئهم. وفي الحالة الثانية، حيث البيئة مكبوتة نسبياً، مارس الشباب العنف ووصلوا إلى نفس النتيجة، حيث ساهم العنف في تخفيض مستوى توّترهم بعدما شاهدوا دم الخصم على الرصيف. وفي الحالين ثمّة تنافس بين الذكور على كسب ودّ الفتيات، إن بالعنف الظاهر للعيان تجاه الذكر الآخر في غياب الممارسة الجنسية، أو بأساليب أكثر تعقيداً وأسمى تعبيراً حيث لم يمارس العنف بل مورس الجنس، فعَرَضَ الذكور لياقتهم الجسدية وذكاءهم وثقافتهم وسياراتهم ومقدرتهم على الإنفاق، الخ. وفي الحالين أيضاً اختارت الفتاة نموذج الشاب الذي يوفّر لها الحماية ويردّ لها الطمأنينة والاعتبار من خطر الشاب «الآخر» الذي يهدّد الجماعة المذهبية التي تنتمي إليها. وبعض الأحيان، تختار الفتاة شاباً من الموقع السياسي الخصم ضمن الطائفة الواحدة (كأن تفضل فتاة شيعية شيوعياً شيعياً على شيعي«حزب اللهي» أو

تختار فتاة مارونية شاباً مارونياً «عونياً» على مارونيّ «قواتي»). ولكن تبقى مفاضلة الفتاة لهذا على ذاك ضمن المذهب الواحد، ونادراً ما تختار شاباً من مذهب آخر، إذ يحتل الموقع الطائفي موقعاً متقدماً على الموقع السياسي. أمّا الشباب في ميدان العنف الطائفي فهم يريدون لفت نظر الفتاة، أي فتاة، حتى لوكانت في موقع الخصم السياسي أو من طائفة أخرى، لكي تختارهم.

ضياع الأطفال

وإذا كان الشباب تائها في دهاليز الدين والعنف والجنس، فإنّ الأطفال الصغار انزلقوا في أتّون الصراع المذهبي بكل براءتهم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فباتوا يعرفون تفاصيل «الثقافة» الطائفية وانتماء الجماعة وأي محطّة تلفزة يفضّلون وأي زعيم سياسي يعشقون، وصولاً إلى ارتداء ستر عسكرية مرقّطة وتلقّي التدريب في مخيمات تابعة لتنظيمات الكشاف الطائفية. ذكر تقرير في صحيفة **الحياة**[9] بقلم فاطمة رضا أنّ اسم لبنان ظهر عام 2007، على اللائحة السوداء الصادرة عن الأمم المتحدة، وتضم 35 دولة متهمة بتجنيد الأطفال، دون سن الـ15، في السنوات العشر الأخيرة أي بين 1997 و2007. وإذ سارعت الأطراف اللبنانية إلى نفي أي معلومات عن تدريبات عسكرية تقوم بها للأولاد سيما في المخيمات الكشفية، ظهر مع كل خضّة أمنية فتية تتراوح أعمارهم بين الـ15 والـ25، من روّاد أرصفة الأحياء السكنية، الذين يسارعون إلى ارتداء جعبهم العسكرية وأسلحتهم، التي تبدو أثقل منهم، ويتوجهون إلى الشوارع. فتية يفاخرون بين أصدقائهم «بأنهم على دراية تامة باستخدام الأسلحة لأنهم خضعوا لدورات تدريبية من قبل هذا الحزب أو ذاك». ومن لا يُستخدم منهم في «حملات التمشيط»، يشارك في إحراق الدواليب وقطع الطرق ورشق الحجارة، وهذه الأعمال تُصنّف مرحلة من مراحل تجنيد الأطفال. وإضافة إلى هذه الممارسات، يندرج تحت هذه التسمية تدريب الأطفال على نقل المعلومات والرسائل فضلاً عن الخدمة في المعسكرات أو في مواقع المقاتلين.

ولا تخرج الجمعيات الكشفية الطائفية عن ظاهرة تحضير الأطفال للعمل الميليشوي، فهي تدرّب الأطفال على الانضباط العسكري وربّما على السلاح، في خطوة تحضيرية لاستخدامهم، رغم أنّها جميعاً خاضعة لاتحاد كشاف لبنان ولإشراف اتحاد الكشاف العالمي. جميع هذه الجمعيات أكدت لجريدة **الحياة** أنّ واحدة من الأسس المهمّة التي يتعلّمها الكشاف الرياضة البدنية والنظام المرصوص وغير ذلك من الأمور التي تساعد الطفل على أن يحافظ على لياقته

البدنية. والمشكلة تكمن في التربية التي ينشأ عليها الطفل، والتي تتفاقم في ما بعد إلى أن تتحول إلى أفكار متجذرة، تؤسس لثقافة الحرب. الأطفال يلتحقون بالمجموعات العسكرية من أجل إثبات الذات، والسلاح يعطيهم الإحساس بالبطولة فتقوم المنظمات الحزبية بتأمين هذه «النشوة» لهم، كما يقومون بإعطائهم بعض المال. والأحزاب تلعب على ملء الفراغ العاطفي في حياة هؤلاء، واللعب على المشاعر المذهبية والطائفية، لا سيما إذا ما توافر عند أحدهم شرط الأخذ بالثأر. شكّل الأطفال في لبنان قنبلة موقوتة، تستخدم من قبل مختلف الفرقاء، الذين يُظهرون الأطفال في مختلف المهرجانات السياسية بثياب جنود. ويقدّمون في استعراضاتهم، أطفالاً لا تتجاوز أعمارهم 14 سنة.

34. «ثقافة الحياة» و«ثقافة الموت»

إضافة إلى الطائفية والدين والعنف والجنس فقد ساهمت معركة مفاهيم «الثقافة» بأكثر ملامحها سطحية في انهيار الجيل الجديد. وإذا خاطب العنف والجنس والدين غريزة البقاء فقد خاطب استجداء البعد الثقافي محاولة إضفاء المعنى والمنطق لتصرّفات تعبّر فعلاً عن تدهور الجيل الجديد وضياعه ووصوله إلى العنف الأكبر، أي إلى الحرب. ولعل الصورة أعلاه هي أبرز معبّر عن موجة البروباغندا التي انتشرت في لبنان في العامين 2006 و2007 حول ثقافة الحياة وثقافة الموت: ها هن فتيات حديثات في الزي واللوك، في سيارة مكشوفة، يحببن الحياة، تكتم إحداهن أنفها من رائحة الموت، وأخرى، كمعظم الفتيات في أوروبا وأميركا، تتسلّى بالخلوي. يجلن في ضاحية بيروت الجنوبية التي «تحب الموت» بعد انتهاء الحرب الاسرائيلية على لبنان في تموز وآب 2006.

لقد تابع اللبنانيون حملة «أحب الحياة» و«بدنا نعيش» (بين معارضة وموالاة)، حيث استعملت يافطات واعلانات تلفزيونية وغيرها من وسائل البروباغندا في مبارزة حول من يحب الحياة أكثر. ورغم أن السجال استمرّ عامين وتطوّرت التسميات إلى «ثقافة حياة» و«ثقافة موت»، لم يتقدّم أحد بمحتوى أو مضمون ثقافي مقنع يُشبع فضول المراقب المحايد. إذ كلّما تكرّرت كلمة «ثقافة» في هذا السجال كلـّما ازداد فضول المراقب وتوقه إلى سماع شرح واف حول ماهية هذه الثقافة من منطلقات أكاديمية علمية، أي في أبواب الفلسفة والسيكولوجيا والسوسيولوجيا والتاريخ والدين (ولعل عدم مساهمة أهل العلم وأساتذة الجامعات في هذا الموضوع كان دلالة على غياب المنطلقات العلمية وعلى عدم جدوى هذا السجال).

أثناء الزمن الضائع الذي جمّد الأجواء في لبنان بين الأغلبية النيابية وتحالف ضمّ «حزب الله» و«التيار الوطني» و«حركة أمل» و«تيّار المردة»، دارت حرب إعلامية محورها عبارة «أحب الحياة». وفي نفس السياق، عُقد مؤتمر حول «ثقافة الحياة» في 19 تموز 2007، تحت شعار «ستنتصر الحياة فينا ولن نسمح للعدم أن ينتصر فيصفعنا» (على أساس أنّ كلمة «العدم» أكثر شاعرية من «الموت»). ولم تتطرّق كلمات ومداخلات هذا المؤتمر إلى جوهر الثقافة ومحتواها أكاديمياً وهل ما يحصل في لبنان هو فعلاً صراع بين ثقافتين. والحال أنّ ليس ثمّة في لبنان - أو في أي بلد آخر - ثقافتان، واحدة للحياة وأخرى للموت. ولا يوجد دراسة أكاديمية وعينية مباشرة - لا اليوم ولا في الماضي - عن تنوّع ثقافي في لبنان أو «تعددية ثقافية» كما يحلو للبعض أن يقول على سبيل التباهي وليس من المنطلق الحصري لمعنى كلمة ثقافة. إذ على بساط البحث الموضوعي في العلوم الاجتماعية (الاقتصاد والعلوم السياسية وعلم الاجتماع وعلم النفس، الخ) ثمّة في لبنان ثقافة واحدة لدى الجميع هي ثقافة الطائفية فصّلتها أقلام أكاديمية كثيرة[10] فالفرق بين أطراف الصراع في لبنان ما هو إلاّ في موقعها على سلّم درجات الثقافة الطائفية. ولكن لا يمكن إطلاق نعت ثقافة على كل طائفة. أمّا الاختلاف في نمط العيش وأساليب الاستهلاك والترفيه إنّما هو تنوّع من منوّعات البحر المتوسط (على حدّ تعبير ميشال شيحا). وهذا لا يعني أنّ لبنان ليس بلداً تعدّدياً، ففيه طوائف وإثنيات متعدّدة، دون أن تنتج هذه الجماعات والإثنيات ثقافة متكاملة ومنفصلة عن كل الآخرين (وحتى في حال الأقليّة الأرمنية، فهي امتداد لثقافة أخرى خارج لبنان وليس ثمّة ثقافة «أرمنية لبنانية» بفكرها وفلسفتها وموسيقاها وفنّها وسائر مظاهر الثقافة culture).

ولكي يحصل كل طرف على حقّه، فإنّ المعسكر الذي تبنّى شعار «ثقافة الحياة» قد جمع أطرافاً هي أكثر اقتراباً من ملامح الحداثة (انفتاح على الغرب والشرق وتعلّق بلبنان تقليدي يجمع «عائلاته الروحية» وقبول مسائل الاستهلاك الحديث، الخ)، مقارنة بـ«حزب الله» التنظيم الذي يحمل عقيدة جهادية ويحمل السلاح ويتخذ الضاحية عاصمة مغلقة ولا يكترث بشؤون الحياة العصرية ولا بفيروز ورموز لبنان الأخرى، الخ. أمّا عن «عائلات لبنان الروحيّة» فيقول أحمد بيضون بأسلوبه الساخر إنّها عبارة تريد أن تتجنّب «نعت الطوائف أو الطائفية.. فيوضع النبل والسمو في موضع الشبهة والضعة، كأن يقال «عائلات روحية» قبل أن يستوي سلطان العائلات في لبنان موضوعاً لنقد منتشر ومحلاً لتهمة الرجعية. ثم أصبح يُقال «مجموعات حضاريّة» حين بات «التعدّد» أو «التنوّع» قيمة تحتسب للمجتمعات

وأنظمتها وتتعيّن، صيانتها»[11] (وحتى من كان له خط واعد في ثورة الشباب نحو الأفضل عاد إلى «العائلة»، سألت **نهار الشباب** في آذار 2008 سامي الجميّل، الذي كان ثائراً على العائلة والحزب، «ألا ترى أنّك رجل العائلة حالياً وأنّه يجب المحافظة على الإرث السياسي من خلال هذا المقعد؟». أجاب: «لا على الإطلاق». وأكّد السائل: «إذاً أنت غير مرشح؟». فخفّف سامي ممانعته قائلاً: «لو أردت ذلك ماذا يمنعني؟». وعاد السائل مجدّداً: «كنت تقول في الأمس إنكّ ضد الوراثة السياسية ثم تنقلب لترث مقعداً نيابياً؟». فردّ سامي الجميّل: «أبداً لست معنيّاً بالانتخابات. أنا لديّ مشروعي وتجربتي وأفكاري. لديّ خبرتي في المقاومة ضد السوري. واذا قرّرت يوماً أن أترشح فوفق قواعد وافكار جديدة. ولا أجد نفسي حالياً في هذه اللعبة». مع حلول صيف 2008 كان سامي الجميّل قد عاد إلى منصب رفيع في «حزب الكتائب» فيما كثر الكلام في الصحف عن خوضه معركة انتخابات 2009 في المتن).

المقارنة المتاحة للجيل الجديد كانت مفاضلة آنية بين فئتين طائفيتين (كما هو متاح في أميركا مثلاً بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري اللذين لا يختلفان كثيراً). وإذ قالت الفئة الأولى إنّها مع «ثقافة الحياة» واتّهمت الفئة الأخرى بأنّها تدعو إلى «ثقافة الموت»، اختار الشاب الجانب الأقل تعصّباً وانطواء مقارنة بـ«حزب الله». ولكن بعد التمحيص والدراسة لم يكن ثمّة فرق في خطابَي معسكري الصراع في لبنان وهو خطاب طائفي لا يحتمل السعي إلى دولة الرعاية المدنية المجرّدة من الانتماء الطائفي والمناطقي والعائلي (مثلاً ماذا كان يعني الموت في سبيل الزعيم لدى الطرفين؟ وماذا تعني عبارة «يا أشرف الناس» لغير جمهور «حزب الله» الشيعي؟ وعبارة «يا أبناء بيروت» لغير جمهور «تيار المستقبل» السنّي؟ وماذا تعني أسماء التنظيمات والأحزاب والتيارات على أرض الممارسة؟).

أصبحت الثقافة الطائفية في لبنان، في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في أوضح صورها منذ ولادتها قبل 150 عاماً حيث تجسّدت أكثر من أي زمن سابق في صفائح تكتونية طائفية جغرافية، أي أنّ العراك الديمغرافي بين الطوائف الكبرى هو الطاغي على الصراع المحلي في لبنان أما «الحوربة» حول ثقافتين فهو فولكلور لذرّ التراب في العيون. وخارج النطاق السياسي ليس ثمّة دليل ينفي أنّ كل اللبنانيين متعلّقون «بالحياة» بمواصفاتها السطحية، كاقتناء منازل جميلة وسيارات حديثة وملابس وآلات ترفيه إلكترونية، والسفر (الى باريس أو إلى طهران أو إلى مكة، فمهما كانت أسباب السفر ففيه كل ترفيه نفسي)، الخ. أو بمواصفاتها العليا وهي الصراع على السلطة المادية لدى جميع الأطراف، وهذا الصراع هو أكثر ملامح

التعلق بالحياة (فلا من يعمل بقول المسيح مثلاً «مملكتي ليست من هذا العالم» وليس هناك من لا يريد السلطة، وهذان المبدآن يعرّفان المثقّف استناداً لمقولة إدوارد سعيد[12]).

من المنطلق الفلسفي ليس ثمّة ثقافة خاصة بالحياة وأخرى بالموت. فصراع البقاء وحب الحياة هو الغالب عند كل البشر. ومسألة قتل الذات يعتبرها اميل دوركهايم[13] نوعاً من أنواع الانتحار لصالح المجموع. وبنظر دوركهايم فإنّ بذل الذات (في سبيل الوطن أو العائلة أو العقيدة) هو شأن جماعي اجتماعي، ولم يعد سيكولوجياً أو فردانياً، وخاصة متى كان «غيريّاً» اي لصالح خير الجماعة. والأمثلة التالية لا توحي بالغيبيات، كما يحاول البعض بأسلوب سطحي تصوير أجندة أعمال «حزب الله» مثلاً، بل بصراع مادي حقيقي للبقاء. لقد مرّت في مرحلة صراع البقاء الجماعات الطائفية المكوّنة للبنان تجاه طوائف أخرى أو تجاه عدو خارجي، وكان قتال شرس حتى الموت وارتفاع مخيف في منسوب العنف:

* في بداية 1976 تمكنّت قوى التحالف اليساري الفلسطيني من التقدّم على جبهات النبعة والمسلخ وكادت تغلق جسور ومعابر نهر بيروت وتُكمل حصارها على المناطق المسيحية ضمن بيروت الإدارية (الأشرفية، الناصرة، الصيفي، الجميزة، السيوفي، الغابي، الخ). ما دفع قادة الميليشيا المسيحية إلى اللجوء لوسائل غير مسبوقة لدرء الخطر المحدق، فتعاملوا مع اسرائيل ومارسوا القتل الجماعي.
* كما كانت الميليشيا الدرزية في وضع مماثل عامي 1982 و1983 عندما دخلت الميليشيا المسيحية مناطق عاليه والشوف. وكان الوضع ينذر بانهيار خطير في مناطق ذات أغلبية درزية، وارتكب الطرفان المجازر.
* وفي صيف 2006، هدّد الهجوم الاسرائيلي ليس فقط «حزب الله» بل الطائفة الشيعية ووزنها الجديد على الخارطة اللبنانية. فأصبح انكسار الحزب مرتبطاً بتراجع الطائفة بأسرها. وكان استشراس «حزب الله» في القتال يعكس ما في نفوس الشيعة من صراع البقاء، وماذا ستكون عليه طائفتهم في لبنان: طائفة أولى أو طائفة منكسرة؟

أما من منطلقات التحليل الديني فيقول المفكّر الفرنسي رنيه جيرار إنّ التطرّف الديني، وصولاً إلى العمليات الانتحارية، هو تعبير عن الغيرة والحسد من مجتمع يمتلك شؤون الرفاهية، ما يعني بنظره أنّ مقولة جورج دبليو بوش إنّ عمليات 11 ايلول 2001 وقعت «لأنّهم يكرهوننا» هي صحيحة[14]. وبمعنى آخر، إنّ شدّة تعلق المرء بالحياة، ومن موقع ديني، هي الدافع الرئيسي والأم لكي يُقبل على الموت باندفاع. فلم تغب المغريات المادية

اطلاقاً عن شعبية «حزب الله» في صفوف الشيعة مثلاً، مقارنة «بحركة أمل» التي فقدت المقومات المالية في الثمانينات. ولقد دمّرت «القاعدة» أبراج نيويورك بالذات لأنّها تريد مثل هذه الأبراج لنفسها وتغار من أميركا. ويجد جيرار في التراث الديني أصل العنف والصراع بين الأفراد والجماعات على ملكية أشياء يملكها هذا ولا يملكها ذاك. بدءاً من صراع قايين وهابيل على مرضاة الإله التوراتي، فقايين كان مزارعاً وهابيل كان راعي غنم. واشتدت غيرة قايين من أخيه الذي كان يقدّم الخراف أضحية للإله وأنّ هدايا قايين من الفاكهة والخضار لم تكن مقبولة كقربان. فارتكب أول جريمة في التاريخ وقتل أخاه هابيل ليقدّمه قرباناً أعلى قيمة من الخراف، وبعد ذلك أصبحت الأضحية البشرية أعلى ما قدّمه الأولون قرباناً لألهتهم. وهكذا كان الحسد أساساً لأي فتنة وتنافساً على الثروة والسلطة. ولا يخرج عن هذا النطاق أثر الحركات الأصولية المغالية في التديّن. وقد يكون لبّ الموضوع الحقيقي خلافاً بين التوجّه نحو ثقافة الحداثة كما يقول الفيسلوف الألماني يورغن هابرماس وبين التوجه إلى ما وراء الحداثة بمعنى العودة إلى الوراء. ذلك أنّ حركة المجتمع ليست دائماً نحو التقدم بل تكون في أوقات كثيرة نحو الانكفاء والعودة إلى السلفية الدينية مثلاً[15].

لم يقدّم مؤتمر «ثقافة الحياة» في 19 تموز 2007[16] تعريفاً أكاديمياً «لثقافة الحياة» وكيف تتماهى مع المدارس الفكرية في الشرق والغرب ومع مناهج العلوم الاجتماعية العديدة. حتى أنّ كافة ما تراكم في 2006 و2007 من كلام عن «ثقافة الحياة» و«ثقافة الموت» و«أحبُّ الحياة» لم يكن أكثر من تلوينات على المواجهة السياسية في البلاد. بل ثمّة قاسم مشترك هو أنّ المقصود بـ«ثقافة الحياة»، من خلال حملة «أحبّ الحياة» كان التمتع بوسائل الراحة المادية والمعنوية. وإن التقت كلمات معظم المؤتمرين على هذا النوع من «الحب» فلا شيء ينفي أن يلتقي عليه كل اللبنانيين – أكان هذا التمتع اقتناء أفضل وأحدث سيارة وأجمل ساعة وأفخم بيت و..و. وبناء القصور والفيلات في سائر أصقاع لبنان ليس فقط في المتن، بل في قرى الشيعة جنوباً وبقاعاً.

شدّدت معظم كلمات ومداخلات المؤتمر على أولوية الموت في معرض التأكيد على «ثقافة الحياة». فمنذ الكلمة الأولى في المؤتمر بدأ الخيط الرفيع ين الحياة والموت يختفي، حيث أكّدت كلمة الترحيب «ان قدر الشعب اللبناني هو المواجهة المستمرة مع أعداء الحياة، وقدره أيضاً هو التمسك بالحرية حتى الاستشهاد، فقدر لبنان وشعبه معموديات من الدماء تكاد لا تنتهي، ولكن القدر رغم قساوته سيستجيب لتضحيات هذا الشعب وسيأتي اليوم الذي سننعم فيه بالحرية لأن إرادتنا للحياة أقوى بكثير من مصير الموت». فيلاحظ هنا إيمان المتكلم بعبارات

«القدر» و«الاستشهاد» و«معموديات الدماء» و«التضحيات» في معرض دفاعه عن ثقافة الحياة. وهي عبارات لا تستوي في فضاء البحث العلمي وقد تُستعمل بنفس المقدار في كلمة تدافع عن «ثقافة الموت» مثلاً.

وجاء في كلمة رئيس منتدى الفكر التقدمي أنور ضوّ: «الحرية شرط أساسي لتأمين ثقافة التعلّق بالحياة، وواجب على الشعوب والأفراد ان يجاهدوا في سبيل إعادتها حتى ولو أدى ذلك إلى الاستشهاد». وأضاف: «شرط الأوطان هو الاستعداد للموت في سبيلها»، و«أنّ الشرط الأهم أن يهدف هذا الموت إلى إحيائها لا الى وأدها وإعادة دفنها في أنظمة ديكتاتورية تحتقرها وتخنقها وتمنع عنها أسباب الحياة». ثم تحدّث النائب وائل أبو فاعور فقال: «نحبّ الحياة، طبعاً، ونسعى إليها بالفرح سبيلاً وبالتضحية وبالشهادة إذا استعصى السبيل. نحبّ الحياة ونكره الموت، لكننا نحترم موت الآخرين. نحن نحب الحياة ولا نخشى الشهادة أو نطعن بشهادة الآخرين، مقاومين في عين العدو أم مناضلين في وجه الطاغية. نحب الحياة ولا نخشى الشهادة، بل نحبها أحياناً». وتحدّث الإعلامي نصير الأسعد عن «معنى الحياة التي وهبنا الله إيّاها وأَمَرَنا بأن نجعل لها معنى ونعطيها المعنى الذي تستحقه... إن ثقافة الحياة التي تأتي في لحظة سياسية لبنانية بمثابة رد إنساني إيماني على محاولات إلحاق الموت بكل جوانب الحياة، تعني الحرية والتفاهم بين البشر على كيفية إدارة شؤون الحياة المشتركة بين الجماعات والمجموعات... إنّ التمسك بالحياة الموهوبة من الخالق لا يعني أن تكون حياة أي منا بلا لون ولا طعم ولا رائحة، أي لا تعني الخنوع». وهكذا يذهب الأسعد أبعد من غيره بالغوص الغيبي حيث يعتبر «ثقافة الحياة» «لحظة سياسية» و«ردّاً ايمانياً» و«هبة من الله» «الذي أمرنا»... ولا يخرج عن حظيرة الثقافة الطائفية التي لا تتخذ موقفاً نقدياً من الدين كموضوع فلسفي وسوسيولوجي بشكل عام.

كريم مروّة

ولم تختلف كلمة كريم مروّة في المؤتمر عن سياق ما سبقه من كلمات[17]. فلم يتطرّق إلى التحليل الأعمق للثقافة في العلوم الاجتماعية ولم يستغل المساحة المتاحة له ليقدم أفكاراً جديدة بل غرق في الإنشاء وفي كليشهات «اللحظة السياسية». جاء في كلمة مروّة: «لا ثقافة حقيقية خارج الثقافة التي تمجّد الحياة (...) ولا سياسة حقيقية من دون فكر إنساني تستند إليه، ومن دون ثقافة تكون شرطاً لها، ثقافة تشكل حياة الإنسان الفرد، وحياة الإنسان الجماعة، وحريتهما

وسعادتهما، موضوعها الأساسي». مستعيداً قول عمر فاخوري: «ليس حسبنا أن نعيش كما نعيش. ينبغي أن نفكر كيف يصح أن نعيش»، وعنوان رواية لناظم حكمت **الحياة جميلة يا صديقي** وعبارة محمود درويش «على هذه الأرض ما يستحق الحياة». وليس في هذه العبارات الثلاث أي نظرة فلسفية وقيَمية بل إنشاء لا يرضي فضول الاستطلاع، إذ بماذا تختلف عبارات «الحياة جميلة» و«يجب أن نفكر كيف نعيش» أو «على هذه الأرض ما يستحق الحياة» عن أغاني داليدا مثلاً؟ وما فحواها العلمي والعملي؟

باشر مروّة كلمته بنقد الماركسية، المدرسة التي انتمى إليها لعقود، حيث اعتبر «أنّ الشعارات التي تمجّد الحياة في فكر ماركس وفي المشروع الإشتراكي الذي بشّر به فقدت الكثير من معناها الأصلي ومن وظيفتها الحقيقية في الممارسة أي في السياسة ووقع هذا المشروع العظيم في الهاوية بعد قرن ونصف القرن من الإعلان عنه، وبعد ثلاثة أرباع القرن من الشروع في تحقيقه (كذا)». ولكنّ مروّة وصل إلى بيت القصيد (أي «جدال الثقافتين» في لبنان) رابطاً الفكر الديني الأصولي في لبنان والشرق الأوسط «بثقافة الموت»، ما استغرق الجزء الأكبر من كلمته. قال مروّة: «إلا أن أخطر ما نواجهه في هذه الحقبة الصعبة من حياتنا في لبنان وفي العالم العربي وفي العالم هو أن الفكر الديني ... قد ساد وسيطر على الوعي الفردي والجماعي وعلى حركة الأحداث. وأصبح حمَلَة هذا الفكر الديني، ومفسّرو نصوصه المقدسة... يقرّرون لشعوبنا مصائرها. وقرروا... أن حياة الكتل البشرية... هي لحظة عابرة في الطريق إلى حياة أخرى أكثر ثباتاً واستقراراً وأكثر جدوى. وقد صدّقتهم أقسام واسعة من هذه الكتل الشعبية وانقادت وراءهم، ووراء مشاريعهم». وبقي مروّة ضمن الفكرة المحورية التي شغلت معظم المتكلمين في المؤتمر وهي أنّ الموت بمعنى آخر هو حياة أيضاً، ولكن يغفل حقيقة أنّ هذا المنطق يقع في صلب جوهر الأديان، وهو منطلق ديني وليس ثقافياً أو حداثوياً. فلم يخرج عن حظيرة الثقافة الطائفية التي تمنع أي موقف نقدي من الدين (كما يفعل مثلاً أدونيس[18] منذ كتاب **الثابت والمتحول** أو جورج طرابيشي في **نقد العقل العربي**[19] أو محمد عابد الجابري أو نصر أبو زيد في **نقد النص الديني**، الخ).

كان حريّ بمروّة أن ينظر إلى الدين من موقع الجدلية المادية الماركسية مثلاً إذا كان لا يزال ماركسياً، وأن يتعاطى مع النصوص الدينية كمادة سوسيولوجية غير مقدّسة إذا كان مفكراً اجتماعياً أو عالم نفس. ولكنه يقول، وهو قول مشبع بالتقليدية اللبنانية المقبولة في أوساط الطبقة السياسية: «أنّ الفكر الديني، الذي تعبّر عنه نصوصه ورسالاته قد تميّز كالفكر العلماني

بالقيم الروحية التي تمجّد الحياة وتعطي للإنسان موقعه الحقيقي في الحياة كحق إنساني وإلهي في آن واحد، حتى وهو، أي الإنسان المؤمن، يعتبر أنّ الحياة الدنيا هي لحظة عبور إلى الحياة الآخرة. فهذه «اللحظة» ليست، بالنسبة إلى الدين لحظة عدم. بل هي «لحظة» حياة حقيقية يعبّر عن جوهرها الحديث النبوي المعروف البالغ الدلالة: الدنيا مزرعة الآخرة، بمعنى الزرع من أجل الحياة». وبهذا لم يختلف مروّة عن أي موقف تقليدي للزعماء في لبنان وفي الدول العربية بأنّ الدين لا غبار عليه بل الجرمية تقع على «أولئك المتطرفين» الذين يفسّرون ويفتون على ذوقهم (كأن يكون لقب الرئيس المصري الراحل أنور السادات في السبعينات هو «الرئيس المؤمن» على أنّه هو المسلم الصحيح بمواجهة «جماعة التكفير والهجرة» في مصر الذين «لا يمثلون الدين الحقيقي»، وأنّ جماعة «فتح الإسلام» في مخيم نهر البارد في لبنان لا علاقة لها بالإسلام الحقيقي بل هي عصابة يرأسها مجرم وتحمل اسم الإسلام زوراً، الخ). هكذا إذن يصبح خطاب كريم مروّة جزءاً من صراع الإسلام المعتدل «الأميركي» والإسلام المتطرّف «الإرهابي» الذي تراه الولايات المتحدة في «القاعدة» و«حماس» و«حزب الله» وإيران.

المشكلة تصبح بنظر مروّة أنّ الأصوليات الجديدة قد شوّهت جوهر الدين، ما جعل مهمّته ومهمّة مثقفي الحياة سهلة لا تحتاج إلى أدوات البحث العلمي. حيث يقول: «مهمتنا هي أن ندافع عن حقنا في الحياة، وأن نبيّن كيف أن الحركات السياسية الدينية، التي تدّعي أنها تستند إلى الدين وإلى نصوصه، وتتناقض معه ومعها، تمارس في بلداننا ما نعتبره اعتداءً على الحياة، وتدميراً لها، واعتداءً على حرية البشر وقمعاً متعسفاً لهذه الحرية. أكثر من ذلك، فإن هذه الممارسة تشير، بكثير من الوضوح وبالأدلة التي تقدّمها الوقائع، إلى أن آخر ما يهم هؤلاء هو حياة البشر، وأنهم، بإثارتهم الغرائز عند الكتل البشرية الكبرى، قد حوّلوا هذه الكتل إلى قوى عمياء، تنقاد وراء زعاماتهم ومشاريعهم وخططهم التي تدمر للناس حياتهم... إن الجهل الذي يصيب الناس في معرفة أنهم أصحاب حق في حياة سعيدة في الدنيا، الجهل المطلوب تعميمه في مثل هذه الحالات، خدمة لتلك الحركات الدينية ولمشاريعها، إنما يرمي إلى جعل هذه الكتل البشرية الكبرى تبتعد عن فهم قيم الدين، على حقيقتها، وتنزلق، من دون وعي، وراء الخرافات والبدع، وتنقاد وراء هوى وهوس من يقودها، بالمفرد وبالجمع، إلى الهاوية».

ويصل مروّة إلى محور الحديث، ليعتبر «حزب الله» « كنموذج معادٍ لثقافة الحياة ، أدّت «سياسته وعلاقاته في لبنان وفي خارجه إلى تعطيل الحياة في البلاد في مرافقها كلها، وبقاء حياة الناس ومصالحهم مؤجلة ومستنفرة».

بؤس الثقافة

خلاصة القول أنّ الجدل الذي دار في في لبنان حول «ثقافة الحياة» و«ثقافة الموت» لا أساس علمياً له وهو ينطلق – في طرفيه – من ثقافة الطائفية ولا يحيد عنها، وبالتالي فلم يكن مجيداً في جمع شمل الشباب اللبناني ووقف تدهوره. فالمعسكر الأول استعمل الدين كمصدر الدفاع عن ثقافة الحياة وعن استمرار النظام التقليدي لحكم الطوائف. وهو نظام لم يتصدّ له أحد من قادة «14 آذار». والدين هو بلا شك أيضاً مصدر دفاع لدى الأصولية الإسلامية الشيعية والسنيّة. وليس بين منطقي الصراع في لبنان، الحريري وحلفائه و«حزب الله» وحلفائه، نداء إلى دولة الرعاية العلمانية المدنية والعمل لها. كان غوبلز مستشار هتلر وحافظ العقيدة النازية ووزير البروباغندا يقول «كلما سمعت أحدهم يقول كلمة «ثقافة» تحسّست موقع مسدسي على خصري». فالثقافة إذاً هي بيت للعنف وهي ذات مضمون علمي اجتماعي نفسي فلسفي ديني أدبي وتاريخي، لا يمكن اختصارها بمناوشات سياسية وتفاهات الإنشاء الأدبي، ولا بصور الفتيات الجميلات والشبّان الشيك يرتادون المقاهي والمسابح، مقابل صور الفتيات المحجبات والشبّان الملثمين وأصحاب اللحى. والثقافة تحتوي دعوة أكيدة إلى العنف، حيث ذكر المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي أنّ خلاصة عمله الموسوعي الضخم[20] هي أنّ 85 بالمئة من تاريخ البشرية المدوّن لمدّة سبعة آلاف سنة هو تاريخ عنف ومآس وحروب ومجازر. ولبنان ليس خارج هذا السياق التاريخي العالمي، وتؤكد على ذلك هذه النسبة المرتفعة من الأزمات والحروب والاغتيالات في تاريخه الحديث. حتى في أكثر لحظات السلم والاستقرار كان ثمّة عنف وهزات في لبنان.

والخلاصة الثانية أنّ الجدل حول ثقافتين إنما هو ورقة تين تخفي حقيقة وصمة الجميع بالطائفية والمناطقية، وأنّ النقد الصحيح «لحزب الله» هو كما جاء في مؤلفات وضاح شرارة وأحمد بيضون مثلاً عن مجتمع ذاهب عميقاً في التمذهب وعن تحويل الضاحية الجنوبية إلى غيتو شيعي يمارس الانعزال عن الاجتماع اللبناني[21]. ولكن هذا النقد يصيب جميع الأطراف فلا تستعمله القوى السياسية ضد «حزب الله». لأن الرد جاهز في أنّ كل الفئات تملك مؤسسات طائفية خاصة بها من مدارس ومعاهد ونقابات ومعابد وحصص في الدولة وتملك وسائل اعلام وتلفزيون، الخ. ولذلك دار الجميع حول الموضوع الأساسي وهو ثقافة الطائفية ولكنهم لم يلجوه بل اكتفوا بكلام سطحي عن ثقافة حياة وثقافة موت. ويقولون كلاماً لا يختلف في جوهره، في مؤتمرات، أكانت برعاية هذا الطرف أو ذاك (ويمكن لمؤتمر مماثل يقيمه

«حزب الله» بمحتوى ديني واضح وأكثر توغلاً في الماورائيات أن يضمّ كلمات تقول إنّه «يحب الحياة» أكثر من غيره كالقول «نحبّ الحياة بكرامة»).

35. الحرب الأهلية الخامسة (2008)؟

منذ 2004 كان لبنان يسير بشكل مطّرد نحو حرب أهلية جديدة وقودها الشباب والأطفال، وبات الاستقطاب الطائفي يرتدي طابعاً ليس مذهبيّاً فحسب بل جغرافياً مناطقياً لترتسم معالم الفدرالية الجديدة.

مع حلول عام 2007، بدا لبنان معرّضاً للتفسّخ بعد تعطّل الحكومة والبرلمان ومقاطعة رئيس الجمهورية، في أكثر الأزمات حدّة في تاريخ الكيان اللبناني. وأصبح طرح الفدرالية أكثر جرأة، ولم يعد مقتصراً على طائفة دون غيرها أو على تيار سياسي واحد (كـ«حلف لبناننا» مثلاً لمؤسّسه سامي الجميل) دون الآخرين. وبات الكلام عليه ينتشر في تصريحات وندوات، وتساؤلات مثل «شو بيشكي النظام الفدرالي؟». ذلك أنّ الأزمة أصبحت بنيوية في ظلّ نظام طوائفي يجعل من «وحدة الدولة» خياراً يقتصر على الطائفة الأكبر عددياً أو الأقوى سياسياً. فلبنان الكبير كان مقدّساً للأحزاب المارونية عندما كانت المارونية السياسية في عزّها، ثم اختلف الأمر عندما انقلبت موازين الديموغرافيا والسياسة، تبدّلت الأدوار، التي تقوننت وشُرّعت بشكلها الجديد في تعديلات الطائف. وعندما نشطت القوى المسيحية منذ 2005، برز أيضاً.. في لبنان شرخ طائفي على ثنائية «الهلال الشيعي» الممانع، مقابل تحالف «الاعتدال السنّي». فواصلت الدولة مسيرة الانهيار وتسارع ذلك مع شغور رئاسة الجمهورية. وأصبحت الفدرلة «أكثر قبولاً على الصعيد الشعبي، وبالأخص عند الطوائف الأقلّ عدداً، كالدروز والمسيحيّين، التي يقنعها زعماؤها بأن سقوط الصيغة سيقضي على المكتسبات القليلة الباقية لها. ولعلّ مسيحيّة عون والتشديد على الدور المسيحي الفاعل والإيجابي في الحياة السياسيّة في «وثيقة الطروحات المسيحية اللبنانية الثانية» كان لكبح الانسياق في المزاج الفدرالي»[22].

وفيما الدولة الفدرالية ككندا هي دولة موحّدة تدير السلطات المركزية فيها العلاقات الخارجية والجيش والنقد وبعض الاختصاصات الأخرى المشتركة بين الأقاليم كالمواصلات، فإنّ ذلك اقتضى أن يتوافق السكان على السلطات التي تتمتّع بها السلطة المركزية. ولكنّ الوضع في لبنان هو عكس ذلك، ذلك أنّ السلطات المفترضة للدولة المركزية هي بالضبط ما

اختلفت عليه أطراف الصراع الداخلي (السياسة الخارجية ومسائل الحرب والسلم). فكيف تستطيع الدولة الفدرالية أن تحافظ على وحدة البلاد إذا كانت المواضيع الجوهرية المفترض أن تُكوِّن عماد السلطة المركزية هي محلّ خلاف؟ وبالتالي الكلام على الفدرالية بوصفها حلاً لفشل الصيغة ليس صحيحاً، بل المقصود هو الكونفدرالية أو التقسيم. وأي تسوية جديدة سيراها السنّة أو الشيعة وحلفاؤهم على حساب «مكتسباتهم» قد تكون مدخلاً لحروب جديدة، أو سقوط الدولة اللبنانية.

تحوّل لبنان جزراً طائفية معزولة لا يربطها إلا رباط واهٍ. ولم يحتج الجيل الجديد إلى دروس في الوطنية والوفاق، فقد كان لسان حال الشباب يقول إنّه إذا كانت تجربة لبنان الكبير ناجحة إلى هذا الحد وإذا كان لبنان نموذجاً ناجحاً للتعايش فلماذا ينزلق مراراً في حروب مدمّرة بين أهله؟ وأمام التحايل والتكاذب والكلام المعسول المتداول على صعيد الطبقة السياسية في لبنان، كان الجيل الجديد يريد كلاماً صريحاً ولو كان فجّاً عن العلاقات بين الطوائف والخوف والقلق المسيطر حول مستقبله. ذلك أنّ الشعور العام هو أنّ لبنان كان يتّجه إلى حرب جديدة كل فترة طالما أنّ التسامح واحترام الآخر غائبان. وأكثر تعبيراً عن نزق الشباب وفقدان الثقة بكل ما هو قائم وبوحدة البلاد، كان سامي الجميّل، ابن رئيس الجمهورية السابق أمين الجميّل. إذ تعود معه مشكلة الأقليات (أنظر الفصل الأول) إلى نقطة الصفر، وتصبح دعوته إلى الفدرالية مجرّد مسألة عادية.

في مقابلة مع **نهار الشباب**[23] بعد ثلاثة أشهر من تأسيسه «حلف لبناننا» أعلن سامي الجميّل صراحة «طرح الفدرالية حلاً وحيداً لمشاكل لبنان المزمنة، بعد فشل صيغة 1943 واستحالة تطبيق العلمنة الشاملة». وحول خلفيّته العائلية وأنّ اسم الجميّل مرتبط بـ«حزب الكتائب»، قال: «أنا لا أؤمن بالإرث السياسي. لديّ اقتناعاتي وأفكاري... تأسّس حزب الكتائب عام 1936 وكان هدفه تثبيت الكيان اللبناني وحمايته، وقد نجحت الكتائب رغم كل الظروف، لأننا اليوم في 2007 ما زلنا نعيش في هذا اللبنان... لكن ظروف العام 1936 وظروف قيام الدولة اللبنانية عام 1943 تبدّلت مع الوقت.. صارت تلك الصيغة غير قابلة للحياة. لذا أقول اليوم إنّ ما كان صالحاً منذ 60 سنة، لم يعد كذلك حالياً والتجربة فشلت. ويمكن لحزب الكتائب أن يطوّر الفكرة التي قام عليها. لكن هذا التطور لم يحصل في الكتائب حتى إنّي وجدت نفسي خارج الحزب. وأنشأنا، عدداً من المناهضين للاحتلال السوري وأنا «حلف لبناننا» حتى نعبّر عن رؤيتنا الجديدة للبنان».

وطالب سامي الجميّل بإعادة النظر «في علاقة المجموعات اللبنانية الثقافية بعضها مع بعض، علينا أن ندرس طريقة التفاعل الفضلى بين اللبنانيين. فالديموقراطية التوافقية التي قام عليها البلد لم تعد الهدف المرجوّ، وقد أدّت إلى كوارث عشناها ونعيشها. لذا علينا أن نعيد النظر في آلية صيغة التعايش.. ولا أحب أن أحصر المجموعات بالطوائف، فهي تقوم على الثقافات والعادات والتقاليد وطريقة العيش. إذا تحدثنا عن الطوائف على سبيل المثال علينا أن نقسم الروم الأرثوذكس عن السريان عن الكاثوليك عن الموارنة. أنا لا أعتبر أن هؤلاء على خلاف ثقافي مجتمعي، رغم وجود تباينات ربما في بعض التفاصيل الدينية. هؤلاء مع غيرهم يشكّلون مجموعة ثقافية واحدة. بينما النظام الطائفي يميّز بين أبناء 18 طائفة.. كلهم مقتنعون بفشل الصيغة الحالية، لكنّهم يتمسّكون بصيغة اتفاق الطائف. ولا أفهم هذا التناقض. فالطائف هو تعديل بسيط للصيغة الأصلية التي أجمعوا على فشلها.. الطائف يُدخل المجموعات اللبنانية في صراع دائم في ما بينها. في الواقع أنّ هذه المجموعات تخاف على مستقبلها، ومن بعضها البعض. وللخروج من هذا الخوف، عليك أن تطمئن أعضاء هذه المجموعات على مستقبلها، وحريّاتها، ومعتقداتها، وطريقة عيشها. ويمكن أن ترتاح هذه الجماعات عبر إعطاء إدارة ذاتيّة لكل منطقة تستطيع فيها هذه الجماعات أن تعيش وفق ثقافتها وتطلعاتها، وتخطط لمستقبلها وتُشرف على أعمال تنمية منطقتها. وإذا زال عامل الخوف تتبدّل العلاقة وتزول عوامل الاحتقان والتكاذب. هذا الاستقلال الذاتي المناطقي يجعل الناس شركاء حقيقيين في بناء تطلعاتهم».

وتسأله نهار الشباب: «هل الاستقلال الذاتي المناطقي أبعد من اللامركزية الإدارية التي أقرّها الطائف؟». ويجيب:» نعم أبعد. لأنّ اللامركزية تعبير غير واضح. وإذا اعتبرنا أنّها اللامركزية الإدارية، فإنّها تظل لا تعبّر بوضوح عن إرادة الناس... المواطنون يصوّتون حالياً لأبناء طوائفهم الذين يحمون وجودهم. ويصوّتون لمن يوظّف لهم ابناً أو أخاً. عندما يزول عامل الخوف، يُختار الناخب على أساس برنامج سياسي اقتصادي إنمائي وتتراجع العوامل الاخرى.. تزفيت الطريق لا يعود مرتبطاً بالنائب، والوظيفة كذلك، بل تصبح المسؤولية على عاتق مجالس منتخبة يمكن أن يصار الى محاسبتها».

أمّا إذا كان سامي الجميّل يخاف أن تؤدي الفدرلة إلى التقسيم، فيجيب أنّ «النظام السياسي الحالي هو الذي أدّى ويؤدّي إلى مشارف حرب أهلية وبالتالي إلى التقسيم بينما النظام السياسي المركّب (أي الفدرالي) يزيل التشنّج الطائفي ويلغي عامل الخوف والقلق». وتسأله نهار

الشباب عن مقوّمات الاستمرار في كانتونات صغيرة، فيقول: «ومَن تحدّث عن كانتونات مقفلة؟ إنّه تنافس على خدمة الناس وإراحتهم. لا أحد يتحدّث عن المناطق والحواجز في ما بينها. فالفدرالية حل دستوري فيها التقسيم أمر نرفضه.. ما يحدث حالياً في لبنان هو تأثير الخارج علينا. وهذا الخارج يتدخّل بسبب غياب الشعور بالأمان. فلو تأمّن للشيعي هذا الشعور مع الخدمات مع القدرة على المحاسبة في الأماكن حيث يقيم، وكذلك السنّي، والمسيحي، والدرزي، هل كان واحدهم يحتاج الى دول وانظمة تدعمه؟ هي تدعمه حالياً للوقوف في وجه الآخر. وهذا مؤسف. إذا تبدّل الوضع يمكن أن نفيد من علاقات لبنان الخارجية لزيادة التنمية ورفاهية الناس. لا يمكن توفير شعور الأمان في نظام مركزي موحّد. فالنظام العلماني الحقيقي لا يبدأ بإلغاء الطائفية السياسية ويفصل نهائياً الدين عن الدولة اليوم، في هذا النظام السياسي الحالي وفي ظل الشعور والتجييش الطائفي. لأنّ النتيجة تكون أن ينتقل الحكم للأكثرية الطائفيّة. مما يؤدي إلى إلغاء خصوصيات كل طائفة وسيطرة فئة على أخرى».

وحول العراقيل العملية للفدرلة وكيف يمكن «للمجموعات الثقافية» أن تلتقي جغرافياً، كيف يمكن وصل شيعة الجنوب مثلاً بشيعة بعلبك الهرمل، هل تلغي البقاعين الغربي والأوسط؟

يقول سامي الجميّل: «الشيعة في بعلبك يقيمون مجلساً محليّاً مع غيرهم ويتّصلون بالدولة المركزية وكذلك يفعل أهل الجنوب. يمكن لكل قضاء أو قضاءين أن يشكّلا منطقة. وثمّة محكمة دستورية مركزية تحفظ حقوق الأقليات المناطقية كالمسيحيين في الهرمل، والشيعة في جبيل. أما الأمور الأخرى فتُدار بحسب الأكثرية المناطقية وهو أمر حاصل حالياً من دون أدنى ضمانات. أليس الشيعة يقررون في بعلبك - الهرمل مثلاً؟ هذا هو الواقع، ونحن نسعى الى تنظيمه بدلاً من تركه متفلتاً وخاضعاً للأهواء. نحن نقوننه». أمّا السلطة المركزية في النظام الفدرالي بحسب سامي الجميّل فهي «مجلس نواب ومجلس شيوخ وحكومة مركزية تهتم بسياسة الدفاع والسياسة الخارجية الرسمية والسياسة المالية العامة ومحكمة عليا تحفظ الحقوق وخصوصاً حقوق الإنسان والفصل في النزاعات، والمحافظة على المجموعات خصوصاً الأقليات». ويؤكّد سامي الجميّل أنّ والده، أمين الجميّل، «طرح في العام 1972 مشروع الوحدات الاقليمية، وهو طرح ليس بعيداً عما نتحدث به». أمّا إذا لم يقتنع الناس بهذا الطرح فيتحدّى سامي الجميّل الآخرين أن «يطرحوا مشروعاً بديلاً يمكن أن يوفّر حياة رفاهية وأمان للبنانيين لمئة أو لألف سنة، فلا تتكرر الحروب كل عشر سنين. جرّبنا النظام الحالي واتفقنا

على فشله، وصار أمامنا حل من اثنين: العلمنة الشاملة أو الفدرالية. إذا توافق اللبنانيون على العلمنة فنحن معهم».

كانتونات لبنان واقعاً

قبل الحرب اللبنانية كان لبنان كتلة ديمغرافة جغرافية واحدة بإدارة المارونية السياسية التي أنشأت دولة لبنان الكبير، ولكن نجاح المارونية السياسيّة في تأسيس دولة في الجغرافية قابله فشل في بنائها ديمغرافياً واجتماعياً بمؤسسات عادلة وديمقراطية تحقّق فصل الدين عن الدولة، وتحتضن جميع اللبنانيين وتنمّي المناطق. فلم يمض زمن حتى تشقّقت الكتلة الأمّ المبنيّة أساساً على تحالف الإقطاع السياسي والاقتصادي العابر للطوائف، وفقدت مناعتها تجاه تغلغل مشاكل الجوار الاقليمي. فتفرّعت عنها تكتلات جديدة مذهبية بدءاً بالدرزية السياسية عام 1977 والشيعية السياسية عامي 1984 («حركة أمل») و1991 (صعود قيادة الموسوي ونصرالله في «حزب الله») وصولاً إلى السنيّة السياسية («الحريريّة») ابتداءً من العام 1998، وسط تراجع فادح للمارونية السياسية الذي أدّى إلى تفكّك البلاد لأنّ المارونية كانت اللاصق الذي جمع الصفيحة الأصلية بين 1920 و1967.

وفيما كانت التكتلات طائفية في حقبة لبنان المسيحي (بين 1920 و1975)، أي جماعات ديمغرافية بدون حدود جغرافية، فإنّ توغّل الكيان اللبناني في أزماته في القرن العشرين حوّل هذه التكتلات إلى أجسام ديمغرافية جغرافية.. وقس على ذلك اكتساب أقضية جنوب لبنان وشمال البقاع هوية ديمغرافية شيعية، وبعض أقضية جبل لبنان هوية ديمغرافية مارونية وبعضها الآخر درزية، وكذا تمركُز المسلمين السنة في مدن الساحل، طرابلس وبيروت وصيدا، وفي الأرياف السنيّة في عكار والبقاع الغربي واقليم الخروب. ومع ارتفاع أسهم الجماعتين الشيعية والسنيّة من حيث استقطاب الموارد الاقتصادية والمالية والعسكرية والكادرات المتعلّمة والحجم الديمغرافي الأكبر، تمخّضت وطرقت باب النفوذ السياسي سعياً وراء حصّة أكبر في النظام السياسي الذي يدير البلد، وضمانات لأمنها ووجودها. فكانت خضّات بعضها مصيري وكبير تحوّل إلى حرب دامية وبعضها أقل وطأة تجلّى بتظاهرات وإضرابات واغتيالات. وكانت حرب 1958، وحروب الاستنزاف الداخلية من 1968 إلى 1974، والحرب الكبرى من 1975 إلى 1990، والأزمة المقيمة منذ 1998 كصراعات بين السنّة والشيعة. والخلاصة أنّه كلّما تحركّت الطوائف المعسكَرة كان لبنان يشهد أزمة أو حرباً، ثم كان يبزغ عقد جديد

بين زعماء الطوائف، أو «وفاق» أو تسوية (تاريخية أو غير تاريخية) تعيد رسم خارطة النظام. الحرب التي ابتدأت عام 1975 آذنت بانتهاء المارونية السياسية كـ«طائفة ملكة» وانهارت الدولة. تحركُ السنّة والشيعة منذ 1998، وسط انقسام المسيحيين بين الفئتين المسلمتين، أدّى إلى أحداث عنف وقتال حتى وصل لبنان إلى تسوية الدوحة في أيار 2008.

ويلاحظ ضعف الوضع المسيحي وتضعضعه بشكل عام. إذ حتى ربيع 2008 مثّل وليد جنبلاط نسبة 80 بالمئة من الدرزية السياسية ومثّل سعد الحريري نسبة 80 بالمئة من السنيّة السياسية ومثّل السيد حسن نصرالله ومعه نبيه بري نسبة 80 بالمئة من الشيعية السياسية، بينما تصدّعت الجماعة المارونية إلى عدّة فئات أبرزها «التيار الوطني الحر» و«القوات اللبنانية» و«تيار المردة»، إضافة إلى شخصيات أخرى كأمين الجميّل وبطرس حرب ونايلة معوّض، الخ. لكنّ ضعف المارونية السياسية لم يؤدِّ أوتوماتيكياً إلى صعود طائفة أخرى «ملكة» تأخذ مكانها في قيادة البلاد. فقد كان الموارنة «طائفة ملكة» كان لها إشراقها الكبير في فترات تاريخية شديدة الأهمية وعندما كان الموارنة في قوّتهم، وكانت الطوائف الأخرى إما أصغر حجماً أو أضعف سياسياً واقتصادياً وثقافياً. ولكن بعد سقوط لبنان المسيحي، وُلد تنافس مرعب بين الشيعة والسنّة مفتتحاً ألفيّة جديدة في بداية القرن الحادي والعشرين[24].

اعتبر جهاد الزين أنّ الانتخابات النيابية في لبنان تعلن عن بدء مراحل جديدة. فانتخابات 1992 «كرسّت «حزبين» رئيسيين لدى الشيعة («حزب الله» و«أمل») ولدى الدروز (الحزب الجنبلاطي) فيما شهد لبنان ما بعد برلمان 1992 «ولادة» مرجعية سياسية للجماعة السنية اللبنانية مع اختيار الرئيس حافظ الاسد لرفيق الحريري كي يصبح رئيساً «دائماً» للوزراء... الرئيس الحريري سيصبح مع الوقت، وخصوصاً اعتباراً من انتخابات عام 2000 في بيروت مؤسس ورئيس أول «حزب» شامل الامتداد على المناطق السنية في لبنان، فتكتمل بذلك ثلاثية «الحزب الواحد» على كل من الشيعة.. والدروز.. والسنّة («مؤسسة الحريري») ثم ليظهر بعد اغتيال رفيق الحريري أنّ هذا الامتداد غير المسبوق قد أصبح مسيطراً على الجسم الأساسي من المدن الساحلية الثلاث الكبرى، بيروت وصيدا وطرابلس على امتداد شديد الفعالية الى خزانات ريفية سنية أساسية من عكار مروراً بإقليم الخروب وانتهاء بالبقاع الغربي وجاره العرقوب»[25].

ويضيف الزين أنّ «لبنان في العهد السوري كان فدرالية غير معلنة، تديرها رسمياً ثلاثة أجهزة طائفية جغرافية لدى الشيعة والدروز والسنة. «أصبحت «الفدرالية اللبنانية» الآن

أربعة كانتونات سياسية «ناضجة»... «فالفدرالية» بعد بدء تطبيقها في العراق تدخل الآن الى الثقافة السياسية العربية دخولاً «مشروعاً» قياساً بما كان الأمر عليه عام 1976 عندما طرح بعض القوى المسيحية عام 1976 الفكرة الفدرالية... غير المشروعة كلياً في تلك الايام».

والكانتونات الأربعة حسب جهاد الزين هي:

«الكانتون الشيعي: من الناقورة حتى مشغرة في البقاع الغربي بدون انقطاع. ثم مع انقطاع بين خمسين إلى سبعين كيلومتراً ليعاود اتصاله في البقاع الأوسط حتى الهرمل... مع الضاحية الجنوبية وبعض أحياء بيروت (الغربية).

الكانتون الدرزي: الممتد على قضاءي الشوف وعاليه ومرتفعات قضاء بعبدا، ثم المنقطع شرقاً حتى يعاود اتصاله من حاصبيا إلى راشيا.

الكانتون السني المستجد بالمعنى السياسي: مدن بيروت (الغربية) وطرابلس وامتدادها الساحلي بين المنية والقلمون وصيدا وعكار والضنية الى السهل في البقاعين الأوسط والغربي حتى العرقوب.

الكانتون المسيحي: من كفرشيما شمالاً... حتى زغرتا»[26].

كانتونات بيروت الكبرى

لم تعد بيروت واحدة موحّدة ولا عادت الدورة الحياتية الاجتماعية والاقتصادية بين ما عرف لسنوات عديدة «بيروت الشرقية» و«بيروت الغربية». خطوط التماس القديمة بين مناطق مسيحية ومناطق اسلامية كانت لا تزال تمارس دورها كعوازل وهمية نفسيّة تفصل بين الطوائف، ولكنّها أصبحت وبصورة متزايدة في صفوف المسلمين أنفسهم، سنّةً وشيعةً ودروزاً. في العام 2008 طغى الانتماء المذهبي على أي انتماء آخر، ومقولة «تعددية ثقافية ومجتمع مسلم ومجتمع مسيحي التي كانت معيبة في قاموس المثقفين، باتت واقعاً. لم تعد بيروت قصة مدينتين، بل عدّة مدن وشعب لا تزال الحروب النفسية تطوّق مسيرته نحو السلم والازدهار. ثمّة دورة حياتية اجتماعية اقتصادية داخل المناطق الشرقية في بيروت لا تتواصل الى مناطقها الغربية. وهناك دورة مشابهة في غرب بيروت لا تتواصل مع شرقها. ولكن ايضاً، ثمّة مجتمعات داخل غرب بيروت والضاحية الجنوبية بين السنّة والشيعة وجزر أمنية في كل مكان. الحقيقة المرة أنّ بيروت عام 2008 كانت عدّة بيروتات بفرز طائفي للمناطق يستمر بأبشع صوره. التواصل الاجتماعي أصبح داخل كل منطقة ومذهب، وثمّة حدود غير مرئية

هي حدود الطوائف، رغم مرور 18 سنة على السلم الأهلي. وتساءل كثيرون هل الكانتونات الطائفية في لبنان هي الشأن الطبيعي أما الدولة الواحدة فهي الاستثناء؟

ثمّة ستة غيتوات بغلبة طائفية في كل منها، تغطّي مساحة بيروت الكبرى، وتبيّن إلى حدّ ما التطهير الديني الذي خضعت له العاصمة وضواحيها في سنوات الحرب وتستمرّ كنتيجة ديمغرافية دائمة:

1. الضاحية الشيعية أو «الضاحية الجنوبية» وتضم أحياء الشياح والغبيري وحي السلّم وبئر حسن والأوزاعي والمعلّم وحارة حريك، ويحكمها «حزب الله» ويسميّها البعض عاصمة دولته، وهي ليست متّصلة بالامتداد الشيعي في لبنان.
2. الضاحية الدرزية (جنوب الضاحية الشيعية) وتبدأ من مثلث خلدة وتضم خلدة والشويفات وعرمون، وتفتح على الجبل الدرزي ويتقاسمها النفوذ طلال أرسلان ووليد جنبلاط.
3. والضاحية الأرمنية (شرق الأشرفية) وتضم شارع آراكس/ برج حمود وكامب طراد القديم وحي النهر (نسبة الى نهر بيروت) وبعض النبعة، وهي أشبه بغيتو لا يمتدّ في الاجتماع اللبناني.
4. والضاحية الشرقية المسيحية وتبدأ جنوباً عند كفرشيما مروراً بالحدث وسان تيريز وعين الرمانة ثم شرقاً بالمكلّس وجسر الباشا والدكوانة وسدّ البوشرية والروضة وسن الفيل، ثم تفتح شمالاً الى الكانتون المسيحي الكبير ويتقاسمها نفوذ عدّة قوى مسيحية.
5. بيروت المسيحية وتحاذي الخط الأخضر من الوسط التجاري وحتى ميدان السباق من ناحية وتطلّ على نهر بيروت من الناحية الأخرى، وهي متّصلة بالضاحية المسيحية شرق وشمال بيروت.
6. بيروت السنيّة وتمتد في مناطق رأس بيروت والروشة والزيدانية والمصيطبة وكورنيش المزرعة والطريق الجديدة، الخ، وليست متّصلة بالامتداد السني.
7. بيروت الشيعية وتمتدّ في أحياء برج أبو حيدر والبسطة والخندق الغميق وحي اللجا وأحياء أخرى أصغر مساحة ولها معابر إلى الضاحية الجنوبية.

نعالج فيما يلي غيتو حزب الله وهو أكبرها وأكثرها عمقاً وحقيقة على الأرض. نفّذ «حزب الله» واقع الفدرلة في لبنان بامتياز، أو على الأقلّ بزّ كل الطوائف الآخرى في انكفائه بعيداً عن

الاجتماع اللبناني. والواقع الديمغرافي والاجتماعي اللبناني بدا وكأنّه لم يمانع في انعزال الشيعة الذي قاده «حزب الله»، بل امتدّت ممانعة زعماء الطوائف الروحيين والمدنيين عن التعرّض لانعزال «حزب الله» بالشيعة، بأن وقفوا سدّاً عارماً ضد ما يقرّب الشباب والصبايا من كل الطوائف كالمدارس المختلطة مذهبيًا والزواج المدني والحياة العصرية والفكر العلماني.

«حزب الله» يطبّق الفدرلة

إذا كان منطق سامي الجميّل في الفدرلة في حيّز نظري، وهو حيّز قديم كان دوماً إيديولوجيا «القوّات اللبنانية» مثّل الموازنة في لحظة انكفائهم عام 1976، فإنّ «حزب الله» طبّق هذه الفدرلة بالقوّة في مناطق انتشاره وقبل انتشار فكرة التعدّدية التي رفضها اليسار سابقاً.

مثّل «حزب الله» حالة خاصة للشباب الشيعة في لحظة انطوائهم السيكولوجي الى ذاتية الجماعة الطائفية وحالة صراع البقاء للجماعة. وبدأت كانتونات «حزب الله» في الظهور منذ الثمانينات، عبر خطة تعبئة تفضح ملامح دولة في التكوّن. وهذه خلاصة خطّة التعبئة كما وصفها نعيم قاسم[27]:

* تعبئة عضوية الحزب من الذين يعتنقون مبادئه وأهدافه بكاملها وتعبئة أنصار الحزب.
* تعبئة شاملة في القرى والمدن تشمل كل الراغبين في الانضمام للحزب أو مناصرته ودعم الحالة الإسلامية التي يمثّلها.
* تأسيس جمعيات نسائية وتوزيع المهام على المساجد والأحياء بهدف التعبئة الثقافية والاجتماعية لتأمين المشاركة في نشاطات الحزب وتلبية ندائه العام.
* تعبئة الشباب والأحداث وتأسيس «كشاف المهدي»، لتتم المشاركة بشكل عام بنشاطات الحزب ضمن الاهتمام بمسائل الشباب.
* تأسيس منظمات مستقلة في الحقول التربوية والثقافية والصحية والإعلام والزراعة والبناء، وفي حقول أخرى تذعن لأهداف «الحزب» العامة.
* تعبئة ثقافية موجّهة نحو الطلاب في المدارس الثانوية والجامعات ونحو الهيئة التعليمية وتنظيم نشاطات تناسب القطاع التربوي.
* المشاركة في تأسيس جمعيات وحلقات مهنية ونقابية ومتخصصة عبر مشاركة حزبية مباشرة.

* تنسيق مستمر بين الحزب وعلماء الدين والمنظمات المختلفة ما يتناسب مع أهداف الحزب.
* تعبئة كل هؤلاء الذين يشاركون في المهرجانات الخطابية والنشاطات التي يقوم بها «حزب الله» والذين يُعتبرون مناصرين للحزب.
* البحث عن وسائل جديدة ومبتكرة لمزيد من التعبئة الشعبية والنخبوية.

انطوت سلطة الضاحية منذ بداية الثمانينات على شيعة يريدون أن يكونوا شيعة فحسب (أي ليسوا يساريين ولا علمانيين) وحافظ الحزب على الشعارات الإسلامية المتشددة لسنوات عدة، واختار اسمه من آية قرآنية عن الولاية والولاء: «ومن يتولَّ الله ورسوله والذين آمنوا فإنّ حزب الله هم الغالبون»[28]. وإذ تململ الرأي العام اللبناني من جهر التنظيم الجديد بالتبعية والولاء للخميني وإيران تخوّف عدد أكبر من أن جماعة مسلّحة، يفجّر أفرادها أنفسهم في عمليات استشهادية، تنوي إقامة «جمهورية إسلامية» في لبنان.

وليس صحيحاً أنّ «حزب الله» قد استعمل سلاحه في الداخل فقط في ايّار 2008، بل دخل في صدامات دمويّة مع الشيوعيين في بيروت في أوائل الثمانينات وأخرى مع «الحزب القومي» في مشغرة (التي هُجّر الكثير من أهلها المسيحيين عام 1985)، ثم توسّع بمحاربة يساريي الشيعة وتشتيت البُنى الحزبية التي جمعت شيعة الى أبناء مذاهب أخرى. وعلى امتداد النصف الثاني من الثمانينات مارس «حزب الله» كما مارست «أمل» حرب اغتيالات متواصلة في بيروت والجنوب طالت بصورة خاصة الشيوعيين كوادرَ ومثقفين (المفكّر الثمانيني حسين مروّة ومهدي عامل على سبيل المثال، حتى أخلى «الحزب الشيوعي» بيروت). وإذ سبقت الإشارة إلى الحرب المسيحية، دارت في الفترات نفسها الحرب الشيعية التي خاضها «حزب الله» ضد «حركة أمل» في الضاحية في خريف 1987 وشتاء 1988 (كان التلفزيون اللبناني في تلك الفترة يعرض معارك الشيعة في نفس ساعة الأخبار مع معارك الكانتون المسيحي). وانتهت حرب الشيعة الى سيطرة «حزب الله»، المدعوم بالسكان المحليين سيطرة تامة على الضاحية وعلى أجزاء هامة من جنوب لبنان والبقاع. فسقط مقرّ «أمل» في الضاحية والتحق المئات من عناصرها بـ«حزب الله». وإذ حقق «حزب الله» تفوقاً ميدانياً على «أمل» واصل مطاردته لليساريين[29]. وعادت الحرب للاشتعال جنوباً عندما أراد الحزب أن يتمدد من مواقعه في اقليم التفاح، حتى تم التوصل الى وقف لإطلاق النار في شباط 1989. ولم يطل الأمر حتى انفجرت الحرب مجدداً في تموز 1990 واستمرّت مائة يوم. وحصلت تدخلات

اقليمية بين الطرفين قامت بها ايران وسورية فتوصّل نبيه بري وصبحي الطفيلي الى اتفاق في 9 تشرين الثاني 1990، ما سمح بدخول الجيش اللبناني الى اقليم التفاح في شباط 1991.

لقد جثمت على الضاحية الجنوبية كما في أماكن أخرى من لبنان، دولة «حزب الله» بخطابه الأمني والمتزمّت، وكان المطلوب دائماً اجتثاث كل ما يذكّر بعيش لبناني مشترك وتقاليد سياسية. وإذ ارتسم لـ«حزب الله» حيّزه الجغرافي، سمح له التمويل الإيراني ببناء مؤسّسات اجتماعية وتربوية وتنظيمية وكشفية واعلامية واقتصادية، حسب خطة التعبئة، وظهرت أيضاً المدارس والمستوصفات وحوزات التثقيف الديني ودور الايتام. وجذبت عقيدته الآلاف من الشباب كانوا في ظروف اجتماعية صعبة، حيث كان الجنوب، ولبنان عامة، يرزح تحت آثار كوارثية جراء الغزو الاسرائيلي وتهجير مئات الألوف وحياة الفقر والحرمان وافتقاد أدنى خدمات الدولة الاجتماعية. وأصبح «حزب الله» الطرف الأشد ابتعاداً عن الدولة اللبنانية والأكثر قطعاً معها، ولكن الأقرب الى قلوب الشيعة، مستلهماً شعارات ومبادئ الثورة الايرانية وفلسفة «ولاية الفقيه» التي أطلقها الامام الخميني. وقام بسلسلة عمليات ناجحة لاقت استحسان الشباب وجذبت المزيد من المنتسبين الى صفوفه. كانت ثمّة استعاضة عن دولة لبنانية شبه غائبة تركت للحزب شطراً من الإعالة والتنمية مثلما تركت له، كمقاومة، الحدود الجنوبية. وتعاظم الفرق بين مراسم عاشوراء التقليدية في بيروت الغربية، لا سيما في «المدرسة العاملية» كمؤسسة تقليدية لشيعة بيروت، وبينها في الضاحية حيث تغلغلت الطرق الإيرانية، واللطم والموت والشهادة تحتل فيها موقعاً رئيسياً.

نظر «حزب الله» الى احتياجات الشيعة بجديّة وبادلوه بالولاء. ووزّع عناصره على مداخل الأحياء التي يقطنها قادته وكوادره في «مربّعات أمنية» وأوكل أمن الأحياء الداخلية لأفراد من عائلات منضوية فيه، حيث تحوّلت كل واحدة منها وحدةً أمنية. هذا الدمج العائلي منح القمع رداء أهلياً ليصبح «كل مواطن خفير» في دولة «حزب الله». ونجح الحزب في ضبط الأمن، تعدياتٍ وانتهاكاتٍ وسرقات، كما تجنّب في الضاحية أخطاء سنواته الأولى في البقاع حيث رُشّت فتيات لم يتقيّدن بالزي الإسلامي بالأسيد[30]. لكن مجتمع «حزب الله» المضاد والغاضب في لبنان مضى بلا هوادة في تنقية مناطق نفوذه لا سيما ما يتصل بالأساسيات. فتعدّت التنقية سلوك الحزبيين الى سيرة وسلوك المجتمع عائلات وأفراد، وصولاً الى إعلانات الشوارع مثلاً والرقابة على ما يشاهده الناس من برامج «الدش» الفضائي[31].

وأصبحت إذاعات «النور» و«البشائر» و«البصائر» و«الإيمان»، وقبلها إذاعة

«المستضعفين»، تتولّى نشر الفتاوى في خصومات شخصية وتجارية ومنازعات عائلية، يصل بعضها الى مسائل حميمة وجنسية داخل الأسرة. وحرّم بيع الخمور فيما بقيت الأعراس ممنوعة حتى أوائل التسعينات. فباتت مناطق نفوذ «حزب الله» تحكمها بامتياز أجواء تلفزيون «المنار» والإذاعات ما يساهم بخلق نفسية مجتمع محاصر في حالة استنفار دائم. كان ثمّة حرص شديد في الدعاوة أن تتّصل جميع النشاطات العامة بمأتم أو تأبين. «فالاحتفال الأبلغ والأعمق عمقاً والأقوى تعبئة واستنهاضاً، هو الاحتفال بدفن الشهيد، أو بذكرى اسبوعه، أو بالذكرى السنوية لشهادته. ولا يغفل أصحاب الشأن أبداً عن مثل هذه الاحتفالات التي تمد القول والخطبة بمادة «المصائب» التي حضّ صاحب الحكومة الإسلامية على التوسل بها والكلام عليها، من غير كلل ولا ملل»[32]. وأنشئت مؤسّسة الشهيد فتكفّلت رعاية عائلات الشهداء. أما مشروع «حزب الله» فزبدته إحلال الطائفة، في تأويل لها عاميّ، في موقع الصدارة والحاكمية، واصبحت المرجعية الإيرانية جزءاً لا يتجزأ منه بسبب أخذه بـ «ولاية الفقيه». هذا هو الأصل، فيما المقاومة وسيلته المتاحة لخدمة الأصل ذاك»[33]، دولة تجرّد «الإنسان» من كل رابطة غير رابطة «الإسلام»، وتضيف كل رابطة غيرها إلى أميركا[34]، ليصبح أي قول أو رأي أو عمل غير قول «حزب الله» «أميركياً» وبالتالي صهيونياً مشبوهاً.

وأديرت مؤسسات الحزب التي بها اخترق الصلبَ الاجتماعي بكفاءة ملحوظة. فإلى «مؤسسة الشهيد»، أنشئت الهيئة الصحية وتلك التربوية والزراعية، فضلاً عن مؤسّسة جهاد البناء. واستفاد من مساعدات الحزب ومنحه المالية عشرات ألوف الطلاب[35]. وضمّت الهيئة الصحية خمسة مستشفيات بمئات الأسرّة تقلّ أسعارها بنسبة الثلث عن مثيلاتها في المستشفيات التجارية الأخرى، وعلى 32 مستوصفاً وعيادة ومدرستين للتمريض. لقد عالجت مراكز استشفاء الحزب أكثر من 150 ألف مريض في السنوات الأخيرة ووزّعت أدوية وخدمات طبية على 100 مدرسة مع حملات تلقيح متواصلة وحملات ضد الوقاية ضد التدخين والوقاية من الأمراض والدفاع المدني والإسعاف الأولي. وشملت المؤسسات التربوية 12 مدرسة غير مجانية يتابع بعض مدرّسيها دورات تأهيل يقام بعضها بالتنسيق مع المراكز الثقافية الفرنسية. ووصل نفوذ الحزب التربوي أنّ أكثر من ثلاثة أرباع تلامذة المدارس في الضاحية يدرسون في مدارس الحزب. فإلى «مدارس المهدي» هناك مدارس «خديجة الكبرى» و«مدارس المصطفى» ذات الأقساط الأعلى. وهناك أيضاً المنح الكثيرة التي يقدّمها الحزب لطلاب لا يدرسون فحسب في مدارسه بل في مدارس وجامعات خاصة أخرى. وأما المستشفيات بما

فيها أكبرها «الرسول الأعظم» في الضاحية فتطبّب المحازبين مجاناً فيما تعمل العلاقات القرابية على توسيع شبكة المستفيدين منها. أما «جهاد البناء» التي نشأت لدعم صمود المدنيين عبر إصلاح الأضرار الناجمة عن الاعتداءات الاسرائيلية فرمّمت وعمّرت عشرات آلاف المنازل والأبنية التجارية في أنحاء لبنان. وكان عملها عادة يبدأ في اليوم التالي لأي قصف اسرائيلي. ثم أضافت الى نشاطها الأصلي أنشطة بنائية وتلزيمية أخرى كمعالجة آثار الفيضانات في البقاع. وقامت مؤسسات الحزب بإزالة النفايات في الضاحية التي قطنها نصف مليون مواطن فكانت تنقل 65 طناً من النفايات يومياً، وبنت خزانات المياه، وأجهزة الكهرباء. وبدورها شملت المؤسسات الزراعية مركزين للتأهيل والتدريب بهدف خفض كلفة الإنتاج. وفي تقديرات إجماليّة أنّ اللبنانيين الذين يستفيدون من مؤسسات الحزب الاجتماعية بلغوا 10 بالمئة من سكان لبنان[36].

لم يكن ممكناً فصل النشاط المقاوم أو السياسي أو أي دور لـ«حزب الله» عن دوره الأساسي وهو «تشييد المجتمع الإسلامي الذي تتعهده ولاية الفقيه ويتعهده وكلاؤه. ونواة هذه الأبنية «الشخصية الإسلامية التامة»[37]. فيصبح عالم «حزب الله» «تاماً محكّماً لجميع الأعمار والأجناس والطبقات والمهن، يمتد من روضات الأطفال الى المراحل الثانوية العليا، فضلاً عن الحوزات العلمائية والحلقات النسائية و«كشافة المهدي» والنوادي والجمعيات والمساجد الخاصة بالحزب وتلفزيون «المنار» والإذاعات الخاصة الكثيرة ومجلات **المنطلق والبلاد والعهد** مركز الامام الخميني الثقافي» والمراكز الأخرى المشابهة في بيروت وبعلبك والجنوب مما يتم تسييره بالتعاون مع المستشارية الثقافية الإيرانية. وكذلك دُور النشر والشركات ووكالات الطبع والنشر والتوزيع، والحركة النقابية الخاصة والحضور في عدد من الأجسام النقابية الطالبي منها والمهني في لبنان. بيد أننا نجد أيضاً ما لا يُستهان به من مداخيل تتجمّع في يد الحزب فيما يمضي في نشر أفكاره وتعاليمه وفي مدّ شبكات تأثيره. فإذا ما تولّت مدارسه التي تعلّم «ولاية الفقيه» وتوابعها، الى المناهج الرسمية لإنتاج شريحة من المتعلمين المؤمنين، تولّت مصالحه التي يُدار بعضها عبر طبقة من المقاولين المقربين منه، انتاج فئة اجتماعية مرشحة لأدوار سياسية وقيادية في مناطقها»[38].

والى المؤسسات، كان طغيان الديني والمذهبي، على الاجتماعي والمدني والسياسي، بارزاً في دولة «حزب الله». فكان تكثيف غير عادي وغير مسبوق للشعائر،

«بذريعة التعبّد والتهجّد إلى إشهار وجود الجماعة لأفرادها تكراراً، وتوكيد انتمائهم اليها،

من دون تقطـّع في آناء الليل وأطراف النهار. وينتهي هذا التكثيف، في حالات كثيرة، إلى انشاء دوّامة مترابطة الحلقات من الأصوات المرتّلة أو الملحّنة، ومن الحركات والسكنات، ومن الأشكال والألوان، يدوخ فيها العباد، زرافات ووحداناً، على رجاء أقصى هو أن لا يبقى فيهم وحدان، وأن يستحيلوا الى خلايا متماثلة في جسد الجماعة الواحد. وقد أسعف التطوّر الفادح لمضخّمات الصوت ومكبّراته، سنة بعد سنة، وأسعف الاستكثار من دور العبادة، على أراضي الوقف أو على أملاك الدولة والغير، سواء بسواء، وأسعف أيضاً تيسّر نسخ الأصوات والخطوط والصور ونشرها، بفعل ما ابتدعته الفنون الغربية في هذه المضامير، وأسعف تخاذل الدولة والقانون حيال كل من زعم لنفسه نسباً دينياً، وتجرؤ من شاء، بالتالي، على اقتحام الشوارع والبيوت، بالصوت والكلمة والصورة، كيفما شاء وفي أي وقت شاء، وأسعف اسستسلام الناس، أخيراً، وخوفهم من بأس الديّـانين الجدد، فعمّت الدوامة، وبلغت من العنف، أحياناً، ما يثبت، من غير لبس، أنها إنما تريد أخذ الناس بالعنف، لا أكثر ولا أقل»(39).

كان شيعة لبنان حتى أوائل الثمانينات يقتصدون في شعائر الجماعة واحتفالاتها، تعبيراً عن مسيرة في المجتمع اللبناني الذي سبق الحرب نحو تحرير الأفراد والتعددية والابتعاد عن صلة الجماعة المذهبية وما قد تفرزه من لوثة وهوس، وخلق فسحة لقاء مع أبناء طوائف أخرى لا صفة مذهبية لها. وانقلب الأمر في دولة «حزب الله» حيث

«انتشر الحجاب بين صفوف الجيل الفتي، على الأخص، بما هو علامة مماثلة وانتظام ملتزم، وبما يجرّه من توزيع جديد للسلطة على النساء ولسلطة كلها من بعض ما بين العائلة والقرابة وبين المحيط الحزبي أو المذهبي الراغب في الوصول بصلاحية الضبط والإشراف التي في يده الى أحصن المعاقل. وشهدت أحياء الشيعة بخاصة هيمنة صوتية لا سابق لها، تظهر في أوقات مختلفة، ولكنها تتمادى وتتصل في المواسم، ويصحبها طوفان شعارات وصور، يضيف فعل المرئي الى فعل المسموع. وقد أخذ رفع اللافتات يمثّل، أحياناً، ما كانته الأعلام والأوتاد والبراميل المطلية في الحرب، أي نوعاً من وضع اليد الرمزي (والعنيف، في كل حال) على شوارع وأحياء معروفة بطابع طائفي مغاير. وهو وضع يد، لا يراه القائمون به مانعاً من استكثار الحديث عن «الحوار» و«الوحدة». هذا وقد بات يستكثر من المواسم. إذ اكتشف القوم أن لكل من أئمتهم وأوليائهم تاريخ ولادة وتاريخ وفاة، وتكوّنت من ذلك روزنامة تشبه روزنامة القديسين النصارى. وأخذ كل

من هذه التواريخ يستوي ذكرى، تحتفل بها الجماعة، مستزيدة من مناسبات تجديد الانتماء وتوطيد التماسك. وأخذ الجمهور يعتاد صلاة الجماعة، وتكاثرت المساجد والمصليّات... وانتشر الأسلوب الإيراني في إحياء ذكرى عاشوراء الى مواضع كثيرة جديدة»[40].

كانت طهران – ولاية الفقيه تمثّل لأمين عام الحزب السيّد حسن نصر الله ما كانته موسكو للشيوعيين والفاتيكان للكاثوليك في آن معاً. فما يربطه بها ليس «العمالة» بل الإيمان والعقيدة. وفي هذا بذل الرجل كثيراً، فرأى أن «إيران القلب ونحن اليد» ولم يتردد في الانحناء في احتفال شهير بطهران وتقبيل يد علي خامنئي على مرأى كاميرات التلفزيون. مع نصر الله بدأ شيء من عبادة الشخص في التقليد الماوي الصيني، كما أنشدت «فرقة الإسراء» الموسيقية التابعة للحزب أناشيد لنصر الله وانتشر في أوساط الحزبيين والأنصار هتاف «يا ألله يا ألله / احفظ لنا نصر الله». حتى أصبحت شخصية «الأمين العام» منزّهة، وسلاح «المقاومة» مرفوعاً الى مصاف المقدّس. وضاعف الثقةَ التي في كلام نصر الله، كما ضاعف حماسة استقبالها لدى جمهور «رفع جرعة التباهي الظافري كما لو كانوا يباشرون التاريخ من صفر»[41].

في 26 ايّار 2008، ألقى نصر الله كلمة بمناسبة عيد التحرير اعترف فيها بالتعدّدية اللبنانية من منطلقه الخاص، وقال: «نحن لا نريد السلطة في لبنان لنا ولا نريد السيطرة على لبنان ولا نريد أن نحكم لبنان، ولا نريد أن نفرض فكرنا أو مشروعنا على الشعب اللبناني لأننا نؤمن بأنّ لبنان بلد خاص ومتنوع ومتعدد، لا قيامة لهذا البلد إلاّ بمشاركة الجميع وتعاون الجميع وتكاتف الجميع وتعاضد الجميع وهذا ما كنّا نطالب به. كثيرون حاولوا من خلال إعلامهم أن يشوّهوا هذه الحقيقة ويتصورون أنّه عندما يقولون حزب الله ولاية الفقيه أنهم يهينوننا، أبداً، أنا اليوم أعلن وليس جديداً (ذلك) أنا أفتخر أن أكون فرداً في حزب ولاية الفقيه، الفقيه العادل، الفقيه العالم، الفقيه الحكيم، الفقيه الشجاع، الفقيه الصادق، الفقيه المخلص. وأقول لهؤلاء ولاية الفقيه تقول لنا نحن حِزْبُهَا : لبنان بلد متنوع متعدد يجب أن تحافظوا عليه». كما أنّ مسؤول الحزب نوّاف الموسوي قال في مقابلة تلفزيونية بعد أيّام: «أريد أن أعيش في بلد متعدّد متنوّع وليس في إمارة من الإمارات في العالم العربي حيث الحكم الاستبدادي والاقتصاد الريعي»[42].

ولم يتلقّف المسيحيون المتحالفون مع سعد الحريري ووليد جنبلاط إعلان نصر الله إيمانه بالتعدّدية اللبنانية فيصبح إيمانه بولاية الفقيه من هذه التعدديات. وكان الأجدر بهؤلاء إمّا احترام حريّة خيار نصر الله وشكره على اعترافه بتعددية لبنان ومن ثمّ الدعوة إلى الفدرلة طالما

أنّ الافتراق اللبناني في كل شيء اجتماعي تقريباً لم يعد يُحتمل، وإما انتقاد نصرالله من موقع علماني يساري أنّ مقولته تزيد من تطييف المجتمع اللبناني وتفكيكه. ولكنّ تعليقات «القوّات اللبنانية» جاءت في موقع التوظيف الإعلامي العادي في تلك الفترة (أي تصوير «حزب الله» كعميل لإيران فحسب). فرأى سمير جعجع أنّ افتخار نصرالله بالانتماء الى «حزب ولاية الفقيه» أمر خطير جداً، سائلاً: «كيف بإمكانك أن تخضع لأحكام دولة لبنان ولولاية الفقيه في آن معاً؟». أمّا النائب أنطوان زهرا فعلّق «أنّ لبنان هو لبنان التنّوع والانفتاح، لبنان الحضارة والتلاقي، لبنان الاعتراف بالآخر، لبنان التاريخ والتراث، ولا أحد، لا ولاية الفقيه ولا مليون فقيه يستطيعون تغيير وجهة لبنان ... عدنا ليكون لنا رئيس للجمهورية هو رأس السلطات وماروني، وابن قرية لبنانية»[43].

وردّ نائب رئيس المجلس النيابي الأسبق إيلي الفرزلي على سمير جعجع أنّ «جعجع لم يستمع جيداً لما قاله الأمين العام لـ«حزب الله»، مشيراً إلى أن نصرالله «أكدّ أنّه مع ولاية الفقيه التي تملي عليه الاعتراف بدولة لبنان». ولفت إلى أنه «لا يعرف ما هي مصلحة جعجع المسيحية من رفض كل ما يقال عن تنوّع البلد الثقافي»[44]. فلم يكن ممكناً لأي لبناني، سواء قبل بالتعددية أو دعا إلى الفدرلة، أن يلوم «حزب الله» فيما يعتقد وفيما ينعزل عن باقي لبنان. فما قاله نصرالله حول التعددية قاله قبله ويقوله قادة ومفكّرون موارنة، وما مارسه «حزب الله» من فدرلة كان أمراً واقعاً في لبنان 2008. وأي كلام عن إيرانية الحزب لم يكن ليمحو تاريخ الطائفة الشيعية في تجربة لبنان الكبير، من إهمال مناطق وجودهم وتقاعس الدولة عن الدفاع عن الجنوب، وعدم الاعتراف بحصّتهم في الدولة، وتركهم في التهميش والفقر والتخلّف[45]. ولقد راقب الشيعة في لحظة يقظتهم الطائفية النموذج الذي أعطته المارونية السياسية وقرّروا أنّهم أيضاً قادرون على الصعود وبناء مقدراتهم في دولة لبنان المسلم. والفارق كان أنّ الموارنة سعوا إلى دولة فيها من الكاثوليكية والتغرّب ما يكفي ولكنّها تراعي قدر الإمكان مصالح شركائها، فسعى الشيعة من خلال «حزب الله» إلى دولة فيها من ولاية الفقيه والتشيّع والذهاب شرقاً ما يكفي، وتراعي مصالح شركائها، فلا ينقص تسمية وزير واحد لها وتوزيع حصّتها على الحلفاء من ثقتها بقرب بلوغ أهدافها(طالما استراتيجيتها العليا مضمونة ولا خوف على جماعتها الأقليّة).

لقد أصبح سلاح «حزب الله» محور العمل السياسي في لبنان وانقلب الاحتفال بالتحرير والمقاومة بعد العام 2000 الى التشكيك في استمرار تسلّح الحزب. وقبل دخول الحزب السلطة في وزارة فؤاد السنيورة عام 2005 كان يعلن زهده بالسلطة وبتقاليد المحاصصة

والفساد المتفشّي في الدولة. فبدا على قطيعة مع عالم تخلله الفساد. ولكنه كان ومنذ بداية التسعينات يشارك في «التركيبة» عبر الانتخابات النيابية والبلدية أولاً ثم عبر الوزارة. ولم يكن الحزب يحمل لواء اصلاح الدولة بشكل جدي فلم يكن ثمّة أطروحات جدية حول النظام الاقتصادي ولا مشاركة في شؤون وشجون الطبقة العاملة في لبنان. فيما عجز أنصح الناس فيه عن توصيف أي مشروع أو برنامج اقتصادي أو ما يبرهن عن إقباله على الاجتماع اللبناني، إلا إذا كان ردّه على الانعزال فيما يتعلّق بالسلاح بأنّه يتبنى «سرايا المقاومة» ردّ يتيم بأنّ توجّهه كان غير طائفي. كما أنّ زهد «حزب الله» السابق بالحكم كان مزغولاً لأنّ هذا الزهد لم يمنعه عن خلق «دولة بديلة» يحكمها، مستبدلاً مال الفساد اللبناني بأموال ايرانية ومصادر دخل أخرى. وتعويله أهمية كبرى للضاحية، عاصمة له في أنّها تربط خزّاناته البشرية في الجنوب والبقاع، مَصدري العدد الشيعي. فيمارس الحزب من الضاحية، مركز الحزب ومؤسسته ومختبر دولة الفقيه، الرقابة على العاصمة وقرارها[46]. وهذا ما وسّع دولة «حزب الله» ومجتمعها المضاد وعمّقه وأكسبه عناصر هيمنة كاملة لدولة يقف على رأسها الأمين العام وتسعى إلى نموذجها في لبنان الإسلامي[47].

المواجهة بين الشباب

خرجت سورية من مهمة إدارة لبنان عام 2005 وانطلق صراع السنّة والشيعة على الدولة وموارد السلطة. وتبيّن أن اتفاق الطائف كان وهماً يقول بأنّ الموارنة قد تنازلوا للمسلمين لمصلحة إدارة البلاد مناصفة بين مسلمين ومسيحيين، فظهر بعد خروج سورية أنّ لبنان أقليات طائفية عديدة تحكمها مصالح جزئية غير وطنية. وتبيّن أيضاً أنّ لبنان ليس مجموعتين دينيتين، المسلمين والمسيحيين، كما صُوّر في الطائف. وأنّ الشريك المسلم تموضع إلى سنّة وشيعة، هم غير الشريك الموعود الذي وعد المسيحيين خيراً في الطائف. عندما برز الشيعة والسنّة بصفتهم القوّتين الرئيسيتين في البلاد، تقرّبوا من المسيحيين خلال عقد التسعينات. ووُلد تحالف ضمّ الدرزية السياسية بقيادة وليد جنبلاط والسنيّة السياسية بقيادة رفيق الحريري مع عدّة قوى مارونية («التيار الوطني الحر» و«القوات اللبنانية» و«قرنة شهوان» و«حزب الكتائب»). وبقي الشيعة («حزب الله» و«حركة أمل») في المقلب الآخر ومعهم حلفاء صغار نسبيّاً هم أصدقاء سورية في لبنان. ولكن بعد اغتيال رفيق الحريري في شباط 2005 وانتخابات أيار 2005، انقسم المسيحيّون بين قوى استمرّت مع التحالف الدرزي السنّي وقوى ذهبت إلى

تحالف مع الشيعة. وكلما تعمّقت الأزمة التي انفجرت في ربيع 2005 كلما اشتدّ صراع السنة والشيعة، فتحصّن السنّة خلف أغلبية نيابية تحكم، وتحصّن الشيعة بسلاح «حزب الله» ومبدأ «لاشرعية حكومة تناقض العيش المشترك» كما جاء في الدستور.

بلغ العنف مستوى متقدماً في لبنان بعد سلسلة اغتيالات عام 2005 وحرب اسرائيلية في 2006، ليفتتح عام 2007 على عنف شبابي تجلّى في إحدى ذرواته صداماً بين الطلاب في جامعة بيروت العربية يوم 23 كانون الثاني أسفر عن 4 قتلى و20 جريحاً. لقد اندلعت أعمال عنف متفرّق وسط تظاهرات واعتصامات قامت بها المعارضة للضغط على الحكومة لتستقيل. وكان كل اصطدام في الشارع يتحوّل إلى عراك طائفي كان يهدّد مراراً بالانزلاق إلى حرب أهلية[48]. لم يكن التصادم في صفوف الطلاب الجامعيين حدثاً منعزلاً، فقد تكرّر بدرجات أقل في جامعات رئيسية أخرى: في جامعة القديس يوسف ذات الأغلبية المسيحية، وفي الجامعة الأميركية المختلطة نسبياً ولكن بأغلبية مسلمة. ولكن حدث الجامعة العربية كان أسوأها حيث أدّى إلى سقوط قتلى وجرحى، ووصفه المراقبون بأنّه صدام صريح بين السنة والشيعة، واعتبره البعض مؤشر «بوسطة عين رمانة جديدة» لحرب أهلية في لبنان. وفي حين كان صدام الجامعة الأميركية وجامعة القديس يوسف بدون عنف جسدي إلاّ أنّه كان صاخباً حيث احتشد الطلاب بكثافة إما على رصيفين متواجهين أو في جهات داخل الحرم ومارسوا العنف الكلامي وارتدوا «تي شيرتات» ملوّنة سياسياً (الأزرق لـ«تيّار المستقبل» والبرتقالي «للتيّار الوطني» والفستقي لـ«تيّار المردة» والأخضر لـ«حركة أمل» والأصفر لـ«حزب الله»، الخ. وفي كانون الثاني 2008، ظهر أطفال في سن الخامسة عشرة بأسلحة رشاشة على تقاطع كنيسة مار مخايل، وذكرت أمهّات أن أطفالهن يتغيبون عن المنزل منذ بلوغهم سن الـ15.

في مطلع 2008 تمحورت الأزمة حول اختيار رئيس جديد للجمهورية وتشكيل الحكومة وبرنامجها والقانون الانتخابي، ولكن السبب الأساسي والجوهري الذي عطّل الحل وسط تشابكات الأطراف المحليّة مع التدخّل الخارجي القوي كان سلاح «حزب الله». وإذ ارتضى الجميع ضمنيّاً بالتعايش مع الأزمات، اتّخذت الأمور منحىً تصاعديّاً خطيراً في 6 ايّار عندما اتّخذت حكومة السنيورة قرارين بإقالة مدير جهاز أمن المطار وتحويل شبكة اتصالات «حزب الله» السلكية إلى القضاء، إلى جانب رفع الحد الأدنى للأجور. وكان الاتحاد العمالي العام قد دعا إلى إضراب عام في اليوم التالي، فأيّد الدعوة «حزب الله» و«حركة أمل»، فيما دعت نقابات وغرف تجارة مقرّبة من الحريري وجنبلاط وحلفائهما من المسيحيين إلى عدم الالتزام

بالإضراب، ولم تلتزم مناطق سنيّة في صيدا وطرابلس وإقليم الخرّوب في الإضراب وكذلك فعل قطاع المصارف الذي يسيطر عليه المسيحيون المقرّبون من الحريري وحلفائه.

وإذ خطّطت المعارضة لتظاهرة ضخمة تمرّ في بيروت، أُلغيت التظاهرة واستبدلت بعصيان مدني نجح في إقفال مطار بيروت وطرق العاصمة الرئيسية. وفي أعقاب مؤتمر صحافي لحسن نصرالله بعد ظهر 7 أيّار، تحوّل الاحتجاج فجأة إلى عمليّة عسكرية مخططة للسيطرة على غرب بيروت. واندلعت اشتباكات بين ميليشيات «حزب الله» و«أمل» و«الحزب السوري القومي الاجتماعي» مع مقاتلين سنّة تابعين لـ«تيّار المستقبل». فتمكّنت المجموعة الأولى من الانتصار على خصومها خلال ساعات واحتلال مناطق بيروت الغربية وتطويق سرايا الحكومة ومنازل سعد الحريري ووليد جنبلاط وقياديين في قوى الموالاة. واضطر «تيّار المستقبل» لإغلاق وسائل إعلامه التي هوجمت فنُهبت جريدته وقُصفت مكاتب التلفزيون في حي الروشة. ورغم انضباطية «حزب الله» إلاّ أنّ تصرفات المقاتلين (ذكر تقرير للمجموعة الدولية للأزمات أنّهم كانوا من «حركة أمل») أخذت بشكل واضح طابعاً مذهبيّاً مهيناً للسنّة، حيث اعتدوا على المدنيين وحطّموا السيارات والمتاجر وتلفّظوا بشتائم ضد السنّة وعلّقوا صور بشار الأسد. وامتدت المعارك في الجبل الدرزي وفي طرابلس بين باب التبانة السني وجبل محسن العلوي وفي البقاع بين سنّة وشيعة، وفي عكار حيث ارتكب أنصار «تيار المستقبل» مجزرة بحق عناصر تابعين للـ«حزب السوري القومي الاجتماعي» في بلدة حلبا.

استيقظ لبنان يوم 8 ايّأر وقد بات «حزب الله» في وضع المسيطر على غرب بيروت. ووصف كثير من مشايخ السنّة ما حصل بأنّه «نكسة» فيما اعتبر المفتي محمد رشيد قباني عمل «حزب الله» بأنّه احتلال، وشجَبَ الكثيرون من السياسيين السنّة «الانقلاب العسكري» الذي قام به «حزب الله». فيما دأبت محطات تلفزة على التحريض الطائفي، لا سيّما محطة العربية التي أبقت مانشيت «انقلاب حزب الله» في أسفل الشاشة. لقد رأت شريحة واسعة من اللبنانيين في هذه التطورات أنّ «حزب الله» هو ميليشيا شيعية مستعدّة للدفاع بشراسة عن مكاسبها الطائفية أكثر منه مقاومة تدافع عن المصالح الوطنية. وفشل رهان الأغلبية الحاكمة أنّ الحزب يخاف الانذلاق المذهبي في مواجهة مع السنّة ولذلك فهو لن يستعمل سلاحه مطلقاً في الداخل. وفي 9 أيّار أعلن نصرالله أنّ حزبه سيدافع عن سلاح المقاومة بالسلاح. وتبيّن أنّ هذا كان همّه الرئيسي بعدما أثبت تفوّقه العسكري في اقتحام بيروت وقدرته على إقصاء الحكومة لو أراد ذلك (وشرح مسؤول معارض للمجموعة الدولية للأزمات أنّ المشكلة «ليست في الاستيلاء

على الحكم ولكن ما يمكن أن يحدث في مجتمع تعدّدي مثل لبنان، سوف تقف جميع الطوائف ضدّنا إذا ما حاولنا الاستيلاء على الحكم بالقوّة»).

وإذ تردّدت الحكومة وقوى الموالاة في تلبية مطالب «حزب الله»، افتتحت جبهات عسكرية في الجبل الدرزي وطرابلس وعكار والبقاع. ولم يتدّخل أي طرف عربي أو أميركي لنجدة الحكومة والموالاة، فتراجعت الحكومة عن قراراتها وبدا «تيّار المستقبل»، التنظيم السنيّ الرئيسي بقيادة سعد الحريري مربكاً ومصدوماً. وتقول المجموعة الدولية للأزمات أنّ شعوراً عارماً بالغضب ساد الأوساط السنيّة تجاه قياداتها، و«أنّ سعد الحريري، قد تعرّض لنقد لاذع من كثير من مؤيديه حيث أشاروا إلى أنّه كان قد وعد بحماية بيروت ولم يف بهذا الوعد»، وأنّ قوّة «تيار المستقبل» في بيروت لم تتجاوز 1500 عنصر معظمهم بأسلحة فرديّة أو مسدّسات. وبدأ منحى نحو تعزيز قدرات السنّة العسكرية وموقف أكثر تشدّداً هو اللجوء إلى الحركات الأصولية السنيّة. وأنّ علامات الإحباط والانهزام بدت على حلفاء «تيار المستقبل» خاصة وليد جنبلاط، الزعيم الرئيسي للدروز. وتعرّض الجيش لانتقاد شديد من قبل تحالف 14 آذار الحاكم كما والكثير من المواطنين السنّة»[49]، ولكن الجيش كان يخشى أن يؤدي تدخّله إلى تمزّق صفوفه.

لقد ظهر أطفال دون الثامنة عشرة مدجّجين بالأسلحة يجوبون شوارع بيروت[50]. وذكر شهود عيان أنّ زمر المسلّحين كانت تضم أولاداً لا يبلغ عمر أكبرهم تسع عشرة سنة («قلت له عيب، إنك بعمر ولدي. سألني وكم عمر ابنك، أجبت سبع عشرة ردّ قائلاً: لا ابنك أكبر). ويتكلّم تقرير في صحيفة الحياة عن الطفل أحمد (14 سنة) من طرابلس الذي يرتدي البذلة العسكرية ويعتريه الحماس مع أي خضّة أمنية يسمع بها. «حماسة أحمد ازدادت مع الكلام عن «أطفال» يقومون بـ«الهجوم على بيروت». وتفاقمت الحالة مع امتداد الأحداث إلى باب التبانة - بعل محسن، إذ أبدى أحمد استعداداً للمشاركة في المعركة بصرف النظر عن الطرف، فهدفه الأول هو حمل السلاح، وهو مستعد للقتال مع أي طرف يقبل بجسده القوي البنية من دون أن يسأل عن سنّه».

حتى صيف 2008، كانت الاشتباكات ما زالت تندلع في البقاع وطرابلس، فيما تعمّقت الهوّة بين أبناء الجيل الجديد وبدا انّ الشباب المسيحي لا شأن له بهذه المواجهة التي ارتدت طابعاً مذهبياً بين سنّة وشيعة، الطرفان الأقوى على الساحة المحليّة. ودليل على الضعف المسيحي أنّ السنّة والشيعة كان بامكانهم أن يتقاتلوا من موقع قوّة وهم مطمئنون على وضعهم

ووجودهم بسبب حضورهم المحلي بكل تجليّاته والدعم الاقليمي والدولي (أميركا والسعودية ومصر وسورية وإيران). فوقف المسيحيون المتحالفون إمّا مع السنّة أو مع الشيعة على الحياد في الصراع الميداني في أيّار 2008 وهم ينكرون أن يكون هذا الصراع مذهبياً بين المسلمين بل يلوّنونه بما يطمئن وجدانهم. فيذكر تقرير المجموعة الدولية للأزمات أنّ «كثيرين من المسيحيين يؤيدون عون بغضاً منهم لعائلة الحريري. ويلاحظ أحد مناصري عون أنه رغم الأحداث في بيروت الغربية فإنّ المسيحيين يحتاجون لضم الصفوف مع حزب الله لضمان عدم وقوع لبنان تحت سيطرة الجماعات السنيّة الموالية للسعودية.. وأنّ تيّار المستقبل يريد أسلمة البلاد»[51]. وبالمقابل يرى مؤيدون لسمير جعجع أنّ «حزب الله» يسعى إلى هيمنة إيران وعودة السوريين إلى احتلال لبنان وأنّه يجب المحافظة على التحالف مع الحريري وجنبلاط الذي يحظى بدعم عربي ودولي واسع. ولكن الحقيقة أنّ إحدى محصلات انهيار لبنان المسيحي هو تفكّك إسلامي عنوانه الصراع السني الشيعي على الدولة، وكما يقول جهاد الزين: «إنها مشكلة النظام السياسي بكامله. لا تستطيع ان تطالب المسيحيين بابقاء التنوّع السياسي داخلهم في وقت تمارس فيه الطائفيات السياسية الثلاث الأخرى لدى الشيعة والدروز والسنة أقصى «ازدهارها». والعكس صحيح. ففي ظل ازدهار «الطائفيات الأخرى» يصبح التنوع في نظر الجمهور المسيحي عنواناً للتبعية الطائفية»[52].

لقد فُهم اتفاق الدوحة برعاية قطر في 20 أيار 2008 خطأ أنّه تسوية تاريخية، ولكن انجازه كان أنّه أوقف صداماً كبيراً، فيما بقي البلد مفتوحاً على احتمالات شتى منها مثلاً أن أي تسوية تاريخية مستقبلاً قد تكون نحو المزيد من الإضعاف للمسيحيين. فإما أن يظهر رئيس جمهورية عام 2014 محسوب على الشيعة وإما رئيس محسوب على السنّة (وهذا يشرح أولويات الطرفين حول أهمية قانون الانتخاب الذي يعيد انتاج السلطة ويمهّد لانتخاب رئيس الجمهورية عام 2014). يفهم السنّة والشيعة تماماً ماذا يريدون، أمّا ما يريده المسيحيون أنفسهم فيأتي بالدرجة الثالثة رغم التصريحات الإسلامية أنّ الرئيس هو من حصّة الموارنة.

كتب جهاد الزين: «هذا «الصوت» المسيحي في لبنان يستحق التساؤل إلى أين سيصل في فضاء «الشرق الأوسط» المتزايد الجماعات المتأزمة في دول متأزمة وما اذا كان لا يزال ممكناً سماعه وسط ضجيج أوسع وأكبر... من العراق الى السودان». وأنّ «الجمهور المسيحي المعجب بـ«عفوية الجنرال» يؤيد مشروعه، الذي هو السعي للتساوي مع ما أصبح حالة سياسية مزمنة لدى الطوائف المحمدية: حق وجود «حزب رئيسي قوي» يواجه «ندياً» الأحزاب الرئيسية

المسيطرة على تلك الطوائف المحمدية».

يحدّد الفصل التالي والأخير خيارات المسيحيين في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

الهوامش

1. **نهار الشباب**، 28 آذار 2008، «سامي الجميّل: الفدرالية ليست تقسيماً وكل القيادات المسيحية تدعو اليها بخجل».
2. Carole Dagher, *Bring Down the Walls,* p. 130.
3. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 54.
4. أوغاريت يونان، **كيف نتربّى على الطائفية**، حركة حقوق الناس، 1997.
5. أوغاريت يونان، **كيف نتربّى على الطائفية**، ص 19.
6. أوغاريت يونان، **كيف نتربّى على الطائفية**، من منشور وزّع مع الكتاب في معرض بيروت الدولي للكتاب، جناح حركة حقوق الناس.
7. أوغاريت يونان، **كيف نتربّى على الطائفية**، ص 12-14.
8. السؤال الثاني كان: هل توافق على مبدأ الحرية الجنسية بصرف النظر عما إذا كان الطالب شخصياً يوافق على ممارسة الجنس قبل الزواج؟ فكانت الأجوبة بالقبول على الشكل التالي: 67 بالمئة من الطلاب الذكور من كل الطوائف يوافقون على الحرية الجنسية و59 بالمئة من الإناث. أما الانتماء الديني الطائفي فجاء ليكرس الفكرة الشائعة بأن الشبان المسيحيين أكثر تحرّراً من المسلمين فجاءت النتائج كما يلي: المسيحيون 81 بالمئة يليهم الشيعة دوماً بنسبة 62 بالمئة والسنّة بنسبة 50 بالمئة والدروز بنسبة 47 بالمئة وهي نسبة مرتفعة لدى كل الطوائف. ولا تتوقف المفاجأة هنا بل تتخطاها الى المؤمنين الذين يصلّون من كل الطوائف، فنرى أن نسبة الموافقة على حرية الممارسة الجنسية مرتفعة كثيراً وتصل الى 54 بالمئة لدى ممارسي الصلاة من الديانتين. ويبدو أن عدم وجود عبارة «قبل الزواج» في سياق السؤال قد خفف عقدة الذنب وجعل القبول بالحرية الجنسية عالياً. وبين المؤمنين الذين يمارسون الصلاة تبلغ نسبة الموافقين على الحرية الجنسية 78 بالمئة لدى الشيعة ونسب اقل من عشرين بالمئة لدى السنة والدروز. أما لغير المصلين فتبلغ نسبة الموافقة على الحرية الجنسية 89 بالمئة لدى الطلاب المسيحيين و85 بالمئة لدى الشيعة الذين لا يمارسون الصلاة وفي نسبة لا تختلف كثيراً عن المسيحيين الذين لا يمارسون الصلاة. وفي كل المعدلات لاحظ الإحصاء أن النسب تتقارب إجمالاً بين المسيحيين والشيعة بينما هي أكثر محافظة لدى السنة والدروز. وحاول الإحصاء معرفة نسبة الطلاب الذين يمارسون فعلاً الجنس مع الطالبات، وليس فقط مسألة تمنّي، عبر سؤال غير مباشر: هل تشعر أو تشعرين بالخجل عند شراء الواقي condom («كبّوت» الوقاية الذكري)؟ وافترض الإحصاء أن الطالبة أو الطالب الذي لا يشعر بالإحراج عند شراء الواقي يكون ناشطاً جنسياً. وكانت النسبة بين كل الطلاب 66 بالمئة وهي نسبة عالية جداً. وتصل هذه النسبة بين الذكور الى 80 بالمئة و48 بالمئة لدى الطالبات. ونجد أن المسيحيين والشيعة يأتون في المرتبة الأولى 76% و72% ويتقارب الدروز والسنة في الانخفاض 58% و55%. وحتى بين المؤمنين بلغت نسبة الذين لا يخجلون من شراء الواقي الذكري 64 بالمئة وهي نسبة مرتفعة ولا تبتعد كثيراً عن نسبة الطلاب الذين لا يصلّون. فقد يرفض الملتزمون بشدّة المعاشرة قبل الزواج ولكن تشريع زواج المتعة يسهّل المسألة للذكور والإناث حتى مع الأجنبيات وفي دول غربية.
9. فاطمة رضا، جنود أطفال، **الحياة**، 19 تموز 2008.

10. أسامة مقدسي، **ثقافة الطائفية**، بيروت، دار الآداب، 2005، وجورج قرم **تعدّد الأديان وأنظمة الحكم**، بيروت، دار النهار، 1998.
11. أحمد بيضون، «الطائفية: ملامح لإصلاح معلن»، في **خيارات لبنان**، تحرير نوّاف سلام، بيروت، دار **النهار** للنشر، 2004، ص 57.
12. Edward Said, *Representation of The Intellectual*, New York, Vintage, 2001.
13. في كتابه الأساسي في علم الاجتماع الحديث: Emile Durkheim, *Suicide*, New York, Free Press, 1997
14. René Girard, *La violence et le sacré*, Paris, Hachette Pluriel, 1998.
15. يورغن هابرماس، **الحداثة وخطابها السياسي**، بيروت، دار النهار بيروت، ترجمة جورج تامر، 2004.
16. كما نشرها موقع الحزب التقدمي الاشتراكي على شبكة الانترنت.
17. كريم مروّة، قضايا النهار، **النهار**، 22 تموز 2007.
18. أدونيس، **الثابت والمتحوّل**، بيروت، دار الفكر، 1986، ثلاثة أجزاء.
19. جورج طرابيشي، **نقد نقد العقل العربي نظرية العقل**، الجزء الأول، دار الساقي، 1999. **ونقد نقد العقل العربي إشكاليات العقل العربي**، جزء 2، دار الساقي، 1998. **ونقد نقد العقل العربي وحدة العقل العربي الإسلامي**، جزء 3، دار الساقي، 2002. **وفي ثقافة الديمقراطية**، دار الطليعة، بيروت، 1998.
20. Arnold Toynbee, *A Study of History*, USA, Oxford University Press, 1987.
21. وضاح شرارة، **دولة حزب الله**، بيروت، دار النهار، 1997. أحمد بيضون، **الجمهورية المتقطعة**، بيروت، دار **النهار**.
22. طوني صغبيني، «لبنان من سويسرا الشرق إلى... بلجيكا الشرق، **الأخبار**، 18 كانون الثاني 2008.
23. **نهار الشباب**، 28 آذار 2008، «سامي الجميّل: الفدرالية ليست تقسيماً وكل القيادات المسيحية تدعو اليها بخجل».
24. كمال ديب، **أمراء الحرب وتجار الهيكل رجال السلطة والمال**، دار النهار للنشر، بيروت، 2007.
25. «النضوج الفدرالي للبرلمانية اللبنانية»، جهاد الزين، قضايا النهار، النهار، 24 حزيران 2005.
26. «النضوج الفدرالي للبرلمانية اللبنانية»، جهاد الزين.
27. Naim Kassem, *Hizbollah – The Story from the Inside*, p. 60-61.
28. وضّاح شرارة، **دولة «حزب الله» – لبنان مجتمعاً اسلامياً**، ص 165.
29. فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (3)، حازم صاغيّة، **الحياة**، 6 كانون الثاني 2005.
30. فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (3)، حازم صاغيّة، **الحياة**، 6 كانون الثاني 2005.
31. فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (3)، حازم صاغيّة، **الحياة**، 6 كانون الثاني 2005.
32. وضّاح شرارة، **دولة «حزب الله»**، ص 240.
33. فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (3)، حازم صاغيّة، **الحياة**، 6 كانون الثاني 2005.
34. وضّاح شرارة، **دولة «حزب الله»**، ص 210.
35. Naim Kassem, *Hizbollah – The Story from the Inside*, p. 86.
36. فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (5) حسن نصر الله: تكوينه وقيادته ومشروعه للهيمنة الطائفية، حازم صاغيّة، **الحياة**، 8 كانون الثاني 2005.
37. وضّاح شرارة، **دولة «حزب الله»، لبنان مجتمعاً اسلامياً**، ص 122.
38. فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (5) حسن نصر الله: تكوينه وقيادته ومشروعه للهيمنة الطائفية، حازم صاغيّة، **الحياة**، 8 كانون الثاني 2005.
39. أحمد بيضون، **الجمهورية المتقطعة**، ص 61.

40. أحمد بيضون، **الجمهورية المتقطعة**، ص 61-62.
41. فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (5)، حازم صاغيّة، **الحياة**، 8 كانون الثاني 2005.
42. 5 حزيران 2008، محطة أل بي سي.
43. الوكالة الوطنية للأنباء، 8 حزيران 2008.
44. إيلي الفرزلي، حديث مع أو تي في، 9 حزيران 2008.
45. كمال ديب، **أمراء الحرب وتجار الهيكل**، الفصل الخامس عشر.
46. فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (3): البحث عن قضية مركزية وعن صفاء يحتضن النمو والنموذج، حازم صاغيّة، **الحياة**، 6 كانون الثاني 2005.
47. فصول من قصة «حزب الله» اللبناني (5)، حازم صاغيّة، **الحياة**، 8 كانون الثاني 2005.
48. «حزب الله والأزمة اللبنانية»، 10 تشرين الأول، 2007. International Crisis Group, no. 69.
49. «لبنان: حزب الله يوجّه سلاحه إلى الداخل»، 15 أيار 2008، International Crisis Group, no. 23.
50. «الطفل الجندي» هو أي شخص دون الثامنة عشرة من عمره، يكون مشتركاً في أي نوع من أنواع القوات أو الجماعات المسلحة النظامية وغير النظامية منها وبأي صفة كانت. ويتحدّث تقرير **الحياة** (19 تموز 2008) عن تجنيد الأطفال في بلاد تعاني النزاعات الداخلية، وهو ما تم توثيقه في لبنان خلال الحرب اللبنانية التي شهدت استعانة بالأطفال في شريحة عمرية بين 14 و18 سنة في نقل المؤن إلى الخطوط الأمامية وتدريبهم على القتال في فترات الذروة. وغالباً ما تورط الأطفال الذين يُجنّدون في صفوف الميلشيات بالإدمان على المخدرات أو الكحول وغيرها من الأمور التي تهدّد مستقبلهم حتى ولو انتهت مرحلة تجنيدهم.
51. «لبنان: حزب الله يوجّه سلاحه إلى الداخل»، 15 أيار 2008، International Crisis Group, no. 23، ص 5.
52. «النضوج الفدرالي للبرلمانية اللبنانية»، جهاد الزين.

الفصل العاشر

نحو 2020... خيارات مسيحية

36. وقفة تأمّل

في نهاية العام 2008، وباستثناء لبنان، أصبح صوت المسيحيين في أنحاء المشرق شيئاً من الماضي، فيما أدّت الهجرة وانحسار الدور السياسي إلى تراجع هذا الصوت. يبقى لبنان بحجم الوجود المسيحي الكبير نسبيّاً فيه الواحة الأخيرة التي يمكن أن يستمرّ فيها العيش المشترك مع المسلمين والنفوذ السياسي للمسيحيين. في هذا الفصل نخلص بنتائج الفصول التسعة السابقة لنطرح ملفّات الخيارات التي على مسيحيي لبنان مناقشتها فيما بينهم، ومع المسلمين للنهوض بدولة لبنانية حديثة تلّبي طموحات كل المواطنين. فيما يلي لائحة الخيارات وهي جزئية في أفضل الأحوال، ولكن سيلاحظ القارىء أنّ في كل منها تشعبّات تصلح لتكون خيارات إضافية:

(1) خيارات حول منطلقات الحوار.

(2) خيارات تجاه سورية والعالم العربي.

(3) خيارات تجاه أوروبا وأميركا.

(4) تجديد الصيغة الوطنية للنظام اللبناني.

(5) إلغاء الطائفية أو العلمنة.

(6) الفدرالية الجغرافية.

(7) التعدّدية الثقافية.

(8) المصالحة والمصارحة .

(9) دولة الرعاية المدنيّة.

(10) تجديد «الفكرة اللبنانية».

شهدنا في الفصول 2 و3 و4 زوال دولة لبنان المسيحي عام 1976 ودخول اتفاق الطائف عام 1989 الذي أنهى دستوريّاً هذه الدولة وقلّص نفوذ المسيحيين، وصولاً إلى سقوط الكانتون عسكريّاً عام 1990. وعالجنا في الفصول 5 و6 و7 الإحباط المسيحي وسلوك القيادات الإسلامية في إدارتها للبلاد بشكل لا يحترم مواثيق الطائف، وهجرة الشباب في التسعينات ونهاية صلاحيات رئيس الجمهورية وأزمة الانتخابات الرئاسية بين 2006 و2008. وتمهيداً لهذا الفصل، قدّمنا في الفصلين 8 و9 تحليلاً للتطوّر الديمغرافي بجميع عوامله وتشعبّاته وواقع الجيل الجديد.

نخلص إلى أنّ صُورَ اليوم مجتمعة قد تخلق سيكولوجية مريرة بأنّ العد العكسي قد ابتدأ للمسيحيين في لبنان، ليس فقط من ناحية نفوذهم السياسي التاريخي في بلد خلقوه بمساعدة فرنسا على قياس طموحاتهم في المشرق، بل عددياً أيضاً. فإذا كان اختلال الديمغرافيا لصالح المسلمين عام 1990 (60 إلى 40 بالمئة) من أسباب إخراج اتفّاق الطائف بالنص الذي أتى به، فهل يؤدي اختلال الديمغرافيا المستجد (70 إلى 30 بالمئة لصالح المسلمين) إلى إعادة النظر في الدستور؟ وماذا سيكون عليه هذا البلد عام 2020 بدون مساهمة ودينامية سكانه المسيحيين؟ وما هو موقف المسلمين إذاً من هذه التطورات؟

لقد قدَّرَت عدّة مراجع نسبة المسيحيين في لبنان بثلث عدد السكان في لبنان عام 2000، وباتت جميع التقديرات تشير إلى أن عدد المسيحيين المقيمين في لبنان مع حلول العام 2010 لن يتجاوز 27 بالمئة، فيما شكّل الشيعة 30 بالمئة تقريباً والسنّة نسبة مماثلة للشيعة. وتشير دراسة ليوسف الدويهي[1] إلى أنّ نسبة الموارنة المسجّلين (ومنهم غير مقيم) قد تدنّت إلى 19 بالمئة من السكان عام 2005 بعدما كانوا يشكـّلون نسبة 80 بالمئة من دويلة جبل لبنان عام 1918. أمّا الروم الأرثوذكس فرغم حجمهم الكبير نسبيّاً حالياً (7 بالمئة) إلا أنّهم لم يسعوا إلى «أرثوذكسية سياسية»، ولذلك فهم وأقليات مسيحية أخرى يعوّلون بالدرجة الأولى على الموارنة لإدارة سفينة النجاة نحو لبنان ديمقراطي يضمن حقوق الأقليات.

في ظل التحوّلات الديمغرافية والاقليمية المستمرة وفي غياب الدولة العلمانية الديمقراطية، ليس مستغرباً أن يؤدي الوضع إلى انحسار للمسيحيين ربما إلى نسبة 20 بالمئة من السكان عام 2020 أو 2025. ولا يوجد أي ضمانات، قياساً إلى الماضي القريب والبعيد، أنّ تتحرّك الطوائف عند استحقاق نهاية عهد الرئيس ميشال سليمان عام 2014 لتطالب برئيس جمهورية مسلم (سني أم شيعي؟). وتكون ساعتئذ قد اكتملت مسألة إفراغ المشرق العربي من النفوذ

المسيحي المهم وبات لبنان شبيهاً بسورية ومصر من حيث تواجد مسيحي بدون نفوذ أو سلطة ذات قيمة.

ولكن الديمغرافيا ليست قدراً، بل يمكن أن تلغي توقعات الديمغرافيين عوامل سياسية وثقافية واقتصادية، فيعود ويتعزّز الدور المسيحي ويلي ذلك صعود في أرقام المسيحيين في لبنان والمشرق وازدهار وجودهم. ولذلك على الفعاليات والنخب المسيحية وقياداتهم السياسية ان تلتقي مع المسلمين المتنوّرين على خطة طوارئ لإحياء الدور المسيحي في لبنان، ليس كما كان في السابق بل من منطلقات عدّة نحدّدها هنا كخارطة الطريق للمسيحيين قبل حلول العام 2020. ثمّة أكثر من سبب للتفاؤل، فلقد تأكّد الزعماء المسلمين بأنّ لبنان يزول ويغرق في حرب بين المسلمين بدون مسيحييه، وما زال لبنان، وإن نسبيّاً، يعمل بموجب النظام الديمقراطي وفصل السلطات، وخرج جيشه من الأزمات الأخيرة موحّداً، فيما استعيدت هيبة رئاسة الجمهورية عام 2008 بعد سنين من الانحدار، وحقّق اتفاق الدوحة بعض التحسّن في التمثيل المسيحي في البرلمان، كما ظهر أكثر من مؤشر عام 2008 إلى انعطاف المنطقة نحو السلام.

37. الخيار الأول هو الحوار

مسيحيو لبنان هم عند مفترق طرق عشيّة العقد الأخير من الذكرى المئوية الأولى لقيام دولة لبنان الكبير (2020)، وثمّة خيارات تطرح نفسها على المستويين المحلي والاقليمي لرسم خريطة تؤدي إلى كنز الاستقرار والحرية والازدهار. وهي خيارات تنطلق في مجموعها من أولوية الحوار حول العنف والحرب والتصادم، أو من مقولة أصبحت ثابتة لبنانية أنّ اللبنانيين محكومون بالحوار.

نشرت صحيفة **النهار** عدداً خاصاً عبّر عن سوء حال الحوار اللبناني اللبناني حتى في عنوان العدد: «عثرات الحوار المسيحي الاسلامي في لبنان»[2]. أمّا عناوين المقالات التي كتبها باحثون ورجال دين فلم تكن أكثر تفاؤلاً، وعلى سبيل المثال:

«نعم! الحوار في خطر».

«الحوار الوطني معطّل على كافة المستويات».

«الحوار لا يدعم الوحدة الوطنية».

«حتى نوقف الرياء المتبادل».

«الحوار لا يقدر أن يحسم أزمة لبنان الوجودية»، «ما العمل؟»، و«الحوار المزيّف».

حتى الذين انخرطوا في الحوار في لبنان أصابهم الملل من تعدّد الملفات والمطالب والمطالب المضادة، وباتوا يميلون إلى الابتعاد عن الحوار. لكن المعضلة كانت أن حروب لبنان وحلقات العنف أثبتت أنّ لا بديل عن الحوار. والدليل أنّ السلم الأهلي جاء بعد سلسلة حوارات في الثمانينات (منذ وثيقة سليمان فرنجية مروراً بمشروع الياس سركيس ومؤتمري جنيف ولوزان والاتفاق الثلاثي ومؤتمر الطائف) تتوّجت بحوار الطائف الذي صاغ دستوراً جديداً، وحوار الدوحة الذي أوجد تسوية للأزمة عام 2008. فلم يكن ممكناً حلّ الأمور عبر فوهة المدفع.

إرتكب اللبنانيون كافة المعاصي، بدءاً بتزوير الانتخابات إلى التطهير المذهبي، والإثني للمناطق والذبح على الهوية، ولكنّهم خسروا جميعاً عندما نُظّفت المناطق واستتبت الأمور في الثمانينات لأمراء الحرب، وانتقل الاقتتال الى داخل كل فئة[3]. فلم يكن أسوأ من حكومة سيئة مقتوها قبل الحرب سوى أمير حرب يحكمهم بأسلوب دكتاتوري أثناء الحرب، فغابت المؤسسات الدستورية وبقي «الأمر لي» لسان حال قادة الميليشيات. وهذا عانى منه اللبنانيون وباتوا توّاقين إلى دولة عصرية حديثة وإلى جيش شرعي.

لم يخل الأمر أنّ مراحل حوار وطني عديدة كانت مزيّفة ولم يكن هدفها الوصول إلى اتفاق بمقدار ما كان تسجيل موقف من جهة تجاه جهة أخرى، أو لحفظ ماء الوجه والظهور بمظهر الساعي إلى الحوار والحل. ومن البديهي أنّ تسجيل الموقف كان يعني التصادم وتعويم الشقاق واشتداد الخلاف، وبالتالي الوصول إلى كلام تصعيدي عبر الأثير وشتائم وانخفاض مريع لسلّم التخاطب الحضاري. وكل هذا كان يحصل تحت شعار المطالبة بحقوق هذه الطائفة أو تلك، أو بتحسين موقعها في التركيبة اللبنانية، ومحاصصة وغنائم بين الزعماء. هذا النمط من الحوار طغى على كل أسلوب عداه في لبنان ما بعد الحرب مع اصرار الجميع على الديمقراطية. مع أنّ الديمقراطية تطلب أولاً «الحد الأدنى من إرادة العيش معاً في بلد واحد ومجتمع واحد» على حد قول ارنست رنان[4]. وهذا المبدأ يتضمّن الشروط التالية:

* التفاهم على أنّ المحافظة على لبنان تعني أنّ الحوار المتواصل أمر لا بد منه. وأنّ هذا الحوار يجب أن يؤدي إلى تنازلات وحلول وسطية. ففي مجتمع تعدّدي لا يحصل طرف على كل طلباته.
* التفاهم على ضرورة المحافظة على سيادة لبنان واستقلاله وعدم اللجوء إلى حماية ودعم قوى خارجية لطموحات داخلية.
* ضرورة الإبقاء على جيش شرعي وطني قوي وموّحد. إذ كما تبيّن من حروب لبنان

وغيره أنّ أولى مظاهر تفتّت الدول التعددية هو تعطيل الجيش وتهميش دوره. لأنّ مهمة الدفاع عن المجتمع المجزّأ إلى كانتونات تصبح من صلاحية الميليشيات ويستبيح الخارج حدود البلد بحجّة مساعدة هذا أو ذاك أو فرض الأمن بتكليف دولي.

* التفاهم على لغةِ تخاطبٍ سياسيّةٍ أخلاقية. إذ من المعقول جدّاً أن يُساء استعمال التعابير والمفردات في مجتمع تعددي لتعني أشياء مختلفة، وبالتالي تؤدي إلى مزيد من سوء التفاهم وتعميق الخلاف وربما إلى العنف.
* وكل هذا يحتاج إلى بيئة إقليمية هادئة خاصة بين العرب واسرائيل وكذلك بين العرب أنفسهم، فلا يتهوّر أحدهم في مغامرات تكون نتيجتها مزيداً من المآسي للبنان.
* التفاهم بين اللبنانيين على مبادئ سياسة لبنان الخارجية حتى لا يتم مزج المصالح الطائفية الضيقة بمصالح الدول الخارجية (ايران والسعودية واسرائيل وسورية والولايات المتحدة) بعيداً عن مصلحة لبنان.
* التركيز على المنهاج التربوي في المدارس والجامعات كي ينفتح أبناء الطوائف على بعضهم البعض ويتعرّفوا إلى عادات بعضهم وتاريخهم وديانتهم، الخ. من السهل جداً في مجتمع تعدّدي خلق جزر تربوية ما يؤدي إلى حرب ثقافية وعقلية عدائية تجاه الآخر.

لقد دخل اللبنانيون في عدد من الحوارات الوطنية البنّاءة لمعالجة أمورهم السياسية. وإن كان مقبولاً اعتبار مجلس النواب لجنة دائمة للحوار بين 1926 وحتى الخمسينات، إلا أنّ الحوار البرلماني ارتدى دائماً طابعاً رسمياً ثم خلا من المصارحة بعد انتخابات 1956. فيكون الحوار الأول غير الرسمي هو الذي رعته «الندوة اللبنانية» عام 1965 (ونشرته دار النهار في مجلّد واحد)[5]. خاطب هذه الندوة نخبة من شخصيات لبنانية وعربية وأجنبية ومنهم شخصيات مثّلت فئات لبنانية عديدة، وقالت إنّ لبنان هو بلد مختار للحوار المسيحي الإسلامي، وإنّ المسيحية والإسلام يلتقيان في الإيمان بإله واحد ويهدفان إلى توثيق القيم الروحية والأخلاقية المشتركة التي تحفظ كرامة الانسان. وكانت هذه الندوة التجربة الأولى في لبنان والعالم العربي لخوض مواضيع حساسة وتتعلق بعلاقات المذاهب، حسبما رأى المطران جورج خضر الذي كان أحد المحاضرين في الندوة. كما شارك الإمام موسى الصدر[6] والأب يواكيم مبارك وكمال جنبلاط وصلاح لبكي وسعيد عقل والياس ربابي وفؤاد افرام البستاني وغسّان تويني وإدوار حنين وجورج نقّاش وافلين بسترس وميشال شيحا ورنيه حبشي وفؤاد عمّون ورضا وحيد

وخطّار شبلي وسليم عبو ورئيف خوري وجواد بولس وحسن صعب وصبحي الصالح وأنسي الحاج وبهيج طبّاره وغريغوار حدّاد وناصيف نصّار وإيلي سالم وشارل حلو وآخرون[7]. ولا نذكر هذه العيّنة من كوكبة الأسماء إلا للتأكيد على أنّ للحوار أهله في لبنان، وهم كُثر، ومتى وُجدت إرادة الحوار سيكون في لبنان حشد كبير من المؤدّبين والمثقفين والحريصين على إنجاحه.

وفي الحال، فإنّ المطلوب من الحوار هو مزج الديمقراطية بالأفكار النيّرة للديانات السماوية ليصبح مثمراً يعالج قضايا مشتركة لكل اللبنانيين،كمسائل الوضع الاقتصادي والمعيشي وحقوق الإنسان والحريّات العامة، ووضع أسس لقيم حضارية مشتركة وللمشاركة السياسية الصحيحة. وثمّة مجموعة من القواسم المشتركة تجمع بين مثقفين لبنانيين من طوائف عدّة كاللقاء على العلمانية والحقوق المدنية وفصل السلطات والديمقراطية. ويشير أكاديميون، كأحمد بيضون ونوّاف سلام مثلاً، إلى أنّ الحوار سيكون صادقاً إذا تجاوز الطوائف والخطاب الطائفي، ووصل إلى تفاصيل مجتمع ديمقراطي علماني حيث يصبح المرء متحرّراً فعلاً من قيود طائفته وسلطة رجال الدين، التي لا تتزحزح، والتي تثقل حياته من الولادة إلى الوفاة. وليس صدفة أن يكون عنوان كتاب أعدّه نوّاف سلام عام 2004 هو **خيارات للبنان**[8]، فكتب سلام عن إصلاح النظام الانتخابي، وكتبت فاديا كيوان عن اللامركزية، وأحمد بيضون عن الطائفية، وسليمان تقي الدين عن الإصلاح في القضاء وسمير فرنجية عن العلاقات اللبنانية السورية.

ومن المؤسسات الخاصة التي أغنت الحوار حول الشؤون الوطنية كان «مرصد الديمقراطية في لبنان» وهو مشروع للمجتمع المدني بدعم من الاتحاد الأوروبي، وبإدارة الأكاديمي أنطوان مسرّة. يرى مسرّة أنّ «الأبحاث عن الديمقراطية في لبنان تعطّلت بتعقيدات تتضمن الخفر من التعددية الطائفية والغربة الثقافية والتحجّر الفكري. وأنّ اي تراجع للنظام الديمقراطي في لبنان سيهدّد مستقبل العلاقات بين الطوائف في لبنان والمنطقة ويمهّد لعودة الحرب». لقد عقد المرصد سلسلة من اللقاءات والحوارات والمؤتمرات لدراسة وتعميم الديمقراطية. حضر إحدى هذه المحاضرات ممثل «حزب الله» الذي سأل: لماذا يدعم الاتحاد الأوروبي هذا المشروع ولماذا يديره مسيحيون؟». أجابه مسرّة: «حسناً، ليتك تدلّنا إذا كنت تعرف عن أي بلد عربي مستعد لدعم مرصد للديمقراطية يقوم بتقويم ومراقبة الحياة العامة وينشر دراسات عن احترام الأصول الديمقراطية في الدولة. نكون لك من الشاكرين». وربما أعجب جواب مسرّة ممثل «حزب الله» حيث استضاف تلفزيون المنار حلقة خاصة مع مسرّة لنقاشٍ حامٍ حول

«المنشأ الغربي لمقولة المجتمع المدني» وماذا تعني وكيف توافق بين مقولات المجتمع المدني وأهداف الإسلام حول العدالة والدمج الاجتماعي»[9].

بات حال المسيحيين عام 2010 بين مطرقة غرب تقوده أميركا ويقول بأنّه «مسيحي يهودي»، وسندان شرق تهدّده الأصوليات الإسلامية، تبرز فيه جمهورية إيران الاسلامية والحركات السلفية السنيّة في العراق ومصر والخليج العربي. البيئة التي سادت في الشرق وضعت خيارات المسيحيين الثقافية والاجتماعية تحت المجهر الإسلامي موضع نقد وتمحيص، وعلاقاتهم التاريخية وزياراتهم إلى الغرب موضع شك ورقابة. وأي مواجهة بين الغرب الذي تقوده أميركا والعالم الإسلامي وخاصة إيران سيجلب وبالاً على المسيحيين ويكاد ينهي الحالة الديمقراطية الخاصة التي نعم بها اللبنانيون لتسعة عقود. ولكن الوقت ما زال متوفّراً في العقد العاشر من حياة الديمقراطية اللبنانية لدراسة الخيارات حول ما يمكن أن يعمله المسيحيون.

أول خطوة في تحديد الخيارات هي التخلّي عن الرهانات والاعتراف أنّ طرح المواجهة بين الشرق والغرب فيه شيء من المبالغة وليس مسألة حتمية، فلا ترمي ثقلها مع هذا الطرف ضد ذاك في «المواجهة». المواجهة بين «غرب مسيحي» و«شرق اسلامي»[10] هي مرحلة عابرة لأنّ الخلاف ليس حول جوهر الديانتين المسيحية والإسلام والهوّة بين الشرق والغرب مليئة بالأوهام والخرافات. كما أنّ الخلاف ليس اقتصادياً، إذ إنّ العالم الإسلامي بأسره منضوٍ ومتأقلم جدّاً مع النظام الرأسمالي المعولم الذي تتزعّمه أميركا وتسير فيه أوروبا واليابان. كما أنه ليس حتى سياسياً لأنّ أي خلاف سياسي يمكن أن تحسمه الحوارات والاتفاقات. فلو توفّرت الإرادات لأمكن التفاوض حول القضية الفلسطينية والاحتلال الأميركي للعراق، لأنّ موضوع فلسطين والعراق ليس حول الإسلام والمسيحية بل استعمار واستيطان كلاسيكي. ويمكن عبر الحوار الوصول إلى حلول ديبلوماسية بين واشنطن وطهران حول خلافاتهما، إلخ.

لا يجب أن يقبل مسيحيو لبنان والمشرق أن تكون أوروبا هي المجسّد للمسيحية في العالم. لقد قضت أوروبا الكاثوليكية على الامبراطورية البيزنيطة عبر الحروب الصليبية في القرن الثالث عشر، فانعزل مسيحيو المشرق عن التواصل مع أوروبا في قرون من الاضطهاد المملوكي والذميّة تحت الأتراك. ثم تركت روسيا أرثوذكسيتها بعد الثورة البلشفية وأصبحت شيوعية في القرن العشرين. ولكن هذ االتاريخ لا يعني أنّ المسيحية المشرقية لا وزن لها، بل عليها أن تكون رائدة بمسيحية وطنية مميّزة بعدما زال نفوذ روسيا واليونان أمام المدّ الغربي

الذي أصبح اسمه الحضارة اليهودية – المسيحية Judeo-Christian Civilization تقوده الولايات المتحدة.

ولكن المحك في كافة الأزمات التي تعصف بالمنطقة هو الزمن. إذ لربما استغرق حلّها سنوات أو عقداً أو عقدين، وليس من ضمانة أنّ مسيحيي المشرق – في العراق أو لبنان أو فلسطين – سيصمدون أم سيضعفون أكثر ويغادرون. من هذا المنطلق وطالما أنّ الخطر الإقليمي والدولي هو الأكثر حضوراً، نبدأ معالجة خيارات المسيحيين في الجانب الإقليمي.

38. خيارات مسيحية تجاه العرب والغرب

لقد خلا الكتاب من من تفاصيل الدور الخارجي في تحرّك الطوائفية اللبنانية. ذلك أنّ هدفنا كما أشرنا في الفصل الأول هو إبراز الدور الأساسي الذي تلعبه القوى اللبنانية المحلية في الأزمة اللبنانية التي نعتبر أهم أن تجليّاتها صراع أقليّات يقودها أمراء حرب وتجّار، حيث لا ينفع أي كلام عن تخوين أو عمالة أو تبعية في توصيف الزعماء اللبنانيين لبعضهم البعض. نعم، أميركا وإسرائيل وسورية وإيران والسعودية وفرنسا، إلخ، هي دول فاعلة وحاسمة في الوضع اللبناني. هكذا كانت منذ قيام لبنان، وإن تغيّرت أسماء هذه الدول كل عقد أو أكثر. إنّه الاستعداد الداخلي الدائم للاستنفار والانقضاض على الخصم وذلك بجلب مساعدة خارجية عسكرية ومالية وسياسية، لاستكمال مشروع صعود طائفة ما، للحصول على حصّة أكبر من النظام السياسي. وبالمقابل تمسَّكَ الزعماء في السلطة بمواقعهم، اليوم أو في السابق، واستدرجوا عروض الدعم الخارجي. فلم يكن ثمّة أولوية لاقتصاد ولا لوطن ولا لوحدة الجمهورية الجغرافية، ولا لحفظ المؤسسات الدستورية كالبرلمان والقوى الأمنية والجيش ورئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، والأمثلة كثيرة.

ولكن كل هذا لا يلغي أن يكون للخارج العربي والأجنبي التأثير والتدخّل المباشر والمصيري في تحولات الأقليات الدينية في لبنان وطموحاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. ذلك أنّ ادعّاء أي طرف خارجي الرغبة في الدفاع عن أقليّة لبنانية يكون حصان طروادة الذي على اللبنانيين أن يتفقوا على إقفاله. وفيما يلي بعض الأفكار حول تطوير العلاقة مع البيئة الاقليمية.

أولاً، عروبة مسيحية ديمقراطية

إنّ زوال المسيحيين في لبنان والمشرق هو خسارة ليس فقط للعالم العربي بل للعالم أجمع. ذلك أنّ الوجود المسيحي في المشرق هو اساس المسيحية ورمز الاستمرارية ووجه رسالة البشارة. وغياب المسيحيين عن الأرض المقدسّة، ونعني لبنان وفلسطين وسورية والعراق، يُفقد الإسلام صورته المنفتحة على العالم ويشوّه صورة الغرب الذي يسعى إلى عداء العالم الإسلامي دون أن يكترث للوجود المسيحي في المشرق. لقد أصبح عدد اللبنانيين المسيحيين في المغتربات – وخاصة في القارة الأميركية – أكبر بكثير من عدد المقيمين في لبنان، وخاصة من أبناء الكنائس المارونية والكاثوليكية. كما بيّنت التطورات الاقليمية والجيوسياسية منذ العام 1900 حتى اليوم أنّ الأمر ليس على ما يرام بالنسبة للوجود المسيحي في المشرق. وحتى 1989، لم يكن للمسيحيين المشرقيين أي وزن سياسي في المشرق الأوسع خارج لبنان. ولكن مذ ذاك التاريخ بدأ هذا الوزن يتهدّد في لبنان أيضاً.

يعتقد المطران حميد موراني أنّ العزلة التاريخية للموارنة في جبل لبنان في الماضي تُستبدل بدفع نحو العروبة «ما يطرح السؤال حول احتمال استمرارية العلاقة بين الهوية المارونية والتاريخ الذي ننتمي إليه». وهذا يحقّق نبوءة الرئيس الراحل إلياس سركيس بأنّ «العروبة قدرُنا». فالمسلم اللبناني هو عربي الانتماء حسب تقاليده وانتمائه عند الولادة، والمسيحي اللبناني يصبح عربياً وفقاً للضرورة التاريخية والاجتماعية والسياسية. فيكون «ماضي لبنان مارونياً وحاضره موضع نزاع بين آراء وأفق متعددة، ومستقبله عربياً». فإذا كان قدر لبنان أن ينتهي عربياً، فالمطلوب للبنان القرن الحادي والعشرين، لكي يستمر، عروبة منفتحة تسمح بالانتقاد وعروبة ديمقراطية. فيصبح «للبنان مهمّة إيجابية تجاه العالم العربي هي أن يكون عقله النقدي يقول الحقيقة للعرب من موقع قوّة منحته إيّاها تعدّديته وحريّات أبنائه». هكذا إذاً يمكن الكلام عن مساهمة جديدة للموارنة في نهضة عربية جديدة للقرن الحادي والعشرين. ويكون انتماؤهم للعرب حصل باقتناع وتجرّد وليس عبر اضطهاد وقدر مفروض. هذه المهمة الجديدة مستوحاة من رسالة البابا لمسيحيي لبنان[11].

المسيحيون العرب هم حاجة عربية واسلامية. وإنّ المساهمة المسيحية الأساسية في القرن العشرين في لبنان والمشرق كانت في نشر فلسفة الدولة الحديثة القائمة على المساواة والعدل، بصرف النظر عن ديانة المواطن، والنظام البرلماني وفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. لقد رأى مؤرخ فرنسي (جان بيار فالوغن) أنّ المسيحيين «لكي يعيشوا كأقليات في بيئة اسلامية كان عليهم أن ينكروا ذاتهم ويتخلّوا عن خصوصيتهم الدينية، واعتبار

خصوصية الجماعة مسألة رجعية، من أجل الوصول إلى مجتمع حديث»[12]. حتى ميشال عفلق مؤسس «حزب البعث» بنى مفاهيمه على مقولة أنّ «العروبة هي جسد روحه الاسلام». كما أنّ الإسلام هو جزء من شخصية المسيحي المشرقي كما جاء على لسان أمين المعلوف: «أنا مسيحي ولغتي الأم هي العربية وهي لغة الإسلام المقدسّة، وهذا الثنائي، مسيحيتي ولغتي العربية، يشكـّل فعلاً هويتي»[13]. وهذا ما حاول شرحه مثقفون لبنانيون مسيحيون للعقل الغربي كيف أن يكون المرء عربياً ومسيحيّاً في آن. وهذا ما زال غير واضح حتى لزعامات العالم الغربي ومجهولاً تماماً على المستوى الشعبي في أوروبا وأميركا.

ضعفُ المسيحيين له أسباب عديدة، فثمّة دول عربية لم تقدّم تسهيلات ليعيش المسيحيون بكرامة وليمارسوا شعائرهم الدينية بحريّة ويفتحوا دور عبادة ومؤسسات خاصة أو عامة. وبعض هذه الدول صادر مدارس وجمعيات المسيحيين أو تحوّلت هذه الدول إلى الاشتراكية العربية والتأميم في اقتصادها ونظامها السياسي، ما أفقد الأقليات المسيحية قدرتها المالية والعلمية والثقافية وبعث عند بعض المسيحيين عقدة الخوف والاضطهاد التاريخي، وكأنّ القرون التي مضت عادت وكأنّها فصل مستمرّ.

لقد طالب البعضُ الموارنةَ بالانفتاح على العالم العربي والانخراط في في ثقافته، وذهب الرئيس إلياس الهرواي في اتجاه معاكس بمطالبة المسلمين أيضاً الانفتاح على المسيحيين العرب في الشرق وعلى العالم المسيحي في الغرب. ففي مؤتمر القمة الإسلامية في طهران في كانون الأول 1997، كان الهراوي العضو غير المسلم الوحيد في المنظمة الإسلامية، جيث ألقى كلمة لبنان ودعا العالم الإسلامي «لينفتح ويُظهر وجه الإسلام الحقيقي وهو التسامح، وينعش دور المرأة في المجتمع ويقبل التحدّي الحضاري الذي يتجاوز الحوار العربي الأوروبي».

كان لبنان في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وخاصة بعد 11 ايلول 2001، النموذج الوحيد الذي تسلّح به العرب لمواجهة الإعلام الغربي القاسي بحقّهم. ها هنا دولة عربية يعيش فيها أبناء 18 طائفة مسيحية واسلامية. وحتى داخل لبنان مثّل المسيحيون نسغ الجغرافية في عروق البلاد، فَهُم، وخاصة الموارنة، كانوا منتشرين في سائر المحافظات وفي قرى وبلدات مختلطة مع الشيعة والسنة والدروز من عكار شمالاً إلى عين إبل جنوباً. في حين يصعب تسمية قرية يعيش فيها سنة وشيعة ودروز جنباً إلى جنب. ويصف وضّاح شرارة الانتشار المسيحي في أرجاء لبنان بأنّه يوضّح صفة لبنان كموزاييك طوائف يمثّل فيه المسيحيون الاسمنت الذي يلصق الكل. ولكن إذا غادر المسيحيون لبنان فماذا يحصل لهذا

الموزاييك؟ (وهذا الإسمنت هو أيضاً الملح بمقولة المسيح حول دور المسيحيين وانفتاحهم: «أنتم ملح الأرض، فإذا فَسُد الملحُ فأي شيء يملّحه؟ إنّه لا يصلح الاّ لأن يُطرَحُ في خارج الدار فيدوسه الناس. أنتم نور العالم. لا تخفى مدينة على جبل ولا يُوقدُ سراجٌ ويوضع تحت المكيال بل على المنارة ليضيء لجميع الذين هم في البيت. ليضيء نوركم هكذا للناس ليروا أعمالكم الصالحة فيمجدوا أباكم الذي في السماوات»).

ويشكو محمد السماك أنّ الحياة العامة اللبنانية دارت في حلقة مفرغة من العمل الطائفي المصلحي ولم تنتقل إلى عمل جماعي اسلامي - مسيحي يهدف أولاً إلى تثقيف المجتمع العربي المحيط. أما المثقّف المسلم فهو يحتاج إلى المثقّف المسيحي لتدارك صعود الأصوليّات وفشل العرب والعالم الثالث معه في مواجهة الهيمنة والهجمة الغربية، دفاعاً عن الحداثة ومُثُل الحريّة والديمقراطية[14].

منذ الخمسينات من القرن العشرين، والوجود المسيحي في المشرق مهدّد بالذبول وحتى بالانقراض، وقد انقرض فعلاً في بعض البلدان. إنّ معدلات الولادات المتدنيّة، مربوطة بهجرة متفاقمة في أوساط المسيحيين إلى أوروبا والأميركتين وأوستراليا وهجرة الأدمغة، تؤشر إلى احتمال الامحاء التام للوجود المسيحي في المشرق بحلول العام 2050. وصورة الوضع الحالي بالنسبة للمسيحيين اللبنانيين والعرب في المغتربات ليست ورديّة أيضاً. فالمسيحيون المشرقيون يندمجون بسرعة في المجتمعات الغربية وأبناؤهم يندمجون أكثر لأنّهم وُلدوا في تلك المجتمعات. في حين من تبقّى من المسيحيين في لبنان وسورية والعراق والأردن وفلسطين من جماعات وكنائس وقيادات ومثقفين مصاب بقلق كبير على المستقبل. وما تصريحات بطاركة كل الكنائس من الموارنة إلى السريان إلا تعبير عن هذا القلق من جراء الهجرة المتواصلة وانعدام وحدة الصفوف وتراجع النفوذ السياسي على المستوى الوطني. ما يعني حكماً أنّ المسيحيين، مع استمرار وجودهم المتضائل، إنما باتوا يشكّلون أقليات لا شأن لها في المشرق، باستثناء لبنان حيث يتآكل نفوذهم ويُدفعون إلى هامش السلطة السياسية وتتضاءل مساهمتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكاد خصوصيتهم كجماعة دينية مهددة، وحقهم في التميّز والاختلاف، موضع تساؤل، وتعبيرهم الثقافي والفني إلى العرب والعالم يُنتقد، ونمط عيشهم ولباسهم موضع تحدّ.

قد يبدو الأمر وكأنّ هذا المصير يهدّد المسيحيين اللبنانيين والمشرقيين دون سواهم، في حين أنّها مسألة تؤثّر في مستقبل العرب ونظامهم وثقافتهم ودورهم في العالم. ذلك أنّ تهميش

المسيحيين في مجتمع يغرق في الأسلمة، أكانت أسلمة ديمغرافية أو اجتماعية أو ثقافية، يُمكن ترجمته إلى تراجع للديمقراطية والحريات وحقوق الانسان فيصيب هذا التراجع المجتمع كله. ومن منطلق نظرِّية الأقليات (الفصل الأول) فماذا كانت الأقليّة المسيحية في لبنان فاعلة عندما اتّجهت الأقلية الشيعية نحو التقوقع والتشدّد في ممارسة الدين والتفاصيل الاجتماعية؟ هل تقدر أن تمنعها عن ذلك باسم وحدة المجتمع اللبناني؟ أم تفعل مثلها؟ أم تقبل بأنّ ثمّة طائفة قرّرت الانعزال عن الاجتماع اللبناني؟ ولكن هل كانت هذه الأقليّة المسيحية (الموارنة) جادّة فعلاً في منع الانعزال الشيعي في الستينات والسبعينات والثمانينات وفي التقرّب لخلق مجتمع لبناني حديث يحتضن الجميع ويسمح بالزواج المدني ودولة الرعايةالعلمانية؟ ألا يتشارك الجميع في المسؤولية؟

ليس ثمّة ترابط بين الانحسار المسيحي والتمدّد الإسلامي في لبنان، فالصحوة الإسلامية ناشطة ومتحفزّة في أنحاء العالمين العربي والإسلامي، أكان الوجود المسيحي يتضاءل في المشرق أم لا. وربّ قائل إنّ هرب المسيحيين من العراق متعلّق بالهجومات الإرهابية الإسلامية عليهم، ولكن أليست موجة العنف هناك جزءاً من تبعات الغزو الأميركي للعراق الذي يجب أن يتحمّل المسؤولية الأولى حول مصاب المسيحيين في أرض الرافدين؟ وألا تستهدف هذه الهجمات الخصم المسلم (الشيعة ضد السنّة وبالعكس) قبل أن تستهدف المسيحيين. وإذا كان مليون مسيحي قد غادروا العراق، ألم يغادره ثلاثة ملايين مسلم ايضاً؟

ثم إنّ ثمـّة حركة علمانية وثقافية نشطة في أوساط المجتمعات العربية هي على حال متناقض مع الصعود الإسلامي الضيّق وتشكّل الحليف الطبيعي لاستمرار الأقليات المسيحية. فماذا سيكون موقف هؤلاء المسلمين المتعاطفين عندما يتراجع ويكاد ينعدم الوجود المسيحي؟ وحتى داخل الحركات الإسلامية ثمّة قوى اصلاحية أو سلمية تريد التطوّر المتّزن والعقلاني وتريد تفاهماً مع الآخر ولكنـها معرّضة للتهديد وسوء الفهم. فماذا يفعل مسيحيو لبنان، وخاصة الموارنة لمدّ اليد إلى هؤلاء والعمل معهم باتجاه حياة ديمقراطية تطمئن المسيحيين؟

لقد عجزت معظم الدول العربية عن ابتكار عقد اجتماعي تلتقي عليه الأغلبية مع الأقليات، ويبدو العقد الاجتماعي اللبناني أكثرها حريّة وديمقراطية. فمصر توقف تطوّرها الديمقراطي عند محصلة ثورة 1919 حول التآخي المسلم القبطي، وبقي «حزب الوفد» وحيداً يذكّر المصريين بشعار الهلال والصليب في اسمه، إنما مصر تصبح ديمقراطية عندما تعود إلى ينبوع ثورة 1919. ولكن هذا لايكفي لبناء دولة مؤسسات ديمقراطية في مصر.

أمّا سورية والعراق فقد ذهبا في الايديولوجية البعثية التي إنما كبتت التعبير الديني وحاصرت الحريات ودعت في نظرة نازية إلى جلاء اي أقلية لا تنسجم مع الأمة العربية. ثمّ إنّ نهاية البعث في العراق وغياب البديل الديمقراطي والاحتلال الأميركي سجلا في نهاية العقد الأول من القرن العشرين اضمحلالاً قاتلاً للوجود المسيحي في أرض الرافدين، إذ على الأقل كان ثمّة نماذج قيادية كطارق عزيز. إذن يبقى لبنان وسورية بين العرب كنموذج تجربة للديمقراطية التعدّدية التي تقتضي ضرورة التحوّل الديمقراطي في سورية وضرورة استنباط حلول جديدة للديمقراطية اللبنانية. والأمر لا ينتهي عند عقد اجتماعي أو نصّ مكتوب بل أن يبدأ بتاريخ في الديمقراطية. ذلك أنّ ما حصل في لبنان هو تراكم تاريخي ثقافي اجتماعي واقتصادي بين الثماني عشرة طائفة التي تشكّل المجتمع اللبناني. وما يجب أن يحصل في سورية لا ينجح إذا تمّ بناؤه على الانقلابية البعثية بل على ما سبقها من جهد ديمقراطي ومن محاولة مخلصة سورية في التقرّب من لبنان.

في بلد تعددي طائفياً كلبنان يجب أن تصبح العوامل الديمغرافية والثقافية والاقتصادية مصادر قوّة لأصحابها لا أن تحاول كل فئة أن تدفع بطموحاتها على حساب المجموع (كما حصل في اتفاق الدوحة مثلاً). ولا يساعد الديمقراطية أنّ المجتمع اللبناني قد تعدّد أيضاً في مناهجه التربوية حيث طغى الخاص على العام، وأصبح لكل طائفة تاريخها الجزئي المكتوب ونظرتها الخاصة إلى تاريخ لبنان ودورها فيه وأحقيّتها في بعض مصادر الثروة والسلطة.

مسألة الانفصام التاريخي الكبير بين العالم العربي والإسلامي وأقليّته المسيحية تلقى اهتمام بعض المثقفين المسلمين، ولكن سعي هؤلاء المثقفين المسلمين باتجاه محاورة المسيحيين العرب والعمل سويّة نحو مجتمع مدني أصبح موضع شك السلطات، ومعظمها لا يدين بالديمقراطية (كأن تطرد دولة عربية كبرى أستاذ اقتصاد جامعياً من أراضيها لأنّه أعطى درساً عن علاقة النقابات العمالية بسوق العمل وحسب). وموضع شك الأصوليين الذين يجدون أنفسهم في صراع دولي للولايات المتحدة وحلفائها اليد العليا في إشعاله. فبات الحكّام العرب يستسهلون اتهام مثيري موضوع الأقليات بأنّهم عملاء أميركا، ومعهم عدد من المثقفين اللبنانيين والعرب الذين يرون أنّ الكتابة والبحث في موضوع الأقليات هو مؤامرة صهيونية ضد العرب والمسلمين. ولا يعلم الجميع أنّ اختفاء المسيحيين في المشرق إنما هو تطبيق عملي لنبوءة صمويل هنتنغتون السطحية، وهي القضاء على الشريك الأكبر، المسيحي اللبناني والعربي، في نهضة العرب منذ منتصف القرن التاسع عشر ووسيط مفيد في علاقات العرب مع أوروبا

وأميركا.

طبعاً هناك وجود مسيحي مهم في سورية ومصر، ولكنّ التجربة اللبنانية هي التي ستحدّد مصير كل المسيحيين في المنطقة. للمسحيين نفوذ في لبنان يمكن وضعه في خدمة الحداثة العربية فوراً، أما المسيحية في سورية ومصر فتحتاج إلى فترة أطول حتى يقبل المسلمون في مصر وسورية بشراكة مسيحية شبيهة بتلك القائمة في لبنان. فلبنان هو البلد العربي الوحيد الذي (حتى كتابة هذه السطور) يتمتّع فيه المسيحيون بنفوذ سياسي ووجود ثقافي واجتماعي واقتصادي مميّز، وبيئة ديمقراطية نسبية في التعبير الإعلامي والحزبي والنقابي يتمتّع به جميع اللبنانيين. لعلّ في هذه الناحية تصحّ نظرية لبنان كملجأ للأقليات المضطهدة في المشرق، ليس فقط الأقليات الدينية بل أيضاً العرقية (الأرمن والأكراد) والمثقفين (شعراء وكتّاب عرب). حيث وجد كل هؤلاء واحة حريّة تسمح لهم بالازدهار والتنفّس (كم من زعيم أو مثقف استعاد رئتيه في بيروت؟). وليست مصادفة أنّ كنائس المشرق اتّخذت مركزها الرئيسي أو مركزاً مهماً لها في لبنان، كبلد يؤكّد هويتها المشرقية وتاريخها المسيحي ويفسح الأمل في احتمال استمرارها.

الفشل في التوصّل إلى حلول دائمة في النظام السياسي اللبناني حول قانون الانتخاب والعلاقات مع سورية والوجود الفلسطيني وصلاحيات رئيس الجمهورية وتركيبة مجلس الوزراء، الخ، هذا الفشل لن يدفع تبعته مسيحيو لبنان فحسب بل سائر نصارى المشرق. وسيدفع إلى تسارع هجرتهم، وخاصة أنّ دول الغرب أصبحت أكثر انفتاحاً على قبول مهاجرين مسيحيين مشرقيين والإغلاق على المسلمين. ألم تعرض أميركا على موارنة لبنان نقلهم على سفن إلى أراضيها الشاسعة في السبعينات؟ وألم تعرض فرنسا فتح المجال لمسيحيي العراق للهجرة إلى أراضيها دون مسلمي العراق؟

وهنا تبدو اللحظة مناسبة لننتقل إلى المحور الثاني في خيارات المسيحيين في علاقتهم مع الغرب.

ثانياً، ترشيد العلاقة مع أوروبا وأميركا

أين يقف مَن تبقّى من المسيحيين أمام الوضع الدولي في القرن الحادي والعشرين الذي يختبىء تحت عباءة «صراع الحضارات»؟

لقد أثبت الاتكال أو الرهان على الغرب فشله لأنّه كلما اشتدت الأزمات الاقليمية والدولية،

دفع مسيحيّو لبنان والمشرق أثماناً باهظة. لقد أبدت أوروبا والولايات المتحدة اهتماماً متزايداً ومريباً بشؤون الأقليات الدينية في الشرق الأوسط، فانعقدت المؤتمرات وصدرت تصريحات عامة ومُوّلت كتب ومنشورات ودراسات. ولكن ثمّة شك أنّ في الاهتمام الغربي نيّة مبيتة لا تأخذ مصالح هذه الأقليات بالحسبان، وتقصد ضرب وحدة المجتمعات العربية (وكأنّها أصلاً متّحدة، وهي وحدة تدّعيها الأنظمة التوتاليتارية). فماذا يعني تسعير الغرب للمواجهة بين «غرب مسيحي - يهودي» و«شرق مسلم أصولي» وهو تسعير لا يكترث أو يعترف أنّ المسيحيين المشرقيين إنما يعيشون في وسط المسلمين منذ 1400 سنة وأنّ هذه المواجهات الكونية ليست من مصلحتهم ولا هم امتداد صليبي فرنجي؟

إنّ مقولة «الإسلام والغرب في صراع حضارات» هي من أخطر التهديدات على المسيحية المشرقية وهي تذكّر بالحروب الصليبية السيئة الذكر. ولذلك نعود إلى مقولة أساسية هي أن أيّ مشروع مضاد لهذه السياسات التخريبية العالمية إنما يبدأ بحوار داخلي بين المسيحيين المشرقيين والإسلام المشرقي يستفيد منه المجتمع المدني الدولي ويضاعف من فعالية هذا المجتمع المدني في أزمات أخرى حول العالم، خاصة إذا كان موضوع الأقليات من أسبابها. والمضحك المبكي في قضية لبنان أنّ الأسرة الدولية كانت تنظر إلى حربه كعلامة فارقة ومستغربة في عالم السبعينات، حتى متى أذنت حرب لبنان على الانتهاء عام 1990، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي، بدأت سلسلة أزمات وحروب حول العالم، وارتكبت فظاعات أشدّ سوءاً مما حدث في لبنان باسم الدين وخاصة في يوغسلافيا.

إنّ ثقافة المسيحيين المشرقيين هي جزء أساسي من الحضارة العربية الإسلامية، وهذا لا يمنع أنّهم بتراثهم المسيحي يشتركون بالكثير من المبادىء مع الغرب الأوروبي. هم، مسيحيو الشرق، بموقعهم الجغرافي، همزة وصل بين الشرق والغرب وبين العالم الإسلامي والعالم المسيحي، لا يريدون أن يفرض عليهم الأصوليون الإسلام ديناً وسياسة ولا أن يجعلهم الغرب أذناباً وعملاء.

للمسلمين دور في تشكيل أفكار حول مهمّة عالمية جديدة للبنان وفي دور المسيحيين في هذه المهمة. وحول دور المسلمين يعتقد محمد السمّاك، عضو لجنة الحوار الإسلامي المسيحي، أنّ ثمّة خطأً كبيراً ترتكبه مجموعات اسلامية عندما تنظر بريبة إلى مسيحيي لبنان وتتبنّى الخرافة الأزلية حول اشتراكهم مع الغرب في مؤامرة ضد الإسلام، أو أنّ المسيحيين يشكلون مخلب القط الأميركي ضد الاسلام وموقع متقدّم للغرب. المسيحيون اللبنانيون ليسوا كذلك،

وليسوا طابوراً خامساً للاستعمار، والمسيحية ليست عقيدة مستوردة من الغرب. ولكن مبدأ الشك بالمسيحي المشرقي مستمرّ في عدّة وجوه، منها أنّ المفكرين والباحثين المسلمين لا يرون جدوى من الحوار مع المسيحيين المشرقيين، وأنّ حواراً كهذا يجب أن يتم مع الغرب المسيحي مباشرة لأن الغرب هو مصدر القرار حول القضايا التي تهمّ المشرق العربي. فالمسيحيون المشرقيون، بنظر هؤلاء، مرتبطون بالمصالح الغربية التي تؤثّر على توجهاتهم. وإذا لم يكونوا مرتبطين بالغرب فهم على أي حال ضعفاء ويعانون من مشاكل كثيرة. إذا كانت هذه هي النظرة إلى المسيحيين العرب وإذا كان الموارنة آخر مجموعة مسيحية منظّمة وذات موقع نسبي في السلطة، فهذا دليل إضافي على الحاجة للوحدة المسيحية واللبنانية.

ينتقد السمّاك وجهة نظر بعض المسلمين التي تتجاهل المسيحيين المشرقيين، وتقلّل من اعتبارهم شركاء لأنّهم تابعون للغرب، إلخ. ويحمّل الغرب المسؤولية في تضاؤل دور الكنائس الشرقية وتهميشها، وخاصة أنّ الغرب يستغلّ الكنائس العربية في فترات العلاقات الصعبة مع العالمين العربي والإسلامي، ويتظاهر بأنّه حامي الأقليات الدينية ليمارس الضغط على الدول العربية. ولكن عندما تعود العلاقات مع الدول العربية إلى ازدهارها، فإنّ الغرب يستغني عن المسيحيين ويلغي دور الكنائس العربية[15] (ثمّة نماذج عدّة لهذا الاستغناء، حول أولوية مصالح أميركا وأوروبا مع حافظ الأسد وصدّام حسين وحسني مبارك على قضايا الديمقراطية والأقليّات في مصر والعراق ولبنان). ويرى السمّاك أنّ من الخطأ اعتبار الغرب أنّه يمثّل المسيحية والشرق لا، وهذه مقولة محفورة للأسف في الوجدان العربي، رغم أنّ الغرب المعاصر يقدّم نفسه اليوم كمجتمع مادي علماني وليس كمجتمع مسيحي، أو على الأقل ليس كما تصوّر المسيح المجتمع المسيحي قبل ألفي عام. ولكنّ هذا العالم الغربي هو أيضاً مرجع النظم الديمقراطية الحديثة وحقوق الإنسان، وهو مرجعٌ وحده لبنان قادر على ترجمته ونقله إلى العالم العربي بسبب تجربته الديمقراطية التي ستبلغ قرناً من الزمن.

إنّ الشك الدائم بمسيحيي المشرق مصدره معاناة المسلمين من ذكرى الحروب الصليبية التي مضى عليها 700 عام. وهذه ليست فترة تاريخية فحسب. إذ رغم انتهاء الحقبة الصليبية في المشرق منذ قرون، فإنّ الصراع بين أوروبا والعالم العربي والإسلامي، مروراً بالمراحل الاستعمارية وقيام اسرائيل والاحتلال الأميركي للعراق، استمرّ بدون توقف وصولاً إلى القرن الحادي والعشرين. إذ ما من حقبة تاريخية لا تحمل عبء «الإسلام والغرب». فقد قام الاستعمار الفرنسي باحتلال الجزائر عام 1830، ثمّ مدّ سيطرته على المغرب وتونس، وقام الاستعمار البريطاني بالسيطرة على

مصر عام 1870، ثم على السودان. وهو الغرب الأمبريالي نفسه الذي قضى على الامبراطورية الإسلامية، التي مثّلتها السلطنة العثمانية، في الحرب العالمية الأولى واحتلت بريطانيا العراق وفلسطين وأجزاء من الجزيرة العربية، واحتلّت فرنسا سورية ولبنان، كما احتلت أيطاليا ليبيا. وجاؤوا بجيشوهم يتبجّحون أنّ الحروب الصليبية انتهت بعودتهم إلى بيت المقدس وليس بانتصار صلاح الدين الأيوبي قبل قرون. والأكيد من وجهة نظر المسلمين أنّ الحروب الغربية ضدّهم لم تنته بعد استقلالهم، بل تواصلت بأسلحة أشد فتكاً من المنجنيق البدائي الذي استعمله الفرسان الصليبيون، إلى الصواريخ العابرة للطائرات. فأعطت فرنسا لواء الاسكندرون وكيليكيا، المنطقتين السوريتين، هديّة إلى تركيا عام 1939، وأقدمت بريطانيا على منح يهود أوروبا دولة في فلسطين عام 1947، وقتلت فرنسا مليون جزائري في قمعها لثورتهم من أجل الاستقلال (1951 إلى 1962) وهاجمت فرنسا وبريطانيا واسرائيل مصر بهدف احتلال سيناء وقناة السويس وتركيع جمال عبد الناصر، ثم جاءت سلسلة من الاعتداءات الاسرائيلية والأميركية ضد العرب لم يكن آخرها غزو للعراق واحتلاله.

هذه الصورة القاتمة لذكريات العرب عن الغرب تتطلّب تعاطفاً وفهماً من مسيحيي المشرق، وهي كذلك. لم تكن المسيحية المشرقية على علاقة حسنة بالغرب الأوروبي منذ أقدم العصور. فلقد اضطهد الرومان المسيح والرسل، كما عانى مسيحيو المشرق من جور الامبراطور البيزنطي حتى القرن السابع ومن جرائم الصليبيين لمدّة مائتي عام (1099 حتى 1291) وصولاً إلى الغزو الأميركي للعراق الذي أدّى إلى هجرة غير مسبوقة لمسيحيي بلاد الرافدين. وذكرى الصليبيين هي سيئة جداً بالنسبة للروم الأرثوذكس حيث غزت الحملة الصليبية الرابعة عام 1204 مدينة القسطنطينية معقل الأرثوذكسية الرئيسي في العالم، وارتكب الصليبيون المجازر ضد مسيحيي فلسطين. كما أنّ مسيحيي المشرق هم مواطنو الدول العربية، شاركوا في نضالها في فلسطين والعراق ومصر ولبنان، ودفعوا أرواحهم وممتلكلتهم في سبيل القضايا الوطنية.

طبعاً كان الموارنة على علاقة جيّدة مع الغرب بسبب ارتباطهم بروما منذ القرن الثالث عشر وعلاقاتهم الوثيقة مع فرنسا، فكان في هويّتهم مقدار من التغرّب عن المحيط. وتميّز الموارنة في تاريخهم الطويل أنّهم الفئة المسيحية المشرقية التي حملت السلاح ضد الفتح الإسلامي واستمرّت في رفض الحكم الإسلامي في قرونه الأولى ثم وقفت مع الحكم الصليبي، لترتبط بعد ذلك بفرنسا والفاتيكان، صعوداً نحو تحقيق إمارة جبل لبنان بأمير ماروني، ثم دولة لبنان

الكبير عام 1920. يبقى أنّ الكنيسة المارونية اصبحت في أواخر القرن العشرين أمام خيارين: أن تصّر على تميّز أبنائها وأن تحافظ على تراثها، دون أن يعني ذلك قطع العلائق مع الطوائف الأخرى والدول العربية، إمّا أن تتخلّى عن الخصوصية وتحتضن البيئة العربية الإسلامية وتصبح بمثابة «كنيسة العرب»[16]. ولكن تغرّب الكنيسة المارونية ليس من العمق بحيث يعتبر الغرب أنّ الموارنة قريبون منه كفاية: فلسان الموارنة عربي وإثنيتهم مشرقية وعربية، وتراثهم محلي يشتركون فيه مع المسيحيين الآخرين ومع المسلمين. ونقصد هنا أنّ مقولة الولاء للغرب والتبعية للغرب التي قد تثار حول مسيحيي المشرق غير صحيحة مطلقاً حتى في حال الكنيسة المارونية التابعة للفاتيكان. ولا يفيد مسيحيي المشرق شيئاً أن يبني البعض علاقات صداقة وتعاون مع منظمات صهيونية في أميركا أو أن يصدروا كتباً تغسل يد اسرائيل من جرائمها في لبنان وفلسطين، وتصوّر العرب والمسلمين إرهابيين وقتلة، وما أكثر هذه الكتب بأقلام عربيّة (مسيحية ومسلمة).

ويأسف الياس خوري، رئيس تحرير ملحق **النهار** الثقافي، أنّ الامبراطورية الأميركية قد جدّدت العداء بين الغرب والإسلام لتبرّر هيمنتها على العالم. وينادي بنقل الحوار الإسلامي المسيحي من محور الصراع بين شرق مسلم وغرب مسيحي إلى حوار داخلي بين كنائس مشرقية واسلام مشرقي. فالمسيحيون العرب ليسوا جالية أجنبية بحاجة إلى دعم من الغرب، بل هم جزء عضوي من الثقافة العربية[17]. بعد سقوط المنظومة الاشتراكية التي قادها الاتحاد السوفياتي، أصبح العالم عرضة لهيمنة القطب الواحد الذي تمثّله الولايات المتحدة. وبدأت مرحلة اكتشاف عدو جديد (قديم) هو الإسلام، عبر حملات إعلامية وسياسية وأكاديمية لم يكن آخرها تكهنات صمويل هنتنغتون وقادة حلف الناتو، بالغت في وصف «الخطر الإسلامي» على السلم العالمي.

39. خيارات مسيحيّة تجاه لبنان

أولاً، خيار إلغاء الطائفية أو العلمنة

ما يثير اهتمام الزائر أو المراقب الخارجي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هو طغيان الديني على المدني في الحياة العامة اللبنانية. ففي وسائل الإعلام تُنقل صلاة الجمعة وقدّاس الأحد عبر البث المباشر وتخصّص لها عدّة ساعات على محطات التلفزة الرئيسية. ولا يخلو الشأن السياسي أبداً من هذه الطقوس، هذا إذا لم تكن الموعظة التي يلقيها رجال

الدين سياسية بالكامل. ولا يتوقّف الأمر على يومي الجمعة والأحد، إذ إنّ تصريحات رجال الدين ولقاءاتهم تحتل مساحة مميّزة من الصحف الرئيسية طيلة أيام الأسبوع، فيما تتقدّم أخبار نشاطاتهم اليومية النشرات الإخبارية التلفزيونية، وتقام مقابلات مطوّلة مع رجال الدين كل أسبوع على الأقل. ويتجاوز نفوذ رجال الدين السياسة والسلطة الدينية إلى لعب دور سلطة رقابية على ما يقرأه أو يشاهده اللبنانيون. وهذه بدعة لم يشاهدها لبنان سابقاً، حيث يُمنع عرض فيلم لا يعجب رجال دين هذه الطائفة أو تلك، وتُوقف أغنية أو كتاب أو قصيدة أو مسرحية أو فيلم[18] بإيذان من هذه السلطة الدينية أو تلك، وينفّذ الأمن العام إشارة المنع. هذا الصعود للديني في الشأن العام استند إلى دستور الطائف 1989 الذي أجاز للسلطات الدينية حق الاستئناف أمام أعلى السلطات القضائية اللبنانية حول أي قانون أو مرسوم يضرّ أو يمسّ، بنظر السلطات الدينية، بطائفة أو بحريّة المعتقد وحريّة الضمير وحق التربية والتعليم الديني. وفوق هذا، فإنّ رجال الدين يلعبون دوراً محوريّاً كلما اشتدّ الحوار أو النقاش أو الخلاف حول مستقبل لبنان. كما حصل مثلاً خلال الأعوام 2006-2008، أو عندما حاول الرئيس الهرواي تطبيق مشروع قانون الزواج المدني الاختياري عام 1998، فخرجت الحشود إلى الشارع تحارب هذا المشروع بتحريض من رجال الدين. إذ يرى رجال الدين أنّ أي تحوّل عن الستاتيكو الطائفي هو مسّ بأسس النظام السياسي ويهدّد امتيازات الطوائف الكبرى، الموارنة والسنّة والشيعة. وفيما تضاءل نفوذ الأحزاب العلمانية في لبنان منذ 1976، كـ«البعث» و«السوري القومي» و»الشيوعي»، أصبح العمل الحزبي في لبنان ما بعد الحرب قناعاً للقبائل الطائفية، ولم يعد مهماً أن يحمل ابن الطائفة بطاقة ليكون في حزب، أي حزب. إذ في وقت الخطر يصبح الجميع جنوداً وجماهير في أتون الطائفة.

إلغاء الطائفية في لبنان كان وما زال معركة المسيحيين الكبرى. لقد استطاع المسلمون اضافة بند لإلغاء الطائفية في دستور الطائف كما استطاعوا اكتساب العديد من الصلاحيات والامتيازات التي كانت للمسيحيين سابقاً. أما الجانب المسيحي فهو فشل في الحفاظ على امتيازاته ولم يستطع اضافة بند علمانية الدولة على الأقل. وكانت النتيجة أنّه حتى بعد عشر سنوات على الأقل من اتفاق الطائف لم ينجح الرئيس الماروني في اطلاق مشروع الزواج المدني الاختياري، فما بالك في عمليّة أكثر تعقيداً هي إلغاء الطائفية؟!

كذلك أورد اتفاق الطائف إلغاء الطائفية السياسية والإنماء المتوازن للمناطق ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا. واعتبر إلغاء الطائفية هدفًا وطنيًا أساسيًا والإنماء المتوازن ركنًا من أركان

وحدة الدولة واستقرار النظام. ومن المتفق عليه مبدئيًا أن هذه البنود الاستشراقية التي حرص اتفاق الطائف على توكيدها، كانت ولا تزال تشكّل الأُطر بل الأركان الأساسية لتحديث الدولة. فهي التي تُخرج الدولة من فدرالية الطوائف إلى رحاب المواطنية الواعية، وتُخرج لبنان من صيغة «الدولة – المدينة» إلى دولة التحديث المتكامل. أمّا مسألة الامتناع عن تطبيق هذا الاتفاق – الدستور والتخلّف المقصود أو غير المقصود عن تحقيق هذه البنود المتنوّرة فلا علاقة لها بالاتفاق ذاته.

عام 1992، زار جيمس بيكر، وزير الخارجية الأميركي، دمشق وكان من رعاة اتفاق الطائف، حيث التقى الرئيس السوري حافظ الأسد بحضور سفير أميركا في دمشق إدوارد دجيرجيان ونائب الرئيس السوري عبدالحليم خدّام. وسأل بيكر الأسد عن تحديد موعد لإعادة نشر القوّات السورية في لبنان إلى البقاع حسب اتفّاق الطائف. وإذ لم يعطِ الأسد جواباً شافياً، التفت بيكر إلى سفيره وقال: «إشرح يا إدوارد للسيّد الرئيس موقفنا حول تفسير اتفاق الطائف». ولكنّ خدام تدخّل بالحديث بالقول: «اتفاق الطائف يقول إننا سنعيد نشر قواتنا فقط بعد تطبيق الاصلاحات الدستورية في لبنان». وعلّق دجرجيان: «ولكنّها طبّقت والنظام اللبناني يعمل بموجبها الآن». فردّ خدام: «لم يطبّق كل شيء. هناك موضوع إلغاء الطائفية السياسية». ولكي لا يبقى حديث الأسد وخدام مع الأميركيين ضمن غرفة مغلقة، قام خدام بالتصريح للإعلام في اليوم التالي أنّ «سورية ستعيد نشر قواتها في لبنان فقط بعد إلغاء الطائفية السياسية في البرلمان»[19]، أي بعد إصدار تشريعات برلمانية مُلزمة بإلغاء الطائفية في أجهزة الدولة. ورأى المراقبون أنّ البرلمان اللبناني المبني، كالنظام اللبناني، على التحالفات والولاءات الطائفية لن يُصدر أبداً تشريعات تلغي الطائفية إرادياً، كما أنّ سورية بالمقابل ستجد طرائق متنوعة لتبقى في لبنان ولن تخرج أبداً إرادياً. ثمّة ضمانات دستورية وميثاقية حول المشاركة في السلطة وفي إدارة مؤسسات الدولة لكل الأقليات المكّونة للبنان. وإلغاء الطائفية السياسية بدون مجتمع مدني مثقّف يقبل بالتشريعات المدنية والعلمانية كان يعني ضرباً في المجهول، ومجازفة غير مأمونة للمسيحيّين.

ويقول رئيس الوزراء السابق عمر كرامي إنّ «الواقع أنّ مادة واضحة وصريحة وردت في الطائف، وتقضي بإنشاء الهيئة الوطنية العليا من أجل إلغاء الطائفية السياسية بالتدرّج، وليس دفعة واحدة، لأن البلاد لا تحتمل إلغاءها دفعة واحدة. وأريد أن أعترف، وقد مررت بالمسؤولية، بأن الطائفية كانت ولا تزال أقوى من الجميع. ولم يقبل أحد بالبحث في إنشاء

الهيئة في أي مرحلة من المراحل. وأنا أعتقد أن الإنقاذ الوحيد للبنان هو بهذه الطريقة. ونرى أن كل مواطن في لبنان يشعر بأن الولاء لطائفته أكبر من الولاء لوطنه، ويشعر بأن طائفته هي التي تحميه، وليس الدولة. هذا ما نشعر به من خلال الممارسة»[20].

شغل موضوع إيجاد حل المشكلة الطائفية المسيحيين بصورة خاصة حتى كان بينهم دعاة للعلمانية أو الى اتفاق يحترم حقوق الطوائف. وتراوحت مواقف المسيحيين بين علمانية على النمط الغربي وانغلاق طائفي الى حد المناداة بدويلات طائفية. ولقد حاولت فرنسا تطبيق فكرة الدويلات الطائفية عام 1920 (للدروز والموارنة والعلويين) تدفع السنّة إلى دولة داخلية نواتها دمشق وحلب، ولكنّها اصطدمت بمعارضة الشعب في سورية. ولكن الدولة التي ولدت في لبنان لم تقتصر على الموارنة، وما حصل بالفعل كان حلاً قضى بتوزيع المراكز السياسية حسب وزن الطوائف الديمغرافي مع يد عليا مارونية. وبعد ذلك بقي حل توزيع السلطة حسب الوزن الديمغرافي للطوائف معمولاً به في لبنان. أمّا في سورية فلقد اتجهت الدولة الى نظام سياسي يستند الى خليط من العلمانية والقومية العربية مع احترام الديانات، فتصرّح الأقليات أنّها مرتاحة للنظام البعثي في حين تكون المعارضة الرئيسية للنظام من الإخوان المسلمين السنّة. الاتجاه السوري نحو طائفية أقلّ مقارنة بلبنان كان نتيجة التأثير العميق الذي أحدثه مفكّرون مسيحيّون كميشال عفلق الذي أسس «حزب البعث» ذا المنحى اللامذهبي. أما في فلسطين، فقد دفع الانتداب البريطاني إلى تقسيم فلسطين بين دولة لليهود هدّدت الشرق الأوسط فيما بعد ودولة للفلسطينيين لم ترَ النور حتى كتابة هذه السطور.

يعتبر إلغاء الطائفية السياسية كما جاء في دستور الطائف مطلباً اسلامياً. أما العلمانية، أي إلغاء الطائفية في الدولة والمجتمع، فهي تعتبر عادة إما مطلب المثقفين، مسلمين ومسيحيين، أو مطلباً مسيحياً «لتعجيز» المسلمين الذين يطلبون إلغاء الطائفية السياسية لتعزيز موقعهم في السلطة. وفيما يطلب الشيعة مثلاً شطب الطائفية من النصوص الدستورية والقانونية، يردّ الموارنة، على لسان البطريرك صفير أحياناً، أن المطلوب هو إلغاء الطائفية في النفوس أولاً، وهي مسألة تحتاج إلى عقود من التربية والتعليم والحياة المدنية. وإذ يشدّد الشيعة على أهمية إلغاء الطائفية بصفتهم الطائفة الأكبر عدداً، لم يعد السنّة يلحّون كثيراً على هذا الطلب، لا بل وقف رفيق الحريري بحزم، موقف أي رجل دين تقليدي، ضد مشروع الزواج المدني الاختياري عام 1998 فيما أيّد نبيه برّي هذا المشروع. أما وليد جنبلاط الذي عكس موقف الدروز، فكان موقفه محيّراً متراوحاً بين تأييد وحياد في موضوع إلغاء الطائفية، وهو يعلم

جيّداً أنّه إذا تحوّل لبنان نحو العلمانية فإنّ طائفة الدروز الصغيرة نسبيّاً ستخسر ما تمتّعت به من امتيازات وحقوق في تركيبة الدولة الطائفية، حيث يصبح من غير اللائق وغير القانوني المطالبة بحصص.

ويرفض رئيس الجمهورية السابق أمين الجميّل إلغاء الطائفية، «لأنّ لبنان هو تركيبة طوائف وإلغاء الطائفية تعني في النهاية إلغاء الطوائف نفسها وبالتالي إلغاء الإنسان اللبناني... فالطائفة تحمل في طيّاتها ثقافة وتقاليد وتوجّهات معيّنة، وهذا ما كرّسه قانون الأحوال الشخصية وهو إنجاز مهم على الصعيد الوطني». و«النظام اللبناني هو أكثر الأنظمة الداعية إلى الانفتاح والتداخل بين الطوائف والمذاهب. وهو تداخل مصوغ في تركيب لبنان الموزاييكي الذي يمنع اي طائفة من أن تسيطر على أخرى. وهذا سرّ النظام الذي يشجّع الديمقراطية واحترام التوازنات»[21].

وهذا هو رأي إدمون نعيم، حاكم مصرف لبنان السابق والنائب في البرلمان عن «القوّات اللبنانية» (توفّي عام 2006)، الذي رأى أنّ «موضوع إلغاء الطائفية السياسية هو مزاح في مزاح لأنّه يعني إلغاء النظام الديني وهو نظام تتمسّك به الأكثرية المسلمة»، وإلغاء الطائفية «يؤدّي في النهاية إلى سيطرة المسلمين». وهو لا يمكنه «أن يقبل أن يكون تحت رحمة مجموعة يمكن أن تغتصب حريّته وإرادته.. ويجب أن يجري التداول في هذا الأمر للحفاظ على الإرادة المسيحية التي إذا لم نجد وسيلة ناجحة فإنّ هذه المجموعة صائرة سياسياً إلى الزوال من هذا الكيان الذي لا معنى له من دون المجموعة المسيحية». ويتساءل: «هل رأيتم ماذا فعل سماحة مفتي الجمهورية عندما طرح الرئيس الياس الهرواي موضوع الأحوال الشخصية الاختيارية علماً أنّه ألحقه بطلب البدء في إلغاء الطائفية السياسية؟ فكيف تلغى الطائفية السياسية إذا لم تُضمن وحدة الشعب اللبناني اجتماعياً، وإذا لم ننجح في نزع الحسّ الطائفي والمذهبي من الفرد اللبناني بحيث ينتخب الشخص المناسب مهما كان دينه أو مذهبه؟». وطالب نعيم بقانون انتخاب أكثر تمثيلاً لأنّ «كثيراً من النواب المسيحيين الموجودين في المجلس لم يأتوا إليه بإرادة أكثرية مسيحية، بل جاؤوا بإرادة إسلامية». وبرأيه فإنّ مناصفة المسيحيين والمسلمين في البرلمان ليست عادلة لأنّ السلطة ليست بيد رئيس الجمهورية والمجموعة المسيحية في البرلمان لا تمثّل الإرادة المسيحية، وبالتالي فإنّها توافق على الوزراء الذين لا يمثّلون الإرادة المسيحية في الوزارة... ويجب الوصول إلى نظام عملي يكرّس استقلال الإرادة المسيحية، كما هو حاصل لدى الفئة المسلمة التي حازت الاستقلال وهذه الحريّة وهي تمارسها حقيقة»[22].

وفيما طالب نعيم بالفدرالية قبل وفاته عام 2006، بات أمين الجميّل، بسبب قلقه على أحداث لبنان، يطالب باللامركزية الموسّعة عام 2008.

وماذا عن إلغاء الطائفية في اتفاق الطائف في غياب نظام دولة الرعاية المدنية؟ أليس هذا مفتاحاً لاستلام أغلبية طائفية مسلمة زمام قيادة البلاد على حساب الجماعات الأصغر، وخاصة على حساب المسيحيين؟ أليس الأجدر المحافظة على نظام يحفظ التمثيل النسبي للجميع رغم شوائبه؟ ذلك أنّ حكم أغلبية دينية أو اثنية هو قناع ديمقراطي مزّيف لدكتاتورية هذه الأغلبية حيث تغيب العدالة والمساواة. يحلو للبعض الكلام عن فصل الدين عن الدولة وأنّه خطوة نحو العلمنة والدولة المدنيّة. ولكن ما هي خريطة الطريق وما هي الضمانات عندما توافق الأقليّة المسيحية والأقليّات الصغرى على التخلي عن ضماناتها؟

إنّ ما حصل بعد الحرب هو الخوف من مفاعلات اتفاق الطائف ومن نوايا المسلمين ومن المستقبل المجهول. حتى تعلّق الناس بزعمائهم كما لم يفعلوا من قبل وتمسّكوا بالمصالح الطائفية الضيقة لطبقتهم السياسية والمرجعيات الروحية. ومن هذا المنظور يمكن تحليل سبب الرفض الجارف لمشروع الزواج المدني الاختياري الذي قدّمه الرئيس الهرواي في شباط 1998. فليس رجال الدين المسلمون والمسيحيون هم الذين وقفوا ضدّه وحسب، ولا معظم الطبقة السياسية أيضاً لا بل كان ثمّة معارضة شعبية جازمة ضد العلمنة الكافرة التي يبشّر بها هذا المشروع. كل هذا كان ضد مشروع كان اختيارياً على أي حال. وبؤس الثقافة اللبنانية أنّ مؤيدي الزواج المدني الاختياري كانوا أقلية تتألّف من بضعة مثقفين وكتّاب مسلمين ومسيحيين أعلنوا موقفهم للرأي العام، إضافة إلى عدد ليس بقليل من طلاب الجامعات. الموقف المعارض الشامل للمشروع كان دليلاً آخر، وكأنّ ثمّة حاجة إلى أدلّة عن تجذّر الطائفية كخيوط العنكبوت في تلافيف المجتمع اللبناني. كانت معارضة الزواج المدني نوعاً من المقاومة أيضاً لمنحى تمديني لو سُمح له بالانطلاق فهو لن يقف إلا منتصراً على جثّة المجتمع الطائفي ولو احتاج هذا لعدّة سنوات.

ثانياً، خيار تطوير الميثاق الوطني

في هذا الخيار، ليس مطلوباً في معالجة الأزمة الوطنية أن يشطب اللبنانيون كل ما كان سابقاً من ميثاق ومعايير وما اتّفقوا عليه منذ الاستقلال ليبدأوا من فراغ في تأسيس مستقبل يجهلونه. فقد أثبتت أحداث نصف القرن الأوّل من دولة لبنان الكبير أهميّة ميثاق 1943 كإنجاز شديد

الأهمية على صعيد تعايش الطوائف في بلد متعدّد الديانات والإثنيات (عرب وأرمن وأكراد). وأنّ هذا الميثاق حقق الازدهار والوفاق لثلاثين سنة على الأقل، أي لغاية 1976. فهو اعترف بكل الطوائف كجماعات سياسية اجتماعية (مرسوم تنظيم الطائفة الشيعية الجعفرية 1926، قانون تنظيم الطوائف المسيحية واليهود 1951، قانون تنظيم الطائفة السنيّة 1955، قانون تنظيم الطائفة الدرزية 1962).

كما أنّ دور الموارنة كان إيجابياً في تطبيق الميثاق. فصيغة الحكم في لبنان جعلت الموارنة طائفة ملكة بين الطوائف بحكم تفوّق المسيحيين الديمغرافي، وبسبب ترابط ولادة هذا الكيان برغبة الموارنة وسعيهم وموقعهم التاريخي. ولكنّهم وعلى مدى مداركهم ونصائح فرنسا، عملوا بوعي كامل لإقناع الطوائف الأخرى بالانضمام اليهم في مشروع دولة لبنان الكبير. وركّز الموارنة على السنّة في البداية، لأنّهم كانوا الخاسر الأكبر من زوال السلطنة العثمانية. وامتد سعيهم إلى الروم الأرثوذكس ثم ببطء ليشمل سائر الطوائف الأخرى، ليرسو النظام على ما عرفه اللبنانيون حتى 1989.

لقد سلكت صيغة 1943 آلية متشعّبة وشديدة التعقيد في توزيع المناصب الأولى في الدولة، ثم في توزيع المقاعد الوزارية والنيابية، يليها توزيع الوظائف الرئيسية في المؤسسات الرسمية، وصولاً إلى تركيبة الجيش ونسبة الجنود إلى الأديان. حتى أصبح هذا الطقس الطائفي حياة وبقاء الطوائف كبراها وصغراها، وهو نظام لم تستطع أي صيغة أخرى أن تعوّض عنه أو تأخذ مكانه فيما بعد. وحتى عندما تغيّر الدستور عام 1989، كان عملياً نسخة معدّلة من ميثاق 1943 مع ترجيح كفّة المسلمين في نص مكتوب. إذ طالما أنّ الطوائف كانت راضية عن الدستور كان البلد يهدأ ويسير إلى الأمام. ومن موازين الميثاق أنّه تقدّم على الدستور فما إن تغضب طائفة مهما قل شأنها حتى يتراجع القانون وتتراجع الدولة المركزية وتنتهك حرمة الدستور. فيخرج الناس إلى الشارع في القرى والمدن ويشلّوا الطرقات الرئيسية.

وحتى 1975، شكا المسلمون من امتيازات الموارنة في النظام في حين اعتبر الموارنة هذه الامتيازات ضمانات للأقلية المسيحية في الشرق أمام نزعة المسلمين الوحدوية مع العالم العربي. وكان التبرير أنّ الامتيازات كانت ضرورية حتى يبقى لبنان مركزاً للإشعاع الفكري وجسراً بين الشرق والغرب. وأن لا شيء يضمن هذا البلد سوى استمرار حضور الأقلية المارونية القوي في سلطته السياسية.

حُكي الكثير عن ميثاق 1943 ونُسجت بصدده التأويلات والشروح المختلفة؛ وكُتب حوله شبه إيديولوجية قومية. ولم يكن في انتشار هذه الإيديولوجية أي ضير، إلا أنها لم تستند إلى مرجعية تاريخية سليمة في هذا الإطار. فالواقع أن مرجعية الميثاق الوطني للعام 1943 هي البيان الوزاري الأول الذي صدر في 8 تشرين الثاني 1943 وقُدّم إلى المجلس النيابي اللبناني كـ«وثيقة استقلال» كما أسماها رياض الصلح. والواقع أن الميثاق أساء لتطوّر لبنان الديمقراطي لاعتماده سلبيتين لبناء الدولة ومن ثم لتطبيق التوزيع الطائفي المعروف. وجاء اتفاق الطائف بعد حوالى نصف قرن على البيان الوزاري الأول يؤكّد على الأسس الميثاقية التي أوردها هذا الأخير ويحدّد مفاصلها الأساسية: إن لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية مستقلّة، وإن اللبنانيين لا يريدون بلدهم للاستعمار مقرًّا ولا ممرًّا. إن الحكومة اللبنانية تعتبر الطائفية والمناطقية من أخطر عوامل التفرقة والبغضاء. والحكومة عازمة، خلال وقت قريب، على القضاء عليهما معًا. إن لبنان يؤمن بسيادة شعبه على مقدراته كافة. وهذا الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة التي يمارسها عبر مؤسّساته الدستورية. إنّ لبنان يؤمن بضرورة فصل السلطات واستقلال القضاء واعتماد اللامركزية الإدارية الموسّعة من خلال المجالس المحلية المنتخبة. وهي مطالبة باعتماد قانون انتخاب ذي صدقية وطنية بحيث يتمثّل فيه الشعب اللبناني بفئاته ومناطقه وأجياله كافة. إن لبنان الذي عرّفه الميثاق الأول بأنه ذو وجه عربي ورد في اتفاق الطائف على أنه وطن نهائي لأبنائه كافة من دون تجزئة ولا تقسيم ولا توطين. وإن ديمقراطيته البرلمانية تفترض الفصل بين السلطات وتعاونها كما تفترض استمرارية المؤسسات وحكم القانون.

يدعو أنطوان مسرّة إلى تطوير نموذج الديمقراطية اللبنانية لتصبح فعلاً توافقية، عبر حكومة ائتلاف واسعة لها طابع المشاركة التي تحمي الأقليّات، واعتماد النسبية في التمثيل لا قاعدة الأكثرية هو الذي يضمن عدم وقوع أقليّة تحت هيمنة أكثرية ولا تطغى أصوات طائفة معيّنة تقرّر مصير المرشّحين، وفيتو متبادل كوسيلة لحماية الأقليّة ضد قرار الأكثرية في أمور مصيرية، وإدارة ذاتية للأقليات تمنحها الديمقراطية التوافقية في شؤون تخصّها مباشرة. وبهذا يرى مسرّة ضرورة تعميق مفاهيم الديمقراطية وعدم الاستكانة إلى مفهوم سطحي يفشل عند الممارسة[23]. ولكن هذه الصيغة التي ما زالت أفضل (وأبشع؟) الحلول الممكنة كانت موضع نقد دائم من المثقفين اللبنانيين. فقد حرص دستور الطائف في مقدّمته على تكريس القوة الدستورية لهذا الاتفاق عندما أكّد أن «لا شرعية لأية سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

وقد أصبح مثار جدل واسع بعد 2005 حول من يحكم وجود هذا التناقض وإلى أي مدى يمكن أن يصل. وهذا ما امتحنه «حزب الله» و«حركة أمل» في آخر 2007 عندما خرج وزراؤهما باسم شرعية الوفاق الميثاقية حول أولوية العيش المشترك. وإذ تكرّر هذا السياق مراراً منذ 1943، أصبح لبنان منذ 1976 كونفدرالياً بقوّة الديمغرافيا إن لم يكن هكذا في نصّ دستوري. ويعترض جورج قرم على عمل أنطوان مسرّة في تعميق الصيغة الميثاقية كديمقراطية توافقية، إذ يعتبره من وَرَثَة ميشال شيحا الروحيين الذين يريدون استمرار النظام الطائفي. ويقول قرم: «هذه النظرية جميلة جدّاً ومقنعة وصالحة للتطبيق في سويسرا وبلجيكا وهولندا، حيث تلعب الأحزاب دوراً كبيراً ضمن إطار ديمقراطي متطوّر ومستقرّ في كل أوروبا الغربية، إنّما لا تصلح في البيئة اللبنانية العربية المتميّزة بصراعات دولية واقليمية عملاقة... حيث يُوظّف الدين ويُجنّد بأبشع أشكاله في الصراعات السياسية.. (وسط) تناقض النظام الطائفي وتعدّد قوانين الأحوال الشخصية بالنسبة إلى المفهوم الحديث للدولة ولحقوق الإنسان ومبدأ تعادل الفرص أمام القانون وإمكانية شغل أيّ مركز من مراكز الحياة العامة حسب الجدارة وليس حسب الانتماء الطائفي»[24]. وهل لا يزال الميثاق صالحاً للمستقبل القريب؟ ألم يكن حالة شاذّة وموقتة لاتجاه ديمغرافي كان سيفضي حتماً إلى تراجع الدور المسيحي في لبنان؟ ثم ماذا تعني عبارة إلغاء الطائفية في دستور الطائف إن لم تكن وسيلة أخرى لمزيد من تراجع النفوذ المسيحي، وهي عبارة تخلق الكثير من الجدل كلما عادت إلى التداول الاعلامي (فإذا انتقد بيان المطارنة الوجود السوري خرج أحد اصدقاء سورية في نفس اليوم يطالب بتطبيق بند إلغاء الطائفية)؟

ثالثاً، خيار دولة الرعاية المدنيّة

لا شك أنّ خيار تقوية دولة الرعاية المدنية هو الخيار الأكثر فائدة للمسيحيين في بلد تعدّدي باتوا فيه أقليّة لا تتجاوز الثلث أو أقل.

ويرى جورج قرم أنّ المجتمع اللبناني ليس طائفياً حتى العظم، بل هو مثل سائر المجتمعات في العالم يستجيب لظروف اجتماعية وتاريخية معيّنة، وباستطاعته أن ينحو نحو المجتمع المدني العلماني. ولكن هذه الظروف لم تنوجد منذ 1920، وأصبح النظام الطائفي المرآة الطبيعية للشعب اللبناني، ما جعل لبنان «بيتاً بعدّة منازل» كما أسماه المؤرخ كمال الصليبي[25].

وينتقد قرم اقتناع جزء هام من النخبة المثقّفة بضرورة الإبقاء على النظام الطائفي بكلّ

مساوئه، إذ هو - اي النظام الطائفي - بنظرهم أقلّ الأنظمة سوءاً... حيث لا يؤمنون بأنّ الشعوب على استعداد لتقبّل تقاليد الديمقراطية الغربية». ويضيف: «قال لي بعض الزملاء إنني أرفض أن أرى الواقع اللبناني، واقع شعب طائفي ينتج زعامات طائفية وشباباً يَقتلون ويَذبحون على الهويّة. وأنّ هذا الشرق وليس الغرب، ويجب ألاّ يكون لديّ ميل لجعل واقع الشعب مثاليّاً، فهو ليس كذلك، وأنّ الأوضاع ليست ناضجة للتغيير والعلمانيّة»، ويعتب قرم على البروفسور إدمون ربّاط «الذي قال صراحة إنّ العلمانية في رأيه إذا اعتُمدت في الشرق ستكون مثل «اللزقة» على جسمه». ثم يؤكّد قرم «رغم ذلك جميعاً أراني مصرّاً على الاختلاف الشديد... وذلك لسبب منطقي واضح، وهو أنّ الطائفية لا يمكن أن تزول من النفوس طالما بقيت هي أساس كلّ المؤسسات الاجتماعية والسياسية والقانونية، وطالما لم تفصل الطوائف عن البنية القانونية والمؤسّساتية للبلاد... فالمؤسّسات الطائفية والقوانين الانتخابية الطائفية والنظرة الطائفية إلى التاريخ لا يمكن إلاّ أن تنتج زعامات وفئات مثقفّة ذات نظام إدراكي مبني على الإحساس الحاد بوجود الطائفية وأهميّتها كرُكن من أركان الدنيا المحسوسة... هذا الوضع لسوء الحظ مريح جدّاً لأهل السياسة، فالمنافسة تجري ضمن الأطر الطائفية الضيّقة بمكوّناتها المناطقية والعائلية والمالية، وقواعدها سهلة وبسيطة عندما ينشأ جوّ عام من التخوّف من العلمانية ومن المساس بالنظام الطائفي، وعندما لا يكون أثر لمبدأ المحاسبة والمسؤولية»[26].

ويرى قرم أنّ النظام الطائفي يدمّر فرص ظهور مواطنية حديثة ويكرّس ظاهرة الاتّفاق بين أعضاء مجموعة تخترق الطوائف من رجال المال والأعمال والإقطاعيين الذين يسيطرون على مقدرات البلاد ومؤسسات الدولة، ويتقاسمون الغلّة كقطعة حلوى. إنّها ليست ديمقراطية بل «سكتوقراطية sectocratie» (اي حكم ملوك الطوائف وفق حصص)[27]. فليست صيغة الميثاق هي التي كانت مدخلاً لعدّة حروب لا بل كانت هدفاً لسخط وغضب كل الطوائف الذين انتقدوها وشكّكوا بالتعايش الذي اعتقدوا أنّها كانت أساسه. والمرات التي أكّد فيها الرئيس المنتخب بشير الجميّل عن موت صيغة 1943 تكاد لا تُحصى، ولكنّه عاد إليها فور انتخابه رئيساً للجمهورية، وأصبحت خشبة الخلاص الوحيدة من نتائج الحرب الاسرائيلية، فيما كان الياس سركيس متخوفاً أنّ عدم انتخاب بشير الجميّل سيؤدّي حتماً إلى التقسيم. وحتى اتفاق الطائف الذي جدّد شباب صيغة 1943 كان غامضاً حول الغاية النهائية من مضمونه: هل كانت لتصحيح خلل التمثيل الطائفي الذي تتطلّبه الصيغة ليعكس التغيّر الديمغرافي، أم

فتح الباب لصعود لا لجم له للغلبة المسلمة في النظام السياسي، وبالتالي نهاية الصيغة المكرّسة منذ الاستقلال، ما يفرّغ مبدأ المشاركة من مضمونه؟

لقد بيّنت حرب 1975-1990 للمسيحيين أنّ أسوأ كوابيسهم بات حقيقة. فقد وضعوا ثقلهم ونفوذهم في الفلسفة الميثاقية التي منحتهم اليد العليا في دولة مستقلة عن فرنسا، فسيطروا على مصير البلاد واتجاهاتها كي لا يقعوا تحت سيطرة البيئة المسلمة التي تحيط بهم، مستندين إلى غلبة عددية ضئيلة وسيف انتداب مُصلت على الآخرين (ضَرَبَ الجيشُ الفرنسي عصيان الشيعة والسنّة والدروز في العشرينات). ولكنّهم - اي الموارنة - ناموا على حرير الميثاق دون تطوير النظام ليصبح أكثر مدنيّة وعصرية أسوة بدول أوروبا المسيحية، فيما كانت السنون تمرّ والمسلمون يزدادون عدداً وطموحاً وتعليماً وشعوراً بغبن النظام الماروني. ولذلك كان ثمنُ قِصَر نظرِ الزعامات المارونية طريقاً إلى أثمان باهظة. ويرى النائب بطرس حرب أنّ «تأخّر القيادات المسيحية عن الاستجابة للمطالب المحقّة بتأمين المشاركة لجميع فئات الشعب اللبناني لا بل المبادرة في إعطائها في بعض المنعطفات التاريخية المهمة التي كانوا فيها مرتاحين نسبياً، جعل الثمن الذي دفعه المسيحيون باهظاً لأنهم دفعوا الفاتورة إضافة إلى الفوائد المترتبة على التأخير»[28].

لقد أثبتت الأحداث أنّ الحكم الماروني للبنان بعد خروج فرنسا كان موقتاً ريثما تنقلب الموازين، ولكنّ الموارنة ظنّوه دائماً، فاندلعت حرب 1958 ثم قاومت قياداتهم الإصلاح الذي أتى به فؤاد شهاب وحاربوه بدون هوادة. كان شهاب أول رئيس ماروني يريد الاصلاح وردم الهوة بين المسلمين والمسيحيين، الفقراء والأغنياء والريف والمدينة دون أن يمسّ الصيغة الميثاقية. فيما كانت نظرة الطبقة السياسية إلى شهاب أنّه ليس مارونيّاً كفاية وأنّه يميل للمسلمين. ويقول جورج قرم إنّ المسلمين في عهد فؤاد شهاب ارتضوا الحكم الماروني لعدالته وسعيه إلى الإصلاح[29]، وإنّ الطريق الإصلاحي سيوصل إلى الدولة المدنيّة ويقضي بالفعل على الطائفية ويوحّد اللبنانيين على هويّة وطنية.

رابعاً، خيار التعددية multiculturalism

أمام المسيحيين فرصة للحوار حول التعددية كتنوّع اجتماعي ضمن وحدة وطنية لا يلغي مفهوم المواطنية اللبنانية الجامعة. وهو حوار ضروري للمسلمين أيضاً.

لقد شكا المتروبوبوليت الياس عودة من أنّ كثرة حديث اللبنانيين عن التعايش وتحليلهم

لمعناه ومداه دليل على أنّ ثمّة مشكلة ما في البلاد حول هذا التعايش. ويبقى تساؤل إلى أي مدى يقبل اللبنانيون فكرة عيشهم المشترك في جغرافية واحدة ذات كيان سياسي موحّد إن لم يكن في مجتمع واحد؟ وهل ثمـّة صورة واحدة عن ماهية الوطن في أذهانهم أم أكثر من صورة؟ وهل تتمكّن الدولة من فرض تعريف موحّد للمواطنية اللبنانية وكتاب تاريخ واحد وثقافة جامعة واحدة لخلق الإنسان اللبناني الجديد؟

رغم أنّ التجربة اللبنانية أثرّت عميقاً في سلوكيات جميع اللبنانيين حتى أولئك الذين ينتمون إلى «حزب الله» و«الجماعة الإسلامية» (توجّه نحو اللبننة) إلاّ أنّ ورود كلمة «تعددية ثقافية» في مقررات السينودس قد أزعجت الحساسية الإسلامية في لبنان إلى درجة أنّها تبدّلت في الإرشاد الرسولي الذي قدّمه البابا للبطريرك صفير عام 1997 إلى «تنوّع ثقافي» diversity. و«التنوّع» هو تعبير أضعف من «التعددية» ويحمل أكثر من معنى (كأن يفضّل شخص موسيقى البيتلز وآخر موسيقى موزار). ولكن واقع الأمر في لبنان أصبح تعدّدية حقيقية بين الطوائف بأنماط حياة مختلفة وتوجهات وخيارات ثقافية وحضارية مختلفة ومناهج دراسية منفصلة، وأحياء ومناطق باتت تشابه الكانتونات السويسرية. وخارج عَلَم البلاد وطوابع البريد والجيش الرسمي وبعض الأمور الأخرى، لا يمكن العثور على شيء ذي قيمة عليا يمكن أن يُقال إنّ عليه إجماعاً لبنانياً.

لقد أيّد البطريرك صفير التعددية الثقافية ولكنّه وقف بحزم ضد التقسيم، خاصة أنّ البطريركية المارونية كانت عرّابة دولة لبنان الكبير. وهو طمأن قلق المسلمين بأن «لا أحد يفكّر في تقسيم البلد لأنّ لبنان لن يبقى موجوداً إذا قُسّم. فكرة التقسيم من مخلّفات الماضي»[30]. ورأى سمير فرنجية «أنّ المفهوم القديم للوحدة الوطنية الذي يرفض الاعتراف بالاختلاف ويحاول أن يمحق هذا الاختلاف سيؤدي إلى صدامات وإلى طفرات عنف». تُعطي تجربة فرنسا مثالاً على ما يقصد سمير فرنجية، فمحاولاتها فرض العلمنة الشاملة بالقوّة وإنكار حقوق الأقليات «لأننا كلّنا فرنسيون» قد أدّى إلى مشاكل اجتماعية خطيرة وغيتوات منفصلة في ضواحي باريس وليون.

ولكن خطاب التعددية الذي أطلقه مسيحيون منذ 1977، لم يعد مقتصراً في التسعينات على مسيحيين، حيث انضم إليه عدد لا يستهان به من المفكّرين الذين ينتمون إلى طوائف مسلمة، منهم على سبيل المثال لا الحصر، نوّاف سلام ووضاح شرارة ووجيه كوثراني. هؤلاء أشادوا بالجانب التعددي للمجتمع اللبناني واعتبروا ذلك من الإيجابيات. ولكن عبارة «التعددية»

بقيت غير مقبولة في الرأي العام المسلم في لبنان في التسعينات لأنّها تعارض فلسفة الاندماج في شعب واحد وتُناقض مبدأ الوحدة الوطنية، وتذكّر بخطاب الفدرلة والتقسيم الذي ساد أيّام الحرب، والذي عملت له «القوات اللبنانية» وكاد الكانتون يستحيل دولة «مارونستان». تغيّرت الأمور كثيراً في لبنان في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وأصبح المسلمون أكثر قبولاً لمبدأ التعددية. ومقارنة بالعام 1996 عندما قال الإمام محمد مهدي شمس الدين: «لأجل هذا أنا لا أقبل استعمال كلمة تعددية لا في لبنان ولا في مصر ولا في أي بلد مسلم أو مختلط»، ولكن في العام 2008 تغنّى السيّد حسن نصرالله بحسنات التعدّدية، كما أشرنا في الفصل التاسع، في معرض توكيده الفرق بين معتقده حول ولاية الفقيه ومعتقدات الجماعات اللبنانية الأخرى. وبات المطران خضر يعترف بتمايز بين اللبنانيين أنفسهم: «أنتروبولوجياً هناك تباين بين المسلمين عامة والمسيحيين، حتى لو ادّعى المثقف المسيحي أنّه لا يهمه الدين، ولا يمارس. إذا طبّقت المقاييس الانتروبولوجية والسيكولوجية، وقرأت إنساناً أرثوذكسياً متديّناً جداً، وإنساناً (أرثوذكسياً) قليل الممارسة، تجدهما قريبين أحدهما من الآخر في التصرّف الاجتماعي، وأحياناً في الرؤية السياسية». البرامج التربوية التي تعمّق التسامح والاحترام هي بمستوى أهمية برامج الإنماء والإعمار في البلاد. حول النهج التربوي يقول المطران يوسف بشارة، رئيس لجنة المدارس الكاثوليكية إنّ في لبنان رأياً معادياً للمدارس الخاصة بأنّـها طائفية وتفرّق بين ابناء الجيل الجديد وتؤسس لمجتمع متعصّب، وبأنّ المدارس العامة التابعة للدولة هي مدارس وطنية تصهر الجيل الجديد. ولكن هذا الرأي ينسى أنّ ربع تلامذة المدارس الكاثوليكية في لبنان هم من المسلمين[31].

لقد انتقد البابا يوحنا بولس الثاني تفسير بعض الموارنة لكلمة التعدّدية في سعي هذا البعض إلى تعميق الهوة مع المسلم والابتعاد عنه فيما رآه الفاتيكان قوقعة غير صحيّة. وهذا التفسير لبعض الموارنة شعر به المسلمون وأصبح موضوعاً خلافياً كلّما أثار مسيحيون مسألة التعددية للدلالة على مقدار تميّزهم عن الآخر (المسلم) الذي لا يمكن أن يتعايشوا معه. ولذلك فقد سقطت كلمة «تعدّدية» multiculturalism من الإرشاد الرسولي عام 1997 واعتُمدت كلمة «تنوّع» diversity. وفرّق البابا بين بلد تعددي حيث «ثقافات تتميّز ليس فقط باختلاف دياناتها بل بمساهمات عميقة لحضاراتها المنوّعة التي ظهرت على أرضها منذ فجر التاريخ». وهذا ما لم يَرَه البابا في الواقع اللبناني. ذلك أنّ الاختلاف في الدين وحده لا يؤدي إلى ظهور ثقافات مختلفة بين اللبنانيين وأنّ «انتشار المسيحيين في كل بلدان وثقافات العالم لم يجعلهم

مختلفين عن الشعوب التي ظهروا في وسطها، ولم يختلفوا حول انتمائهم للبلد ولا في اللغة ولا في التقاليد.. بل ترى المسيحيين في كل بلد من بلدان العالم مندمجين في الثقافة المحلية، يرتدون نفس الملابس التي يرتديها مواطنوهم من ديانات أخرى، يأكلون نفس الطعام، ويعيشون نفس الحياة اليومية، رغم أنّهم يتبعون حياة مسيحية منظّمة لشؤونهم»[32]. فالمسيحي الصيني أو الكوري لم يكن أقل صينية وكورية من مواطنيه الذين على ديانات البوذية والكونفوشية.

إن موقف البابا حول نظرة بعض الموارنة المتطرّفة إلى موضوع التعدّدية، التي تصل حدّ الابتعاد والعزلة عن الآخر، سرّ الروم الأرثوذكس الذين لم يتوقّعوا على أي حال أن يصل الأمر بالبابا إلى درجة دعوة الموارنة إلى التعريب والعروبة. كما أن دعواتُ البابا إلى التضامن مع العالم العربي أدخلت السرور الى قلوب المسلمين. ورغم أنّ الموارنة قد علموا قبل عام من زيارة البابا أنّه سيدعوهم إلى سياسة الانسجام مع بيئتهم العربية، لكن ما قاله وما جاء في الإرشاد أصابهم بصدمة بسبب وضوحه حول هذا الموضوع وتحديده للأمور والعبارات التي استعملها. وشرح القاصد الرسولي بابلو بوينتي أنّه «لم يكن سهلاً على البابا أن يؤكد على عروبة لبنان ولكنّه عندما صمّم على هذا الرأي وأوسعه شرحاً لم يجد حراجة في التكلّم علناً».

وليس من الواضح ما إذا كانت الكنيسة المارونية قد قبلت تماماً هذا التوجّه، حيث شرح المطران بشارة الراعي: «مسيحيو لبنان يوافقون تماماً مع الفاتيكان حول ضرورة التواصل والانسجام مع بيئتهم العربية والإسلامية. ولكنّهم لا يوافقون على المضمون والاسلوب للوصول إلى هذا الهدف»[33]. ولكن الراعي يضيف: «لا يجب بعد اليوم أن نتكلّم عن مسيحيي لبنان وكأنّهم كيان منفصل عن المسلمين. كلاهما يجتمعان على مصير مشترك. المسيحيون والمسلمون في لبنان ما زالوا شركاء متساوين، وهذه فرصة ليس فقط للمسيحيين بل للمسلمين لأن الوجود المسيحي في لبنان هو مسؤولية اسلامية أيضاً»[34].

من ناحية أخرى، فإنّ طروحات التعدّدية لا زالت تلاقي صعوبة في تقبّلها حتى لدى المثقفين، اللبنانيين والعرب، الذين يعتبرونها دعاوى أجنبية لتفريق وتمزيق الدول العربية إلى أقليات وأعراق وطوائف. فيرى جورج قرم مثلاً أنّ منطق الأقليات «نجده في الإعلام الغربي منذ مدّة طويلة، ويتمحور حول قضية الأقليات المضطهدة وتأمين حقّها في تأكيد خصوصيتها الدينية أو العرقية أو اللغوية بالنسبة للأغلبية. وهو منطق يدخل في تناقض مع النظريات القومية الديمقراطية التي تدعو إلى جعل الأوطان قوميات متجانسة يطبّق فيها القانون على الجميع

مهما وُجدت من خصوصيات في بعض المجموعات الفرعية داخل الوطن، كما اعتمدته تركيا منذ حكم مصطفى كمال في بداية القرن العشرين، وذلك على خلاف الدول العربية ولبنان»[35] (ويذكر قرم في نفس الكتاب أنّ تركيا الحديثة كانت علمانية ولم تكن ديمقراطية لعدّة عقود). ولكن حقيقة الأمر تجافي المقولات المضادة لنظرية الأقليات، ذلك أنّ تركيا ليست نموذجاً صحيّاً، لا للشرق ولا للغرب، فهي تحمل نزعة دكتاتورية وتدخّل الجيش مراراً في السلطة، وهي تقمع بالقوّة العسكرية حقوق الأقليّة الكردية الكبيرة في شرق البلاد، وتمنع التعبير الحرّ عن المشاعر الدينية وتطمس الهوية الثقافية الشرقية للشعب التركي، فتفصله عن قرون من الأدب والنصوص المكتوبة بالأحرف العربية لأنّ أتاتورك أراد أن يتشبّه بأوروبا. لقد عادت تركيا العرب لعقود واحتلّت لواء الاسكندرون السوري وهدّدت سورية والعراق حول مياه الفرات واجتاحت شمال العراق مراراً، إلخ. وبعض الكتّاب متأثر إلى حد بعيد أيضاً بالنموذج الفرنسي للعلمنة ومركزيّة الدولة، ولكن فرنسا اليوم باتت مختلفة جدّاً عن الماضي، إذ إنها اعترفت عام 2002 بستّ ثقافات فرعية غير الفرنسية في مناطق الألزاس لورين (القريبة من الثقافة الألمانية) وبريتاني (ثقافة كلتية) ودوفرن والفلندر (ثقافة بلجيكية)، وتعترف فرنسا اليوم أنّ علمانيتها المفرطة قد فرّطت بحقوق الأقليات الدينية والعرقية كعرب شمال أفريقيا والسود، الذين باتوا يشكّلون أكثر من 12 بالمئة من سكان البلاد، وصعود العنصرية البشعة من الفرنسيين البيض، المثقفين ثقافة عالية طبعاً، باسم العلمانية وباسم وحدة الشعب الفرنسي التي يريدونها كأسنان المشط.

والصحيح أنّ التعدّدية أصبحت في بداية القرن الحادي والعشرين صنواً وداعماً للديمقراطية، التي يجب أن تعترف بحقوق الأفراد ولكنّها لن تغفل حقوق الأقليات، خاصة إذا تعرّضت هذه لعنصرية مُنظَمّة. كما أنّ نموذج التعدّدية الديمقراطي اللبناني يجب أن يكون هو النقيض لدولة عبريّة مبنيّة على الدين اليهودي أو دولة ثيوقراطية كجمهورية إيران الاسلامية.

خامساً، خيار الفدرالية

بدأت أطروحات الفدرلة في لبنان في منتصف السبعينات من القرن العشرين[36]، وهو نظام يأتي بأشكال عديدة من دولة مركزية فدرالية قويّة كألمانيا، إلى اتحادات كونفدرالية بصلاحيات وسلطات واسعة للمحافظات أو الولايات، كسويسرا وكندا. والدول الفدرالية تعدّ بالعشرات

ولكن ما يعرف عنها هو قليل، كالبرازيل والمكسيك وروسيا والهند وأوستراليا والصين. والفدرالية هي فكرة انتشرت في الشرق الأوسط حيث بدأ كلام عن فدرلة العراق والسودان، وهما بلدان عربيّان كما هو معروف يتشابهان مع لبنان بتعدّد الأقليات الدينية والإثنية. وليست فكرة الفدرالية غريبة عن المشرق العربي فقد دعا مفكّرون لبنانيون وسوريون في نهاية القرن التاسع عشر إلى دولة فدرالية عثمانية يتساوى فيها العرب والأتراك، تعترف بحق الأقليات الأرمنية والكردية والإغريقية وغيرها.

يعتبر وضّاح شرارة أنّ مقولة لبنان ككونفدرالية طوائف قد أصبحت واقعاً حتى في أوساط المسلمين، الذين كان العمل السياسي بالنسبة إليهم إما السعي إلى علمانية غربية (قبل 1976) أو عودة إلى السلفية الاسلامية أو ولاية الفقيه (بعد 1979). وفي الوقت عينه، لم تحد «القوات اللبنانية» عن عقيدة الفدرلة منذ 1976، في حين حافظت الزعامات التقليدية السنيّة وبعض المارونية على مقولة «الفكرة اللبنانية» والتغنّي بأبطال ميثاق 1943. ولكن جورج قرم لا يرى الفدرالية قدراً بل «إنّ العمل بمنطق حقوق الطائفة في اقتسام السلطة وإدارة البلاد يؤدّي حتماً إلى صيغة شبه فدرالية. وكثيراً ما يوصف النظام السياسي اللبناني بأنّه فدرالية طوائف». ولكن هذا الواقع شبه الفدرالي مشوّه للغاية حسب معايير الفدرالية نفسها، ذلك أنّ المكوّن الأساسي للفدرالية هو مساهمة المنتمين إلى الوحدات الأساسية التي منها تتكوّن، الدولة المركزية مساهمة فعّالة وملموسة في تسيير شؤون الوحدات تلك»[37]. كما أنّ الدول الفدرالية كسويسرا وكندا تعتمد الديمقراطية البرلمانية ما يسمح للمواطنين في كل وحدة بالتطوّر والارتقاء. أمّا كونفدراليات الطوائف اللبنانية فهي شبه دكتاتوريات يديرها زعماء ورجال دين ولا اعتبار للفرد.

عندما انضم مثقّفون مسيحيون إلى يساريين مسلمين، ونادى كل هؤلاء بإصلاحات حقيقية في أوائل السبعينات، لم تتجاوب الزعامات المسيحية مع هذا الطرح وكان الردّ بالتصدّي العسكري والسياسي للحفاظ على لبنان المسيحي (حرب 1975-1976) ثم عودة إلى لبنان الصغير وانكفاء نحو طرح الفدرالية في آذار 1977، مع اطلاق بيان سيّدة البير[38]. أمام هذا التشنج، صعدّ الجانب المسلم أسلوبه، فترك الفكر العلماني والمدني في العقائد القومية العربية والشيوعية وعاد في أوائل الثمانينات بتنظيمات طائفية مشابهة لتشكيلات «الكتائب» وتعمّمت ظاهرة الكانتونات لدى الشيعة في ضاحية بيروت الجنوبية والجنوب والبقاع والدروز في الجبل، في حين أصبحت مدن ذات أغلبية سنيّة كصيدا وطرابلس كانتونات

أمر واقع. ويضيف قرم: «شهدنا خلال الحرب اللبنانية ميلاً لدى بعض الطوائف اللبنانية، وبشكل خاص الموارنة والدروز والشيعة، إلى إقامة دويلات بكيان شبه دولي مع تصرّف كلّ زعيم طائفة كرئيس دولة داخلياً وإقليمياً ودولياً»[39].

لقد حبّذت «القوات اللبنانية» بقيادة بشير الجميّل ثم بقيادة سمير جعجع تقسيم لبنان إلى دويلات (يكون أكبرها الكانتون المسيحي الذي سيضم كاثوليك لبنان)، لأنّها فقدت الأمل في صيغة الدولة التي لم تضمن مستقبل المسيحيين في بيئة عربية اسلامية. وأمام تجربة التسعينات في سنوات ما بعد الطائف تصاعد صوت الموارنة لاسيما الذين يتعاطفون مع خط «القوّات» أنّ ثمن السلم الأهلي كان فقدان سيادة لبنان وضياع مصير المسيحيين، وهذا ما منح هؤلاء نفحة جرأة للإصرار على الفدرلة.

التحدّي الكبير بعد الحرب كان أيضاً كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وإنصاف الطوائف كجماعات وأفراد في آنٍ معاً. إذ ما ان يسود مبدأ الكفاءة والمنافسة على مستوى الأفراد حتى يختلّ الميزان الدقيق بين الطوائف كجماعات، ليس فقط في مناصب الدولة والوظائف العامة بل على الصعيد الاقتصادي أيضاً وفي القطاع الخاص. ذلك أنّ الدولة تملك حيّزاً ضيّقاً فقط لتحقيق التوازن والباقي حسب همّة ومجهود و«تعصّب» كل طائفة في بناء مكوّناتها وعناصر قوّتها، وخاصة في الشؤون التربوية والخدماتية. فتصبح الدولة طرفاً ضعيفاً لا يقدر أن يفرض سياسته لمصلحة الجميع ولكنّه يوفّر المشاركة للأقليات كجماعات، وليس دولة قوّية تُهمل الطوائف كجماعات في سعيها إلى توفير العدالة والمساواة للمواطنين كأفراد.

قبل وفاته بأسبوع أعلن إدمون نعيم، حاكم مصرف لبنان السابق ونائب في البرلمان عن «القوّات اللبنانية»، لمجلّة المسيرة الناطقة باسم «القوات اللبنانية» في مطلع 2006 عن دعمه للفدرالية في تصريح كان مفاجئاً لأنّه لم يسبق أن اتخذ مواقف قصوى: «أنا أعتقد أن لبنان لا يعيش إلا بالفدرالية لأن فيه طوائف عدّة. وكل طائفة مستقلة نوعاً ما عن الأخرى، وبالتالي تريد وترغب في أن تبرز الفروقات بينها وبين الطوائف الأخرى:». ولدى سؤاله أي نظام فدرالي هو الأنسب للبنان، الفدرالية الطوائفية أم المناطقية، أجاب: «الفدرالية المشتركة، أي فدرالية الطوائف والمناطق». ثم سُئل: بعد خبرتك الكبيرة في الحياة السياسية والقانونية، ما نصيحتك للمسيحيين؟ أجاب: «أن يحاوروا قدر ما يستطيعون وأن يتحاوروا ويتناقشوا حتى يزيلوا الفروقات بين الطوائف، وأن يتفقوا على دولة فدرالية كما سبق أن ذكرت». وعن نصحيته للمسلمين؟ «كذلك، حقيقةً هناك مسلمون يعرفون تماماً أنّ هناك ديانتين كبيرتين،

وأنّ الفروقات بارزة وواضحة وصريحة في ما بينهما. ومهما قيل لا يمكن أحداً أن يقول إنّه قادر على حل الخلافات في سهولة، إلا بالتميّز بين المجموعات التي نتكلم عليها»[40].

سادساً، التصالح مع الماضي

في 1991، أُقرّ مشروع العفو العام بعدما تحقّق انتشار الجيش في سائر المناطق. وتمّ هذا الأمر بدون مراجعة موضوعية للممارسات والجرائم والانتهاكات السافرة التي ارتبكها أمراء الحرب. إذ كان من الأفضل لسيكولوجية المجتمع اللبناني إصدار ملف أسود عن الحرب اللبنانية قبل إصدار العفو. بدون الدراسة الموضوعية لجرائم الحرب فقد كان صدور العفو أشبه برسالة مبطّنة أنّ ممارسات الحرب كانت مقبولة وأنّ إمكان تكرارها لا غبار عليه. حتى أنّ العفو الشامل كان أكثر مما توقّعه أمراء الحرب أنفسهم، الذين كانوا واعين تماماً لما ارتكبته أيديهم. ففي الجلسة الوزارية التي اتّخذت قرار العفو، يقول الرئيس الهراوي إنّ الوزير «روجيه ديب ممثّل سمير جعجع في الحكومة طالب بالعفو عن مرتكبي جريمة إهدن التي أودت بحياة طوني فرنجية وزوجته وابنته، فاستفاد ممثّل «الحزب السوري القومي الاجتماعي» أسعد حردان من الظرف ليطالب من ناحيته بالعفو عن قاتل الرئيس بشير الجميّل بعبوة ناسفة عام 1982. ولم يعلّق سليمان (طوني) فرنجية على طلب ديب لكنني شعرت أنّه قد يوافق على العفو عن المسؤولين عن مجزرة إهدن في حال العفو عن مرتكبي جريمة اغتيال الشيخ بشير. ظلّ الرئيس (عمر) كرامي صامتاً... عند انتهاء الجلسة دخل الرئيس كرامي مكتبي ليقول: «أرجو ألاّ تطرح في أي ظرف موضوع العفو عن قتلة شقيقي رشيد. لن أوافق على ذلك وسأقدّم استقالتي» ...»[41].

لم يتعلّم لبنان من تجارب دول أخرى مرّت بأزمات وحروب، كجنوب أفريقيا، وشكّلت لجنة الحقيقة للتعامل مع ذكرى الماضي المؤلم. بل اختار لبنان تناول دواء النسيان وأصدر قانوناً للعفو عن كل مآسي الحرب وجرائمها. لم يتعلّم المجتمع اللبناني من حروبه السابقة، ذلك أنّ السلم الأهلي لم يتحقق فعلاً. ففي نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت الطوائف لا تزال تشعر بالخوف من بعضها البعض، في حين لم تتوقّف التدخلات الخارجية محوّلة لبنان إلى ساحة نزاع اقليمي ودولي، وهو دور قبله اللبنانيون دون تردّد منذ 1958. لم تكن ثمّة دروس من الحرب وجولات العنف بل إنّ لبنان ابتدع مقولة سيكولوجية مفادها أنّ ما وقع في البلاد فعلاً هو «حرب الآخرين على أرضه»، حرب لا ذنب للبنانيين فيها. ما

قد يعني مثلاً أنـهم موحّدون في وطن ما بعد الحرب. وإذ ابتكر غسان تويني مقولة «حروب الآخرين» لوصف الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982 أيام كان سفيراً للبنان في الأمم المتحدة وفي نضاله في الديبلوماسية الدولية، سرق كثيرون هذه المقولة واستعملوها لغايات نفسيّة مؤذية منعت اللبنانيين من الاعتراف بالماضي ومواجهة الحاضر. الرئيس الهراوي مثلاً أكّد في التسعينات أنّ ما وقع في لبنان لم يكن حرباً أهلية «بل حرب الآخرين على أرضنا»[42].

ويقول أحمد بيضون «كيف يمكن لبذرة الحرب أن تنمو لو لم تجد تربة خصبة؟». هل يحق للبنانيين فعلاً أن ينفوا المسؤولية وينسوا أسباب الحرب التي خاضوها خمس عشرة سنة؟ وهل بامكان الجراح العميقة أن تبرأ بدون مراجعة الضمير وتنظيفه كما دعا البابا في الإرشاد الرسولي؟ وماذا يمنع إذن أن يعودوا إلى المواجهة ويستدرجوا العروض الخارجية لكي يحاربوا بعضهم البعض من جديد؟ وهل هم مخلصون وصادقون عندما يلتقون للحوار؟ وإلى ماذا يؤدي حوار خالٍ من التصارح والمكاشفة والاعتراف المتبادل بأخطاء الماضي؟ كل هذه هي محظورات الحوار التي تنكأ جراح الماضي وتذكـّر بالمحاسبة التي لم تحصل.

دعا السينودس شعب لبنان وحكّامه أن يختاروا طريق المسامحة وتطهير الذاكرة والضمير. ولكن لبنان سلك طريق النسيان بشكل سلبي فأصدرت الحكومة قانون العفو العام عن الحرب بدون مساءلة لمرتكبي المجازر والجرائم، فيما دخل زعماء الميليشيات وأمراء الحرب في الدولة وأصبحوا هم الحكام الجدد. قالوا إنّ نقاهة لبنان تتطلّب عدم فتح الملفات حتى لا تتجدد الحرب. ولكن المطلوب حقّاً كان إبقاء الذاكرة حيّة وموثّقة وهذه الذاكرة وحدها تفتح الطريق كي لا تتكرّر الحرب. وكان من المفترض أن يدخل لبنان في حوار وطني طويل وينشيء لجنة تقصّي معلومات قبل صدور قانون عفو. ولكن ثمّة من رأى في إصدار العفو سريعاً طريقة لإنجاز السلم الأهلي لأنّ الاستقصاء وجمع المعلومات عن الحرب ربما ينكأ الجراح ويثير الكراهية وأصابع الاتهام ويحدث الانشقاق مجدّداً. فيصبح موضوع الوفاق الوطني أهم من العدل. ولكن قانون العفو كان سيفاً ذا حدّين لأنّه منح العفو لقتلة ومجرمي حرب. وقضية بينوشيه في التشيلي تذكّر العالم بأهميّة المساءلة والمحاسبة قبل العفو. وكمبوديا واجهت هذه المسألة أيضاً عندما رفض الأمير سيهانوك توقيع قانون عفو عن زعماء الخمير الحمر السابقين الذين جعلوا من شعب تلك البلاد تلالاً من الجماجم البشرية. كما أنّ إصدار قانون العفو يمنع أيضاً من محاولات البحث عن أسباب الحرب ومَن ارتكب ماذا لأنّ هذا النوع من التقصّي والبحث يصبح فتح ملفّ أغلقه القانون.

ويعتبر نموذج جنوب أفريقيا حلاً وسطاً بين العفو الاعتباطي بدون مساءلة، كما حصل في لبنان، وبين إعدام مجرمي الحرب وعملاء النازية كما حصل في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية. فقد تشكّلت مفوضية الحقيقة والمصالحة بعد سقوط نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، وأصدرت بعد فترة تقريراً من 3500 صفحة خاف الجميع أنّه سيوقظ حتماً المشاعر الصعبة والمؤلمة لدى الضحايا وأُسَرهم. ولكن رئيس مفوضية الحقيقة والمصالحة رئيس أساقفة جنوب أفريقيا دزموند توتو كتب في المقدمة «إنّ من طبيعة الحقيقة أنها تجرح وأنّها أحياناً تفرّق. ولكن الصحيح أنّ المصالحة الصحيحة لا يمكن أن تُبنى إلا على الحقيقة. والمصالحة الحقيقية ليست سهلة ولا تأتي بثمن قليل وليس من الضروري أن تكون مريحة للجميع. أما المصالحة المبنيّة على الكذب وعلى عدم مواجهة الواقع فهي ليست مصالحة حقيقية على الإطلاق». وكتب توتو في مذكراته أنّ لا مستقبل بدون تسامح. وتتساءل الكاتبة كارول داغر إذا كان اللبنانيون ينسون ما حدث في ديارهم لأنّهم يريدون أن ينسوا فقط وإذا كان فعل النسيان هو أيضاً فعل مسامحة. ولكن أليس النسيان يعني أيضاً عدم استيعاب دروس الماضي وبالتالي ارتكاب نفس الأخطاء لاستعادة الأزمة مع كل جيل جديد؟ وبالمقابل، أليس إبقاء الذاكرة حيّة وتوثيق مساوىء الماضي وأهواله يصبح تغذية للضغينة والحقد ويعيد الأزمات والحروب؟

وإذ يغيب الجواب السهل، فإنّ النتيجة تكون أنّ كل بلد وكل مجتمع يواجه ماضيه حسب مقدرته وبمقدار ما يكون هذا المجتمع موحّداً ومجتمِع الرأي على ضرورة النسيان والمسامحة. وجد اللبنانيون أنّ النسيان كان أسهل الطرق وأكثرها راحة للبال. وإلا كيف يمكن لبلد تأسّس على الأزمات وبدأ بحرب 1841 وكرّر حروباً كان آخرها في أيار وحزيران 2008 أن يستمرّ بالعيش ويتصالح مع ذاته باستمرار؟ ويقول سمير فرنجية: «لأننا فشلنا في القيام بمراجعة ذاتية وتطهير الضمير في 1849 و1860 و1958، اشتعلت الحرب عام 1975، ويجب أن نمنع ذلك من الحدوث مرّة جديدة»[43]. بعد 1990، لم يصغ أحد لسمير فرنجية ولم تحدث مراجعة وطنية للذات واستمرّت الأزمات.

إذ يقول اللبنانيون كل سنة في 13 نيسان: «تنذكر وما تنعاد»، يقصدون الحرب الأهلية الطويلة التي ابتدأت عام 1975 وانتهت عسكرياً في تشرين الأول 1990 بشكل قسري. ولكن فعل التذكّر هذا لم يرافقه فعل ندامة ومحاسبة للذات لكي يصبح وعد عدم تكرار الحرب جديّاً وقابلاً للصرف. قد يسأل كثيرون «كيف يمكن لبلد جبران خليل جبران والرحابنة ومدينة

الأربعين جامعة، ومنارة العرب الثقافية ومطلّهم على الحضارات الغربية ونموذجهم في التنوّع الديني... أن يغرق في حرب مدمّرة استغرقت 16 عاماً وأن يمضي الستة عشر عاماً التي تلتها في أزمات عنفية وسياسية حتى يصبح مع عام 2008 أمام احتمالات الحرب الأهلية؟» أو ببساطة «كيف كانت مجازر صبرا وشاتيلا ممكنة؟».

الجواب المختصر عن هذا التساؤل هو أنّ على اللبنانيين أن يعترفوا بتاريخهم القريب وبمسوؤليتهم تجاهه ما يؤدي الى صحوة وطنية. ثمّة خطاب ساد في لبنان بعد الحرب يمرّ عبر كتب ومذكرات وتصريحات وبرامج «توك شو» ويعمل على خلق روايات متعدّدة لتاريخ لبنان منذ النصف الثاني من القرن العشرين حتى اليوم. ولعل الفحوى الأهم لهذا الخطاب والذي يمنع محاسبة الذات هي مقولة «حروب الآخرين» المشار إليها أعلاه، مع ما يوحي ذلك من براءة اللبناني وأنّ «الآخر» (أي غير اللبناني) هو أساس الشر والعدوان. وهكذا يمضي أمراء الحرب ومجرموها في حياتهم ويستعيدون زعاماتهم الماضية فيما لسان حالهم يقول: «لم ولن أندم عمّا فعلت وإذا تجدّدت نفس الظروف فأنا فاعل ما فعلت سابقاً».

يبقى أن رواية الحرب الأهلية حتى اليوم، وعلى لسان كثيرين، ليست صادقة ولم تكن سوى تقديم اجوبة مراوغة وغير شريفة من أنّ «الآخر» أصل بلاء لبنان. وكان هذا الآخر يتغيّر باستمرار حسب مصالح أمراء الحرب وتجّارها. جانب من اللبنانيين رأى أنّ «الفلسطيني» هو الآخر «البعبع» في السابق، ثم دارت عقارب الساعة وأصبح «الآخر» البعبع هو «السوري» الذي تجدر مهاجمته كل يوم[44]. أما في الجانب الآخر، فطبعاً كان «الاسرائيلي» هو البعبع الدائم. وهذا الاستنساب في اختيار «الآخر» المسؤول عن حروب لبنان ليس خطأً فئة لبنانية معيّنة دون غيرها. إذ لا قدرة لأي طرف على مواجهة الأسئلة الكبرى عن المواطنية والطائفية وحقوق الإنسان والديموقراطية الصحيحة في البلد الصغير. وحتى أهل الحكم، كالرئيس الياس سركيس ورئيس الوزراء سليم الحص والياس الهراوي ورفيق الحريري، سارعوا إلى التركيز الشديد على جذب المساعدات المالية لإعادة إعمار وسط بيروت دون الإفصاح عن اسباب الحرب واستعجال الحلول الدستورية والنفسية؟ بين عامي 1990 و2003 كان هناك القليل جداً من التفكير بترميم النفوس وملاحقة مسائل الانفصام الوطني اللبناني وأسباب الحرب وإيجاد حلول دائمة للأزمة الداخلية والقيام بتشريعات مدنية. كل ما في الأمر أنّ الحكومات المتعاقبة منذ نهاية الحرب ركّزت على اعادة الإعمار الاقتصادي. وكان أن تعلّم اللبنانيون بعد 1990 درساً خاطئاً عن الحرب التي عبرت وكأن الميليشيات ليست منهم وفيهم. لقد استنكر

اللبنانيون تماماً أحداث العنف في السبعينات والثمانينات وما جلبته من بؤس لم يسبق له مثيل على لبنان. فكانت خلاصة إنجاز لبنان في عقد التسعينات وحتى 2003 هي استعادة بناء الحجر دون إعادة تأهيل وتطوير روح البشر (أي السعي إلى معجزه اقتصادية بدون تحوّل ديموقراطي صحيح يتّعظ من دروس الحرب). وفات الجميع أنّ البلدان قد تحقق التقدم الاقتصادي ولكن المجتمعات الديمقراطيه لا تأتي الى حيّز الوجود بين عشية وضحاها.

وثمّة حقائق تثبت غياب رغبة التغيير: حقيقة ان الكثير من الزعماء اللبنانيين الذين يتحمّلون مسؤولية الحرب وأهوالها استطاعوا بسهولة العثور على مواقع السلطة والنفوذ في حكومات ما بعد الحرب وبرلماناتها وإدارتها العامة. وحقيقة أنّ الهيكل الأساسي للدولة الطائفية التسلطيّة من عهد الرئيس بشارة الخوري وحتى عهد الرئيس إميل لحود بقي في مكانه متستّراً بمؤسسات ليس فيها من الديمقراطيه سوى القشور (يلاحظ استسهال الدولة استعمال العنف تجاه المدنيين).

يمكن القول إنّه لو أجريت دراسات نفسية عن الشعب اللبناني لأمكن الباحثين التوصّل إلى نتيجة مهمّة مفادها أن الناس في لبنان إنّما تعاني من مرض عصاب جماعي، يقمع داخل العقل ما هو معروف عن الماضي من أفعال اللبنانيين الشنيعة خلال 32 عاماً ويبرّىء ذمتهم. ما ينضح بالتالي عن عدم الرغبة في التصالح مع هذا الماضي. أما تبرير مقولة «حروب الآخرين» فله ابتكارات كثيرة مغايرة للحقيقة تنفي المسؤولية الذاتية. ومن هذه الابتكارات أنّ اللبنانيين جميعاً هم ضحايا الحرب - حرب الآخرين - على أرض لبنان (اسرائيل وسورية والفلسطينيين والعرب والإيرانيين والأميركان، إلخ). وأنّ قصف المناطق المدنية المزدحمة بالسكان في بيروت وباقي المناطق قد عانى منه جميع اللبنانيين وبالتالي يصحّ صرف النظر عن أنّ ضارب المدفعية في الطرف الآخر هو لبناني أيضاً. وأنّ الحروب مع اسرائيل التي وقعت على أرض لبنان لا دخل للبنانيين بها بل هي دليل على مؤامرة على لبنان قادها الفلسطينيون والشيوعية الدولية في البداية (1968-1982) ثم يواصلها «حزب الله» وإيران لاحقاً. وأن الشعب اللبناني صاحب قضية تساوي وجوده ولكنّه مهدّد من جيرانه، سورية واسرائيل والفلسطينيين، ومَن وراء كل هؤلاء. ويعزّز مقولة حروب الآخرين تفسير أحداث لبنان على أنّها «من الضخامة لدرجة أنّها أكبر من اللبنانيين أنفسهم وأهل الحكم فيه، فهل نُحاسب الزعامات المحليّة وننسى الدول الكبرى والظروف الإقليمية والدولية الصعبة والمعقّدة... هل يعقل أن يسيطر لبنان على مثل هذه التطوّرات العملاقة، وهو البلد الصغير الديمقراطي والتعدّدي المنفتح...»[45]. أمّا من

يسلّم جدلاً بأنّ ثمّة عوامل خارجية فهو يرمي اللوم على الطائفية التي «يجب أن تزول من النفوس قبل النصوص. وفي مثل هذا الموقف كيف يمكن أن نُحاكم من قام بممارسة العنف الطائفي، والطائفية هي منّا وفينا»[46].

مهما حملت هذه الابتكارات من احتمال التصديق، فهي لا تهدف إلى دفع لبنان إلى مصالحة جواره، بل كل ما تريد أن تقوله هو أنّ أمراء الحرب الداخليين وسماسرتها وزعماءها لا يتحملون مسؤولية جرائم الحرب، وكفى. وبالتالي تمّ إعفاء اللبنانيين من المسؤولية الجماعية عمّا حلّ في بلادهم من أهوال.

لا شك أنّ لبنان مرّ بظروف نفسية وثقافية أفضل في الستينات وأوائل السبعينات حيث ظهر جيل رفض استراتيجية قمع الذاكرة التي انتهجها آباؤه بأن كل شيء على ما يرام («أتركوا اللبنانيين وشأنهم وهم «يقتلون» بعضهم البعض من القبل والعناق») وأراد أجوبة حول الماضي وهوية البلاد. فنشأت قوى اليسار اللبناني وتنوّعت الأحزاب والحركات. ولكن العجز عن مواجهة الماضي ظل قائماً، وفشل الشعب في القدرة على العيش الواقعي وكانت المبالغة بفضائل الميثاق وصيغة «التعايش» وفرادة الديموقراطية اللبنانية خبزاً يومياً. ثم كانت الحرب الطويلة، ولما انتهت بدأت المناحات الكتابية والكلامية محاولةً إنكار الماضي الطائفي العنصري الحربي ومجازر وجرائم تلك الفترة. كما سعى من أرّخ لتلك الفترة في كتب أو مذكرات أو مقالات أو دراسات إلى التقليل من أهمية الجانب الداخلي للصراع والانسحاب من خطايا الماضي ثم اجترار وطنية لبنانية مسخة لا علاقة لها بأحداث لبنان في النصف الأخير من القرن العشرين ولا تعرف كيف تتّجه مستقبلاً.

هذا التبرؤ والنكران هو اكثر من اعادة تفسير للتاريخ؛ بل هو تحريف Revisionism وغدر لأنّه يعيد كتابته. وهذا من شأنه ان يغشّ الضحايا الذين قُتلوا في تلك الحرب. هكذا عمل اللبنانيون كل عام في حرمان قتلاهم من الشيء الوحيد الذي يمكن أن يمنحه لهم بلدهم، وهو استذكارهم بصدق ومصداقية. فلا يوجد مناقشة جديّة في لبنان حول الحرب (على الأقل التدوين والمحاسبة كما فعلت جنوب أفريقيا) في حين تستعاد كل عام ذكرى 13 نيسان بشكل عاطفي سطحي وبمسيرات وتصريحات تؤكّد بلغة خشبية رغبة الناس في التعايش وأنّ 13 نيسان أصبح رمزاً لنهاية حالة منبوذة في تاريخ لبنان يريد الشعب أن ينساها. ومن ثمّ يعود الجميع الى حظيرة السياسة «الطبيعية» التي سادت في السابق.

المطلوب إذاً إطلاق مشروع يوثّق ويحقق في الحرب ويؤدي بالتالي إلى المصالحة والمصارحة

وهكذا تتطهّر النفوس.

سابعاً، تجديد الفكرة اللبنانية

يلخّص المطران حميد موراني أزمة الموارنة بعد الحرب التي تعكس انقساماً داخلياً ونكراناً انتقائياً لممارسات الماضي القريب التي لا تمثّل ما شاءه الموارنة لدورهم وهويتهم في الحضور اللبناني. فينظرون إلى ذواتهم كما كانوا في الماضي ولا يتقبّلون واقعهم في لبنان ما بعد الحرب. وهم بحاجة إلى مراجعة ذاتية لأي دور يلعبونه في لبنان مختلف عن الماضي، لبنان ليس كما أراده آباؤهم أن يكون. ويتساءل المطران موراني إذا ما كان انتهاء القرن العشرين وقدوم القرن الحادي والعشرين هو نذير شؤم بانحدار الموارنة في لبنان وإذا كان بإمكانهم أن يصنعوا دوراً جديداً[47]. أمّا الأب يواكيم مبارك فكان يأمل بنهضة جديدة للكنيسة المارونية تتضمّن إعادة النظر بمهمتها ودورها في المشرق وتغيير النظرة إلى لبنان كملجأ للأقليات واعتبار لبنان تجربة للإنسانية جمعاء ومثال المجتمع النموذجي للمنطقة. وهذه النهضة تتضمّن أيضاً أنّ وجه لبنان المسيحي ليس طائفياً بل هو وجه حداثوي. ويحتاج مسيحيو لبنان والموارنة تحديداً إلى العزم والوسائل لتحمّل مسؤولية التغيير والانفتاح، في وقت أنّ البيئة العربية والمشرقية هي أيضاً في حال تغيّر مستمر يهدد وجودها ويجعلها عرضة لصراعات دولية مريرة تقودها أميركا وغيرها. فيحمل المسيحيون مشعل التنوير في العالم العربي ويكون معهم المسلمون لمواجهة التحديّات سويّة.

«الفكرة اللبنانية» ما زالت حيّة ومتداولة في بداية القرن الحادي والعشرين، والدليل على ذلك أنّ لبنان ما زال موجوداً بحدوده ولم يُقسّم حتى بعد أكثر من 30 سنة على انهيار لبنان المسيحي. فلم يعد وارداً في أذهان أحد في بداية القرن الحادي والعشرين التشكيك في نهائية الكيان اللبناني، الذي أصبح مدوّناً في الدستور. ولكنّ ثمّة عقبات لا بد من التحاور حولها للتأكّد من ديمومة «الفكرة اللبنانية» التي هي أكثر من جغرافية واحدة. فإنّ تنازل المسيحيين وتراجع نفوذهم بعد الحرب لم يقابله تنازلات مساوية من الشريك المسلم. ذلك أنّ المطروح هنا ليس نظرة هيولية سطحية عن أنّ ثمّة دولة اسمها لبنان ولها حدود، بل انغراس فكرة لبنان كوطن وثقافة وتاريخ في أذهان مواطني هذه الدولة، وهذا ما يجب أن يهتمّ به المسيحيون. وعلى سبيل المثال، هل صمود «الفكرة اللبنانية» يجعل لبنان دولة غير ديمقراطية؟ وما هو الدليل أنّ المسلمين قد أصبحوا أكثر «لبنانيّة» بعدما تنازل المسيحيون عن ضماناتهم في الدستور؟ وهل

ارتضى كل المسلمين فعلاً لبنان وطناً نهائياً؟ وماذ يعني هذا اللبنان للإسلاميين؟ هل ثمّة مكان لقومية لبنانية أو وطنية لبنانية في تفكيرهم الإسلامي الكوني ومبادئهم المنبثقة عن الدين؟ وهل يمكن لبننة أحزاب اسلامية، شيعية أم سنيّة، أو توكيد تحوّل الزعماء المسلمين إلى أجندة أعمال لبنانية خالصة غير مرتبطة خارجياً؟

لطالما كانت الحجّة التاريخية لقيام لبنان الكبير أنّه بلد ذو أغلبية - ولو بسيطة - مسيحية وما يجرّ ذلك من ضرورة محافظة المسيحيين على حقوقهم السياسيّة وحريّة الخيارات. ولكن الحوار الساخن أو المعتدل السخونة مع المسلمين طيلة القرن العشرين بدأ في بيئة كان فيها التوزيع الديمغرافي متساوياً إلى حدّ ما، ثم بدأ يتحوّل منذ 1938 لمصلحة المسلمين، وصولاً إلى وضع المسيحيين الأقلوي في بداية القرن الواحد والعشرين. منطق التنافس الديمغرافي سقط إذاً لأنّه كان يفرض منطق التفاوت في النفوذ والقوّة بين عدديّة طوائفية (وهذا ما اتضح عندما بات الانقسام الأهم انما هو بين المسلمين أنفسهم وأصبح المسيحيون هامشاً مع هذا أو ذاك). والأمل هو الحوار حول تعريف «الفكرة اللبنانية» لأنّ مفاوضات الطوائف تؤدي إلى مساومات لا يبدو أنّها تؤدي غاية وطنية بل مصالح ضيقة، وتكرّس فكرة مسلمين يريدون أن يكونوا عرباً ومسيحيين يريدون أن يكونوا غربيّين.

عندما يُطرح هذا النوع من الأسئلة، يظن المراقب أنّ هذه أمور مستجدّة ترتبط بصعود الأصوليات الإسلامية، أو أنّ ثمّة تشكيكاً بلبنانية المسلمين. ولكن الأمر لم يحتج إلى ظهور أحزاب اسلامية لكي يساور المسيحيين القلق على لبنانية المسلمين وولائهم. بل هو قلق مزمن منذ ولادة لبنان الكبير عندما رفض المسلمون هذا الكيان ورفضه معهم الروم الأرثوذكس (وهذا ما بيّنته مؤتمرات دعت إلى وحدة عربية وسورية ورفضت كياناً لبنانياً منفصلاً عن شقيقته عندما وجد المسلمون أنفسهم في مرحلة الانتداب الفرنسي في بلد بملامح غريبة عن المسلمين بدون غطاء الدولة المسلمة العثمانية، في بلد بأغلبية مسيحية وضعت حدوده فرنسا الكاثوليكية). وهو قلق تحوّل إلى حقيقة في اندفاع المسلمين نحو وحدة عربيّة مع جمال عبدالناصر ونحو المغامرة بمستقبل البلاد في دعمهم غير المحدود للمقاومة الفلسطينية فيما بعد، الخ. يعني ذلك أنّ ثمّة تاريخاً طويلاً من شكوك الموارنة بمواقف المسلمين النهائية من الكيان اللبناني.

ولكن قلق الموارنة حول لبنانية المسلمين لم يبق بنفس الوتيرة، بل كان يتراجع كلما تجاوب المسلمون في مصالحة الكيان مع عالمه العربي وقبولهم مناصب رفيعة في الدولة. كما أنّ ميثاق

1943 كان افتراقاً عن غايات الانتداب، حيث تولى مسلمون مناصب أولى في دولة خُلقت للمسيحيين، ودور مفصلي في تحقيق استقلال البلد والمضي فيه بعيداً عن الدفع الوحدوي العربي. وعام 1989 قايض المسلمون قبول المسيحيين بعروبة لبنان لقاء قبولهم بنهائية الكيان (اتفاق الطائف لم يكن المرّة الأولى التي ارتضى فيها المسلمون لبنان وطناً لجميع أبنائه ونهائياً)[48].

ويؤكّد المطران جورج خضر لبنانية المسلمين بقوله: «إنّنا بلد مؤلف من مجموعة أقليات، ليس عندنا أكثرية دينية. وحتى عندما كان المسيحيون في إحصاء 1932 أكثرية في البلد... (كان) المسيحيون كنائس مختلفة... هناك طائفة مسيحية متلاحمة مع فرنسا مثلاً، وهناك طوائف أخرى لم تلتقِ مع فرنسا تاريخياً وما إلى ذلك»[49]. ويشير المطران خضر إلى أنّ النص في اتفاق الطائف الذي يقول بنهائية الوطن اللبناني إنما هو «نص إسلامي في أساسه ظهر في الحرب، ربما للشعور بأن لبنان فيه مقوّمات عيش مشترك وازدهار لجميع الناس بلا تفريق طائفي. أنا واثق بأنّ المسلمين صادقون عندما يقولون بلبنان وطناً نهائياً، لأنهم لو اتحدوا بالغير فهم يخسرون، إذ لا يجدون هذا الازدهار الذي لهم في لبنان، ولا يحققون خارجه ارتفاعاً كبيراً في مستواهم الثقافي. هم في لبنان أقبلوا بسرعة وفي مدّة قصيرة جدّاً إلى العلوم والجامعات، لم يبقَ عندهم عقدة التخلّف. المسلمون تجاوزوا عقدة التخلف وبقيت عقدة الخوف عند المسيحيين، لما أخذوا يشعرون بتعاظم العدد عند المسلمين». ويشرح المطران خضر أنّ شعور المسلمين بالتخلف والغبن وشعور المسيحيين بالتفوق والخوف كانت مشاعر غذّت الحرب الأهلية[50].

يقول المؤرخ كمال الصليبي إنّ المواطنين المسلمون يرتعبون من فكرة أن يحكم لبنان رجال الدين المسلمون ولذلك فهم في رباط مقدّس أو حبل سُريّ مع مواطنيهم المسيحيين لكي تستمر في لبنان حكومة لا تكون اسلامية أو مسيحية، ونمط حياة مدني. «فينعم المواطن بحريّته ويختار أن يذهب إلى السينما أو يتناول كأساً أو يقرأ أي كتاب أو يتعلّق بأي ثقافة يريد. وهذه بعض أوجه الحداثة»[51]. هذا التصوّر لدى الصليبي هو حافز المسلمين اللبنانيين لكي يحافظوا على مواطنيهم المسيحيين ليس فقط من أجل لبنان يرغبونه بل لأجل تموضع المسلمين اللبنانيين بخصوصية لبنانية في العالم العربي.

لقد سعى الموارنة دوماً إلى تعميق المشاركة، حتى لو لم يخلُ ما قاموا به من الشوائب. ولذلك فإنّ الغلبة العددية للمسلمين تجعلهم مسؤولين أيضاً عن تأمين المشاركة المسيحية في

بداية القرن الحادي والعشرين. من ناحيتهم يُجمع رجال الدين الموارنة على أهمية المسيحيين كقيمة معنوية أكثر منها قيمة عددية ويتقدّم أصحاب هذا الرأي الأب يواكيم مبارك[52] والأب ميشال حايك: «لا يجب أن نعوّل كثيراً على الناحية العددية. لأنّ الأهم من ذلك هو قدراتنا النفسية والفكرية والأخلاقية والروحية. يجب أن نكون نخبة في المشرق كالخميرة في العجينة، هذا ما يجب أن نكونه، ولكن هل نحن فاعلوه؟»[53]. ويضيف الأب مبارك: «حقوق الإنسان وواجبات المواطنية المدنية يجب أن يكونا نشيد المسيحيين اليومي، ويجب استبدال حقوق الجماعات بحقوق الإنسان تحت شعار المواطنية المدنية».

الهوامش:

1. يوسف الدويهي، **النهار**، 13 تشرين الثاني 2006.
2. **النهار**، 10 أيّار 1997.
3. راجع كمال ديب، **أمراء الحرب وتجار الهيكل**، ص 279.
4. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, «vouloir vivre en commun», p. 5.
5. أسّس ميشال شيحا «الندوة اللبنانية» عام 1946 وتولى رئاستها ميشال أسمر فعقدت 500 ندوة خلال 25 سنة، و«الجمعية اللبنانية للاقتصاد السياسي» مع شارل حلو وألفرد نقاش. وعام 1946 أوفدت الحكومة ميشال شيحا بمهمة الى الفاتيكان عام 1946 لإقامة علاقة ديبلوماسية. وعندما عاد الى بيروت دعم ترشيح شارل حلو ليكون ممثل لبنان.
6. شرح الصدر أنّ صفة التسامح في الإسلام تعزّزت في عصره الذهبي وتعامله مع الشعوب الأخرى، ولكنّ ضعف الإسلام وكثرة الهجمات عليه جعلته ينغلق وفي حال دفاعية وانعدام الشعور بالثقة. واعتبر الأب مبارك أنّ خلق لبنان مسيحي أو لبنان مسلم هو بمثابة القضاء على مبرّر وجوده ويصبح دولة كاسرائيل.
7. **عهد الندوة اللبنانية خمسون سنة من المحاضرة**، بيروت، دار النهار للنشر، 1997، ص 687-695.
8. نواف سلام، **خيارات لبنان**، بيروت، دار النهار للنشر، 2004.
9. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 58.
10. جورج قرم، **الشرق والغرب الشرخ الوهمي**، دار الساقي.
11. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 31.
12. Valognes, *Vie et Mort des Chrétiens d'Orient*, p. 223.
13. Amin Maalouf, *Les identities meurtrières*, Paris, Grasset, 1998, p. 26.
أمين معلوف **الهويات القاتلة**، دار النهار، بيروت.
14. محمد السماك، **مقدمة إلى الحوار الإسلامي المسيحي**، ص 96.
15. محمد السمّاك، **مقدمة إلى الحوار الإسلامي المسيحي**، بيروت، دار النفائس، 1998، ص 101.
16. Jean Corbin, *L'Église des arabes*, Paris, Éditions du Cerft, 1997.
17. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 39.

18. من القضايا التي أثيرت حول حريّة التعبير أغنية مارسيل خليفة من شعر محمود درويش، كتاب شعر لعبدو وازن، وفيلم الرسوم المتحركة «برسبوليس».

19. Carole Dagher, *Ces hommes qui font la paix*, Paris, Éditions L'Harmattan, 1995, p. 289.

20. **النهار**، 19 حزيران 2008.

21. ماري معلوف، **إلغاء الطائفية السياسية بين المؤيدين والمعارضين**، بيروت، شركة الخليج للطباعة والنشر، 2005، ص 106.

22. ماري معلوف، **إلغاء الطائفية السياسية بين المؤيدين والمعارضين**، ص 120-123.

23. ماري معلوف، **إلغاء الطائفية السياسية بين المؤيدين والمعارضين**، بيروت، شركة الخليج للطباعة والنشر، 2005، ص 170-171.

24. جورج قرم، **مدخل إلى لبنان واللبنانيين تليه اقتراحات في الإصلاح**، بيروت، دار الجديد، 1996، ص 37-38.

25. كمال الصليبي، **بيت بمنازل كثيرة**، بيروت، دار نوفل.

26. جورج قرم، **مدخل إلى لبنان واللبنانيين تليه اقتراحات في الإصلاح**، بيروت، دار الجديد، 1996، ص 122-123..

27. جورج قرم، **مدخل إلى لبنان واللبنانيين**، بيروت، دار الجديد، 1996.

28. أنطوان سعد، «هل استباح الطائف حقاً صلاحيات الرئيس الماروني؟»، **الأخبار**، 5 تشرين الأول 2007.

29. Geroges Corm, preface in Kamal Dib, *Warlords and Merchants,* Reading, Ithaca Press, 2004.

30. مقابلة مع البطريرك صفير، **النهار**، كانون الثاني 1996.

31. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 22.

32. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 194.

33. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 194.

34. مقابلة مع المطران بشارة الراعي، تلفزيون المستقبل، 2 آذار 1995.

35. جورج قرم، **مدخل إلى لبنان واللبنانيين تليه اقتراحات في الإصلاح**، بيروت، دار الجديد، 1996، ص 33.

36. جرّب لبنان نوعاً من الفدرلة في نظام القائمقاميتين في القرن التاسع عشر ولم تنجح.

37. جورج قرم، **مدخل إلى لبنان واللبنانيين تليه اقتراحات في الإصلاح**، بيروت، دار الجديد، 1996، ص 131.

38. اجتمع قادة «الجبهة اللبنانية» في دير سيّدة البير في 23 كانون الثاني 1977 واصدروا بياناً بتاريخ 1 آذار جاء فيه: «إنّ الجبهة اللبنانية، إيماناً بها بعراقة التراث اللبناني الحي المتواصل من ستة آلاف سنة إلى اليوم، وبديمومة هذا التراث تجسيداً للقيم الانسانية الخالدة... وتذكيراً بأنّ المسيحية في لبنان كانت دائماً حرّة سيّدة أمينة على تراثها ومصيرها، وإعلاناً بأنّ هذه المسيحية لا تريد لنفسها ما لا تريده لغيرها من الجماعات الروحية والثقافية التي تتكوّن منها الأسرة اللبنانية... نحن أركان الجبهة اللبنانية، كميل شمعون، سليمان فرنجية، بيار الجميّل والأباتي شربل القسّيس وعدد من رفاقهم في النضال... (عمدنا) إلى تعيين لجان لدرس ولوضع مشاريع التشريعات اللازمة في شؤون الجنسية والمطبوعات والأحزاب والأحوال الشخصية والوجود الأجنبي على أرض لبنان وتملّك الأجانب فيه. وقد قرّرت الجبهة إضافة إلى ذلك المحافظة على المنشآت والمنجزات والمؤسسات التي حقّقتها حتى اليوم مزمعة أن تظل تعمل على تطويرها... اعتماد تعدّدية المجتمع اللبناني بتراثاته وحضاراته الأصلية أساساً في البنيان السياسي الجديد للبنان الموحّد تعزيزاً للولاء المطلق له ومنعاً للتصادم بين اللبنانيين بحيث ترعى كل مجموعة حضارية فيه جميع شؤونها وبخاصة ما تعلّق منها بالحرية وبالشؤون الثقافية والتربوية والمالية والأمنية والعدالة الاجتماعية وعلاقاتها الثقافية والروحية مع الخارج وفقاً لخياراتها الخاصة». المركز اللبناني للمعلومات، **الزعامة المارونية من حبيب السعد إلى سمير جعجع**، بيروت، المركز العربي للمعلومات، 1985،

ص 131-136.

39. جورج قرم، **مدخل إلى لبنان واللبنانيين تليه اقتراحات في الإصلاح**، بيروت، دار الجديد، 1996، ص 53.

40. **مجلّة المسيرة**، «إدمون نعيم: هذه وصيّتي»، 30 كانون الثاني 2006.

41. إلياس الهرواي، **عودة الجمهورية**، ص 255-256.

42. جريدة **الحياة**، 11 تشرين الأول، 1993.

43. Samir Frangié, article in *L'Orient Le Jour*, June 7, 1997.

44. دائماً يُذكر «الآخر» بصيغة المفرد ما يمنحه بعداً شخصانياً شيطانياً وهو أسلوب ابتدعته وسائل البروباغندا الأوروبية والأميركية كأن يُختصر النظام العراقي بأسره باسم صدّام حسين.

45. جورج قرم، **مدخل إلى لبنان واللبنانيين تليه اقتراحات في الإصلاح**، بيروت، دار الجديد، 1996، ص 92.

46. جورج قرم، **مدخل إلى لبنان واللبنانيين تليه اقتراحات في الإصلاح**، بيروت، دار الجديد، 1996، ص 122.

47. حميد موراني، «الهوية المارونية بين الإحباط والتجديد»، في ندوة «الهوية في الدستور وفي الإرشاد الرسولي»، 12 كانون الأول 1998. ومقال في **النهار**، 91 آذار 1998.

48. نهائية الكيان وطناً للجميع جاء أيضاً في بيان للمجلس الاسلامي الشيعي الأعلى في 5 تشرين الثاني 1977 وفي بيان دار الفتوى في 23 ايلول 1983، حيث التقت قيادات السنّة والشيعة والدروز – ومنهما الرئيسان سليم الحص وحسين الحسيني وعادل عسيران والشيخ محمد مهدي شمس الدين، والشيخ حليم تقي الدين والشيخ حسن خالد – وأعلنوا «الثوابت الاسلامية».

49. المطران جورج خضر، **هذا العالم لا يكفي**، ص 91.

50. المطران جورج خضر، **هذا العالم لا يكفي**، ص 92.

51. Quoted in Charles Sennot, «Christians are a dwindling force in war-ravaged Lebanon», *Boston Globe*, January 19, 1999.

52. Georges Corm, *Youakim Moubarac, Un homme d'exception*, Beyrouth, Librairie Orientale, 2004.

53. Carole Dagher, *Bring Down the Walls*, p. 180.

ملاحق

-أ-

سعيد عقل: أركيولوجيا «الفكرة اللبنانية»

إذا بحث المرء عن قائلين بالفكرة اللبنانية بدون شوائب، وكما وُلدت في ثلاثينات القرن العشرين، فهي لا شك محفوظة في ذهن الشاعر والأديب اللبناني الكبير سعيد عقل الذي لم تُغيّر الزلازل الكبرى في الوطن الصغير وجهات نظره وأفكاره. قوّة أفكار عقل وما يؤمن به هي في تفاصيل المحاججة، وإجابته الصاعقة على المجادلات والأدلّة، وليس في البعد النظري الذي يسهل اختصاره بنصّ علمي. وهذا ما يميّز سعيد عقل عن غيره في ديناميكية تثبت أنّ جذوة الفكرة اللبنانية بمعناها الشديد المحافظ وبمنطق الغلاة لا زالت حيّة لدى كثيرين في بداية القرن الحادي والعشرين. سعيد عقل، المولود في زحلة عام 1912، ما زال يرعد ويزبد وهو في التسعينات من عمره وكأنّه نبي توراتي[1]. ومن أقواله: «أعطني ساعة تلفزيونية في الأسبوع فأغيّر وجه الكون، وأغيّر الكثير في لبنان وأصلح ما تهدّم منذ فخر الدين وباقي العظماء»[2].
وأشعاره:

سوف نبقى يشاء ام لا يشاء الغير ... فـاصـمـد لـبـنـان مـا بـك وهـنُ
سوف نبقى لا بد في الأرض من حق ... ومـا مـن حـق ولم نـبـق نـحـنُ

(قدموس)

وأيضاً:

الأرض، ربّي، وردةٌ وعـدتْ ... بـك أنـت تقطف، فـاروِ موعودا
وجمـال وجـهـك لا يـزال رجـاً ... يـرجـى، وكـل سـواه مـردودا

(من «غنّيت مكّة»).

عام 1954 ألقى سعيد عقل محاضرة في الندوة اللبنانية حّدد فيه فلسفته في «الفكرة اللبنانية التي لم يحد عنها أبداً، والتي عُرفت فيما بعد بـ«التبادعية اللبنانية»، فبدا باكراً منحاه العلماني ضد الطائفية وتشدّده القومي وعداءه للغة العربية. وفيها اعتبر سعيد عقل إسرائيل خطراً كبيراً على لبنان ويجب رصد كل الطاقات اللبنانية لإزالتها («حتى لو أدّى ذلك إلى زوال كل اللبنانيين»)، حذّر ايضاً من اللاجئين الفلسطينيين في وقت لم يمض على قدومهم إلى لبنان أكثر من بضع سنوات.

«أكذوبة الطائفية»

عن الطائفية قال سعيد عقل:

«الطائفية معضلة إن شئتم ولكن بقدر ما تكون موضع تسلية يتلهّى به البعض... شهدتُ اجتماعاً لأربعة من طابخي الوزارات عندنا، وكان محور طرف من حديثهم أنّهم لو صرفوا النظر عن مراعاة الطائفية في تأليفهم الوزارات لاضطروا أن يولوا الحكم لا أخصامهم وحسب - وهذا لا يخيفهم لأنّ خصومهم من شاكلتهم، فلا بدّ أن يخفقوا فيجيء دورهم هم من جديد - بل لاضطروا إلى إيلاء الحكم صنفاً من الرجال غير الصنف المتداول: وهذا ما يكفي لمحو وجودهم نهائياً من لوح السياسة، وختم أجرأهم بقوله: أبقى الله الطائفية ذريعة بها نوهم الناس أنّه لا بد من بقاء أمثالنا على المسرح. والواقع أنّه لو شكّلنا الوزارة من شارل مالك الأرثوذكسي وحده أو من خمسة شارل مالكيين، جميعهم أرثوذكسيون، لما قامت قيامة أحد. لأنّ موضوع الناس، في عهد وزارة كهذه سيكون الانقلاب الذي يخلق الأمة خلقاً جديداً، ولا يبقي على متسّع من الوقت للكلام في أكبر أكذوبة يلهون بها»[3].

«يجب أن ندمّر اسرائيل»

بزّ عقل كلّ من أتى قبله وبعده (حتى «حزب الله») في عدائه لإسرائيل. حيث قال في نفس المحاضرة عام 1954:

«لا يُضارع ضرورة الثورة اللازمة لإصلاح كل ما له علاقة بالعقل إلا ضرورة إزالة اسرائيل. وإزالتها إذا لزم الأمر، على يدنا، كل اللبنانيين.. قد لا يكون عندنا في وزارة الخارجية مسودّة دراسة رصينة عن الوسائل اللازمة لإزالة اسرائيل. أما الهدف (إزالة اسرائيل) فينبغي أن يُنقش بالحديد المحمي على صدر كل لبناني. إذا كانت إزالة اسرائيل ستكلّفنا فناء اللبنانيين،

كلا اللبنانيين المقيم والمنطرح على صدر المعمور، إلا امرأة ورجلاً يعمرانها من جديد، فيجب أن نظل نقول بزوال اسرائيل ونعمل لزوال اسرائيل، وبجميع ما نملك من وسائل الروح والعقل... فإمّا أن تبيدنا اسرائيل وتأخذ (لبنان) وإما أن نبيدها ونبقى فيه.. اسرائيل شعب يكتسح شعباً كما تقشط لحماً عن عظم. إنّ عشرين مليون يهودي ضاربين في أنحاء العالم وقد استحال عليهم أن يذوبوا في الشعوب، اعتزموا إيفاد نصفهم، ثلثهم، ربعهم، إلى الشرق، يشقّون لهم دولة.. هذا الشعب الضارب إلى أمس في أرقع رقع المدنية، وحّدت شتاته فكرة حديثة هي الصهيونية.. ليست محاضرتي الليلة، لعرض وسائل الخلاص. كل ما عندي أن أردّد الهدف. يجب أن ندمّر اسرائيل»[4].

«خطر اللاجئين الفلسطينيين»

ولكن عداء سعيد عقل الشديد لاسرائيل لم يقابله تعاطف تلقائي مع الفلسطينيين. إذ في نفس المحاضرة قال:

«في لبنان اليوم مئة وعشرون ألف فلسطيني، أكبر نسبة من الناس لجأت يوماً إلى بلاد.. لا ماليتنا في وضعها الحاضر ولا المال الدولي الذي يجيء كل سنة كافيان لإزالة التلوّث الذي يتعرّض له المجتمع اللبناني من جراء هذا التوطّن. إنّ اللاجئين أكثر من عُشر لبنان. هل يتحمّل مستوى لبنان الصحي - ولا أقول الاجتماعي والثقافي - عملية تدنّ بهذه الخطورة؟ ما يتبقّى من أهلية لبنان للصمود؟ وللصمود أمام خطر عرفناه بحجم الزلزال؟ وإذا تقرّر توزيع هؤلاء اللاجئين على الدول العربية ولم يصبنا منهم إلا الجزء الذي يمكننا تحمّله، ورفض اللاجئون مغادرة أرضنا، لألف سبب وسبب، أفلا نصبح بين عاملين كلاهما قاتل؟ فإمّا القبول بالتدهور الصحي وإما تنازلنا عن الرحمة»[5].

«القوميّة اللبنانية» حزباً

مرّ أكثر من عقد ونصف من الزمن، حافظ عقل على محاوره القومية (اللاطائفية والعداء لاسرائيل والحذر من الوجود الفلسطيني في لبنان وضرورة التحوّل نحو لغة لبنانية غير العربية). ولكن مع نهاية الستينات، بدا «الخطر الفلسطيني» الأكثر حضوراً. وأسّس عقل عام 1969 «حزب التبادعية اللبنانية» (وهو اسم لا يمكن أن يخرج إلا من قريحة سعيد عقل) مع مجموعة من الأشخاص بينهم إتيان صقر الذي اصبح رئيس هذا الحزب ولُقب بـ«أبو أرز»،

وعُرف هذا الحزب باسم «حزب التجدّد اللبناني» عام 1972[6]. يقول اتيان صقر:

«ساهمت مع الأستاذ سعيد عقل في تأسيس حزب سياسي أطلقنا عليه اسم «حزب التجدّد اللبناني» ضم عدداً من الشخصيات والفاعليات من مختلف الطوائف والمناطق اللبنانية. وفي الوقت عينه، وعندما انطلقت مؤامرة تحييد الجيش تمهيداً لتفتيته، شرعتُ إلى شراء الأسلحة والذخائر من السوق السوداء، وتجنيد الشباب وتدريبهم في مخيماتٍ خاصة، إلى أن انفجرت الحرب.. عندها نزلنا إلى ساحة القتال تحت اسم حرّاس الأرز جنباً إلى جنب مع الكتائب والأحرار والتنظيم وغيرهم.. رُحنا نحتفل بتخريج آلاف المنضوين الجدد ونوزع السلاح والعتاد عليهم مضافاً إلى كتب العقيدة ومنشوراتها عملاً بشعارنا المأثور: تزوجت الكلمة على البندقية فولد «حرّاس الأرز»، حزب القوميّة اللبنانية.

ويضيف صقر:

«إستلهم الحزب عقيدته من فكر الأستاذ سعيد عقل الذي نعتبره بمثابة الأب الروحي، وقمتُ أنا بتأسيسه وتنظيم كوادره وتحديد مبادئه وتدوين عقيدته وقيادته في مختلف الجبهات القتالية والسياسية مع مجموعة من شباب الساعة الأولى... أما أهداف حرّاس الأرز فنختصرها بأننا نؤمن بالله والإنسان ولبنان وهذا الثالوث الأيديولوجي قائم على صفات الكونية الأساسية الثلاث وهي المحبة والمعرفة والحرية. وعلى الصعيد السياسي نحن حركة علمانية تؤمن بالقومية اللبنانية من دون تمييز بين طائفة وأخرى، وبأنّ الشعب اللبناني بكل فئاته المتواجدة على الجغرافية اللبنانية ذات المساحة 10452 كلم مربع على الأقل، تشكّل أمّة لبنانية واحدة عمرها سبعة آلاف سنة وجوداً إنسانياً وحضارياً متواصلاً، وتحمل تراثاً عظيماً ساهم في نشوء الحضارة العالمية وتعميمها بدءاً بالحضارة اليونانية ومنها إلى الحضارة الرومانية وبعدها إلى الحضارة الغربية. وللتصويب نقول بأنّ حضارة الغرب تعود جذورها إلى الحضارة اللبنانية – الفينيقية وليس إلى الحضارة اليونانية كما هو شائع اليوم، ولا بد من تصحيح هذا الخطأ التاريخي الكبير فور عودة لبنان إلى عافيته السياسية وعندما يصبح بين أيادي النخبة لا الحثالة. ومن أهداف الحزب أيضاً طرد جميع الغرباء والطارئين الموجودين على أرضه وعلى رأسهم اللاجئون الفلسطينيون والغزاة السوريون وغيرهم، والإبقاء فقط على نسبة خمسة بالمئة من الغرباء الذين تحتاجهم المصلحة اللبنانية... ثم إقامة الدولة العلمانية البعيدة عن المحاصصة الطائفية، ثم اعتماد اللغة اللبنانية لغة الدولة الرسمية، وقبل كل ذلك سحب لبنان من جامعة الدول العربية واستعادة هويته الأصلية غير المنعوتة، وأخيراً إبرام معاهدة سلام مع جيرانه

من إسرائيل إلى الدول العربية المتاخمة على أساس المصلحة المتبادلة ومبدأ الند للند.أما نظام الحكم فيجب أن يكون حرّاً ديموقراطياً رئاسياً مطابقاً لأحكام دستور العام 1926 وإلغاء نظام الطائف باعتباره نظاماً لقيطاً وُلد من أبوين غير لبنانيين»[7].

يقول كتيّب لـ«حراس الأرز» إنّ الحرب التي اندلعت عام 1975 كانت «لبنانية – فلسطينية وليس لبنانية – لبنانية، أو طائفية أو بين يمين ويسار. وكان قرار حرّاس الأرز: لن يبقى فلسطيني على أرض لبنان. فلما استشرى البغي الإعلامي، أردفت القرار بشعار آخر: على كل لبناني أن يقتل فلسطينياً مشدّدة على أن الحرب بين اللبنانيين والفلسطينيين هي حرب إبادة وتنازع بقاء»[8]. أمّا الموقف من العرب والعروبة فيفصّله أبو أرز من منطلق القومية اللبنانية الكلاسيكية (راجع الهامش)[9].

مساهمات سعيد عقل واضحة في مبادىء حرّاس الأرز التي تخلط الشاعرية بالفلسفة ولا تبدو عادية مقارنة بمبادىء أي حزب آخر: إنّ حراس الأرز قد أفعمهم الايمان بالله وبالانسان والحريّة ولبنان، لبنان الماضي والحاضر والمستقبل. أما المستقبل فيقوم على «تحرير لبنان من الفلسطينيين، كل الفلسطينيين وتنظيف لبنان من الغرباء كل الغرباء» وعلى خطة صارمة يحتاج تنفيذها إلى سلطة حديدية لا حدود لمقدرتها على القمع وتشبه كثيراً ما حاول تطبيقه موسوليني في إيطاليا: «المباشرة بتحقيق المشاريع الحياتية.. ومن هذه المشاريع: محاكمة السياسيين التقليديين، صرف موظفي الدولة، التعليم المجاني المتخصّص ومحو الأمية، تغيير المناهج التربوية، التطبيب المجاني، تأمين العمل للجميع، بناء جيش عملاق، إلغاء قانون تملّك الأجانب واسترجاع الأملاك المبيعة، تحويل لبنان إلى بلد سياحي، فصل الدين عن الدولة، وتحكيم العلم، تحقيق المشروع الأخضر بخمس سنوات، حل الأحزاب الموالية للخارج، تشجيع الصناعة الخفيفة، إقرار ميزانية ضخمة للبحوث العلمية ومصادرة الأدمغة اللبنانية، وتطهير لبنان من المدن التنكيّة، واستقلالية القضاء وسرعة البتّ، وقف عمليات التجنيس وتعديل القانون الانتخابي»[10].

***

إلتقيتُ سعيد عقل عام 2001 في أوتاوا وكان بيننا حديث دام ست ساعات حول القضايا التي قال إنّه «يعملُ عليها» ويسمّيها القضايا الكبرى تماماً كفلاسفة أوروبا القدماء. تطرّق الحديث إلى شعاب فلسفته القومية وتمايز بين لغة عربية و«لغا لبنانيي» وعن الدين واللاهوت

والشعر. يوحي لك أنّه لا يجيب عن أسئلتك ولكنه يدور بعد مقدمة مسهبة ليكرّر سؤالك («سألتني كذا...») ثم يبرهن أنـه أجاب عليك. تجاوز التسعين من عمره عندما التقيته ولكنّه كان حاضر الذهن، يجيب بطلاقة ويحفظ أرقاماً وتواريخ وأشعاراً وأسماءً وتفاصيل أخرى كثيرة. وكان ثمّة ستون شخصاً من الجالية اللبنانية في أوتاوا، يجلسون حولنا ويصغون إلى حديثنا.

عقل وتبادعيته تطبيقاً

سألته أولاً عن مقال في صحيفة **الحياة** عن كتاب شاعر اسرائيلي ذكر أنّ سعيد عقل عند الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982 طلب إلقاء كلمة أمام الكنيست الاسرائيلي ولم يُستجب طلبه. وسألته عن مقابلة مع صحافي اسرائيلي بثّها التلفزيون الاسرائيلي عام 1982 وأعادت بثها قناة الجزيرة عام 2001 بارك فيها سعيد عقل الاجتياح الاسرائيلي وشكر اسرائيل(11).

أجاب سعيد عقل: سعى البعض إلى إلصاق عدد من الأشياء بي. وأنا لن أخلع عنهم عبوديتهم لهذه التهم بأن أكرّمهم بالردّ. نعم قال لي أصدقائي عن هذا الكلام الذي صدر في جريد الحياة وقلت لهم إني لن أردّ. إذا صدّق أحد هذه الرذالات التي وجّهوها ضدي فإني أقول له معك حق ولن أجادله. سأقول له إنّ ما تتهمني به صحيح ولكن هذا لن يؤثّر على سمعتي قيد أنملة لأني أعرف نفسي.

*** هل تقصد أنّ هذه الأخبار عنك خطأ أم صحيحة؟ لقد شاهد الناس المقابلة على التلفزيون.**

سعيد عقل: إسمع. إنّ هذا الموضوع يتعلّق بمواقفي أثناء سنين الحرب. وأنا موقفي في ذلك الوقت كان واضحاً: كل من كان ضد لبنان أنا ضدّه وأنا منسجم مع مبادئي في الدفاع عن لبنان. أنا لم أكره أحداً لأنّه ليس لبنانياً بل أبني موقفي من حرصي على لبنان. خلال سفراتي المتعدّدة خارج لبنان كان المحبّون يعرضون عليّ أن ألتقي بوزراء ومسؤولين في دول عربية. وكنت أرفض وأقول لهم أنا لا أتعاطى السياسة. أما في بلدي فأنا أتولّى الدفاع عن لبنان ولا أحتاج إلى مساعدة أحد. نعم أنا ماروني ورئيسي الديني هو البابا ومع ذلك أرفض مساعدة البابا للبنان. لا أريد أحداً أن يتدخّل في شؤون لبنان حتى لو كان البابا نفسه. واضح شو عم أقول؟ كل واحد ركّب لي قصة أني حكيت كذا وطلبت كيت من أطراف خارجية وكل

هذا كذب. بسبب شهرتي سعى البعض إلى توجيه هذه الأقاويل لكي يكسبوا فيها بعد شرف خصومتي.

*** كيف تحمي نفسك من هذه الأخبار؟**

سعيد عقل: ضميري يحميني والناس تحضنني وأنا أعرف نفسي. وفي النهاية لا يبقى إلا الحق. سأعطيك جواباً فلسفياً على هذه التساؤلات. أرسطو وأفلاطون هما أكبر فيلسوفين في العالم اليوم. ولكنهما أخطآ. قالا إنّ الحقيقة تحرّرك. ولكنهما في نفس الوقت تكلّما عن اقتناء العبيد لخدمة الأسياد. فجاء المسيح وردّ عليهما دون أن يسمّيهما وقال في الانجيل: «الحقيقة وحدها تحرّرك»[12]. عند أفلاطون وأرسطو يحتاج الانسان السيّد إلى عبيد يحملونه في تنقلاته ويعملون مكانه العمل الجسدي حتى يتحرّر من التعب ويصل إلى التحرّر العقلي. أما المسيح فقد أصرّ أن الحقيقة كاملة وحدها تحرّر الإنسان. وهذا مبدئي في الموضوع الذي تطرحه عليّ. إذا شتمني ألف شخص وركّب لي قصّة فأنا أعرف أنّ هذه القصص ليست حقيقتي. أضحك عليهم ولا أرد. لقد كتب أحدهم في **السفير** ردّاً على هؤلاء الذين هاجموني حول هذه الأمور وقال: «هنيئاً لكم لأن سعيد عقل سكت ولم يردّ». أنا أحافظ على موقفي الصامت.

*** هل أنت تعطيني الحقيقة كاملة الآن؟**

سعيد عقل: شوف يا أستاذ، أنا لست كاملاً لأعطيك حقيقة كاملة. لقد تفوّهت بعبارات لا أقصدها في الماضي. وأشكر الله الذي يبقيني إلى جانب الحقيقة، لأنّ مقصدي آنذاك كان من دون غرض وهو مساعدة بلدي. أنا أنظر حولي في الدنيا ولست أعمى عن أحداث الكون. أعرف ما يجري للشعب الفلسطيني. إنّه شعب مظلوم مغلوب على أمره ولم يكن ثمّة داعٍ أن يعيد البعض إثارة عبارات قيلت قبل عقدين من الزمن. نريد اليوم أن نخفّف من آلام الشعب الفلسطيني لا أن نزيد عليه. أما عن لبنانيتي فأقول إنّي دعوت اللبنانيين أن يكونوا لبنانيين ولكني لم أقل لهم إنّ لبنانيتهم تعني كره الفلسطينيين والعرب أو أي شعب آخر. لا يجب أن تكون الكراهية للآخر مفتاح الوطنية عندنا. يكفي أن يكون اللبناني لبناني مثل ما الفرنساوي فرنساوي دون أن يكره أحداً. ولكني طبعاً لا أرضى أن يقول المواطن عندنا: أنا لبناني عربي، أو في فرنسا: أنا فرنسي أوروبي. أرفض هذه النكهة الاضافية.

*** كتب إدوار سعيد عن واجبات المثقف ومنها قول الحقيقة والوقوف في وجه الظلم والاستعمار في كل زمان ومكان ومواجهة الاستبداد حتى لو لم يكن الموقف ضد الاستبداد عملاً وطنياً، وكذلك الدعوة إلى السلام ونبذ الحروب[13]. هل تلتقي مع إدوار سعيد في مواقفه؟ وهل كان هذا هو موقفك من الحرب اللبنانية في نبذ العنف وخاصة أنك رمز ثقافي هام للبنانيين والعرب إجمالاً؟**

سعيد عقل: لا تقل الحرب اللبنانية بل قل الحرب على لبنان. لكي أجيب على سؤالك علينا أن نعرف ماذا حدث في لبنان. وأنا سأشرح لك لأنّي مبسوط منّك عم تسألني أسئلة واضحة. أنا مثلاً أرفض تسمية حرب أهلية وهي عبارة استعملَتها دعاوى أجيرة في لبنان باعت نفسها لقوى خارجية. ثم بدأت الصحف ووسائل الإعلام تستعمل هذه العبارة وكأنّ اللبنانيين كانوا يذبحون بعضهم البعض لا لشيء. أما حقيقة ما حدث فهي أنّ الجيش اللبناني كان يخوض حرباً مع الفلسطينيين في أوائل السبعينات. وفي ايار 1973 حقّق الجيش تقدماً وكانت مواقعه تخوض معركة قرب المدينة الرياضية في بيروت وتكاد تحتلّ المخيمات. وفجأة أمر قائد الجيش اسكندر غانم وقف المعركة. فقصدته لأني أعرفه منذ صغره وهو من صغبين ومتزوّج سيدّة زحلاوية. وكان معي يومها إتيان صقر (رئيس «حرّاس الأرز»). وقلتُ للجنرال غانم بنبرة: يا غانم ليش وقّفت المعركة؟ فقال: «شوف يا استاذ سعيد! أنت صديق لرئيس الجمهورية (سليمان فرنجية) ولقد أصدر لي فخامة الرئيس أمراً واضحاً بوقف القتال وأنا في الجيش علي أنّ انفّذ أوامر السلطة السياسية». وهذا أوصَلَنا إلى بداية الحرب على لبنان عام 1975. وما إن دخل عام 1976 حتى سبقنا الظرف وأصبح الفلسطينيون قوّة لا تُرّد. حتى أنّ السيّد ياسر عرفات صرّح يومها أنّه لن يسمح للجيش اللبناني بدخول الجنوب، وحينها كان رئيس الجمهورية هو الياس سركيس ولم يستطع عمل شيء. أزعلني هذا الأمر وخاصة أنّه لم يوجد مسؤول لبناني يردّ على تصريحات عرفات. فكتبت مقالة حادة عنونتها: «أسكت يا قلعوط!» واتهمت عرفات في المقالة بأنّه عميل لاسرائيل وأنّ ثمّة ضابطاً لبنانياً يعرف عن عرفات هذا الأمر منذ أيام فؤاد شهاب. ولكن رقابة الأمن العام أوقفت مقالتي ومنعت نشرها. وغضبتُ من ذلك لأن هذا كان يعني أنّه لا يوجد أي لبناني في الدولة أو في الإعلام من يردّ على عرفات. وتكلّمت مع نائبين في البرلمان اللبناني ووعداني باطلاق تصاريح يردّون فيها على عرفات ولكنهما لم يفعلا. وتكلّمت مع مسؤولين بأن يضغطوا لكي أنشر مقالتي وإلا سأعقد مؤتمراً صحافياً وأقرأها على الرأي العام وأفضح تقاعس الحكومة اللبنانية. وساعدني جنرال في الجيش اللبناني اتصل بالمدير العام للأمن العام الأستاذ فاروق

أبي اللمع وهو المسؤول عن الرقابة على الصحف. ولكن هذه الوساطة لم تؤدِّ إلى نتيجة. وكما تلاحظ لقد بدأت السيادة اللبنانية تنهار منذ تلك السنوات أمام الضغط الفلسطيني في الداخل وخوف المسؤولين.

*** أعود إلى سؤالي حول دورك كمثقف وأديب وإنسان في زمن الحرب. هل يمكن فعلاً تجريم شعب بأكمله ولومه على ما حصل وإعفاء اللبنانيين من أي مسؤلية عن الحرب؟**

سعيد عقل: كلا، إني لا أجرّم الشعب الفلسطيني فيما حصل في لبنان. ومستعد لتقبّل واجبات المثقف. ولكن للشهادة والتاريخ أني انتظرت شهراً كاملاً عام 1976 بعد تصريح عرفات، انتظرت أن يخرج أي شخص فلسطيني ويردّ على زعيمه ويقول له: «لبنان دولة مستقلة ذات سيادة ونحن ضيوف هنا ريثما نعود إلى بلادنا ولا يجوز ما تقوله». كنت أنتظر خروج أديب أو شاعر فلسطيني يحتج على سياسة عرفات والمنظمات الفلسطينية في لبنان، وأتابع الصحف وأتّصل بالمسؤلين وأقابل رئيس الجمهورية الياس سركيس. ولكني لم أسمع ولا كلمة احتجاج من أحد. إذاً أصبح عندي الحق كلبناني في أن أردّ عليه وأدافع عن لبنان. أنا متواضع، فإذا هاجمني البعض فلن أردّ عليهم، ولكن إذا هاجموا لبنان فإني أردّ عليهم بكل قوّتي.

*** أنت كنت تنتظر أن يردّ مثقف فلسطيني على عرفات. ولكن إذا ظهر هذا الشخص فهل كنت فعلاً مستعداً يومها ملاقاة هذا الشخص والعمل سويّاً لإنقاذ الوضع؟**

سعيد عقل: لو وُجد هذا الشخص يومذاك وقال إنّ رأي عرفات لا يمثّل الشعب الفلسطيني لاختلف الوضع. ولكن عندما فشلت الدولة اللبنانية في القيام بدورها سعى الشباب اللبناني إلى تأسيس الميليشيات ما عدا زعيمين شهيرين من الموارنة أحدهما قال للفلسطينيين «قضيتكم مقدّسة» رغم أنّه قاد ميليشيا قصفت أحياء مدنية والزعيم الثاني قال: «ابقوا عندنا إلى ما شاء الله». كنت يومها في حفلة عشاء عام 1976 والتقيت رئيس الحكومة رشيد كرامي الذي سألني: ماذا تعني عبارة «إلى ما شاء الله؟ زمنياً، هل تعني سنتين أو خمسين سنة عندكم في اللاهوت؟». أجبته: «إنّها تعني إلى الأبد ولكن الزعيم الذي قال هذا الكلام عكروت». لقد ذهب هذان الزعيمان المارونيان في ذلك العام إلى دمشق وطالبا سورية بالتدخّل حتى أنّ أحدهما عرض على الرئيس حافظ الأسد قيام كونفدرالية بين البلدين فرفض الأسد.

لم يكن العالم يرحم لبنان. لقد شهدنا أياماً في الحرب كان العالم كلّه ضدنا: أميركا واسرائيل والفلسيطنيون. حتى عرض علينا الأميركان ومنهم كيسنجر نقل الموارنة إلى أميركا بالبواخر وهكذا تحل مشكلة لبنان. ورفضنا هذه الحلول.

*** إلى ماذا تستند عندما تقول إنّ حرب لبنان لم تكن بين اللبنانيين؟**

سعيد عقل: لو لم تحصل تدخلات خارجية في لبنان لما كانت هناك حرب. أعلم أنّ هناك زعماء يقولون إنّها كانت حرباً أهلية ويتباكون كيف كنا نقاتل بعضنا البعض، ولكن سبب قولهم هذا أنّهم يخافون من أن تقوم محاكمة لمجرمي الحرب. أنا أعرف مجرمي الحرب واحداً واحداً. بينهم موارنة ومسيحيين آخرين ولكن بينهم مسلمون ايضاً، وأعرف تفاصيل ما فعلوا أحياء منهم أو أموات.

*** أنت شخص منسجم مع مواقفك مهما مرّ الزمن وتقول كلمتك وتمشي. كيف تجمع بين مواقفك من اللغة والعروبة وحرب لبنان والقضايا المختلفة، وكتاباتك في صحيفة السفير لعدّة سنوات وهي صحيفة كانت لعقود منبراً لليسار والمتعاطفين مع الفلسطينيين؟**

سعيد عقل: لقد كتبتُ في السفير لثلاث سنوات وكانت جريدة محسوبة على سورية. بس الجماعة كانوا ملاح معي. لقد جاءني وفد من الجريدة وقال لي: استاذ سعيد اكتب كل ما تريد وحريتك مطلقة. نحن نعرف أنّك لبناني وبسّ. وشرحت لهم بأني لا أساوم ولا أريد أن تتدخّل بنا أي دولة وحتى لو أرادت مساعدتنا. وهكذا كان الاتفاق وكتبتُ وقبضتُ مالاً عن مقالاتي. ولكني لم أعد أكتب في السفير وتحوّلتُ إلى تعليم اللاهوت وفلسفة الله في جامعة اللويزة. في هذا التعليم أقول إنّ الله لا يحتاج إلى أي شيء خارجه وإنّه عندما يحتاج إلى خارجه لا يعود إلهاً. وكذلك لبنان يُعرّف بذاته وعندما يحتاج إلى الخارج لا يعود لبنان. حتى لو جاءت فرنسا لتخلّص لبنان من كل سيطرة خارجية لن أقبل. لأنّ فرنسا عندئذ هي التي ستسيطر على لبنان.

*** في كتاباتك في السفير كنت تُطلق آراء اقتصادية وسياسية مختصرة وقلت لي إنّ موضوع اقتصاد لبنان قريب من قلبك. فكيف يخرج لبنان من محناته بتصوّرك؟**

سعيد عقل: لبنان يعاني من عدّة مشاكل. اقتصاده كان «خربان» بعد 16 سنة حرب ولكن حتى بعد الحرب كانت سورية تحقّق فوائد جمّة من وجودها عندنا. دخل الفرد في سورية هو

حوالى الألف دولار ودخل الفرد في لبنان 4 آلاف دولار. ولقد جاء إلى لبنان مليون عامل سوري كانوا يدعمون مليونين من ذويهم داخل سورية. ومدخول لبنان السنوي العام هو 18 مليار دولار أميركي وهذا دخل قليل جداً ويجب زيادته لأن لدى لبنان امكانات تسمح بذلك. على لبنان أن يسعى إلى استعمال طاقة أبنائه العقلية البشرية وامكانته الطبيعية. فلو وظّف كل طاقاته لأصبح دخل لبنان السنوي مائة مليار دولار خلال عشر سنوات. وأتحسّر أن الحكومة اللبنانية تلتهي بأمور جانبية ولا تسعى إلى تنمية الاقتصاد وتوظيف الطاقات. إنّ سياسة وزيري المال والاقتصاد محدودة. هي عبارة عن «حرتقة» بدخل محدود بنقل مليون من هنا إلى هنا فيما الاقتصاد يراوح مكانه والدين العام يرتفع. هؤلاء أطردهم من الدولة لو كنت صاحب القرار. لقد عشنا طويلاً في اقتصاد التراث العثماني وأصبح البلد «مسرق خانة». لو كنتُ رئيساً للحكومة لا أعيّن وزيراً إلا إذا برهن أنّه سيبتكر أفكاراً لتنمية البلاد.

*** مفاهيمك عن لبنان والمواقف التي تسجّلها تروق لأوساط معيّنة في لبنان ولكن هل تعتقد أنّها تروق لكل اللبنانيين؟**

سعيد عقل: سأوضح لك كيف أنّها تروق لكل اللبنانيين. أنا ولدت عام 1912 وعاشرت أحداث القرن العشرين. ثمّة ثلاثة أشخاص أعتقد أنّ لهم الأثر الكبير في لبنان. أوّلهم هو صائب سلام الذي كان يؤمن بوحدة اللبنانيين وهو من قال «ارفعوا أيديكم عن اللبنانيين وأنا كفيل بأنّهم سيخنقون بعضهم البعض من التبويس والعناق». وثانيهم هو البطريرك الحويّك، والثالث هو رياض الصلح. أما الحويّك فهو الذي سعى إلى لبنان الكبير ولهذا هو عظيم. تعلم أنّ في لبنان ست مدن تاريخية هي بعلبك وجبيل وصور وطرابلس وصيدا وبيروت. وهذه المدن أعطت الحضارة الأوروبية ما لم تمنحه مدينة أخرى في أوروبا. قبل 1920 اقتصر لبنان على الجبل وكان يضمّ واحدة فقط من هذه المدن هي جبيل. وبهمّة البطريرك الحويّك استعاد لبنان هذه المدن. ولهذا هو عظيم. أما رياض الصلح فهو من طرد الاستعمار الفرنسي وخاصة أنّ كثيرين من زعماء المسيحيين تمسّكوا ببقاء فرنسا ومنهم موارنة كبار. رياض الصلح المسلم سعى إلى السيادة والاستقلال ولهذا هو عظيم. عندما قلت هذا الكلام قالوا لي أنت ماروني فكيف تختار شخصيتين مسلمتين وشخصية واحدة مارونية وليس العكس. فأجبتهم: لا تقولوا أنت ماروني! أنا سعيد عقل لبناني وبسّ! حتى لو قبل أهلُ السياسة في لبنان أن يكون رئيس الجمهورية مارونياً، أنا سعيد أقول لهم أنا لا أقبل بذلك. أنا أريد الرئيس أن يكون لبنانياً

وحسب. أنا أقبل أن يكون الدرزي أو السني أو الشيعي رئيساً متى تحلى بالكفاءة وأخلص للبنان. واليهودي من وادي أبو جميل في بيروت هو بنظري لبناني أيضاً ويستحق أن يترشح لرئاسة الجمهورية إذا سمحت له كفاءاته بذلك. وحتى يتم تطبيق هذا الأسلوب في لبنان فإني أشعر بأنّ اسلوب النظام السياسي في لبنان المتبّع حالياً يهينني شخصياً.

*** ولكن لبنان مبني على توازنات الطوائف وحتى الذين يعجبهم طرحك حول لبنان لن يعجبهم طرحك ضد الطائفية الذي يمسّ حقوق الطوائف ويبدو أنّه يقارب العلمانية.**

سعيد عقل: لا يهمني من يعجبه كلامي أو لا يعجبه. وهلّق سأعطيك كلاماً أقوى من ذلك. لقد طرحت أن يكون رئيس الجمهورية أيّ لبناني يتحلى بالكفاءة والوفاء. فقالوا لي يا استاذ سعيد أكثر الدول العربية تحدّد في دستورها أن يكون رئيس الجمهورية مسلماً، مش كتير نقول رئيس لبنان مسيحي. فأجبتهم إذا كانت دساتير بعض الدول العربية قد وضعها حمير فهل نكون نحن في لبنان كذلك؟ علينا أن نتصرّف بمصاف الآلهة. حتى لو بقيت لوحدي على هذا الرأي سأكون رمزاً للشخصية اللبنانية المثالية والحضارية وليس قوّالاً في الجمهرات الطائفية. على كل حال أنا أترك مواضيع السياسة والحرب والاقتصاد لغيري لأني منشغل بقضايا فكرية كبرى.

قضايا سعيد عقل الكبرى

*** هذه لحظة جيدة لنلج مواضيع تهمّ المثقف بشكل عام بعيداً عن مسائل الحرب والسلم والسياسة والاقتصاد.**

سعيد عقل: سأشرح لك بإيجاز القضايا الفكرية التي أعمل عليها.

أولاً هناك مسألة الفضاء الخارجي ويسميها العامة «غزو الفضاء». وتسألني ما علاقة لبنان بغزو الفضاء. ثمّة 16 دولة صناعية كبرى في العالم تتزعمها أميركا وبينها ألمانيا واليابان وبريطانيا وفرنسا وكندا وإيطاليا. وتساهم كل دولة من هذه الدول بمبالغ تراوح 600 مليون دولار سنوياً ولمدّة عشرين سنة قادمة بهدف احتلال الكواكب القريبة من الأرض. ويظهر لي أنّ مؤشرات بدأت تظهر مؤخراً إلى أنّ الكرة الأرضية التي نعيش عليها قد بدأت تعاني من أخطار محدقة من التلوّث والكوارث ما يعجز البشر عن شفائه. وهذا الوضع بدأ يهدّد

الحياة ويخرّب طبقة الأوزون. معالجة المسائل التي تعاني منها الأرض في غاية التعقيد وحتى أميركا سحبت منها يدها وتعمل لمشاريع الفضاء. ما يؤلمني أنّ لبنان هو ليس بين الدول الست عشرة التي تقودها أميركا في التكنولوجيا والمعرفة لمستقبل البشرية. إنّ مبلغ 600 مليون دولار للمساهمة في المشاريع العلمية الدولية لا يشكل أكثر من 8 بالمئة من الدخل الوطني للبنان. عندنا السياسي لا يقبل أن يسرق أقل من هذا المبلغ ولكنّه لا يسعى إلى توظيف مال الدولة في المجدي والنافع للأجيال. ما هو هذا المبلغ التافه؟ ولماذا لا نخصص حتى جزءاً منه لمسائل التنمية العلمية والتكنولوجيا ونطوّر البلد؟ اصبح العالم مقسوماً اليوم بين دول مثقفة ومتطوّرة ومتحضّرة ودول أمية متخلفة وفقيرة لا تقرأ. وبهذا فهذه الدول الأخيرة هي زميلة للحيوان في التخلف غارقة في التخلف والفقر والجوع والحرمان. وفي المستقبل وبناءً على الوضع الحالي سيصبح العالم مقسوماً بين أولئك الذين سبقونا إلى الكواكب والنظافة الكونية وأصبحوا فوق، والناس الذين بقوا تحت وهم رقم 2 ومثل الأميين. ويؤلمني أنّ لا أحد يتكلم في لبنان عن هذا الموضوع وأقصد فيه التقدّم العلمي والتكنولوجي، لا أحد على صعيد الجامعات ولا على صعيد الحكومة ولا على صعيد المثقفين. أنا أريد أن أشتغل على هذا الموضوع.

القضية الكبرى الثانية التي تشغلني هي مسألة تراجع علم الرياضيات في مدارسنا. كنا في السابق وأقصد حتى قبل الميلاد وفي القرون الأولى بعد الميلاد عباقرة في علم الرياضيات وهو اساس كل العلوم، لأنّه يدخل في كافة العلوم، ومن يفهم العلاقات الرياضية يفهم لا كيف تتطوّر المعارف بل كيف يفكّر العقل البشري. والرياضيات لغة في ذاتها مثلها الألمانية لغة والفرنسية لغة. الرياضيات لغة نستعملها عندما تفشل اللغة العادية فنستعمل مصطلحات وعلاقات. لقد نبغ عندنا أوقليدس وفيثاغوراس ويجب أن نكون اليوم من أرباب الرياضيات والمعلوماتية إذا بنينا على تراث الماضي. ولكننا فقدنا هذا الدور. وهذه مسألة تهمني ولا أحد يعطيها الاهتمام الكافي.

القضية الكبرى الثالثة التي تشغلني هي الجماليات. لقد قال الأديب الروسي دوستويوفسكي عبارة خطيرة: «الجمال سينقذ العالم». فعِلمُ الجمال هو من أعمق المجالات الفلسفية، أمّا أبرز تجليّاته فهو الشِعر. أكيد أنّ كل الفنون هي جماليات ولكن الشعر ملك الفنون. لقد كان عندنا بداية تطوّر عظيم نحو الشعر الجميل في هذا الشرق فجاء الشعر الحديث وخرّب هذا المنحى. ويجب أن نعيد إلى شعرنا الجميل اعتباره. وأنا أسعى إلى الشعر الشعر وليس كل ما يُكتب شعراً. ولقد وضعتُ أمثلة في مقالاتي في السفير عما يصلح أن يسمى شعراً. وما أريد أن أقوله

إذا فاتتنا الناحية الجمالية في الشعر فإنّ هذا دليل واضح على بدء تخلّفنا الفكري والروحي لما للشعر من علاقة بتطوّر الأمم.

*** ولكن الأمم المتطوّرة لم تعد تعطي للشعر وزناً. خذ أميركا مثلاً هي الأمة الأولى اليوم في العالم والشعر لا يلعب دوراً في تطوّرها التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي. متى كانت آخر مرّة سمعتَ فيها عن شاعر أميركي هام؟**

سعيد عقل: لا تغلط. سأعطيك مثلاً عن كيف تمارس أميركا الشعر اليوم ولكن بطريقتها. لا تنسَ أني أتكلم عن الشعر بمعناه الجمالي وأنّ الجمالية هي منبع الإبداع البشري. ومن هنا إذا سألتني من هو أهم شاعر أميركي فستعجب من جوابي أنّه والت ديزني. فإذا كان تعريفي للشعر هو زمالة الله في خلق الجمال فلا يوجد في أميركا من خلق جمالاً مثل والت ديزني وأعني أفلام الأطفال. فلا تستهنْ بمساهمة أميركا في الإبداع العالمي. هذه المناحي الجمالية كالإبداع والشعر والموهبة لا تشغل بال أحد في لبنان. يؤلمني أننا نستهلك إبداعات الشعوب الأخرى من فن وأدب وموسيقى وسينما ونحت ورسم. أمّا عندنا في لبنان فإنّهم يتلهون بمصالحة برّي وجنبلاط وبالسياسة التي أصبحت رياضة البلاد اليومية.

القضية الرابعة التي تشغلني هي فن العمارة. نحن بنينا أجمل وأعظم بناء في العالم هو قلعة بعلبك وما يحيط بها من أبنية. وهذه لن تجد مثيلاً لها في العالم وهو أمر يجمع عليه علماء أوروبا بأن بعلبك هي أجمل تحفة أثرية في العالم. يؤلمني أننا لم نعد نستطيع أن نبني صرحاً كقلعة بعلبك. في الولايات المتحدة صروح وصروح مثل بعلبك تظهر كل عام. ولكن في لبنان لا. وهذا يقلقني.

القضية الأخيرة ولكن ليست الأقل أهمية هي مسألة تحديد ماهية الله. والفرق هنا أننا لم نفشل بل نحن ناجحون في هذا المجال. لهذا الشعب اللبناني مقدرة تاريخية في تعريفه للعالم الإلهي. ونحن في لبنان نختلف عن علماء اللاهوت الأوروبي كثيراً. إنّ فلسفتهم تتوقف عند السؤال التالي: إذا كان الله خيراً فلماذا وُجد الشر في الكون؟ لماذا سمح الله بوجود الشر؟ اللاهوت الأوروبي لا يعطي تفسيراً كافياً لهذا الموضوع وذلك لنقص لغوي ونقص حضاري. نحن في لبنان أقوى من العقل الأوروبي في علم اللاهوت. سأشرح أولاً معضلة وجود البشر. يقول الأوروبيون إنّ البشر موجودون في الدنيا لأنّ الخالق سمح بذلك ويتوقفون عند هذا الشرح. نحن في الشرق لدينا ثلاث كلمات هي: أزلي وسرمدي وأبدي. في أوروبا يستعملون

كلمة واحدة لاهوتية للدلالة على الكلمات الثلاثة: éternité. ولكن عندنا لكل كلمة من الثلاث استعمال محدّد. الأبد هو المستقبل إلى ما لا حدّ. والأزل هو الماضي إلى ما لا حدّ. وفي علم الجبر إذا جمعنا كلمتي أبدي+ أزلي يساوي سرمدي. والسرمدي هو الممتد من الماضي السحيق إلى مستقبل لا محدود. في أوروبا يستعملون كلمة سرمدي وكأنّهم يقصدون كل شيء. ولكن تحديد المفهوم هو أساس العلوم. حتى في القواميس العربية وكتب الفلسفة باللغة العربية ترى واضعيها يخلطون بين السرمدية والأبدية وبين السرمدية والأزلية ولا يعرفون الفرق.

ولنستعمل الآن هذه العبارات كما يجب. خلق الإنسان الله في لحظة من الأزل، فهو إذن أمَامَ الله. قبل أن أولد لم أكن موجوداً في الأزل. بالمقابل منحني الله الفرصة لأعيش في الأبد مثله هو. ولكّنه لم يعطني شيئاً من الأزل الذي سبق ميلادي. فهو لا يقدر أن يخلقني قبل أن أخلق. والسطحيون قد يتهمونني بالهرطقة، فكيف أقول إنّ الله «لا يقدر» على شيء. هناك أشياء كثيرة لا يقدر الله أن يقوم بها: هو لا يقدر أن يقتل نفسه ولا يقدر أن يجعل أصبعي موجوداً وغير موجود في آن، ولا يقدر أن يجعل السبعة تساوي عشرة. ومن جملة ما لا يقدر عليه الله هو أنّه لا يقدر أن يخلقني وظهري ليس إلى العدم. وإلا لن يكون قد خلقني لأني قبل أن يخلقني كنت في العدم. أمّا ظهر الله فهو إلى الله ثم إلى الله ثم إلى الله حتى الأزل. الإنسان ظهره للعدم ومعرّض للخطأ وعليه أن يعمل لتجاوز هذا الخطأ. إذاً الله لم يخلق الشرّ فهو لا يقدر أن يجعلني «حتماً» لا أخطىء، بل يجعلني «أعمل» كي لا أخطىء. والشرّ لا يمكن أن يكون قبل أن يخلقني الله. هذا هو مأزق اللاهوت الأوروبي الذي لا يميّز في مراحل الزمن من الأزل وحتى الأبدية.

ومع تلك القضايا الكبرى التي أعمل عليها، في النهاية لست سوى شاعر متواضع، ليس بالمعنى الشعبي السائد للشاعر بل بالمعنى الفلسفي الذي حدّده اليونان بأن الشعر هو كل ما له علاقة بالخلق. يكون عندئذٍ كل ما تكلّمت عنه من فكر وفلسفة وأدب ولاهوت يصب في بحر الشعر وعلى هذا الأساس أنا شاعر.

اللغة

*** ما موقفك من اللغة العربية، وكيف تفسّر التقاء مجموعة دول على قاسم مشترك هو اللغة كمنظمة الدول الفرنكوفونية؟ ولماذا تنفي ذلك عن مجموعة الدول العربية التي يجمعها تراث حضاري طويل يتضمن اللغة؟**

سعيد عقل: لا يمكنني أن أعالج مسألتي الانتماء واللغة بهذه السطحية. هذا موضوع عميق. في قاموس لاروس نقرأ أنّ اللغة غير المحكية هي لغة ميّتة. واللغة المحكية هي اللغة الحيّة. في فرنسا يكتبون ما يحكون، إذن لغتهم حيّة. اللغة العربية هي لغة ميّتة. في لبنان لغة الشعب هي اللغة المحكية كما في العراق ومصر اللغة هي المحكية. وإذا عدنا إلى النصوص المكتوبة في لبنان قبل مائتي عام مثلاً سنجد أنّ الشعب اللبناني كتب بلغته المحكية. ثم دخلت اللغة العربية قبل مائة وخمسين عاماً وبدأنا نقرأها في كتابات ما كان يسمى عصر النهضة في أواخر القرن التاسع عشر. وعندما قامت دولة اسرائيل عام 1948 لم تلجأ اسرائيل إلى العبرية التوراتية بل أخذت نموذجاً حديثاً من العبرية المحكية وجعلته لغتها الرسمية. والانكليز اليوم يكتبون بلغتهم المحكية وليس بلغة شكسبير. واليونانيون يكتبون لغتهم المحكية اليوم وليس لغة هوميروس وأفلاطون. والطليان والاسبان يكتبون لغتهم المحكية وليس بلغة أوفيد وبلوطارخ واللغة اللاتينية القديمة.

*** ولكن أنت شاعر لبناني باللغة العربية فكيف تشعر تجاه هذه اللغة التي أبدعت فيها؟ هل تجد جمالية أو ايجابية في استعمال هذه اللغة التي تعتبرها ميّتة؟**

سعيد عقل: علاقتي هي مع الأشياء الحيّة لا مع الأشياء الميّتة. طبعاً ثمّة جماليات في الأشياء الميّتة. ما بين الأموات ثمّة نساء جميلات ورجال عباقرة وحضارات بائدة، وكانت عظيمة ولكنها ماتت. لا يمنع أن نفهم الأشياء الميّتة ونتعلّق بها ولكنّها لا تصبح شائعة بل تقتصر على الدارسين والباحثين. يمكن لمؤسسة رهبنة أن ترسل راهبة متخصصة لتقيم بين المومسات وتدرس أحوالهن الاجتماعية بهدف مساعدتهن. ولكن المؤسسة لن ترسل كل الراهبات ليعشن في وسط المومسات. اللغة اللاتينية جميلة ولكن الناس لا تتكلّم بها وفقط قلّة من الدارسين يعرفونها. نعم يجب أن ندرس اللغة العربية ولكن يجب أن نعلّم اللغة اللبنانية أيضاً. أنا درست اللغة العربية وأتقنتها. كانت مقرّرة في البرنامج التربوي الذي تبعته ولم يكن عندي في حداثتي نفس الشعور الذي عندي اليوم تجاه اللغة العربية. لقد قال الشاعر السوري سليمان العلي إنّه إذا استطاع العرب انتاج شاعر مثل سعيد عقل كل مائة سنة فستعيش حضارتهم إلى الأبد. أشكر سليمان العلي على مديحه وهذا دليل على إتقاني اللغة لأنّ ظروفي قضت بأن أتعلّمها. ولكنّي أتساءل لماذا لم أتقن اللغة الانكليزية مع أنّها اللغة الأولى في العالم اليوم.

من ينتقدني يفهمني خطأ. أنا أهاجم اللغة العربية حتى لو كنت أتقنها وأبدع فيها. أنا أقصد أني لا أريد أن ألزم لبنان بها. لقد استفدت من كتاباتي باللغة العربية بآلاف الدولارات ولكني مسؤول تجاه الجيل الجديد ولا أريد أن أخرب عقول النشء بلغة غير محكية. لو كانت المسألة جمع المال لكنت فتحت «كراخانة» (مقهى لهو) وجمعت مالاً كثيراً. ولكني مسؤول أن لا يصبح لبنان كراخانة كبرى.

*** لماذا تصرّ على القول إنّ اللغة العربية تضرّ العقول؟**

سعيد عقل: إنّ عدم محافظة لبنان على تراثه وتنميته للغته المحكية خرّب عقول أبنائه وأوصلهم إلى أهوال اليوم. إجتاحته اسرائيل وأصبحت سورية موجودة داخل أراضيه. اللغة عامل خطير في تحديد الشخصية الوطنية. اللبنانيون اختلفوا حول شخصيتهم الوطنية فتخرّبت عقولهم. أنا لا أكره العربية. كيف أكرهها وأنا من مبدعيها؟ أنا أعرف أنّ ثمّة لغات كثيرة ازدهرت في الشرق في الماضي ولكنها لغات ماتت. وتشويه العقول لا يقتصر على سوء اللغة فحسب بل ثمّة أمور اجتماعية ونفسية وفنيّة تشوّه الشخصية الوطنية. هناك ثلاثة اشخاص ساهموا في تشويه العقول: الفيلسوف الألماني كارل ماركس شوّه المجتمع وتطوّره. والحكيم النمساوي سيغموند فرويد شوّه النفس البشرية. والفنان الإسباني بيكاسو شوّه الفن. وكان أسوأ الثلاثة لأنّه الأقرب إلى الشعر والإبداع. هل يعقل أن يكون الانسان بهذه البشاعة التي رسمه بها بيكاسو؟ هو كان جمالياً في بدايته ولكنّه انحرف وشوّه الفن وشوّه الذوق ظاناً أنّ ما يرسمه هو فن. هذا تشويه للفن حتى لو بيعت لوحاته بـ16 مليون دولار. هناك الكثير من النتاج الغنائي في لبنان اليوم الذي «يبيع» الكثير ولكن لا علاقة له بالفن.

*** أليست اللغة الصينية هي اللغة الأولى في العالم من حيث عدد السكان؟ وماذا تقول عندما تصبح الصين دولة مؤثرة في مستقبل البشرية؟**

سعيد عقل: طبعاً الصينية هي الأولى من حيث عدد المتكلمين بها. ولكنّي أتكلم عن الإبداع الثقافي. فعلى سبيل المثال، الانكليزية هي الأولى لأنّ 22 بالمئة من الكتب الصادرة في العالم هي بهذه اللغة، يليها الروسية (17 بالمئة) والألمانية (15 بالمئة) واليابانية (11 بالمئة) والفرنسية (9 بالمئة)، والاسبانية (7 بالمئة)، والايطالية (6 بالمئة) والبرتغالية (5 بالمئة). هذا يعني أنّ 82 بالمئة من انتاج الكتب في العالم هي في ثماني لغات أوروبية. والبقية، أي 18 بالمئة، تتوزّعها ستة آلاف

لغة في العالم، ومنها اللغة اللبنانية واللغة العربية. أمنيتي أن تصبح اللغة اللبنانية بين اللغات الأولى في العالم. وأنا أتقن الفرنسية وصدر لي كتب شعر باللغة الفرنسية.

*** ولكن واقع الحال في لبنان هو عكس ما تقول: فكل ما يصدر من كتب ومجلات وصحف ووسائل إعلام ولغة التعليم في المدارس والجامعات، كلـه باللغة العربية الفصحى.**

سعيد عقل: إسمع! لا يعني أن يشيع الشيء أنـه أصبح الصح. إن عدم اعتماد اللغة المحكية لغة رسمية في لبنان قد شوّه العقول وأخـّر البلاد. إنني لا أتكلـم جزافاً في الموضوع وأنت تعلم أنـّهم يقولون عني إني أكبر شاعر باللغة العربية. ولو في الأمر مصلحة لذهبت عميقاً في هذا المجد. ولكني أنا سعيد عقل شاعر مبدع في الفرنسية أيضاً وكان بامكاني أن أصبّ جهدي في اللغة الفرنسية وأصبح من كبار شعرائها أيضاً. ولكنـّها ليست لغتي الأم فأنا أكتب بالفرنسية ولكني لا أرضى مطلقاً أن أكون فرنسيّاً أو اي انتماء غير لبناني. لقد كان لي لقاء مع المرحوم رياض الصلح قبل الاستقلال عام 1943 وكان رئيساً للوزراء. وتحدّثنا عن الدستور اللبناني الجديد فقال لي إنـّه سيكتب في مقدمة الدستور بأنّ لبنان هو بلد عربي. فأقنعته بعد حديث مستفيض أنّ يبدّل رأيه ولا يجعل هذه العبارة في صميم الدستور. وكان يسألني ماذا سأقول للإخوة العرب والأشقاء في سورية إنّ لبنان ليس عربياً؟ فقلت ضعوها في بيان أو صيغة، لا تجعلها لازمة دستورية. وهكذا كانت عبارة أنّ «لبنان ذو وجه عربي» في البيان الوزاري الاستقلالي الأول. وبقي الدستور نظيفاً. وكما تعلم أنّ هناك صلة بين الانتماء واللغة ولكن على اللغة أن تكون حيّة لكي يكون الانتماء حيّاً. إذ كيف يتقدّم العقل البشري عندما يتكلـّم لغة ويكتب بلغة ثانية؟ ثمـّة لغات في الشرق اندثرت كالعبرانية واليونانية والسريانية والفرعونية. إنّ فرض اللغة العربية كلغة رسمية هي كوضع الغلّ في عنق اللبناني فيموت تدريجياً. إسمع هذا التشبيه. قضى أمير بأن يوضع مرتكبو الجرائم في زنزانة وأن تقيّد أقدامهم بالحديد وهم جلوس فناموا مرتاحين. ثم أصرّ سجين أن يقف في الزنزانة فقرّر الحراس أن يضعوا رقبته في غلّ مربوط بالجدار لكي يبقى واقفاً كما يشاء. ولكنه لم يعد قادراً على القعود لينام. وكلما أصابه النعاس كان ينزلق فيشعر بالألم الشديد ويعود إلى وقفته. وبعد يومين من فقدان النوم استسلم للنعاس وانزلق في مكانه ودقّ عنقه ومات من دون أن يقتلوه فعلاً. والأديب الفرنسي بلزاك كتب أنّ من يكتب بلغة غير محكية هو مثل الذي يعلـّق عقله في غلّ ويموت ببطء. اللغة المحكية هي لغة معاصرة وأنت عندك سيارة حديثة ولا تركب فورد أبو

دعسة لأنّها أجمل. أنت إنسان عاقل وتريد أن تقتني الحديث والعالي التقنية ولا ترضى بأقل من ذلك. طبيب الأسنان الذي يعالجك باللايزر هو حديث وأفضل من طبيب يعالجك بالخرّبرّ (المقدح) هو عتقي من أربعين سنة. كل هذا تراه عينك ولكن لغتك لا تراها العين بل تراها بأم العقل وتحتاج إلى فيلسوف ومفكّر لكي يفرّقا بين الآني والعتقي. نقول بالعربية «حان لنا أن نأكل» وباللبناني «حلتّنا ناكل». هيك أربع كلمات بكلمتين أخصر (أي مختصر أكثر) وأربح وأسرع. نقول «حدعش» وليس «إحدى عشرة».

*** وكيف تساهم في تشجيع الإبداع اللبناني؟**

سعيد عقل: في غياب مؤسسات هادفة أقوم بعمل ما أقدر عليه. لقد بدأت منذ العام 1962 بجائزة بسيطة اسميتها جائزة سعيد عقل. وأصبحت قيمتها اليوم مليون ليرة (اي اقل من 700 دولار). الناس تعتقد أنّ مليون ليرة شيء عظيم! لقد منحتها أول مرّة للأديبة إملي نصرالله على روايتها طيور ايلول. كانت أملي صغيرة السن وجديدة فشجعتها. وأما طريقة اختياري للأعمال فليس عندي جمعية خيرية تتابع ما يصدر وتقوم بتوصيات. فأنا أتابع ما أراه بنفسي أو ما يرسله لي الناس. وأحياناً يعجبني نص من بين خمسين مقالة أو كتاباً أو قصيدة فأختار الفائزة. ودرجت على عبارة «منحنا الجائزة لفلان على كلمة ملكة». «الناس مبسوطين» بهذه العبارة «كلمة ملكة». وأحياناً أمنح الجائزة لأمور لا علاقة لها بالكتابة. مثل صورة فوتوغرافية أو تمثال أو لوحة. جائزتي مساهمة متواضعة لتشجيع الابداع.

-ب-

ريمون إدّه: «الحقّ على الموارنة»

ريمون إدّه ابن جبيل، زعيم لبناني تقليدي، تصرّف في زمن الحرب التي ابتدأت عام 1975 كسياسي فرنسي في بيئة أوروبية متطورة، فيما القبائل تتقاتل وتتناحر حول قصره في حي الصنائع في بيروت. دعاه ميشال أبو جودة – رئيس تحرير صحيفة **النهار** – «ضمير لبنان» بسبب نظافته السياسية وصدقه وتمسّكه بالأصول البرلمانية. زرته مع والدي في بداية السبعينات من القرن العشرين وزرته مجدّداً مع زملائي التلامذة عام 1976 وكان مرشّحاً وحيداً لرئاسة الجمهورية ضد الياس سركيس. وإذ بدا ترشّحه يواجه الأضداد بسبب تأييد سوري وعربي لسركيس، برّره إدّه: «فقط ليقال إن في لبنان ديمقراطية حتى لو لم أفز». وفي تلك الزيارة وزّع علينا كتيبات وضعها وطبعها على نفقته، عليها خرائط لبنان والاطماع الاسرائيلية في جنوبه وخاصة نهر الليطاني. ولبضع سنوات قبل 1976 وقبل احتلال اسرائيل للشريط الحدودي، كان دائماً ينادي بوجود «بوليس دولي» يحمي لبنان من أشرار اسرائيل. ولكنّه غادر لبنان عام 1977 الى باريس وتحققت نبوءته عام 1978 عندما اجتاح الجيش الاسرائيلي لبنان في عملية دعتها اسرائيل عملية.. الليطاني. كان العميد متألماً في مأواه الباريسي وهو ينظر الى من حوله ولسان حاله يقول إنّ ما حذّر منه منذ العام 1968 قد حصل. ولم ألتق بالعميد مجدداً اذ غادرت لبنان نهائياً الى كندا وسنحت لي فرصة السفر إلى فرنسا عامي 1995 و1999، فزرته في مسكنه. أما هو فلم يعد الى لبنان الا بعد وفاته عام 2001.

اتفقنا على اللقاء في جناحه في فندق الملكة اليزابيث الواقع على شارع ملك صربيا بين جادتي الشنزليزيه وكليبير. وعندما وصلت رأيته في كامل صحته وحضوره وكأن 18 عاماً في المغترب لم تزد الى كهولته شيئاً. رأيته كما كان في بيروت محاطاً بالملفات والوثائق وتلفونه يدق باستمرار، يحمل اتصالات من بيروت وباريس وغيرها. ولاحظت أنّه يتكلم الفرنسية

بلكنة لبنانية رغم عقدين من الزمن في بلاد موليير. ولكنه كما قال لي – ولكثيرين غيري – إنه «موجود في فرنسا بالجسد فقط أما روحه ففي لبنان دوماً». وسألته سبب استمرار إقامته في فرنسا رغم أنّ الحرب انتهت في لبنان ولم يعد معقولاً أن يتعرض للاغتيال مجدداً.

فقال لي: لو لم يحاول زهير محسن زعيم الصاعقة اغتيالي مراراً لبقيت في لبنان حتى اليوم. حصلت محاولة ضد حياتي في 11 تشرين الثاني 1976 والثانية في 11 كانون الأول 1977، أي بعد شهر من الأولى، أمام بيتي في منطقة الصنائع (قرب إذاعة بيروت). هذا يعني أنّهم كانوا يراقبونني يومياً وأنّ محاولات أخرى كانت ستأتي حتى يقتلوني. فقرّرت ترك بيروت الى مصر تلبية لدعوة الرئيس أنور السادات. يومها لبست برنيطة وحملت مجلة فرنسية ووضعت نظارات سوداء وذهبت الى مطار بيروت. وكان السائق يقول للحواجز العسكرية على الطرقات بأنّي صحافي فرنسي في طريقي الى المطار. ووصلت الى مصر – وعلى فكرة أنا من مواليد الاسكندرية – وهناك وضع السادات في تصرّفي طائرة هليكوبتر فزرت قناة السويس مع ضباط من الجيش المصري وتجوّلت في خط بارليف المحرر.

وفي اليوم التالي لهذه الجولة زرت الرئيس السادات لأشكره على اهتمامه بي وعلى إطلاقه نداء «إرفعوا أيديكم عن لبنان». فسألني السادات: دلوقت انت رايح فين يا عميد؟ فأجبته مداعباً بأغنية وطنية مصرية: «بلدي يا بلدي وأنا بدّي أروّح بلدي» حسب أغنية سيد درويش. فقال السادات: «ده غير ممكن لأنّهم عاوزين يقتلوك هناك». فقلت له لقد جرّبوا مرتين في قفاي والآن الوضع أصبح جيداً في لبنان. وكنّا في الشهر الأول من العام 1977. فقال السادات: ما تنساش يا عميد على قول المثل «التالتة ثابتة». والتفت السادات الى ضابط مصري في مكتبه وقال له: جيب الشنطة يا محمد. وفتح السادات الحقيبة المليئة بالملفّات وسحب منها ورقة مطبوعة وعليها عدة أسماء. وقرأت اسم كمال جنبلاط ثم اسمي بعده مباشرة. وكان كمال بك ما زال حيّاً يرزق. فضحكتُ وقلتُ للسادات ان كمال جنبلاط عرض عليّ نفس اللائحة منذ شهرين ولكن كان اسمي هو الأول. وكان جنبلاط يتكلّم قبل اغتياله في آذار 1977 عن جهات تخطّط لاغتياله. وبعد مداولات مع السادات وصلتُ الى قناعة عدم جدوى العودة الى بيروت. وقلت للسادات إنّ الفكرة الأرجح هي محاولة اقامة حكومة منفى لبنانية في القاهرة. فوافق السادات على الفكرة بعدما تحدّثنا في معناها السياسي بالنسبة لمصر وعلاقاتها العربية. واتصلتُ بكمال جنبلاط وعرضتُ عليه الأمر فأجابني بأنّه لا يؤمن بالعمل من خارج لبنان وأنّه يتحمّل مسؤليات كبرى كرئيس لتجمع الحركة الوطنية اللبنانية، ما يضطره إلى البقاء في

الوطن. وهكذا بقي هناك حتى قتلوه في طريق المختارة بعد شهرين من حديثنا.

واستفسرتُ العميد عن هوية الأشخاص الذين حاولوا اغتياله، فقال إنّه لن يتوسع في الأدلّة ولكنه شرح لي بأن زهير محسن زاره في هذا الفندق في باريس. «قلت لزهير محسن: صحيح إنّك وقح جايي لهون عـ باريز تزورني بعد ما قوّست (أطلقت الرصاص) عليّ مرتين في بيروت؟ فقال: مش أنا اللي قوّست عليك يا عميد. فأجبته فوراً: مضبوط عم تحكي لأنك شكلك مش خرج تكون قوّاس. بس جماعتك هي التي قوّست وشفناهم لابسين قبعات حمرا وواقفين قدّام البيت. وأهل الحي كلهم عارفين إنهم عناصر الصاعقة وأنت آمرهم. ثم سألت زهير محسن: هل جئت لتحرّر فلسطين من باريز بعدما فشلت في تحريرها من لبنان؟ فقال: لا الآن أنا تزوّجت سيدة من حلب وعقبى لك يا عميد. فقلت له الله يوفق وان شاء الله هالست الحلبية لن تسمح لك بأن تقوّس علي مرة ثانية وتعلّمك كيف تتعامل مع الناس. ثم جرت أحاديث بيني وبين زهير محسن وقبل أن يذهب قال لي إنّه سيقيم في مدينة «كان» في جنوب فرنسا. فنصحته بألا يفعل ذلك والأفضل أن يقيم في فندق في مدينة أكبر. وكانت النتيجة أنّه قُتل في شقته في «كان». وهكذا انطبق عليه القول الشريف: و«بشّر القاتل بالقتل ولو بعد حين».

وسألت العميد لماذا لم يبق في القاهرة وهي بلد عربي قريب من لبنان. فقال إنّه أزاح فكرة حكومة في المنفى جانباً بعدما رفضها جنبلاط. «فزرت السادات مجدداً وقلت له: إنّ وجودي في القاهرة لن يساعد قضية لبنان مع شكري لاهتمامكم ورعايتكم. فقال لي اذهب الى باريس وأنا سأكلّفك بمهمة ديبلوماسية مع وزارة الخارجية الفرنسية. وفي باريس سعيت مجدداً الى إحياء حكومة منفى لبنانية بمساعدة الحكومة الفرنسية. واتصلت مجدّداً بكمال جنبلاط وصائب سلام وكامل الأسعد وآخرين. فاعتذروا أو استصعبوا الأمر. وبعد سلسلة اغتيالات وقعت في لبنان ضد قيادات سياسية وعلى رأسها كمال جنبلاط، بدأت أرى فرار آخرين الى أوروبا، ولجوء صائب سلام الى سويسرا. ولذلك عزمت الأمر على البقاء في باريس لأواصل العمل السياسي في تحرير لبنان من اسرائيل أولاً التي تدعمها أميركا في رفض القرار 425 القاضي بانسحابها الكامل من لبنان، وفي مرحلة ثانية المطالبة بانسحاب الجيش السوري أيضا».

وأثناء حديثنا دق التلفون فردّ إدّه وكان حديث مع أركان حزبه في بيروت، وسمعته يعطيهم تعليمات حول التحرك السياسي «بأن يتوجه أمين عام الكتلة جان حواط الى رئيس الوزراء رفيق الحريري وأن يقول له إنّه يمثل العميد اده وإلاّ لن يقابله. الحريري ما بيقابل

مين من كان». ثم جاءه اتصال آخر من لبنان يتعلق بأمور مصرفية وتحويلات. وعدت إلى سؤالي حول جدوى بقائه في باريس وعدم عودته الى لبنان. فقال: «جسدي هنا وقلبي ورأسي في البلد. حزبي مستمر في لبنان وأنا عميد حزب الكتلة الوطنية، الحزب الذي لم يقم علاقات لا مع سوريا ولا مع اسرائيل ولم نحمل سلاحاً. وأنا أول من فضح خطة هنري كيسنجر التي سعت الى إحراق لبنان والقضاء على القضية الفلسطينية وإعطاء الجنوب لاسرائيل والبقاع وعكار وربما طرابلس أيضاً إلى سوريا. واسرائيل تتصرّف وكأنّ جنوب لبنان ملك أبوها. وأنا قلت في مجلس النواب منذ أربعين سنة (عام 1955) إنّ اسرائيل تريد مياه لبنان وأراضي لبنان وتريد أيضا قسماً من الجولان الذي يحتوي على ينابيع المثلّث والحولة ومجرى بانياس. وكل هذا حصل. ولذلك أيّدت موقف الرئيس حافظ الأسد أنّ على أسرائيل أن تقوم بانسحاب كامل من الجولان حتى حافة طبريا ومن جنوب لبنان، وبعد ذلك تقبل سورية بتقديم صلح كامل.

وسألت العميد لماذا لا يلتقي بالزعماء اللبنانيين الآخرين في «المنفى» طالما أنّه سعى في الماضي الى عمل لبناني مشترك. فقال: «شخصان لا أتصل بهما أبداً هما أمين الجميل الذي خرب البلد في عهده وأفلست الدولة والشخص الثاني هو ميشال عون. لقد أيّدت عون في البداية من أجل تحرير لبنان وحتى اخراجه من لبنان. ولكن بعد يومين من خروجه من قصر بعبدا ولجوئه إلى بيت السفير الفرنسي سحبت تأييدي له. وسبب موقفي أنّ عون قام بحرب ضد سمير جعجع لأن جعجع وافق على اتفاق الطائف، وهذا كان موقفي لأنيّ رفضت أيضاً اتفاق الطائف. ولكني قرأت تصريحاً لعون في صحيفة **لو فيغارو** الفرنسية في تشرين الأول 1990 يقول فيه إنّه مستعد لقبول اتفاق الطائف والحكومة المنبثقة عنه. ومن وقتها لم أعد أتكلم معه. كما كنت أرى أنّ واجبه الأساسي كان في تأمين انتخاب رئاسة الجمهورية بعد عهد أمين الجميل فوراً ولكنه لم يفعل.

*** طيب معلهش عون والجميل، ألا يوجد لبنانيون آخرون تعمل معهم؟**

ريمون إدّه: شوف، أنا ضد كل شخص ساهم في خراب لبنان وأنا أقول إنّ المسؤولين عن خراب لبنان هم ثلاثة موارنة:

(رئيس الجمهورية السابق) شارل حلو لأنه وافق على اتفاقية القاهرة عام 1969 وسمح للمقاومة الفلسطينية بمهاجمة اسرائيل من الأراضي اللبنانية. وهذا ما جعل لبنان جبهة

عسكرية مفتوحة دفعنا ثمنها غالياً في الأرواح والممتلكات والاحتلالات. والمسؤول الثاني عن خراب لبنان هو بيار الجميل (رئيس ومؤسس حزب الكتائب) الذي وافق على اتفاقية القاهرة مع الفلسطينيين ولكنه اكتشف فيما بعد أنهم أصبحوا الحكام الفعليين للبنان. وذهب الى الشام وطلب من الرئيس حافظ الأسد أن يرسل الجيش السوري الى لبنان وكان ذلك في 6 كانون الثاني 1976. والمسؤول الثالث عن خراب لبنان هو كميل شمعون (رئيس الجمهورية السابق) الذي اتصل باسرائيل وقابل بيغن وأقنعه بارسال جيش اسرائيلي لتحرير لبنان من الفلسطينيين. فدخَلَت اسرائيل عامي 1978 و1982 ودمّرت بيروت على أهلها وقتلت 20 ألف لبناني. وهكذا جلب شارل الحلو الفلسطينيين وجلب بيار الجميل السوريين وجلب كميل شمعون الاسرائيليين وضيّعوا البلد.

*** لكنك أنت أيضاً كنت قطباً مارونياً مهمّاً وحليفاً أساسياً لبيار الجميل وكميل شمعون، فماذا كان دورك إزاء الأحداث؟**

ريمون إدّه: أنا افترقت عن حلفائي ورفضت بكل قوّتي اتفاق القاهرة وحذّرت من مغبة نتائجه الوخيمة على لبنان. ويومها استغلت اسرائيل انتشار خبر الاتفاق وأعلنت أنها معفاة من اتفاق الهدنة مع لبنان للعام 1949. فاشتغلت مع زملائي النواب والحكومة اللبنانية لمعالجة هذا الأمر وسافرنا الى أميركا وأقمنا اتصالات مع أصدقاء لبنان في الأمم المتحدة حتى أعاد مجلس الأمن الاعتبار الى اتفاقية الهدنة وحافظ على قوة المراقبة الدولية في الناقورة. وعن دخول الجيش السوري الى لبنان (وهنا يأخذ إدّه ملفّاً فيه مواد أرشيفية وقصاصات صحف وصور. وأخرج وثيقة من جريدة **النهار**) فلقد اعترضت عليه في وقت بدا الأمر وكأنّ السوريين داخلون لنجدة المسيحيين. ودَعوتُ الى اجتماع سياسي في بيتي وجاء الزعماء المسلمون الى الاجتماع وكتبنا وثيقة تطالب سوريا بالانسحاب من لبنان وكان رئيس الوزراء آنذاك رشيد كرامي من المشاركين في هذا الاجتماع في بيتي، ووقّع اسمه على الوثيقة، وهذه التفاصيل في هذا الخبر في **النهار**. أمّا عن دخول الجيش الاسرائيلي إلى لبنان فأنا أصرخ منذ أربعين سنة عن خطر إسرائيل وضرورة الدفاع عن لبنان ودعم سيادته وعدم ترك الجنوب فريسة سهلة. ولم تخلُ تصريحاتي اليومية منذ تلك الأيام وحتى اليوم من مواقف ضد الاحتلال الاسرائيلي وضرورة وحدة اللبنانيين لدرء هذا الخطر.

وأخرج العميد صورة عن مقابلة أجرتها معه صحيفة **لو الفيغارو** الفرنسية، فأخذتها منه

لأقرأها، وفيها يبدي رأيه ضد اتفاق الطائف ويطرح مبادىء دستورية. وقرأت في مقدمة المقابلة بالفرنسية Raymond Eddé député chrétien.

وقلت للعميد: أنت زعيم وطني لبناني كبير وهذه الصحيفة تقول إنّك «نائب مسيحي»، هل تشعر أنّ هذه الصفة تصغّرك؟ وهل أنت قلت لهم ليكتبوا هذه الصفة؟ فقال إدّه: شو بدّي أعمل؟ صحافي فرنسي حمار. دايماً بدهن ينظروا للبنان أبيض وأسود مسيحي ومسلم لتبسيط الأمور لقرائهم والكذب على الرأي العام بأنّ المسلم ما بيعيش مع المسيحي وبالعكس. نعم لبناني أولاً ومع كل اللبنانيين في الوطن والمغتربات وأقول للمهاجرين لا تنسوا وطنكم لبنان وذكّروا الجيل الجديد بقريتكم وجبلكم وأرضكم الأم، وعلّموا الأطفال اللغة العربية بالبيت لأنهم كلما تعلموا العربية كلما تعلقوا بلبنان، أما اذا تعلموا لغة أجنبية فقط فسنخسرهم.

*** ما رأيك بوصول قائد الجيش إميل لحود الى منصب رئاسة الجمهورية أسوة بالرئيس السابق فؤاد شهاب؟**

ريمون إدّه: أنا ضد العسكر في الحكم وضد السياسي الذي يُقحم العسكر في الحكم. الجيش هو لحماية البلد من الأخطار الخارجية ويتلقّى الأوامر من الحكومة المدنية. بعدما أصبح فؤاد شهاب رئيساً للبنان عام 1958 أصبح كل قائد جيش يطمح أن يكون رئيساً للجمهورية مثله، وكل عماد جيش يفكّر في استعمال منصبه ليصل الى الرئاسة. ولذلك لا أؤيد مرشحاً عسكرياً لرئاسة الجمهورية رغم أنّ جميل لحود - والد إميل لحود - كان صديقي وكان رئيس موقع بيروت في الجيش. ولكن هناك استثناء، فلو قام العسكري بعمل فائق لخدمة الوطن مثل الجنرال ديغول لدعمت ترشيحه.

وعن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان والعمالة الأجنبية قال لي إدّه: الشباب اللبناني لا يريد أن يعمل بيديه ولذلك تكثر العمالة غير اللبنانية. الفتيات اللبنانيات لا يردن الخدمة في البيوت والشباب، يرفضون العمل في المطاعم وفي قطاع البناء. وهكذا ذهبت هذه الوظائف الى العمال الأجانب الذين بلغ عددهم المليون، وهؤلاء يحوّلون أكثر من مليار دولار سنويّاً الى خارج لبنان. أما الأب اللبناني فلقد أصبح ينتظر الشيك من ابنه في كندا أو أوستراليا أو فرنسا والهجرة في تصاعد. أنا اقترحت في الصحف ان يبنوا شققاً صغيرة أو أن يحولوا الشقق الفخمة الى شقق أصغر لكي يستطيع الشباب أن يتزوجوا ويسدّدوا الأقساط. ولكن لا أحد يسمع حتى في المناطق البعيدة من بيروت. فترى في الجنوب الأغنياء يبنون القصور وكل واحد

يبني قصراً لينافس قصر جاره. أنا أؤيّد سياسة الرئيس رفيق الحريري في الاقتصاد وأعرفه من زمان وقد كسب ثروته في السعودية وخارج لبنان وعاد ليخدم بلده. أرسل الحريري خمسة وعشرين ألف لبناني ليتابعوا دراستهم في الخارج وأبعدهم عن الميلشيات والكلاشنكوف. الحريري حسّن بيروت وصيدا. وأشير الى أن السنوات الثلاث الأولى من عهد الياس الهراوي كانت سنوات ركود وغياب تام للمشاريع ولكن بعدما جاء الحريري نهض البلد وبدأ تلزيم المشاريع واستعمل علاقاته مع الشركات التي تعاون معها فوثقت به. وشاهدنا تلزيم مشاريع الكهرباء والهاتف والماء والطرقات. الإعمار يحتاج الى وقت لأن الدمار والخراب في لبنان الذي سببّه المسلحون كان فظيعاً. لقد نهبت الميليشيات كل شيء وسرقت حتى الأسلاك والأبواب. وبعض اللبنانيين اغتنموا فرصة زمن الحرب وغياب الدولة وأنشأوا في الأملاك العامة واملاك الغير وخالفوا القوانين. إنّ لبنان لا بد أن يزدهر وسيزيد سكانه على الساحل ولذلك أقترح بناء خط مترو بطول تسعين كيلومتراً من صيدا الى طرابلس، أمّا في منطقة بيروت الكبرى فيكون تحت الأرض فينتقل المواطنون بدون ضجيج وزحمة.

-ج-

أمين الجميّل: «أبعِد عني هذي الكأس»

لفهم تحوّلات المسيحيين في عهد رئيس الجمهورية أمين الجميّل، اغتنمت فرصة وجوده في باريس قبل عودته النهائية إلى لبنان عام 2001، وذهبتُ لألتقيه شخصياً. للوهلة الأولى ظننت أني عدت في الزمن الى الوراء عشرين عاماً: ها هو الشيخ أمين الجميل، نائب المتن السابق ورئيس الجمهورية السابق، وهو في الخمسينات من عمره بدا كأنه لا يتجاوز الخامسة والثلاثين، أقل بدانة وأكثر رشاقة ويرتدي الملابس السبور مقارنة بهيئته كنائب في البرلمان عام 1974 ببذلته التقليدية آنذاك. قصدته في مكتبه في شارع فكرام في باريس واستقبلتني سكرتيرته اللبنانية سيمون وقدمت لي القهوة، واستمر لقاؤنا ساعتين ونصف الساعة.

سألتُ الجميل عن سبب اقامته الدائمة في باريس وهو من عائلة عريقة في السياسة ورئيس سابق للجمهورية ونجل بيار الجميل مؤسس «حزب الكتائب» وإذا كان يجد أي فائدة من هذا الغياب عن الساحة.

أمين الجميّل: أوافق معك أني لا أقدر أن أخدم وطني من خارجه ولو بنسبة خمسة بالمئة. وجود الشخص خارج بلده ينفي عنه الصفة التمثيلية. لا أحد يعرفه في البلد المضيف وغيابه عن الشارع في لبنان يضعفه. التواجد في لبنان يعني تواصلاً مع الناس والمجتمع والتفاعل مع الأحداث. وليس مهماً عدد التقارير التي أستلمها من لبنان أو الاتصالات الهاتفية والمقابلات. كل هذا لا يعوّض ولا يوازي الوجود في الوطن. الناس عدوة ما تجهل، فعندما تغيب عن الساحة يسهل تغييبك ويصدّق الشعب الكلام أن «أمين الجميل مبسوط في فرنسا وباريس مدينة سياحية مشهورة». فالناس لا تعلم ماذا أشعر الآن. إنّ ربع ساعة على شرفة بيتنا في بكفيا أنظر الى البحر أمامي وجبل صنين من ورائي بتسوى (تساوي) كل باريس. أؤكد لك أن لا شيء يساوي حياتي مقارنة بأن أكون في بلدي ومع أهلي وأحبابي. عائلتي اليوم مشرذمة وأصبح

عندي حفيدان ومقطوع عنهما. وهذا يعزّ علي ويؤلمني كثيراً. أولادي وأحفادي في لبنان وابنتي نيكول تزوجت وعندها ولدان هما كريم وماريان. ووالدتي عمرها 87 عاماً ولا أراها[14]. زوجتي (جويس الجميل) تزورني باستمرار وتحمل لي أخبار العائلة والأصحاب والأقارب. الحياة صعبة خارج لبنان والعزلة تسمح للعوامل النفسية أن تتراكم بسهولة. ولكني على أمل دائم في العودة. حقيبتي جاهزة لأركب الطائرة إلى بيروت. وهكذا تراني بعد هذه السنوات لا أقوم بأي عمل دائم في فرنسا أو غيرها وكلّما خطر في بالي مشروع أتردّد وأقول ما بتحرز لأنه بكرا منرجع عالبلد. لقد غادرت لبنان في نهاية عهدي عام 1988 وفي بالي سفرة لمدة أسبوعين أو شهر. ولكن مضت السنوات وما زال السفر موقتاً. أنا لا أقدر أن أتأقلم في فرنسا لا بالروح ولا بالجسد لأني مجبول بتراب لبنان ولا أقدر على الحياة خارج الوطن.

*** هل تسعى لدى المسؤولين في لبنان لتأمين عودة كريمة؟**

أمين الجميّل: لا يوجد أي اتصالات، وليس لأنّي لا أرغب بالاتصالات: «بالعكس، أنا أرغب بالحديث مع المسؤولين وزرت لبنان صيف 1992 وطلبتُ الاجتماع معهم ولكنّي لم أجد ترحيباً. وليس عندي مشكلة الحوار مع أحد ولكن الحكومة لم تفتح لي الباب. أنا لست عائقاً أمام حل أي مشكلة داخل لبنان. والأمر لا يخلو من علاقات شخصية فأستقبل اسبوعياً أسبوعية تقريباً زوّاراً من لبنان وأسألهم أسئلة محددة عن الأوضاع. بعضهم يبالغ ويستعمل معي أسلوب التبخير الذي لا أستسيغه ويقولون لي : ما في غيرك.. لبنان ما بقى يسوى بلاك.. الخ. وهذا كلام مبالغ به. وهناك زوار محبطون وموهومون ويبالغون بالاتجاه السلبي أن لبنان انتهى. ثم تكتشف أن قصصهم صغيرة وحكايات. وفي النهاية أجمعُ معطياتي وأقرأ تقارير وصحفاً ومجلات ومطبوعات وأتصل وأتلقى اتصالات شخصية من مسؤلين أجانب،وبعدها أكون نظرتي الخاصة».

*** طال غيابك خارج لبنان عن «حزب الكتائب» وانخفضت شعبيتك وانت ابن الرجل المؤسس للحزب.**

أمين الجميّل: المسألة ليست شعبيتي الشخصية داخل الحزب ولا مسألة آل الجميل. صحيح نحن شرقيون ونتمسك بالأشخاص ونتعلق بالرموز وهذه الأمور لا أنكرها. آل الجميل ليسوا جماعة متطفّلة على الحزب وخاصة أنا شخصياً. والدي أسّس هذا الحزب

وضحّى بحياته فيه، وأنا ضحيّت منذ نشأتي وكذلك في معارك الحرب في الزعرور وشكا وتل الزعتر. أنا أرى أنّ الحزب اليوم أصبح مُصادراً ومفكّكاً وعلى هامش الأحداث اللبنانية. هذا شيء خطير مقارنة بالسابق عندما كانت الكتائب اللبنانية حجر الزاوية في النظام اللبناني. كل ما أسّسناه أصبح مبعثراً والقاعدة مشرذمة والقضية مهزوزة. وأخاف أن نصل الى يوم حتى يافطة الحزب ستتم ازالتها أو التخلي عنها.

*** لماذا نظرتك متشائمة إلى وضع الحزب؟**

أمين الجميّل: لستُ متشائماً ولا أنتقد أوضاع الحزب بشكل سلبي، بل أقول إنّ على كوادر الحزب العودة الى مدرسة المؤسس بيار الجميل وتوحيد الصف الكتائبي. وحدة الكتائب هي لمصلحة لبنان لأن الحزب كان دائماً عنصراً أساسياً في استقرار النظام وتقوية البلد. بل إنّ من مصلحة المسلمين والمسيحيين معاً أن يكون هناك حزب كتائب قوي موحد يستطيع المشاركة الصحيحة في الحوار الداخلي اللبناني. الخلل في لبنان ما بعد الحرب هو في غياب تمثيل حقيقي للشعب لكي يتم حوار بناء. البعض ينظر خطأً أن حزب الكتائب هو ميليشيا المسيحيين في زمن الحرب وأن الحرب انتهت. ولكن الحقيقة أنّ حزب الكتائب هو حزب تاريخي عريق يرقى الى ما قبل استقلال لبنان عام 1943. للكتائب دور تاريخي عظيم في النضال من أجل الاستقلال وفي تحقيق الوئام الوطني وفي المشاركة في الحكومات المتعاقبة وفي مصالحة اللبنانيين وفي الحوار مع سورية ومع الفلسطينيين. كل المراحل الايجابية والحوارية في تاريخ لبنان جرت بمشاركة حزب الكتائب ودعمه. أنا أعطيت الحزب كثيراً وأشك اذا كان أحد أعطى مثلما أعطيت. أنا أعطيت الحزب أيام الحرب ولم أجلس على كرسي في مكتبي بل كنت في الجبهات العسكرية في كل المناطق وكدت أُقتل. كنت في معركة الزعرور وكان معي المرحوم داني شمعون ووقعت علينا قذيفة هاون والله ستر حيث أصابت القذيفة حافة الحائط الذي كنا نتلطّى تحته فأصبنا بجروح. وأنا أول شخص كنت في جبهة شكا على الخطوط الأمامية من الذين دخلوا المنطقة. وعملي الحزبي لم يقتصر على العسكر. فعلى الصعيد السياسي الجميع يعلم أني كنت رجل الحوار في الحزب وأبقيت الخطوط مفتوحة مع الفلسطينيين والسوريين والدول العربية في ظروف كان الخيار الاسرائيلي لدى بعض الفئات المسيحية قوياً وجارفاً. كان هناك تيار داخل الحزب يهاجمني ويقول بأني التيار العروبي في الكتائب. أنا ألتقي مع أطراف المعارضة في لبنان في الداخل والخارج على مبادىء السيادة الوطنية وحرية القرار اللبناني. وأرى أنّ البطريرك

صفير هو أفضل معبّر عن شعور كل اللبنانيين وليس فقط المسيحيين.

على الصعيد الفكري والتنموي أسّستُ بيت المستقبل وجريدة **لو ريفاي** بالفرنسية للإطلال على الرأي العام الأجنبي. وأسّست تعاونيات تموينية وسكنية لا تبغي الربح. وعملتُ على إنماء المتن وكانت هذه النشاطات مميّزة وللمصلحة العامة والوطنية ولم يكن لي أي مصلحة خاصة. الحزب قدّم لي الكثير أيضاً ولكني أعلم عن كثيرين قدّم لهم الحزب ولم يعطوه شيئاً. لم أطلب شيئاً وحتى رئاسة الجمهورية كل الناس تعرف أنها أتت إليّ ولم أكن مرشحاً. أخي بشير كان مرشحاً وكنا نعمل له وسألني عن رأيي في ترشيحه فنصحته بعدم الإقدام على هذه المسألة. لم أكن أتصوّر أبداً أن يحصل له ما حصل. كنت أفضّل أن يبعد عني الله هذه الكأس، كأس غياب أخي بشير وكأس الرئاسة المرّة. كنت أتخوف من هذه المسؤولية الكبرى.

*** ماذا عن تجربتك كرئيس للجمهورية (1982-1988) خاصة عندما بدأتها بالتفاؤل وبشعار «أعطونا السلام وخذوا المعجزات»، فإذا عهدك يصبح أسوأ مراحل العنف والانهيار في الحرب اللبنانية؟**

أمين الجميّل: ربما أخطأت في تقديري لظروف المرحلة وفي الرهان على المبادرة الأميركية، خاصة بعدما وعدتنا واشنطن بالمن والسلوى وأنها ستتكفل بموضوع الاحتلال الاسرائيلي وتجبر اسرائيل على اخلاء لبنان. كما وعدتني أميركا أنها ستعمل مع الدول العربية ومعي لمعالجة موضوع الوجود السوري. الذي حصل أن أميركا لم تنفذ ما وعدت به، لأسباب عديدة منها وقوع هجمات انتحارية ضد قواتها في لبنان، وخاصة العملية ضد قاعدة المارينز قرب مطار بيروت في تشرين الأول 1983 والتي أسفرت عن مقتل 241 جندياً دفعة واحدة. هذه العملية هزّت الرأي العام الأميركي وبدأت مقارنة لبنان بفيتنام في ظرف كان الرئيس رونالد ريغان على عتبة التجديد. وزاد في الطين بلة أن حكومة اسرائيل بقيادة مناحيم بيغن وآرييل شارون كانت تشاكس رغبات أميركا حول لبنان وتعطّل قدرة أميركا على الضغط للوصول الى انسحاب».

*** ألم تستقوِ بالولايات المتحدة ضد أخصامك السياسيين اللبنانيين؟**

أمين الجميل: أنا شخصياً لم أستخدم الدعم الأميركي ضد أطراف لبنانية. بل سعيت الى عملية حوار داخلي منفصلة عن الدور الأميركي في مساعدتنا على استتباب الأمن في بيروت

الكبرى. كما كانت هناك قوى دولية أخرى فرنسية وايطالية أيضاً تساعدنا في أمن العاصمة. بالعكس أنا كنت أسعى الى بناء دولة مؤسسات وأول حكومة في عهدي كانت حكومة وحدة وطنية معتدلة برئاسة الرئيس شفيق الوزان. كانت مهمة الحكومة الرئيسية العمل على المصالحة الوطنية ولم يكن هناك تعالٍ أو تشفّ ضد المعارضة بل كانت انطلاقة عهدي منفتحة ومعتدلة. وانفتحنا على سورية والدول العربية وعقدنا مؤتمرات وطنية لبنانية في لوزان وجنيف وشكّلنا حكومة برئاسة رشيد كرامي عام 1984. فكانت أول حكومة وحدة وطنية منذ اندلاع الحرب. الرئيس سليمان فرنجية (الجد) كان يشتمنا كل يوم في الجرائد ولكن هذا لم يمنعني من زيارته والتحدث إليه. وفي مؤتمرات الحوار الوطني في لوزان وجنيف ساعدني الرئيس فرنجية في موقفي. كما أنني اختلفت أثناء الحكم مع الوزيرين نبيه بري ووليد جنبلاط، ولكننا كنا نتعاون في تشغيل أمور الحكومة ومصالح الدولة، وتوقيع المراسيم. ولم أصل إلى طريق مسدود مع أحد.

*** إذا كان هذه هو خطّك الداخلي فلماذا تدهورت الأمور الى هذا الحد إذاً؟**

أمين الجميل: التدهور ابتدأ عندما تخلّت عني أميركا. لقد استغلّت عدة دول وضعنا الحسّاس وأصبح لبنان ساحة صراع دولي بين موسكو وواشنطن، وخاصة أن الرئيس الأميركي رونالد ريغن اتخذ سياسة متشددة ضد موسكو التي أطلق عليها تسمية الشيطان الأكبر. عندما جاء المارينز الى بيروت اعتبرت موسكو أن هذه صفعة لها وأن لبنان أصبح في الفلك المعادي، فصمّمت على تصفية الوجود الأميركي في بيروت بأي ثمن. وأوعزت الى حلفائها في المنطقة ومنهم الشام والفلسطينيون وليبيا بمضايقة القوى المتعددة الدولية. ولا ننسى أنّ الشام بلد يحيط بلبنان وله نفوذ كبير في الداخل وله مصالح وزبائن. وكذلك ايران في أوج ثورتها استغلت المشاعر الدينية وأرسلت حرساً ثورياً ايرانياً الى لبنان. وليبيا استعملت المال بغزارة. وموسكو نظّمت الأعمال وأعطت الأسلحة والأعتدة. هذه الظروف جعلت مهمتي في تحرير وبناء لبنان في غاية الصعوبة. البعض قال إن الخلافات الداخلية اللبنانية في عهدي كانت سبب استمرار الحرب. وأنا أقول إنّ الخلافات الداخلية كانت الواجهة أو الغطاء الذي تحرّكت من خلاله القوى الاقليمية والدولية. حتى أصبح مستحيلاً على القيادات اللبنانية أن تتعاطى مع بعضها بروحية وطنية صادقة. جيوش كثيرة كانت تتحرك في لبنان.

لم أكن أملك بديلاً عن الخيار الأميركي. حينما وصلت الى الحكم ودخلت قصر بعبدا،

كان الجنود الإسرائيليون داخل باحة القصر يلتقطون صوراً تذكارية على خلفية قصر رئيس الجمهورية اللبنانية لإرسالها الى ذويهم في اسرائيل. كنت أمرّ على ثلاثة حواجز اسرائيلية لأصل الى مكتبي. فاستنجدت بالمبعوث الأميركي فيليب حبيب ليساعدنا على ازالة الحواجز وابعاد الاسرائيليين عن بعبدا. كان الوزراء والمسؤولون في البلد يمرون بالحواجز الاسرائيلية للاجتماع بي ولبنان واقع تحت احتلال اسرائيلي مباشر. الرهان على مساعدة اميركية لنخرج من هذا الوضع كان مفروضاً عليّ ولم يكن من خيار. الرئيس الياس سركيس هو الذي طلب القوى المتعددة والقوات الأميركية عندما كان الجيش الاسرائيلي يطوّق بيروت في صيف 1982. وعندما أصبحت رئيساً للجمهورية كان الوجود الأميركي والمتعدد أمراً واقعاً. ولكني لا أذكر هذا الأمر بشكل سلبي بل أعتقد أنّ القوى المتعددة ساعدتنا في التنفس ودعمتنا في المحافظة على الحد الأدنى من وجود لبنان كدولة. كما أن الدعم الأميركي ساعدنا في عملية بناء القوى المسلحة الشرعية وفي تشكيل الحكومة الوطنية. كنت أتمنى أن تعطينا أميركا دعماً أقوى لكي نتمكّن من استرداد السيادة والاستقلال والاستقرار، وبعد ذلك لبناء البلد واستعادة الازدهار، ولكن هذا الدعم بقي محدوداً. ترك لنا الدعم الأميركي شمعة أمل في مساعدتنا على اعادة نواة الدولة التي استمرت في أصعب الظروف في وقت ظن كثيرون أن لبنان انتهى.

*** ما هي انطباعاتك الشخصية عن الرئيس السوري حافظ الأسد الذي التقيتَ به مراراً في عهدك؟**

أمين الجميّل: والدي التقى الأسد مراراً وأنا شخصيّاً زرت الأسد عدّة مرات قبل وصولي إلى الرئاسة الأولى. اجتماعاتي مع الرئيس الأسد كانت موضوعية وإيجابية وحتى زيارتي له بعد توقيع الاتفاق الثلاثي اختلفت معه ولكن اختلفنا بكرامة واحترام واتفقنا أن يستمر الحوار وأن نعمل بمنهجية لحل خلافاتنا. في لقاءات قمة عديدة بيني وبين الرئيس الأسد لم نتمكن من حل كل الأمور العالقة، ولكن كان هناك احترام متبادل وبقي الاتصال بيننا حتى آخر يوم من ولايتي. أنا لا أقطع الصداقة بسبب الاختلاف في الرأي وفي كل علاقاتي حافظت على الاحترام المتبادل.

*** لماذا يبدو حظ الرؤساء الموارنة سيئاً في حكم لبنان منذ الاستقلال وحتى خروجك من القصر[15]؟**

أمين الجميل: 90 بالمئة من أسباب النهايات المأسوية للعهود الرئاسية في لبنان مرتبط بظروف خارجة عن لبنان. فنهاية عهد كميل شمعون ارتبطت مع الموجة الناصرية (ازدياد

شعبية الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر)، واحتدام الصراع الدولي بين روسيا وأميركا والتكتلات العسكرية الاقليمية كحلف بغداد. وعهد شارل حلو ارتبط بنتائج الحرب العربية الاسرائيلية (حزيران 1967) وفشل الجيوش العربية وقيام حركة فتح وولادة منظمة التحرير الفلسطينية. أما عهد سليمان فرنجية فلقد ارتبط باستحقاقات الحرب العربية الاسرائيلية (في تشرين الأول 1973) والتجاذبات المصرية السورية والانتشار الفلسطيني المسلح في لبنان. فقط عهد الرئيس فؤاد شهاب لم يشهد أزمات (1958 - 1964) لأن حظه كبير فدخل الرئاسة بعد الحرب الأهلية في لبنان (1958) وخرج قبل حرب 1967. وهكذا فكل العهود عانت من نهاية صعبة بسبب مرافقتها لأحداث اقليمية ودولية باستثناء شهاب الذي واكبته انفراجات اقليمية وعالمية.

-د-

ميشال عون: الماروني البديل

وجد اللبنانيون في ميشال عون الزعيم الماروني الذي فقدوه بعد مقتل بشير الجميل عام 1982 ووفاة كميل شمعون عام 1987. وانطلقت الألوف لتحيته في باحة قصر بعبدا بعدما أصبح رئيساً للحكومة عام 1988، ورسَمَ متحمسون صورة له وكأنه مار جريس يطعن التنين برمحه. واخترع الشباب «رنّة» بوق سيارة خاص مع صيحة «جنرال». ولكن بقي عون ولعدّة سنوات بعد مغادرته لبنان لغزاً محيّراً حول هذه الشعبية العارمة في الأوساط المسيحية، رغم أنّ فترة حكومته لم تحقّق نجاحاً. وهذا ما دعاني إلى زيارته في باريس.

عرض عليّ شاب لبناني اسمه ألفرد يتابع دراسته في باريس أن ينقلني الى قصر لاهوت ميزون la Haute Maison حيث أقام عون قبل عودته إلى لبنان عام 2005. وفي صباح اليوم المحدّد انطلقنا الى لاهوت ميزون التي تبعد عن المدينة مسافة 60 كيلومترا. وصلنا الى قصر عون الذي تحيط به وحدات الأمن الفرنسي وعند بوابة الحديقة وقفنا فحضر الحرس مع رشاشاتهم وكلب بوليسي مكمّم. وأخذوا منا جوازات السفر وطلبوا الانتظار. ثم عادوا بعد دقائق وفتحوا البوابة وأرشدونا الى مبنى مستحدث لقوى الأمن في الحديقة وهناك خضعنا لتفتيش. ثم سرنا مسافة الى المنزل وانتظرنا مع الشرطة على بعد 20 متراً من القصر حتى حضر أربعة رجال من فرقة الكوماندوس الفرنسية RAID يحملون مسدسات عند الحزام فخضعنا لتفتيش ثان. بعد هذه المعمعة الأمنية أصبحنا فجأة في جو لبناني داخل القصر. ابنة الجنرال كلودين رحّبت بنا وأوصلتنا الى الصالون. ودخل عون في ملابس عادية بعيدة عن هيبة العسكر والطلّة الكارزمية في قصر بعبدا. وبعد دقائق اكتشفت فيه ناحية انسانية حياتية عندما بدأ يحدثني بشتى الأمور بدون تكبّر أو مغالاة.

بدأ حديثه عن موقع لبنان بين سورية واسرائيل. قال: إنّ دخول القوات السورية الى

لبنان عام 1976 كان بمباركة أميركية اسرائيلية لتحجيم المقاومة الفلسطينية وقبض ثمن هذه المهمة بمنحها لبنان. أنا أول من فضح هذه المؤامرة عندما أصبحت مسؤولاً سياسياً عن لبنان (أي رئيساً للوزراء) وقلت إنّ لبنان واقع ضمن كماشة مثلثة الأضلاع مكوّنة من اسرائيل وسورية والولايات المتحدة. انّ هذا المثلث مجتمعاً هو الذي يلغي دور لبنان. في غياب سلطة ترفع رأسها باسم الشعب اللبناني سنصل الى أمر واقع هو غياب القرار الحر. والحكام المتواجدون حالياً نصّبهم القرار السوري ومرتبطون بالعجلة السورية. حتى القرارات الادارية الحكومية في السلطة اللبنانية تأخذها سوريا وينفذها الوزراء والمديرون العامون مباشرة.

*** ما صحّة ما تقول عن غياب السيادة والاستقلال وخاصة أننا أصبحنا نرى حضور لبنان الرسمي بكامل مؤسساته المدنية والعسكرية بعد خروجه من الحرب وبعد أن كادت الدولة تنهار تماماً؟**

ميشال عون: هناك مظاهر لا تعد ولا تحصى عن غياب الحرية والسيادة. بيروت كانت عاصمة الإعلام الحر، وأنا عشت قبل الأحداث في فرنسا وأميركا في دورات دراسية للجيش اللبناني، ولاحظت الفرق عندما يقولون حرية صحافة في الغرب. لم تكن أفضل من بيروت. لأنه حتى في باريس وواشنطن هناك توجيه اعلامي ولا يُسمح بكل شيء، وهناك ما هو «صحّ سياسيّاً» وما هو خطأ في صحف الغرب. بيروت وحدها كانت فعلاً عاصمة الكلمة الحرة. فحتى قالت أطراف عربية وخارجية في بداية السبعينات إن بيروت حرة أكثر من اللازم ولازم نسكتها، وهي مزدهرة أكثر من اللازم ويجب أن نهدمها. وهكذا حصل. واليوم السوريون يكملون على ما تبقى من حريات وممنوع أن يتكلم إنسان ضميره حر».

*** كيف يتمّ القمع الإعلامي في بيروت؟ وهل ثمّة أشخاص يجوبون الصحف ويقولون لأصحابها أكتبوا كذا ولا تكتبوا كذا؟**

ميشال عون: هناك أساليب متعددة غير الأسلوب المباشر في القمع. مثلاً هناك أسلوب المراقبة الذاتية على الصحف ووسائل الاعلام. في لقاءات خاصة أو سهرات أو بأسلوب «المونة» يقولون للإعلاميين: يا شباب فضّوها... هالمواضيع خلاص، وكل شي بيتعلق بسورية ما بقى تحكوا فيه. ثم ينصرف كل واحد في طريقه. وعندما يخلّ إعلامي بهذا الطلب يقومون بتهديده بشتى الوسائل. فيتبعون سياسة الجزرة. فمن يمشِ عاقلا يحصل على مساعدات مالية

ويدعمونه بالإعلانات التجارية كمصدر دخل ويفتحون له الأبواب ليكبر. أما من يشذ عن القواعد فيستعملون أسلوب القضيب الذي يمتد من المقاطعة الى حدود العنف والتصفية الجسدية أحياناً. هذا حصل في لبنان فاحتُلت صحف كـ **النهار** وقُصفت مباني صحف وأحرقت كـ **المحرّر** و**بيروت** و**الحوادث**، واغتيل صحافيون مثل سليم اللوزي ورياض طه. وهناك شخصيات سياسية عديدة تمت تصفيتها لأنها رفعت الصوت ضد الهيمنة السورية. المسألة هي غياب الحرية وموت الحرية في ظل السيطرة السورية. الحكومة في لبنان تسمح بتمرير بعض الأمور ليقولوا انظروا ما زال عندنا حرية. ولكن هذا نادراً ما يحدث على طريقة «زوروني كل سنة مرة». وغياب الديمقراطية واضح حيث تحكم فئة صغيرة شعباً يرفضها وهذه الدكتاتورية بعينها.

*** ما تقوله هنا في فرنسا يقوله الناس في لبنان ويقولون أكثر منه، وهم ما زالوا على قيد الحياة وخارج السجون.**

ميشال عون: حرية الكلام في لبنان أصبحت مقيّدة، ومن يجرؤ على الكلام المعارض يلقَ العقاب. أنظر ماذا يعاني منه أعضاء التيار الوطني الحر في لبنان من قمع وترهيب واعتقالات. لقد صدّق بعض الطلاب أن حرية الكلمة مصانة فقاموا بتوزيع بعض المناشير التي تحتوي كلاماً عادياً لا تجرّح في أحد وكلها سيادة وحرية واستقلال. والذي حصل أن السلطة حوّلتهم الى المحاكمة بتهم عامة لا معنى لها تجاه الفعل الذي قاموا به وهي «الاخلال بأمن الدولة». لقد أصبحت هذه العبارة فضفاضة يمكن تسليطها على الناس في كل المناسبات ولأيّ سبب. وطبعاً من «يخلّ بأمن الدولة» لا بد أن يكون في نظرهم «عميلاً لاسرائيل». وأكثر من ذلك أن السلطة ترمي المواطنين في السجون ويتم الاعتداء على كرامة الانسان. وهناك أدلة وأمثلة على ذلك ولدينا تقارير طبية وملفات من منظمة العفو و«ميدل إيست واتش» وأشرطة فيديو لدلائل التعذيب. منذ أقفلوا محطة أم تي في أصبح ممنوعاً أن نتكلم في وسائل الاعلام اللبنانية. نعم الكلام متاح ضمن حدود وهناك ممنوعات كثيرة ومحرمات إذا دخلتَ بها «سيمصّون دمّك» (يضحك العماد عون طويلاً). من قبل كان سقف الكلام منخفضاً في لبنان وكنا نتكلم، أمّا الآن لقد خفّضوه الى الأرض فلم يعد هناك أي سقف. فاذا رغبت الناس بالتحرك عليها أن تزحف على البطون.

*** كيف يتعرّض أنصارك للاضطهاد؟**

ميشال عون: الأمر يتراوح بين «كفين عالماشي وأوعا تعيدها» وتوقيف المواطن على الطريق لبضع ساعات، وهذا بحد ذاته إهانة للمواطن وامتهان لكرامته ومسح لشخصيته. فكيف اذا بلغ الأمر حد سجنه وضربه؟ لدي معلومات عن عدد الأشخاص الذين تعرضوا لهذه الأمور يصل الى الآلاف. ولكن لانعدام الجرم فإن عدد الذين يحولونهم الى المحاكمة هو أقل. عدا الذين يوقفونهم بدون محاكمة لعدة أشهر. وهناك ضباط في الجيش اللبناني تمّت معاقبتهم بالسجن لمدة سنة أو سنتين كاجراء اداري لغياب تهم وقوانين واضحة. فقط لأنهم نفذوا أوامر قيادة الجيش وقاموا بواجبهم ولأنهم يحبون العماد عون.

*** لماذا أنت غاضب إلى هذا الحد على الحكم في لبنان؟ أنت كنت في موقع المسؤولية وكان الجيش اللبناني بإمرتك وهو يشكّل جزءاً من هذه الدولة. كنتُ أتوقّع أن تكون أكثر من يدعم عودة الدولة وحكم المؤسسات في لبنان وزوال الميلشيات، ما يساعد تدريجياً في نقاهة البلاد، وهذا ما لا أراه في كلامك.**

ميشال عون: أنا حريص جداً على المؤسسات الديمقراطية وعلى الشعب والنظام العام في لبنان. ولكني أعترض على القمع والوصاية والاحتلال. وعملي ليس سياسياً بالمعنى الضيق كي أسعى إلى خصومة هذا أو ذاك . إنّي أجزم أنّ فئات كبيرة من اللبنانيين تصل الى تسعين بالمئة من الشعب تؤيد التيار الوطني الحر ورمزه ميشال عون. وليس عندي أخصام سياسيون ولا أسعى الى السلطة. صديقي هو كل من يسعى إلى استقلال لبنان وسيادته. وعدوي هو كل من ليس مع سيادة لبنان واستقلاله. لا أصدّق أن أي لبناني هو ضد مواقفي الوطنية أو ضد ما أقول. هذا الوطن هو لكل الناس وليس للعماد عون ومطالبتي بحريته وسيادته ليست مسألة شخصية.

*** لماذا تركّز على سوريا وتهمل نسبياً مسألة الاحتلال الاسرائيلي في خطابك السياسي في المنفى؟**

ميشال عون: أنا مع المقاومة في الجنوب ضد الاحتلال الاسرائيلي وأقول للمقاومين إنّ تحرير الجنوب هو أول خطوة، إذ يجب تحرير بيروت من الوصاية لإعادة كل الوطن حرّاً مستقلاً. إنّ السياسيين في لبنان جبناء لا يقولون الحقيقة «فيسايرون» في كلامهم النظام السوري ويعظّمون الاحتلال الاسرائيلي على الطريقة الرسمية العربية ويلغون عبارة الاحتلال السوري ونظام

الاستبداد الذي يسمّونه «الوجود السوري». إسرائيل ربما بقيت ألف عام في لبنان ولكنها لن تقدر أن تأخذ أرضنا أو تنتزع هويتها اللبنانية. أما سورية فهي بإلغائها القرار اللبناني إنّما تلغي وجود لبنان وسيادته وتستوعبه. هذا بنظري هو الخطر الأساسي على لبنان. نعم اسرائيل هي خطر حقيقي لكنه خطر ظرفي يزول ولا يهدّد وجودنا. وأنا أريد تحرير الجنوب ليعود الجنوب الى شمال حر لا الى شمال محتل وعاصمة بقرار مفقود. نحن نريد علاقة طبيعية مع سورية ولكن بعد خروجها من لبنان. أنا لا أريد أن تكون أوضاع المنطقة هكذا. ولكن قريباً ستمر مناسبة مرور 30 سنة على دخول الجيش السوري الى لبنان، فما هذه المبادرة الأخوية التي لا تنتهي أبداً؟ لماذا لا يخرجون؟ انّهم يجبروننا على التحرك خارج لبنان عندما يمنعونني أن أتكلم وأعمل في لبنان.

*** بعض المسلمين والمسيحيين ينظر اليك كزعيم مسيحي مثل بشير الجميل وكميل شمعون.**

ميشال عون: أقول لكل اللبنانيين أن لا يقولوا العماد عون انعزالي ومسيحي ولا يقولوا «لو ما كان انعزالي ما كان حكي ضد سورية». أنا لا أريد أن أكون محصوراً في منطقة من لبنان انعزالية مقتصرة على المسيحيين. ولكني في نفس الوقت لا أريد أن أكون تابعاً لنظام متخلّف عقلياً وسياسياً واقتصادياً. ماذا يعطي لبنان هكذا نظام كهذا سوى مخابرات ومقابر وغياب للقضاء؟ نحن نريد لبنان نموذجاً نبيلاً للديمقراطية في الشرق تستفيد منه سورية أيضاً.

*** هل تكره سورية اذن؟**

ميشال عون: أنا أقبل أن نعيش مع سوريا بدون حدود، فقط عندما يكون لبنان سيّداً مستقلاً. أسعى أن يمتد لبنان في علاقاته مع سورية ومع العرب بمقدار ما تمتد رقعة الحرية في الشرق. فاذا وصلت الحرية من ساحل لبنان الى الخليج العربي سنصبح جزءاً من وطن واحد يمتد من لبنان الى الخليج. أنا لست انعزالياً انما أدافع عن وطني وأريد وطناً يدافع عن حقوق الانسان وحيث للمواطن صوت له قيمة وليس حماراً مربوطاً في حقل. انّ علاقات حسن الجوار مع سوريا هي أقوى من أن تحددها شرائع وأقوى من دول تربطها مواثيق ولكنها بعيدة جغرافياً عن بعضها. أنا لا أخترع جديداً عندما أقول إننا نقبل بكل تقارب مع سورية من حسن جوار وعلاقات مميزة وتكامل اقتصادي وتجارة وحركة ترانزيت بدون عوائق. شرط أن نختاره بأنفسنا لا أن يأتوا ويحكمونا في بلدنا ويقولون تعالوا لنقيم علاقات مميزة. وأقول

لا يُحكم لبنان من دمشق كما أيضاً لا يُحكم لبنان ضد دمشق، فلتطمئن سورية. ولكن سورية تريد علاقات احتلال مع لبنان وعندما نعارض يتهموننا مراراً بأننا انعزاليون.

ويصف عون بحسرة مشاركته في مؤتمر تونس عام 1989، حيث قال له أكثر من زعيم عربي إنه يتكلم كمسؤول لبناني لا كزعيم مسيحي كالآخرين. «وكانت النتيجة أن الدكتور سليم الحص والسيد حسين الحسيني تكلما باسم المسلمين وأنا تكلمت باسم كل اللبنانيين ولم أعط قط وجهة نظر مسيحية. ففوجىء المسؤلون العرب في الاجتماعات وجاءني وزراء خارجية لفتهم المنطق الوطني الذي أتكلم به بعدما ظنوني زعيماً مسيحياً تقليدياً. وقال لي وزير عربي وهو مسلم مؤمن: أنت مسيحي وتتكلم باسم المسلمين أيضا كلاماً وطنياً لكل لبنان. فظهرت للعرب صورتي الشخصية غير ما صوّرها لهم البعض وغير ما أصابني من تشويه واشاعات. لطالما ظن المسؤولون العرب أن كل زعيم لبناني انما يتحدث باسم طائفته الدينية. أنا لا أعترف أن حرب لبنان كانت أهلية بين مسلمين ومسيحيين. الواقع والحقيقة التاريخية لا يوحيان بذلك».

*** وهل كان اللبنانيون ملائكة خلال 15 عاماً من الحرب؟**

ميشال عون: هناك دول عدّة ضالعة في مؤامرة على لبنان منذ ما قبل العام 1975. إنّ الأزمة في لبنان ابتدأت قبل ذلك بسنوات ومنذ 1967. وما العام 1976 إلاّ وصول الأزمة الى أوجها. أما السنوات التي تلت (1977-1990) فهي امتدادات ونتائج. وخلال كل هذه الفترة كانت الدول الكبرى وعدّة دول عربية وشرق أوسطية وغربية صامتة. كلهم كانوا يعلمون أن حرب لبنان هدفت الى تقويض استقراره الاقتصادي والسياسي ووضع اليد على القضية الفلسطينية التي كانت تمثّلها قيادة منظمة التحرير في لبنان. أنا أتغاضى عن بعض الأمور التي جرت على الساحة اللبنانية في أحاديثي العامة وليس دوري فضح الناس لكي أثبت وجودي. ولكنني في جلسات خاصة مع شخصيات عربية وأجنبية أفصح عن رأيي وأتكلم عن خيوط المؤامرة فتشتد أعصابهم وكأنك ضربتهم على ضميرهم وأصبتهم بالتيار الكهربائي. وسرعان ما يتمالكون أنفسهم ويردّون علي: «لا. أنتم اللبنانيين قمتم بالحرب». ولكني لا أسكت بل أجيبهم: أنت يا فرنساوي كنت تعلم أن الحرب قادمة على لبنان وأنت يا انكليزي خططت وأنت يا سوري نفّذت وضربت الفلسطينيين ببعضهم البعض. وأقول لهم جميعاً لقد سكتّم وقلتم إنها حرب أهلية لتتبرأوا من مسؤوليتكم في انهائها وانقاذ لبنان.

ولعون غضب خاص على الولايات المتحدة لم تمحه الأيام. فبنظره أن اللجنة الثلاثية المنبثقة عن القمة العربية (رأسها الأخضر الابراهيمي) كادت تنجح في إعادة السلام الى لبنان وتُلزم سورية، «ولكن جاءت أميركا ولم تعجبها مقررات اللجنة فنسفتها، وقبلت حسم الوضع في لبنان لمصلحة سورية لكي تكسب الدعم السوري في حربها ضد العراق. وفي النهاية ستحصد أميركا ما زرعت. فإن كان خيراً فستحصد خيراً وإن كان شرا فستحصد شراً». وأضاف: «عندما تشتمُ أميركا زعيماً ما أعرفُ أنّه آدمي. لقد تابعتُ التصريحات والأفكار التي يطرحها بعض الزعماء المعارضون لسياسة أميركا في العالم فوجدتهم محبين لشعوبهم ويريدون بناء وطن مستقل أكان ذلك في أميركا اللاتينية أو في آسيا. ولكن أميركا لا تدعم الا الحكومات الصورية التي يغيّرونها ساعة يشاؤون. إنّ ما فعلوه في لبنان ليس بعيداً عن أفلام السي آي إيه حيث يفضحون بعد مرور الزمن عن أعمالهم: نحن عملنا الانقلاب الفلاني وقتلنا الزعيم الفلاني وتدخّلنا في البلد الفلاني. وهم يفتخرون بهذه الأعمال ثم يتهمون العرب بالإرهاب. هم يقتلون ويرهبون مثلما يريدون باسم المصلحة الأميركية وضد القانون الدولي. فرضوا على العالم أن يقبل بأنّ أميركا تتعامل مع غيرها على أنها لا تعترف بالقانون الدولي».

وفي لحظة تأمّل لما جرى في لبنان قال عون وهو ينظر الى المائدة أمامه: «لقد ذبحونا وقتلوا أولادنا وأميركا لم تكترث. لقد حصل انفجار في أوكلاهوما في أيار 1995 ثم انفجارات نيويورك في أيلول 2001. ولكن هذه الانفجارات حصل مثلها في لبنان مئات المرات ولم يشعر بنا أحد. وأميركا أكبر من لبنان بمئة مرة وهي مذهولة من الانفجارات التي وقعت في أراضيها. نحن ضُربنا بملايين القنابل والصواريخ خلال ثلاثين سنة واستشهد منا 150 ألفاً ومَن لم يمت في لبنان ما زالت آثار القنابل في جسده ومن لم تصبه قنبلة فهو مجروح في عاطفته ونفسيته. أشخاص كثيرون غابوا. أشخاص كنا نحبهم قُتلوا في الحرب وغابوا عن الدنيا».

وفي هذه اللحظة تذكّر عون صفوف الضباط الذين حاربوا معه خلال 20 شهراً وبعضهم قضى اغتيالاً على أيدي عناصر الجيش السوري في معركة 13 تشرين الأول 1990، وأصبح حديثه فلسفياً: «في الشرق الأنظمة لا تعترف بحقوق الانسان وممنوع أن يفكر المرء بحرية. الانسان لا يتنفس عندنا الا ليسبّح بمجد الحاكم. أنظمة تدمّر البشر وتغتال المعارضة. يقولون لك اعمل وأنتج. فتأكل كالآلة وتصبح كالحمار الذي تعلفه وتربيه في الحقل. فاذا نهق تضربه ضربتين. هذا هو الانسان في شرقنا اليوم. من زمان كان لبنان نقيضاً لهذ الاستعباد الشرقي وكان بلد الديمقراطية. هل تعلم أنّ قانون العقوبات في لبنان هو من أرقى القوانين في العالم

وأنّ من حق المتهم أن يحضر محاميه جلسات الأسئلة والأجوبة في التحقيق والمحاكمة؟».

وعن الوضع الاجتماعي في لبنان قال عون: «الوضع الاقتصادي في تدهور مستمر وقد أُلغيت الطبقة الوسطى فأصبح فيه قلة من الأغنياء وكثرة من الفقراء أو من هم دون عتبة الفقر. لا يستطيع المواطن العادي اليوم الاكتفاء بحاجة يومه، والذين يحكمون البلد متخمون لا يحركهم واقع المواطن الجائع ووصول البلاد الى أوخم العواقب الاجتماعية. الهجرة تزداد ولكنها لا تحلّ المشكلة الاقتصادية للذين صمدوا في الوطن. الجشع في لبنان يدمّر البيئة والمشاريع التجارية الضخمة والبناء العشوائي على الشواطىء حجب البحر عن المواطن. في كل البلاد الشواطىء تبقى ملكاً للدولة ليستفيد منها الشعب إلاّ في لبنان حيث باعوا الأملاك البحرية واستفادوا منها شخصيا وقبضوا الثمن وحرموا الشعب من الاستفادة منها. ناهيك عن العمالة الأجنبية التي اجتاحت لبنان في التسعينات فقامت بتحويل مليارات الدولارات وحرمت المواطن الفقير من فرص العمل».

أخذ عون نشاطه السياسي من فرنسا بمنتهى الجدية. فهو يعني ما يقوله ومقتنع به وكأنّ النصر اصبح قريباً، وليس كل ذلك مجرد شعارات. وهو ليس في سوق عكاظ، حيث قال لي: «يمكن للإنسان أن يتأمل في صورة حبيبته ويكتب لها قصيدة وينتهي الأمر، ولكننا لسنا في هذا الصدد بل هناك مصير بلد ومستقبل لبنان. ان القوة كانت دائماً تفرض أمراً واقعاً على لبنان ولكن علينا ان نرفض الرضوخ للقوّة ونسعى الى الأفضل، وأن نكون كالمرأة تقاوم وحشاً كاسراً يريد أن يغتصبها».

وعن الوضع الاقليمي سألته إذا كان انتصار أميركا في العراق سيؤدي الى انتصار اسرائيل على الانتفاضة الفلسطينية. فقال: «أنظر.. انّ الشعب الفلسطيني لا يموت ولن تجد اسرائيل حلاً إلاّ بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. وهذا سيحصل... أتكلّم عن قضية شعب. أنظر إلى الأرمن. بعد المجازر بحقهم ومحاولة الأتراك افنائهم الكامل لم تقضِ عليهم وعندهم اليوم دولة مستقلة. ودول بحر البلطيق ووسط آسيا بعد سبعين عاماً من الاحتلال الروسي عادت الى استقلالها. انّ تكريس حق تقرير المصير الفلسطيني أمر لا بد منه وهذه الهوية يجب أن توجد. وأعتقد أنّ من تداعيات أزمات المنطقة أن نخرج بحل مرضٍ للشعب الفلسطيني. هذا ما أعتقد. أنا لا أتكلم بالشِّعر عندما أقول إنّ الشعب لا يموت. حياةُ الشعوب لا يمكن قياسها بالزمن وهناك أجيال.

*** لو كنت قائداً في صفوف الشعب الفلسطيني فما هو الأسلوب الذي تتبعه؟**

ميشال عون: أنا عندي رسالة أوجهها الى الشعب الفلسطيني: إنّ الطفل الذي حمل الحجارة هزّ ضمير العالم وشكّل حالة ضغط لا تحتمل على اسرائيل لترك الفلسطينيين وشأنهم. ولكن عندما بدأ بعض الشباب يحزمون أنفسهم بالديناميت ويفجّرون الأوتوبيسات انقلب الأمر لأن الرأي العام العالمي لا يؤيد هذا الأسلوب. كما أن هذه العمليات الانتحارية حرّرت اسرائيل من قيودها واطلقت العنان لآلتها العسكرية الرهيبة من طائرات هليكوبتر ودبابات ومدفعية تستعملها ضد الشعب الأعزل. الانتفاضة في مرحلتها الأولى كانت أنجح. لقد تابعتُ مسيرة الفلسطينيين منذ أيلول 2000 ورأيت بنفسي تجاوب الرأي العام الأوروبي مع الشعب الفلسطيني وفي نظرته الى الاسرائيلي. أنا لا أصدق من يقول إن الشعوب الغربية مع اسرائيل أوتوماتيكياً أو إنّ قلوبها مثل الحجر ضد العرب. هذا غير صحيح. الأجنبي انسان مثلنا وتحرّك مشاعره أعمال الظلم فيتظاهر ويضغط على حكومته.

العلمانية والدولة المدنيّة

ميشال عون هو من الزعماء الموارنة الذين أخذوا منحى علمانياً.[16] التقيته مجدّداً أثناء زيارته لكندا في الأسبوع الثاني من آذار 2003، وناقشته في مسألة الدين وسألته عن موقفه من بيان المطارنة الموارنة (صدر يومها) الذي أشاد بكلمة الرئيس بشار الأسد في القمة العربية في شرم الشيخ قبل أيام من الغزو الأميركي للعراق. فقال: أنا لا يمكن أن أعلّق على أي بيان لبناني يتعاطى بايجابية مع سورية. بالمطلق لا أؤيد بيانات من هذا النوع خاصة بسبب كثرة السلبيات التي ترتكبها سورية في لبنان. سورية تحتل لبنان واذا كنت أنا اللبناني حراً لكنت أيّدت العراق بدون انتظار خطاب الرئيس السوري. هذا النوع من الذمية السياسية نراه ليس فقط في نطاق بيان المطارنة الذي نتحدث عنه بل عند أي وزير لبناني. فمن يؤيّد العراق فليؤيده بدون إذن سوري. هذه التبعيّة لا تجوز في وطن حر. أنا أتكلم في الوضع العام وأقول لكل اللبنانيين ومن ضمنهم بكركي بأني لا أشجعهم فقط على استقلالية الموقف، بل أطلب منهم ألا يصيروا ذميين سياسيين.

*** هل تغيرت مواقفك المبدئية مثل دعوتك الى نظام علماني ديمقراطي في لبنان والى قانون مدني للأحوال الشخصية؟ خاصة بعد معارضة رجال الدين، مسيحيين ومسلمين، للقانون الاختياري الذي تقدم به**

الرئيس السابق الياس الهراوي عام 1998.

ميشال عون: أنا لم أغيّر موقفي في هذا الموضوع اطلاقاً. القانون المدني هو المدخل الصحيح الى النظام الديمقراطي العلماني. فرنسا وكندا تسمحان بالزواج المدني. وهذا الزواج هو الذي تعترف به مؤسسات الدولة. أما الزواج الكنسي أو الديني فهو اختياري ولا تطالب به الدولة. بل الانسان حرّ في سعيه الى عقد كنسي أو اسلامي. ولكي لا يكون الأمر صعباً في لبنان فلماذا لا نسمح بقانون زواج مدني اختياري لمن شاء من المواطنين ولا نغصبهم على ما لا يريدونه؟ لقد تابعت ما حصل في لبنان من ردود فعل على مشروع الهراوي. بعضهم قال إن هذا الزواج غير شرعي ومن سار به سيُعتبر أطفاله أولاد زنى. وكتبوا يافطات في الشوارع ضد الزواج المدني، أحدها يقول: «زواج مدني يعني مني اسرائيلي في أحشاء مسلمة». هذه صورة بشعة نخجل أن نذكرها. ان القانون المقترح يقول «اختياري» بدون إجبار. ولكن رجال الدين في لبنان يسيطرون على الأحوال الشخصية ما يمنحهم نوعاً من السلطة على حياة الناس. وهذا الوضع المتشرذم من طائفة الى طائفة يؤثّر جداً على تطور المجتمع المدني في لبنان وعلى تقارب الوحدة الاجتماعية. ولذلك لا أستغرب أن يقف هؤلاء الممسكون بالأحوال الشخصية ضد الزواج المدني الاختياري. في كل بلدان العالم الديمقراطية خضع هذا الأمر الى استفتاء شعبي وأجواء متمدنة. ولكن في لبنان يتداول الأمر قلّة من الأشخاص فينطلق المفتي ويهاجم الموضوع ويخرج المطران ويفعل نفس الشيء. يعني المتضررون مادياً من المشروع تكلموا ضده.

*** ولكن ماذا عن المستفيدين من النظام العلماني وهم الأكثرية من الشعب حسب قولك، أين هم؟**

ميشال عون: المستفيدون من المشروع - الشباب والمثقفون والراغبون في تطوّر البلاد - لا يقومون بواجبهم في الدفاع عن الفكرة. انهم يسمعون قول الآخرين أنّ العلمانية ضد الدين ولكنهم لا يحاربون هذا القول الخاطىء، لأنّ العلمانية تحترم الدين وتحافظ على الأخلاق. كل الدول التي وصلت الى النظام العلماني ترى أنها تطبق حرية الضمير والمعتقد لكل مواطنيها وليس صحيحا أنها ضد الدين. اذا استمرينا هكذا فسيبقى الشرق خارج العصر. ألا يقرأون الفقرة 18 من شرعة حقوق الانسان التي تنادي بحرية المعتقد لكل انسان وحرية كل الأديان؟ فاذا لم تعتمد الدول العربية ودول العالم الثالث هذه الشرعة فستبقى متخلّفة. ومن يعلم؟ فربما تقرر الأمم المتحدة مستقبلاً اسقاط عضوية أي بلد لا يطبّق شرعة حقوق الانسان كاملة. والمهزلة أننا نرى دولاً دكتاتورية أعضاء في لجان حقوق

الانسان في الأمم المتحدة. لا يجوز ذلك. كما أنّ هناك دول عضوة في مجلس الأمن ولكنها لا تطبق قرارات مجلس الأمن. وهلمّ جرّاً. أصبحت هذه القصة ألعوبة.

*** أليس هناك تناقض بين علمانيتك وايمانك المسيحي؟**

ميشال عون: أبداً. الله خلقني انساناً حرّاً وأنا مسؤول عن أعمالي تجاهه. الديانة هي علاقة عامودية بين الفرد والله، وفي الاسلام نفس الأمر. لا أحد يؤخذ بجريرة أحد وكل شخص مسؤول عن نفسه تجاه الخالق. فاذا قمت باختيار معيّن فأنا مسؤول عنه تجاه الله. الله لم يمنح وكالة لأحد على الأرض لكي يلاحقني في اختياراتي.

*** ولكن إذا نصحك كاهن مسيحي أنّ ما تختاره من زواج مدني أو نظام علماني مناقض للمسيحية ويكسر سراً من أسرار الكنيسة فهل تقبل منه؟**

ميشال عون: أقول له لا ! الله خلقنا وأعطانا رسالة وقيماً عليا نسير عليها. أما الزواج فهو عقد بين شخصين، إنسان وإنسانة، ولا علاقة له بالقيم الروحية الدينية بل هو علاقة مدنية مباشرة. في الإسلام أيضاً الزواج هو عقد مدني وبدلاً أن تكون كتابة العقد لدى الشيخ يمكن أن يكون أمام القاضي. وعندنا أنّ الزواج هو سر من أسرار الكنيسة وليس من أسرار الله.

*** في المسيحية لا يمكن أن تكون مسيحياً كفرد بل يجب أن تكون في كنيسة.**

ميشال عون: في هذه الحال إذا قيل لي إما أن أتبع شروطهم أو أني خارج على الكنيسة، فأنا أطلع من الكنيسة. يجب منح الإنسان اختياراً حراً. أنا خلقتُ مسيحيّاً وفي بيت مسيحي، ولكني بعد ذلك مارست اختياري كمواطن حر.

*** على أي حال أتمنى أن تلتقي يوماً ما برجل دين في مرتبة رفيعة وعلم عميق في اللاهوت وتناقشه في الزواج المدني فإمّا أن تقنعه أو هو يقنعك، لأنّ هذا الموضوع مهم وشائك بالنسبة الى لبنان. وعلى فكرة، كثيرون من مناصريك في التيار الوطني الحر ينظرون اليك بأنك الزعيم المسيحي...فما رأيك؟**

ميشال عون: أنا أطلب منهم أن يكونوا فعلاً مسيحيين لأنّ المسيحيّة ليست تعصّباً ضد المسلم. من أهم النقاط التي أعطاها المسيح هي محبة الآخر تحت مطلق الظروف، والشهادة للحق. حتى المواطن اللبناني المسلم لا يمكنه أن يخرج عن هاتين النقطتين. وكذلك لا يجب

المبالغة حول موضوع الزواج. فالزواج الكنسي ابتدأ فعلاً في القرن السابع على أيام شرلمان، وهناك دول مسيحية لم تطبّق الزواج الكنسي الا في القرن الرابع عشر. فماذا فعل المسيحيون في تلك الدول في القرون التي سبقت تطبيق الزواج الكنسي؟ لقد كتبوا عقوداً حسب بيئاتهم وظروفهم. الزواج المسيحي في بساطته هو عقد كنسي وعقد تراض بين المتزوّجين. في مجتمعات العالم الشهود هم الذين يدعونك الى العرس. وعادة ما يكون الشهود هم الأهل: السيد فلان وزوجته يدعونك الى زواج ابنهم أو ابنتهم. وهذه عادات قديمة جداً مستمرّة الى اليوم. فلا يمكن أن تعتبرني مسيحيا أو غير مسيحي وفقاً لسر الزواج الكنسي. ولكني أقبل القول إنّ الزواج في الكنيسة يعطي نوعاً من الهالة لمناسبة عظيمة جداً في حياة الانسان. يعطيه هالة حلوة وقدسية. ولكن هذه الهالة ليست بقيمة تجعلنا ننفي مسيحية الشخص الذي لا يمارس هذا الطقس.

*** هل علّمت الحربُ اللبنانيين درساً أن يعيشوا معاً ويتّجهوا إلى دولة أكثر عصرية؟**

ميشال عون: أنا أطرح نظاماً علمانياً في لبنان. يجب الانتقال من دولة الطائفية الى دولة المؤسسات التي يمكن أن نسميها الدولة العلمانية للجميع. مع ترك المجال للجميع أيضاً لممارسة الشعائر الدينية التي يؤمنون بها. أنا أريد دولة حقوق المواطن وليس حقوق الطائفة. الكل يقول نريد وحدة لبنان ولكن يجب أن نصل الى هذه الوحدة بالمنطق والعلم وليس بالشعارات. الوحدة الوطنية يجب أن تستند الى شرائع وقوانين وعقود اجتماعية لا الى العواطف. ولذلك يجب أن تمر الدولة العصرية في مرحلة بناء المؤسسات وتوحيد القوانين، والقوانين لا يمكن توحيدها إلا في إطار دولة علمانية. الحلول الأخرى الميلشياوية رفضها الشعب اللبناني، كلبنان مسيحي ولبنان مسلم وصولاً إلى التقسيم وكونفدرالية الكانتونات الطائفية. يجب نقل الانسان اللبناني من دولة الانتماء الطائفي الى الدولة الوطنية والعلمانية حيث يتساوى الجميع في الحقوق والواجبات. فلا يعود المواطن منتسباً الى طائفته بل إلى ميثاق لبناني يحدد مفهوم السلطة والقيم الوطنية.

*** فكرة العلمانية طرحها بعض الأحزاب والشخصيات اللبنانية في الماضي، ولكن دفنتها مدافع الحرب ولاقت رفضاً واسعاً من الناس.**

ميشال عون: نعم طرح البعض فكرة الدولة العلمانية. وأنا أقول لك إنّ العلمانية لم تُدفن في

الحرب بل دفنتها فئات تتآمر على لبنان وأطراف خارجية لا تريد الاستقرار في الشرق ولا تريد أن تقوم للديمقراطية ولحقوق الإنسان قائمة. إذا بنينا الدولة العلمانية فلن يتمكّن الطائفيون من فعل ما يفعلونه حالياً، ولن يكون السنّي ضد الشيعي والماروني ضد الماروني، إلخ. ولن يكون هناك تلاعب بشعور الناس واستقطاب للطوائف. بل بالعكس أنا أؤمن أنّه لا يوجد حل لأزمة لبنان وأزمات الشرق إلاّ بقيام الدولة العلمانية الديمقراطية في نظام مدني.

*** رأينا في لبنان عام 1998 كيف وقفت الطوائف ضد مشروع القانون المدني الاختياري لأن الشعب في لبنان متمسك بالدين وبالرموز الدينية. فكيف التوفيق بين تقاليد الشعب وبين رغبة عون في دولة علمانية ديمقراطية؟**

ميشال عون: هل الدولة العلمانية بلا أخلاق؟ شو العلمانية ضد الدين؟ كل ما نقوله هو أنّ الدولة العلمانية إنما تحدّد العلاقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية وتترك الحرية للمواطن في ديانته الشخصية. انظر الى نظام فرنسا حيث تعيش كل الأديان السماوية وحيث يعيش المسلمون في ظل احترام كامل لحقوقهم وواجباتهم. الله موجود في كل مكان ولا تلغيه الدولة بقرار. أليست علاقتنا بالله تعني حسن العلاقة مع الآخرين لأي ديانة انتموا؟ انظر إلى فرنسا ثم انظر الى ما حصل في لبنان: إذا قتل مسيحي رجلاً مسلماً في جريمة عادية في لبنان اتهموا كل المسيحيين ودفعوا البلد الى استقطاب. وإذا قتل مسلم رجلاً مسيحياً اتهموا كل المسلمين. وهكذا مع كل جريمة فردية تتضخم الأمور ويتدهور البلد. أليست ظاهرة مريضة أنّ اختلاف مواطنين من مذهبين مختلفين يهزّ البلد، أمّا إذا كانا من مذهب واحد فُيقال «ما دام القاضي راضي» ويبقى اختلافهما في حجمه الصغير. في ظل النظام العلماني يكون الانسان مرتاحاً في علاقته مع ربه. أنا علماني نعم ولكني لست ضد الأديان بل أريد ما يريده كل اللبنانيين منذ البداية: الدين لله والوطن للجميع. أرى زعماء لبنان يتاجرون بالدين ويحمّسون الناس ضد بعضهم البعض. إنّ تصرفهم يجعل المراقب الخارجي يظن أن هناك إلهاً للشيعة وإلهاً للدروز وإله للأكراد وإلهاً للموارنة. ولكنّهم في الحقيقة يعبدون إلهاً واحدا هو الله. إنّ ما يفعلونه في لبنان مهزلة لأن الدين والله فوق الجميع وهو الكلمة المطلقة. إنّ القوى الطائفية في لبنان يهمّها جداً أن يؤمن المواطن أن مذهبه هو فقط الصحيح وأن الآخرين إما على خطأ أو على ضلال.

أنادي عملياً بالاعتراف بحقوق المواطنين الذين يريدون قانوناً مدنياً تطبّقه الدولة خارج الإطار المذهبي. هناك 18 طائفة معترفاً بها في لبنان وربما أكثر. فاذا اعترفت الدولة بكل هذه

الطوائف بكل رحابة صدر لماذا لا تعترف بطائفة متحررة من كل هذه الطوائف هي الطائفة المدنية؟ وهذا اختيار حر للمواطن الذي اذا قصد زواجاً علمانياً فلن يعني ذلك أنّه ابتعد عن الدين، بل اختار أن تكون أحواله الشخصية شأناً خاصاً ترعاه الدولة. أنا لا أقول تعالوا نأخذ ما يطبّق في فرنسا ونفرضه بحذافيره على اللبنانيين. كلا، يجب أن نتحاور ونشارك جميع المهتمين من رجال دين وقضاة وغيرهم لنصل الى تشريع مدني فيه روح أخلاقنا وعاداتنا الشرقية ولا يناقض جوهر جميع الأديان في لبنان، ونظام مدني للأحوال الشخصية يضمن حقوق المواطن المدنية.

*** وهل يمكن تطبيق هذه الفكرة بعد ظروف الحرب الأهلية والجو الطائفي المحقون في لبنان ما بعد الحرب، ورفض اللبنانيين الزواج المدني؟**

ميشال عون: الأمر ليس بهذه الصعوبة، بل أصبح سهلاً اليوم. لقد رأى الشعب أهوال الطائفية وتخلّف النظام السياسي في البلد والويلات التي جُرّ إليها الشعب. ويعرف اليوم عمق استغلال زعماء الطوائف للمشاعر المذهبية. لم يعد الشعب اللبناني أعمى البصيرة حول أخطاء حكّام لبنان الذين يتصرفون ضمن خطاب مذهبي سياسي ديني طائفي يبقي لبنان في دائرة التخلف الاجتماعي ويمنع التطور. الشعب يعي أن هذه الطبقة الفاسدة تجرّه الى الخراب وتتباكى على مصالح الطائفة وتنسى الوطن. فمثلاً يسيطر زعماء الطوائف على وسائل الاعلام التي تثير النعرات بأساليب بثها للأخبار والتوجيه الاعلامي. فكل حادثة في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة كانت تعطى بعداً طائفياً بشعاً لكي يكره المواطنون بعضهم البعض. باسم مصالح الطوائف بدأوا يرتهنون للخارج، لاسرائيل ولسورية، واتّجه وضع لبنان نحو التدويل وتدخّل الدول الكبرى، كما حصل في 1860 و1958 و1975. إنّ من يستلم دفة البلاد يمنع أهل المنطق والحوار والمجتمع المدني من أن يعبّروا عن أفكارهم. ومتى تغيّر هذا الأمر وبدأنا بناء دولة المؤسسات سترى أن الأغلبية الساحقة من الشعب اللبناني لن تمانع في إقامة دولة علمانية.

*** كثر الكلام في بداية الحرب الأهلية في لبنان أن «المسيحيين خائفين» وكانت هذه الفكرة مصدراً للتندر بعدما كان الحكم والاقتصاد والعسكر بأيدٍ مسيحيّة، فكيف يكون خائفاً من يملك مصادر السلطة. ولكننا نرى اليوم هجرة مسيحية واسعة وكثافة سكانية مسيحية مرتفعة في المناطق الممتدة من مرفأ بيروت وحتى آخر كسروان. ما يؤكّد السيكولوجية الأساسية في الخوف من اندثار المسيحية،**

ليس في لبنان فحسب بل في سائر المشرق.

ميشال عون: لا شك أن في الشرق اليوم أقليات لا تمارس حريتها. وسائر الدول العربية تعتبر الاسلام ديانة رسمية ولا توجد حرية للأديان الأخرى..وهذا يعني أنّ الأمور اتجهت إلى نظام يشبه الذمية، حيث يُعتبر أي شخص غير مسلم «تحت حماية الاسلام» وsecond class. أكيد هذا الوضع غير مقبول. واذا سألتني أين الخطأ أقول إنّه في الأنظمة المتخلّفة التي لا تطبّق شرعة حقوق الانسان وحريّة المعتقدات. تصور مثلاً أنّ بلادكم الكندية تضع بنداً في قوانينها أنّها لن تمنح الشخص جنسيتها إذا لم يكن كاثوليكياً مثلاً؟ سيكون هذا في منتهى العنصرية.

*** ولكن في مصر هناك ملايين المسيحيين وهم يمارسون شعائرهم..**

ميشال عون: وحتى في مصر هناك مضايقة وكل فترة نسمع عن جرائم طائفية ضد الأقباط في الصعيد مثلاً. وأحياناً تضع السلطات هذه الأحداث تحت عناوين عادية. وفي السودان حرب أهلية استمرّت أكثر من أربعين سنة وفي جذورها أزمة الأقليات الدينية. وهناك أمل في لبنان ولكن التحركات الطائفية تمد رؤوسها من تكتّلات طائفية ترتدي قناع الوطنية. هاجموني وقالوا عن التيّار الوطني الحر أنتم أقلية ولا تمثلون أحداً، ولكني لم أرد عليهم لأني أرفض الدخول في مهاترات وأثبتت الأيام زيف ادعاءاتهم. مع الأسف أرى تصاعد العنف الطائفي والجرائم الطائفية ولا أرى في لبنان من يحاول معالجة الطائفية بالعودة إلى جذور الجرائم. وقد يستمع الشبّان المتهوّرون إلى فتاوى تجيز الجريمة ولكنّها ليست من عادات مجتمعنا. قد يُفهم أن هناك عداوة مع اليهود بسبب اسرائيل والقضية الفلسطينية ولكن لا يجب تجاوز مسألة أن ينظر المسلم إلى النصارى من منظار الكره أو بالعكس.

أطلب من رجال الدين المسلمين والمسيحيين أن يعقدوا لقاءات دائمة يستنكرون فيها الجرائم الطائفية ويحدّدون مخالفتها لقواعد الدين وأنها ضد الاسلام والمسيحية. وحتى الدولة لا تقوم بواجباتها في معالجة جذور الجرائم ذات الدوافع الطائفية. لا نستطيع أن ننكر ونتستّر على هذه الأعمال. يجب مناقشة المشاكل والتعاطي معها لاصلاح المواطنين. فاللبناني قبل أن يكون مسلماً أو مسيحياً هو مواطن ويمكن إنشاؤه نشأة صالحة. خلقنا الله على صورته حتى لا يبدأ كل واحد يقسّم الناس على ذوقه. الله للكون كله «وهو على كل شيء قدير» كما جاء في الآية القرآنية الكريمة ولا يجوز أن يأتي شخص أو مجموعة ويقتل الناس ويقول نحن ننفذ

مشيئة الله. ليس الانسان من يحاسب. ومن أعطاه هذه الصلاحية؟ أين الثقافة التي سنربّي عليها المجتمع؟ هذا ما قصدت قوله عندما تكلمت عن المجتمع المدني، وحل مشكلة المسيحيين هي في بقائهم في وطن أجدادهم.

*** هل يمكن تفصيل كيف نصل الى هذه الحال حتى يبقى المسيحي في وطنه؟**

ميشال عون: يجب أن يبتدىء المجتمع المدني في لبنان من حق الاختلاف مع الآخر في الوطن بدون عقاب. المسيحي يمكن أن يختلف عن المسيحي الآخر والمسلم عن المسيحي والمسلم عن المسلم. وأنا هنا لا أتكلم عن جماعات طائفية تختلف ثم تتحارب. كلا بل عن مجتمع أفراد، كل فرد يحق له الاختلاف عن الآخر، بهوية شخصية مميزة كفرد يستحق الاحترام. أزمة لبنان تجد لها حلاً في دولة علمانية ديمقراطية وليس في دويلات طائفية وكانتونات. أنا أتكّلم كلبناني ولكن غيري يردّ عليّ من موقع طائفي وينظر اليّ نظرة مذهبية. فليقولوا لي: ماذا نقول في التيار الوطني الحر غير المطالبة بالسيادة وحرية اللبنانيين؟ وهل هذه الأمور يرفضها المسلم؟ وهل هي محصورة بالمسيحيين؟ انظر الى خطابنا السياسي، إنّه لبناني فقط وليس عندنا أي طرح طائفي. ما هو المطلوب مني؟ إذا الحرية والقرار الحر أصبحا من الممنوعات فماذا يبقى لنا؟ أنا مسيحي مؤمن وأعيش مسيحيتي ولكني أرفض أن ينظر لي اللبناني الآخر وكأني حالة «مسيحية سياسية» أو امتداد لمارونية سياسية. علاقة الدين هي علاقة شخصية بين الانسان وربه أما السياسة فلا يمكن أن تكون الا سياسة وطنية.

-٥-

كريم بقرادوني: الوحدة المسيحية

ثمّة شخصيات مسيحية غير مارونية هي علامات فارقة في تاريخ لبنان المسيحي، منها كريم بقرادوني الذي كان «مثقّف» حزب الكتائب لعدّة عقود[17]. لم يكن بقرادوني مارونيّاً، بل أرثوذكسياً، وأرمنيّاً فوق ذلك. ولم يكن الأرمن يشاركون في الحرب اللبنانية، فنادراً ما كان لهم دور في الميليشيات المختلفة يساراً ويميناً. ولذلك اعتبر بقرادوني مخالفاً للقاعدة[18]، سياسي معتدل ومحام ومؤلّف عدد من الكتب، ينسى المرء «كتائبيته» بعد دقائق من الحديث معه. إذ إن بقرادوني كان مرتاحاً في محاورة السوريين والفلسطينيين والمسلمين وسائر الجهات التي لعبت دوراً على الساحة اللبنانية. فيحار المرء وجود هذا الرجل في حزب أو ميليشيا ذات قاعدة مذهبية، ولماذ لم يختر حزباً علمانياً. وداخل «الكتائب» كان بقرادوني من أنصار بناء «المؤسسة» لا «حزب المؤسس» بيار الجميّل وأفراد عائلته. وهذا ما كتبه في دراسة عن تنظيم الحزب وهيكليته نشرتها مجلة العمل الشهرية على حلقات في أواخر السبعينات. فكان بقرادوني إذن على يسار الحزب، متأثّراً بعالم نهاية الستينات وثورة الطلاب. ولكنّه امتلك أيضاً حاسّة البقاء والتكيّف، فكان مع الشيخ بيار ومع بشير ومع حبيقة ومع جعجع، ثم مع السوريين ومع الفلسطينيين. وبدا أنّ كل هؤلاء وغيرهم قد احتاجوه وخلدوا إلى رأيه، كالرئيس حافظ الأسد والرئيس إلياس سركيس وسواهما. فلم يَعِبْ أحد على سركيس أن يكون الكتائبي بقرادوني مستشاراً له مثلاً، في حين كان عيب سركيس الأكبر بنظر المسلمين والسوريين هو تقرّبه من الكتائبي بشير الجميّل. ولعلّ بقرادوني هو الوحيد في السياسة اللبنانية الذي عاصر الأحداث لعقود طويلة وبقي رابحاً. وكان أيضاً الحلقة «العربية» في «الكتائب، رغم أصله الأرمني، منذ ما قبل الحرب. وكان أيضاً شعرة معاوية احتاجه «حزب الكتائب» و«القوّات» في ظروف مختلفة.

طيلة هذه السنوات كان كريم بقرادوني ينمّي ليس فقط موقعه داخل الحزب بل في خطوط محليّة واقليمية، فحفظ له موقعاً في لبنان ما بعد الحرب. لقد جرى انتخاب رئيس جديد لـ«حزب الكتائب» عام 1992 وترشّح أثناءها سمير جعجع، ولكن أعيد انتخاب جورج سعادة. وإذ توفي سعادة، اختار الحزب منير الحاج رئيساً، الذي كان أيضاً مناهضاً لأمين الجميّل و«للمعارضة الكتائبية» بقيادة إيلي كرامة. في تلك الأثناء بنى بقرادوني جسوراً مع عدّة فئات لبنانية ومع السوريين، ولكنّه كان على طرفي نقيض مع آل الجميّل، مُمثّلين بالرئيس أمين الجميّل الذي كان في المنفى الباريسي، ونجله بيار أمين الجميّل، ونجل بشير نديم الجميّل، وأنصار العائلة داخل الحزب الذين بلغوا الآلاف. وفيما كان بقرادوني دائماً في كواليس بشير الجميّل وقادة «القوات اللبنانية»، أصبح عام 2002 رئيساً للحزب، في حلّة متجدّدة شديدة التقرّب من سورية. حتى أنّ مؤتمراً عاماً للحزب في عيده الـ67 في فندق «ريجنسي» في أدما شابه كثيراً مؤتمرات «حزب البعث» في نوعية الضيوف العرب والكلمات التي ألقيت ومشاركة كثيفة لحلفاء سورية في لبنان[19].

واجه بقرادوني التحدي كرئيس للحزب من آل الجميّل الذين اتّهموه بأنّه «صادر الحزب». وأيّدت هذا الاتهام شرائح واسعة من المعارضة السياسية في لبنان («لقاء البريستول») عام 2004، خاصة أنّ «الكتائب» لم تعد «الكتائب» بعدما انضمّت إلى تجمّع «عين التينة» الموالي لدمشق في حمأة الصراع على التجديد للرئيس إميل لحود. وإذ وقعت أحداث 2005 وانقلب الوضع في لبنان رأساً على عقب، أعيد توحيد الحزب في مؤتمر عقد في خريف عام 2005، وبقي بقرادوني رئيساً، فيما انتخب أمين الجميّل رئيساً أعلى للحزب. ولم يكن ثمّة ازدواجية، إذ إنّ بيار الجميّل المؤسس جمع في شخصه صفة الرئيس الأعلى الذي يحدّد الخط الاستراتيجي، ورئيس الحزب[20]. لقد قال شبان كتائبيون تجمهروا أمام مركز الحزب في الصيفي عشيّة اغتيال بيار أمين الجميل إنّ كريم بقرادوني ليس مارونياً وماذا يفعل في الحزب.

في منزل كريم بقرادوني في السيوفي (بيروت) كان هذا الحوار.

*** كيف يرى كريم بقرادوني إلى المواطنية بمعناها اللبناني: هل هي انتماء ديني أم انتماء إثني أم انتماء مدني؟**

كريم بقرادوني: المواطنية في لبنان مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدولة اللبنانية. عندما يكبر دور الدولة في البلاد ويزدهر تكبر معها المواطنية الجامعة في أذهان اللبنانيين. وعندما تتراجع

يحدث انزواء داخل الطوائف وتصبح المواطنية مرتبطة بالانتماء الطائفي. وهذا وضع بنيوي في المجتمع اللبناني حيث يولد الفرد عضواً في طائفة معيّنة لا رأي له في اختيارها. ولكي يصل إلى الوطن عليه أن يمرّ بالمذهب وشروط هذا المذهب وتشريعاته. عندما أعلن الرئيس الراحل إلياس الهراوي مشروع الزواج المدني الاختياري وقف المفتي والبطريرك في مواجهته لأنّه يهدّد الأساس الكياني لجماعات الطوائف ويُضعف الانتماء الطائفي. ولكن مشكلة المواطنية المدنية أنّها تحتاج إلى تدعيم دور الدولة الذي لا يكتمل بدون قوانين مدنية جامعة. الشرائع التي تمسّ حياة المواطن مباشرة تابعة للقضاء الطائفي، فهي مثلاً لا تعترف بأي زواج يتم خارج المراسيم المذهبية وهذا ينطبق على كافة الشؤون الشخصية من ولادة ووفاة وإرث، الخ. وجود هذه البنية التحتية الطائفية يجعل الدولة في لبنان غير مكتملة وبالتالي فالمواطنية الحديثة على أساس مدني شامل غير موجودة في لبنان. لم يكن عهد الرئيس الهراوي عهداً لامعاً ولكن خطوته في دفع مشروع الزواج المدني هي خطوة تاريخية رغم أنّ الرئيس الراحل رفيق الحريري وضع المشروع في الدرج.

المواطنية المدنية هي التي توفّر الاستقرار الوطني. وأنا أميّز بين الاستقرار وما يعنيه من سلم اجتماعي واقتصادي، وبين التوازن الذي يوفّره النظام الطائفي. التوازن هو وضع أضعف من الإستقرار لأنّ التوازن بطبيعته معرّض للاختلال حول تقسيم الحصص والمناصب والمواقع السياسية في الدولة، وليس عميقاً مثل الاستقرار المدني الذي توفّره المواطنية المدنية. ويكاد وضع التوازن يذهب إلى أخطر مناحيه حالياً (بداية 2008) فهو ليس تقليدياً كما كان الوضع في أزمات لبنان السابقة. بل أصبح شديد الخطر بسبب ارتباطه بصعود الأصوليات الاسلامية واليهودية في المنطقة. وأنا أعلم أنّ مسألتي بناء المواطنية المدنية والدولة الجامعة العصرية أصبحتا أكثر صعوبة وخاصة أنّ الجوار الاقليمي ضاغط. ولكن أمام هذه الصعوبات لا يعني أنّ قيام الدولة العلمانية بات حلاً مستحيلاً وفي نهاية المطاف بناء مثل هذه الدولة رغم صعوبته هو الطريق الوحيد لتنمية المواطنية اللبنانية الصحيحة.

*** من خلال تجربتك أو تجربة آخرين في أحزاب لبنانية أخرى، كيف يمكن لمثقف أن يكون عضواً في حزب طائفي؟**

كريم بقرادوني: أنا أنظر إلى الأمر بأسلوب جدلي. ثمّة تدرّج في المفهوم الخلدوني في تأطير الجماعة من العائلة إلى الاقطاع الجغرافي ثم القومي والوطني وبعد ذلك يحضر الانتماء الانساني

الواسع إلى البشرية قاطبة. أعتقد أنّ هذا التدرّج هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يسلكه المواطن اللبناني، ثم يأتي دور المثقف في أن يدخل هذا التدّرج ويساهم في تسريعه نحو الوطن. وهذا ما فعله مثقفون حتى أولئك المنتمون إلى أحزاب علمانية. هل يمكن أن نترك هذا التدرّج في أدنى درجاته المناطقية والعائلية والمذهبية دون أن نفعل شيئاً؟ بقدر ما نخفّف من الاجتماع العائلي ننتقل إلى العلاقات الجغرافية المناطقية ثم إلى الوطنية ومن ثمّ الإنسانية. ومع الأسف نحن في لبنان ما زلنا نراوغ منذ عقود في الدرجتين العائلية والاقطاعية المناطقية. وما زال الواجب اليومي للمثقف أن ينتقل بالجماعة من نمط الولاء إلى العائلة نحو الجغرافية ومن ثم نحو الدولة. نحن اليوم في حيّز حُكم العائلات واقطاعِ الدين واقطاع المناطق، ولم نصل إلى ديمقراطية الدولة والوطن رغم الحروب والويلات. انظُر إلى نوعية الأحزاب في لبنان فترى مناطقيتها ومذهبيتها. ففي طرابلس الأحزاب والحركات الأصولية الاسلامية وتيار المستقبل وزعامة عمر كرامي. وهذا ينطبق على كافة المناطق والطوائف وأذكر هذه المنطقة على سبيل المثال لا الحصر. والمطلوب أن تذوب العائلات الاقطاعية في الجغرافية وأن تذوب الجغرافية في المواطنية وتذوب المواطنية في الأنسنة.

كل هذا لأعود إلى تجربتي الشخصية في حزب الكتائب. إنّ تجربتي عمرها 35 سنة وحاولت أن أساهم في الاصلاح نحو العمل الحزبي الحديث. لقد كان الحزب هو اللباس الخارجي للعائلة، وللعائلة ثقل أهم من ثقل الحزب ليس في حزب الكتائب فحسب بل في معظم الأحزاب اللبنانية الحصرية (الأحرار، الكتلة الوطنية، التقدمي، الخ). وأنا لا أقصد هنا الأحزاب العقائدية اللبنانية والتي تعتنق عقائد تقول بالقومية السورية والقومية العربية.

*** هل لدى كريم بقرادوني شوفينية لبنانية تعتبر من ينتمي إلى هذه العقائد غير لبناني؟**

كريم بقرادوني: ليس عندي شوفينية لبنانية فينيقية وحياتي الحزبية ومواقفي وكتاباتي تبيّن ذلك. ولطالما كان عملي هو الامتداد العربي للكتائب. لقد خدَمَت الشوفينية الفينيقية الضيقة بعض الاقطاع المسيحي في الماضي ولم يعد هذا الأمر وارداً. وهذه الشوفينية تريد التعصّب الأعمى ومن هنا يقال «تعصّب شوفيني». أما أنا فأقول بالعصب الوطني والعصب حسب ابن خلدون ضروري للمجتمع والدولة ككل ويقوّي حس الانتماء الوطني. ويموت هذا العصب إذا انحرف نحو التعصب الأعمى وكره الآخر. نحن أحوج ما نكون اليوم إلى عصب لبناني جامع خارج التعصّب للعائلات والطوائف. مع الأسف اللبنانيون الذين ينتمون إلى

الأحزاب التقليدية هم أقرب ما يكون إلى التعصب القبلي الرجعي وهم قبائل إذاً ولا يمكن أن ندرّج الممارسات في خانة العمل الحزبي الحديث. أنا متأثر هنا بأعمال الكاتب كمال الحاج وهو أفضل من كتب في هذا الشأن حول فلسفة الميثاق، وأنّه لا يمكن أن يتحقق العقد الميثاقي بين اللبنانيين طالما بقي الرابط القبائلي العائلي والطائفي أقوى من الرابط الميثاقي.

*** لنعد إلى السؤال حول وجودك كمثقف في حزب طائفي.**

كريم بقرادوني: فلأكن أكثر تحديداً، فإنّ ما يساهم في شخصيات سياسية مثل سمير جعجع وسعد الحريري وسامي الجميّل عاملان وإن بدرجات متفاوتة. العامل الأول هو المال والعامل الثاني هو الإرث والتوارث. وفي لبنان أي رجل يجمع هذين العاملين يصبح زعيماً. أما شخص مثلي حيث لا إرث ولا مال فلا يمكن أن يقبلوني كزعيم أو أمير حرب. أضف إلى ذلك أني حتى لو جمعت العاملين فلا يمكن أن أصبح زعيماً لدى الموارنة كأرمني. لقد حاولت منذ السبعينات أن أنتقل بالعمل الحزبي إلى الاصلاح ولكن واجهتني أمواج عاتية. وأنا مقتنع أنّ العهد الشهابي كان أهم فترة في تاريخ لبنان في القرن العشرين لبناء الدولة العصرية المدنية وبالأسلوب التدريجي غير الجبري الذي تحدثت عنه. كان حزب الكتائب في تلك الفترة يدعم المنحى الذي كانت الدولة تأخذه نحو التحديث والمؤسسات. وأنّ الكتائب في هذا المنحى هي التي جذبتني لأنضم إلى صفوفها. وهكذا دخلت في جو الكتائب وفي ذهني أننا نعمل في سبيل الدولة المدنية وبعيداً عن التعصب المذهبي والعائلي. وإلا فما هو العمل الحزبي وماذا يعني الاصلاح؟

*** هل يمكن تقديم أمثلة عن مساهماتك غير التقليدية في حزب الكتائب؟**

كريم بقرادوني: لقد كان عملي في حزب الكتائب منذ نهاية الستينات وحتى اليوم عملاً منهجياً. فكنت رائداً في إضافة البعد العربي للحزب. إذ حتى نهاية الستينات لم يكن ثمّة سياسة عربية وبعد عربي. لقد بدأتُ باكراً الاتصال بالمقاومة الفلسطينية واليسار اللبناني حيث كنتُ ناشطاً في صفوف الطلاب في الجامعة اللبنانية، وكنا نقيم الانتخابات الطلابية. وإشارة إلى إيجابية اتصالاتي كمسؤول طلابي كتائبي بالفلسطينيين وسعيي إلى أن يفهم واحدنا الآخر أني قمت بزيارة إلى مواقع المقاومة الفلسطينية في الأهوار في الأردن عام 1969. كما التقيت ياسر عرفات باكراً. ثم نمَت اتصالاتُنا مع السيد عاصم قانصو الذي سعى إلى جمعنا بحزب البعث في دمشق. وكانت

أول زيارة رسمية للشيخ بيار الجميل إلى سورية هي عام 1973. وتطوّرت علاقاتنا العربية خارج الجوار الجغرافي السوري والفلسطيني إلى علاقات كتائبية مع مصر بدءاً من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ثم مع الرئيسين أنور السادات وحسني مبارك. وكان منطقي الشخصي في تطوير العلاقة مع مصر أنّ اللبنانيين يشعرون بالاطمئنان تجاه مصر وثمّة علاقات وروابط تاريخية بين البلدين. وأنّ تجربة العهد الشهابي في لبنان مع مصر منحت لبنان الاستقرار وأمّنت لعبد الناصر نوعاً من الشعور الأبوي في مسوؤليته لضمان الاستقرار في لبنان.

لقد تطوّرت علاقاتنا أيضاً أبعد من مصر عبر دعوات إلى لقاءات ثنائية ومؤتمرات في بلدان عربية عدّة كتونس. وهكذا تطوّرت العلاقات العربية وأصبح للحزب وجود عربي كبير كان مفيداً في الأزمات التي عصفت في لبنان. والأمر الثاني الذي عملت عليه منذ البداية هو الاصلاح الحزبي، فأدخلتُ الفكرَ المؤسساتي كحزب عصري على النمط الأوروبي، وعملت على تطوير مفاهيم عقائدية كمقولات أن الحزب هو لبناني ينتمي إلى الوطن اللبناني ويدافع عن صيغة العيش المشترك بين الطوائف الاسلامية والمسيحية مع الأخذ بالاعتبار الحاجة إلى التطوّر نحو المجتمع المدني، إذ لا شيء ثابتاً في حياة الشعوب. وللوصول إلى الدولة المدنية كنتُ أقول إنّ ذلك تطلّب مؤسسات عصرية تجسّد آمال اللبنانيين وتحقق الميثاق الوطني كمنهج اصلاحي وليس كطقس جامد. هويّتي ككتائبي في السبعينات عنت لي أن أكون ميثاقياً بالقوة وأن أكون إصلاحياً بالقوة. واعتبرتُ أنّ الكتائب هي عجينة مرنة لإصلاح النظام اللبناني وخاصة بسبب التعاون المهم بين الشهابيين والكتائبيين في الستينات.

*** هل يواجه المثقف اللبناني الذي ينتمي إلى أقلية عرقية أو دينية العنصرية في المجتمع اللبناني؟**

كريم بقرادوني: أريد أن أعود هنا إلى أبعد من تجربة المثقف. إلى تجربتي كطفل من أب أرمني ينمو في صفوف المدرسة. لقد صدمتني العنصرية باكراً في حياتي. وكنت في الصف الابتدائي أتابع دراستي بحماس وتشوّق والأول في صفي. وأذكر معلمة اللغة العربية كانت مارونية من غزير سألت إعراب جملة لم يفكّها أحد في الصف، فقدّمتُ أنا الإجابة الصحيحة. وكان تعليقها كلاسيكياً بقي في ذهني: هلّق الأرمني جايي يعلمنا عربي؟ وعندما كبرتُ ودخلتُ الجامعة وشاءت قيادة الحزب تعييني رئيساً لمصلحة الطلاب في حزب الكتائب، ولكني أصررت أن يأخذ الموضوع طريقه عبر الانتخاب فينتخبني الطلاب كأرمني في حزب ذي أغلبية مارونية. وعندما كان الحزب ينتدبني لمفاوضة السوريين أثناء الحرب اللبنانية كان وزير

الخارجية السوري عبد الحليم خدام يستحسن تحليلي للواقع المسيحي في لبنان واصراري على عدالة مطالب الكتائب والمنحى الوطني للقضية اللبنانية، فكان ينظر إليّ ويقول: شو دخّلك بالكتائب وأنت أرمني؟ وكنت أبتسم بتهذيب وأنا أستمع إليه وهو البعثي العلماني، يحمل عقيدة ميشال عفلق، الذي لا يجب أن يتوقّف على هذه النقطة. وكانت قمّة العنصرية التي واجهتها في تجربتي الحزبية هي عندما أصبحت رئيساً للحزب. ووصولي لهذا المنصب لم يستند إلى إرث عائلي أو مال أو ما شابه بل عن جدارة وتجربة عميقة امتدت عقوداً في خدمة الحزب. فقامت المعارضة الكتائبية بأقسى هجوم ضدي وامتد الهجوم إلى داخل صفوف الحزب وكان أهم مضمون لهذا الهجوم أني.. أرمني. وكانت ماكينة الهستيريا تقول: لا يمكن أن يكون أرمني على رأس حزب ماروني!! وفي مرحلة التصعيد الأخير ضدّي وقد بدأ المهاجمون يتجمعون شعرت بقلق كبير وكأني سرقت شيئاً لا حقّ لي به وبت مغتصب سلطة. كل هذا رغم تاريخي العريق في الحزب حيث أفنيت شبابي وحياتي المهنية كمحام. وللسجل التاريخي فإنّ انتخابي عام 2001 كرئيس لحزب الكتائب كان بأوسع قاعدة. نعم مع الأسف أنّ النظرة إليّ كمغتصب سلطة لم تقتصر على عناصر داخل الكتائب أو في الموارنة، بل انتقلت العدوى إلى اللبنانيين ومسؤولين في دول عربية أخرى عبّروا بوسائلهم أنّه ليس شأني أن أكون رئيساً لهذا الحزب. ومع الأسف أقول إنّ عالمنا العربي يشكو من نفس القبائلية اللبنانية والتعصب الخطير. وإلا كيف أفسّر أنني أتمتع بأوسع العلاقات مع الأحزاب العربية ومع السياسيين في مصر وتونس وسورية ودول أخرى كمسيحي عربي ثم ينظرُ إلي هؤلاء أنني برئاستي لحزب الكتائب قد اغتصبت كرسي زعامة مارونية تخص عائلة الجميّل؟

*** كيف تصنّف مستوى النفوذ المسيحي في الجمهورية اللبنانية اليوم مقارنة بالعام 1989 و1974 وهل للتحوّلات الديمغرافية علاقة بالوضع الحالي؟ وهل يستمر لبنان كما نعرفه حتى العام 2025؟**

كريم بقرادوني: قد نكون متفائلين إذا قلنا إنّ لبنان قد يستمرّ إلى العام 2025 إذا استمرّ الوضع القائم اليوم (بداية2008). أنا أعتقد أنّ نهاية الطريق المسدود أمام المسيحيين في لبنان سنبلغه بعد عشر سنوات (2017). هذه السنوات ستحدّد مصير البلد ولعله التفكك إذا تغلبت عليه المذهبيات والطائفيات. ولكن إذا أردنا عدم الوصول إلى الحائط المسدود فما علينا سوى السعي إلى قيام الدولة المدنية والحفاظ على الوحدة الوطنية. إنّ الكلام عن أنّ الوضع اللبناني في أزمة هو قديم ولم يعد يقنعني كتوصيف ومرّ عليه الزمن. أما الواقع فهو أنّ

الدولة الطائفية في لبنان قد دخلت مرحلة التأزّم الدائم ولم تعد تنفع التسويات والترقيعات. ومشكلتنا تشمل النخبة السياسية التي هي مأزومة أيضاً وهي جزء من أزمة النظام. إنّ ما نشهده منذ 2005 من سلسلة أحداث سياسية وهزّات عنف في لبنان مرشحة لتزيد وتيرتها فننتقل من أزمة إلى أخرى في طريق الانهيار في حين ستضيق هوامش الانفراج وتصغر. نحن بتنا بحاجة إلى نخبة لبنانية جديدة تصنع نظاماً لبنانياً جديداً وطالما أنّها ابتدأت عملها فستكون السنوات العشر المقبلة مرحلة عمل للبناء وليس كما اليوم مرحلة انهيار وتشقق. ورحلة الألف ميل تبدأ بخطوة وما عمل الاصلاح إلا عمل تراكمي. وفي النهاية يؤدي تراكم عمل الخير والاصلاح إلى نقلة نوعية ومن ثم نقلات نوعية يؤدي مجموعها إلى انتقال لبنان من هذا الكم من الأزمات والمطبّات إلى جو أقلّ تأزماً وإلى ديمقراطية مفتوحة ومنفتحة. وأعود لأقول إنّ لبنان كما هو اليوم لا يستمر حتى 2025. التغيير هو القاعدة وهذا التغيير إما تواجهه وتتعامل معه وإما سيبلعك. وما نراه في المنطقة لا يبشر بالخير للبنان حيث يسمح النظام الطائفي المأزوم بترددات لا نهاية لها.

ويراودني أمر يقلقني باستمرار وهو أن ما كان يذكر سابقاً عن تقسيم لبنان أصبحنا نعيشه اليوم بشكل نظام فدرالي واقعي على قياس الطوائف أو على قياس الزعامات. فما معنى المحاصصة وتقاسم المناصب والرئاسات والمقاعد وإذا فشل التقاسم نصل إلى الحرب والعنف؟ كل هذا لا يوجد في الدولة الموحدة. ولذلك أقول للبنانيين: نحن هنا الآن، فهل تنتمون إلى فدراليات طوائف وجغرافية الكانتونات؟ فإذا كان هذا هو الواقع فأنا أعتبره واقعاً مستحيلاً لأن المناطق الطائفية الصرف هي قليلة في لبنان ومناطق الاختلاط كثيرة. وحيث يكون الاختلاط فهي بين مسيحيين ومسلمين من مذهب معيّن. هناك اختلاط مسيحي درزي ومسيحي شيعي ومسيحي سني. ولكن القرى التي تجمع بين المذاهب الإسلامية قليلة. وأعلم أن هذا الأمر يحتاج إلى دراسة. ولكني أعتبر أنّ الوجود المسيحي في كل لبنان هو العامل الاختلاطي الأكبر. ولاحظ أن حدود لبنان هي حدود الانتشار المسيحي في الجنوب وعكار والبقاع. العامل المسيحي البشري هو عامل توحيدي وإذا لم ينتشر المسيحي ويختلط فإنّ نظرية الاختلاط ووحدة لبنان تسقط.

*** ما هو دور العامل الديمغرافي في هذا المستقبل؟**

كريم بقرادوني: في الواقع أنّه لا يوجد احصاء رسمي وعلمي للتوزيع الطائفي في لبنان

ولكني أقدّر المسيحيين في لبنان بالثلث أو حوالى 35 بالمئة. ولكن سواء أكان المسيحيون 50 بالمئة أو عشرين بالمئة فإنّ النظام اللبناني ليس عددياً ولا يمكن أن يكون عددياً. ومن مصلحة المسلمين أن يُبقوا هذا الوجود المميّز للمسيحيين في النظام اللبناني لأنّه إذا سقط الدور السياسي المسيحي فقد لبنان مبررات وجوده كدولة مستقلة. ولذلك من أجل استمرار لبنان وصيغة العيش المشترك يجب عدم التوقف عند البعد الديمغرافي الذي من الأكيد أنّه لحساب المسلمين. لبنان رسالة إلى العالم وليس مجرد جغرافية أو ديمغرافية. وأقول للمثقف المسلم في لبنان والعالم العربي إننا نحن المسيحيين في لبنان أسطع دليل لمواجهة مقولات جورج دبليو بوش وهنتنغتون حول جهوزية الاسلام لتقبل المسيحي والآخر بالحوار والنقاش والديمقراطية التي تحترم الأقليات. فقط هذا الوجود الهام والمسؤول للمسيحيين في لبنان هو الرد على المقولة الاسرائيلية عن دولة يهودية تواجه الاسلام.

*** دافعَ كريم بقرادوني عن موقع الرئاسة الأولى منذ عقود وفي أوقات لم يكن فيها هذا الموقع مهدّداً كما هو اليوم. هل ترى أن موقع المسيحيين الأول في لبنان مهدّداً أو مهمشاً؟**

كريم بقرادوني: نعم موقع الرئاسة المسيحية في بداية القرن الحادي والعشرين هو مهدد ومهمّش. وهناك خطر حقيقي أن يمتد هذا التهميش للموقع إلى تهميش للمسيحيين، ومن هنا أهمية هذا الموقع. ولذلك أقول إنّ زوال الموقع الأول للمسيحيين لن يكون لمصلحة المسلمين بل سيدخلهم في صراع سني شيعي على الرئاسة الأولى. فالسنة يتمتعون بامتداد عربي كبير يقوّيهم والشيعة يشعرون بأقلية مشرقية فيسعون إلى تقوية حضورهم. ولذلك فالرئاسة المسيحية توازن بين هاتين القوّتين. رئيس الجمهورية يوفّر نوعاً من حَكَم مسيحي يمنع الاقتتال الطائفي في لبنان وعندما يغيب أو يغيّب يحصل اقتتال بين المسيحيين وبين المسلمين.

*** كريم بقرادوني في حلّته الجديدة بعد استقالته من رئاسة الكتائب. هل هو المثقف والكاتب والمحامي أم سيبقى الكتائبي والسياسي؟**

كريم بقرادوني: بل سأكون من الفئة الأولى، المثقف والمحامي والكاتب. أنا مضطر أن أستمرّ في مهنة المحاماة حتى أوفّر لقمة العيش وأحافظ على كرامتي كإنسان. لاحظ أنني بعد 48 سنة من العمل السياسي المستمر لم ألتفت إلى شؤوني الخاصة مطلقاً. وهذا البيت الذي

نلتقي فيه هو بالايجار وليس ملكي. أما بيت الجبل فهو بفضل زوجتي التي ساعدها أهلها. أما الكتابة فهي شغفي وسأستمر بها. والواقع أني في أوج عملي الحزبي وانشغالي السياسي كنت أمارس الكتابة وأؤلف الكتب وأكتب المقالات - مثلاً في مجلة **الحوادث** وجريدة **الشرق الأوسط**. وأحضّر لكتاب يؤرخ لعهد الرئيس اميل لحود من 1998 إلى 2007.

*** لقد وضعت كتاباً عن عهد الياس سركيس وكتاباً عن عهد أمين الجميل («السلام المفقود» و«ويلات وطن») ولكنك لم تكتب عن عهد الياس الهراوي.**

كريم بقرادوني: لقد كنتُ قريباً من الرئيسين سركيس والجميّل ولم يكن هذا هو الحال بالنسبة للرئيس الهراوي. وعلى كل حال هو كتب عن نفسه وليس عندي وثائق خاصة ومضمون مميّز لأضعه عن الرئيس الهراوي في كتاب مستقل. إذ مبدأي في الكتابة أن آتي بجديد للقارئ.

*** يعني ستتخلّى عن السياسة أم تمارسها؟**

كريم بقرادوني: سأعمل في السياسة بالمعنى الحصري وليس الحزبي أو الفئوي للكلمة. أنا صاحب تجربة غنية في البيئة المسيحية ويمكنني أن أوظفها ايجابياً عبر المساهمة في تقويم العمل المسيحي الداخلي. ولننظر حولنا: فوضع الطائفة الدرزية مستقيم مع زعامة جنبلاط وارسلان ووضع الشيعة مستقيم بحزبين، وعند السنة الوضع مستقيم بزعامة المستقبل وزعامات طرابلس وصيدا. ولكن عند المسيحيين هناك تعدّد هائل في المواقع هو أقرب إلى الفوضى غير المجدية. وأعتقد أننا اليوم بحاجة إلى ترتيب البيت المسيحي. وأطلب أن لا يُفهم كلامي وكأني أدعو إلى أحادية داخل الطوائف. فالتعددية داخل الطوائف مطلوبة وهي مصدر غنى. ولكن الوضع المسيحي لا يعبّر عن غنى بل هو تشرذم وتقاتل. وغايتي أن يكون للمسيحيين ما هو لدى المسلمين من تفاهم وطني وفي نفس الوقت بناء الجسور بين أبناء الوطن الواحد فيسهل العمل المشترك لإصلاح الدولة. وأنا أصبحتُ مقتنعاً اليوم أن انقسام الصف السياسي بين 14 آذار و8 آذار قد انتهى. إنّ الوضع المسيحي اليوم يسمح بفتح أفق جديد ومناسبة لترتيب البيت المسيحي وخلق جسور بين القوى السياسية جمعاء. فترتيب البيت المسيحي هو جزء من استقرار الوطن.

*** هل هذا يقتضي تشكيل جبهة أو تجمع أو لقاء؟**

كريم بقرادوني: قد يكون تجمعاً أكون عضواً فيه ولكن ليس حزباً. وقد يضم عدّة أحزاب أو ممثلين عنها ولكن بهدف ترتيب البيت المسيحي. ومن الأفكار الرئيسية التي يمكن أن أعمل عليها عقد «مؤتمر المسيحيين العرب» من كافة المنطقة العربية لإحياء الدور المسيحي كعنصر ايجابي وبناء لازدهار وتطور واستقلال الدول العربية. إنّ ما يضايق اسرائيل فعلاً هو وجود هذا العدد النوعي والكمّي من المسيحيين في دولة عربية وامكانية تعايش الطوائف في لبنان ما يجعل حجتها هشّة بين الأمم المتحضرة.

***

نص الاعلان عن تأسيس «اللقاء المسيحي الوطني» الّذي عُقد في فندق «لو رويال» ضبيّة 4 تموز 2008:

في محاولة لتوحيد أهداف المسيحيين وصفوفهم، وسعياً للتلاقي في ما بينهم ومع الآخرين إحياءً لدورهم ولرسالتهم في لبنان والشرق، وفي ضوء الاستشارات التي تمت في أواخر العام 2007 وصدرت عنها «وثيقة الطروحات المسيحية الوطنية»، وعلى أثر اتفاق الدوحة الذي أرسى معالم مرحلة جديدة في لبنان، بدأت بانتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، من المحتم استكمالها بتأليف حكومة وطنية، وإقرار قانون الانتخابات النيابية، ورغبة في طي حقبة النزاعات والأزمات والنظر بثقة وأمل الى مستقبل أفضل، يعلن المجتمعون ما يأتي:

أولاً: إن لبنان أرض الرسالات السماوية، هو نموذج حضاري يقوم على حوار الثقافات والأديان وتعايشها وتفاعلها، وبخاصة التعايش الإسلامي - المسيحي الذي يشكل المدخل الطبيعي الى المواطنية. ويعتبر لبنان فاقداً لرسالته ومبرر وجوده إذا فقد أحد مكوناته من المسيحيين والمسلمين.

ثانياً: إن لبنان وطن الحريات، يتساوى فيه المواطنون في الحقوق والواجبات، لا ميزة لأحدهم على الآخر إلاّ من حيث ولاؤه للوطن وجدارته الشخصية. إن لبنان، السيد الحر المستقل والموحّد، له شخصيته المميزة وخصوصياته في محيطه العربي والعالم، وهو متجذر في الشرق ومنفتح على الغرب، وللمسيحيين فيه دور تاريخي وطليعي في معارك الاستقلال والسيادة والمقاومة وبناء الدولة وممارسة الديمقراطية وصناعة التغيير.

ثالثاً: إننا نلتزم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومواثيق منظمة الأمم المتحدة، والعهد

الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومواثيق جامعة الدول العربية، والإرشاد الرسولي، ونداء السينودس وكل التعاليم المسيحية. ونستلهم في نضالنا السياسي القيم الفكرية التي تنبذ كل أشكال الذمية والتبعية والدونية، وننادي بالتعددية والتنوّع وقبول الآخر.

رابعاً: إننا ننشد قيام دولة مدنية تعتمد المواطنية مرتكزاً لها. والى حين الارتقاء الى هذه المرحلة، نتمسك باحترام المواثيق الحالية التي ترعى نظامنا القائم على الاعتراف بحقوق كل طائفة، وندعو الى العمل بأصول الديمقراطية المبسّطة ضمن الجماعة الطائفية الواحدة من جهة، والأخذ من جهة أخرى بالديمقراطية التوافقية ضمن المجتمع اللبناني المتعدد والمتنوع.

خامساً: نعلن أن استهداف حقوق المسيحيين يمسّ حضورهم ودورهم، حيث لا قيمة للوجود من دون الدور. ونحن قلقون الى أقصى الحدود من الخلل الديمغرافي والقانوني الذي نجم عن مرسوم التجنيس وما استتبعه من حق التملك، كما نحن قلقون من هجرة المسيحيين ومن عدم تمكنهم من استعادة جنسيتهم اللبنانية، ومن سوء تمثيلهم النيابي جرّاء القوانين الانتخابية الجائرة، ومن الانتقاص من أدوارهم في الحكومات والإدارات العامة والمجالس والمؤسسات الأمنية والعسكرية، وتعرّضهم لشتّى أنواع الإقصاء عن القرار ومواقعه على مختلف المستويات، إضافة الى خطأ تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وإضعاف موقعه.

سادساً: نلفت الى ثلاثة أخطار داخلية: خطر التوطين الذي من شأنه أن يقلب المعادلة الديمغرافية التي لا تحتمل أي فائض بشري يقوّض النسيج الاجتماعي في بلد يفتقر الى الموارد الطبيعية ويعتمد الهجرة لتأمين التوازن بين سكانه وموارده. وخطر شراء الأراضي من غير اللبنانيين خلافاً للقوانين، وهذا ما يضعه مرة أخرى في دائرة وصاية جديدة. وخطر المديونية العامة التي تعتمد الاستدانة الدائمة وزيادة الضرائب دون زيادة الإنتاجية، الأمر الذي يضعف قدرة لبنان على الإيفاء بالتزاماته، ما يُخشى معه أن تجري محاولة مقايضتها بالتوطين أو سواه من المشاريع المشبوهة.

سابعاً: نشدد على إعادة إنتاج وتكوين الطبقة الوسطى التي هي في أساس استقرار لبنان، ما يقتضي بذل أقصى الجهود لتطوير قطاعات التربية والتعليم والصحة والسكن والبيئة، بما يحقق المزيد من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. كما يقتضي إيلاء اللامركزية الإدارية الموسّعة،

والتنمية المتوازنة والمستدامة، وهجرة الأدمغة، وبخاصة هجرة الشباب، ما تستحقه من اهتمام وأولوية، وابتداع الحلول الملائمة لها.

ثامناً: نثمّن دور اهل المال والأعمال الذين يساهمون في نهوض لبنان، لكننا نحذّر من ظاهرة انتشار آفة المال السياسي الذي يحمل في طياته وباء شراء الضمائر والمواقع والأصوات، واستغلال حالات الفقر والعوز والبطالة، وتعريض المواطن الى شتى أنواع الإهانة والذل والاحتقار عبر المساعدات الفئوية التي تحوّل المواطن من كونه صاحب حق الى متسوّل سياسي.

تاسعاً: نعمل في سبيل الإصلاح ومكافحة الفساد والإفساد بهدف بناء الدولة النظيفة والشفافة التي ترسي حكم القانون وتطمئن مواطنيها، وتفيد من مكامن القوة لدى كل مكوّن من مكوّنات الوطن فتوظف ميزات هذه المكونات في سبيل الصالح العام. فالمسيحيون لا يعيشون رسالتهم إن لم يكونوا إصلاحيين في كل شيء.

عاشراً: نرفض كل مقولات الأمن الذاتي والحمايات الخارجية وكل مشاريع التقسيم والانفصال، فالدولة اللبنانية الموحّدة والقادرة والعادلة هي ضمانة المسيحيين، أفراداً وجماعة، وحامية حقوقهم ووجودهم، وهي التي ترسي لهم ولكل اللبنانيين منظومة أمنية تحمي لبنان من أي اعتداء، وتحفظ سيادته من كل تدخل أجنبي، مع الأخذ في الاعتبار مقتضيات الصراع مع اسرائيل، الذي يشكّل فرض التوطين ورفض حق العودة أكبر شروره، بالإضافة الى ضرورة التوصل الى تسوية تاريخية بين لبنان وسوريا يتم بموجبها بناء علاقات حسن الجوار، وترسيم الحدود، وإقامة علاقات ديبلوماسية على غرار ما هو معمول به بين بلدين مستقلين مجاورين.

حادي عشر: نعي أن حلّ أزمة المنطقة يفترض إيجاد تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي-الإسرائيلي، وأن للبنان دوراً يقوم على تمتين علاقات التضامن بين الدول والشعوب العربية، والإسهام في حل مشاكلها السياسية والاقتصادية والثقافية، فلا مستقبل ولا حياة لأي مشروع مسيحي يقوم على عزل لبنان عن محيطه، فالمسيحيون مدعوون مع المسلمين لتقديم نموذج متقدم ليس في العيش المشترك فحسب، وهذا مهم، ولكن في الحكم المشترك أيضاً، وهذا هو الأهم.

ثاني عشر: إستناداً الى ما تقدم، نطالب بما يلي:

1- احترام الدستور اللبناني بكل نصوصه ومضامينه.

2- دعم رئيس الجمهورية وتمتين صلاحياته لتمكينه من لعب دوره كرئيس للدولة ورمز الوحدة الوطنية، وحامي الاستقلال والسيادة والوفاق والحريات العامة.
3- وضع نظام داخلي لمجلس الوزراء تحدد فيه آليات وموجبات عمل السلطة التنفيذية.
4- إقرار قانون عادل للانتخابات النيابية، والموافقة على اعتماد القضاء مرحلياً دائرة انتخابية وفق ما اتفق عليه في مؤتمر الدوحة، مع تأمين آلية تمكّن المقيمين في الخارج من ممارسة حقهم في الاقتراع والترشّح، إضافة الى تنظيم الإعلام الانتخابي والحد من الإنفاق المالي، ومراقبة كل أنواع الرشاوى المعلنة والمقنعة مراقبة فعّالة، ولحظ كل الإصلاحات الواردة في مشروع اللجنة الوطنية لقانون الانتخاب، وإعادة النظر بتوزيع بعض المقاعد النيابية في بعض الدوائر الانتخابية لتصبح أكثر تمثيلاً.
5- تصحيح الخلل الحاصل في تمثيل المسيحيين في الحكومة والإدارة والمؤسسات الأمنية والعسكرية، والعمل على وقف هجرتهم، والشباب من بينهم بشكلٍ خاص، ووضع خطة لاستعادة من هاجر منهم.
6- إنهاء ملفات المهجّرين المسيحيين في الجبل، من خلال عقد مؤتمر دولي مخصّص لهم، وحلّ مسألة اللاجئين الى إسرائيل والمعتقلين في سوريا.
7- إجراء إصلاح جذري وعميق في الإدارة والقضاء من أجل المباشرة في بناء دولة الحق والمؤسسات.

إنفاذاً لهذه الطروحات والمسلّمات، قرّر المجتمعون الإعلان عن تأسيس «اللقاء المسيحي الوطني»، وكلفوا لجنة لمتابعة الاتصالات وتنسيق النشاطات والملفات، وإعداد خطة متكاملة لتعميق ثقافة التشاور والمشاركة بين المسيحيين في الوطن وبلدان الانتشار.

إننا نضع هذه الطروحات في متناول الجميع دون استثناء للبحث والنقاش، على أمل أن تحظى بالموافقة، فتشكّل قاعدة فكرهم السياسي وخريطة سلوكهم.

إن هذا اللقاء هو للجمع ولتشكيل قوة للوطن، وليس لمواجهة طائفة أو موقع، بل لإعادة توازن الى وطن ما عرف العيش بدونه، وهو لوضع منهجية سياسية للمسيحيين تتلاءم مع التحولات الكبرى وتتناغم مع مكونات مجتمعهم الداخلية ومحيطهم، مستوحين بذلك روح المسيحية ورسالتها.

إنّ المجتمعين يعبّرون عن قناعاتهم بأنّ لبنان القوي والمستقر لا يقوم إلاّ بمشاركة المسيحي القوي لشريكه، المسلم القوي، فيبنيان معاً وطناً موحّداً، مثالاً للعيش معاً، وطناً قال عنه قداسة البابا يوحنا بولس الثاني إنّه رسالة.

-و-

المطران جورج خضر: لسنا بقايا الصليبيين

أكثر من عشرين عاماً مضت وأنا أواظب على قراءة كتب ومقالات المطران جورج خضر، فهو رجل دين متنوّر يدعو إلى الدولة المدنية ويناقش ويحترم أبناء الديانات الأخرى ويجهر بالانتماء الى البيئة الثقافية والحضارية العربية، ويكتب في صنوف المعارف التي تشدّ الشباب ويخاطب المسلمين من موقع معايشته لهم في أحياء طرابلس وقراءته المعمقة للقرآن ولأدبيات الاسلام. واثناء العمل على هذا الكتاب، سنحت لي فرصة زيارته في مركزه في بلدة برمانا التي تبعد عن وسط بيروت نصف ساعة بالسيارة. دخلتُ مكتبه المظلم تقريباً في صباح يوم شتائي في مبنى على الطراز اللبناني القديم وكان يجلس إلى النافذة تتسلّل منها خيوط الشمس. وباشرتُ بالأسئلة وكان يجيب وهو مغمض العينين تقريباً. وكان صمته يطول قبل أن يقدّم الجواب في حين كان اقتضابه وجديّته في الحديث لا يلائم ما تصوّرته عن شخصيته من كتاباته، أي اعتقدت أنّ أفكاره المتنورة قد تعكس شخصية قريبة من القلب سرعان ما ترفع الكلفة. ولكن واقع الأمر هو أنّي كنتُ أنظر إليه ككاتب ومفكر في حين أنّه كان مطراناً لرعيّة كبيرة. وهذا الموقع يريد وقاراً في التقليد اللبناني لا يرفع الكلفة بداعي الحوار الفكري بين شخصين أكاديميين.

*** هل ثمّة رسالة أرثوذكسية إلى الواقع اللبناني اليوم؟**

جورج خضر: انطلاقاً من أنّ الأرثوذكس في لبنان ومنذ العام 1920 كانوا أقرب إلى الهدوء وقبول الكيان ووضعه السياسي يبدو أنّ رسالتهم كانت في خط السلام الاجتماعي. ورسالتهم اليوم لم تتغيّر وهي تدعيم الوحدة الوطنية غير المرهونة للخارج. وصحيح أنّ الشباب الأرثوذكسي ينتمي إلى هذا الحزب أو ذاك منذ عقود ولكننا لا نملك احصاءات دقيقة

عن الانتماء الديني للأحزاب في لبنان لنعرف اتجاهات الشبيبة الأرثوذكسية السياسية في لبنان. وحتى قبل مجيء لجنة كنغ كراين إلى المشرق لاستطلاع آراء اللبنانيين في مستقبل البلاد كان موقف الأرثوذكس ضد الانتداب الفرنسي ومع الاستقلال. ولكن مع مرور الوقت وتقارب الجماعات في لبنان الحديث اتضح أنّ ولاء الأرثوذكس هو للبنان وظهر ذلك في أزمة 1958 عندما وقفت الأحزاب التي ينتسب إليها الأرثوذكس ضد المعسكر الذي دعمته الجمهورية العربية المتحدة.

*** ما هو حجم التأثير الفعلي للوجود الأرثوذكسي في المشرق اليوم؟**

جورج خضر: الحقيقة أنّ العرب خارج سورية ولبنان وفلسطين لا يميّزون بين طائفة مسيحية وأخرى ولا يعرفون ماذا يعني أرثوذكسي أو ماروني أو غيره. كما أنّ معظمهم يعتقد أنّ حاضرة الفاتيكان تشكّل المرجعية العليا للمسيحيين العرب وأنّ المسيحيين العرب يقيمون صلات وثيقة مع البابا. ويبقى أنّ الكثيرين من المسلمين المتنورين يفهمون أنّ الأرثوذكس ليس لهم علاقة مع دولة أخرى ولا مرجعية مع الفاتيكان. وخاصة بعد انهيار النظام القيصري في روسيا. وحتى في أيام روسيا القيصرية لم يشكك أحد في وطنية الأرثوذكس المشرقيين. فكان الناس يفهمون العلاقة الروحية التي تربط كنيسة هذه البلاد بالكنيسة الأرثوذكسية الروسية. أمّا بالنسبة لسؤالك فلا أظن أنّ للأرثوذكس تأثيراً خاصاً بهم على العالم العربي ما عدا الإحساس العام عند المسلمين أنّ الأرثوذكس هم عرب ومتحمسون لعروبتهم.

*** قلت في الصفحة 93 من كتاب «هذا العالم لا يكفي»[21] إنّ ثمّة ثقافة لكل طائفة في لبنان. هل يعني ذلك أنّه لا يوجد مواطنية لبنانية؟**

جورج خضر: لقد عنيت في هذا المجال الناحية الأنتروبولوجية. فثمـّة في لبنان ثقافة أنتروبولوجية مارونية وأخرى شيعية وسنية وما إلى ذلك. وهذا التميّز الانتروبولوجي مرجعه التأثيرات المختلفة التي تراكمت مع الزمن داخل الطوائف. فيقال مثلاً إنّ الأرثوذكسي هو مديني وناجح في التجارة ومنفتح على العالم. ولكن في النهاية يجب أن يكون الجميع مواطنين في الدولة وأن ينتسبوا إلى الوطن مباشرة وبدون واسطة طائفية أو العبور بالانتماء الطائفي. لأنّ الانتماء الطائفي ينشأ بتشابك بين الطوائف ويؤدي إلى صراع لا ينتهي في حين أنـّه إذا

استطاع لبنان أن يتوجـه إلى النظام المدني يطمئن المواطن وتولد دولة المساواة والعدالة والعلم والاخلاق والكفاءة . ولا أعتقد أنّ نظام الحصص وتقاسم المناصب والادارة يخلق دولة. ولكن هل يمكن الوصول إلى الدولة المدنية بعد كل هذه الصراعات والحرب الأهلية والصراع حول الهوية؟

*** تميّزت شخصيات أرثوذكسية بسعيها إلى أفكار علمانية كأنطون سعادة وميشال عفلق وجورج حاوي وجورج حبش. هل قلّل ذلك من أرثوذكسيتها؟**

جورج خضر: لا أعرف الكثير عن الحياة المسيحية لميشال عفلق وأنطون سعادة. ولم أقرأ لهما الكثير لأعلّق على أفكارهما. وأعلم أنّ سعادة كتب **الاسلام في رسالتيه المسيحية والمحمدية** ولكن لم أقرأه بعد. وعلى المستوى الشخصي لقد أدركت جورج حاوي في الجزء الأخير من حياته (قبل اغتياله) ولم يكن الوقت يسمح أن أعرفه بالعمق. عدا ذلك فلا أظن أنّ الماركسية أو القومية في هذه البلاد تلازمان الإلحاد أو أنّ مفكري اليسار من الأرثوذكس هدفوا إلى نشر الإلحاد في صفوف الشبيبة. من التزم في صفوف هذه الأحزاب لم يكن يعني أنّه غادر ايمانه.

*** ولكن الجيل الجديد لا يحتاج إلى الانضمام إلى أحزاب علمانية ليترك الدين ويقول «شو طلع لنا من الكنيسة ومن الدين».**

جورج خضر: طبعاً ثمّة جهل كبير في الأديان لدى الشبيبة. وفي الواقع أنّ هذه الفئة من الشباب لم تكن على علاقة مع المتدينين والمطلعين. وهي فئة قليلة جداً إذ إننا نعيش اليوم نهضة ملموسة في العودة إلى مبادىء الدين والانجيل. وأعلم أنّ هناك هوّة بين الايمان العابر والتطبيق والممارسة المسيحية الصحيحة. ولكن الأكيد أنّ المؤمن يلتزم بالانجيل ويجمّل سلوكه في شخصه وبين أفراد عائلته. فالعائلة الأرثوذكسية لم تصب بالتفكك الكبير الذي أصاب المجتمعات في أوروبا الغربية مثلاً. فقد صمدت وثبتت أمام مظاهر الانحلال الخلقي والعائلي الذي لم يستطع أن يخترق الوجدان اللبناني أو السوري. أعلم أنّ هناك تراجعاً في الحضور إلى الكنائس في لبنان وأنّ نسبة المصلين لا تتجاوز الـ15 بالمئة وتصل إلى نسب مرتفعة في الأعياد والمناسبات والزواج والوفاة. ولكن هذا لا يعني أن الباقين لا دين لهم فليس ثمّة في لبنان ظاهرة اللادين أو الاستهتار بالدين وقيم الايمان. ومن تجربتي أرى تناقضاً لدى المثقفين الذين

يعيشون بين الايمان واللا ايمان وفي نفس الوقت لا أجدهم يصلون إلى التطرف واللإلحاد أو أنّ الله غير موجود.

*** ماذ يعني صراع الحضارات والمواجهة بين العالم الشرقي الاسلامي والغربي المسيحي؟**

جورج خضر: أعتقد أنّه عندما وضع هنتنغتون هذه المقولة استعمل كلمة ثقافات أو حضارات ولكنه في تحليله قصد الديانات وعلينا أن نتجنّب في الشرق هذه المقولة بالعمل على نشر المعرفة والحوار بين الأديان. والخطر أنّ بعض المسلمين يصدقون هذه المقولات ويظن بعضهم أنّ المسيحيين العرب هم بقايا الحروب الصليبية في المنطقة. فليس ثمـّة دراسة دقيقة للكنائس المختلفة وتنوّع المسيحين العرب وما هي مشاعر المسلمين المختلفة تجاه المسيحيين بين ظهرانيهم. واجب على الكنائس الوطنية أنّ تثبت فرادتها وتميّزها عن الغرب المسيحي في العقيدة وفي المجتمع بالمعنيين اللاهوتي والايماني وأن نستمر في تبيان واقع الطوائف المسيحية كجماعات وطنية في هذا الشرق.

*** هل تشكّل الهجرة خطراً على الوجود المسيحي في المشرق العربي؟**

جورج خضر: لا أعتقد أنّ حجم الهجرة المسيحية قد تجاوز الهجرة الإسلامية أثناء الحرب في لبنان. ولا يوجد احصاء دقيق عن هجرة المسيحيين وانما تخمينات. ولكن منذ نهاية الحرب وفي الزمن الذي نعيش يبدو أنّ الهجرة المسيحية إلى ازدياد. وأمام التراجع الديمغرافي في لبنان يتساءل البعض إذا كانت هناك خطة لإقامة نوع من السيطرة الاسلامية في الحياة السياسية ضمن النظام البرلماني الديمقراطي. وما من شك أنّ المسلمين يشترون أراضي من المسيحيين. وقد يسافر المسيحي الذي باع أرضه أو تهاجر العائلة المسيحية الميسورة. ولكن الفقير المسيحي بعامة لا قدرة له على الهجرة والسفر. وكذلك الأمي المسيحي حيث لا بد له من لغة أجنبية حيث يذهب في دول الغرب. وليس بين المسيحيين في لبنان فئة واعية وممولة تعي خطر الهجرة وتسعى إلى تحصين العائلة ودعم الإنجاب وعكس منحى الهجرة. أمـّا في صفوف المسلمين اللبنانيين فثمـّة مثل هذه الفئة البورجوازية. ذكرت الاحصاءات أنّ الأرثوذكس هاجروا أكثر من الموارنة. وثمـّة أحداث في الحرب اللبنانية أذت مناطق الأرثوذكس حيث جرى تهجيرهم من الكورة ومن المتن وإلى هجرتهم وبقي في لبنان عدد كبير من الموارنة.

*** طرح الكاتب سمير فرحات السؤال التالي على المطران خضر: التوازن الداخلي بين الطوائف هشّ ودقيق ومفعم بالمسايرة والمساومات، وكأن ما نعيشه مصطنع وليس حقيقياً، ومعرّض في أي وقت للتمزق. ونحن في حاجة دائمة لتذكير أنفسنا بأننا شعب واحد وموحّد ومتضامن ومتعايش بشكل حضاري ومنفتح. لو كان ذلك صحيحاً، لما استدعى منا تكراره كل يوم بلغة خشبية. هل أنت مقتنع بأننا وطن - رسالة؟**

جورج خضر: إن لبنان، مثل عدّة دول أخرى صغيرة في العالم، بحاجة إلى رعاية خاصة من الأمم المتحدة لأنّ في داخله طاقات انفجار «لأنّ الانتماء عندنا هو انتماء إلى طائفة. هذا بحد نفسه ليس خطأ، وفيه ايجابيات كثيرة لأنـك تنشأ في هذا الشرق على عقيدة دينية... وتحس بأنّ المعتنقين لهذه الديانة هم إخوتك، وأنـهم يساندونك في الظلم، ولا شيء يمنع على الصعيد العاطفي والثقافي أن تشارك هؤلاء الإخوة بعض الخصائص في الأمور الخلقية أو السيكولوجية وغيرها. أعتقد تماماً أنّ هناك إنساناً شيعياً في لبنان، ثقافياً وحضارياً وذوقياً، وهناك انسان سني وأرثوذكسي وماروني وغيره. إذا أخذنا المسلمين، ترى الشيعة أكثر مرونة بسبب انفتاحهم على التأويل في مذهبهم. ترى السنّة قريبين من السلفيّة، يكررون ما قاله السلف الصالح. أذا أخذت الإنسان الماروني، ترى أنـه ينتمي إلى كنيسة شبيهة برؤية الكنيسة اللاتينية. هناك تراتبية وقرارات تصدر والناس تطيعها. هناك نوع من النظامية الكنسية التي تطبع الإنسان بميزات انتروبولوجية واضحة. إذا أخذت الإنسان الأرثوذكسي، ترى العلماني يحس نفسه مسؤولاً عن الكنيسة كالأسقف. لأن المسلكية عند الأرثوذكس مرتبطة باللاهوت، لإحساسهم أنهم جماعة واحدة وكل واحد لديه رأيه، وبسبب البهاء العظيم للعبادات الأرثوذكسية، تحسّ أن الذوق الديني عنده مرتبط بجمال هذه الطقوس والألحان. هناك نموذج انتروبولوجي أرثوذكسي أو ماروني أو سرياني وغيره ضمن مسيحية مشتركة»[22].

-ز-

سعود المولى: عودة الحضور المسيحي

سعود المولى هو عضو مؤسس مع محمد السمّاك للحوار العربي الاسلامي المسيحي، ومشارك انتدبه المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى في السينودس من أجل لبنان الذي انعقد في الفاتيكان عام 1995. وهو باحث مؤلّف عدد من الكتب ويواظب منذ سنوات على نشر مقالاته عن الحوار والوضع اللبناني والمشاركة في حلقات الحوار على التلفزيون. كانت مشاركته في برنامج «توك شو» عن الوضع المسيحي في الشرق الأوسط إلى جانب الوزير طارق متري وآخرين في تموز 2008 مناسبة لأرسل له اسئلتي عبر الانترنت فمدّني مشكوراً بأجوبته.

سألت سعود المولى عن إمكانية قيام نظام علماني في لبنان بعد الأزمات والحروب التي مرّت بسبب الطائفية إلى حدّ ما، فأجاب: «لا توجد امكانية في المدى المنظور لقيام نظام علماني.. السبب الخارجي يتمثّل في انهيار المنظومات الدولية الكبرى وصعود الهويّات الإثنيّة والقومية والدينية، المقاتلة والانفصالية،كما في يوغوسلافيا السابقة والاتحاد السوفياتي السابق وأفريقيا وآسيا...وعلى مستوى الداخل فإن الحروب الأهلية المتتالية قد لحمت الطائفة الشيعية والسنية تحت قيادة دينية اجتماعية سياسية عسكرية جديدة شابة وديناميكية(حزب الله والقوى الأصولية مثالاً) تملك المال والسلاح والتنظيم والدعم الخارجي المطلق، مقابل انهيار المسيحيين في العدد والقوة والتنظيم وتراجع دورهم وحضورهم».

*** وهل هناك خطر على الوجود المسيحي في لبنان؟**

سعود المولى: نعم هناك خطر على الوجود المسيحي في لبنان بسبب انهيار في العدد والقوة وتراجع في الدور والحضور السياسي والثقافي الخ.. والعامل الرئيسي في حفظ الوجود المسيحي في لبنان يتمثل في استعادة الحضور والدور من خلال التوافق والتوازن مع كل

-ز-

سعود المولى: عودة الحضور المسيحي

سعود المولى هو عضو مؤسس مع محمد السمّاك للحوار العربي الاسلامي المسيحي، ومشارك انتدبه المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى في السينودس من أجل لبنان الذي انعقد في الفاتيكان عام 1995. وهو باحث مؤلّف عدد من الكتب ويواظب منذ سنوات على نشر مقالاته عن الحوار والوضع اللبناني والمشاركة في حلقات الحوار على التلفزيون. كانت مشاركته في برنامج «توك شو» عن الوضع المسيحي في الشرق الأوسط إلى جانب الوزير طارق متري وآخرين في تموز 2008 مناسبة لأرسل له اسئلتي عبر الانترنت فمدّني مشكوراً بأجوبته.

سألت سعود المولى عن إمكانية قيام نظام علماني في لبنان بعد الأزمات والحروب التي مرّت بسبب الطائفية إلى حدّ ما، فأجاب: «لا توجد امكانية في المدى المنظور لقيام نظام علماني.. السبب الخارجي يتمثّل في انهيار المنظومات الدولية الكبرى وصعود الهويّات الإثنيّة والقومية والدينية، المقاتلة والانفصالية،كما في يوغوسلافيا السابقة والاتحاد السوفياتي السابق وأفريقيا وآسيا...وعلى مستوى الداخل فإن الحروب الأهلية المتتالية قد لحمت الطائفة الشيعية والسنية تحت قيادة دينية اجتماعية سياسية عسكرية جديدة شابة وديناميكية(حزب الله والقوى الأصولية مثالاً) تملك المال والسلاح والتنظيم والدعم الخارجي المطلق، مقابل انهيار المسيحيين في العدد والقوة والتنظيم وتراجع دورهم وحضورهم».

*** وهل هناك خطر على الوجود المسيحي في لبنان؟**

سعود المولى: نعم هناك خطر على الوجود المسيحي في لبنان بسبب انهيار في العدد والقوة وتراجع في الدور والحضور السياسي والثقافي الخ.. والعامل الرئيسي في حفظ الوجود المسيحي في لبنان يتمثل في استعادة الحضور والدور من خلال التوافق والتوازن مع كل

الطوائف الإسلامية في لبنان وليس مع طائفة واحدة. ومن خلال استمرار القيام بواجب حفظ الكيان اللبناني وسيادته واستقلاله.

*** وهل ثمّة مشكلة إذا ترشّح مسلم لرئاسة الجمهورية عام 2014؟**

سعود المولى: لا أتمنّى حصول ذلك لأنه سيعني نهاية حضور ودور المسيحيين في لبنان. فاتفاق الطائف 1989 كما الميثاق الوطني 1943 شدّدا على التوزيع الطائفي للرئاسات الثلاث بهدف اقامة توازن دقيق يحفظ المسيحيين وحقوقهم.. ولن يكسب المسلمون شيئاً ان أخذوا كل الرئاسات والمناصب بسبب عددهم، وانما سيخسرون لأن المطلوب حفظ حضور ودور الوجود المسيحي في لبنان وهو وجود نوعي : فكما يقول الشيخ محمد مهدي شمس الدين: لا معنى للبنان دون مسيحيين كما لا معنى له دون مسلمين.. وحفظ الدور والحضور يعني مشاركة كاملة للمسيحيين وعلى قدم المساواة في صنع القرارات وفي صنع تاريخ بلادهم والمنطقة.. وهذا يقتضي الحفاظ على التوزيع المعتمد للسلطات.

*** وماذا كانت النتائج العملية للسينودس من أجل لبنان في روما عام 1995 و«الإرشاد الرسولي» عام 1997؟**

سعود المولى: أنا مسلم شيعي حضرت السينودوس كممثّل عن الشيعة وبدعوة كريمة من قداسة البابا يوحنا بولس الثاني. وأعتبر السينودوس والإرشاد الرسولي أعظم حدث تاريخي في حياة الكنائس العربية وفي حياة لبنان تحديداً، وأتمنى لو يعمل الجميع على تطبيقه. أنا لا أزال عضواً تنفيذياً ومؤسّساً لمجموعة العمل العربية للحوار الاسلامي المسيحي مع القس رياض جرجور ومحمد السماك وعباس الحلبي، وحارث شهاب وكميل منسّى وهاني فحص وطارق متري من لبنان ومحمد سليم العوا وسمير مرقص وطارق بشري والأنبا موسى من مصر وحسن مكي من السودان وحنان ابراهيم من الأردن وآخرين. شاركتُ في تأسيس المؤتمر الدائم للحوار اللبناني (1993) واللجنة الوطنية للحوار (1993) والفريق العامل العربي للحوار (1995) ومنتدى للحوار اللبناني (2001).

*** ماذا كان دور الفئة المتنوّرة المسيحية في لبنان منذ 1975 وحتى اليوم؟ وهل سيكون لها أي دور في المستقبل؟ وهل هي لاعبة ثانوية في الأحداث؟**

سعود المولى: للأسف حين تسود لغة السلاح يختفي دور الفئة المتنورة..هكذا حصل للمسيحيين في سنوات 1975–1992 وهكذا يحصل للمسلمين الشيعة اليوم.. المتنورون المسيحيون والمسلمون هم اليوم فئة هامشية لا دور لها في الاحداث الا بمقدار ما يعمل بعض المثقفين في خدمة الزعماء الطائفيين والإقطاع السياسي الحاكم اليوم بقوّة على رقاب الناس.. لا يمكن أن يكون هناك من دور الا بوحدة المتنورين من كل الطوائف تحت شعار بناء الدولة المدنية والمجتمع الحر المتنوع الخيارات الثقافية والسياسية والدينية. وهذا يتطلب الخروج من الدوامة الحالية حيث ينشدّ جميع المثقفين الى مواقع السلطة والقوة وليس الى الناس والتاريخ والمستقبل.

*** هل لديك ثقة بأن تؤدي اليد العليا للمسلمين في الحكم في لبنان إلى دولة لا طائفية أم إلى دولة يحكمها مسلمون وليس فيها نفوذ للمسيحيين؟**

سعود المولى: لا يمكن أن تؤدي غلبة طائفة ما على السلطة الى دولة لا طائفية بل الى دولة أساسها الغلبة الطائفية..هذا ما كنا نسمّيه المارونية السياسية وهو اليوم يتمثل بالاسلامية او الشيعية السياسية.. والاختلاف بينهما كبير، إذ إنّ الموارنة ورثوا الحكم عن الفرنسيين فاداروا البلاد بشيء من الحداثة والعصرية والمساواة النسبيّة وأمّنوا تطوّراً وازدهاراً في ظروف دولية واقليمية مساعدة.. أما اليوم فإن الوضع الاقليمي والدولي سيؤدي بالقيادة الاسلامية للبلاد الى التعصب والتقوقع والانغلاق والدفاع عن الذات وعن الهوية مما سيكون مفجراً للتناقضات الداخلية وللفتن والحروب والانهيار.. كما في افغانستان وفلسطين والعراق وغيرها.

-ح-

المطران غريغوار حدّاد: علمنة المجتمع المدني

إذا كنتُ قد افتتحت هذا الكتاب بتحيّة المطران جورج خضر، بإهدائي العمل إليه، فإنّي أرى مناسباً أن أختتمه بتحيّة مثلها إلى المطران غريغوار حدّاد، بتعريفه ونقل الحديث الذي خصّني به. وهو ختام مناسب لكتابي الذي يعبّر عن آمال نهضة مسيحية مشرقية.

تعود ذاكرتي عن المطران الكاثوليكي غريغوار حدّاد عندما كنتُ تلميذاً ذهبتُ لحضور مؤتمر عن الأسرة اللبنانية ومشاكلها. وكان المطران حدّاد في إحدى حلقات النقاش الفرعية في ذلك المؤتمر، وتأثّرت كثيراً بأقوال هذا الانسان الجليل وأفكاره المتطوّرة. وكنت لصغر سني ومراهقتي أستعجب أن يتحدّث رجل كنسي بملابس الكهنوت بهذه الأفكار غير الاعتيادية. وعندما توسّع إدراكي وعرفتُ عن مصلحين اجتماعيين كثر في أوساط رجال الدين الروم الكاثوليك والموارنة والأرثوذكس، إذ ثابرتُ على مطالعة آراء جورج خضر (كما سبقت الإشارة) ويواكيم مبارك وغريغوار حدّاد وآخرين. وسمحت لي الفرصة ثانية للقاء المطران غريغوار حدّاد في كندا وقد أصبحتُ طالباً جامعياً في صف الدكتوراه عندما شارك حدّاد في حلقة نقاش دارت في البرلمان الكندي عام 1996.

منذ الستينات، مروراً بسنوات الحرب الصعبة، وغريغوار حدّاد يردّد مقولة «لا خلاص للبنان إلا في العلمانيّة، وهي لا تعني الإلحاد بأي شكل من الأشكال»[23]. هذا الكلام ردّده أثناء الحرب وبعدها بعدما سكت عنه كثيرون عقدوا صفقات طائفيّة، وهذه النظرة حدّدت عمله الميداني خصوصاً في «الحركة الاجتماعيّة» التي أسّسها. بعدما أصبح غريغوار حدّاد مطراناً لبيروت وجبل لبنان وتوابعهما عام 1952، تململ كثيرون من بساطته وفقره وابتعاده عن مظهر الأبهة، ومن أنّه لا «يمثّل» خير تمثيل مركز مطران يترأس أكبر أبرشية للروم الكاثوليك في البلاد العربية وأهمها عدديّاً واقتصاديّاً (ونسي هؤلاء أمثولة القدّيس الايطالي

فرنسيس الأسّيزي مؤسس رهبانية الفرنسيسكان ونسوا ايضاً سيرة المسيح). كان واضحاً منذ البداية انّ المطران حدّاد لم يرد أن يقتصر نشاطه على إدارة أملاك الأبرشية، أو أن ينحصر عمله في حماية حقوق طائفته وحسب، ولا أن يحوط نفسه بمسيحيين صمّ عن مشاكل الدنيا. ولكن اهتمامه بمجمل القضايا الوطنية لم يمنعه من العمل على إصلاح أحوال الأبرشية اصلاحاً جذرياً، هذه الأبرشية التي تضم أربعين رعيّة (عشر رعايا في بيروت وعشر في ضواحي بيروت وعشرين في جبل لبنان). ولم يتمسّك غريغوار حدّاد بلقب «سيادة المطران» بل طلب من الناس أن يدعوه «الأب» غريغوار حداد. وكان واحداً من المطارنة الذين وقّعوا وثيقة يتعهدون فيها بممارسة الفقر في حياتهم الشخصية[24]. ولربما كان عمل غريغوار حداد في الحقل الاجتماعي، وراء اطلاق الناس عليه اسم «المطران الأحمر» وأيضاً «مطران الفقراء».

«الحركة الاجتماعية»

في العام 1957 أسّس حداد «الحركة الاجتماعية»، وتألّفت اللجنة التأسيسية من ستة شبان وشابات ينتمون الى طوائف مسيحية واسلامية. ويصف جيروم شاهين الحركة «كمنظمة غير حكومية طوعية لا حزبية ولا عقائدية ولا تدّعي التمنين بالإحسان، حركة تفكير وعمل جماعي علمي يلتزم التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وذات دوافع ذاتية متكاملة مصممة لخلق انسان أكثر إنسانيّة ومجتمع أكثر إنسانوية. تعمل في ضوء الدراسات والأبحاث في الحقول الاجتماعية (الصحة، التربية، الثقافة، الترفيه التربوي، الاستشارات القانونية، تسلّم دعاوى المحتاجين، مكاتب التوظيف للعاطلين عن العمل، بيوت رعاية الأطفال لدى خروج امهاتهم للعمل، المساكن الشعبية...) كما انها تعمل بالتنسيق مع الدوائر الحكومية، وتسعى بعمل جماعي متكامل الى تحقيق العدالة الاجتماعية... سمّاها اليسار حركة اصلاحية لا سياسية فأخذ عليها أنها تصرف الشبيبة عن العمل السياسي، أو تمتص النقمة الشعبية».

في الستينات كتب أنسي الحاج رسالة إلى المسيح في الملحق الثقافي لـ **النهار**، يطالبه فيها بأن يعود، رافعاً قائمة القضايا والمعضلات التي ينتظر منه حلّها. أخذ المطران قلمه، وكتب رداً بالنيابة عن المسيح بما معناه: وأنت ماذا تفعل هنا؟ ألا تعرف أنني فوّضتك وكلّفت كلّ مسيحي بأن يتولّى بنفسه تحسين العالم وإصلاحه؟

في العام 1968 أصدر المطران حدّاد بياناً متنوّراً مع الشبيبة المسيحية جاء فيه:

«1.رفض الانتماء إلى مجتمعات طائفية منكمشة على نفسها وعلى امتيازاتها وتريد الانتماء إلى كنيسة المسيح وحدها.

2. رفض الثراء المادي «المال والملكية والأرض والمشاريع» والنفوذ السياسي للكنيسة الكاثوليكية وأن تكون هناك كنيسة عاملة خادمة وفقاً لمشيئة المسيح.

3. رفض كنيسة تدافع عن نظام الاستثمار الإقطاعي والرأسمالي القائم في لبنان أو تساهم فيه. وأن تكون هناك كنيسة ملتزمة ومعنية بالمسائل التي تهم كل فئات الشعب، وتسير إلى جانبه في سبيل تحرّره الاقتصادي ونحو تحقيق أمانيه في حياة إنسانية كاملة.

4. رفض كنيسة غريبة عما حولها مرتبطة بالحضارة الغربية. وأن تكون هناك كنيسة ومسيحيون يعتبرون أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي، يشاركون في قضاياه ونضاله وأمانيه نحو التحرّر وبناء مجتمع متطوّر لأعضائه كافة. وهذا يفرض التعاون تعاوناً كلياً مع الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استعادة حقه في وطنه.

5. يجب أن تكون هناك كنيسة ومسيحيون يكونون بالفعل جزءاً لا يتجزأ من العالم الثالث الذي ينتمي إليه لبنان، وهذا الأمر يقتضي المساهمة فعلاً في الكفاح الدائم الذي يقوم به هذا العالم الثالث للتحرّر من كل أنواع الاستعمار السياسي والاقتصادي والثقافي»[25].

أثار هذا البيان زوبعة من الجدال في أوساط الكنائس المسيحية لدى صدوره عام 1968 وكُتبت حوله مقالات كثيرة. ولكن تسارع الأحداث جعل هذا البيان على هامش العمل المطلبي في لبنان. ولكن المطران حداد ثابر عبر سني الحرب اللبنانية وما بعدها على نفس الدعوة لإصلاح وعلمنة الدولة. وشكّل هذا النوع من النقاش المبكر بذرة السينودس من أجل لبنان عام 1995 وغيره من محاولات إصلاح الكنائس الشرقية والمجتمع اللبناني. لم يكفّ المطران حداد في العقود اللاحقة من خلال الحركة الاجتماعية عن النضال من أجل الأفكار التي يؤمن بها بل شارك في ندوات وحلقات حوار في لبنان والخارج. كان الحوار الاسلامي - المسيحي في سبيل انماء العيش المشترك وتعميقه في أولويات حدّاد في الستينات وأوائل السبعينات. حيث عمل في تعميق الحوار الحياتي لا سيما في أوساط الشبيبة عبر العمل الاجتماعي المشترك. ووجد

ان الحوار الممارَس في لبنان غالبا ما يكون حوار طوائف وصالونات، ورياء متبادلاً. وانكبّ على القيام بنشاطات عديدة تجمع الشبيبة، من الدينين ومن مختلف الطوائف، لتقوم بمشاريع اجتماعية وبيئية وصحية وثقافية مشتركة، فيتم التعارف المتبادل وتصحَّح الصور المشوهة، وتزول الأحكام المسبقة.

مجلة «آفاق» واشتعال «قضية غريغوار حدّاد»

لم تكن الحركة الاجتماعية كافية للتدليل على اهتمام غريغوار حدّاد بـ«كل الانسان» لأن مجال عملها لم يطاول الامور الدينية. فقرّر تأسيس مجلة **آفاق** مع صديقين له هما بولس الخوري وجيروم شاهين الذي ترأس تحريرها، ومشاركة عدد من المثقفين اللبنانيين. اتخذت **آفاق** نظرة مستقبلية تستشرف نهضة أصيلة في المسيحية العربية وفي التطورات الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهو التزام جاد أعطى للتعددية معناها الحديث. ولم يسلك حداد بمقالاته في اللاهوت الأكاديمي، بل خاض لاهوتاً ثوريّاً يتجاوب مع مقتضيات الواقع الاجتماعي والسياسي ومع أزمة الشبيبة في تحديد هويتها ورفضها وحيرتها. كان مشروع المجلة طموحاً هو «تحرير المسيح والإنسان»، فكان عمل غريغوار حدّاد في تصاعد مستمرّ ضد السلطات الكنسيّة والسياسية القائمة في لبنان السبعينات. فظهر في لقاءات مع رجال دين مسلمين ومسيحيين يشاركونه همومه الفكرية ومنها صورة شهيرة مع الإمام موسى الصدر في لقاء اتفقا أثناءه على أولويّة المحرومين وحوار الأديان.

ولم يكد يصدر العدد السادس من مجلة **آفاق** حتى نشأت ازمة في كنيسة الروم الكاثوليك أصبحت تُعرف في لبنان باسم «قضيّة غريغوار حدّاد» من جراء المقالات الستّ التي كتبها المطران غريغوار حداد في المجلة[26]. وانهالت الحملات على «المطران الأحمر» (أي أنّ أفكاره ملحدة وشيوعية). فتعرّضت مقالاته لانتقادات عنيفة من أولئك الذين مقتوا منظور الكاتب وأسلوبه، فدخلوا معه في مجابهة لم تقتصر على الروم الكاثوليك وحدهم بل تناولت المسيحيين في لبنان وفي الخارج. يقول جيروم شاهين: «اعتبر البطريرك (الراحل) مكسيموس الخامس حكيم أنّ كتابات المطران غريغوار حداد في آفاق تتناقض مع العقيدة الكاثوليكية. وتم بحث هذا الامر في سينودس مطارنة الروم الكاثوليك... وكلّف السينودس لجنة مؤلفة من خمسة لاهوتيين دراسة الجوانب الايمانية والعقائدية في كتابات المطران حداد. قدمت اللجنة المذكورة تقريرها الى السينودس (وأكّد معظم أعضائها ما يلي): «هناك نقطة نتفق عليها جميعاً وهي

أنّنا لا نجد ما يبرّر حكماً من قبل السينودس المقدّس، ولا نريد إطلاقاً أن تُستعمل أسماؤنا وآراؤنا لصياغة مثل هذا الحكم». وكانت القضية قد رُفعت الى مجمع العقيدة والايمان في الفاتيكان ولكن البطريرك حكيم كفّ يد المطران حداد عن ادارة ابرشيته قبل أن يبتّ الفاتيكان الموضوع. في هذه الأثناء كانت الصحافة تتناول القضية باهتمام كبير وتألّفت لجان لمساندة «قضية غريغوار حدّاد» من مدنيين ورجال دين مسيحيين، وقامت مسيرات شعبية الى دار البطريركية وجرت اعتصامات. واستدعي المطران حداد الى الفاتيكان ومثل أمام اللجنة المختصة وجاء قرار اللجنة يؤكّد أن كتابات غريغوار حداد لا تخرج على العقيدة الكاثوليكية. ورغم ذلك اتخذ سينودس كنيسة الروم الكاثوليك قراراً إدارياً بنقل المطران حدّاد من أبرشية بيروت مسنداً إليه منصب مطران فخري على أبرشية أضنة في تركيا (حيث لا وجود يذكر لرعيّة).

حينذاك تفرّغ غريغوار حداد كلياً للعمل الاجتماعي وخدمة اللبنانيين كافة من فقراء ومرضى وضحايا الحرب اثناء الحرب اللبنانية. كما أنّ الكنيسة كلّفته برئاسة أبرشية بعلبك عام 1977 وأبرشية صور عام 1988 أثناء شغورهما. وإذ توقّفت مجلة **آفاق** عام 1975 عادت عام 1987 ثم توقفت لتعود بشكل دوري عام 1998.

الاعتداء على غريغوار حدّاد

في ربيع 2002، استضافت محطة تيلي لوميار الدينية غريغوار حداد في حلقات تلفزيونية مباشرة («بلا عنوان») كل يوم جمعة يحاوره فيها الأب إيلي قنبر حول سيرة حياته وأعماله ومشاريعه وأفكاره وكتاباته. وأثارت الحلقات اهتمام المشاهدين، وانهالت عليها أسئلة للمشاهدين وردّات فعل راوحت بين معترض على بعض أفكار غريغوار حداد ومرحّب بها ومتحمّس لها. وتشكّلت من بين المشاهدين المعترضين مجموعة من أربعين شخصاً أغضبتها الحلقات فوجّهت رسالة إلى إدارة المحطة مطالبة وقف البرنامج. وأرسلت نسخاً عنها الى البطاركة في لبنان والسفير البابوي ومجمع العقيدة والايمان في الفاتيكان. ولما رفضت المحطة وقف البرنامج، توجّه المعترضون الى البطريرك صفير الذي أحالهم على بطريرك الروم الكاثوليك غريغوريوس الثالث لحام. وكان طبيعياً أن يطلب منهم أمين سر البطريركية أن يتحاوروا مع غريغوار حداد، فرفضوا، وأخذوا الأمر بايديهم. ففي 7 حزيران حاول اثنان من المجموعة التعرّض لغريغوار حداد وهو خارج من مبنى التلفزيون بعد انهاء الحلقة ما قبل

الاخيرة، لكنّ حراس المحطة صدّوهما. فأعلن هؤلاء انهم سيتعرّضون للمطران في الأسبوع التالي موعد الحلقة الاخيرة. وكإجراء وقائي أعلمت ادارة المحطة القوى الأمنية بالأمر وأخذت احتياطات امنية. ولكن رغم الاحتياط فقد جاء يوم 14 حزيران ووقع الاعتداء.

ولم يشفع للمطران حدّاد رداؤه الكنسي وشخصه الهادىء الورع وطبعه المسالم. وما حصل أنّ مسيحياً متعصّباً ينتمي إلى هذه المجموعة ويدعى كارلوس عبّود تعرّض لغريغوار حدّاد أمام مبنى التلفزيون وأراد أ يعاقب المطران على حد قوله. وشاهد اللبنانيون على شاشة أل بي سي كارلوس عبود يتحرّش بالمطران حداد ثم يسدّ أمامه الدرب الى المبنى. وإذ حاول المطران، الذي كان ناهز عمره آنذاك 78 سنة، التقدّم عاجله الشاب بضربة عنيفة وأسقطه أرضاً، وذلك أمام القوى الأمنية التي لم تحرّك ساكناً. معظم شهود الحادث هالهم الأمر باستثناء امرأة صرخت استحساناً للمعتدي من على شرفة منزلها المواجه: «يا ريت عنّا عشرة متلك». أمّا المطران حداد فقد استوعب الضربة ونفض ملابسه ووقف وغفر للمعتدي عليه وأكمل الحلقة التلفزيونية.

استنكر كثيرون ما حصل وتلت وسائل الإعلام عشرات البرقيات المندّدة بالهجوم، وعُقدت اجتماعات، وصدرت بيانات، ولكنّ جيروم شاهين، زميل المطران حدّاد منذ عقود، لم يرَ أي معنى لهذا الحادث لأنّ «ذروة إعلان المطران غريغوار لأفكاره اللاهوتية والروحية التجديدية كانت مع اصدار مجلة **آفاق** في بداية العام 1974 ولم يحصل أي عنف من أي طرف آنذاك. فما الذي طرأ اليوم على المجتمع اللبناني المسيحي؟». ويجيب شاهين: «نحن اليوم أكثر تطيّفاً وانعزالاً وأقلّ قبولاً للآخر وللرأي الآخر مما كنّا عليه عشية الحرب اللبنانية في العام 1975»[27].

في حديث إلى طلاب كلية الإعلام بدعوة من تيار المجتمع المدني في آذار 2003 اعتبر حدّاد «أنّ العلمانية مفهوم غير واضح وكثير من الناس يحاربونه لأنهم أخطأوا فهمه، وذلك عائد الى الأصول العلمانية في فرنسا التي كانت ضد رجال الدين وعندها أصبحت العلمانية كأنها رديف للإلحاد، وهذا السبب الرئيسي لرفضها في البلدان العربية والإسلامية... العلمانية هي قيمة على حياد تجاه جميع الاديان، وحتى تجاه الكفر والالحاد واللاقدرية أو أي فكر أو إيديولوجيا لأنها تعتبر أنّ كل إنسان هو القيمة المطلقة... وهذا لا يعني أنّنا ضد مرجعية الله بل لأنّ الانسان كما يقول القرآن هو خليفة الله في الارض وفي الإنجيل هو خُلق على صورة الله ومثاله... الانسان كانسان له قيمة في ذاته، وهذا لا يعني أن الانسان المؤمن له قيمة اكثر من الانسان الملحد، فكل

شيء يمتّ الى المجتمع او العالم بصلة له قيمة في ذاته غير مستقاة من القيمة الدينية». ورفض تشكيل طائفة تاسعة عشرة «لا طائفية» لأن هذا يعني «أنّنا ما زلنا في مكاننا ولا يزال مجتمعنا طائفياً». ورأى أنّ «الذين يحاربون العلمانية يخشون أن تنتزع منهم بعض السلطات الكنسية والاسلامية وبعض المسؤوليات التي تمنحهم درجة أو وظيفة مدخولها أكبر»[28].

الحديث

وُلد غريغوار حدّاد عام 1924 في سوق الغرب باسم نخلة أمين حدّاد من عائلة إنجيليّة متحدّرة من أصول أرثوذكسيّة وكان سنّه أثناء إجراء الحديث أدناه 84 عاماً، فكان متوقّد الذهن صافي العبارات كما شهدته شخصياً وكما سمعته على التلفزيون[29]. لقد تمّ حديثي مع المطران حداد في بيت السيّدة المحاط بالبساتين يوم 16 تموز 2008، حيث يخضع للعلاج والراحة من مرض ترقّق العظام. وقد يُعجب المراقب كما أُعجبت أنا عندما شاهدته للمرّة الأولى عند سنّ 15 سنة، لماذا يختار شخص علماني مدني طريق الكهنوت ولا يؤسس حزباً سياسياً وينخرط في الحياة العامة. خاصة أنّ المؤسسة الدينيّة التي ينتمي إليها لم تقبل أطروحته والغالبية الساحقة من رجال الدين في لبنان لا تشبهه. على كل هذا ردّ حدّدا باكراً: «لم أفعل سوى تطبيق تعاليم المسيح». وحتى في ظروفه الصحيّة الصعبة واصل المطران حدّاد عمله عام 2008 من بيت السيّدة لإطلاق حزب علماني مع شخصيات فكريّة وسياسيّة مختلفة.

فكان معه هذا الحديث كخاتمة لكتاب هذا الجسر العتيق:

*** بعد الأزمات والحروب التي مرّت بلبنان بسبب الطائفية إلى حدّ ما، هل تؤمن بامكانية قيام نظام علماني في لبنان؟ وأين هي الفئة القويّة على الساحة التي ستسعى إلى ذلك؟**

غريغوار حدّاد: لا أزال أؤمن بالنظام العلماني ولكني أعلم أيضاً بأنّ من الصعب جدّاً تحقيقه حالياً في لبنان. كثيرون، بمن فيهم رئيس الجمهورية ميشال سليمان، يتكلمون عن النظام المدني. والحقيقة أنّ عدداً كبيراً من الأقطاب السياسيين يتكلمون عن الدولة المدنية ولكنّهم في غالبيتهم يعرفون أنّ تحقيق هذه الدولة غير ممكن حالياً وحتى على المدى المتوسط. ولكن هذا لا يمنع أن تستمر المحاولات المتنوعة سعيها نحو الدولة المدنية، ومنها المحاولات التي تقوم بها «الحركة الاجتماعية» التي لا تزال تؤمن وتبشّر باللاطائفية واللاعنف وبالتنمية الشاملة المتكاملة للإنسان والمجتمع وباللامركزية ليصبح الإنماء شاملاً كل البلاد. وهناك

أيضاً بعض الجمعيات الصغيرة التي تنشأ وفي برامجها السعي لتحقيق العلمانية والنظام المدني كتيّار المجتمع المدني مثلاً الذي أصبح يملك عناصر وتنظيم لجنة مركزية وليس أن تكون له فروع في جميع المناطق اللبنانية. ويسعى للتنسيق بين الجمعيات التي تعمل من أجل المشاريع وهذا ما يجعله قريباً من مفاهيم الحركة الاجتماعية. وقد يثمر هذا التنسيق ليشكّل قوّة ضغط على مصادر القرار في لبنان بالطرق اللاعنفية طبعاً.

*** بعدما رأينا انحسار المسيحية في العراق وسورية وفلسطين، هل هناك خطر على الوجود المسيحي في لبنان؟**

غريغوار حدّاد: شخصيّاً أنا لا أخاف على المسيحية في لبنان.بل أخاف على المسيحية من المسيحيين أنفسهم لأنّهم لا يعيشون كما يريد المسيح. لذلك أحد أبرز المواضيع التي يجب أن يعمل لأجلها المسيحيون هو اقتداؤهم بالمسيح من جديد ومحاولة العيش بالرغم من كل الصعوبات التي تتكاثر وتتنامى في عصرنا. والعولمة هي أحد الأسباب في انتشار المبادىء التي تُبعد الانسان عن الإيمان والروحانية وتكتفي بالمادية وتنظيم المجتمع من دون أن يستوحوا قيم الانجيل.

*** هل ترى مشكلة إذا ترشّح مسلم لرئاسة الجمهورية عام 2014؟**

غريغوار حدّاد: لا يمكن التفكير برئيس غير مسيحي ماروني، إذا بقي النظام اللبناني على ما هو عليه، لا سيما بعد اتفاق الطائف وتثبيت النظام الطائفي والمذهبي في لبنان. أمّا إذا تنامت الأحزاب والجمعيات غير الطائفية وأصبح لدينا قانون للانتخاب يسمح بترشّح ممثلين عن هذه الأحزاب، يمكن التفكير عندئذ بأن يأتي لبناني إلى الرئاسة بصرف النظر عن طائفته على شرط أن يتمتّع باحترام الأحزاب العلمانية ويحمل الكفاءة ويكون بعيداً عن التمييز المذهبي. ساعتئذ لا يكون الرئيس مسلماً أو مسيحياً بل لبنانياً جرى انتخابه ضمن نظام ديمقراطي سليم.

*** أين أصبحت الوحدة المسيحية على الصعيد الكنسي؟ وماذا كانت النتائج العملية للسينودس من أجل لبنان في روما عام 1995 والارشاد الرسولي عام 1997؟**

غريغوار حدّاد: وحدة المسيحيين ووحدة الكنائس المسيحية لم تتقدّم اي خطوة منذ

السينودس وحتى الآن. بل هناك اقتناع يتعمّم شيئاً فشيئاً في جميع الكنائس أنّ الوحدة المؤسساتية ليست أولوية عند أيّ منها. وأصبح الأهم أن تقبل كل كنيسة بالكنائس الأخرى وتتعايش مع الاختلافات الجزئية فيصبح ثمّة فدرالية كنسية. لم يكن ثمّة تأثير عملي للقاءات العديدة بين الكنائس على انفتاحها على بعضها البعض أو محاولة تنسيق المشاريع السياسية انطلاقاً من روحانية مشتركة بينها. والمطلوب أن يكون المسيحيون في كنيسة جامعة رسالوية قادرة أن تجعلهم يحبون بعضهم البعض ويحبون غير المسيحيين ويساهمون في تنظيم الأوطان والسياسات دون العودة إلى الانتماءات المذهبية.

*** ماذا كان دور الروم الكاثوليك في لبنان منذ 1975 وحتى اليوم؟ وهل سيكون لهم أي دور في المستقبل؟ وهل هم لاعبون ثانويون في الأحداث؟**

غريغوار حدّاد: في ظل المشاحنات التي نسمعها هذه الأيام لا أعتقد أنّ ثمّة دوراً للروم الكاثوليك ولا حتى للموارنة في تنمية الوطن اللبناني لكي يعيش فيه كل أبنائه بسلام. ولا أحبّذ أن يكون لهم أو لأي طائفة لبنانية أخرى دور مستقل ومنفصل عن الآخرين. على أي فئة لبنانية جادة في أداء دور إيجابي في الوطن أن تنسجم مع باقي المواطنين بدون أن تعمل واعية لتمايزها عن الآخرين، وإلا سنعود إلى مآسي سابقة وندخل في جدالات ونقاشات بيزنطية. إنهم يتلهّون بالأمور الثانوية وينسون الأساس والجوهر في بناء الأوطان. وكما قال السيّد المسيح لمرتا «مرتا مرتا أنت تقلقين وتهتمّين بأمور كثيرة مع أن الحاجة إلى شيء واحد» (لوقا 10: 38).

*** هل لديك ثقة بأن تؤدي اليد العليا للمسلمين في الحكم في لبنان إلى دولة لا طائفية أم إلى دولة يحكمها مسلمون وليس فيها نفوذ للمسيحيين؟**

غريغوار حدّاد: لا أرى أي انفتاح للمسلمين على الآخرين وخاصة في المسائل السياسية. بل أراهم يتصارعون فيما بينهم سنّة وشيعة، وكأنّهم عادوا في الزمن 1400 سنة إلى الوراء. هناك محاولات للقاء بين السنة والشيعة ولكن الصعاب كثيرة للتوصّل إلى القبول ببرنامج مشترك من دون أن يفكّر كل منهم في وضع اليد الطائفية على مقادير البلاد. المسلمون بحاجة إلى إعادة النظر بالكثير من تفسيرات العقائد الدينية وطرق التعبير عن هذه التفسيرات التي تأثّرت كثيراً من خلال التاريخ الطويل. سواءً أكان ذلك في لبنان أم في الدول العربية

والاسلامية. من الأمور التي على المسلمين معالجتها إعادة النظر في مفاهيم الاسلام وهل هو فعلاً دين ودولة. برأيي أنّ هذا الموضوع هو من أهم التحديات التي يجب النظر فيها. فالدولة الاسلامية لا أساس لها في القرآن الكريم. بل استناداً إلى عدد من العلماء الاسلاميين والمفكّرين المسلمين، فإننا نجد في تاريخ الاسلام مجتمعاً منظّماً يعيش فيه اليهود والمسيحيون وتقبلهم الدولة بشكل اعتيادي. «الدولة الإسلامية» لا تصبّ في الايمان الاسلامي ومفهوم الخلافة الإسلامية أيضاً يناقض الدين. والدعوة إلى إقامة خليفة اسلامية لله في الأرض هي شرك ضد الله، لأنّ المسلمين يؤمنون أن لا إله إلا الله.

وما زال دأب المطران حداد على صياغة ما يجمع المسيحيين والمسلمين على صعيد الروحانية والأخلاقيات والقيم. ولا ينفك ينادي بأن «المرض الذي يتفشى في المجتمع اللبناني التعددي، ويمزق نسيج الوحدة الوطنية، هو الطائفية. ونسعى إلى علمانية نصوغها نحن بمقتضى أوضاعنا الاجتماعية والسياسية والثقافية ونجعلها صيغة لا تلغي الطوائف بل تتبنى المواطنة الواحدة المؤسسة على المساواة والعدل والحرية، وذلك لخدمة الدين وخدمة الإنسان، كل إنسان وكل الإنسان».

الهوامش:

1. احتفل سعيد عقل بميلاده السادس والتسعين عام 2008.
2. ناجي نصر، «سعيد عقل، الشاعر، الفيلسوف... (عقل لبنان) وقلبه»، جريدة **الأنوار**، 15 ايار 2008.
3. سعيد عقل، «لبنان معضلات وقوى»، **عهد الندوة اللبنانية – خمسون سنة من المحاضرة**، بيروت، دار النهار، 1997، ص 264.
4. سعيد عقل، «لبنان معضلات وقوى»، ص 265-266.
5. سعيد عقل، «لبنان معضلات وقوى»، ص 266-267.
6. بعد شهرين من خروج الجيش السوري، اصدر اتيان صقر المقيم في لارنكا قبرص في 4 تموز 2005 قراراً بتشكيل لجنة قوامها الصحافي حبيب يونس وناجي عودة وجوزف طوق لتفعيل نشاط «حرّاس الأرز» في لبنان (نص القرار على موقع حراس الأرز): http://www.gotc.org/main_page.htm
7. مقابلة مع اتيان صقر، 2 أيلول 2003، من موقع حرّاس الأرز على الانترنت.
8. حرّاس الأرز، من **عقيدة حرّاس الأرز**، (كتيّب PDF على موقع الانترنت لحرّاس الأرز) ص 6. ويشير الكتيّب إلى مرجع آخر هو **لبنان الجديد كما يراه حرّاس الأرز** والحقائق الـ14.
9. يقول أبو أرز في مقابلة منشورة على موقع حراس الأرز على الانترنت: استناداً إلى التاريخ وعلم الجيوبوليتيك نقول بأن لبنان هو لبناني منذ أقدم العصور ولا يقبل أي نعت يأتيه من الخارج، وان كل النعوت التي ألحقت به منذ الاحتلال العثماني

مروراً بالاحتلال الفرنسي وانتهاءً بالاحتلال السوري - العربي، هي نعوتٌ مغلوطة ليس لها أي أساس علمي، ونقول بأن الشعب اللبناني بجميع فئاته وطوائفه يشكل أمة واحدة قائمة بحد ذاتها ولا علاقة لها بما يسمّى بالأمة العربية، وان هذه الأخيرة بدعة لا ترتكز إلى أي أساس تاريخي وجغرافي، لأن ما يسمّى بالعالم العربي هو مجموعة قوميات وإثنيات متناقضة ومتنافرة لا يمكنها أن تشكل قومية واحدة، لذلك فشلت كل محاولات الوحدة بين دولة عربية وأخرى فشلاً ذريعاً منذ أيام عبد الناصر في العام 1958 وحتى أيامنا هذه. ولو كان اللبنانيون والسوريون شعباً واحداً كما يكذبون لكانا توحدا بشكل تلقائي من دون حاجة إلى كل تلك الجيوش والدبابات والصواريخ والمعارك الطاحنة التي دارت رحاها بيننا وبينهم والدماء الغزيرة التي سالت في مختلف المناطق اللبنانية... وعليه نجزم أن العروبة هي كذبة العصر الأولى، ولا علاقة للبنان بهذه الكذبة، خاصة بعد أن تناوب العرب على تدميره مباشرة و غير مباشرة وكل على طريقته.

أما بالنسبة إلى التمايز بين لبنان وسوريا فهو فاقع، إذ يكفي أن تلقي نظرة على سلسلتي الجبال الشرقية والغربية الممتدتين من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب من دون انقطاع لتدرك مدى الانفصال الجغرافي الطبيعي بين البلدين، زد على ذلك أن لبنان هو كتلة جبلية بينما سوريا هي صحراء وشتان ما بين الجبل والصحراء، ولا نغالي إذا قلنا إن حرب سوريا على لبنان هي حرب تاريخية نابعة من حقد الصحراء على الجبل.

10. حرّاس الأرز، من **عقيدة حرّاس الأرز**، ص 21.

11. مقتطفات من الحلقة الثامنة، وثائقي «حرب لبنان»، عمر عيساوي، قناة الجزيرة. مقابلة سعيد عقل مع الصحافي ايهود عياري التلفزيون الاسرائيلي:

سعيد عقل: ما في خطوات تانية!، فيه خطوة واحدة، هي أن يكمل هالبطل بيغن تنظيف لبنان من آخر فلسطيني. هذا هو المطلب اللي بدّو إياه لبنان. إذا ها الأمر هذا ما تم، أنا بأكون تعيس والشعب اللبناني بيكون تعيس معي. أول ما فات الجيش الإسرائيلي على لبنان كان لازم كل لبناني يقوم يقاتل معه. أنا لو أنه عندي تنظيم حربي الآن بأقوم أقاتل مع الجيش الإسرائيلي وما بأخلي الجيش الإسرائيلي لوحده.. أنا بجريدتي اليوم (يستعرض عدد الصحيفة التي كان يصدرها)، أنا وعم أشكر الجيش الإسرائيلي بعنوان «إسرائيلي عندنا» بها الافتتاحية. أنا وعم بأكتب بأقول أنا مبسوط لسببين لأنه هالجيش عم بيخلصنا، لأنه بيغن عم بيخلص العالم وعم بيسحق راس الحية اللي اسمه الإرهاب. أنا بأحكي لك عنه هيك، بس بأقول إني زعلان لأنه مش نحن اللي عم بنخلص لبنان مع الإسرائيليين، من ها الوسخة اللي اسمها العنصرية الدموية الفلسطينية اللي بالعالم..

ايهود عياري: ولماذا لم يشترك اللبنانيون بالعملية؟

سعيد عقل: أنا بأعتقد أنه فيه كام سياسي منزوعين بلبنان وأكترهم بالحكم. هم اللي ما خلوا الشعب اللبناني ما يشترك. الشعب اللبناني عمل حرب ضد الفلسطينيين، إنما الخسيس عرفات عمل نصب، عمل ابتزاز كبير على دول البترول ومعه شي 70 مليار دولار. هذا اشترى بها زعامات بأوروبا وبأميركا حتى تمشي ضدكم (أي ضد الاسرائيليين)، حتى تقول أن ها الجيش اللي جاي يخلص لبنان هذا جيش غزو. اللي بيقول «جيش غزو» بدّو قص رأس. أنا باسم كل لبنان بأقول لك هذا الوحيد جيش الخلاص.

المعلّق عمر العيساوي: كان رئيس حز ب الكتائب الشيخ بيير الجميل متحفظاً دوماً إزاء العلاقة مع إسرائيل على عكس ابنه بشير، وبدا ذلك واضحاً خلال لقاء أجراه معه التليفزيون الإسرائيلي إبّان الغزو.

أيهود عياري: لماذا لم تشارك القوات اللبنانية في المعركة؟

بيار الجميل : لأننا لا نريد أن نكون جسماً غريباً في العالم العربي وقد نجحنا في ذلك. نريد أن نكون أصدقاء للجميع، ومنفتحين على الجميع، كما نريد أن يكون بلدنا منفتحاً على كل الحضارات. لا نريد أن نتخذ موقفاً لأن هناك حرباً بين إسرائيل والعرب. أليس كذلك؟ ما نريده نحن هو إنقاذ بلدنا والدفاع عنه دون أن نكون جسماً غريباً في العالم العربي.

عمر العيساوي: يروي الصحفي الإسرائيلي الذي أجرى المقابلة مع الجميل حكاية أول لقاء له معه في بيروت.

أيهود يعاري: دخلت بيروت كصحفي مع كتيبة، ولسبب ما أخدوني عند الشيخ بيار. أول جملة قالها لي الشيخ بيار: لقد تأخرتم. ظن أني جنرال أو ما شابه رغم عدم وجود سبب لذلك. صححت معلوماته بعد بضع جمل، ثم أدركت أنه لا ينوي الالتزام بالتعهدات التي أعطاها ابنه بشير للجنرال شارون مهما كانت. بصراحة متناهية الشيخ بيار أراد أن تقوم إسرائيل بالأعمال القذرة دون أن يكافئها الموارنة أو يعطونها أي شيء. كان موقفه هذا قريباً جداً من موقف كميل شمعون الذي أراد أن يقوم الإسرائيليون بالمهمة وكان يقول: هذه مصلحتكم وما تقومون به سيفيدكم. نحن الموارنة سنستفيد من ذلك، ولكن لا تتوقعوا منا أن نكافئكم بإقامة علاقة مميزة معكم. عندما كان الوضع العسكري للموارنة يسوء، كان الشيخ بيار مستعداً لتقديم شيء أكبر ويعد بأن يكون أكثر ودية تجاه الإسرائيليين، ولكنه كان متردداً جداً.

12. إنجيل يوحنا 32:8.

13. إدوارد سعيد، **صور المثقف**، بيروت، دار النهار، 1997، ص 91.

14. عندما عاد أمين الجميل الى لبنان عام 2001 عرضت الصحف صورة له باكياً وهو يقبل يد والدته جنفياف الجميل في مطار بيروت. توفّيت السيدة الجميل يوم الأربعاء 19 آذار 2003.

15. انتهى عهد الرئيس بشارة الخوري بالتظاهرات الشعبية والعصيان وأجبر على الاستقالة. وعهد كميل شمعون انتهى بحرب أهلية ودخول المارينز عام 1958، وعهد شارل حلو انتهى بعنف بين الجيش والفلسطينيين وبتدهور خطير على الحدود اللبنانية – الاسرائيلية. وعهد سليمان فرنجية انتهى بحرب أهلية محلية عالمية عام 1976. وعهد الياس سركيس انتهى باجتياح اسرائيلي واحتلال اسرائيل لبيروت. وعهد أمين الجميل انتهى بدون انتخاب رئيس جديد وبحكومتي أمر واقع في لبنان وبانقسامات مروعة طائفية وسياسية في المناطق اللبنانية وتدهور كبير في الاقتصاد وفي العملة الوطنية. سنوات بعد المقابلة مع أمين الجميّل انتهى عهد إميل لحود بعدم انتخاب رئيس ماروني وبأزمة سياسية مفتوحة حتى أيّار 2008.

16. الأحوال الشخصية في لبنان تتبع لمشيئة القضاء المذهبي وهي تتوزع على الطوائف الاسلامية والمسيحية واليهودية. ومنذ الاستقلال ظهر مصلحون اجتماعيون كثر غايتهم التشريع المدني في لبنان. أصول التشريع الشخصي الاسلامي ترتكز أولاً على القرآن والسيرة النبوية والاصحاح وثانياً بالقياس أي أن القاضي المسلم الذي ينظر في قضية معروضة عليه ولم يجد فيها حكماً في القرآن ولا في سنة الرسول ولم يكن قد صدر فيها حكم أو فتوى، بحث عن مشكلة مشابهة لها حل شرعي يمكنه استعماله أو يستنبط حلاً من وحي المصادر الشرعية المتوفرة لديه.وفي العصر العباسي نشأت المذاهب الاسلامية الكبرى: مذهب أبي حنيفة في العراق ومذهب الأوزاعي والمالكي في سورية ولبنان والمغرب، ومذهب الحنبلي في الجزيرة العربية. أما المذاهب الشيعية فكانت كثيرة ولكن أكبرها المذهب الجعفري ويليه المذهب الاسماعيلي. واستمر هذا التصنيف في المذاهب في عالم العرب حتى اليوم. أما في الحقبة التركية فلقد اختلط تطبيق الشرع بين المذاهب في لبنان، الجعفري والحنفي والشافعي. وبالنسبة للمسيحيين أيضا فلقد طبّقوا الكثير من التشريعات الاسلامية المعمول بها في ظل الدولة العثمانية. وعلى مر الزمن أصبحت هذه التشريعات مقبولة لدى المسيحيين في شؤون أحوالهم الشخصية وتنظيم الأسرة لغياب مواد شرعية مستقاة مباشرة من الإنجيل كما هو الحال في التشريع الإسلامي.

17. مقابلة مع كريم بقرادوني في منزله، بيروت 21 كانون الأول 2007.

18. إضافة الى جوزف شادر من الرعيل الأول الكتائبي، ونزار نجاريان («نازو») الذي قاد فصيلاً كتائبياً في وسط بيروت التجاري في حرب السنتين، ثم عُيّن بعد مقتل أخيه، مسؤولاً عن جبهة شرق صيدا في الثمانينات وبرز اسمه كأحد رموز الحرب في تلك المنطقة التي أدّت إلى تهجير المسيحيين.

19. المؤتمر العام الخامس والعشرون لحزب الكتائب اللبنانية، ريجنسي بالاس، أدما، 5-6-7 كانون الأول 2003.

20. استناداً إلى تفسير قدّمه للمؤلف السيّد إيلي متى، رئيس مقاطعة كندا الكتائبية. كما سهـّل متـّى للمؤلف الاطلاع على مجموعة كتب حزبية بأقلام مختلفة (لجوزف أبو خليل وكريم بقرادوني وجان شرف وخطابات وتصريحات بيار الجميّل،

وسلسلة «تاريخ حزب الكتائب اللبنانية» ومجلة **العمل** الشهرية في 13 عدداً (1977-1979).

21. سمير فرحات، المطران جورج خضر: **هذا العالم لا يكفي**، بيروت، دار 2006، ص 93.

22. سمير فرحات، المطران جورج خضر، هذا العالم لا يكفي، ص 94-95.

23. «غريغوار حداد مطران الفقراء على خطى المسيح»، بيار ابي صعب، جريدة **الأخبار**، 14 تموز 2008.

24. صدرت تلك الوثيقة في الدورة الاخيرة للمجمع الفاتيكاني الثاني عام 1965.

25. سمير عبده، **المسيحيون السوريون قديماً وحديثاً**، ص 103.

26. مراجعة العدد الخاص من مجلة **آفاق** رقم 14/13 الصادر في عام 1975 الذي خصص بكامله لـ«قضية غريغوار حدّاد».

27. «مَن هو غريغوار حداد؟»، بقلم جيروم شاهين، ملحق **النهار**، 23 حزيران 2002.

28. **النهار**، 16 آذار 2003.

29. www.gregoirehaddad.com

ليس **هذا الجســـر العتيق** بحثا تاريخيا موثّقا يحاول فهم أسباب تردّي أوضاع المسيحيين السـياسية وظروفها في لبنان الحديث، عائدا إلى ما قبل إعلان لبنان الكبير، لا بل إلى ما قبل حروب القرن التاســع عشر الأهلية والإمارة. وليس بحثا نظريا خالصا يعالج أوجه المســألة المطروحة بأبعادها الاجتماعية والديمغرافية والاخلاقية كافة. بل هو، اضافة إلى ذلك، أقرب ما يــكون إلى "مانيفســتو"، أو خارطة طريق، موجّه إلى اللبنانيين جميعا، لاسـتنباط خيارات جديدة وحلول مستقبلية، ولتدارك الوضع الحالي والمشاركة في اعادة رسم لبنان قبل حلول العام 2020، الذكرى المئوية الأولى لولادته بحدوده الحاضرة.

هذا الجســر العتيق هو أيضاً رســالة سياسية وثقافية إلى المجالين العربي والإسلامي في مواجهة تحديــات القرن الحادي والعشرين. ذلك أنّ انهيار التجربة اللبنانية، التي شكلت نمـوذجا في العيش المشترك والحرية والديموقراطية ولقاء الثقافات وحوار المعتقدات وتطور الآداب والـفنون، سينعكس سلباً على فكرة العروبة المدنية، وعلى صورة الإسلام بما هو ديانة منفتحة ومتسامحة تهزم رياح الأصولية والتطرّف وتسعى إلى الارتقاء بحياة المسلمين.

كـمال ديب دكتور في الاقتصاد من أصل لبناني يعمل خبيرا في كندا. صدر له عن دار النهار: **أمراء الحرب وتجار الهيكل- رجال السلطة والمال في لبنان** (2006)، وعن دور أخرى: **ثمن للـدم والدمار: التعويضات المستحقة للبنان جراء الاعتداءات الاسرائيلية**، شركة المطبوعات للتوزيــع والنشر (2001)؛ **على بوابة الشرق - مشاهدات لبنانية**، دار الفارابي (2003)؛ **زلزال في أرض الشقاق: العراق 1915 إلى 2015** ، دار الفارابي (2004).




ISBN 978-9953-74-224-3